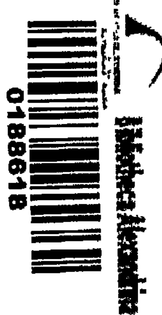
دراسات فى:
تاريخ مصر الحديث والمعاصر
(١٥١٧ - ١٨٨٢م)

دكتــور
صلاح أحمد هريدي علي
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
ورئيس قسم التاريخ ووكيل كلية الآداب
لشئون التعليم والطلاب بدمنهور
جامعة الإسكندرية



دراسات فى: تاريخ مصر الحديث والمعاصر (١٥١٧ - ١٨٨٢م)

دكتــور
صلاح أحمد هريدي علي
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
ورئيس قسم التاريخ ووكيل كلية الآداب
لشئون التعليم والطلاب بدمنهور
جامعة الإسكندرية

إهــداء

إلى أستاذى العالم الإنسان

مؤسس مدرسة التاريخ العثمانى

بجامعة الإسكندرية

الدكتور عمر عبد العزيز عمر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، سيدنا محمد رسول الله ﷺ، وبعد. أقدم هذه الدراسات من تاريخ مصرنا الحبيبة منذ الفتح العثمانى حتى الاحتلال البريطانى لمصر سنة ١٨٨٢م.

وتتناول الدراسات فى **الفصل الأول**، دراسة لبعض مصادر تاريخ مصر العثمانية، سواء المنشورة وغير المنشورة ومراجعها، وتم التعرُّض لها فى ثنايا هذا الكتاب بالتحليل والنقد.

أما **الفصل الثانى** فإنه يتعرض للفتح العثمانى لمصر ونتائجه، حيث أنه تعرّض للعلاقات بين العثمانيين والصفويين ثم العلاقات بين العثمانيين والمماليك حتى حدوث معركة «مرج دابق» و«الريدانية» والمعارك التى نشبت بين العثمانيين والمماليك والتى انتهت بانتصار العثمانيين وإعدام آخر سلاطين المماليك «طومان باى»، ونوقشت أسباب انتصار العثمانيين على المماليك وخضوع مصر للسيطرة العثمانية.

وتناول **الفصل الثالث**، جهود الأتراك العثمانيين فى التنظيم الإدارى لمصر العثمانية، وكيف أنهم استفادوا من التقسيم الإدارى السابق على مجيئهم والتغيرات التى حدثت، والجهاز الإدارى لمصر وأقاليمها.

أما الأمثلة على النظام الإدارى وتطبيقه فى كل من الإسكندرية وولاية الدقهلية، فكان عنوان **الفصل الرابع**، فقد تطرقت هذه الدراسات إلى نموذجين فى الإدارة، وعناصرها ومدى مساهمتها فى الحفاظ على الأمن، وعناصر هذه الإدارة.

وبالنسبة للأحداث الهامة التى شهدتها مصر خلال هذه الفترة وتتمثل فى الصراع بين البيوتات المملوكية، من أجل الحصول على المناصب الهامة

وأثر ذلك على المجتمع المصرى من جراء هذه الصراعات، وموقف الدولة العثمانية من ذلك، فقد تم التعرض له فى **الفصل الخامس**.

وكان من نتيجة هذه الصراعات بين البيوتات المملوكية خلال أثره الواضح على الوضع الاقتصادى وانتشار الأوبئة وحدوث أزمات اقتصادية، فكان عنوان **الفصل السادس**، وتعرضت هذه الدراسة كيف ساهمت هذه الأزمات السياسية إلى حدوث أزمات اقتصادية وانتشار الأوبئة وهذا وضع طبيعى لهذا الموقف. ومما زاد الطين بلة أن بعض الولاة العثمانيين قد ساهم فى حدوث هذه الأزمات.

ونتيجة للوضع السياسى المتدهور فى البلاد، وضعف الدولة العثمانية، أن فوجئت البلاد بالغزو الفرنسى لمصر سنة ١٢١٣هـ/١٧٩٨م، والتى تمثلت بوصول الحملة الفرنسية على مصر، ونوقشت الحملة وأغراضها ونتائجها، ثم الموقف بعد خروج الحملة، وأثر ذلك، فكان موضوع **الفصل السابع**.

أما **الفصل الثامن** فكان عنوان «تحول نظم الحرف والصناعات فى مصر خلال القرن الثامن عشر الميلادى»، ونوقش فى هذا الفصل أسباب تأخر الصناعة، ودراسة للنظام الحرفى فى الصناعة، وتدرجه، وجهود الفرنسيين فى تطور الأنظمة الاقتصادية.

وبالنسبة لظهور محمد علي وتكوين إمبراطورية وراثية فى مصر، فكان عنوان **الفصل التاسع**، كيف استطاع محمد علي أن يتربع على حكم مصر، مستغلا الظروف التى كانت موجودة خلال هذه الفوضى السياسية إن صح القول، والمشكلات التى واجهته وكيف تغلب عليها، وموقف الدول الأوروبية من محمد علي، وخاصة إنجلترا، وكيف استطاعت أن تقف ضده، إلى أن انهارت إمبراطوريته وأثر ذلك على المجتمع المصرى.



أما **الفصل التاسع**، فهو بعنوان الحركة العرابية والاحتلال الإنجليزى لمصر، حيث تعرض هذا الفصل للعوامل الفكرية لهذه الحركة، وازدياد التدخل الأجنبية، ممثلا فى إنجلترا وفرنسا فى شئون مصر، ثم انفراد إنجلترا بعد ذلك بمصر وانتهى بها الأمر إلى ضرب الإسكندرية ثم احتلالها، والقضاء على الحركة الوطنية.

ولعل بهذه الدراسات أن أكون قد وفقت فى سد ثغرة من تاريخنا الحديث والمعاصر والله وحده ولىّ التوفيق.

الإسكندرية فى ١٩٩٧/٩/٧

دكتور

صلاح أحمد هريدى

قسم

الفصل الأول
دراسة تحليلية
لبعض مصادر ومراجع مصر العثمانية

ا

قسم

لقد اهتم الباحثون فى تاريخ مصر الحديث، بالفترة التى تبدأ بالغزو الفرنسى لمصر عام ١٢١٣هـ/١٧٩٨م أو بتولية محمد علي باشا حكم مصر عام ١٢٢٠-١٢٢١هـ/١٨٠٥م وأغفلوا فترة هامة من تاريخ مصر الحديث ألا وهى فترة الفتح العثمانى لمصر منذ عام ٩٢٣هـ/١٥١٧م حتى الغزو الفرنسى عام ١٢١٣هـ/١٧٩٨م.

وليس معنى هذا أن أحداً لم يعتن بهذه الفترة ولكن قلة فقط اهتموا بها أمثال الأستاذ محمد شفيق غربال[١] والدكتور عبد العزيز الشناوى[٢] والدكتور حسن عثمان ومحمد توفيق[٣] والدكتور عمر عبد العزيز عمر[٤]. والدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن[٥] والدكتورة ليلى عبد اللطيف[٦]

---

(١) انظر: محمد شفيق غربال، مصر عند مفترق الطرق (١٧٩٨-١٨٠١م)، رسالة حسين أفندى الروزنامجى، (المقالة الأولى)، مجلة كلية الآداب، القاهرة، المجلد الرابع، الجزء الأول مايو، عام ١٩٣٦، ص١-٧١.

(٢) انظر : عبد العزيز الشناوى، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، جزءان، القاهرة ١٩٨٠؛ عمر مكرم بطل المقاومة الشعبية، القاهرة، عام ١٩٦٧.

(٣) انظر : حسن عثمان، محمد توفيق، تاريخ مصر فى العهد العثمانى (١٥١٧-١٧٩٨م)، نشر فى كتاب المجمل فى التاريخ المصرى، القاهرة، عام ١٩٤٢م.

(٤) انظر ‹ عمر عبد العزيز عمر، دراسات فى تاريخ العرب الحديث، الشرق العربى من الفتح العثمانى حتى نهاية القرن الثانى عشر الهجرى، بيروت عام ١٩٧١.

- دراسات فى تاريخ العرب الحديث والمعاصر، بيروت عام ١٩٧٥.

- دراسة لمصادر عربية عن تاريخ مصر العثمانية، بيروت ١٩٧٧.

(٥) انظر : عبد الرحيم، الريف المصرى فى القرن الثامن عشر، القاهرة ١٩٧٤.

- دور المغاربة فى تاريخ مصر الحديث، المجلة التاريخية المغربية، الأعداد ٩ : ١١.

- تحقيق دراسة نصية لكتاب «هز القحوف فى شرح قصيدة أبى شادوف»، المجلة التاريخية المصرية، المجلد العشرون، بالإضافة رلى مجهوداته فى تحقيق الكثير من ا لمخطوطات مثل : أوضح الإشارات لأحمد شلبى عبد الغنى، كشف الكربة، نهاية الأرب برفع الطلب وغير ذلك.

(٦) ليلى عبد اللطيف أحمد، شيخ العرب همام وحكم جرجا.

- الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى، القاهرة ١٩٧٨.

وغيرهم، ومن المؤرخين الأجانب ستانفورد شو[١] Stanford Shaw وبيتر م. هولت[٢] P.M. Holt وأندريه ريمون[٣] André Raymond بالإضافة إلى مجهودات علماء الملة الفرنسية التى حفظت فى مجلداتهم الضخمة تحت عنوان : Description de l'Egypte.

واستناداً على ما تقدم فقد كان لزامًا علىّ أن أقف طويلا لدراسة المصادر الأصلية التى اعتمد عليها، وقد صنفتها حسب أهميتها على النحو التالى:

أولا ـ أرشيف دار الوثائق القومية بالقاهرة:

ويوجد به الكثير من الوثائق الهامة التى تتعلق بتاريخ مصر الحديثة والمعاصرة عامة، ومصر العثمانية خاصة وتتمثل فى الآتى:

١ ـ دفاتر الالتزام:

وكانت هذه الدفاتر موجودة فى دار المحفوظات العمومية، ثم نقلت بعد ذلك إلى دار الوثائق القومية، وبدراسة هذه الدفاتر وجدت أنها تبدأ بسنة ١٠٦٩هـ/١٦٥٨م، وقد سجل بها وخاصة دفاتر التزام الولايات القبلية، أسماء النواحى التى تتبع كل ولاية وأسماء الملتزمين، والضرائب المقررة عليها، الأموال الأميرية وغير الأميرية، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ـ دفاتر التزامات الوجه القبلى رقم ١٠٥ عين ٣ مخزن تركى لسنة ١١٠٤هـ/١٦٩٢م وأرقام ٤٦١٩، ٤٦٣٩.

وكان لكل عام سجل خاص، مدون به أسماء الولايات والنواحى التابعة لها، وبنهاية كل سجل، سجل للحساب الإجمالى المطلوب من

---

(١) انظر: ستانفورد شو Stanford Shaw.

(٢) انظر: بيتر هولت P.H. Holt.

(٣) انظر: أندريه ريمون André Raymond.

الولاية، كما أنه يلاحظ أنها مكتوبة بخط القيرمة، الذى يصعب قراءته، إلا أننى استفدت كثيراً من الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن، مما ساعدنى على قراءتى هذا الخط أثناء وجودى معه فى القلعة، وتمكنت بعد فترة من التعود على قراءته، كما استعنت أيضًا بالمختصين بدار الوثائق، وقد أفادتنى هذه الدفاتر كثيراً عند التعرض لنظام الالتزام إبان فترة بحثى هذا.

٢ ـ سجلات محكمة قنا وإسنا:

قبل التحدث عنها لابد من الإشارة إلى أننى كان لى شرف الاهتداء إلى هذه السجلات التى بها من المعلومات القيمة الكثيرة خاصة عن قبائل هوارة وأهل الذمة وغيرهم. وتشتمل على ثلاث محافظ وهى السجلات الوحيدة الموجودة بدار الوثائق القومية والخاصة بالوجه القبلى إبان هذه الفترة، إلا أنه لم يتمكن من العثور على سجلات ومحافظ أخرى، والمحافظ الموجودة على النحو التالى:

(أ) المحفظة الأولى:

يلاحظ على وثائقها أنها غير مرقمة، وأغلبها متآكل كما أن محتوياتها تشتمل على وثائق وحجج من محكمة قنا وإسنا عن نسب الهوارة وانتمائهم إلى الأسرة النبوية الشريفة وينبغى أن أوضح هنا أن الدكتورة ليلى عبداللطيف أشارت فى رسالتها لدرجة الماجستير إلى أن نسب الهوارة تم فى عهد محمد علي، ولكن الوثائق التى عثرت عليها تدل على أنهم حاولوا قبل ذلك بكثير فى سنوات ١١٠٧هـ/١٦٩٥م، ١١٠٩هـ/١٦٩٧م، ١١٣٦هـ/١٧٢٣م، ١١٨٧هـ/١٧٧٣م حصلوا على حجج بذلك[١]. ويبدو أنهم قاموا بهذه المحاولات نظراً للأحداث التى شهدتها مصر فى ذلك الوقت.

---

(١) ليلى عبد اللطيف، شيخ العرب همام وحكم جرجا، رسالة ماجستير منشورة، القاهرة ١٩٨٧.

وتشتمل هذه المحفظة أيضاً على التزام الهوارة واشهادت وباقى المحتويات عبارة عن بيوع وديون وممتلكات وخلافه وزواج ومؤخر صداق.

(ب) المحفظة الثانية:

وهى عبارة عن إشهار تعيين السيد أبو علي سليمان الهوارى ناظراً أعلى لوقف الهمامية، أما باقى محتويات المحفظة فهى عبارة عن إشهادات متنوعة من بيوع وممتلكات وخلافه ووثائق زواج ومؤخر، وقد استعنت بهذه الوثائق فى دراسة الحياة الاجتماعية فى مصر.

(ج) المحفظة الثالثة:

وهى عبارة عن إشهادات من سنة ١١٠٥هـ/١٦٩٣م إلى سنة ١١٥١هـ/ ١٧٢٨م وسنوات ١١٥٣هـ/١٧٤٠م، ١١٧٦هـ/١٧٦٢م، وإشهادات بنسب السادة الهمامية إلى الأسرة النبوية الشريفة.

٣ ـ محافظ الحجج الشرعية:

وهى منظمة فى محافظ خاصة، وتشتمل على الحجج الأصلية المختومة من قضاة الشرع فى الجهات التى صدرت منها، وقد أشرت إلى أرقامها فى هوامش الكتاب.

ثانياً ـ أرشيف المحكمة الشرعية:

(أ) سجلات إسقاطات القرى:

ومسجل بها جميع إسقاطات القرى، سواء بالبيع أو بالرهن، والنزاعات التى كانت تحدث بين الملتزمين بعضهم البعض وبينهم وبين الفلاحين أو غيرهم، وعددهم ٤٩ سجلا وتبدأ بسنة ١١٤١هـ/١٧٢٨م، ويعتبر هذا التاريخ بداية إفلاس نظام الالتزام. والدليل على ذلك كثرة عمليات الإسقاطات الخاصة بالالتزامات، مما اضطر الرزنامة إلى إنشاء سجلات خاصة



بها وسميت بـ «سجلات إسقاطات القرى». وبدراسة هذه السجلات نجد أنه في خلال القرن الثامن عشر الميلادى (الثانى عشر الهجرى) دخلت فئات جديدة ميدان الالتزام مثل التجار نتيجة للأرباح الهائلة التى جنوها من تجارتهم، أمثال محمد داده الشرايبى، كما دخل فى هذا الميدان أيضًا العلماء والنساء، ووجد العديد من تلك الإسقاطات لصالح الفئات المذكورة.

وظل هذا النظام ساريًا حتى ألغاه محمد علي فى عام ١٢٢٨هـ/ ١٨١٤م وأوجد نظامًا آخرًا ألا وهو نظام الاحتكار.

ويلاحظ أن الفلاح المصرى قد تعرض للظلم فى كلا النظامين، فنجده فى النظام الأول قد خضع لإشراف جهات متعددة مثل شيخ البلد، والكاشف، والخولى، والشاهد، والمشد وإلى غير ذلك، أما فى النظام الثانى فقد تعرض لنظام السخرة.

(ب) سجلات الديوان العالى:

وتبدأ بسنة ١١٥٣هـ/١٧٤٠م واستمرت إلى عصر محمد علي وبعده، وترجع أهميتها إلى أنها درست الحياة الاجتماعية والاقتصادية فى الريف، والعلاقات الاجتماعية أمثال الوقف على أعمال الخير وغيرها.

(ج) سجلات القسمة العسكرية:

وقد سميت بهذا الاسم، لأنه كان يسجل فيها كل ما يتعلق بأفراد الحامية العسكرية، أو من ينتمون إليها حتى لو كانوا من التجار فالمقياس هو الانتماء إلى العسكرية، وتسجل بها كذلك كل تركات ومخلفات العسكريين بمختلف أوجاقاتهم، كذلك تسجل بها الحجج التى كان أحد الأطراف فيها عسكريًا. ويوجد بك قسّام عسكرى إلى جانب القاضى، حتى يكون من أبناء الطائفة.

وتعطى هذه السجلات فكرة واضحة عن الحياة الاجتماعية، خاصة الوقف الكثير على أعمال الخير كالمساجد وغيرها. وتتعرض لجميع الطوائف والحرف التى قامت بمثل هذا التنازل لصالح أعمال الخير. وتبدأ هذه السجلات من سنة ٩٦١هـ/١٥٥٧م، كما تتعرض للزواج والطلاق وإعتاق المماليك وعددها ١٨٣ سجلا. وقد استفدت من السجلات الخاصة بفترة بحثى فقط. ومما يلاحظ أن بعض السنوات لم يكن لها سجلات مثل من سنة ١١٥٠هـ/١٧٣٧م إلى سنة ١١٥٩هـ/١٧٤٦م، ومن سنة ١١٦٣هـ/١٧٤٨م إلى سنة ١١٦٩هـ/١٧٥٥م ومن سنة ١١٧٤هـ/١٧٦٠م إلى سنة ١١٧٩هـ/١٧٦٥م، ومن سنة ١١٨١هـ/١٧٦٧م إلى سنة ١١٨٥هـ/١٧٧١م.

ثالثا - المخطوطات:

١ - إبراهيم الصوالحى العوفى، «**تراجم الصواعق فى واقعة الصناجق**» وهو موجود بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم ١٢١٨٣هـ، وقد حصلت على صورة منها بحوزتى.

وهذا المخطوط يتكون من مقدمة وثلاثة أبواب وخاتمة، وتعالج المقدمة موضوع القضاء والقدر والإيمان بهما، أما الأبواب فمقسمة على النحو الآتى: يشتمل الباب الأول على بعض الآيات الشريفة وتفسيرها وأحاديث منيفة وتعبيرها مناسبة لواقعة الحال التى يضرب بها الأمثال، أما الباب الثانى فيشتمل على تاريخ الواقعة [1] ويتعرض الباب الثالث لواقعة محمد بك

(١) تعود هذه الواقعة إلى عام ١٠٦٦هـ/١٦٥٦م فقد انتهز مصطفى باشا الوالى العثمانى (١٠٦٦هـ/١٦٥٧م) فرصة وفاة أمير الحج رضوان بك الفقارى، للقضاء على نفوذ الفقارية وذلك بمنح هذا المنصب إلى أحمد بك بوشناق القاسمى، وكان من نتيجة هذا التصرف من جانب الوالى أن تحدته الفقارية، وقاموا بعزله وعينوا بدلا منه قائمقام يدعى يوسف بك، ونفوا =

بتاريخ ١٠٦٩هـ/١٦٥٨م وناقشت الخاتمة بعض المصيبة، وما لها من الثواب وأحكام الصبر ما يعقبه من حسن المآب وفي التوبة والاستغفار.

ويضم هذا المخطوط العديد من تراجم طائفة من الأمراء الذين قتلوا في واقعة الصناجق بمصر (١٠٧١-١١١٣هـ/١٦٦٠-١٧٠١م)، كما أنه يصور أحداث العصر، والصراعات السياسية والعسكرية التي كان الريف يتأثر بها غالبًا وخاصة الصعيد خلال تلك الفترة، كما يتعرض لدور حكام ولاية جرجا في الفترة التي أرخت لها. مثال ذلك تعرض العربان لقوافل الحج والاستيلاء عليها كما حدث في عام ١٠٩٩هـ/١٦٨٧م.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المخطوط كتب بخطوط مختلفة ما بين الرقعة والنسخ، كما يلاحظ أن الناسخ ليس واحدًا.

٢ - أحمد شلبي عبد الغني الحنفي المصري، أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات، وقد قام الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم بتحقيق هذه المخطوط ونشره في عام ١٩٧٨م، ويعتبر ذا أهمية كبيرة في تاريخ مصر العثمانية، وخاصة من النواحي

=

أ[illegible] باشا [illegible] إلى الإسكندرية، وعينوا بدلاً منه حسين بك القشلاري أميرًا على الحج، ورغم ذلك [illegible] باشا يشارك في [illegible] عين [illegible] الصعيد، وفي عام ١٠٦٩هـ/١٦٥٩م [illegible] مصطفى باشا [illegible] الجديد [illegible] بين الفقارية والقاسمية [illegible] بينما كانت الثانية تريد [illegible] سيطرتها والقضاء على الفقارية.

وتطورت الأحداث التي كانت لها أبلغ الأثر في القضاء على نفوذ الفقارية، بانضمام مصطفى باشا إلى جانب القاسمين وإساءته لمعاملة خمسة أفراد من طايفة العزب ونتيجة لهذا الموقف [illegible] أغلب الفقارية إلى جرجا وتمردوا هناك وحدثت بعض المعارك وانتهت تلك الواقعة عام ١٠٧٥هـ/١٦٦٤م. (للمزيد من التفصيلات انظر: الفصل الخامس وأيضًا: عمر عبد العزيز عمر، دراسات في تاريخ العرب الحديث، ص ١٦٠-١٦١).

السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، ونتائج تلك النواحي على المجتمع المصرى، وأثرها فى الريف المصرى خاصة، ولاسيما المفاسد التى قام بها العربان والجند، وينتهى المؤلف ومخطوطه عند أحداث عام ١١٥٠هـ/١٧٣٧م.

وعندما يتحدث أحمد شلبى عن التاريخ السياسى فإنه يلقى الأضواء على كثير من وقائع التاريخ المصرى فى العصر العثمانى، وبخاصة فى القرنين السادس عشر والسابع عشر. ومما يلاحظ أنه دون تاريخ تولية وعزل كل وال من ولاة مصر والأحداث الهامة التى حدثت فى عهده.

وعندما يشير أحمد شلبى إلى الناحية الاقتصادية، فإنه يتعرض عن خلط العملة بالنحاس فى عهد علي باشا الصوفى (٩٧١-٩٧٢هـ/١٥٦٣-١٥٦٥م) الذى انتهى الأمر بعزله، كما تحدث أيضًا عن فساد بعض الأجهزة الإدارية وتلاعبها، مثال ذلك قيام بعض رجال الإدارة بإحراق الدفاتر الديوانية، لإخفاء الاختلاسات التى حدثت فى عام ١٠٨١هـ/١٦٧٠م، ويشير المؤلف إلى أن الحادث لم ينته بذلك، ولكنه انتهى إلى بيع موجودات المتسببين فى هذا الحادث.

وعندما تطرق المخطوط إلى الناحية الاجتماعية فإنه ركز على عملية هامة فى بناء المجتمع المصرى العثمانى فى ذلك الوقت، مثال ذلك الاستغناء عن الصرافين اليهود لخراب ذمتهم والاستعانة بصيارفة مسلمين، كما تعرض المخطوط لدور التجار الهام فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ودخولهم ميدان الالتزام والاشتغال بالربا.

٣ ـ أحمد كتخدا عزبان الدرداشى، «الدرة المصانة فى أخبار الكنانة» ويوجد هذا المخطوط تحت رقم MS. OR. 1073-4 بالمتحف البريطانى بلندن وقد قام الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم بتحقيقه ونشره عام ١٩٨٩م.

ويتكون هذا المخطوط من جزءين، كتبا بخط النسخ الواضح، وقد تعرض لفترة هامة من تاريخ مصر العثمانية، وتناول أيضًا التاريخ السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى الفترة من (١٠٩٩هـ/١٦٨٨م إلى ١١٦٩هـ/١٧٥٦م).

فمن الناحية السياسية يركز المخطوط أساسًا على أحداث مصر السياسية والصراعات بين الأوجاقات العسكرية، ويذكر المؤلف أنه شارك فى كثير من الأحداث وشاهدها، فيذكر دائمًا وكان «العبد الحقير واقفًا أو مشاركًا وهكذا». ويركز أحمد كتخدا على دور حكام الصعيد فى ذلك الوقت ومشاركتهم فى الأحداث السياسية، كما تعرض للانقسامات والأحزاب العثمانية المملوكية، وتعرض كذلك لظهور القاسمية والفقارية.

ومن الناحية الاقتصادية تعرض المؤلف للأحوال التى كانت سائدة فى عهده، مثال ذلك ارتفاع الأسعار بسبب الظروف السياسية المضطربة وانخفاض الأسعار مرة أخرى، فعندما ذكر ارتفاع الأسعار فإنه ذكر بالتفصيل السلع التى ارتفعت أسعارها مثل البن، والصابون والسكر الخام والمكرر والعسل، والزيت بأنواعه والطحينة والزيتون والجبن واللحم والسمن والدقيق والعش، وتعرض بأيضًا لفساد العملة وغشها وأثر ذلك على الناحية الاقتصادية، ثم تحدث بعد ذلك عن أثر انخفاض النيل وزيادته فى حياة المصريين الاقتصادية، فيصف الحالة الاقتصادية بقوله[1]:

«وفى شهر رمضان سنة ١١١٤هـ (١٧٠٢م) والناس فى كرب [illegible] قبل المعاملة وعدم [illegible] [illegible] وانقمعت على التجار وأرباب الصنائع، ودخلوا إلى الجامع الأزهر واشتكت إلى ساداتنا العلماء ما هم فيه من قبض الفضة المقصوصة وعدم الفلوس النحاس واقتضى الرأى أنهم يكتبوا عرض حال فى خصوص ذلك وطلعوا به إلى الديوان

(١) أحمد كتخدا عزبان، الدرة المصانة فى أخبار الكنانة، ج١، ص ١٠٥.

قدموه للباشا قرأه عرف ما فيه وإذا به كتب فرمان بالجمعية فى بيت حسن أغا بلفيه بحضور السادات والبكرية والسادة العلما والصناجق والأغاوات واختيارية السبعة أوجاقات بأبطال الفضة المقصوصة وظهور الجدد النحاس وتنزيل أصناف الأسعار أى وجه وأعطاه ليد كتخدا الجاويشية كتب عليه كاتب حوالة التنابيية».

وعن ارتفاع الأسعار يذكر فى حوادث عام ١١١٧هـ/١٧٠٥م [١] بقوله:

«وإذا بأسعار الأصناف زادت قدمت التجار عرض حال إلى رامى محمد باشا كتبوا الجمعية فى بيت الدفتر دار دارت التنابية على السناجق والأغاوات واختيارية السبعة أوجاقات باتوا وأصبحوا انجمعوا تمامًا فى بيت الدفتر دار وقال الجميع لا يصلح لأمور البلد إلا علي أغا جابوه غصبًا عملوه أغا الانكشارية ثانى مرة وإذا به دار بالموكب مثل الأول فى البلد عادت أسعار الأصناف مثلما كانت سابق على أيامه وإذا بالنيل المبارك توقف سنة سبعة عشرة وماية وألف».

ومن الناحية الاجتماعية، يتطرق المؤلف إلى العادات والتقاليد التى سادت المجتمع المصرى العثمانى فى ذلك الوقت مثل أبطال شرب الدخان فى الأماكن العامة، وخاصة عند مرور محمل الحج، وضرب كل من يضبط يشرب دخانًا[٢]، وتعرض أيضًا إلى إقامة الأفراح وخاصة فى أسرة الباشا ومشاركة جميع طوائف المجتمع فى ذلك الاحتفال[٣]، كما تعرض أيضًا للتركيب الطائفى للمجتمع المصرى العثمانى، وتحدث عن الكثير من شيوخ الطوائف الحرفية مثل شيخ الطحانين، وشيخ الخبازين وغيرهم من شيوخ الطوائف الحرفية ومكانتهم.

---

(١) المصدر السابق، ج١، ص ٥١٢.

(٢) المصدر السابق، ج١، ص ٥١٢.

(٣) المصدر السابق، ج١، ص ٥١٢.

ويلاحظ أن أحمد الدمرداشي قد عاصر الكثير من المؤرخين الذين عاشوا تلك الفترة التي أرخوا لها مثل إبراهيم الصوالحي[١]، ويوسف الملواني[٢] وعلى الشاذلي الفرا[٣] وأحمد شلبي عبد الغني[٤] ومصطفى بن الحاج إبراهيم[٥].

٤ ـ أحمد بن زنبل المحلي الرمال، **«تاريخ غزوة السلطان سليم خان بن السلطان بيازيد خان مع السلطان قنصوة الغوري سلطان مصر»** ورقمه ٣٦٣٣/٢٢٣٥٨٠ب بمكتبة بلدية إسكندرية، وقد قام السهيلي بترجمته إلى التركية في القرن الساب عشر، ضمن كتاب له اسمه الدرة اليتيمة في تاريخ مصر القديمة[٦] تعرض هذا المخطوط للعلاقات التي قامت بين سلاطين المماليك والسلاطين العثمانيين: ثم التعرض للحروب التي قامت بينهم في موقعة مرج دابق عام ٩٢٢هـ/ ١٥١٦م، ووصف هذه المعركة وصفًا دقيقًا، وكيف دبت الخيانة في صفوف المماليك والمتمثلة في خاير بك، وجان بردى الغزالي، ونتيجة لخيانتهم وتفوق العثمانيين العسكري انتصروا في تلك الموقعة، ثم تقدمهم إلى مصر بعد ذلك بتشجيع من خاير بك والغزالي إلى موقعة الريدانية عام ٩٢٣هـ/١٥١٧م وتعرض بعد ذلك للمفاوضات التي دارت بين طومان باي سلطان المماليك في مصر وبين السلطان سليم خان سلطان العثمانيين وكيف استعاد سلطان مصر قواته وحقق بعض الانتصارات إلى أن تعثرت تلك المفاوضات، بقتل بعض أعضاء الوفد

(١) إبراهيم الصوالحي، تراجم الصواعق في واقعة الصناجق.

(٢) يوسف الملواني، تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب.

(٣) على الشاذلي الفرا، ذكر ما وقع بين عسكر المحروسة بالقاهرة.

(٤) أحمد شلبي عبد الغني، أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات.

(٥) مصطفى بن الحاج إبراهيم، تاريخ وقائع مصر، القاهرة.

(٦) عمر عبد العزيز عمر، دراسة لمصادر عربية عن تاريخ مصر العثمانية، ص ٣٧.

المرسل من قبل السلطان العثمانى إليالسلطان المملوكى فى البهنسا، وانتهى الأمر باستئناف القتال ثانية وانسحاب طومان باى إلى الدلتا وخيانة ابن مرعى له وتسليمه إلى السلطان سليم، وانتهى الأمر بإعدامه على باب زويلة عام ٩٢٣هـ/١٥١٧م.

وأهمية هذا المخطوط ترجع إلى أنه يبين أن المفاوضات التى دارت بين طومان باى والسلطان سليم كانت إبان وجوده بالصعيد إلا أن هذه المفاوضات تعرضت للفشل بعد قتل بعض أعضاء الوفدالمرسل من قبل السلطان العثمانى.

٥ - الشيخ علي بن محمد الشاذلى الفرا، «**ذكر ما وقع بين عسكر المحروسة القاهرة (١١٢٣هـ/١٧١١م)**»، وقد قام الدكتور عبد القادر طليمات بتحقيق هذا المخطوط ونشره بالمجلة التاريخية المصرية المجلد الرابع عشر، عام ١٩٦٨.

تعرض هذا المخطوط لانقسام المماليك إلى القاسمية والفقارية وتنافسهما للحصول على الزعامة والحكم. ولم يقتصر الأمر على هذا الحد بل وصل التنافس على الزعامة فى البيت الواحد، وشهدت مصر كثيراً من الفتن والحروب، وتحدث الفرا عن فتنة ١١٢٣هـ/١٧١١م التى استمرت سبعين يوماً فى القاهرة، وقد شارك محمد بك حاكم جرجا فى ذلك الوقت فى المعارك العسكرية والمعارك الاقتصادية عندما كان يستخدم الغلال كسلاح ضد سكان القاهرة إبان تلك الفترة.

وتعرض المخطوط لأسباب هذه الفتة، وأوضح أنها ترجع إلى التنافس بين ضباط أوجاق الانكشارية على النفوذ والسلطان، ودور إفرنج أحمد، أوضا باشا، الذى أراد أن يسيطر ويبسط نفوذه على الأوجاق كله، وانتهى الأمر بحدوث حرب قاسية الأهوال، ترتب عليها هدم البيوت، وحرق المتاع، ونهب الأموال، وسقوط الجرحى والقتلى... إلخ.

ومما يذكر أن الفرا شاهد هذه الفتنة وعاصرها وتعرض لمواقف كل من:

١ ـ **الأوجاقات العسكرية**: والنزاع الذى نشب، والتنافس بينهم إلى حد الاشتباك المسلح.

٢ ـ **الوالى**: وضعفه عند نشوب النزاع بين الأوجاقات العسكرية، ووصل ضعفه إلى الانحياز إلى الجانب الأقوى دون مراعاة للصالح العام.

٣ ـ **علماء الأزهر**: وقد اختلفوا فيما بينهم على نفى خصوم أفرنج أحمد، بالإضافة إلى إصدارهم فتاوى أضرت بالمجتمع المصرى العثمانى، ومن ضمن هذه الفتاوى جواز قتال فريق ضد الآخر، وانقلب الحال عندما أفتوا بنفى أفرنج أحمد بعد هزيمته.

٤ ـ **الأمراء**: وشرح كيف كانوا يعيشون عيشة كلها ترف وبذخ، ولم يقاسوا من تلك الفتنة، كما قاسى المجتمع المصرى أثناءها.

٥ ـ **سكان القاهرة**: وقد انقسموا بدورهم إلى قسمين، قسم يؤيد فريقًا على الآخر، والقسم الآخر يعارض ذلك، وانتهى ذلك التقسيم بأثره السيء للاثنين معًا، للمنتصر والمهزوم.

٦ ـ **القبائل العربية**: التى استغلت الموقف لصالحها، والمقصود هنا بالقبائل العربية العربان الذين استغلوا الموقف وقاموا بعملية السلب والنهب.

٦ ـ محمد البرلسى السعدى، «بلوغ الأرب برفع الطلب» وقد قام الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم بتحقيق هذا المخطوط بالمجلة التاريخية المصرية، المجلد الرابع والعشرون، ونشره عام ١٩٧٧ .

وتعرض هذا المخطوط للاضطرابات التى تعرضت لها مصر، وخاصة منذ الربع الأخير من القرن السادس عشر، واضطربت أحوال البلاد، كما اضطر جنود الحامية العثمانية إلى الاشتراك فى هذه الاضطرابات، وخاصة جنود السباعية.

وترجع أسباب هذه الثورات إلى العوامل الاقتصادية وخاصة منذ ولاية علي باشا الصوفى (٩٧١-٩٧٣هـ/١٥٦٤-١٥٦٦م) حيث بدا زيف العملة وخلطها بالنحاس، واضطربت أحوال الأمن بالبلاد وكثر اللصوص وقطاع الطرق وظهر ذلك واضحًا، وعلى هذا الأساس بدأ جند السباهية (الفرسان) يستغلون الموقف لصالحهم ويقومون بالثورات ضد الولاة العثمانيين أنفسهم، وازداد نفوذ هولاء الجند وخاصة فى الريف، حيث قاموا بفرض الكثير من الامتيازات والعادات، وأدى ذلك الموقف الضعيف من جانب الولاة العثمانيين إلى استنجاد الأهالي بالدولة العثمانية التى تدخلت نتيجة ما قام به هؤلاء الفرسان من اغتصاب النساء والأولاد، ووصل بهم الأمر إلى تهديد الولاة العثمانيين وقتلهم كما حدث عندما قتلوا إبراهيم باشا (١٠١٢-١٠١٣هـ/١٦٠٤-١٦٠٥م) بل وصل تحديهم للسلطات الحاكمة إلى درجة إعلان استقلالهم بمصر، وكان نتيجة ذلك ظهور المماليك كقوة عسكرية وسياسية.

وانتهى الأمر بالقضاء عليهم فى ولاية محمد باشا (١٠١٦-١٠٢٠هـ/ ١٦٠٧-١٦١١م) الذى قضى عليهم تمامًا واعتبر ذلك القضاء بمثابة الفتح العثمانى الثانى لمصر.

ويذكر السعدى هذا الحادث بقوله[1]:

«أنعم بإيالة مصر المحمية، مع الوزارة العلية لحضرة مولانا وسيدنا الوزير المعظم والمشير المفخم، والدستور المكرم، ممهد أمور جمهور الأمم، منصف المظلوم ممن ظلم، نظا العالم، رافع آثار الجور والفتن وقالع مآثر الظلم والأحسن، جواد لم يمحق الهلال إلا ليكون نعلا لحافر جواده، ولا مدت الثريا أكفلها الغضب إلا للتمسك بذيل كرمه وامداده ولا سل الصبح سيفه إلا قال الله أكبر على أعدائه، ولا

(١) محمد البرلسى السعدى، بلوغ الأرب برفع الطلب، ص ٣١-٣٢.

حمرت الشفق من الخافقين إلا حرمة لحمرة خافق لواية، ولا أمطرت السحب إلا بكاء من خشية جلاله، ولا استقرت البروق إلا خجلا من لمعان سيوفه ونصاله، ولا نحلت الخناصر بالخواتم إلا لأنها تعقد عليه، ولا كحلت العيون السود بسواد النور الباصر، إلا لتتشرف بالنظر إليه، ولا فتحت الدوى أفواهًا إلا لتنطق بمدحه السنة الأقلام، ولا حبر الحبر بيا الطروس بسود الساطور إلا لنشير أن الليالى والأيام من جملة الخدام ليث عرين الوطيس بأسًا وجاشًا، حضرة سيدنا ومولانا الوزير المعظم محمد باشا أنعش الله تعالى به بساط البسيطة انتعاشًا، ولازال عمود خيام هذا الدين القيم بعدالته الشريفة قايمًا، وكلما نوت لغداوها فعلا مضارعًا كان سيفه له جازمًا، وهوالذى قهر الأعداء من طوايف الأشقياء المذكورة أخذًا بالنواصى، وبدد شمل البغاة العصاة وفرقهم إلى الأقاصى وهو الذى من جل قناته آمن من عوارض الفناء ومن أشجاره بحماه خلص من بوايق البلاد، ومن استظل بظل رافته وحده ظليلا، وهو الذى من قصد بابه ما خابه ومن لزم جنابه الشريف عاش وطاب، وهو الذى دابه إغاثة الملهوف وأسدى المعروف».

٧ ـ محمد بن أبى السرور البكرى الصديقى، «كشف الكربة فى رفع الطلبة» ورقم هذا المخطوط ٨٣٠ تاريخ بمكتبة رفاعة رافع الطهطاوى بسوهاج وقام الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم بتحقيق هذا المخطوط. ونشره بالمجلة التاريخية المصرية المجلد الثالث والعشرون عام ١٩٧٦م.

وتعرض هذا المخطوط أيضًا للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى حدثت بمصر، وخاصة إبان فتنة الجند السباهية الذين فرضوا الطلبة وغالوا فى تحصيلها، وبدأ تحصيل هذه الطلبة منذ عهد أويس باشا

(٩٩٥هـ/١٥٨٦م) وكانت تحصل في أول الأمر شهريًا، ثم بدأ هولاء الجند السباهية ينالون في جمعها، وأصبحت يوميًا، ووصل بهم الأمر إلى جمعها خمس مرات يوميًا[١].

ويلاحظ أن محمد البرلسي السعدي[٢] تحدث عن فساد وطغيان هؤلاء الجند السباهية في القرى والمدن وأدى بهم الأمر إلى تحدى السلطات الحاكمة وقتلهم لأحد الولاة كما تعرضنا سابقًا.

وتعرض المخطوط لما أصاب الريف من غبن وقسوة وظلم من هؤلاء الجند، حتى جاء محمد باشا (١٠١٦-١٠٢٠هـ/١٦٠٧-١٦١١م) وقضى تمامًا على طغيانهم، وكان نتيجة ذلك القضاء على قوة المماليك العسكرية والسياسية لفترة ما وخاصة بعد أن ازدادت قوتهم.

(ب) محمد بن أبي السرور البكرى الصديقي، **«المنح الرحمانية فى الدولة العثمانية»** ورقم هذا المخطوط ١٩٢٦تاريخ بدار الكتب المصرية بالقاهرة.

وتعرض هذا المخطوط لتاريخ السلاطين العثمانيين وعن ولاة كل منهم فى مصر ابتداء من عام ٩٢٣هـ/١٥١٧م إلى عام ١٠٢٥هـ/١٦١٩م، والحوادث الهامة التى حدثت فى عهد كل وال من ولاة مصر العثمانية إبان تلك الفترة. واشتمل هذا المخطوط على خمسة عشر بابًا تناول فى كل باب سلطانًا من سلاطين آل عثمان، تاريخ توليته العرش وأعماله وحياته حتى إذا ما وصل إلى عهد السلطان سليم الأول فى الباب التاسع، يذكر ولاة مصر الذين حكموها مبتدئًا بخاير بك، وفى الباب العاشر يبدأ الحديث عن

(١) محمد بن أبي السرور البكرى الصديقي، كشف الكربة برفع الطلبة، ص ٤٣. ويجدر الإشارة هنا إلى أنه الوالد وليس أبا السرور الابن، لأن محمداً الابن كان يبلغ من العمر أربعة عشر عاما عندما انتهى الوالد من تأليف المنح الرحمانية وكان فى سن لا يسمح له إطلاقًا بتأليف مثل هذا الكتاب. (انظر: عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص ٤١).

(٢) محمد البرلسى السعدى، بلوغ الأرب فى رفع الطلب.

السلطان سليمان القانونى وأعماله ومن ولى مصر من الولاة العثمانيين والأحداث الهامة التى وقعت فى عهد كل منهم. كما تناول قضاة العسكر الذين تولوا رئاسة القضاة فى مصر العثمانية إبان تلك الفترة.

(ج) محمد بن أبى السرور البكرى الصديقى، «**اللطائف الربانية على المنح الرحمانية فى الدولة العثمانية**». ورقم هذا المخطوط ٨٠ بدار الكتب المصرية بالقاهرة.

ويعتبر هذا المخطوط تكملة لمخطوط المنح الرحمن فى الدولة العثمانية ويلاحظ أنه يتعرض لتاريخ بعض الولاة العثمانيين فى مصر والقضاء.

ونعرض البكرى فى هذا المخطوط لتاريخ الولاة باختصار شديد، ولوحظ أنه ينقل كثيراً عن ابن إياس الحنفى وخاصة عند تعرضه لأحداث الفتح العثمانى والمناوشات والمفاوضات التى دارت بين السلطانين العثمانى والمملوكى، وما انتهت إليه هذه المفاوضات حتى تم إعدام السلطان المملوكى طومان باى. كما تعرض لتاريخ مصر من عام ٩٢٣هـ/١٥١٧م إلى ولاية مصطفى باشا الثانى عام ١٠٢٧هـ/١٦١٨م.

(د) محمد بن أبى سرور البكرى الصديقى، «**الكواكب السائرة فى أخبار مصر القاهرة**»، وهو عبارة عن مخطوط مصور بالميكروفيلم عن المتحف البريطانى تحت رقم ٧٨٤ ورقمه بمكتبة البلدية بالإسكندرية ١٧٠١/ ١٣٤١ ج. وقد اشتمل على مقدمة وعشرين باباً على النحو التالى:

يشتمل الباب الأول على ذكر مصر وأول أمرها وما قيل فى تسميتها ويتحدث الباب الثانى عن ذكر حدود مصر، أما الباب الثالث ففى ذكر ملوك مصر قبل الطوفان فى الجاهلية إلى زمن الإسلام ثم خلفائها ونوابها وملوكها ونوابهم إلى ستين ألف، ويشير الباب الرابع فى ذكر كور مصر وعدد قراها، وفى الباب الخامس فى ذكر ما ورد فى فضل مصر، والباب السادس فى ذكر

دعاء الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لمصر وأهلها، والباب السابع فى وصف العلماء لمصر، والباب الثامن فيمن ولد بها من الأنبياء، والباب التاسع فى ذكر فتوح مصر، والباب العاشر فيما بمصر من ثغور الرباط والمساجد الشريفة، والباب الحادى عشر، فيمن ذكر مصر من العلماء والحكماء والملوك، والباب الثانى عشر فى ذكر خراج مصر، والباب الثالث عشر، فى ذكر ما اختصت به مصر من ملبوس ومأكول وكنوز، والباب الرابع عشر، فى ذكر ما كان يعمل بأرض مصر من حفر الترع وعمارة الجسور، والباب الخامس عشر، خصصه المؤلف للحديث عن عجائب مصر وغرائبها كالأهرامات والنيل والباب السادس عشر، فى ذكر مقاييس النيل، والباب السابع عشر، فى ذكر القاهرة بالخصوص وأول أمرائها والباب الثامن عشر، فى ذكر محاسن مصر الكلية الجامعة التى تفضل بها غيرها على سبيل الإجمال، والباب التاسع عشر، فى ذكر أقاليمها، والباب العشرون يختتم به المخطوط فى ذكر أخبار الإسكندرية والمنارة وما فيها من العجايب (العجائب).

وتناول هذا المخطوط التنظيمات الإدارية التى وضعها السلطان سليم، ثم عرض أعمال ولاة مصر العثمانيين وصفاتهم من عهد خاير بك (٩٢٣هـ/ ١٥١٧م) والأحداث التى وقعت بمصر من هذه الولاية إلى سنة ١٠٦٠هـ/ ١٦١٠م). وتعرض البكرى لتاريخ تولية كل وال وتاريخ انتهاء حكمه سواء بالعزل أو القتل، وتناول معالجة السياسة والمشاكل الاقتصادية وازدياد نفوذ الأوجاقات العسكرية وخاصة السباهية، بالإضافة إلى تعرضه لقضاة العسكر العثمانيين الذين تولوا هذه المناصب.

(هـ) محمد بن أبى السرور البكرى، **«تحفة الظرفاء فى ذكر دولة الملوك والخلف ويليه الفتوحات العثمانية للديار المصرية»** ورقمه ٢٣٥/٦٨٩ ج بمكتبة بلدية الإسكندرية.

وكالعادة تناول المؤلف تاريخ مصر منذ العصر الإسلامى إلى أن فتحها السلطان سليم خان، وتعرض لتاريخ مصر السياسى والعسكرى، وتعرض أيضًا للوقائع العسكرية التى حدثت بين المماليك والعثمانيين، ويلاحظ عليه أنه ذكر أحيانًا الأحداث يومًا بيوم، وقد نقل عن محمد بن إياس الحنفى فى بعض الأحداث الهامة مثل عملية الفتح العثمانى مثلا فى مخطوطة «تحفة الظرفاء فى ذكر دولة الملوك ويليه الفتوحات العثمانية للديار المصرية[1] كما يتفق مع كتاب «اللطائف الربانية على المنح الرحمانية فى الدولة العثمانية»[2].

ولم ينته الأمر عند هذا الحد بل نجده ـ أبا السرور البكرى، نفسه دائمًا فى مخطوطاته، وأحيانًا يجد الباحث نفسه وكأنه يقرأ نفس المخطوط السابق، أذكر على سبيل المثال مخطوطة تحفة الظرفاء «متفقة تمامًا مع اللطائف الربانية»[3].

٨ ـ مجهول المؤلف، «أخبار أهل القرن الثانى عشر الهجرى، تاريخ المماليك فى القاهرة» ورقم هذا المخطوط ١٣٤١ بمعهد المخطوطات العربية بالقاهرة.

ونعرض هذا المخطوط لتاريخ مصر السياسى والاقتصادى من عام ١١٢٠هـ/١٧٠٨م إلى عام ١٢١٣هـ/١٧٩٨م [illegible] تطرقت إلى الصراع بين البيوتات المملوكية خلال الفترة [illegible] وخاصة عند التجاء أحد أمراء المماليك للصعيد [illegible] قوته ويعود مرة أخرى [illegible]

---

(١) وجد هذا التشابه فى صفحات ١٦٢-١٦٣، ١٦٠، ١٧٤ وقد نقل أبو السرور عنه فى صفحات ١٠٩-١١٣.

(٢) وجد هذا التشابه فى صفحات ابن إياس ١١١-١١٢، ونقل البكرى عنه فيصفحات ٩٥-٩٦.

(٣) تحفة الظرفاء، صفحات ٩٨، ١١١، ١٢٢ متفقة مع صفحات ٩٥-٩٦ بالنسبة إلى اللطائف الربانية.

مساندة حاكم جرجا له، كما تعرض لدور العربان أيضًا فى هذه الحوادث واستغلال الموقف لصالحهم.

٩ ـ مصطفى بن الحاج إبراهيم، تابع المرحوم حسن أغا عزبان الدمرداشى، «تاريخ وقايع مصر القاهرة من سنة ١١٠٠هـ/١٦٨٨م – ١١٥٠هـ/ ١٧٣٧م». وقد قمت بتحقيقه ونشره عام ١٩٨٩م.

تعرض هذا المخطوط لتاريخ مصر العثمانية السياسى والاقتصادى والاجتماعى خلال هذه الفترة، ومدة حكم كل باشا حكم مصر والأحداث الهامة التى وقعت فى عهده، وخاصة فى عدد من الوقائع بين عسكر مصر والصناجق الأمراء، والنتائج التى ترتبت بعد مقتل الصناجق الفقارية.

واتبع مؤلف هذا المخطوط نفس طريقة أحمد كتخدا عزبان[1] باتباعه نظام التاريخ بالحوليات، دون مقدمات لا عن فضل علم التاريخ ولا عن تاريخ مصر منذ الخليقة، كما فعل معظم مؤرخى الحوليات فى القرنين السابع والثامن عشر.

ويذكر عن الوقائع بقوله[2]:

«عن وقائع مصر القاهرة كنانة الله فى أرضه من غم لأن السلطان محمد خان والسلطان سليم خان، والسلطان أحمد خان والسلطان مصطفى خان والسلطان أحمد خان والسلطان محمود خان نصره الله تعالى من سنة ماية بعد الألف تاريخ آخر المجموع والبشاوات على الترتيب ما قد حصل فى مدتهم من الوقايع بين عسكر مصر والسناجق والأغاوات واختيارية السبعة أوجاقات الجوربجية واجب

(١) أحمد كتخدا عزبان، الدرة المصانة فى أخبار الكنانة.

(٢) مصطفى بن الحاج إبراهيم، تاريخ وقايع مصر، ص ١-٢.

رعايات وأنفار محافظين مصر بعد مقتل السناجق الفقارية قبل دخول سنة ماية بعد الألف».

ويلاحظ على هذا المخطوط رداءة الخط، وتكاد الكتابة تتشابه تماماً مع الدمرداشي، وخاصة أن الفقرة واحدة فالمؤلف هنا بدأ بسرد الأحداث من سنة ١١٠٠هـ/١٦٨٨م والدمرداشي بدأ من عام ١٠٩٩هـ/١٦٨٨م، وأنهى حوادثه بعام ١١٥٠هـ/١٧٣٧م بينما أنهى المؤلف الآخر حوادثه بعد هذه الفترة عام ١١٦٩هـ/١٧٥٦م بفارق حوالي عشرين عامًا أو أقل ويكاد يلاحظ الباحث عند اطلاعه على هذا المخطوط أنه يطلع على مخطوط الدمرداشي وخاصة عند تعرض المؤلف للأحداث السياسية مثل تعرضه لفتنة ١١٢٣هـ/١٧١١م والاقتصادية والاجتماعية.

وفي مجال سرد الأحداث السياسية تعرض إلى حادثة كوجك محمد وصراعه من أجل الوصول إلى السلطة السياسية، والصراع بين البيوتات المملوكية وبخاصة الفقارية والقاسمية من أجل الوصول إلى الحكم وموقف حكام الصعيد وخاصة حاكم ولاية جرجا وموقف الهوارة أيضًا وعربان الصعيد الآخرين مثل عربان ابن موافى وغيرهم.

وأشار المؤلف إلى أنه نتيجة لاضطراب الأحوال السياسية فى البلاد أن سادت الأحوال الاقتصادية، فارتفعت الأسعار وتعرضت العملة للغش، كما أشار إلى موقف قبيلة هوارة من إمداد القاهرة بالغلال أو منعها، وأثر ذلك على السلطات الحاكمة في القاهرة من هذه القبيلة.

ثم تعرض المؤلف للناحية الاجتماعية فى مصر العثمانية في تلك الفترة، والتركيب الطائفى للمجتمع المصرى والحرفيين وغير ذلك ويشير إلى المحن التى تعرضت لها مصر وخاصة فى عام ١١٠٧هـ/١٦٩٥م عندما انتشر وباء الطاعون فى البلاد وأثره على السكان.

١١ ـ يوسف الملواني (الشهير بابن الوكيل)، كتاب «تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب»(١).

ويتكون الكتاب من أربعة أبواب، وتعرض لتاريخ مصر والقاهرة السياسي والاقتصادي والاجتماعي إبان الحكم العثماني، وخاصة في الباب الرابع الذي [illegible] ذكر سلاطين آل عثمان ونوابها بمصر من سنة [illegible] م إلى سنة ١١٣٦هـ/١٧٢٣م.

ويتناول الكتاب معلومات تاريخية إضافية تشمل الريف والمدينة، ويبدو أن الجبرتي [illegible] كثيراً كما اعتمد على أحمد شلبي عبد الغني من قبل، وخاصة لوجود [illegible] في الفترات التي أرخ لها.

مثال ذلك نرى أن الملواني يذكر عن فتنة ١١٢٣هـ/١٧١١م فيقول(٢):

«وفي ثالثة (رجب ١١١٩هـ/١٧٠٧م) وقعت فتنة بباب البنكجرية فعزلوا أحمد إفرنجي الذى كان ريس الأوده باشه وحسين أغا الأوده باشي ثم نفوهم إلى الطينة بدمياط».

أما عبد الرحمن الجبرتي فتعرض في تاريخه لأحداث هذه الفتنة وأسبابها فقال(٣):

«وفيها (١١١٩هـ/١٧٠٧م) وقعت فتنة بباب البنكجرية فعزلوا إفرنج أحمد باشي أوده باشه وحسين أوده باشه ثم نفوهم إلى الطينة بدمياط».

---

(١) رسالة ماجستير، تحقيق إبراهيم يونس محمد سلطح، بعنوان تاريخ مصر العثمانية ٩٢٣-١١٣١هـ/ ١٥١٧-١٧١٩م.

(٢) عصمت محمد حسن، عبد الرحمن الجبرتي ومنهجه في كتابة التاريخ، ص ٣٣٠، رسالة ماجستير غير منشورة.

(٣) المرجع السابق، ص ٣٢٨.

وبتحليل هذين النصين نجد أن عبد الرحمن الجبرتى قد نقل عن يوسف الملوانى الذى عاصر أحداث هذه الفتنة وأرخ لها، حتى أننا نرى أن الجبرتى قد تأثر بأسلوب الملوانى.

ويذكر كل من الملوانى والجبرتى عن اشتراك حاكم الصعيد محمد بك فى هذه الفتنة.

وعن حادثة عوْدة إفرنج أحمد من النفىْ اتفقت رواية الجبرتى مع رواية الملوانى الذى ذكر عن هذه الحادثة عام ١١١٩هـ/١٧٠٧م، الذى ذكر عن هذه الحادثة عام ١١١٩هـ/١٧٠٧م بقوله[١]:

«وفيه فر أحمد الفرنجى وحسين أغا من حبس الطينة ودخل مصر ليلا فالتجأ الفرنجى أحمد إلى أغات الجراكسة وأما حسين فالتجأ إلى باب التفكجية وفى سادس عشرينه أصبحت البنكجرية بالباب بأسلحتهم لما بلغهم قدوم إفرنجى أحمد إلى مصر وقالوا لابد من نفيه إلى الطينة فعاند فى ذلك طايفة «الجركسة وامتنعوا عن التسليم فيه وقالوا لهم لابد من أننا ننقله من وجاقكم وساعدهم على ذلك بقية البلكات ولم يوافقهم البنكجرية على ذلك ومكثوا ببابهم يومين وليلتين وكذلك فعل كل بلك ببابه فلما رأى العلما والفهاء والأشراف تفاقم الأمر وخشوا من الفتنة اجتمعوا على الصناجق وساير أعيان البلد وأجمعوا على أن يجعلوه صاحب طبلخانة ولما تم التوافق أرسلوا له القفاطين مع كتخدا الباشا وأرباب الدرك وأحضروه إلى مجلس الأغا وقروا عليه فرمان الصنجقية وأنه إن خلف يكون عليه بخلاف ذلك فامتثل الأمر ولبسوا قفاطين الصنجقية وطلع

---

(١) يوسف الملوانى، المصدر السابق، ص ٢٧٥؛ عصمت محمد حسن، المرجع السابق، ص ٣٣٢.

من منزل أغاة الجراكسة فى موكب عظيم إلى منزله وفى غاية شعبان نزل له الصنجق السلطانى على العادة والطبلخانة».

أما رواية الجبرتى عن هذا الحادث فإنها تشابه تمامًا رواية يوسف الملوانى ويلاحظ الباحث أن الجبرتى قد تأثر بأسلوب الملوانى ويظهر ذلك بقوله عن حوادث عام ١١١٩هـ/١٧٠٧م[١]:

«وفيه (شعبان) فر إفرنج أحمد أوده باشا وحسين أغا من حبس الطينة ودخلا مصر ليلا فاختبأ عند أغات الجراكسة والتجأ حسين إلى باب التفكجية.. (وفى سادس عشرينه) اجتمع الينكجرية بالباب بأسلحتهم لما بلغهم قدوم إفرنج أحمد إلى مصر وقالوا لابد من نفيه ورجوعه إلى الطينة فعاند فى ذلك طائفة الجراكسة وامتنعوا من التسليم فيه وقالوا لابد من نقله من وجاقكم وساعدهم بقية البلكات ولم يوافق الينكجرية على ذلك ومكثوا ببابهم يومين وليلتين وكذلك فعل كل بلك ببابه فاجتمع كل العلماء والمشايخ على الصناجق والأعيان وخاطبوهم فى حسم الفتنة فوقع الاتفاق على أن يجعلوه صاحب طبلخانة وأرسلوا له القفاطين مع كتخدا الباشا وأرباب الدرك وأحضروه إلى مجلس الأغا وقرأوا عليه فرمان الصنجقة وطلع من منزل أغات الجراكسة بموكب عظيم إلى منزله ونزل له الصنجق السلطانى والطبلخانة فى غايته».

وقد قسم الملوانى كتابه إلى أربعة أبواب رتبت على النحو التالى:

الباب الأول: ما ملك مصر بعد الطوفان إلى أن فتحها الله على يد المسلمين.

---

(١) عبد الرحمن الجبرتى، عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، ج١، ص ٣٣؛ عصمت محمد حسن، المرجع السابق، ص ٣٣٨-٣٣٩.

الباب الثانى: يتحدث عن ولاة المسلمين منذ زمن عمر بن الخطاب والخلفاء الأمويين والعباسيين والفاطميين.

الباب الثالث: ويتحدث عن سلاطين الأكراد ومماليكهم الأتراك والجراكسة إلى أن جاء السلطان سليم خان بن عثمان وفتح مصر.

الباب الرابع: يتضمن ذكر ملوك آل عثمان ونوابهم.

رابعًا ـ مصادر منشورة:

١ ـ محمد بن إياس المصرى الحنفى، **«بدائع الزهور فى وقائع الدهور»**.

يعتبر الجزء الخامس الذى حققه الدكتور محمد مصطفى عام ١٣٨٠هـ/١٩٦١م بالقاهرة، المرجع الرئيسى لحوادث الفتح العثمانى لمصر، والتنظيمات التى وضعها العثمانيون لمصر عقب الفتح، وسرد الأحداث الهامة التى حدثت بمصر، كان دائم النقد للحكم العثمانى ومساوئه ولإهماله مصالح المصريين.

وقد تعرض ابن إياس لحكم العثمانيين لمصر حتى وفاة خاير بك وصدور الفرمانات العثمانية كل عام لتجديد حكم خاير بك حتى وفاته عام ٩٢٨هـ/١٥٢٢م.

ودون الحوادث شهراً بعد شهر فى الأجزاء غير المعاصرة من كتابه، ثم يوم بعد يوم فى الأجزاء الأخيرة منه، مما يدل على دقته ورغبته فى استقصاء الحقائق، واستخدم فى أسلوب الألفاظ العامية والألفاظ غير العربية ويرجع ذلك إلى انتشار اللسان التركى فى مصر خاصة بين أفراد الطبقة الخاصة فى العصر المملوكى[1].

كما أن ابن إياس يتعرض لعملية الثأر التى قام بها إينال السيفى

(١) سيدة إسماعيل الكاشف، مكانة ابن إياس بين مؤرخى مصر فى العصور الوسطى، ص ٦١.

كاشف الغربية، وجاثم كاشف البهنسا والفيوم، وخاصة أنه عرف عنهما أنهما أيدا الفتح فى أول الأمر(١).

٢ ـ عبد الرحمن الجبرتى، **«عجائب الآثار فى التراجم والآثار»**، أربعة أجزاء.

وهو غنى عن التعريف، وتعرض لتاريخ مصر الحديثة خلال ثلاث فترات، الفترة الأولى لتاريخ مصر العثمانية، وتاريخ مصر إبان الاحتلال الفرنسى، وتاريخ مصر إبان حكم محمد على حتى عام ١٢٣٦هـ/ ١٨٢١م.

وتعرض الجبرتى للمجتمع المصرى وطبقاته وفئاته وطوائفه وخاصة العلماء والمماليك والتجار والحرفيين وغيرهم، كما يلاحظ عليه أنه أفرد تراجم عن الشخصيات الهامة فى نهاية كل عام فى تاريخه للوفيات.

واعتمد الجبرتى فى تأريخه على كثير من كراريس الأجناد وكثير من المؤرخين الذين سبقوه أمثال أحمد شلبى عبد الغنى(٢) ويوسف الملوانى(٣)، بالإضافة إلى ذلك فإنه عاصر بعض الأحداث الهامة، بل شارك فيها، وإذا لم يشارك فيها فإنه كان قريباً منها. واتبع فى كتابته طريقة الحوليات واليوميات، وصور الحياة فى الأماكن التى أرخ لها ووصف الأماكن والميادين والدروب والمنازل حتى أن القارئ يستطيع أن يستنتج صورة تفصيلية عن هذه الحياة. وتعرض أيضاً لظهور القاسمية والفقارية.

خامساً ـ دراسات وثائقية منشورة:

١ ـ محمد شفيق غربال، **«مصر عند مفترق الطرق (١٧٩٨ـ ١٨٠١) رسالة حسين أفندى الروزنامجى»** المقالة الأولى مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة، المجلد الرابع، الجزء الأول، مايو عام ١٩٣٦م.

(١) عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص ٣٦.

(٢) أحمد شلبى عبد الغنى، أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات.

(٣) يوسف الملوانى، تحفة الأحباب فيمن ملك مصر من الملوك والنواب.

وهو عبارة عن مخطوط عنوانه «ترتيب الديار المصرية في عهد الدولة العثمانية» ينسب إلى حسين أفندى أحد أفندية الروزنامة فى مصر العثمانية. ففى هذا المخطوط إجابة لأسئلة طرحها استيف مدير المالية فى عهد الاحتلال الفرنسى عن أحوال مصر الإدارية والمالية فى العصر السابق على الحملة الفرنسية، وقد انتظمت هذه التساؤلات والإجابات فى ستة عشر باباً، وأوضح المؤلف أنه قام بتحريرها عام ١٢١٦هـ/١٨٠١م أى قبل خروج الفرنسيين من مصر.

وجاء إجابات حسين أفندى على تساؤلات استيف كالآتى:

١ ـ وصف ترتيب القاهرة ونظامها وأمرائها.

٢ ـ فى تعريف صناجق مصر وعدتهم وخدمتهم.

٣ ـ فى ترتيب الأوجاقات السبعة وأسمائهم.

٤ ـ فى تعريف الحكام القاطعين بالأحكام الشرعية مثل القاضى وغيره.

٥ ـ فى تعريف الأفندية وخدمتهم.

٦ ـ فى تعريف الولايات وبلاد الأقاليم المصرية.

٧ ـ فى تعريف التزام الملتزمين.

٨ ـ فى تعريف الأراضى ووضع يد الملوك عليها.

٩ ـ فى ترتيب البلاد وضبط أطيانها حين تداولت هذه المملكة إلى السلطان سليم.

١٠ ـ فى تعريف الميرى وتمكين الملتزم من الالتزام.

١١ ـ فى تعريف تمكين الملتزمين فى الالتزام والفلاحين من الأراضى.

١٢ ـ فى تعريف مقدار الميرى إلى غاية تحرير حسن باشا كان قدره أى شىء.

١٣ ـ فى تعريف سبب ترتيب الميرى على البلاد وغيره.

١٤ ـ فى تعريف سبب ترتيب مصاريف الميرى.

١٥ ـ فى تعريف المواريث وما يخص بيت المال.
١٦ ـ عن تعريف الأسئلة الآتى ذكرها فيه.

وقد قام ستانفورد شو Stanford Shaw بتحقيق هذا المخطوط والتعليق عليه ونشره عام ١٩٦٤ بعنوان:

«Ottoman Egypt in The Age of The French Revolution by Husen Efendi»

وفى هذا التحقيق تعرض للتكوين الاجتماعى والإدارى لمصر العثمانية فى نهاية القرن الثامن عشر. وتعالج المقدمة التكوين الإدارى والاجتماعى لمصر العثمانية، فى نهاية القرن الثامن عشر، ثم يشير المؤلف بعد ذلك للاحتلال الفرنسى لمصر، ويناقش شو Shaw فى نفس المقدمة شخصية حسين أفندى ويرى أنه لم يكن واحداً من المماليك أو أصدقائهم، ويتعرض لمناقشة التقرير ويبين أن حسين أفندى تحدث فى بعض الأحيان عن الوضع الذى آلت إليه أنظمة مصر الإدارية والمالية فى العصر العثمانى فى نهاية القرن الثامن عشر(١).

٢ ـ ستانفورد شو:

Stanford Shaw, The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt, 1517-1798.

وهذا الكتاب عبارة عن رسالة دكتوراة عن التنظيم الإدارى والمالى لمصر العثمانية، واعتمد المؤلف فى إعداد هذه الرسالة على دفاتر الالتزام بدار الوثائق القومية بالقلعة، مما أكسب عمله صفة التاريخ الاقتصادى والإدارى، إلى جانب أنه تعرض لبعض الأحداث الهامة التى مرت بها مصر العثمانية.

---

(٤) عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص ١٩.

٣ - بيتر م. هولت P.M. Holt:

وله العديد من المؤلفات والمقالات الخاصة بمصادر تاريخ مصر العثمانية، والأحداث الهامة بها، وقد نشرت هذه المقالات في مجلة مدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية بلندن، وسيشير الباحث إلى اختصارها B.S.O.A.S.

وأهم هذه المقالات مقالة عن رضوان بك أمير الحج في القرن السابع عشر، وتحدث فيها عن أصل المماليك الجراكسة بعنوان:

The Exalted Lineage of Ridwan Bey-Some Observation on Seventeenth Century Mamluk Genealogy, B.S.O.A.S. XXII 2 1959. (pp. 222-230).

أما المقالة الأخرى فهي عبارة عن :

The Belicate in Ottoman Egypt During Seventeenth Century B.S.O.A.S. XXIVI 2 1962, (pp. 214-248).

وقد بدأ هذه المقالة بمقدمة بيلوجرافية عن المصادر الهامة لتاريخ مصر العثمانية، ثم تعرض بعد ذلك للتاريخ السياسي لمصر العثمانية خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، وتحدث عن البكوية في مصر العثمانية، وولاتها من العثمانيين ثم ختم حديثه لتراجم لحياة بعض سناجق مصر من البكوات في القرن السابع عشر.

كما ألف هولت كتاباً عن:

Egypt and Fertile Crescent 1516-1922 A Political History, London 1966.

وفيه تعرض لتاريخ مصر السياسي والصراع بين البيوتات المملوكية

طمعًا في الوصول إلى الحكم دون مراعاة مصالح الأهالي ووقف عند انقسامات الفقارية والقاسمية ومشاركة عربان الصعيد في هذه الانقسامات وانحيازهم إلى جانب ضد الجانب الآخر. وبالإضافة إلى ذلك فإن للمؤلف أعمالا أخرى من بينها:

The Pattern of Egyptian Political History From 1517-1798 in Political and Social in Modern Egypt , London, 1959.

٤ - دكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، **«الريف المصرى فى القرن السابع عشر»**، القاهرة ١٩٧٤م

ويعد من المراجع الهامة عن تاريخ مصر العثمانية بصفة عامة، والريف المصرى بصفة خاصة، واعتمد فيه على مصادر تاريخ مصر العثمانية الهامة فى الشهر العقارى مثل إسقاطات القرى التى تؤكد بداية أفلاس نظام الالتزام وتعطى فكرة واضحة عن الإسقاطات التى تمت سواء من جانب الأمراء العثمانيين أو المماليك أو من الأهالى، ويعتمد المؤلف مبايعات الباب العالى، بالإضافة إلى أرشيف المحكمة الشرعية، التى أعطت وصفًا دقيقًا عن الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى الريف المصرى.

وبالإضافة إلى ذلك فإن الكتاب قد اعتمد على وثائق دار الوثائق القومية ودار المحفوظات المصرية، التى تعتبر بحق من أغنى المصادر الهامة لتاريخ مصر العثمانية.

ويلاحظ أن الكتاب قد أعطى وصفًا دقيقًا لإدارة الريف المصرى فى مصر العثمانية والهيئات المشتركة فى إدارته - الريف المصرى - مثل الملتزم والكشاف أو الصناجق، وشيخ القرية ومعاونيه مثل الصراف والخولى والمشد،... إلخ.

ومن خلال الدراسات الاجتماعية للريف فإنه استطاع أن يعطى وصفًا

دقيقًا للعادات الاجتماعية فى الريف مثل الأفراح والمآتم. كما أشار إلى العربان الذين استقروا فى الريف ودورهم الإيجابى والسلبى، والعلاقة بينهم وبين الفلاحين، الذين قاسوا من تعسفهم إلى جانب تعسف الإدارة وظلمها.

٥ - دكتور عمر عبد العزيز عمر، **«دراسة لمصادر عربية عن تاريخ مصر العثمانية»**، بيروت عام ١٩٧٧م.

وفى هذا الكتاب يتعرض الباحث لدراسة وافية عن المخطوطات الخاصة بمصر العثمانية سواء فى داخل مصر أو خارجها، كما تعرض أيضًا للمؤرخين الأجانب الذين اهتموا ونشروا أبحاثهم عن مصر العثمانية من أمثال بيتر م. هولت P.M. Holt وأبحاثه فى هذا المجال سواء فى المجلات العلمية أو الكتب الخاصة، وستانفورد شو Shaw ومؤلفاته العديدة والمنشورة. وبالإضافة إلى ذلك فقد تعرض لبعض المؤرخين المصريين الذين اهتموا بتاريخ هذه الفترة أمثال محمد شفيق غربال والدكتور حسن عثمان ومحمد توفيق، ودكتور رفعت رمضان ومحمود الشرقاوى، وقد أفدت فائدة كبيرة بالرجوع إلى هذه المصادر والمراجع.

٦ - دكتور محمد أحمد أنيس، **«مدرسة التاريخ المصرى فى العصر العثمانى»**، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، ١٩٦٢م.

وقد قسم المؤرخين المهتمين بهذه الفترة إلى ثلاثة أقسام على النحو التالى:

القسم الأول: المتأثر بمدرسة التاريخ الإسلامى مثل ابن إياس والجبرتى.

القسم الثانى: واعتنوا بكتابة السير مثل العينى والزبيدى والجبرتى.

القسم الثالث: المؤرخون الأجناد وتعرض لبعضهم مثل ابن زنبل الرمال والدمرداشى كتخدا عزبان ومصطفى بن الحاج إبراهيم.

وقد تطرق إلى الحديث الذى أدى إلى إهمال دراسة تلك الفترة والمجهودات التى تبذل الآن.

٧ ـ دكتورة ليلى عبد اللطيف أحمد، «**الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى**»، القاهرة ١٩٧٨م.

يتعرض الكتاب لنظام الإدارة في مصر فى العصر العثمانى، وقبل التعرض لمحتوياته لابد من الإشارة السريعة إلى مصادره الأساسية الهامة التى تعتبر بحق من أهم مصادر تاريخ مصر العثمانية. فاعتمدت الباحثة على دفاتر الالتزام الموجودة حالياً بدار الوثائق القومية بالقاهرة، التى كانت موجودة من قبل بدار المحفوظات المصرية، وتتبعت لنظام الالتزام من بدايته حتى الغائه على يد محمد على عام ١٢٢٨هـ/١٨١٤م.

وقد كشفت عن أدق التفصيلات الخاصة بنظام الالتزام وفئات الملتزمين وتقسيم القرى والمصروفات المحلية للأقاليم، والضرائب المفروضة على الأرض والمضافات التى تعرضت لها ضريبة الأرض فى مصر وسيطرة رجال الإدارة من أمراء المماليك ورجال الإدارة المالية على التزامات الأرض فى مصر كمصدر ربح هام لهم.

ثم أوضحت التقسيم الإدارى لمصر بصفة عامة والصعيد بصفة خاصة وكيفية تكوين ولاية جرجا فى العصر العثمانى، بالإضافة إلى تعرضها لمرتبات الباشا، والقاضى عسكر أفندى والدفتر دار، والأمراء والصناجق،... إلخ، كما تعرضت أيضًا للتقسيم الإدارى للولايات وكيفية إدارتها ونظامها المتبع.

وبالإضافة إلى المصادر السابقة فقد اعتمدت الباحثة على سجلات محكمة الإسكندرية والمحكمة الشرعية التى يوجد بها الكثير من الحقائق الهامة عن تاريخ مصر العثمانية بالإضافة إلى سجلات الدفتر خانة بالأوقاف.

وبعد أن تعرضت الدراسة بعض المصادر والمراجع الأساسية التى استعنت بها فى بحثى هذا، وهناك مجموعة أخرى لم أعرضه، ولكننى أفدت منها فائدة حقيقية فى هذا الكتاب.

ا.

قسم

الفصل الثاني
الفتح العثمانى لمصر ونتائجه

الفتح العثمانى لمصر

قبل التعرض للفتح العثمانى لمصر، لابد من التعرض للعلاقة بين العثمانيين وبين المماليك الجراكسة، وخاصة فى عهد السلطان سليم خان العثمانى، والسلطان قنصوة الغورى.

كانت العلاقة فى أول الأمر علاقة مودة وصداقة، ولكن حدث ما يعكر صفو هذه العلاقات، عندما تحالف السلطان قنصوة الغورى مع السلطان الصفوى («الشاه إسماعيل»)، ورحب سلطان المماليك بهذا التحالف، وأخذ كل من السلطان الغورى والسلطان سليم يتربص بالآخر، وخاصة أنه ـ أى الغورى ـ قد آوى الأمير قاسم العثمانى أحد أبناء الأمير أحمد الذى قتله سليم واتخذه أداة للتهديد، كما اتخذ قايتباى من قبله الأمير جم، ثم منع السلطان الغورى القوافل المتجهة إلى السلطان سليم أثناء محاربته للشاه إسماعيل الصفوى.

وعلى هذا الأساس، عقد سليم العزم على الاستيلاء على مصر[1]، وهذا أمر طبيعى، وخاصة أنه بدا بمحاربة إحدى القوتين الكبريين فى ذلك الوقت، وبدأ بالصفويين ثم بعد ذلك المماليك فى مصر والقضاء عليهم، ولما كان يخشى فى ذلك الوقت قيام تحالف بين الصفويين والمماليك، فإنه لو تم مثل هذا التحالف كان عليه ـ أى سليم ـ أن يحارب فى جبهتين معًا فى وقت واحد. وعلى هذا الأساس تحرك فى حروبه ضد الصفويين وحرص كل الحرص على تجنب القيام بأى أعمال تثير شكوك المماليك فى مصر[2].

(١) محمد بن أبى السرور البكرى، اللطائف الربانية على المنح الرحانية فى الدولة العثمانية، ص٦١؛ إبراهيم علي طرخان، مصر فى عصر دولة المماليك الجراكسة، ص١٧٥؛ عمر عبد العزيز عمر، دراسات فى تاريخ العرب الحديث، الشرق العربى من الفتح العثمانى حتى نهاية القرن الثانى عشر الهجرى، ص ٧٢.

(٢) Stanely Lane Pool, A History of Egypt in The Middle Ages, p. 351.

وتأكدت نوايا العثمانيين العدوانية لدى السلطان قنصوة الغ...
الأخبار بعظم الحشود والاستعدادات التى يجريها السلطان سليم، الذى أطلق إشاعات يعلن فيها أن الهدف من ذلك هو محاربة الصفويين الذين تم القضاء عليهم قبل ذلك ولم يصدق السلطان الغورى ذلك[١].

وعلى هذا الأساس جهز السلطان قنصوة الغورى التجريدة، وقد واجهته مشاكل مالية مما ألجأه إلى بيع أراضى بيت المال، وأدى ذلك إلى تصرف المشترى فى الأرض وفى كل شىء حتى وقفها، وبرر ذلك العمل للصرف على التجريدة لحماية ثغور الإسلام والمسلمين[٢]. ولكن مثل هذا المنطق لا يمكن قبوله بالمرة فهناك عدة تساؤلات حول من يحمى ثغور المسلمين. هل محاربة المسلمين تجيز له مثل هذا التصرف. والإجابة عن ذلك بأنها عملية صراع واضحة بين قوتين إسلاميتين، أحدهما تريد السيطرة على الأخرى حتى يكون لها السيادة على العالم الإسلامى.

وبعد أن أتم السلطان قنصوة الغورى الاستعدادات اللازمة صرف لكل جندى جامكية (مرتب) أربعة شهور، ويبدو أن المماليك قد عادوا إلى الفوضى وانتهاز فرصة ارتباك حالة البلاد، وقاموا بأعمال الشغب والفساد فى البلاد، على أية حال انتهى الأمر بالاستعداد للمعركة الحاسمة وفى ظل هذه الاستعدادات ندر وجود الخيل والبغال، وصدرت الأوامر بالبحث عنها أينما وجدت، وترتب على ذلك إغلاق الطواحين، ونقص الخبز فى الأسواق،

---

(١) سعيد عبد الفتاح عاشور، العصر المماليكى فى مصر والشام، ص ١٨١.

(٢) محمد محمد أمين، الأوقاف والاحياة الاجتماعية فى مصر، ص ٣٠٠-٣٠١.

ويذكر أنه يتشكك فى ذلك البيع لأن البيع يتم عن طريق البائع وهو بيت المال ويتم عادة باسم السلطان، والمشترى هو وكيل السلطان، فإن مثل هذه الأراضى المباعة تعود إلى السلطان ثم يوقفها باسمه مرة أخرى. وقد دعم ذلك بالوثائق ويؤيد هذا الرأى أيضًا الدكتور سعيد عاشور، المرجع السابق، ص ٣٥١.

وحدثت أزمة اقتصادية، واختفى التجار وأغلقت الأسواق، كذا اختفت طائفة الغلمان خشية تجنيدهم فى المعركة[١].

وأراد السلطان الغورى أن يشرك معه جماعة من الفرسان العرب، فأحضر مشايخهم والكشاف، ونبه عليهم بضرورة إرسال خمسة الاف فارس، وعلى إثر ذلك خشى الفلاحون وهجروا أراضيهم مما ترتب عليه إهمال الزراعة، ووقوف بعض الأمراء المماليك موقفًا متشددًا من السلطان الغورى الذى اضطر إلى التخلى عن ذلك المطلب[٢].

ويقول ابن إياس عن ذلك[٣]:

«وفى يوم الأربعاء سابعة حضر إلى الأبواب الشريفة جماعة من طوائف العربان من غزالة ومحارب ومن عربان هوارة والعابد وكان السلطان ألزم مشايخ العربان بأن يأتوا إلى الأبواب الشريفة وصحبتهم جماعة من فرسان العرب من أشجعهم حتى يتوجهوا صحبة التجريدة مع العسكر، فلما حضروا نزلوا بالجيزة واجتمع بهم الجم الغفير من العربان، ثم دخلوا إلى الرملة ونزلوا بها حتى يعرفهم السلطان فى الميدان وقد انحط قدر الترك عند العرب والفلاحين والناس قاطبة بسبب هذه الكسرات التى وقعت للعسكر وتملك ابن عثمان البلاد الشامية، وثبت عند الناس أن دولة الأتراك قد الت إلى الانقراض، وأن ابن عثمان هو الذى يملك البلاد وصار جماعة من الفلاحين إذا آتاهم قاصد من باب أستاذهم يقولون ما نعطى خراج حتى يتبين لنا إن كانت البلاد لكم أو لابن عثمان، فبقى نزن

(١) محمد بن أبى السرور البكرى، المصدر السابق، ص ٦٣.

(٢) ابن إياس، بدائع الزهور فى وقائع الدهور، ج٥، ص ٣١-٣٢؛ إبراهيم طرخان، المرجع السابق، ص ١٨٦.

(٣) ابن إياس، المصدر السابق، ج٥، ص ١٣٢-١٣٣.

الخراج مرتين وقد اضطربت الأحوال براً وبحراً والأمر فى ذلك لله تعالى، وقد أشيع أن السلطان رسم لطوائف العربان الذين حضروا بأن يرجعوا إلى بلادهم، وقد أشار بعض الأمراءعلى السلطان أن العربان ليس بهم فائدة فى خروجهم على التجريدة، فرسم لهم العودة إلى بلادهم».

وبتحليل هذا النص نجد أن السلطان الغورى بعد أن استدعى العربان للاستعانة بهم فى حربه ضد العثمانيين أمرهم بالعودة إلى ديارهم، ويرجع ذلك إلى طبيعة العلاقات بين العربان والمماليك.

وأرسل خاير بك فى نفس الوقت كتبًا إلى أمراء مصر ومشايخ العربان يرغبهم فيها بالدخول فى طاعة السلطان سليم، وأفاض فى وصف محاسنه وعدله[١].

وبعد أن أتم السلطان الغورى استعداداته جهز جيوشه وتوجه إلى الريدانية وعسكر بقواته، واصطحب معه الخليفة والقضاة الأربعة، وولده المعز الناصرى أمير أخور كبير واقباى الطويل ثم عين الأمير الدوادار[٢] للأمراء

(١) إبراهيم طرخان، المرجع السابق، ص ١٨٧.

(٢) الداوادار، كانت الدودارية فى دولة المماليك وظيفة صغيرة، ولكنها عظمت فى منتصف القرن الرابع عشر، فبعد أن كان يليها أمراء العشرات أو الطبلخانات ويليها أمراء الألوف أى أمراء الدرجة الأولى، وكان ذلك فى عهد الناصر حسن فى فترتى حكمه من ٧٤٨هـ/١٣٤٧م إلى ٧٥٢هـ/١٣٥١م ثم من ٧٥٥هـ/١٣٥٤م إلى ٧٦٣هـ/١٣٦١م، وفى عهد الملك الأشرف ناصر الدين شعبان الثانى (٧٦٥هـ/١٣٦٣م) ولى أقبغا الدوادارية، فعظم شأنها حتى صارت كنيابة السلطنة، وفى عهد برقوق (٧٨٤-٧٩٢هـ/١٣٨٢- ١٣٨٩م). وناصر الدين فرج برقوق ٨٠٢-٨٠٨هـ/١٣٩٩-١٤٠٥م) والملك المؤيد (٨١٥-٨٢٥هـ/١٤١٢-١٤٢١م) ازداد المنصب خطورة وخاصة حين وليه يشبك (من كلمتين : ياش بك) أى عمرو بك بسكون الميم) فى أيام الناصر فرج فقد كان الدودارية يشرفون على البريد والمالية وعلى العزل والنصب والقضاء.

المقدمين الذين أرسلهم إلى الشرقية والغربية، لكى يحافظوا على أمن البلاد من فساد العربان[١]، فأطاعوا الأوامر الشريفة[٢].

وهنا لعبت الخيانة دورها، فقد جاءته الأخبار من قبل خاير بك نائب سلطان المماليك فى حلب يخبره، بأن الاستعدادات العثمانية فى الشام ليست موجهة بالدرجة الأولى ضد المماليك فى مصر، ولكنها ضد الصفويين، وبالرغم من تحذيرات الأمير سيباى نائب الشام للغورى لخيانة خاير بك إلا أنه ـ أى الغورى ـ لم يحبأ بهذا الرأى، كما لم يكن خاير بك وحده فى الميدان بل كان هنا جان بردى الغزالى وآخرون.

=

وباتساع اختصاصات الدوادار كثر عدد الدوادارية حتى بلغ فى الفترات عشرة، وعندئذ عرف أكبرهم باسم الدوادار الكبير، ثم ظهرت وظيفة الدوادار الثانى، ثم ظهرت وظيفة الدوادار الثالث لنقل الرسائل بين السلطان والمماليك.

وأصل اختصاص الدوادار [illegible] المرسل إليها وعرض المناشير والقصص والملتمسات ليوقعها السلطان، ولقد كان الدوادار يحمل [illegible] كاتب السر البريد الوارد، ثم يعرضه الدوادار على السلطان.

وكان الدوادار يشارك السلطان فيمن يؤذن له بدخول القصر، فإن كان من يؤذن له بالمقابلة غير واقف على قواعد التشريفة فإن الدوادار يلقنه القواعد قبل المثول بين يدى السلطان.

وقد عرف هذا المنصب فى الدولة العثمانية، ولكن الدوادار فى الإدارة العثمانية كان بمثابة رئيس للكتاب، ولقد كان فى الديوان الهمايونى قلم يسمى «[illegible]دار همايون» ويعمل ثلاثة من الدويندارية وكان من بين (خدمة باب أصفى) أى موظفى باب الصدر الأعظم وهو منسوب هنا إلى آصف بن برخيا وزير سليمان عليه السلام [illegible] دويتدار، وكان فى الدفتردارية يعرض به [illegible] المالية [illegible] الأوراق على الدفتردار للتوقيع.

وفى أيام محمد على كان لفظ الدوادار الذى استعملته رجالات دواوين الإنشاء فى العصر المملوكى قد بطل استعماله وحل محله اللفظ العثمانى دويتدار بقلب الدال الأخيرة تاء فى اللفظ هكذا. (انظر: أحمد السعيد سليمان، تأصيل ما ورد فى تاريخ الجبرتى من الدخيل، ص ١٠٩-١١١).

(١) محمد بن أبى السرور البكرى، تحفة الظرفاء فى ذكر الملوك والخلفاء، ويليه كتاب الفتوحات العثمانية للديار المصرية، ص ٥٨-٥٩.

(٢) محمد بن أبى السرور البكرى، اللطائف الربانية، ص ٧٠.

وتحركت الجيوش المصرية بقيادة السلطان قنصوة الغورى إلى الشام، وحدثت معركة مرج دابق عام ٩٢٢هـ/١٥١٦م وقد أبدى المماليك وسلطانهم الغورى شجاعة نادرة، حتى لقد فكر السلطان سليم «فى الهروب أو طلب الأمان» عسى أن يتمكن من إعادة تنظيم صفوفه[١].

وأخيراً انتهت المعركة بانتصار السلطان سليم على سلطان المماليك قنصوة الغورى ويرجع أسباب ذلك النصر إلى استخدام العثمانيين للأسلحة الحديثة فى ذلك الوقت مثل المدافع والبنادق التى لم يستخدمها المماليك والخيانة التى دبت فى صفوف المماليك والتى تمثلت فى خاير بك وجان بردى الغزالى وغيرهم.

ويمكننا القول بأنه حتى إذا كانت الخيانة لم تلعب دورها فى صفوف المماليك فإن النصر كان مؤكداً بالنسبة للعثمانيين، ويرجع ذلك إلى استخدامهم الأسلحة الحديثة المنتشرة فى ذلك الوقت مثل المدافع، بعكس المماليك الذين اعتمدوا على نظام الفروسية، هذا بالإضافة إلى ضعف الدولة المملوكية نفسها، هذا الضعف الذى تمثل فى ضآلة الاستعدادات للحرب وقلة الأموال، وتخاذل أمراء المماليك أنفسهم، وازدياد التنازع على العرش[٢].

ويبدو أن الضعف أيضاً قد سرى فى جسد الدولة المملوكية وخاصة بعد أن اكتشف البرتغاليون فى أوائل القرن الخامس عشر طريق رأس الرجاء

---

(١) ابن إياس، المصدر السابق، ج٥، ص ٦٥؛ مصطفى الشافعى القلعاوى، صفوة الزمان فيمن تولى على مصر من أمير وسلطان، ص ١١٤؛ إبراهيم طرخان، المرجع السابق، ص ١٨٤.

(٢) ابن إياس، المصدر السابق، ج٥، ص ٣٠.

(٣) اختلفت المصادر فى موت قنصوة الغورى، فيذكر البعض أنه لم يعثر له على أثر، ويذكر البعض الآخر أن بعض العثمانيين قتلوه وأخذوا رأسه، والبعض الثالث يذكر أن أحد أمراء المماليك قطع رأسه خشية أن يمثل به.

الصالح، وترتب على ذلك حرمان المماليك من مورد اقتصادى ضخم تمثل فى الضرائب التى كانت تفرض على التجارة العابرة، مما نتج عنه ضعف مواردها الاقتصادية وبالتالى ضعف القوة العسكرية وتطويرها(١).

ولقد حددت موقعة مرج دابق عام ٩٢٢هـ/١٥١٦م الموقف بالنسبة للشام، كما حددت موقعة الريدانية عام ٩٢٣هـ/١٥١٧م مصير مصر والشام معًا. وانتهى الأمر بانهزام المماليك وعادوا فى حالة سيئة إلى مصر، وكثر الجدل فى وقت لا يحتمله النظام ولا الظروف التى تمر بها البلاد، وعرض منصب السلطنة على نائب السلطنة طومان باى، الذى رفض قبوله فى أول الأمر، ثم قبله بعد أن أقسم له الجميع على المصحف بعدم خيانته وإطاعة أوامره(٢).

وقبل طومان باى المنصب على هذا الأساس، وبدأ يستعد لملاقاة العثمانيين، الذين تقدموا من دمشق إلى يافا، وسقطت غزة بعد كسر مقاومة المماليك، ثم تقدموا إلى العريش، وعلم سليم بتجميع بعض قوات طومان باى عند الصالحية، فاتبع الخطة التى أملاها عليه الموقف، فتجنب الصالحية وانحرف جنوبًا، واخترق صحراء سيناء ثم وصل إلى بلبيس، ولو أن طومان باى استطاع أن يواجه العثمانيين وهم منهوكوا القوى بعد عبور الصحراء مباشرة لكان من المحتمل أن يصدهم عن مصر، ولكنه بوغت بوصولهم المفاجئ إلى الريدانية. والتحم الجيشان وأحرز فرسان المماليك نصرًا أوليًا. ولكن القوات العثمانية المسلحة تسليحًا جيدًا بسلاح المدفع قد أحرزت نصرًا على المماليك، بالرغم من أن السلطان سليم شهد وزيره سنان باشا فى هذه المعركة(٣).

---

(١) محمد رفعت، تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية، ص ٥٩-٦٠.

(٢) ابن إياس، المصدر السابق، ج٥، ص ٨٥-٨٦.

(٣) محمد بن أبى السرور البكرى، اللطائف الربانية، ص ٨٠-٩٩؛ حسن عثمان، ومحمد توفيق، تاريخ مصر فى العهد العثمانى، ص ٤٢؛ عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص ٨٧.

ويصف أبي السرور البكرى هذه المعركة بقوله[1] :

«وفى يوم الأربعاء ثامن عشر من ذى الحجة (٩٢٣هـ/١٥١٧م) وصل عسكر السلطان سليم إلى بركة الحاج فاضطربت الأحوال وغلق باب الفتوح وباب النصر وباب الشعرية وباب البحر وباب القنطرة وغير ذلك من الأبواب وغلقت أسواق القاهرة وتعطلت الطواحين فلما تحقق السلطان طومان باى من وصول العسكر العثمانى إلى بركة الحاج رعش التغير بالوطاق وركب العسكر قاطبة مع الأمراء ودقت الطبول وركب السلطان طومان باى بنفسه وصار يرتب العسكر على قدر منازلهم فى الجبل الأحمر إلى غيط بالمطرية وكان السلطان طومان باى شجاعًا له همة عالية ولو كان السلطان الغورى حيًا ما كان يفعل بعض ما فعله هذا ولكن الأمر قدر لم يعطى من الله تعالى النصر فلم يقع فى ذلك اليوم فقالوا لم يجسر السلطان طومان باى أن يتوجه إلى السلطان سليم خان فلما كان يوم الخميس زحف عسكر مولانا السلطان سليم خان ووصلت أوايلهم إلى الجبل الأحمر فلما بلغ السلطان طومان باى ذلك نادى العسكر بالذهاب إلى عسكر السلطان سليم خان وأقبل عسكر السلطان سليم خان حتى سد العصا وهم لقطع الليل فتلاقا الجيشان فى أوايل الريدانية فكان بين الفريقين قتلة عظيمة فهو له يطول شرحها من الواقعة التى كانت بمرج دابق فقتل من العثمانية لا يحصى عددًا وقتل سنان باشا».

وعمل السلطان طومان باى بكل السبل على تموين جيشه وإراحته وعلى هذا أصدر أوامره للأمير ماماى الصغير المحتسب، بضرورة التنبيه على أرباب الصنائع والزياتين أن يتوجهوا بمنتجاتهم بالريدانية حيث يقيم جنوده،

(١) محمد بن أبى السرور البكرى، المصدر السابق، ص ٩٩-١٠٠.

وأصدر أوامره إلى جيشه بأن كل من سيحاول الهروب سيكون مصيره الإعدام[١].

وبالرغم من هزيمة السلطان طومان باى في الريدانية عام ٩٢٣هـ/ ١٥١٧م والقضاء تمامًا على دولة المماليك في مصر، إلا أننا نجد أن السلطان سليم خان طلب وقف القتال، وعرض على طومان باى حكم الصعيد تحت السيادة العثمانية[٢] ولكنه رفض هذا العرض حيث كان يحدوه الأمل في النصر. لكن السؤال الذى يطرح نفسه الآن، هو لماذا عرض السلطان سليم على السلطان طومان باى حكم الصعيد بالذات ؟ هل كان هذا يرجع إلى أن السلطان العثماني يقدر أهمية الصعيد من جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية؟ إن الباحث يرى أن السلطان سليم لم يكن قد وصل إلى هذه الدرجة من التفكير، ربما كان يهدف من وراء ذلك إلى إبعاد طومان باى عن مركز الأحداث في القاهرة، كما أن سليم لم يكن صادقًا في تنفيذ ذلك، إذ أن الهدف من ذلك كسب الوقت، خاصة أنه وعد خاير بك بحكم مصر كمكافأة له له على خيانته لسيده طومان باى، كما كان السلطان سليم يعلم جيداً أنه لو فعل ذلك فسوف يشق عليه عصا الطاعة، كما أنه سيسبب العديد من المشاكل لوالى مصر بعد ذلك بسبب بعد الصعيد عن السلطات الحاكمة في القاهرة، وهذا ما سنلاحظه في أن الصعيد قد لعب دورًا هامًا إبان الحكم العثماني لمصر.

كما أن سلطانًا عظيمًا مثل طومان باى لا يقبل مثل ذلك العرض، لأنه ليس من المعقول أن يكون تابعًا بعد أن كان سلطانًا.

---

(١) محمد بن أبي السرور البكرى، المصدر السابق، ص ٩٦-٩٧.

(٢) مصطفى الشافعي القلعاوى، المصدر السابق، ص ١١٥؛ حسن عثمان ومحمد توفيق، المرجع السابق، ص ٢٤٢.

انسحاب طومان باى إلى البهنسا:

بعد أن هزم طومان باى فى الريدانية عام ٩٢٣هـ/١٥١٧م قام ببعض الأعمال العسكرية ضد العثمانيين، وانتهى به الأمر إلى أن لجأ، ومعه بعض الجنود والعربان الذين كانوا بصحبته، إلى دهشور[١] بعد أن شعروا بالعساكر العثمانية تتعقبهم، وأراد استمالة الشعب إليه، فأصدر أوامره بإعلان الناس أن الخراج مرفوع عن مصر لمدة ثلاث سنوات ووعد بمكافأة من ينضم إليه، وعلى هذا الأساس انضم إليه بعض العربان، ثم انتقل إلى إطفيح فأطاعه أكثر العربان هناك[٢].

ويقول ابن زنبل الرمال عن ذلك[٣]:

«رأى السلطان طومان باى من تبعه من الأمراء أن يرحلوا إلى دهشور وينادون فى البلاد أن الخراج بطال ثلاث سنوات وأن من أراد القتال ونصرة السلطان طومان باى فليسرع وله ما لنا وعليه ما علينا فلما كان كذلك اجتمع عليهم عالم عظيم من عرب وفلاحين».

وظهر طومان باى بعد ذلك فى البهنسا، وأقام بها وعندما شعر مقدمًا بأن نتيجة المعركة لن تكون فى صالحه فضّل الصلح، فأرسل القاضى عبد السلام البكرى قاضى البهنسا إلى الخليفة، ليطلب له الأمان من السلطان سليم، وعرض عليه الصلح على شرط أن يخرج السلطان العثمانى من مصر، وأن يكون ـ طومان باى ـ نائبًا عنه فى مصر، وأن تكون الخطبة باسمه

(١) دهشور: هى من القرى القديمة، التابعة لبلدة العياط بالجيزة، انظر: محمد رمزى، القاموس الجغرافى للبلاد المصرية، ج٣، ص ٥٣.

(٢) أحمد بن زنبل الرمال، تاريخ السلطان سليم مع السلطان قنصوة الغورى، ص ٥٧-٥٨؛ جلال يحيى، مصر الحديثة، ص ١٠٨-١١٠؛ عبد الكريم رافق، بلاد الشام ومصر من الفتح العثمانى إلى حملة نابليون بونابرت، ص ١٠٨-١٠٩.

(٣) أحمد بن زنبل الرمال، المصدر السابق، ص ٥٨.

والسكة باسمه، وأفهمه بأن عرضه للصلح ليس عجزاً منه[1] ولنا أن نتساءل كيف يفرض المهزوم شروطه على المنتصر، من المحتمل أن طومان باى كان يحدوه الأمل فى النصر، وخاصة أنه قد تجمع لديه الكثير من عربان وأهل الصعيد، مما جعله يوقن بتحقيق النصر، ولكنها صحوة الموت لدولة محكوم عليها بالزوال بعد أن وصلت إلى مرحلة الشيخوخة، وأصابها الضعف الذى سرى فى جسدها، كما أن وجوده فى الصعيد مكنه من استخدام السلاح الاقتصادى ضد العثمانيين، مستغلا فى ذلك الظروف الاقتصادية الصعبة التى مرت بها البلاد فى ذلك الوقت، حيث أن الغلال اختفت من القاهرة، واختفى معها الخبز، واستولى العثمانيون على مخازن (شون) القاهرة، وأخذوا غلالها وأطعموا بها خيولهم، كما استولوا على القمح الموجود فى الطواحين، حتى أن بيوت الله لم تسلم من نهبهم، فقد استولوا على البسط والقناديل الموجودة فى مسجد الإمام الشافعى، كان هذا الموقف واضحًا فى القاهرة، أما فى الصعيد فقد كان لإقامة طومان باى عند أولاد عمر أثره بأن ساعد على تأزم الموقف الاقتصادى ومنع الغلال من القاهرة[3].

وبالرغم من هذا، فقد وافق السلطان سليم على الصلح، وكتب اتفاقًا بذلك، ووقع عليه الخليفة والقضاة الأربعة، وذهب الوفد المرسل من قبل السلطان سليم ما عدا الخليفة الذى أرسل دواداره، ولكن حدث ما عرقل تنفيذ هذا الاتفاق، إذ خرجت عليهم جماعة من أتباع طومان باى، وقتلوهم ما عدا دوادار الخليفة الذى سرقت ملابسه، وأشيع عن قتل قاضى

(١) ابن إياس، المصدر السابق، ج٥، ص ١٦٦ ؛ محمد بن أبى السرور البكرى، اللطائف الربانية، ص١٠٩-١١٠ ؛ إبراهيم طرخان، المرجع السابق، ص ١٩٢ ؛ أحمد فؤاد متولى، الفتح العثمانى للشام ومصر ومقدماته من واقع المصادر التركية والمصرية المعاصرة؛ عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص ٦٣، ٧٩-٨٠؛

(٢) P.M. Holt, Egypt and The Ferile Crescent, pp. 40-41.

(٣) ابن إياس، ج٥، ص ١٦٢-١٦٣ ؛ محمد بن أبى السرور البكرى، اللطائف الربانية، ص ١٠٩.

البهنسا عبد السلام البكرى[1]. وفعل ذلك طومان باى بالاتفاق مع العربان، لأنه كان يعتقد أنه سيحقق النصر بتشجيع من العربان، وخاصة أن الأنباء قد وصلته بوصول مراكب محملة بالأسلحة[2].

وأيقن السلطان سليم أن طومان باى لم يكن جاداً فى الصلح، وانتقم لمقتل الوفد بأن أخرج أمراء المماليك المسجونين بالقلعة، وقتلهم وترك جثثهم تنهشها الكلاب[3].

هروب طومان باى ونهاية دولة المماليك:

ونتيجة لهذا الموقف، هرب طومان باى إلى الجيزة، واستخدم السلاح الاقتصادى ضد العثمانيين ومنع توصيل البضائع إلى القاهرة، وكانت تصل من الجيزة وقليوب والمنيا، وحدثت بعض المعارك بين الطرفين، بعد أن أعاد طومان باى تنظيم قواته، واشترك معه بعض العربان وتقابلت القوات العثمانية مع قوات المماليك التى انهزمت للمرة الخامسة عند كوم الحمام[4] واضطروا للانسحاب إلى بلدة تسمى البوطة فى أعلى انروجه[5].

وقد علم بعض أمراء المماليك بنتيجة هذه المعارك، أمثال جانم السيفى[6] الذى وضع نفسه تحت طاعة السلطان سليم ووعده بتوليه الفيوم، وعينه مستشاراً له[7].

(١) ابن إياس، ج٥، ص ١٦٧ ؛ إبراهيم طرخان، المرجع السابق، ص ١٩٣.

(٢) محمد بن أبى السرور البكرى، اللطائف الربانية، ص ١١١.

(٣) محمد بن أبى السرور البكرى، تحفة الظرفاء فى ذكر الملوك والخلفاء، ص ١١٢.

(٤) كوم الحمام: من نواحى الفيوم ولا يزال موجوداً فى زمام أبشواى. (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، البلاد المندرسة، ص ٣٩٢).

(٥) انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ص ١٩٠.

(٦) جانم السيفى، تولى منصب كاشف الفيوم وهو الذى اشترك مع إينال كاشف الغربية فى ثورة ضد العثمانيين، كما سينتقم لموت طومان باى من ابن مرعى لأنه خان العهد عندما اختفى عنده طومان باى وأرشد عنه.

(٧) أحمد بن زنبل الرمال، المصدر السابق، ص ٤١ ؛ إبراهيم طرخان، المرجع السابق، ص ٢٠٤.

كما وعد جانم السيفى السلطان سليم بإحضار رأس طومان باى، وجهز السلطان سليم تجريدة كبيرة مكونة من خمسة عشر ألف جندى بالإضافة إلى جنود آخرين من حاملى البنادق والمدافع، وتأزم الموقف لهذا الحشد الكبير لدرجة أن بعض العربان المشتركين بجانب طومان باى لم يحتملوا هذه المعارك وفروا هاربين، مما نتج عنه ضعف قوات المماليك بالإضافة إلى تخاذلهم[١].

واستنكر أمراء المماليك موقف جانم السيفى هذا، وخاصة الأمير دوليتباى كاشف الجيزة. واشتبك الطرفان فى معارك ضارية كاد دولتباى أن يقتل جانم فيها لولا أن أنقذته القوات العثمانية[٢]، وقامت معارك غير متكافئة بالمرة، وقتل الكثير من المماليك مما اضطرهم إلى تقسيم قواتهم إلى قسمين، قسم تحت قيادة طومان باى، وقسم آخر تحت قيادة شاد بك.

وبهذا التنظيم الجديد حققت القوات المملوكية النصر، ولم ينج من الموت إلا جانم وأغات الانكشارية[٣] المسمى بابن إياس واستولى المماليك

(١) ابن إياس، ج٥، ص ١٦٠.

(٢) أحمد بن زنبل الرمال، المصدر السابق، ص ٤٣.

(٣) أغا الانكشارية:

(أ) أغا: تركية من المصدر أغمق، ومعناه الكبر وتقدم السن، وقيل أنها من الكلمة الفارسية «أقا» وجرى العرب على إضافة تاء إليها إذا وقعت مضافًا.

تطلق فى التركية على الرئيس والقائد وشيخ القبيلة. وعلى الخادم الخصى الذى يؤذن له بدخول غرف النساء. (انظر: أحمد السيد سليمان، المرجع السابق، ص ١٧).

(ب) الانكشارية: تركية من الكلمتين : يكى Yeni بالنون الخيشومى، بمعنى جديد، و «جرى» Gery بالجيم المشوبة بمعنى العسكر، يكيجرى = العسكر الجديد، ترد فى الجبرتى بصيغة الينكجرية.

جيش من المشاة، أنشئ فى عهد السلطان العثمان أورخان (٧٢٦هـ/١٣٢٦م)، كانت نواته من أهل الفتوة فى الأناضول، ثم اعتمد على أبناء نصارى البلقان بعد تتريكهم

=

على مغانم كثيرة من الأسلحة[١] ثم استؤنف القتال مرة أخرى وهزمت القوات المملوكية. وبهذا الانتصار الذى تحقق للقوات العثمانية انتقم السلطان سليم من المماليك والعربان الذين وقعوا فى الأسر بأن قطع رؤوسهم ووضعها على أعمدة من الخشب، وساروا بها بشوارع القاهرة، وهرب طومان باى إلى الدلتا[٢] وقبل هروبه إليها أراد الهروب إلى جرجا، ولكن حاكم جرجا على بن عمر شيخ هوارة منعه من دخول جرجا، بعد هزيمته أمام السلطان سليم وقال «لا نووى من عصى السلطان لئلا نبتلى ببلائه»[٣] رفضل الهروب إلى اتروجة، فلاقاه حسن بن مرعى وابن أخيه شكر، وكان بينهما علاقة مودة قديمة، وخشى طومان باى من غدرهما، وعلى هذا أحضر لهما مصحفا شريفاً وأقسما أنهما لا يخونانه ولا يغدران به، ولكنهما نكثا بعهدهما، لأنهما كانا يحلما بزوال دولة المماليك، وأرسلا إلى السلطان سليم ليخبراه بوجود طومان باى طرفهما، وقبض عليه وأعدم[٤]. وقام حسن بن مرعى ببعض التصرفات المشبوهة، وانتهى أمره بالقبض عليه وقتل ومعه ابن أخيه وانتقم منهما إينال السيفى طراباى وجاتم السيفى وشرب المماليك من دمهما انتقاماً لتسليم طومان باى[٥].

=

وتنشئتهم على الإسلام، كان جنوده عزاباً، ثم سمح لهم فى عهد السلطان سليم الأول بالزواج بشرط كبر السن، ثم أطلق حق الزواج، جرى هذا الجيش على سنة أرباب الحرف فى اختيار شيخ Patron لكل طائفة، وكان شيخه هو الصوفى التركى الحاج بكتاش ولى. (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص ٣١).

(١) أحمد بن زنبل الرمال، المصدر السابق، ص ٤٤.

(٢) ابن إياس، ج٥، ص ١٧٤؛ أحمد الرمال، المصدر السابق، ص ٤٤.

(٣) السيد أبو ضيف المدنى، تاريخ إقليم سوهاج، ص ٥٣.

(٤) ابن إياس، ج٥، ص ١٧٤؛ محمد بن أبى السرور البكرى، اللطائف الربانية، ص ١١٣؛ نفس المؤلف، المنح الرحمانية، ص ١٨٥-١٨٦؛ أحمد بن زنبل الرمال، المصدر السابق، ص٩٦-٩٨.

(٥) أحمد فؤاد متولى، المرجع اسابق، ص ٢٤٠؛ عبد الكريم رافق، المرجع السابق، ص ١٣٨.

انتهى الأمر بانتصار العثمانيين، وانتهاء دولة المماليك وترتب على هذا أن أصبحت مصر ولاية عثمانية، بعد أن كانت مقر للسلطنة المملوكية ووضع العثمانيون نظامًا إداريًا دقيقًا، حتى يضمنوا الاستقرار، ولكن السؤال الذى يطرح نفسه: هل قابل المصريون بصفة عامة والصعيد بصفة خاصة هذا الفتح دون أى مقاومة تذكر ؟ من الطبيعى أن يقاوم المصريون سواء فى الوجه البحرى أو الوجه القبلى العثمانيين، ولكننا سنركز هنا بالدرجة الأولى على موقف الصعيد.

من الملاحظ أنه بعد أن تم فتح العثمانيين لمصر، أن أرسلوا رسلهم إلى الصعيد، وعقدوا اتفاقايات مع بعض قبائلها، وأعطى السلطان سليم بعض مشايخ القبائل الهدايا[١] كما أن أمراء الصعيد، كانوا يقدمون الهدايا إلى الولاة العثمانيين، كما كان هناك بعض الولاة الذين لا يقبلون مثل هذه الهدايا ويردونها ويعاقبون أصحابها[٢].

وقد جرت العادة أيضًا أن يقدم حكام الأقاليم الهامة هدايا سنويًا للباشا، فعلى سبيل المثال كان على حاكم جرجا أن يقدم للباشا هدية مكونة من الجواد والعبيد السود وجوارى سوداء وعددًا من الجمال والعنبر والكافور وأشباه أخرى[٣].

(١) ابن إياس، ج٥، ص ٤٣٥؛ ليلى عبد اللطيف، الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى، ص ٢٩؛ S.J. Shaw, The Financial and Administrative Organization and A Devlopment of Ottoman Egypt, pp. 29-30.

(٢) محمد بن أبى السرور البكرى، الكواكب السائرة فى أخبار مصر والقاهرة، ج٣، ص ٤٧-٤٨؛ نفس المؤلف، المنح الرحمانية، ص ١٤٣-١٤٤؛ قطب الدين المكى، البرق اليمانى فى الفتح العثمانى، ص ٩٩-١٠٠. ويلاحظ أن جميع هذه المصادر تؤكد أن أمير الصعيد الذى عوقب هو محمد بن عمر الهوارى وكان إبان ولاية محمود باشا (٩٧٣-٩٧٤هـ/١٥٦٥-١٥٦٧م) وتقدر الهدايا بخمسين ألف دينار مع بعض أنواع التحف.

(٣) ليلى عبد اللطيف، المرجع السابق، ص ٩٩-١٠٠.

على هذا الأساس سارت الدولة العثمانية، في سياستها إزاء الصعيد وبخاصة العربان، الذين أعطتهم مساحات معينة من الأراضي نظير الحماية. لأنه لم تكن هناك حاميات قد أنشأت في الصعيد. وليس معنى هذا أن كل القبائل العربية قد خضعت للعثمانيين، فقد ظهرت بعض القبائل التي قاومت. حتى أن العثمانيين كانوا يرسلون من حين لآخر بعض الحملات، مثل حملة خادم سليمان باشا عند عودته من اليمن الذى طارد القبائل العربية في النوبة واستولى على مدينة إبريم المحصنة في عام ٩٣٥هـ/١٥٢٨م[١].

وكانت أقوى القبائل العربية في الصعيد في القرن السادس عشر هي قبيلة عمر أوجلى[٢] التي استد نفوذها من جرجا إلى جنوب النوبة التي استقرت في بعض المناطق، ووزعوا الأراضي وحصلوا ضرائبها بمقتضى اتفاقهم مع العثمانيين[٣]. وأدى استقرار بعض القبائل العربية بالصعيد، واستغلالهم للأراضي الزراعية إلى قيام التنافس والنزاع فيما بينهم، ونتج عن ذلك طرد الأهالي من بعض القرى. ودافع عمر أوجلى عن إقليم البهنسا ضد إغارات بعض العربان، وتعرضت مساحات كبيرة من الأراضي لغارات القبائل العربية، وبخاصة عندما ضعفت السلطات الحاكمة في القاهرة في القرن السابع عشر، فقد قام هؤلاء العربان بالاستيلاء على هذه الأراضي وورثوها، وازدادت قوتهم وسطوتهم، وكانت أقوى هذه القبائل قبائل هوارة

(١) ابن إياس، ج٥، ص ٤٣٥؛ ليلى عبد اللطيف، المرجع السابق، ص ٢٩؛

Shaw, op.cit., pp. 29-31.

(٢) قبيلة عمر أوجلى: وهي قبيلة الهوارة، وكان رئيسها علي بن عمر وقت الفتح العثماني، وقد الت إلى هذه القبيلة إمارة الصعيد منذ العصر المملوكي، وكان قد تم خضوعه للسلطان سليم، فأخلع عليه إمرة الصعيد، وجعل مركزها جرجا، ويؤكد ذلك أحمد شلبي. (المصدر السابق، ص ١٠٥) وربما ذكر شو Shaw هذا ونسب القبيلة إلى عمر ولم يذكر الهوارة.

(٣) Shaw, op.cit., p. 13.

التى قضى علي بك الكبير على نفوذها عام ١١٨٣هـ/١٧٩٩م[١].

ومادمنا قد تحدثنا عن عربان هوارة، فلابد من الإشارة السريعة إلى دورهم عقب الفتح العثمانى، فقد أمر السلطان سليم مشايخ العربان أمثال غزالة ومحارب وهوارة بإحضار فرسانهم لاستعراضهم فى ميدان الرملية وسمح لهم بالعودة من حيث أتوا[٢]. ولكن تمرد بعض العربان فى أطفيح ضد العثمانيين، وأرسلت تجريدة ضدهم، وهزمهم الذين ولوا هاربين وأمر بنهب تجوعهم وحريمهم، وبيع نسائهم وأولادهم بأبخس الأثمان. ووصلت الحالة النفسية للمجتمع المصرى لدرجة سيئة، وعصى العربان فى جميع الأقاليم[٣].

ولم يكن العربان وحدهم الذين شقوا عصا الطاعة على العثمانيين، بل نجد أن جماعة الانكشارية والسباهية[٤] هربوا من القاهرة إبان حكم خاير بك وتوجهوا إلى الميمون بالقرب من جزيرة بنى عدى[٥] وأرسل خاير بك الأمير قايتباى وانتصر عليهم وأغرقت مراكبهم وقتل من قتل وأسر من أسر[٦].

(١) Ibid., pp. 13-14.

(٢) ابن إياس، ج٥، ص ١٣٣-١٣٤؛ محمد بن أبى السرور البكرى، تحفة الظرفاء، ص ٩٧-٩٨؛ نفس المؤلف، اللطائف الربانيـة، ص ٩٥-٩٦؛ عبـد الكريم رافق، المرجع السـابق، ص١٣٤-١٣٥.

(٣) أحمد بن زنبل الرمال، المصدر السابق، ص ٦٢.

(٤) السباهية: وعرفوا باسم وجاق الجراكسة وهو ثلاث فرق من الفرسان الجراكسة عرفت فى مصر باسم الأسباهية (أى الفرسان) من الكلمة الفارسية أسب بمعنى الحصان. (انظر: أحمد السيد سليمان، المرجع السابق، ص ١٥٥).
وكانت مهمتهم الأساسية حفظ الأمن فى الريف وحماية الطريق. ولكنهم استغلوا نفوذهم فى الريف وفرضوا لأنفسهم كثيراً من الامتيازات والضرائب غير الشرعية التى أرهقت السكان. (انظر: أحمد شلبى، المصدر السابق، ص ١٢٢).

(٥) بنى عدى: أصلهم من توابع منفلوط وعرفت ببنى عدى البحرية، ثم فصلت عنها فى العهد العثمانى. (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ج٤، ص ٨٤).

(٦) ابن إياس، ج٥، ص ٢٥١.

وقام طومان باى بمحاولات عديدة لضم عربان هوارة، ولكنهم رفضوا بحجة استخدام العثمانيين النار، وقد حفظ السلطان سليم هذا الجميل لهم وثبتهم فى حكم الصعيد[١]. على أية حال فقد أعقب ذلك عصيانهم ضد الحكم العثمانى فى العام التالى[٢].

وإذا كان عربان هوارة قد رفضوا الحرب بجانب طومان باى، فقد رفض عربان المغاربة الاشتراك أيضًا معه لكونه مسلمًا يحارب مسلمًا[٣] وتكشف الأحداث أن عربان المغاربة تسببوا فى الكثير من المشاكل طوال فترة الحكم العثمانى[٤].

وشهد الصعيد نوعًا آخر من العصيان ضد العثمانيين، تمثل فى حكام الأقاليم، ممن سبق التعرض لهم أمثال جانم السيفى كاشف البهنسا والفيوم وإينال كاشف الغربية، وخاصة عقب موت خاير بك عام ٩٢٩هـ/١٥٢٢م إبان تولية مصطفى باشا، خاصة أن السلطان سليم قد مات هو الآخر وتولى العرش طفل صغير، انتهز الاثنان الفرصة وتقدما إلى الشرقية، وقطعوا الاتصال بين القاهرة وسوريا، وأراد الزينى بركات المبعوث من قبل مصطفى باشا القيام بالوساطة، ولكن ثبتت خيانته ضد إينال وانتقم منه، إزاء ذلك الموقف أرسل مصطفى باشا (٩٢٨-٩٢٩هـ/١٥٢٢-١٥٢٣م) تجريدة انتقامًا لمقتل الزينى وقتل جانم وهرب إينال ولم يظهر له أثر بعد ذلك[٥]. ومما سبق أن موقف الصعيد من الفتح العثمانى تأرجح ما بين التبعية والمقاومة كما يتضح من مواقف العربان وغيرهم.

---

(١) أحمد بن زنبل الرمال، المصدر السابق، ص ٥٧-٥٨؛ عبد الكريم رافق، المرجع السابق، ص ١٠٨-١٠٩؛ ليلى عبد اللطيف، شيخ العرب همام، ص ٥٣-٥٤.

(٢) ابن إياس، ج٥، ص ٢٨٥.

(٣) محمد بن أبى السرور البكرى، اللطائف الربانية، ص ٩٩.

(٤) انظر الفصل الثالث.

(٥) عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص ١٣٩؛ عبد الكريم رافق، المرجع السابق، ص ١٤٠.

الفصل الثالث
التنظيم الإدارى لمصر العثمانية

أولا ـ التنظيم الإدارى لمصر العثمانية:

كانت النتيجة النهائية للفتح العثمانى لمصر، أن أصبحت مصر ولاية عثمانية بعد أن كانت مقر السلطنة والحكم إبان العصر المملوكى وتم عمل التنظيمات الإدارية لمصر العثمانية ، وساهمت هذه التنظيمات فى الحفاظ على الكيان السياسى بعض الوقت، وتبع ذلك عملية الفصل أو الاستقلال عن الولاية. كما حدث فى ولاية جرجا التى لعبت دوراً هامًا فى تاريخ مصر إبان فترة البحث وفى مقدمتها الأحداث السياسية الهامة التى تمثلت فى الصراع بين البيوتات المملوكية، وظهرت بشكل واضح فى الصراع بين القاسمية والفقارية وغير ذلك من الأحداث الهامة التى شهدتها تلك الفترة.

ولم يكن دور الصعيد قاصراً فقط على المشاركة فى الأحداث السياسية بل شارك أيضًا بدور هام فى الناحية الاقتصادية، وتمثل فى قيامه بدور أساسى فى تموين القاهرة بالغلال التى استخدمت كسلاح اقتصادى فى أيدى حكام الصعيد ضد السلطات الحاكمة فى كثير من الأوقات، وقد أسهم ذلك أحيانًا فى حل الأزمات الاقتصادية، وأحيانًا أخرى فى المساعدة على ازدياد نفوذها كوسيلة للضغط. وكان لبعد الصعيد عن مقر الحكم فى القاهرة أن اتخذ كملجأ للمماليك الفارين وسنشير إلى ذلك فى الفصول القادمة.

وقبل التعرض للتنظيمات الإدارية التى وضعها العثمانيون لمصر بصفة عامة، لابد من الإشارة إلى التنظيمات الإدارية التى كانت موجودة فى عصر المماليك.

فقد كانت الإدارة الإقليمية فى أعمال الوجهين البحرى والقبلى خارج القاهرة والإسكندرية فأشرف عليها مجموعة من الولاة. وكان الوجه البحرى مقسماً إلى عشرة أعمال هى القليوبية والشرقية والدقهلية (المرتاحية) ودمياط والغربية والمنوفية وأبيار والبحيرة وفوة والنستراوية، وحكم كل منها

وال ما عدا البحيرة فكان يحكمها نائب. ولعل السبب فى ذلك يرجع بأمر البحيرة، هو تخوف سلاطين المماليك من كثرة الأعراب وما يقومون به فيها من فتن وثورات بين حين وآخر، أما أعمال الوجه القبلى فكانت ثمانية ، لك منها واليها، وهى الجيزة والفيومية والأشمونية والأخميمية والأطفيحية والبهنساوية والأسيوطية والقوصية، وكانت أسوان تتبع قوص ولكنها استقلت وصارت عملا قائمًا بذاته فى عهد الناصر محمد (٦٩٣-٧٤١هـ/ ١٢٩٣-١٣٤١م). ويلاحظ أنه لم يوجد لكل من الوجهين البحرى والقبلى إلا فى عصر دولة المماليك الجراكسة أو الثانية، أما فى دولة المماليك البحرية فوجد كاشف للوجه البحرى يمتد نفوذه على جميع أقاليم الدلتا، وآخر للوجه القبلى يمتد نفوذه على جميع أقاليم الصعيد. وجرى الاصطلاح بتسمية هذا الكاشف «والى الولاة» وتمتع بنفوذ كبير على الأقاليم التابعة له[١].

أما الإسكندرية فقد كانت لها إدارة خاصة، فقد عين لها نائب على أنها نيابة مثل نيابات الشام وذلك لزيادة أهميتها واعتبارها ثغر مصر الأول على البحر المتوسط ، وكثرة الجالية الأجنبية بها مما تطلب اعطاؤها عناية خاصة[٢].

وأعاد العثمانيون النظر فى التقسيم الإدارى القديم منذ الفتح العربى، فغيروا كلمة أعمال اسم «ولاية» وقسموا البلاد من الوجهة الإدارية إلى ١٣ ولاية، منها سبع فى الوجه البحرى وست فى الوجه القبلى هذا بخلاف ستة موانئ هى الإسكندرية ورشيد ودمياط والعريش والسويس والقصير[٣].

---

(١) سعيد عبد الفتاح عاشور، العصر المماليكى فى مصر والشام، ص ٣٥٨؛ مصر فى عصر دولة المماليك البحرية، ص ١٤٣؛ إبراهيم طرخان، المرجع السابق، ص ١٠٨.

(٢) سعيد عبد الفتاح عاشور، مصر فى عصر دولة المماليك البحرية، ص ١٤٣ .

(٣) ليلى عبد اللطيف أحمد، المرجع السابق، ص ٣٨٢؛ عمر ممدوح، أصول تاريخ القانون، ص ٣٦١.

وكان يرأس كل ولاية «كاشف» أو حاكم ويرأس كل ميناء قبودان، غير أن الموانئ الثلاثة، الإسكندرية ودمياط والسويس اعتبرت تابعة رأسًا للدولة العثمانية بحكمها ثلاثة قبودانات من أمراء البحر يعينهم السلطان[1].

وأما القاهرة فكانت تحت إدارة أمير من المماليك، وكانت مقر السلطات الحاكمة والإدارة ويشرف عليها الباشا ورجال الإدارة كأغا الانكشارية الذى يقوم بالسلطة العليا للبوليس فى القاهرة يشاركه فى حفظ الأمن وتنظيم الشئون البوليسية والتموينية وفيها زعماء مصر الثلاثة وهم: زعيم مصر، أو والى مصر وزعيم بولاق وزعيم مصر القديمة وأمين الاحتساب[2] وكان والى القاهرة أو شيخ البلد يأتى من حيث الأهمية بعد الباشا مباشرة ثم ازدادت سلطته فيما بعد على سلطة الباشا[3].

وعلى هذا فقد ارتكز التنظيم الإدارى لمصر العثمانية على خمسة أقاليم إدارية كبرى تسمى باسم ولاية، وكانت على النحو التالى[4]:

١ ـ الغربية وعاصمتها المحلة الكبرى.

٢ ـ المنوفية وعاصمتها منوف.

٣ ـ الشرقية وعاصمتها المنصورة.

٤ ـ البحيرة وعاصمتها دمنهور.

٥ ـ جرجا وعاصمتها جرجا.

ويلاحظ على التنظيم الإدارى الذى تم فى ذلك الوقت أن الوجه البحرى كانت له أربع ولايات، أما الوجه القبلى فكان عبارة عن ولاية واحدة، وربما يرجع ذلك إلى عدم اهتمام العثمانيين بالصعيد، أو أن القرى

(١) عمر ممدوح، المرجع السابق، ص ٣٦٢.

(٢) ليلى عبد اللطيف، الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى، ص ٣٨٢.

(٣) عمر ممدوح ، المرجع السابق، ص ٣٦١.

(٤) ليلى عبد اللطيف، المرجع السابق، ص ٣٨٢.

المسيطرة على الصعيد، كانت فى مقدورها السيطرة عليه، ولاسيما عربان هوارة بالذات الذين حكموا الصعيد من المنيا إلى الشلال، وأصبحت ولايات الوجه القبلى بعد ذلك كالآتى(١):

بهنساوية، أشمونين، منفلوط ، جرجا، أطفيح البر الشرقى، الواح من داخل جرجا (أى الواحات) وسميت الواحات فى الصحراء الغربية بإقليم الواحات خلال حكم خاير بك، وتعتمد فى دخلها على الرسوم التى كانت تجبى من القوافل الآتية من سنار ودار فور المحملة بالذهب والعبيد، وقد كانت تعتبر محطة بهذا الاستقلال إلى عام ١١٠٠هـ/١٧٨٥م حتى أنه إبان استقلالها كانت تابعة لولاية جرجا والجيزة والفيوم.

وكثيراً ما ينشب الصراع بين الصناجق(٢) من الأمراء المماليك حول تولى حكم هذه الولايات الخمس الكبرى (الشرقية، الغربية، المنوفية، البحيرة، جرجا)، وبخاصة ولاية جرجا التى أصبحت مطمعًا للكثيرين منهم، ويرجع ذلك إلى أهميتها الاقتصادية ،حيث كانت تعد مركز التموين الأول للبلاد وخاصة القمح(٣).

(١) محمد شفيق غربال، مصر عند مفترق الطرق، ص ٢٣ ؛ Shaw, op.cit., pp. 15-16.

(٢) صنجق: من التركية سنجاق وهى العلم والقسم من ولاية كبيرة، والحاكم على قسم من ولاية. وقد تكون الصنجقية أيضًا مجرد رتبة وصنجق طبل خانة يجمع بين مصطلحين، مصطلح عثمانى ومصطلح مملوكى. فبعض الأمراء فى دولة المماليك كانوا أمراء طبلخانة أى يكسبهم مقامهم أن تدق لهم الطبول وغيرها من الآلات الموسيقية التى تتكون منها طبلخانة السلطان. ولم يكن عدد الصناجق دائمًا أربعة وعشرين وقد احتفظت حكومة الدولة لنفسها بتعيين صناجق الثغور الثلاثة المهمة، الإسكندرية ودمياط والسويس وكذلك كتخدا الوزير أو الباشا.
أما التعيين للصنجقيات الباقية، فكان يحدث فى مصر نفسها لقوة المتنافسين عليها، فكان الرجل ذو النفوذ يسعى لأن يجعل الصناجق أو مماليكه وهكذا. (انظر : محمد شفيق غربال، المرجع السابق، ص ١٤).

(٣) محمد شفيق غربال، المرجع السابق، ص ٢٣ ؛ عبد الرحيم عبد الرحمن، الريف المصرى فى القرن الثامن عشر، ص ٢٦.



تلك كانت أهم الولايات الأساسية، ولكن وجد بالإضافة إلى ذلك أربعة وعشرون قسمًا آخر عرفت باسم الكاشفيات[١] وكانت موزعة على النحو التالى[٢]:

ثلاثة بمصر السفلى، وهى بابيس وقليوب، وشرق الدلتا، ثم الطرافة غرب الدلتا وكانت تابعة لولاية البحيرة، وسبعة فى مصر الوسطى، وهى أطفيح (شرق الدلتا) الجيزة، الفيوم، بنى سويف، المنيا، أشمونين، منفلوط (غرب النيل). وأربعة عشر فى مصر العليا، وتشمل: أسيوط، وأبو تيج، وطما، وطهطا، وأخميم، وفرشوط، وبرديس، وبهجورة، وقنا، وقوص، وأبريم، والواحات، وإسنا وسو...

(١) الكاشفية: وجمعها كاشفيات وهى وحدة إدارية صغيرة أثناء الحكم العثمانى واشتق منها لفظ كاشف وهو الذى يحكم الكاشفية كلما كان الكاشف ينوب عن الصنجق الذى كان يحكم الصنجقية وهى إحدى الأقاليم الإدارية الكبرى فى مصر العثمانية. فكان الكاشف يحل محل الصنجق فى أثناء تغيب الأخير عن مقر منصبه وتفضيله قضاء معظم شهور السنة فى القاهرة. وكان هناك نوع ثان من الموظفين يحمل كل منهم لقب كاشف. وكان هؤلاء الكشاف هم وكلاء الباشا العثمانى الذين يشرفون على قرى الكاشفيات التى كان دخلها مخصص للباشا فى أقاليم معينة فى مصر.

ومما هو جدير بالذكر أن كثرة المراجع العربية والفرنسية تذكر كلمة كشوفية بدلا من كلمة كاشفية وجمعها كشوفيات بدلا من كاشفيات، ويذكر عبد العزيز الشناوى أنه أخذ بالأحوط أن يستخدم لفظ كاشفية وجمعها كاشفيات طالما أن مصطلح الكاشفية مأخوذ ومنسوب إلى كلمة كاشف.

وكان الكشاف من العسكريين من ذوى الرتب الكبيرة، وينتمون إلى أحد الفرق الحامية العثمانية السبع، وكان من عادتهم فى أثناء جولاتهم فى مناطق عملهم أن يركب الواحد منهم جواده، وحوله جنوده يقرعون الطبول لنشر الرهبة والرعب فى قلوب الفلاحين، فيسارعون إلى تقديم الهدايا إليه على الرغم من أن الأوامر كانت تصدر مشددة إلى الكشاف بضرورة رعاية الفلاحين والمحافظة على أرواحهم وأموالهم. (انظر: عبد العزيز الشناوى، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج١، ص١٦١؛ إبراهيم المويلحى، الأرض والفلاح فى العصر العثمانى، ص٢٤٤).

(٢) ليلى عبد اللطيف، المرجع السابق، ص ٣٨١.

ولم تكن هذه الكاشفيات مستقلة بذاتها، وإن كان بعضها تمتع بما يشبه الاستقلال لانفصالها فى تدبير بعض شئونها الداخلية عن الولاية الكبرى[1]. كما أن نظام الولايات قد تدهور فى أواخر القرن الثامن عشر، وتم الخلط بين استخدام كلمة «ولاية» وكلمة «كاشفية».

وكان يحكم الأقاليم الخمسة الكبرى حكام بكوات، ويحمل كل منهم رتبة الصنجقية، ويحصل على لقب حاكم، وكانت الصنجقية من أسمى الرتب فى مصر العثمانية وأمر السلطان سليم بعد أن فتح مصر أن يكون بها أربعة وعشرون طبلخانة، أى أمراء تدق لهم طبول وغيرها من الآلات الموسيقية تعبيراً عن مكانتهم العالية.

وكان منصب الصنجقية من المناصب الهامة ولها امتيازات مالية، وقد تكون الصنجقية رتبة فقط أى يحملها صاحبها دون أن يشغل منصباً هاماً يعرف بأنه صنجق بطال ويرقى الصنجق إلى رتبة بك، طبقاً لثروته ومركزه، وكان أمراء المماليك يسعون دائماً لجعل الصناجق من أولادهم وأتباعهم[2].

وكان حكام الأقاليم يقيمون دائماً فى القاهرة، ويعودون لبعض الوقت إلى أقاليمهم غير أن حاكم جرجا استقر فى إقليمه، وقد ساعده ذلك على التمكن من إقليمه وكل بلاد الصعيد بحيث أصبح تحت إدارته، العديد من القادة مثل الشاويشية وأغا الانكشارية، وكان يحصل بك جرجا على نصيب عينى من السلع التى كانت تأتى من سنار ودار فور مع قوافلهم[3].

ثانياً _ الكاشفيات فى الوجه القبلى:

وكان يوجد بجانب الصناجق فى أقاليم الوجهين البحرى والقبلى، مناصب أخرى عرفت بالكاشفيات، ومن يتولى هذا المنصب أمير مملوكى من

(١) حسن عثمان ومحمد توفيق، تاريخ مصر فى العهد العثمانى، ص ٣٥٣.

(٢) محمد شفيق غربال، المرجع السابق، ص ١٦ ؛ ليلى عبد اللطيف، المرجع السابق، ص ٢٩٣.

(٣) جلال يحيى، مصر الحديثة، ص ١٧٢.

الدرجة الثانية، ولم يقتصر اطلاق لقب كاشف على الأمراء فقط، بل أطلقت على الموظفين الذين يتولون الإدارة فى الأقاليم والعناية بالرى وحفظ الأمن فيها وذلك فى عهد السلطنة المملوكية، أما فى عهد العثمانيين فقد كان يطلق لفظ الكاشف على طبقتين من الموظفين وهما:

١ ـ حكام الأقاليم الإدارية الصغرى.

٢ ـ وكلاء الباشا الذين يديرون قرى الكشوفية التى كانت مخصصة له فى معظم أقاليم مصر.

وقد كانت هذه المناصب تتأرجح بين سلطة الحزب المملوكى المسيطر، وكانت غالبًا بين الفقارية والقاسمية، مثال ذلك ما حدث فى عام ١٠٧٤هـ/١٦٦٣م عندما سيطرت الفقارية على الحكم وتولت حكم ولايات جرجا والغربية وكاشفية الفيوم، وحدث العكس عام ١١٢٦هـ/١٧٠٤م عندما سيطرت القاسمية على الحكم تولى عدد من الصناجق إمارة الحج والدفتردارية[١] وكذلك كاشفية بنى سويف والمنصورة وحكم ولايات جرجا والبحيرة[٢].

والكشاف هم أتباع الصناجق من مماليكهم الممتازين، وهم ينوبون عنهم فى حكم الولايات إذا ما آثروا البقاء فى القاهرة على الذهاب إلى مقر ولاياتهم، أو يديرون بعض مناطق من صنجقياتهم أو يحكمون بعض الأقاليم

---

(١) دفتر دار: دخلت كلمة دفتر دار فى الفارسية بلفظها وبمعنى جماعة الصحف، وأما «دار» ففارسية بحث، ومعناها الصاحب أو القيم، فالدفتردار لغويًا هو صاحب الدفتر، وكان الدفتردار بمثابة وزير للمالية، وينص قانون محمد الفتح على أن فتح الخزينة الخاصة بالمال وخزانة الدفاتر وإغلاقها إذا لزم الأمر بمحضر من الدفتردار. (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص ٩٨-٩٩؛ وانظر أيضاً: محمد شفيق غربال، المرجع السابق، ص ١٦).

(٢) ليلى عبد اللطيف، المرجع السابق، ص ٣٩٣.

التى لم تبلغ مرتبة الصنجقية وتسمى كاشفيات. ولم تكن الكاشفيات ذات مساحات متساوية، وكان بعضها قريباً وملاصقاً، وكان عددها متغيراً[(١)].

وكثيراً ما حدثت التعديلات على الكاشفيات وكانت أهمها فى القرن الثامن عشر على النحو التالى:

دمنهور، المنصورة، المحلة الكبرى، منوف، بلبيس، قليوب، الجيزة، الفيوم، البهنسا، الأشمونين، أسيوط، أبو تيج، طهطا، طما، أخميم، الجزيرة، سوهاج، العسيرات، فرشوط، بهجورة، صدفا، قنا، الأقصر، أرمن، إسنا، أسوان.

وقد أدت كثرة هذه الكاشفيات إلى عدم تناسق توزيعها، وخاصة فى المنطقة الممتدة إلى الجنوب من منفلوط، بحيث أصبحت الكاشفيات متقاربة ذات حدود ضيقة حتى أن القرية الكبيرة كانت مركزاً لبعض هذه الكاشفيات والمدينة الصغيرة مركزاً لبعضها الآخر، وقد يكون الهدف من ذلك تفتيت وحدة الصعيد الإدارية، وخاصة بعد كثرة الاضطرابات التى قام بها العربان وفى مقدمتهم قبائل عربان هوارة فى القرن الثامن عشر[(٢)].

ثالثاً - الجهاز الإدارى فى مصر العثمانية:

بعد أن تبينت لنا أهم الولايات والكاشفيات فى الوجه القبلى إبان الحكم العثمانى فى مصر، نرى أن نعرض لنظام الإدارة فى الولاية والصنجقية والكاشفية، حتى نلقى الضوء على النظام الإدارى الذى كان متبعاً فى العصرين المملوكى والعثمانى والذى استمر فى العصر العثمانى ما يقرب من قرون ثلاثة.

فقد كان المتبع فى الإدارة المحلية ونظامها فى الولايات أن الولاية كانت

(١) حسن عثمان، ومحمد توفيق، المرجع السابق، ص ٣٥٤.

(٢) عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ١٦.

مقسمة إلى عدة مقاطعات، وكل مقاطعة تتكون من عدة قرى ومدن صغرى والأراضى المزروعة، وقسمت كل مقاطعة إلى أربعة وعشرين قيراطًا، وكان الملتزم عادة إما أن يكون بمفرده فى إدارة المقاطعة أو أن يكون معه عدة ملتزمين كانوا غالبًا من كبار ضباط العثمانيين ثم دخل هذا الميدان التجار ورجال الدين ومشايخ العربان، وأصبحت غالبية الملتزمين من أمراء المماليك، وكانت القرى تسمى أحيانًا بأسماء الملتزمين(١).

ووجد بجانب هذه الأقسام الإدارية المالية، جهاز إدارى محلى كان يتكون هذا الجهاز بفروعه المختلفة فى معظم الأحيان من أبناء القرية نفسها ويتبع الملتزم أو الملتزمين مباشرة، مع ارتباطه بالجهاز المركزى سواء فى عاصمة الولاية، أو فى القاهرة ينفذ أوامره، وينوب عنه فى الإشراف على إدارة هذه الأقسام الإدارية الصغيرة(٢).

وكان الجهاز الإدارى يتكون من حكام الأقاليم أو الولايات ثم بعد ذلك الصناجق أو الكشاف، والأوجاقات العسكرية والوكيل أو القائمقام أما إدارة القرى فى مصر العثمانية بصفة عامة والصعيد بصفة خاصة، فكانت الإدارة موكلة إلى الملتزم ويمثله قائمقام ومعه موظفون يختارهم وهم الشيوخ والشاهد، والصراف، والمشد والخفراء، والوكيل، والكلاف، وكان الإجراء المتبع بطريق الضرورة اختيار كل من الشاهد والخولى من بين سكان القرية(٣).

أما إدارة الولاية نفسها فقد كان يرأسها بك، يحمل رتبة الصنجقية ويحصل على لقب حاكم. وكان لكل إقليم إدارى عاصمة سواء أكان

(١) Shaw, op.cit., pp. 52-54.

(٢) عبد الرحيم عبد الرحمن، الريف المصرى فى القرن الثامن عشر، ص ١٨.

(٣) Estéve, Comete, Mémoire Sur les Finances de L'Egypte Depuis sa conquete par le Sultan Sêlym I er; T. I, pp. 71-72.

ولاية أم كشوفية يقيم فيها البك أو الكاشف حاكم الإقليم[١].

وستعرض بالتفصيل لكل من اشترك فى الجهاز الإدارى سواء فى الإقليم أو المدن أو القرى على النحو التالى:

١ - حاكم الولاية:

وكان يعين من بين الأمراء المماليك، من الصناجق أو الكشاف الذين يحملون لقب بك، وكان يعين دائمًا لحكم الولايات الخمس الكبرى (الغربية، البحيرة، الشرقية، المنوفية، جرجا) أمراء مماليك برتبة صنجق، أما الولايات الأخرى فقد كان يحكمها أمراء مماليك برتبة كاشف[٢].

ويلاحظ أن تعيين حكام الولايات الخمس ومنحهم رتبة صنجق كان يصدر به فرمان من الباشا، بناء على مشورة الأمراء المحليين وموافقة السلطان العثمانى[٣].

وكان يطلق عليه اسم حاكم سياسة تمييزاً له عن حاكم الشرع الذى يطلق عادة على قاضى الناحية، أما اختصاصاته فهى الإشراف على شئون الزراعة والرى بالولاية وإقامة الجسور وجرفها فى مواعيدها، وتوطيد الأمن، ومنع العربان من العبث بأموال الفلاحين، والإشراف على أعمال الكشاف التابعين له، وحل المشاكل التى تنشب بين الأهالى والملتزمين أو بين بعضهم البعض أو بينهم وبين أجهزة الإدارة التى يصدر فرمان من الباشا بشأنها[٤].

وكانت القوات المحلية الموجودة تحت إمرة الحاكم تعاونه كما كان

(١) ليلى عبد اللطيف، الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى، ص ٣٩١.
(٢) المرجع السابق، ص ٣٩٢.
(٣) عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٤٦.
(٤) المرجع السابق، ص ٤٧.

يساعده كاشفان يخضعان له ويعينهما لينوبا عنه فى النواحى وهى فروع إقليمية للولاية، وأمين مالى (خازندار) الذى كان يدفع له الضرائب التى تجبى فى الولاية، فيقوم بدوره بإرسال الحصة المخصصة للإدارة المركزية إلى الروزنامة[١] أى المكتب الحكومى الذى كانت تورد له الضرائب ويعاونه بعد ذلك رئيس كتبة يحتفظ بسجلات الولاية. وكانت النفقات التى تتطلبها إدارة الولاية تغطيها ضريبة خاصة وتسمى مال الكشوفية[٢]. ومما يلاحظ أن عمل بعض هؤلاء اتسم بالجور والظلم، فاضطر الأهالى إلى إرسال شكاوى ضدهم إلى الوالى الذى كان يصدر أوامره باقصاء هؤلاء الحكام[٣].

(١) الروزنامة: فى الفارسية روز بمعنى يوم ونامة أى الكتاب «كتاب اليوم» أى دفتر اليومية، وديوان الروزنامة فى مصر ديوان مالى يجبى الضرائب ويتولى الإنفاق على بعض جهات البر كتشغيل الكسوة الشريفة ونفقات قلاع الحجاز، ومرتبات مجاورى الحرمين الشريفين، وبعض أعيان استانبول، وطلبة الأزهر والعتقاء والقضاء. وقد ألحق هذا الديوان بنظارة المالية عام ١٣٦٥هـ/١٨٤٨م وتحول بعد هذا الإلحاق إلى ما يشبه المصرف يودعه الأهالى رؤوس أموالهم لقاء راتب سنوى، ولما كان قرض الروزنامة فى أيام الخديوى إسماعيل صارت الرواتب شهرية بسندات كانت تعرف باسم «سندات إيراد مؤيد» ثم تولت وزارة الداخلية أعمال الروزنامة الخاصة بالحج، وتولت إدارة المعاشات بوزارة المالية صرف المعاشات، وانتهى عمل هذا الديوان وكانت وثائق الروزنامة تكتب برسم أبجدى يقال له قيرمة أى المكسر.

والروزنامجى: وقد سماه العثمانيون متأخراً باسم كاتب اليومية «يومية كاتبى» من كبار الأفندية وهو بمنزلة نصف بك أو نصف سنجق وكان يرأس ديوان الروزنامة «جى» فى آخر الكلمة تدل على النسب إلى الصناعة. (انظر: أحمد السعيد سلميان، المرجع السابق، ص ١١٧-١١٨)؛ وانظر أيضاً: Shaw, The Financial, pp. 107-108.

(٢) Lancret, Michel-Angé, Mémoire sur le Systéme d'imposition territoile, T. II, p. 48; Shaw, Ottoman Egypt in the Age of the French Revolution, pp. 78-79; هيلين آن ريفلين، الاقتصاد والإدارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر، ص ٥٣؛ إبراهيم المويلحى، الأرض والفلاح فى العصر العثمانى، ص ٢٤٥.

(٣) عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٤٧.

وإلى جانب ذلك فإن أهم الأقاليم فى مصر العثمانية، والصعيد بصفة خاصة إقليم جرجا ، وكان أهم شخص هو حاكم جرجا الذى يلى فى الأهمية شيخ البلد وزعيم المماليك فى القاهرة. وكان حاكم جرجا يعين بمرسوم من الباشا، وبعد التعيين يلبس خلعة المنصب ويذهب إلى مقر منصبه بموكب كبير، يحف به الأمراء والأغوات والاختيارية، وكثير من رجال الأوجاقات العسكرية، وكان يقيم فى «خيمة» كبيرة قبل أن يذهب إلى إقليمه بحيث يفد إليه المهنئون بالمنصب وتوديعه[١].

وكان حاكم جرجا يصحب معه إلى مقر عمله عدداً من رجال الفرق العسكرية المختلفة ومعهم قوادهم وأعلامهم الذين يمثلون حاميته[٢]. ويذهبون معه لمساعدته فى أداء واجباته ويحصلون على مرتباتهم من الخزينة كإخراجات من الإقليم نفسه، بالإضافة إلى ضرائب إضافية يفرضها على إقليمه، وكان يصطحب معه قواته العسكرية الخاصة التى تتكون من مماليكه وينفق عليه من ماله الخاص. وعندما يصل إلى الإقليم يعقد الديوان الخاص به ثم يتلو عليهم الفرمان الخاص بتعيينه[٣].

وكان يساعده فى الحكم سدادرة الفرق السبعة وقائمقام الأشراف (نقيب الأشراف) وقاضى الإقليم والمفتون الأربعة، وأعيان الولاية من كبار الملتزمين والعلماء[٤].

وكانت مدة حكمه فى الإقليم سنة واحدة وأحياناً ثلاث سنوات تجدد

---

(١) أحمد الدمرداشى، المصدر السابق، ج١، ص ٦٨.

(٢) ليلى عبد اللطيف، المرجع السابق، ص ٤٠٣.

(٣) أحمد الدمرداشى، المصدر السابق، ج١، ص ١١٨؛ مصطفى إبراهيم، تاريخ مصر القاهرة، ص٧٨؛ عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٤٧؛ ليلى عبد اللطيف، المرجع السابق، ص ٤٠٣.

(٤) ليلى عبد اللطيف، المرجع السابق، ص ٣٩٠.

له دائمًا، نظير قيامه بأعمال أدت إلى استقرار الحكم فى إقليمه، مثال ذلك عندما جددت مدة حكم عبد الرحمن بك لمدة ثلاث سنوات متصلة نظير قيامه بالقضاء على تمرد الهوارة وتولى الحكم من عام ١١١٠-١١١٣هـ/ ١٦٩٨-١٧٠١م(١).

ويحاسب حاكم ولاية جرجا كما يحاسب الباشا عند عزله، ويعين له قائمقام بدلا منه ويعقد قاضى الإقليم جلسة خاصة لمحاسبة الحاكم المعزول الذى كان يعطيه بيانًا بامضائه يفيد أنه ليس لديه بطرفه أى شيء(٢) وكان عليه أن يأخذ حجة من القاضى ليقدمها إلى الباشا فى القاهرة(٣).

ويعامل حاكم جرجا وغيره من حكام الولايات الرئيسية بالتبجيل والاحترام، وهو فى أغلب الأحوال لا يقيم فى مقر ولايته أو إقليمه، ويفضل البقاء فى القاهرة للمشاركة فى الأحداث السياسية مثل اشتراكه فى فتنة إفرنج أحمد عام ١١٢٣هـ/١٧١١م وبناء على ما حدث فى القاهرة وقع الاضطراب فى جرجا(٤).

أما عن مرتب حاكم ولاية جرجا فكان يتقاضى مرتبًا سنويًا قدر بوالى ٣٠٠,٠٠٠ يارة فى القرن السابع عشر، وهبط هذا المبلغ إلى ٤٠,٠٠٠ يارة بالإضافة إلى مرتب عينى قدره ٣٦٠ أردبًا سنويًا فى القرن الثامن عشر(٥).

وكان من واجبات حاكم ولاية جرجا حفظ الجسور السلطانية ورى البلاد ودفع الضرر عن الفلاحين عربانًا أو غيرهم، ويحكم بينهم بالعدل،

---

(١) أحمد الدمرداشى، المصدر السابق، ج١، ص ٦٧.

(٢) أحمد الدمرداشى، المصدر السابق، ج٢، ص ٣٨٧.

(٣) محمد شفيق غربال، المرجع السابق، ص ١٦؛ ليلى عبد اللطيف، المرجع السابق، ص ٣٩٤.

(٤) أحمد الدمرداشى، المصدر السابق، ج١، ص ١٣٦؛ إبراهيم الصوالحى، المصدر السابق، ص٥٣٠-٥٤٥.

(٥) ليلى عبد اللطيف، المرجع السابق، ص ٣٩٨.

وكان يقوم بجمع العوائد التى يقررها السلطان على البلاد ثم يدفع منها ما يستوجبه الميرى وما يتبقى بعد ذلك فيكون من نصيبه وكان من المقرر أن يحضر بنفسه إلى القاهرة ومعه نصيب الميرى، فإذا لم يستطع أرسل رسله ومعهم الحجة يشهد عليها قاضى الولاية وأتباعها بعدم تمكينه من الحضور للقاهرة[١].

كما كانت له سلطات واسعة مثل المعاقبة بالسجن أو القتل إلى جانب سلطة فرض الضرائب الإضافية فى إقليمه وكان الكتخدا أو القائمام يحمل دائمًا لقب بك كما كان المنصب مرموقًا لا يحصل عليه إلا كل من قام بعمل عظيم كما سبق أن رأينا[٢].

وكانت ولاية جرجا تشغل جزءاً كبيراً من الصعيد وتسيطر على الواحات ويقطن بها كثير من القبائل البدوية، كما أن دخل هذه الولاية كبير، وقد التجأ إليها عدد كبير من المماليك الفارين من القاهرة أدى ذلك إلى غرور حكامها وسطوتهم[٣].

وعندما بدأ تطبيق نظام الالتزام فى الربع الأول من القرن السابع عشر الميلادى (الحادى عشر الهجرى) ودخل الهوارة ميدان الالتزام، فقد منصب جرجا قوته خاصة بعد أن أصبحوا من كبار الملتزمين ولم تتعدى سلطة الحكم سوى الإشراف على الرى[٤].

٢ ـ القاضى:

كان أهم تغيير أدخله السلطان بيبرس فى النظام القضائى هو أنه لم

---

(١) محمد شفيق غربال، المرجع السابق، ص ١٧.

(٢) أحمد الدمرداشى، المصدر السابق، ج١، ص ١١٧-١١٨.

(٣) Combe, L'Egypte Ottoman en Précis de L'Histoire d'Egypte, T3, p. 75.

(٤) ليلى عبد اللطيف، شيخ العرب همام وحكم جرجا، ص ٨٥.

يشأن أن يترك قاضى القضاة الشافعية يتحكم وحده فى جميع الشئون القضائية لما فى ذلك من إجحاف ببقية المذاهب. لذلك عين فى عام ٦٦٤هـ/١٢٦٥م أربعة من قضاة القضاة يمثلون المذاهب الأربعة على أن يحتفظ قاضى قضاة الشافعية بالإشراف على أموال اليتامى والأوقاف والقضايا الخاصة ببيت المال. وهكذا ظل قاضى قضاة الشافعية أرفع درجة من زملائه ثم يليه الحنفى فالمالكى فالحنبلى[1].

وظل الحال إلى أن جاء السلطان سليم الأول وألغى وظائف الحجاب، وأعاد للقاضى الشرعى اختصاصاته، طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية وكافة الأمور من مدنية وجنائية وأحوال شخصية، كما خص القاضى الشرعى بقسمة الزكاة وتحصيل الرسوم على المبايعات والتصرفات العقارية وإدارة الأوقاف.

وفى عام ٩٢٧هـ/١٥٣٠، أبطل السلطان سليمان المشرع نظام القضاة الأربعة فى مصر، وعين قاضيًا عثمانيًا ـ قاضى عسكر ـ قاضيًا لقضاة مصر على أن يتصرف فى الأحكام على المذاهب الأربعة وأن يكون له نواب أربعة واحد لكل مذهب، وقسم البلاد إلى ست وثلاثين ولاية قضائية يتولى فيها القضاء قاضى لم يكن يشترط فيه ـ عدا قاضى مصر ـ أن يكون عثمانيًا، ومن هؤلاء القضاة من كان يعينه السلطان، ومنهم من كان يعينه قاضى القضاة[2].

غير أن المماليك أهملوا شأن القاضى المعين من قبل السلطان العثمانى، عندما استأثروا بالسلطة ، وصاروا يرفعون مسائلهم القضائية لشيخ الأزهر، وكان من الشافعية، أو لغيره من أئمة المالكية أو الحنابلة وانتهى بهم

(١) سعيد عبد الفتاح عاشور، مصر فى عصر دولة المماليك البحرية، ص ١٥٢.

(٢) عمر ممدوح مصطفى، أصول تاريخ القانون، ص ٣٦٥؛ .Shaw, Ottoman, Egypt, p. 95

الأمر إلى إعادة ديوان القضاة الأربعة الذى كان قد ألغاه السلطان سليمان[١].

وكانت أعمالهم تتعلق بكل المسائل الشرعية الخاصة بالملتزمين والحقوق المشتركة، وواجبات المزارعين، وله الحق فى الإشراف على المبايعات والتصرفات العقارية، وتسجيل جميع عمليات البيع أو الشراء وعمليات الزواج والطلاق، وتتم على يديه عمليات إعلان إسلام بعض الأشخاص[٢].

وكان قاضى الناحية يقوم بالتحرى فى الموضوع الموكل إليه ويصدر حكمه فيه، ويحوله بالتالى إلى حاكم الولاية لتنفيذه. وكانت أحكامه تنفذ عن طريق المشد. وكان ديوان القاهرة يصدر قائمة بالضرائب المطلوبة وعليه تنفيذها[٣]. وقد أطلق عليه لقب حاكم الشرع تمييزاً له عن حاكم الولاية الذى أطلق عليه لقب حاكم سياسة[٤].

أما عن المدة التى كان يتولاها فقد كانت سنتين، وأحيانًا سنة واحدة، وكان عملهم يستمر طوال الأسبوع بما فيها أيام الجمع[٥]. وكثيراً ما يرتكبون الأخطاء ويضطر الأهالى إلى الشكوى لقاضى عسكر أفندى الذى كان هو الآخر يرتكب كثيراً من الأخطاء مثل أخذ الرشوة[٦].

وبجانب القضاة فى الأقاليم وجد معهم المفتون على المذاهب الأربعة، وكانوا يحضرون مجالس الشرع فى المحاكم الإقليمية حينما يكون موضوع

---

(١) عمر ممدوح مصطفى، المرجع السابق، ص ٣٤٦.

(٢) محمد شفيق غربال، المرجع السابق، ص ٢٤.

(٣) عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص٤٣؛ ليلى عبد اللطيف، المرجع السابق، ص٣٧٩.

(٤) عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٤٣.

(٥) ليلى عبد اللطيف، المرجع السابق، ص ٢٨٦.

(٦) أحمد الدمرداشى، المصدر السابق، ج١، ص ٢٣٠؛ محمود الشرقاوى، مصر فى القرن الثامن عشر، ج١، ص ١٣٦.

الجلسة متعلقًا بإدارة الإقليم[1]. أما عن مدة خدمتهم فكانت مدى الحياة[2].

أما عن دخل القاضى، فلم يكن له مرتب ثابت، فبالإضافة إلى المبلغ المخصص له من الخزينة، فإنه كان يتقاضى رسومًا على حسب نوع الدعوى، ومنهم من كان لا يطلب شيئًا، وعلى هذا ينال احترام الناس، وكان بعضهم قليل العلم والمعرفة وعلى هذا الأساس يلجأ إلى العلماء ليحصل منهم على فتاوى التى تقدم كمستند فى الدعوى، ولفتاوى العلماء أهميتها فى نقض الأحكام بعد صدورها ، ومن هنا جاء كثرة الفتاوى فى ذلك العصر، كما أن تعدد المذاهب للقضاء وتعدد الأقوال فى كل مذهب كان من أسباب الفوضى فى الأحكام والمعاملات، ويرجع ذلك إلى أن المتقاضين لم يعرفوا تطور دعاويهم أمام مختلف المحاكم وبخاصة مع ما جرى العمل به من أن للمدعى الخيار فى أن يذهب إلى أى قاضى أراد. فكان المدعى يختار القاضى الذى يعرف عن مذهبه أو القول الذى يأخذ به من أقوال هذا المذهب، ما يؤيد دعواه ويؤدى هذا النظام إلى زعزعة الثقة فى المعاملات[3].

٣ ـ الكشاف:

لم يكن منصب الكشاف حديثًا فى مصر العثمانية، ولكنه كان موجودًا فى مصر المملوكية، وقد اقتصر منصب الكشاف فى الصعيد الأعلى على مشايخ العربان أمثال ابن عمر فى جرجا[4]، ولذلك وجدت وظيفة كاشف الجسور للوجه القبلى فى العصر المملوكى، وقد كان له الولاء من

(١) ليلى عبد اللطيف، المرجع السابق، ص ٢٩٠.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٩١.

(٣) عمر ممدوح مصطفى ، المرجع السابق، ص ٣٦٧ ؛ أحمد بدوى، تاريخ مصر الاجتماعى، ص٢٤١.

(٤) أحمد بن زنبل الرمال، المصدر السابق، ص ٣٠.

الجيزة حتى الجنادل، ويعين تحت إمرته سبعة ولاة بالوجه القبلى، وقد ولى كاشف أقاليم الوجه البحرى تحت إمرته سبعة ولاة وكانوا من مقدمى الألوف. أما كاشف الجيزة فقد كان تارة من المتقدمين وتارة أخرى من الطبلخانات ثم تطور الأمر بعد ذلك ليصبح كشاف الوجه القبلى وحده ثلاثة كشاف فى بعض الأحيان أحدهم بالصعيد الأعلى والثانى بالصعيد الأدنى والثالث بإقليم الفيوم[١].

وكانت مهمة الكشافين تنحصر فى حكم الولايات الصغيرة التى لم تبلغ مرتبة الصنجقة، وكانت تسمى غالبًا كاشفيات وكانوا فى الغالب من أتباع الصناجق، ومن مماليكهم الممتازين، ولذا فإنهم فى بعض الأحيان كانوا يشرفون على بعض مناطق من الولايات الكبيرة أو ينوبون عن الصناجق فى حكم هذه الولايات، إذ ما آثروا هؤلاء البقاء فى القاهرة على الذهاب إلى مقر ولايتهم[٢].

أما بخصوص عددهم فيذكر البعض أنهم كانوا أربعة وعشرين كاشفًا[٣] أما البعض الآخر فيذكر أن عددهم ستة وثلاثون كاشفًا فى القرن الثامن عشر[٤] والرأى الأصوب هو أربعة وعشرون لأن أغلب المصادر تؤكد ذلك.

---

(١) قاسم عبده قاسم، النيل والمجتمع المصرى فى عصر سلاطين المماليك، ص ٢٥-٢٦. ويذكر أن الطبلخانات هنا جمع أمير طبلخانة، وهو الذى يدق على بابه ثلاثة من حاملى الطبول ونفيران فى بداية عصر المماليك أصبحت طبلان وزمران . (انظر أيضًا: سعيد عاشور، المجتمع المصرى، ص ١٨).

(٢) حسن عثمان ومحمد توفيق، المرجع السابق، ص ٢٥٣؛ عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٤٧.

(٣) عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٤٧.

(٤) Shaw, Ottoman Egypt in The Eighteenth Century, p. 30.

وقد كانت كاشفيات الصعيد تتبع كلها حاكم ولاية جرجا، وقد تم توحيد هذه الكاشفيات فى عام ١١٠٩هـ/١٦٩٧م تحت أمر هذا الحاكم، وأصبحوا مجرد مديرين لقرى الكشوفية الخاصة بالباشا، وأصبحوا بعد ذلك وكلاء للحاكم فى التزامه، وعندما يحضر حاكم الولاية يحضر معه كشافه، وعندما يعزل يأخذهم معه[١].

أما عن مدة توليتهم فإنها كانت سنة واحدة، ولابد أن يكونوا من بيوت مملوكية، وإذا لم يكونوا كذلك فلا يكون لهم عصبة[٢] وقد تمكن بعض الأمراء المماليك من تقلد منصب الكشوفية خمس مرات فى إقليم واحد أو فى غيره من الأقاليم مثل الأمير قنصوة بك القاسمى تابع قبطاس بك الذى تولى منصب كشوفية بنى سويف خمس مرات[٣].

أما عن دخولهم فقد كان الكاشف يتقاضى فى السنة ١٠٠,٠٠٠ بارة فى القرن السابع عشر ثم هبط إلى ٢٠,٠٠٠ بارة ولا يوجد سببًا لذلك[٤] ويبدو أن ذلك يرجع إلى الأرباح التى كان يحصل عليها نظير قيامه بدور الملتزم والامتيازات التى كان يحصل عليها.

وكانت اختصاصات الكاشف تشبه تمامًا اختصاصات الصناجق، فكان لهم حق الإشراف على تنظيم الاستفادة من مياه الرى، وجرف الجسور، وشق الترع والمصارف السلطانية والبلدية، وجمع الأموال الأميرية ومراقبة جامعيها، وجمع الغلال وإرسالها إلى الشئون الأميرية وتوطيد الأمن فى مناطقهم، والقبض على الأشقياء من الفلاحين والعربان والإشراف على تنفيذ أحكام القضاء، وحل المنازعات بين أهل القرى والإدارة المالية[٥] ومن

(١) أحمد الدمرداشى، المصدر السابق، ج١، ص ٨١؛ ليلى عبد اللطيف، المرجع السابق، ص٤٠٢.

(٢) Shaw, Ottoman Egypt, p. 78-79.

(٣) عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٤٨.

(٤) إبراهيم المويلحى، المرجع السابق، ص ٢٤٢؛ Shaw, op.cit., pp. 78-79.

(٥) عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٤٨.

اختصاصاتهم أيضًا التوصل إلى معرفة مكان الفلاح الهارب من أرضه والعمل على إعادته، ومعاقبته، وإجباره على بذر البذور فى أرضه. ولم تكن مشكلة هروب الفلاح من أرضه وليدة العصر العثمانى، ولكنها ظهرت منذ القرن الأول من الفتح الإسلامى، ولم يفعل العثمانيون سوى المحافظة على الوضع الراهن والمقصود بذلك حال مصر وقت الفتح العثمانى[١].

ونظرًا لاختصاصاتهم الواسعة، استغلوا نفوذهم بصورة سيئة واستولوا على أرض الغير بغير وجه حق[٢] وسمى كاشفًا لأنه يكشف عن الأقاليم الموضوعة تحت سلطته بواقع نزلتين فى السنة: نزلة فى الصيف، ونزلة فى الشتاء، وكان يحصل على بعض الهدايا والتقادم من القرى الكبيرة أثناء مروره عليها[٣].

٤ - الأوجاقات العسكرية[٤]:

وقد كان عدد هذه الأوجاقات سبعة وهم على النحو التالى: متفرقة وجاوشان وجمليان وتفكشيان وجراكسة ومستحفظان وعزبان ومهمتهم الأساسية الدفاع عن مصر ضد أى غزو تتعرض له، بالإضافة للمساهمة فى إدارة مصر ومساعدة الجهاز الإدارى فيها على أداء مهامه، فكان لرؤسائها حق حضور اجتماعات الديوان العالى والاشتراك فى حفظ الأمن فى القاهرة

(١) هاملتون جب، هارولد بون، المرجع السابق، ج٢، ص ٩١.

(٢) عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٤٨.

(٣) عبد العزيز الشناوى، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج١، ص ١٦٥؛ إبراهيم المويلحى، المرجع السابق، ص ٢٤٤.

(٤) الوجاق: من التركية أوجاق بضم الهمزة ضمة مبسوطة ومعناه الأول فى التركية الموقد أو المدخنة. أطلق على كل ما تنفخ فيه نار فأطلق على البيت من وبر أو مد، ثم على أهله ثم على الجماعة تتلاقى فى مكان واحد ثم أطلق على الطائفة من طوائف أرباب الحرف وعلى الصنف من أصناف الجند. (انظر: محمد شفيق غربال، المرجع السابق، ص ١٧-١٨؛ وانظر أيضًا: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص ١٩٤).

والمساهمة فى حكم وإدارة الإقليم وجمع الأموال الأميرية[١].

فكانت مهمة أوجاق متفرقة مثلا تنحصر فى الدفاع عن قلاع مصر مثل قلاع الإسكندرية ورشيد والبرلس ودمياط والعريش والطور، وأسوان، وأبريم، ولكل من هذه القلاع طوائف من المتفرقة المشاة والفرسان والطوبجية من جماعة من الطبالين ونافخى البورى والمعمارين والنجارين، ويشرف هذا الوجاق أيضًا على تشهيل القوافل ونقل الغلال ومختلف البضائع بين الصعيد والقاهرة، والسويس، ويتولى هذا العمل قافلة «باشى» أى رئيس القافلة، ويختص أوجاق المتفرقة بجمع البارود اللازم لشئون الدفاع عن مصر، الذى يرسل جانب منه إلى السلطان[٢] ومنهم قافلة الباشا وخدمته تشهيل القوافل ويطلب منه العربان لحمل الأحمال وله عوائد على البن فى كل الفرق.

وقد شاركت الأوجاقات السباهية فى إدارة الريف وكانت المهمة المنوطة بكل منها على النحو التالى[٣]:

(أ) **أوجاق جمليان**: أى المتطوعة، ويستخدمون فى تنقلاتهم الجمال، وعرف باسم الكمولية، وكانت مهمتهم فى الريف توطيد الأمن، ومنع البدو من غزو المناطق الزراعية وتهديد المواصلات[٤].

(ب) **أوجاق تفكجيان**: أى حملة البنادق من الفرسان، واقتصرت مهمتهم على الاشتراك فى إدارة الريف وتوطيد السلطة العثمانية[٥].

---

(١) محمد شفيق غربال، المرجع السابق، ص ١٨؛ ليلى عبد اللطيف، المرجع السابق، ص ١٧٦.

(٢) محمد شفيق غربال، المرجع السابق، ص ١٧-١٨؛ حسن عثمان، محمد توفيق، المرجع السابق، ص ٢٥٦.

(٣) محمد شفيق غربال، المرجع السابق، ص ١٨.

(٤) المرجع السابق، ص ٣٠-٣١؛ عبد الكريم رافق، المرجع السابق، ص ١٤٥؛
Combe, op.cit., T. #, pp. 68-69.

(٥) حسن عثمان، محمد توفيق، المرجع السابق، ص ٢٥٦؛ عبد الكريم رافق، المرجع السابق، ص١٤٥؛ عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٥٥؛ إبراهيم المويلحى، المرجع السابق، ص ٣٣٠.

(ج) أوجاق الجراكسة: واقتصرت مهمتهم على مراقبة الأراضى الزراعية والمحافظة على شبكات الرى والإشراف على توزيع المياه بالقرى(١).

من هنا استغل أفراد هذه الأوجاقات نفوذهم فى الريف وسيطروا على الكثير من أراضى الالتزام، بل عندما أفلس هذا النظام أسقطت لهم الكثير من هذه الإسقاطات وخاصة فى الصعيد، وكانت تتم لحسابهم أو إلى أفراد منتمون إلى هذه الأوجاقات(٢).

وكانت السباهية مصدر إزعاج دائم للفلاح المصرى، الذى كانوا يرهقونه دائمًا بطلباتهم الكثيرة وظلمهم، مما أدى إلى حصولهم على الامتيازات الكثيرة واستغل البعض ذلك، أمثال الهوارة الذين امتنعوا عن دفع الضرائب بحجة انتمائهم إلى هذه الأوجاقات العسكرية، وظهر ذلك واضحًا فى عام ١١٠٩هـ/١٦٩٨م، ولولا إعلان تنكر هذه الأوجاقات لهم لما دفعوا أموال الميرى والغلال اللازم لحاكم جرجا عبد الرحمن بك فى ذلك الوقت(٣).

وازداد نفوذهم وقوتهم، حتى أنهم تدخلوا فى عزل حاكم جرجا عام ١١٢٠هـ/١٧٠٨م محمد بك لأنه أنزل عربان المغاربة وأمنهم وتعللوا بأن القيام بمثل هذا العمل من جانب حاكم الولاية سيؤدى إلى الفساد، وانتهى الأمر برضوخ الباشا فى القاهرة لإجابة مطالبهم وعزل الحاكم وعين بدلا منه محمد بك قطامش(٤).

(١) عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٥٥؛ عبد الكريم رافق، المرجع السابق، ص١٤٥.

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية، سجل إسقاطات القرى رقم ١، ص ١٠٩. تنازل الحاج حسن بن عبد الله مستحفظًا للشهابى بجزيرة القطيعة، وقف بولاية المنفلوطية بتاريخ ١٠ محرم عام ١١٤١هـ/١٧٣٨م نفس المصدر ونفس الصفحة أيضًا، تنازل الأمير سليمان جوربجى بطايفة عزبان بن عبد الله الشهير بالجلفى والأمير على أوده باشى مستحفظان العمر بالثروى لمولانا عبد الله أفندى ابن المرحوم عبد الرازق فى ناحية الأحباص والسامعية بولاية الجيزة بتاريخ ١٠ ذى الحجة عام ١١٢١هـ/١٧٣٨م.

(٣) يوسف الملوانى، المصدر السابق، ص ٣٣٧.

(٤) عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص٦١.

ولم تقف قوتهم عند هذا الحد، بل وصل تحديهم لسلطات القاهرة، وأعلنوا استقلالهم بمصر وقتلوا واليها إبراهيم باشا عام ١٠١٣هـ/١٦٠٤م ووصلت البلاد إلى حالة من الفوضى حتى اضطر السلطان العثمانى أحمد الأول ١٠١٢-١٠٢٦هـ/١٦٠٣-١٦١٧م إلى إرسال محمد باشا ١٠١٦-١٠٢٠هـ/١٦٠٧-١٦١١م المعروف بقول قران وقضى على نفوذهم تمامًا، وعلى النفوذ السياسى والعسكرى للمماليك مؤقتًا، وعرف عنه أنه أبطل الطلبة التى فرضوها على الفلاحين، ونفى زعماءهم الثلاثة عشر إلى أبريم، وقضى على قوتهم تمامًا عام ١٠١٧هـ/١٦٠٨م[١]. وعرف ذلك بالفتح العثمانى الثانى، ومما يجدر الإشارة إليه أن عربان هوارة قد اشتركوا فى القضاء على نفوذهم[٢].

وقد ان للانكشارية حامية هامة فى ولاية جرجا ومنطقة الحدود فى أبريم على الحدود الجنوبية لمصر، وكانت تستمد رجالها من فرق الانكشارية الرئيسية فى القاهرة، وتحصل هذه الفرق على مرتباتها من جرجا دون الحصول عليها من رئاسة الفرقة فى القاهرة[٣].

وعرفت هذه الفرقة باسم «جماعة مستحفظان محافظين جرجا وأبريم» وكان للمستحفظان ممثلون فى الأقاليم يشتركون فى الإدارة الإقليمية، ويشرف رئيسهم سردار مستحفظان على حفظ الأمن فى الإقليم، وكانت

(١) أحمد شلبى عبد الغنى، المصدر السابق، ص ١٣١-١٣٤. وكانت الطلبة قد فرضت على الفلاحين منذ زمن لويس باشا عام ٩٩٧هـ/١٥٨٨م وقد وصلت قوة السباهية إلى إصدار أوامرهم بعدم استخدام العربان المماليك البيض ولا يستخدم النصارى جوار ولا عبيد وبطشوا بهم. (انظر أيضًا : البرلس السعدى، بلوغ الأرب برفع الطلب، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن، بالملة التاريخية، العدد ٢٤ ، ص ٢٨٦.

(٢) محمد بن أبى السرور البكرى، كشف الكربة برفع الطلبة، ص ٢٥١.

(٣) المصدر السابق، ص ٣٥٩.

هذه الفرقة على علاقة طيبة بقبيلة هوارة التى كانت تمدهم بالمساعدات العسكرية والمالية، وفى مقابل ذلك تقوم الانكشارية بالدفاع عنها فى الديوان العالى(١).

تلك كانت أهم عناصر الإدارة الرئيسية المشتركة فى حكم الإقليم، أما الجهاز الإدارى فى ريف مصر العثمانية بصفة عامة والصعيد بصفة خاصة، فقد كانت إدارته تنحصر فى الملتزم والقائمقام والشاهد والصراف والمشد والخفير والكلاف.

رابعاً ـ الجهاز الإدارى فى الريف:

١ ـ الملتزم:

كانت بعض القرى أحياناً تسمى بأسماء الملتزمين ويعين عليها حاكماً بحاكم التزامه(٢) ويزرع الملتزم جزءاً لنفسه والباقى للفلاحين بخراج معين ويسمى بأرض الوسية ، ويعين له وكيلا يتولى الإنفاق على الحيوانات وغيرها لحسابه(٣) والأرض ملك حر له يزرعها لحسابه، ويستخدم الفلاحين لزرعها بطريق السخرة، ويعطى الفلاحين جانبًا من الأراضى يحق لهم الانتفاع بها. ولهم أن يهبوا أو يبيعوا هذا الحق. لأن الملتزم هو المالك الفعلى لتلك الأراضى مادام له هذا الحق فى رفع أو تخفيض ضريبتها، ومادام قادراً على منحها أو بيعها لملتزمين آخرين نظير مبلغ معين، وأنها تصير من بعده

---

(١) ليلى عبد اللطيف، المرجع السابق، ص ١٨٤ .

(٢) إبراهيم المويلحى، المرجع السابق، ص ٢٣٦ ؛ إبراهيم زكى، الحالة المالية والتطور الحكومى والاجتماعى فى عهد الحملة الفرنساوية وفى عهد محمد علي، ص ٣٤ ؛
Shaw, The Financial., p. 62.

(٣) يوسف الشربينى، دراسة نصية لكتاب هز القحوف فى شرح قصيدة أبى شادوف، تحقيق عبدالرحيم عبد الرحمن، المجلة التاريخية، ص ٣٠٥، المجلد العشرون.

ملكًا له ولأولاده[١] وأنه يخول منحها إلى أعوانه المقربين، أما إذا مات الفلاحين، ولا وارث له، فإن الأراضى تؤول إلى بيت المال بالإضافة إلى ما تركه من ماشية وبيت ومنقولات[٢].

وللملتزم استرداد الأطيان من الفلاح إذا عجز عن زرعها وخشى ألا يقدر على سداد إتاوتها، على أن له الحرية فى اختيار الأصناف التى يريد زرعها بشرط أن يدفع الاتاوة. ولا يرث أولاد الملتزم إلا بعد موافقة الباشا ودفع الحلوان[٣] وذلك فى خلال خمسة وأربعين يومًا من تاريخ وفاته ويدفع عن سنة واحدة[٤].

أما إذا أراد الملتزم أن ينسحب من التزامه قبل انتهاء المدة فعليه التنازل لشخص آخر بشرط أن يظل المتنازل الجديد على قيد الحياة لمدة ٤٠ يومًا بعد التوقيع على التنازل الذى كان يسمى مصالحة[٥] وكان ضمن اختصاصات

(١) أرشيف المحكمة الشرعية، سجلات إسقاطات القرى، السجل رقم ٥، مادة (١٥١)، ص ٢١٨ بتاريخ ٥ ذى القعدة عام ١١٦٤هـ/١٧٥١م.
تنازل الأمير محمد أفندى للمرحوم الشيخ مرداد من التصرف والتعهد والالتزام والتقسيط بجميع الحصة التى قدرها ثلاثة قراريط من أصل ٢٤ قيراط بولاية الأشمونين.

(٢) إبراهيم زكى، المرجع السابق، ص ٣٥.

(٣) الحلوان: ضريبة كان يدفعها الملتزم الجديد للباشا، وديوان الروزنامة نظير التصديق على نقل الالتزام إليه، وكانت فى بدء الأمر تقدر بمقدار سنة من الأموال الأميرية المقررة على الحصة، ثم أصبحت تقدر بمقدار ثلاث سنوات من فائض الحصة الذى أصبح يفوق مقدار المال الميرى. (انظر: عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٢٥٦-٢٥٧)؛ يوسف نحاس، الفلاح: حالته الاقتصادية والاجتماعية، ص ١٤؛ محمد عبد العزيز عجمية، دراسات فى التطور الاقتصادى، ص ٢٧.

(٤) إبراهيم المويلحى، المرجع السابق، ص ٢٣٧.

(٥) إبراهيم المويلحى، المرجع السابق، ص ٢٣٨؛ أرشيف المحكمة الشرعية، سجل إسقاطات القرى، سجل رقم ١، ص ١٢٦ بتاريخ ٥ ربيع الآخر عام ١١٤١هـ/١٧٢٨م. «إسقاط من الحاج على حماد الفيومى طائفة جمليان فى ناحية أراضى مطرطاوس ولاية الفيوم، سجل رقم ٥ ص ٢٦٠ مادة ٤٨، تنازل الأمير الشريف جوربجى طايفة عزبان عن قيراط واحد من أصل أربعة وعشرين قيراطًا ناحية المعتمدين بولاية الجيزة للأمير حسن كتخدا المسقط له.

الملتزم منع الفلاح من مغادرة القرية، وله أن يعاقب بالحبس والجلد[١].

وتفرض الحكومة على الملتزم واجبات منها إيواء المسافرين والموظفين وضيافتهم وصيانة المدارس والمساجد والحمامات الموجودة بالناحية وتحمل جزء من نفقاتها[٢].

٢ ـ شيخ القرية:

كان يعين عادة من سكان القرية، وإذا كان للقرية أكثر من ملتزم فلكل ملتزم شيخ يشرف على جهته الخاصة به، وإذا كان هناك أكثر من شيخ، يرشح لهم رئيس يسمى بشيخ البلد أو شيخ المشايخ[٣] وكان شيخ القرية حجر الزاوية فى مجتمع القرية، لأنه يمارس سلطانه على جميع سكان القرية[٤].

ومن اختصاصاته مسئولية الأمن فى القرية، ويعتبر مسئولا عن حماية القرية ومعاقبة الفلاحين المهملين، ونقل أوامر الملتزم للفلاح[٥] ، وعليه تنفيذ أحكام قاضى الشرع بالناحية طبقًا للحجج الشرعية التى يكتبها[٦]. والإشراف على عمليات مسح الأراضى التى تتم فى مناطقهم ، وخاصة فى الصعيد حيث تتم عمليات المسح سنويًا نتيجة لعمليات طرح النيل زمن الفيضان، كما شارك أيضًا فى توزيع الضرائب على الفلاحين، ويساعده الصراف فيجمعها، ويعتبر مسئولا عن المال المقرر لفلاحى حصته[٧] والعمل

(١) يوسف نحاس، المرجع السابق، ص ١٥.

(٢) عمر ممدوح مصطفى، المرجع السابق، ص ٣٦٢.

(٣) Shaw, Ottoman Egypt, p. 146.

(٤) هاملتون جب، هارولد بوون، المرجع السابق، ج٢، ص ٩٣.

(٥) Estéve, op.cit., T. II, p. 85.

(٦) عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٢٠.

(٧) Estéve, op.cit., T. II, pp. 66-67; Shaw, The Financial, p. 24.

احد

قسه

على حل المنازعات التي تنشب بين أهل القرية الواحدة، أو بين القرى المتجاورة، وكان يؤخذ برأيه غالبًا في حل هذه المنازعات، كما كان عضوًا دائمًا في لجان المصالحات التي يصدر بشأنها فرمان من الباشا لحل هذه المنازعات التي تنشب بين الملتزمين وغيرهم من رجال الإدارة أو بين الملتزمين بعضهم مع بعض، وهي المنازعات الخاصة بحدود الالتزامات أو اغتصاب الأراضي[١].

وقد تمكن هؤلاء المشايخ من تكوين ثروات ضخمة، وأصبح بعضهم يمتلك التزامات قرية بمفرده مثال ذلك امتلاك شريف عيسى شيخ بلدة بردوم بالبهنساوية[٢] وازداد نفوذهم وبخاصة في القرن الثامن عشر وأصبحوا الحكام الحقيقيين للريف المصري بدلا من الموظفين العموميين[٣].

ويختار الملتزم شيخ القرية عادة من بين الأسر الثرية من الفلاحين[٤] كما كان يختار شيخ القرية في الصعيد من العربان، وبخاصة في الأماكن التي تقطن بها قبائل بدوية، وقد حدد قانون نامة واجباتهم واختصاصاتهم[٥] التي تتضمن الآتي: «حين يبقى الحقل دون زراعة نتيجة لخطأ الزراع فعليهم، أي الكشاف والمفتش ومن إليهم ألا يدخروا جهدًا في ضبط وإحضار هؤلاء الزراع وبعد أن تتم إعادة كل فلاح إلى قريته وبعد توقيع العقوبة عليه ، يقوم الكاشف أو المفتش بإجباره على بذر البذور في حقله «وكان عليه إبلاغ الملتزم أسماء الفلاحين العصاة المشاغبين»[٦].

---

(١) عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٢٠.

(٢) المرجع السابق، ص ٢١.

(٣) Shaw, The Financial, pp. 22-25.

(٤) جب ، بورن، المرجع السابق، ج٢، ص ٩٣

(٥) Combé, op.cit., p. T. 3, p. 71.

(٦) عبد العزيز الشناوي، المرجع السابق، ج١ ، ص ١٥٣ .

وإذا كان سكان القرية من المسيحيين يعين شيخ مسيحي، أما إذا كان سكانها من المسلمين والمسيحيين ففي هذه الحالة يعين الشيخ من المسلمين[١].

ويحصل الشيخ من المالك في مقابل الخدمات التي يؤديها له على إعفاء من البراني عن قطعة الأرض التي يحوزها، وهي قطعة محدودة في كل قرية، وزيادة على ذلك فيقدم إليه المالك منحة ما بين ٣٠٠ إلى ١٠٠٠ بارة ، وهذا المبلغ من جانب الملتزم للدلالة على رضاه وقد أطلق عليه مساهمة المشايخ[٢].

٣ ـ الوكيل أو القائمقام:

وقد كان موظفًا يعاون الملتزم ويمثله في تنفيذ كافة التعليمات[٣] ويقوم بجمع الضرائب كما يوكل إليه تسجيل كمية الغلال المودعة له بشهادة شيخ القرية، ويدفع أجور الفلاحين، إذ لم يكن هناك سخرة[٤].

ومن اختصاصاته أيضًا، القيام بدور قاضي المساحات في حالة نشوب نزاع بين فلاحي القرية[٥] كما يقوم بالإشراف على الأراضي، ويراقب تصرفات الأهالي واتجاهاتهم وتحركاتهم إذا فكروا في ترك الأرض التي يعملون في فلاحتها، أو فكروا في الهجرة كلية من القرية. وعليه إبلاغ الملتزم بأسماء الفلاحين العصاة أو المشاغبين[٦].

(١) هـ ريفلين، المرجع السابق، ص ٥٢؛ إبراهيم زكي، المرجع السابق، ص ١٠٣.

(٢) هـ. ريفلين، المرجع السابق، ص ٤٩.

(٣) Shaw, The Financial., p. 24.

(٤) محمد شفيق غربال، المرجع السابق، ص ٤١؛ عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص٣٢؛ Shaw, Ottoman Egypt., pp. 148-149.

(٥) إبراهيم المويلحي، المرجع السابق، ص ٣٣٥.

(٦) عبد العزيز الشناوي، المرجع السابق، ج١، ص ١٥٣؛ عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٢٠؛ Lancret, op.cit., T. II, p. 480

٤ - المباشر:

كان بمثابة وكيل القائمقام ويباشر آختصاصاته وصلاحياته حين يسافر القائقام إلى القاهرة لمقابلة الملتزم، وكان يسجل كل ما يدفعه فلاحو الالتزام فى سجل خاص به[١].

٥ - المشد:

وهو المنفذ لأوامر شيخ البلد أو شيخ البلد أو شيخ المشايخ وينزل العقاب بالفلاحين فى حالة خطئهم، أو إذا تأخروا فى سداد ما عليهم[٢] وأصبح من اختصاصاته أن يعرف عنوان سكن الفلاح ليأتى به عند الحاجة، ويرشد الأغراب ويزودهم بما يحتاجون إليه، وينصرف بناء على أمر من شيخ البلد أو غيره من موظفى القرية، وأصبحت سلطته فوق سلطة الخفير ويستخدم القسوة فى تنفيذ هذه الأوامر[٢].

وقد اختلفت المصادر بشأن ذلك، فمنها ما يشير إلى أنه لم يكن له دور فى جباية الضرائب، وأنه كان مجرد تابع لشيخ البلد، ووظيفته الوحيدة أنه كان بواب القرية[٣] وعلى هذا فقد كان يعتبر موظفًا تابعًا للقائمقام، وكانت مهمته الأولى تنحصر فى إحضار الفلاحين إلى الديوان وقت جباية الضرائب[٤].

٦ - الشاهد:

وكان يساعد الخولى، ويعينه شيخ البلد وكان تعيينه يعنى توكيد سلطة

(١) عبد العزيز الشناوى، المرجع السابق، ج١، ص ١٥٥؛ إبراهيم المويلحى، المرجع السابق، ص٣٣٩؛ إبراهيم زكى، المرجع السابق، ص ٣٥.

(٢) عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٣٣-٣٤؛ عبد العزيز الشناوى، المرجع السابق، ج١، ص ١٥٥؛ ليلى عبد اللطيف، المرجع السابق، ص ٣٣٩.

(٣) Lancret, op.cit., T. II, pp. 485-486; Estéve, op.cit., T. II, p. 67.

(٤) محمد شفيق غربال، المرجع السابق، ص ٤٦.

الخولى والمساح الذى يمسح الأرض، ويسجل أيضًا أراضى الأثر (مساحة محدودة من أرض الفلاحة تزرعها العائلات كل على حده وتنتقل من الأب إلى الابن) ويسجل عدد الفدادين المزروعة والمروية، وأسماء الملتزمين والمزارعين والكميات المنتجة خلال العام[١] ويسمى مفتى القرية[٢].

ويختاره الفلاحون بموافقة الملتزم، وإذا وجد فى القرية عدد من الملتزمين، فإن كبير الملتزمين يصدق على تعيينه، والشرط الوحيد لتعيينه أن يعرف القراءة والكتابة والحساب، وعليه أن يسجل المعلومات المتعلقة بطبيعة ومساحة كل أرض فى القرية، واسم كل سكانها وما يحوزه من ممتلكات وما يقع من تغيرات فى الحيازة[٣].

وكان يعفى البرانى من جزء من أراضيه ويحصل على أجر ضئيل من الفلاحين بحسب مقدار الضريبة المقررة على كل منهم، ولكن الأمر يختلف اختلافًا كبيرًا من قرية إلى أخرى[٤] وعرف عنه أيضًا بالعادل وذلك لإشاعة الطمأنينة فى قلوب الفلاحين، نظرًا لأن اختصاصاته تمس أوضاع الفلاحين، إذ كان فى مقدوره أن يغلب مصالح فريق من الفلاحين على مصالح الآخرين منهم عندما يغفل الجانب الأخلاقى الذى يقتضى بالعدل[٥].

٧ ـ الصراف:

وكان يقوم بتقسيم الضريبة بين الفلاحين وجمعها منهم، وغالبًا ما

---

(١) المرجع السابق، ص ٤٠.

(٢) هاملتون جب، هارولد بوون، المرجع السابق، ج٢، ص ٩٣؛ عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٣٣؛ هـ. ريفلين، المرجع السابق، ص ٤٩؛ إبراهيم المويلحى، المرجع السابق، ص٢٣٩.

(٣) Estéve, op.cit., T. II, p. 66; Lancret, op.cit., T. II, pp. 479-480.

(٤) Ibid., p. 480.

(٥) عبد العزيز الشناوى، ج١، ص ١٥٧.

كان من الأقباط[١] وذلك لأمانتهم وخبرتهم فى المسائل الحسابية والمالية[٢].

وكانت مهمته فرز مختلف القطع النقدية، على أن يأخذ لنفسه نسبة على الأموال المحصلة من الفلاحين[٣]، أما الحصيلة فإنها تسلم نقداً أو عيناً، ويتسلم الأموال ويدفع المصاريف الإدارية التى تتطلبها مصلحة الالتزام وعليه حضور عمليات المسح لكى تقدر الضرائب على أساسها[٤].

ويلاحظ أنهم لا يكتفون بالأجرة المقررة لهم، وإنما يتقاضون أجوراً إضافية يفرضونها على الفلاحين، ويستغلون نفوذهم أسوأ استغلال إلى جانب ما يفرضونه من ضيافة على الفلاحين[٥]. وكان يطلق عليه فى الصعيد اسم العامل، أما فى الوجه البحرى فإنه على ألسنتهم الصراف[٦].

ويفضل الفلاحون إدارة الصراف على إدارة عمال الديوان والشاهد، ويرجع ذلك إلى الثقة التى يتمتع بها من جانب الملتزم، وهذه الثقة كانت تدفعه إلى إنصافهم، وبخاصة أنه غريب عن القرية، وينتهى عمله بانتهاء السنة، ولم يكن متحيزاً بخلاف المشايخ والشاهد المقيمين دائماً فى دوائرهم المحلية، ولم يشتهروا بالعدل والإنصاف[٧].

---

(١) محمد شفيق غربال، المرجع السابق، ص ٤٠؛ هاملتون جب، بوون، المرجع السابق، ج٢، ص٩٧؛ عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٣٦؛ Estéve, op.cit., T. II p. 68.

(٢) إبراهيم المويلحى، المرجع السابق، ص ٢٣٣.

(٣) ايلى عبد اللطيف، المرجع السابق، ص ٨٠٤.

(٤) Poliak A.N. Feudalism in Egypt and Syria, Lebanon and Palestine, p. 72; Shaw, op.cit., pp. 56-57.

(٥) عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٣٦؛ عبد العزيز الشناوى، المرجع السابق، ج١، ص١٥٧.

(٦) Estéve, op.cit., T. II, p. 67.

(٧) إبراهيم زكى، المرجع السابق، ص ٣٥.

٨ ـ الخفراء:

والخفراء هم حراس القرية، ومن أعمالهم منع السرقات، وينذرون القرية عند إغارة العربان، ويسهرون بصفة خاصة على حراسة بيت الوسية التابع الملتزم، الذى يستخدم مخزنًا للمحاصيل وحراسة الجسور(١).

وعليهم تنفيذ أوامر المشد عندما يناديهم طالبًا العون إلى غير ذلك من الأوامر التى يريد شيخ البلد إبلاغها للفلاحين. ويلاحظ أن بعض العربان قد قاموا بدور الخفراء وعرفوا باسم العرب المدركين، أى أصحاب الدرك وأصبح لهم فى نظير قيامهم بحماية الخفارة قدر معلوم من المال عن كل فدان أو حصة(٢).

٩ ـ المساح:

وكان يقوم عملية مسح أراضى الالتزام، وتقدير المساحات البور فيها والمساحات الزراعية(٣).

تلك هى أهم أجهزة الإدارة الرئيسية فى الريف التى كانت تشترك فى الإدارة، وكانت هناك عناصر أخرى تعاون الملتزم فى أرض الوسية وهى فى الغالب عشر مساحة التزام، وكان يعاون الملتزم معاونون للإشراف على زراعتها، ويأخذون أجورهم منه وهم على النحو التالى:

الوكيل، الخولى، الكلاف، السقا.

(أ) الوكيل:

ومن أهم أعماله حفظ الغلال التى تنتجها أرض الوسية، ويحافظ على

---

(١) إبراهيم زكى، المرجع السابق، ص ٣٤.

(٢) عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٣٥.

(٣) عبد العزيز الشناوى، المرجع السابق، ج١، ص ١٥٩؛ إبراهيم المويلحى، المرجع السابق، ص ٢٩؛ إبراهيم زكى، المرجع السابق، ص ٣٥.

البذور للزراعات المقبلة، كما يحافظ أيضًا على أدوات الزراعة كالمحاريث والسواقى والنوارج والفؤوس وغيرها من الأدوات التى تتعلق بأرض الوسية[١].

(ب) الخولى:

ومهمته أن يكون مسئولا عن حدود القرية، ورى الأرض المزروعة فعلا، ونصيب هذه الأراضى من المياه، ويحافظ أيضًا على صيانة قنوات الرى[٢] كما أنه يحسم المنازعات التى تنشب حول هذا الموضوع وخاصة الأراضى التى تزرع بالسخرة[٣] وكانت وظيفته تحتم عليه الإلمام بالقراءة والكتابة[٤].

ويحصل من الملتزم فى نظير ذلك، على الإعفاء من البرانى عن بعض أرضه، ونصف المنحة المخصصة للشيخ كما كان يعطيه كل فلاح ١/١٢ من الأردب من الحبوب باعتباره مساح القرية[٥].

(ج) الكلاف:

وكان عمله ينحصر فى المسئولية عن علف الماشية على اختلاف أنواعها، وتسريحها ومراعاتها فى كل ما تحتاج إليه، وجمع الصوف والجبن والزبد وأن يقوم بدور البيطرى فى القرية. وكان أجره عن العوائد التى يأخذها من أهل القرية بجانب الأجرة التى يحصل عليها من الملتزم[٦] ويبلغ أوامر الخولى الخاصة بالزراعة والحصاد[٧].

(١) Shaw, Ottoman Egypt, p. 148.

(٢) عبد العزيز الشناوى، المرجع السابق، ج١، ص ١٥٩؛ عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٣٠؛ هـ ريفلين، المرجع السابق، ص ٤٥؛ Shaw, The Financial, pp. 54-55; Idem, Ottoman Egypt, p. 148.

(٣) إبراهيم زكى، المرجع السابق، ص ٣٤؛ عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٣١.

(٤) عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٣١.

(٥) Lancret, op.cit., T. II, p. 483.

(٦) عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٣٥-٣٦؛ Estéve, op.cit., T. II, p. 68.

(٧) عبد العزيز الشناوى، المرجع السابق، ج١، ص ١٥٩؛ إبراهيم المويلحى، المرجع السابق، ص ٢٤٠؛ إبراهيم زكى، المرجع السابق، ص ٣٥؛ Shaw, Ottoman Egypt, p. 148.

(د) السقا:

وكان آخر تلك العناصر هو السقا، وانحصرت مهمته بملئ الأزيار الخاصة بالوسية بماء الشرب[١].

(١) عبد العزيز الشناوى، المرجع السابق، ج١، ص ١٦٠؛ إبراهيم المويلحى، المرجع السابق، ص٢٤٠.

الفصل الرابع
أمثلة للنظام الإدارى فى مصر العثمانية

الإدارة في الإسكندرية
في العصر العثماني

بعد أن تم التعرض للنظام الإدارى الذى وضعه العثمانيون لمصر خلال خضوعها لهم، ودت أنه لابد من أخذ نموذجين للنظام الإدارى وهما:

الإدارة فى الإسكندرية نظراً لأهمية مدينة الإسكندرية وموقعها الاستراتيجى واهتمام الأتراك العثمانيين بها كميناء هام على البحر المتوسط. وولاية المنصورة (الدقهلية) كنموذج آخر.

الإدارة فى الإسكندرية فى العصر العثمانى:

ترجع أهمية الإسكندرية فى أنها كانت ميناءً هامًا طوال تاريخها الطويلة، وظلت مزدهرة لفترة طويلة، حتى أصابها التدهور والانحلال فى أواخر العصر المملوكى. فى الوقت الذى ظهرت معالم الطريق الجديد حول أفريقيا إلى الهند. وترتب على ذلك أن تأثرت موانئ مصر ومنها الإسكندرية ودمياط والسويس وغيرها من ثغور الدولة.

وقد فكر السلطان الغورى فى الذهاب للإسكندرية فى عام ٩١٦هـ/ ١٥١٠م، ولكن الزيارة لم تتم بسبب فيضان النيل، لذلك أرسل أحد نوابه إلى هناك[١]، ولكنه زارها فى عام ٩٢٠هـ/١٥١٤م. وقد وجدها فى حالة من التدهور، ويرجع ذلك إلى سياسة المماليك التعسفية ضد التجار والأجانب[٢].

وعندما خضعت مصر للأتراك العثمانيين عام ٩٢٣هـ/١٥١٧م، أدرك السلطان سليم الأول أهمية هذه المدينة فزارها فى نفس العام[٣]. وقد شهدت المدينة سفر الحرفيين والقضاة وأعيان التجار الذين أرسلهم السلطان سليم إلى

(١) جمال الدين الشيال، تاريخ مدينة الإسكندرية فى العصر الإسلامى، ص ١٥٢.

(٢) سعيد عبد الفتاح عاشور، التدهور الاقتصادى فى دولة سلاطين المماليك فى ضوء كتابات ابن إياس، ص ٨٧.

(٣) محمد بن إياس الحنفى، بدائع الزهور فى وقائع الدهور، تحقيق الدكتور محمد مصطفى، ج٥، ص ١٨٤.

استانبول، وعودتهم، وقد ذكرت المصادر المعاصرة أسماءهم ووظائفهم[١]، ووصل إليها أيضًا تجار الرقيق الذين كانوا يفدون من بحر آزوف والبحر الأسود والقرم، حيث يباع المماليك لأحد الكبراء في القاهرة[٢].

وترجع أهمية الإسكندرية أيضًا، في أنها كانت تستقبل الولاة العثمانيين الذين يصلون مصر بطريق البحر[٣] وتصف لنا المصادر المعاصرة وصول الباشوات والاجراءات التي كانت تتبع في ذلك، فإذا كان الباشا قادمًا عن طريق الإسكندرية، حيث يستقبله كتخدا الجاويشية، ومتفرقة باشا، وباش جاويشية (الملازمان)، وقد حدث في إحدى المرات كاشف البحيرة[٤]، ويتوقف بها عدة أيام لزيارات مقامات أولياء الله الصالحين، مثل أبي العباس المرسي، وأبي الفتح الواسطي، وقد يوقف بعض الأوقاف الخيرية، ويقدم العطايات والإنعامات للفقراء، ثم يزور قلعة قايتباى[٥] وتتم بعض الإجراءات الأخرى في القاهرة[٦].

وشهدت الإسكندرية أيضًا سفر الوفود المرسلة للدولة العثمانية في إبان حدوث الأزمات السياسية، وكان الوفد يمثل الأوجاقات السبعة، المتفرقة، الجاويشية، الجمليان، التفكجية، الجراكسة، العزب، الانكشارية، ومعهم

---

(١) نفسه، ص ٣٥٤.

(٢) جلال يحيى، مصر الحديثة، ص ١٥٤.

(٣) أحمد شلبي عبد الغني، أوضح الإشارات فيمن تولى مصر من الوزراء والباشات، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، ص ١٤٥، ٣١٨، ٥٥٧.

(٤) عبد الرحمن الجبرتي، تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، ج٢، ص ١٠٩.

(٥) محمد بن أبي السرور البكري، كشف الكربة برفع الطلبة، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبدالرحيم، المجلة المصرية للدراسات التاريخية، ص ٣٠.

(٦) أحمد الدمرداشي، كتاب الدرة المصانة في أخبار الكنانة، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، ص ٦.

جاويش الأشراف ومن العلماء، طالبين عزل بعض الباشوات لاتباعه أسلوب القهر ضدهم(١).

وكانت الإدارة فى الإسكندرية فى العصر المملوكى، يعيّن لها نائب، أسوة بالنيابات الشامية، ويرجع ذلك لأهميتها الاقتصادية والاستراتيجية(٢) وظلت كذلك حتى عام ٩٢٢هـ/١٥١٦م إلى أن خضعت مصر للأتراك العثمانيين(٣).

وعندما أعاد العثمانيون تنظيم الإدارة فى مصر، اعتبرت الموانئ المصرية وهى الإسكندرية ودمياط ورشيد والسويس، أقاليمًا إدارية خاصة، تمتعت بإدارة متميزة، فكان الباب العالى، يرسل إلى مصر ثلاثة قبودونات أحدهم للإسكندرية والثانى لدمياط ورشيد والثالث للسويس.

ويحمل هؤلاء ـ القبودنات ـ رتبة البشوية بالإضافة إلى حملهم رتبة الصنجقية، مثل كتخدا الباشا فيعتبرون من صناجق مصر الأربعة والعشرين وبذلك كان لهم الحق فى كافة الامتيازات المقررة للبكوات الصناجق من مرتب نقدى (ساليانة) ومرتب عينى (جراية وعليق) تصرف لهم من خزينة مصر، ولكنهم لم يكونوا أعضاء فى الديوان العالى مثل البكوات الصناجق ولا دخل لهم بإدارة مصر، بل كانت مهمتهم الأساسية «حفظ القلاع، وربط البنادر والعمل على نشر الأمن فى الميناء وتوابعه، والنفقة وعوائدهم على طرف الميرى من أصل السالبانات المرتبة وعلى جانب التجارات المحضرة بالبنادر»(٤).

(١) أحمد شلبى عبد الغنى، أوضح الإشارات فيمن تولى مصر من الوزراء والباشات، ص ١٣٦، وكان الباشا هو رجب باشا.

(٢) سعيد عبد الفتاح عاشور، مصر فى عصر دولة المماليك البحرية، ص ٢٣؛ ليلى عبد اللطيف أحمد، الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى، ص ١٨.

(٣) محمد بن إياس الحنفى، بدائع الزهور فى وقائع الدهور، ج٥، ص ٤، ٤١، ٢٣١.

(٤) ليلى عبد اللطيف أحمد، الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى، ص ٣٨٥.

وكان يتولى الإدارة فى الموانئ قاضى الميناء وأمين الجرك، وأغات الحوالة وأمين الاحتساب ودزدار القلاع، وهؤلاء هم الذين يوجه إليهم الباشا قراراته الإدارية الخاصة بإدارة الموانئ. وكانت تلك القرارات تسجل فى سجلات محاكم المراتب. وقد كان يشترك فى الإدارة المفتون على المذاهب الأربعة مع ممثلى الفرق السبعة سدادرة واختيارية السبعة أوجاقات[١].

وبعد أن تم التعرض لأجهزة الإدارة فى الإسكندرية، لزم التحدث عن أعضاء الجهاز الإدارى ومسئولية كل منهم.

أ ـ القابودان:

يعتبر على قمة الجهاز الإدارى بالإسكندرية، وكان يعين من الدولة العثمانية مع غيره من القبودنات الآخرين فى دمياط ورشيد والسويس، وكان قابودان الإسكندرية أهم القبودنات، وتتمثل مهمته بإمداد الأسطول العثمانى بالسفن عند قيامه بالعمليات الحربية فى شرق البحر المتوسط وغربه، بإرسال الجنود المطلوبين من الأوجاقات العسكرية المختلفة، مثل مستحفظان، وعزبان، وجاوشان، وعليه أن يتفق مع السفن التى تنقلهم. ويدفع أجورها[٢] كما أنه يقومبإعداد الذخيرة اللازمة لهم[٣]. وعليه الاحتفاظ بخمسين سفينة على الأقل[٤].

---

(١) نفسه، ص ٣٨٧.

(٢) أرشيف الشهر العقارى بالإسكندرية، محكمة الإسكندرية، سجل رقم ٥٥، مادة ٥٦، ص ٢٥، عام ١٠٢٩هـ/١٦١٩م. سأشير إليها بعد ذلك بالعقارى.

(٣) العقارى، سجل رقم ٦٣، مادة ٢٣١، ص ١٣١، عام ١١٢٨هـ/١٧١٥م، سجل ٦٤، مادة ٥٤٩، ص ٣٠٥، عام ١١٢٩هـ/١٧١٦م.

(٤) S. J. Shaw, Ottoman Egypt in The Age of The French Revolution , pp. 80-81; Idem, The Financial and Administrative Organization and Development in Ottoman Egypt, pp. 184-188.

كما عليه الإشراف على إرسال السلع المصدرة للدولة العثمانية، مثل الحبوب والسكر والبقسماط[١]. وتصدير بعض السلع الغذائية إلى الخارج مثل الأرز والعدس، والحمص والسكر ويساعده في ذلك وكيل خرج السلطنة[٢]. ويحضر الاتفاقات التي تعقد بين السلطات المختصة بالمدينة وبين أحد قباطنة السفن الأوروبية، لكي يضمن شحن البضائع المصدرة، فيحدد في مثل هذه الحالة إجمالي المبلغ المطلوب والمدفوع منه، وطريقة تسديد الباقي[٣].

وقد حددت اختصاصاته أنه المسئول الأول عن الأمن. وعليه اتخاذ الاجراءات المناسبة لذلك، وحماية وأمن الطرق، لذلك يعقد الاتفاقات مع بعض القبائل العربية لكي تقوم بهذه المهمة، بحفظ الأمن في الطريق ما بين رشيد والإسكندرية وفوة، ويتعهدون بحماية وأمن المسافرين والبضائع[٤]، وكانت بعض القبائل العربية تقوم بمسئولية الأمن سواء أكان ذلك من داخل المدينة أم من خارجها ولذلك تسميهم بعض المصادر المعاصرة بالعرب المدركين. وقد لوحظ أن حاكم ولاية البحيرة يشترك معه في هذه المسئولية، وربما يرجع ذلك إلى اشتراك الحدود بين الاثنين. على الرغم من احتجاج بعض أجهزة الإدارة على تدخله في مثل هذه الأمور، ومن المعروف أن بعض القبائل العربية تقيم في البحيرة.

---

(١) العقاري، سجل رقم ٧، مادة ٢٥٨، ص ١١٢، عام ٩٧١هـ/١٥٦٣م.

(٢) العقاري، سجل رقم ١٥، مادة ١٤، ص ٩، عام ٩٨٨هـ/١٥٨٠م.

(٣) دار المحفوظات المصرية بالقلعة بالقاهرة، سجل محكمة الإسكندرية رقم ٥، عين ٦٩، مخزن ٤٦ تركي، ص ٩٥، مادة ٢٩٠ عام ١١٤٧هـ/١٧٣٤م.

كان المبلغ المتفق عليه هو مائة وعشرون ريالا، دفع منه خمسة وثلاثين ريالا، واتفق على أن يدفع كل يوم اثنى عشر ريالا. سأشير إليها بعد ذلك بالمحفوظات.

(٤) المحفوظات، سجل محكمة الإسكندرية رقم ٣٠، عين ٦٩، مخزن ٤٦ تركي، ص ٥٣، مادة ١٨٥، عام ١١٣٧هـ/١٧٢٤م.

وأيضًا إشرافه على ملء الصهاريج الموجودة بالمدينة بالماء، والسواقى ويعين المختصين للإشراف على تشغيلها، ويلزمهم بمراعاة قيامهم بواجباتهم بدقة متناهية، ويمدهم بالمساعدين مثل النجارين والحدادين والجيارة والبنائيين، والمكارين، وشيخ السقائيين. وكانت رواتبهم تصرف لهم من كشاف ولاية البحيرة، ويبدو أنها - رواتبهم - لا تكفيهم، لذلك تقدموا بالتماس إلى القبودان الذى بادر بإجابة مطالبهم ورفعها بمقدار النصف كى تتناسب مع العمل الذى يقومون به[1].

وحددت الوظائف المخول له بتعيين أعضائها، مثل تعيين منصب جوربجى فى سردار مستحفظان أو جاوشان[2].

ويوجه إليه الفرمانات من القاهرة، لتحديد المسئول عن دلالة بيع الجلود فى المدينة، الذى كان غالبًا من اليهود، مع تحديد قيمة السمسرة من البائع والمشترى[3]. ويقوم بالتالى بإصدار الفرمانات إلى القاضى وأغات الحوالة وسدادرة البلوكات السبعة للاجتماع، وخصوصًا لمناقشة بعض الأحداث المهمة، مثال ذلك امتناع الحمالين والشيالين والبائعين عن دفع الرسوم الخاصة بهم إلى السلطان المختصة بالمدينة، لأن أوجاق مستحفظان هو المختص بذلك[4] وانتهى الأمر باتفاق الجميع على اختصاص الأوجاق المذكور بذلك، وعدم اختصاص الآخرين[5].

(١) سجل رقم ٥، عين ٦٩، مخزن ٤٦ تركى، ص ٩٥، مادة ٢٩٠، عام ١١٤٧هـ/١٧٣٤م.

(٢) المحفوظات، سجل محكمة الإسكندرية، رقم ٧، عين ٦٩، مخزن ٤٦ تركى، عام ١١٩٥هـ/١٧٨٠م.

(٣) المحفوظات، سجل رقم ١٧، عين ٦٩، مخزن ٤٦ تركى، عام ١١٩٦هـ/١٧٨١م، ص ١٠١، مادة ٣٣٣. وحددت السمسرة بـ ٢٪. وقد لوحظ أن الفرمان حدد هذا السمسار.

(٤) المحفوظات، سجل رقم ١٣، عين ٦٩، مخزن ٤٦ تركى، ص ٤٢، عام ١٢٠٠هـ/١٧٨٥م

(١) المحفوظات، سجل رقم ٧، عين ٦٩، مخزن ٤٦ تركى، ص ٨٣، عام ١٢٠٠هـ/١٧٨٥م

ويحصل قبودان الإسكندرية على دخل سنوى يصل إلى ٨٠٠,٠٠٠ يارة من الرسوم التى يفرضها على البضائع الصادرة أو الواردة إلى ميناء الإسكندرية، وأسواق المدينة، كما يحصل سالبانة سنوية من خزينة مصر بلغت ٣٠٠,٠٠٠ يارة فى القرن السابع عشر، ثم هبطت الساليانة إلى ٩٨,٢٢٦ يارة فى السنة أسوة بما حدث من تخفيض لساليانات جميع البكوات والصناجق، كما كان لقبودان الإسكندرية مرتب عينى وصل إلى ٥١٥ أردبًا من الغلال فى السنة تصرف له من الأنبار الأميرية(١).

٢ ـ الديوان:

أطلقت كلمة الديوان فى مصر العثمانية على كل مجالس الحكم والإدارة، فللباشا ديوان أى مجلس حكم، وللأمير المملوكى ديوان ولكبار رجال الأوجاقات دواوين(٢) ويتضح أن كلمة ديوان تعنى جميع الهيئات المختصة بالحكم والإدارة والسلطة والنفوذ.

ويتكون الديوان من القبودان، والقاضى أو نائبه، وأعضاء بحكم وظائفهم، مثال ذلك كتخدا القبودان، والأمراء، وأغاوات واختيارية الأوجاقات الممثلة فى المدينة، ونقيب الأشراف أو من ينوب عنه وأمين بيت المال وغيرهم.

وفى الجلسات التى يعقدها الديوان لمناقشة بعض القضايا المهمة، فلم يكن يشترط حضور كل هؤلاء، وإنما يحضرها القاضى أو نائبه وبعض الأعضاء الآخرين. وفى هذه الجلسات ذات الطابع الخاص كان يحضرها أشخاص ليسوا من أعضاء الديوان، وإنما يحضرون بوصفهم أطراف فى النزاع أو شهود فى صف أحد المتقاضين(١).

(١) ليلى عبد اللطيف أحمد، الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى، ص ٣٨٧.

(٢) ليلى عبد اللطيف أحمد، الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى، ص ١٣٢.

(٣) نفسه، ص ١٣٧.

بالإضافة إلى ذلك كان يوجد كاتب الديوان الذى كان من اليهود - ويتولى كاتبو الديوان وظائف الصيارفة والمباشرين بالديوان[١] وكان بعض الصيارفة من المغاربة[٢] وعمل بعض اليهود متحدثين على الأموال السلطانية بديوان الثغر[٣]، وظلوا حتى عهد علي بك الكبير عندما استأثر بالسلطة فقبض عليهم وأعدمهم وحل محلهم المسيحيون السوريون[٤].

والمترجمون والذين كانوا فى أغلب الأحوال من اليهود، وتصدر الفرمانات بتعيينهم، ويطلق على كبيرهم الباش ترجمان[٥]. ولعب اليهود دوراً مهماً فى تعاملات الدول الأوروبية، حيث كانوا يقومون بأعمال الترجمة بين السلطات الحاكمة وبين القنصليات، وفى حالة اختيار إحدى القنصليات أحد المترجمين عليها إبلاغ السلطات الحاكمة باسمه على اعتبار أنه من رعايا الدولة ويصدر فرماناً باسمه ولقبه[٦].

ولم تكن الترجمة قاصرة فقط على اليهود[٧]، بل كان بعضهم من المسلمين[٨] ومن المغاربة[٩] والمسيحيين[١٠] وخاصة أبناء الأسر المسيحية التى اتصل أفرادها بالأجانب وتعلموا اللغات الأوروبية، ووقفوا على أساليب

(١) العقارى، سجل رقم ٣، مادة ٤٤٥، ص ١٥٢، عام ٩٦٧هـ/١٥٥٩م.

(٢) العقارى، سجل رقم ٦، مادة ١١، ص ٦، عام ٩٧١هـ/١٥٦٣م.

(٣) العقارى، سجل رقم ٤٢، مادة ٥٩١، ص ١٨٤، عام ١٠١٦هـ/١٦٠٧م.

(٤) المحفوظات، سجل رقم ٧، عين ٦٩، مخزن ٤٦ تركى، ص ١٠، عام ١١٩٥هـ/١٧٨٠م؛ محمد رفعت، على بك الكبير، ص ١٤٣.

(٥) ليلى عبد اللطيف أحمد، الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى، ص ١٣٨.

(٦) المحفوظات، سجل رقم ١٧، عين ٦٩، مخزن ٤٦ تركى، مادة ٥٢٣، عام ١٢١٩هـ/١٨٠٤م

(٧) العقارى، سجل رقم ٥٦، مادة ١٦٧، ص ٥٦، عام ٩٨٥هـ/١٥٧٧م.

(٨) العقارى، سجل رقم ٨، مادة ٥٩، عام ٩٧٣هـ/١٥٦٥م.

(٩) العقارى، سجل رقم ٨، مادة ٥٧٢٥، ص ١٧٣، عام ٩٧٣هـ/١٥٦٥م.

(١٠) العقارى، سجل رقم ١١، ص ٥٥، مادة ١٩٠، عام ٩٧٨هـ/١٥٧٠م.

السلوك الأوروبى، وحذقوا فنون الاتصالات والمداخلات فى بلاد الشرق[١] واستمر ذلك الوضع حتى عهد محمد علي[٢] وشاركهم فى ذلك بعض الرودسيين[٣] والأرمن[٤] وبعض أفراد الأوجاقات العثمانية[٥].

كان هذا بالنسبة للعاملين فى الديوان، سواء الأساسيين المشاركين بحكم وظائفهم أو المعاونين.

أما المسائل التى يبحثها الديوان، فى مجال التعيين مثل قرار تعيين القضاة فى المدينة، فإنه يسجل تاريخ التعيين فى سجل المحكمة[٦] وهو صادراً من شيخ الإسلام بالقاهرة، وقد لوحظ أن الفرمان صدر من ديوان القاهرة إلى ديوان الثغر، موجهاً إلى القاضى وأغا الحوالة وكتخدا بك وأغات القلاع وسدادرة البلوكات السبع وجميع المسئولين[٧] والمفتى مع تحديد مذهب كل منهم[٨] وتطبق مثل هذه الحالة فى تعيين نائب شيخ الطريقة الأحمدية، الذى كان فرمان تعيينه من قبل الدولة العثمانية[٩]. وأيضاً تعيين خلفاء أولياء الله الصالحين بالمدينة، الذين تتوافر فيهم بعض الشروط، مثال ذلك

---

(١) أحمد عزت عبد الكريم، دراسات فى تاريخ العرب الحديث، ص ٣٧.

(٢) المحفوظات، سجل رقم ١٦، عين ٦٩، مخزن ٤٦، ص ١٣: مادة ٣٥، عام ١٢٢٠هـ/١٨٠٥م

(٣) العقارى، سجل رقم ١٤، ص ١٥٢، مادة ٥١٢، عام ٩٧٨هـ/١٥٧٠م.

(٤) العقارى، سجل رقم ٢٠، مادة ٢٢١، ص ٧٧، عام ٩٩٢هـ/١٥٨٤م.

(٥) العقارى، سجل رقم ٢٠، مادة ٢٢١، ص ٧٧، عام ١٥٨٤هـ/١٥٨٤م.

(٦) العقارى، سجل رقم ٨، مادة ٣٨، ص ١٥، عام ١٠٠١هـ/١٥٩٢م.

(٧) المحفوظات، سجل رقم ١٠، عين ٦٩، مخزن ٤٦ تركي، ص ٢٣٨، عام ١١٨٦هـ/١٧٧٢م.
وهو صورة فرمان وارد من مصر المحروسة من شيخ الإسلام الشيخ علي الصعيدي.

(٨) المحفوظات، سجل رقم ٧، عين ٦٩، مخزن ٤٦، ص ١٣، عام ١١٩٦هـ/١٧٨١م والفرمان موجه إلى أحمد جوربجي سردار مستحفظان وكامل الحكام، وموقع عليه مراد بك وإبراهيم بك بناءً على أمر الوالى ملك محمد باشا.

(٩) المحفوظات، سجل رقم ٥، عين ٦٩، مخزن ٤٦ تركي، مادة ٧٣٩، عام ١١٤٩هـ/١٧٣٦م.

تعيين أحد أفراد ذرية سيدنا الزبير بن العوام فى هذا المنصب[١].

وتعيين نائب نقابة الأشراف بالمدينة، وعليه أن يحكم بالعدل ومنع الأذى عن الأعضاء، وغير ذلك من الأمور الأخرى التى يلتزم بها [٢].

وكان يعين ناظراً للأوقاف، ويحدد الوقف وجهته، مثال ذلك وقف الحرمين الشريفين بالإسكندرية، وتحدد اختصاصاته - ناظر الوقف - فى تحصيل الأموال المخصصة للإنفاق على الحرمين الشريفين، وتحديد الأشخاص الذين يتولون هذه الوظائف [٣] ووقف قايتباى الذى كان يخصص للصرف على بعض الأوجاقات العثمانية فى كل من الإسكندرية ورشيد[٤] وعلى ناظر الوقف أن يتابع الأعمال الخيرية التى من أجلها حدده الواقف، كما عليه أيضاً أن يقوم بالإصلاحات اللازمة لمبانى الأوقاف[٥] وقد يكون الوقف أراض خالية مؤجرة للغير للأوروبيين مثلا، فعليه أن يتابع دفع الإيجار بانتظام، والمحافظة على حدودها، ودفع الإعانات لمستحقيها[٦]، والشىء الملفت للنظر أن بعض السيدات قد عينت كناظرة للوقف[٧] ولم يقتصر تعيين نظام أوقاف على المسلمين بل تعدى ذلك إلى الأوقاف الخاصة بالمسيحيين، فيعين عليها ناظرها، وعليه أن يتابع أوجه الإنفاق، والمستفيدين من هذا الوقف[٨].

(١) المحفوظات، سجل رقم ١٠، عين ٦٩، مخزن ٤٦ تركى، عام ١١٨٣هـ/١٧٦٩م. والفرمان موقع عليه علي بك أمير الحج السابق.

(٢) المحفوظات، سجل رقم ٧، عين ٦٩، مخزن ٤٦ تركى، ص ١٢٥، عام ١٢٠٣هـ/١٧٨٨م. صدر هذا القرار من السيد محمد أفندى البكرى الصديقى نقيب الأشراف بالقاهرة إلى السيد خليفة التونسى.

(٣) العقارى، سجل رقم ٨، مادة ٦٣٨، ص ٢٢٤، عام ٩٧٢هـ/١٥٦٤م.

(٤) العقارى، سجل رقم ١٥، مادة ٣١، ص ٣٠، عام ٩٨٩هـ/١٥٨١م.

(٥) العقارى، سجل رقم ٣١، مادة ٧٢، ص ٣٠، عام ١٠٩١هـ/١٦١٢م.

(٦) العقارى، سجل رقم ٧٢، مادة ٢٩، ص ٢٣، عام ١١٤٥هـ/١٧٣٢م.

(٧) المحفوظات، سجل رقم ١٢، عين ٦٩، مخزن ٤٦ تركى، ص ٩٨، عام ١٢٠٠هـ/١٧٨٥م

(٨) العقارى، سجل رقم ٧٢، مادة ٦٩، ص ٤٥، عام ١١٤٥هـ/١٧٣٢م.

وتعيين أغا الحوالة، والحوالة هو الشخص الذى خولت له السلطات آنذاك جمع الأموال السلطانية من العمال وغيرهم من المكلفين بتحصيلها لتسليمها إلى الميرى[١] وتحدد سلطاته مثل الإشراف على إرسال الجنود إلى الدولة العثمانية من أوجاق عزبان، أو مستحفظان[٢] والجاويشية[٣] وتصدير الأغنام والأبقار إلى الدولة العثمانية[٤] والحبوب [٥] والبارود[٦] وتحصيل الرسوم المفروضة على الأجانب[٧] وكانت تخصص الرسوم المتحصلة من الفرنسيين لكل من كتخدا الثغر، ودزدار القلاع والمستحفظان، وعليه إخطار الديوان بذلك[٨].

ويصدر قرار تعيينه من الوالى العثمانى بالقاهرة[٩] وقد احتكر أوجاق متفرقة وظيفة أغا الحوالة [١٠]، وعليه حضور جلسات الشرع الشريف، عندما يعرض فيها بعض الأمور المهمة المتعلقة باختصاصاته[١١].

والتعيين فى منصب الأغاوية[١٢] وسردار مستحفظان، وينبه عليه بإلزامه بحفظ الأمن، وإقامة العدل[١٣].

---

(١) قانون نامة مصر، ترجمه وعلق عليه أحمد فؤاد متولى، ص ٤٧، هامش ١.

(٢) العقارى، سجل رقم ٥١، ص ٨٨٣، عام ١٠٧٦هـ/١٦٦٦م.

(٣) العقارى، سجل رقم ٥٥، مادة ٥٦، ص ٥٦، عام ١٠٩٦هـ/١٦٨٤م.

(٤) العقارى، سجل رقم ٤٦، مادة ٢٥٤، ص ١١٧، عام ١٠٩٧هـ/١٦٨٥م.

(٥) العقارى، سجل رقم ٥٧، مادة ٢٦، ص ١١، عام ١٠٩٨هـ/١٦٨٦م.

(٦) العقارى، سجل رقم ٥٧، مادة ٢٩، ص ١٢، عام ١٠٩٨هـ/١٦٨٦م.

(٧) العقارى، سجل رقم ٥٧، مادة ١٦٨، ص ٧٥، عام ١٠٩٨هـ/١٦٨٦م.

(٨) العقارى، سجل رقم ٦٠، مادة ١١٤، ص ٦٠، عام ١١١٤هـ/١٧٠٢م.

(٩) المحفوظات، سجل رقم ٧، عين ٦٩، مخزن ٤٦، ص ٣١، عام ١١٩٨هـ/١٧٨٣م. وقد حضر هذا الاجتماع الأمير عبد الله جوربجى سردار مستحفظان ومعه سائر الحكام والجوربجية وموقع عليه من القائمقام إبراهيم بك.

(١٠) المحفوظات، سجل رقم ٧، عين ٦٩، مخزن ٤٦، ص ٤٢، عام ١١٩٨هـ/١٧٨٣م

(١١) المحفوظات، سجل رقم ٧، عين ٦٩، مخزن ٤٦، ص ١٣، عام ١١٩٦هـ/١٧٨١م

(١٢) المحفوظات، سجل رقم ١١، عين ٦٩، مخزن ٤٦، ص ١٦، عام ١١٩٣هـ/١٧٧٩م

(١٣) المحفوظات، نفسه.

وتعيين أمين الاحتساب، ويصدر قرار تعيينه، وتحدد مدته بسنة خراجية، وتجدد بسنة أخرى[١]، ثم يثبت قرار التعيين وإثبات تسليمه للعمل، وأنه التزم بذلك على حسب القواعد المعمول بها[٢] وعليه حفظ وضبط كامل متعلقات الميرى، وكامل أرزاق التجار وله فى نظير ذلك مرتب ثابت، وعليه اتباع العدل[٣].

وكان من سلطته وضع تسعيرة للبضائع الموجودة فى الأسواق، ويقبض على المخالفين بها، ويضربهم ضربًا مبرحًا حتى يشرفوا على الهلاك[٤]، وكان معه أتباعه حاملوا الموازين[٥]. وله السلطة على طوائف تجار الطعام، وعمال الأخشاب وصناع القناديل، وكذلك جمع الضرائب منهم[٦].

ويدفع له المحترفون رسومًا مقابل السماح لهم بالقيام بأعمالهم وسمى هذا الرسم باسم يومى دكاكين (الرسم اليومى على الدكاكين) ولكنه ـ المحتسب ـ كان يحصل رسومًا أخرى أهمها رسم السوق، وكان هذا الرسم يستحق الدفع عن بيع أى حيوان وسلع أخرى تعفى من ذلك مثل التبن والبرسيم الجاف[٧].

---

(١) المحفوظات، سجل رقم ٧، عين ٦٩، مخزن ٤٦، ص ٧٩، عام ١٢٠٠هـ/١٧٨٥م

(٢) المحفوظات، سجل رقم ٧، عين ٦٩، مخزن ٤٦، ص ٧٩، عام ١٢٠٠هـ/١٧٨٥م

(٣) المحفوظات، سجل رقم ٨، عين ٦٩، مخزن ٤٦ تركى، عام ١١٦٨هـ/١٧٥٤م. وذلك بحضور الأمير مصطفى جاوشان مستحفظان قازدغلى وملتزم ديوان ثغر الإسكندرية، وهو عبارة عن تقرير الأخشاب باسم السيد إسماعيل الكاتب من الديوان.

(٤) محمد بن إياس الحنفى، بدائع الزهور فى وقائع الدهور، ج٥، ص ٣٣٥.

(٥) ليلى عبد اللطيف أحمد، الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى، ص ٣١٦.

(٦) Gabrial Baer, Guilds in Egypt in Modern Times, p. 84; Lusignan, A History of Revolt Ali Bey, p. 62.

(٧) هاملتون جب، هارولد بوون، المجتمع الإسلامى والغرب، ترجمة أحمدعبد الرحيم مطفى، سلسلة تاريخ المصريين، ص ٢٣-٢٤.

وأمين الجمرك، وتحدد مهمته في تحصيل ومتابعة الرسوم الخاصة بالديوان والالتزام بتوريدها إلى الجهات المختصة، ويصدر إليه فرمان من الباشا موجهاً إليه وإلى سائر المسئولين بالمدينة[١] وعليه تسجيل مفردات الأمتعة المتحصلة من العشور في دفتره، ومن الأفضل أن يباع النفيس منها في القاهرة، فيرسله العامل مع رجل موثوق فيه إلى القاهرة، مع دفاتر تسجل فيها المفردات، ويقوم ناظر الأموال والأمين (أمين البلد) ببيعه في المزاد ثم يرسل ثمنه إلى الخزينة. ويخصم ذلك من أقساط العامل. وأنه يدون أيضاً في دفاتر بالتفصيل مفردات المتاع المشابه الذي يفضل بيعه هناك، ويوقع عليها من القاضي، ثم يخطر ناظر الأموال وأمين البلد، ويبيع في الميناء ما كان أجدى وأنفع بعد أخذ موافقتهما[٢].

ويعين أمين بيت المال، ويحدد اختصاصاته في حصر ميراث المتوفين والمستحقين لميراثهم، وعليه أيضاً حصر التركة من أمتعة وأموال[٣] وتسجيل تاريخ الوفاة، وقد لوحظ أنه لا توجد سجلات تسجل فيها أسماء الوفيات أو المواليد ولكنهم كانوا يستفيدون ببعض الشهود الذين كانوا على صلة بالمتوفى قبل وفاته، ثم تتخذ الإجراءات المناسبة لصرف مستحقات التركة لمن يستحقها[٤] بعد أن يخصم نصيب بيت المال منها، وفي حالة عدم وجود وارث للمتوفى فإن تركته تؤول إلى بيت المال بعد مدة خمس سنوات من الوفاة[٥].

ويشترط في أمين بيت المال الأمانة والاستقامة [illegible] المالية، وحددت

---

(١) المحفوظات، سجل رقم ٦، عين ٦٩، مخزن ٤٦ تركي، ص ١٠٥، عام ١١٥٠هـ/١٧٣٧م.

(٢) قانون نامة مصر، ص ٤٧.

(٣) المحفوظات، سجل رقم ٦، عين ٦٩، مخزن ٤٦ تركي، ص ١٠٥، عام ١١٥٠هـ/١٧٣٧م.

(٤) المحفوظات، سجل رقم ٦، عين ٦٩، مخزن ٤٦ تركي، عام ١١٥٢هـ/١٧٣٩م.

(٥) قانون نامة مصر، ص ٧٥ هامش ١.

الأوجاقات التى تقوم بالتعيين من بين أفرادها مثل أوجال الكوكليان أو التوفكجيان أو الجاويشية[١].

وتعيين مشايخ الحرف بالمدينة، وقد يكون هذا التعيين راجعًا إلى تنازل شيخ الحرفة عن منصبه، مثال ذلك تنازل شيخ حرفة العرقسوسية عن منصبه لشيخ آخر[٢] أو بناء على طلب أهل الحرفة باختيار شخص آخر كالسماكين[٣] والخبازين [٤] والمجارية[٥].

ويُحدَّد دائمًا اختصاصات شيخ الحرفة أو الطائفة، فقد حددت اختصاصات طائفة البنائيين، مثل إصلاح وترميمات وصيانة المبانى العامة مثل بعض الوكالات بسوق الحدادين[٦] وأيضًا بعض القلاع والميناء[٧]. وكان يشرف عليها المعمرجى[٨].

هذه بعض الأمور التى يبحثها الديوان والخاصة بالتعيينات، وقد تعرضت لبعض الوظائف، والشروط التى يجب توافرها، واختصاصاتها، وهناك أمور أخرى مثل التنازل عن بعض الوظائف أو العزل منها، مثال ذلك التنازل عن منصب الكتخدا إلى قائمقام نقابة الأشراف، وعليه أن يذكر أنه

---

(١) نفسه، ص ٧٩.

(٢) المحفوظات، سجل رقم ٢، عين ٦٩، مخزن ٤٦، ص ٣٠، مادة ٩٤، عام ١١٣٢هـ/١٧١٩م.

(٣) المحفوظات، سجل رقم ٢، عين ٦٩، مخزن ٣٠، ص ٣٠، مادة ٩٤، عام ١١٣٢هـ/١٧١٩م.

(٤) سجل رقم ٩، عين ٦٩، مخزن ٤٦ تركى، ص ٣٠، مادة ٩٥، عام ١١٣٢هـ/١٧١٩م.

(٥) المحفوظات، سجل رقم ٣، عين ٦٩، مخزن ٤٦ تركى، مادة ٨٠٧، عام ١١٣٨هـ/١٧٢٥م.

(٦) المحفوظات، سجل رقم ١٥، عين ٦٩، مخزن ٤٦ تركى، ص ١٤٨، مادة ٦٥٦ عام ١٢١٣هـ/١٧٩٨م.

(٧) المحفوظات، سجل رقم ١١، عين ٦٩، مخزن ٤٦، ص ٤٨، مادة ١١٨، عام ١١٩٢هـ/١٧٧٨م.

(٨) نفسه.

تم هذا التنازل برغبته وبرضاه[١]، وعزل بعض القضاة عن وظائفهم، نتيجة لإخلالهم بشروط الوظيفة ولكن بعد إجراء التحقيقات اللازمة، ولكن عندما يتضح أن القاضى برئ من التهم الموجهة إليه يعاد مرة أخرى إلى وظيفته[٢] ومن هنا نرى أنه على الرغم من توقيع قرار العزل من جانب القائمقام على بك، إلا أنه بعد التحقيق وإثبات البراءة فيعاد المتهم إلى منصبه، ويدل ذلك على أن قرار القضاء له فاعليته، فى رد الحق لأصحابه.

أما الأمور الأخرى التى يناقشها الديوان مثل إعلان وفاء النيل، فيحضر الجلسة القابودان وحاكم ولاية البحيرة، وجميع الأجهزة الإدارية ويحتفل بذلك، ويعلن النداء بذلك[٣] واتصالاً بذلك تخصص السلطات الحاكمة بالقاهرة مبلغًا من المال، بموجب فرمان من الباشا، للصرف على السواقى، ويتسلم المبلغ سردار جاوشان نظير إيصال لكى يتولى الصرف بعد ذلك [٤] واعتماد المبالغ اللازمة لإصلاح رصيف سد محمود المجاور لترعة الأشرفية بالخليج الناصرى وفى مثل هذه الحالة تحدد المواد اللازمة لذلك مثل الجير والأحجار والأخشاب والحديد والأتربة والآلات اللازمة، وأجرة الحرفيين كالبنائيين والنجارين والحمالين، والمدة المقترحة لإتمام ذلك[٥] وجرافة الجسور السلطانية وصيانتها التى كانت تتم بمعرفة حاكم ولاية البحيرة[٦].

(٩) المحفوظات، سجل رقم ٨، عين ٦٩، مخزن ٤٦، ص ١٣٧، عام ١١٦٨هـ/١٧٥٤م. وقد حضر هذه الجلسة المفتى، وأغا قلعة الركن فى برج مصطفى باشا وقائمقام الأشراف، وأغا المحصار الأشرفى الكبير، وسردار عزبان وأغا الجاوشان (المراكشى) وجربجى سردار الجراكسة وسردار طائفة مستحفظان وأمين الجمرك الذى كان يتولى منصب [illegible] بك وتنازل إلى قائمقام الأشراف، الذى أعلن قبوله المنصب.

(٢) سجل رقم ١٠ عين ٦٩، مخزن ٤٦ تركى، عام ١١٨٣هـ/١٧٦٩م. وهو مرسوم موقع عليه من القائمقام على بك، وقد حضر هذه الجلسة القاضى ومعه قاضى رشيد.

(٣) المحفوظات، سجل رقم ٢، عين ٦٩، مخزن ٤٦تركى، ص ٢٢٤-٢٢٥، عام ١١٣٢هـ/ ١٧٦٩م.

(٤) العقارى، سجل رقم ٦٥، مادة ٧٣٣، ص ٢٠٣، عام ١١٦٥هـ/١٧٥١م.

(٥) المحفوظات، سجل رقم ٧، عين ٦٩، مخزن ٤٦ تركى، ص ١٠، عام ١١٩٥هـ/١٧٨٠م.

(٦) المحفوظات، سجل رقم ٧، عين ٦٩، مخزن ٤٦ تركى، ص ٢٧، عام ١١٩٥هـ/١٧٨٠م.

ولم تقتصر أعمال الإصلاح والصيانة على الجسور والأرصفة بل تعدى ذلك إصلاح بعض القلاع الموجودة فى المدينة مثل قلعة الركن[١] التى تسرب إليها الإهمال فى أواخر القرن الثامن عشر، وكادت أن تسقط، ولذا تتدخل سلطات القاهرة فتصدر فرمانًا من ديوان القاهرة إلى ديوان الإسكندرية، وتشكل لجنة فنية وتتكون من المهندسين والمعمارجى وشيخ طائفة البنائيين وغيرهم من أهل الخبرة، وتقوم بالفحص وتقدم تقريرها الذى يثبت وجود تصدع فى المبنى، والأماكن المخصصة للمدافع، والمواد اللازمة والتكاليف الكلية، وضرورة البدء فورًا[٢] وإصلاح وبناء وترميم الرصيف الخاص بالميناء، ويتم نفس الإجراء السابق[٣]. ويناقش أيضًا الإصلاحات الخاصة بدور العبادة لدى أهل الذمة بناء على شكوى منهم، بخصوص احتياج ثلاثة كنائس للإصلاح والترميم، فتشكل لجنة مكونة من الكاشف والسراج، وتم اتخاذ اللازم، وتقام الشعائر فيها بعد الإصلاح[٤] كذلك إصلاح الوكالة الكائنة بسوق الحدادين[٥]، والعمل أيضًا على صيانة

---

(١) قلعة الركن، يبدو أنها كانت تقع محل منارة الإسكندرية القديمة، حيث أقام الحكام محل هذه المنارة قلعة صغيرة بها برج صغير، كان يستخدم لهداية السفن القادمة إلى الإسكندرية، ويعرف هذا المكان الآن بطابية قايتباى ويقع فى الجهة الشرقية من شبه جزيرة رأس التين. (انظر: عفاف مسعد العبد، دور الحامية العثمانية فى تاريخ مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، من آداب الإسكندرية عام ١٩٨٣، ص ٧٩).

(٢) المحفوظات، سجل رقم ١٠، عين ٦٩، مخزن ٤٦ تركى، ص ٢٥٣-٢٥٤، عام ١١٨٤هـ/١٧٧٠م. قدرت المبالغ المطلوبة بأربعين كيس، ١٥٥ نصف فضة.

(٣) المحفوظات، سجل رقم ١١، عين ٦٩، مخزن ٤٦ تركى، ص ٤٨، مادة ١١٨، عام ١١٩٤هـ/١٧٨٠م. وقد حر الجلسة جاويش الحصار الأشرفى الكبير والمعمارجى والبنائيين وكبير طائفة النجارين، وحضور القضاة ونوابهم أيضًا.

(٤) المحفوظات، سجل رقم ١١، عين ٦٩، مخزن ٤٦ تركى، ص ٣٥٧، عام ١١٩٦هـ/١٧٨١م.

(٥) المحفوظات، سجل رقم ١٥، عين ٦٩، مخزن ٤٦ تركى، ص ١٤٨، مادة ٦٥٦، عام ١٢١٣هـ/١٧٩٨م. وقد شكلت لجنة من شيخ طائفة المهندسين، وبعض الأشراف من النجارين وقد قدرت التكاليف الكلية بتسعين ألف نصف فضة.

وإصلاح المباني الخاصة بالأوقاف، مثال ذلك ما حدث لتسرب مياه الأمطار في أحد المباني، وقد أثر ذلك بشكل واضح على المباني المجاورة. مما ترتب عليه حدوث ضرر بهم، فقدموا شكوتهم، وشكلت لجنة فنية لتقرير مقدار الإصلاح اللازم، وتم الإصلاح والترميم، وأخطر ناظر الوقف بإجراء اللازم(١).

وعند حدوث أزمات اقتصادية، كاختفاء بعض السلع مثل القمح، يجتمع الديوان، وتتخذ الاجراءات المناسبة لذلك(٢) ونتيجة لاضطراب الأحوال السياسية، أثر ذلك بشكل واضح على قيمة العملة، مما أدى إلى وقف التعامل بهذه العملات(٣) ويبدو أن الأزمة استمرت بدليل أن الأهالي بجميع فئاتهم، اشتكوا للسلطات الحاكمة، التي استجابت على الفور لمطالبهم، وتم إبطال التعامل بالعملة مرة أخرى(٤) ودفع المظالم عن الأهالي، وخاصة عندما استأثر بالسلطة كل من مراد بك وإبراهيم بك، عام ١٢٠٠هـ/١٧٨٥م وصدر فرمان بتحديد الضريبة على مساحة الأراضي المزروعة قمحًا، ورفع المظالم وإلغاء المغارم التي قررت على التجار والدلالين والجزارين والحمالين والمتسولين حتى الرقيق لم يسلموا منهم(٥). وقد نتج عن ذلك أن تقاعست بعض الحرف في دفع ما عليها من الضرائب المخصصة للمال الميرى إلى ملتزم الخردة مثل الفرحانية (العوالم) والدخاخنية، وإلزامهم

(١) المحفوظات، سجل رقم ٧، عين ٦٩، مخزن ٤٦ تركي، عام ١١٦٣هـ/١٧٤٩م.

(٢) العقاري، سجل رقم ١١، مادة ٧٤٣، ص ٩٨٤، عام ١١٧٨هـ/١٧٦٤م.

(٣) المحفوظات، سجل رقم ٧، عين ٦٩، مخزن ٤٦، عام ١١٩٦هـ/١٧٨٢م.

(٤) المحفوظات، سجل رقم ٦، عين ٦٩، مخزن ٤٦ تركي، مادة ٦٨٦، ص ٢١٧، عام ١١٨٧هـ/١٧٧٣م. وقد حضر هذه الجلسة كلا من جاويش مستحفظان، وجاويش عزبان وجاويش متفرقة.

(٥) المحفوظات، سجل رقم ٧، عين ٦٩، مخزن ٤٦ تركي، عام ١٢٠٠هـ/١٧٨٥م والفرمان موجه من حسن باشا إلى القضاة والعلماء والأعيان والحكام والبلوكات السبعة.

بدفع هذه الضرائب والتحذير من التأخير[١].

أما الانتصارات التى حققتها الحملات المرسلة من قبل الدولة العثمانية، فمنها انتصار حملة محمد بك أبو الدهب على الشيخ ظاهر العمر عام ١١٨٩هـ/١٧٧٥م وأقيمت الزينات ثلاثة أيام ابتهاجًا بهذه المناسبة[٢]، وأيضًا الحملات التأديبية ضد عصيان بعض القبائل العربية التى هددت الأمن، وفى مثل هذه الحالة يتم التنسيق بين المسئولين بالثغر وبين حاكم البحيرة[٣].

أما بخصوص الاختصاص القضائي للديوان، فيتمثل فى الفصل فى منازعات كبار رجال الدولة، وخاصة فيما يتعلق بالصالح العام، مثال ذلك تداخل سلطات أغا الحوالة مع سلطات وكلاء الجوربجية بالجمرك بسبب وجود بعض المواد التى تعرقل سير العمل بالميناء الشرقية، وأدى ذلك إلى النزاع بين الطرفين، وترتب على ذلك امتناع البعض عن دفع الرسوم الخاصة بذلك ويبدو أن هذا النزاع على درجة كبيرة من الأهمية. لدرجة أن كبار المسئولين تدخلوا فى ذلك، مثل نقيب الأشراف ووكيل الدزدار وأغا برج مصطفى باشا[٤]، وجوربجى كوكليان وسردار مستحفظان وجاويش الحصار الأشرفى الكبير[٥] وقد انتهى هذا النزاع لصالح المصلحة العامة، على

(١) المحفوظات، سجل رقم ٧، عين ٦٩، مخزن ٤٦ تركى، عام ١٢٠١هـ/١٧٨٦م. فرمان صادر من حسن باشا، إلى القضاة والعلماء والأعيان والحكام والبلوكات السبعة. وكانت الخردة تابعة لسردادر عزبان.

(٢) المحفوظات، سجل رقم ١٠، عين ٦٩، مخزن ٤٦ تركى، عام ١١٨٩هـ/١٧٧٥م.

(٣) المحفوظات، سجل رقم ٣، عين ٦٩، مخزن ٤٦، عام ١١٣٧هـ/١٧١٥م.

(٤) برج مصطفى باشا، وهى تعرف باسم قلعة برج مصطفى باشا. وهى تقع على شاطئ البحر المتوسط، ويعرف رجالها باسم حصار مصطفى باشا. (انظر: عفاف مسعد العبد، دور الحامية العثمانية فى تاريخ مصر، ص ٨٠).

(٥) سجل رقم ٢، مخزن ٤٦، عين ٦٩، ص ٣٩٩، مادة ١٢٦٤، عام ١١٣٤هـ/١٧٢١م بالمحفوظات. الحصار الأشرفى الكبير، وكانت تعرف بقلعة ترسانة عزبان إسكندرية. وهى موضع لبناء السفن وتجهيزها وترميمها، وكان يشرف عليها قابودان الإسكندرية، وعرفت باسم الحصار الأشرفى الكبير. (انظر: عفاف مسعد العبد، دور الحامية العثمانية فى تاريخ مصر، ص ٧٩).

أساس الاعتراف بسلطة كل منهما فى دائرة اختصاصه.

بالإضافة إلى قضايا الأحوال الشخصية مثل الميراث، وخصوصًا عند حدوث نزاع بين الورثة الشرعيين فى الأسرة الواحدة، وينتهى ذلك بإقرار ما أوصى به الشرع فى هذا المجال[١] واعتاق العبيد من جانب البعض[٢] واعتناق بعض أهل الذمة الإسلام[٣].

وهناك بعض القضايا العامة مثل اختيار قناصل الدول الأوروبية عن طريق الرعايا الأوروبيين، مثال ذلك ما حدث فى عام ١١٨٠هـ/١٧٦٦م، عندما اختار الهولنديون بالمدينة قنصلهم، مع تعهده بالعمل على راحتهم، ودفع الرسوم الخاصة بهم[٤] والمشاكل الناجمة بين بعض البنادقة وبين بعض المغاربة، ويبدو أن هذه المشكلة كانت على درجة كبيرة من الأهمية، لدرجة أن القناصل والمسئولين تدخلوا، وألزموا الأوروبيين بعدم خروجهم ليلا إلا ومعهم الفوانيس، ومن يخالف ذلك يقبض عليه ويسلم لقنصله[٥]. وهناك بعض المشاكل الخاصة نذكر منها على سبيل المثال، النزاع على سكن بين القنصل الإنجليزى وبين أحد اليهود، وسوى هذا النزاع[٦]، ووفاة

(١) المحفوظات، سجل رقم ٤، عين ٦٩، مخزن ٤٦ تركى، ص ٢٥، مادة ٨٢، عام ١١٤٣هـ/١٧٣٠م.

(٢) المحفوظات، سجل رقم ٥، عين٦٩، مخزن ٤٦، ص٦١، مادة ١٨٠، عام ١١٤٧هـ/ ١٧٣٦م.

(٣) المحفوظات، سجل رقم ٣، عين ٦٩، مخزن ٤٦، ص ٤٠٩، مادة ١٩٩١، عام ١١٣٨هـ/١٧٢٥م.

(٤) المحفوظات، سجل رقم ١٠، عين ٦٩، مخزن ٤٦ تركى، عام ١١٨٠هـ/١٧٦٦م.

(٥) المحفوظات، سجل رقم ١١ عين ٦٩، مخزن ٤٦ تركى، ص ٤١، مادة ١٠٣، عام ١١٩٣هـ/١٧٧٩م. وقد حضر الاجتماع المفتون وسردار مستحفظان، وأمين الجمرك وأغا دزدار القلاع، وأغا كتخدا الترسانة ومعلم الثغر وسردار عزبان وأمين الاحتساب، وجوربجى الحصار الأشرفى، وجوربجى قلعة الركن بالإضافة إلى المترجمين الذين كانوا من اليهود، وقناصل فرنسا والبندقية والفلمنك.

(٦) المحفوظات، سجل رقم ١٤، عين ٦٩، مخزن ٤٦ تركى، ص ٥١، مادة ١٦٣، عام ١٢٠٦هـ/١٧٥٣م.

أحد أفراد الأوجاقات العثمانية، دون أن يدفع أجر أحد الأشخاص المستخدمين لديه، واستطاع أن يثبت ذلك وتم صرف مستحقاته من تركته(١).

٣ ـ الأوجاقات العثمانية في الإسكندرية، ودورها في الإدارة:

وقبل التحدث عن الأوجاقات العثمانية في الإسكندرية، ودورها في الإدارة، لابد من الإشارة السريعة إلى القلاع التي كانت موجودة بالإسكندرية، لكي نفهم طبيعة عملهم، وهي على النحو التالي(٢):

١ ـ قلعة كبير إسكندرية.
٢ ـ قلعة ركن إسكندرية(٣).
٣ ـ قلعة ترسانة عزبان إسكندرية(٤).
٤ ـ قلعة أبو قير(٥).
٥ ـ قلعة صارو أحمد(٦).
٦ ـ قلعة برللي(٧).

أما إدارة هذه القلاع فكانت من اختصاص فرقة المتفرقة التي كانت تقوم بتزويد مصر بالرجال ويشاركها في ذلك فرقة عزبان فكانوا يقدمون الرجال لترسان عزبان الإسكندرية، طوال العصر العثماني ما عدا الفترة التي

---

(١) نفسه، سجل رقم ٦، عين ٦٩، مخزن ٤٦، مادة ٢٩، عام ١١٥٢هـ/١٧٣٩م.

(٢) ليلى عبد اللطيف أحمد، الإدارة في مصر في العصر العثماني، ص ٢٠٥.

(٣) انظر ص ١٦ هامش ٥ من هذا البحث.

(٤) انظر ص ١٩ هامش ٢ من هذا البحث.

(٥) قلعة أبوقير، وقد بنيت عام ٩٣٤هـ/١٥٢٧م. ويعرف رجالها باسم جماعة أبو قير.

(٦) قلعة صارو أحمد، بالقرب من رشيد لحراسة مدخل النيل.

(٧) ويقوم أفرادها بحماية مداخل النيل عند فرع رشيد. انظر:

S. J. Shaw, The Financial and Adminstrative Organization and Development in Ottoman Egypt, p. 195.

حكم فيها علي بك الكبير مصر، واستبدل رجال المستحفظان مكان العزبان، فى تلك القلاع، ولكن بعد عزله عاد الأمر إلى ماكان عليه، واستعاد العزبان إشرافهم على قلعة ترسانة الإسكندرية(١).

أما الواجبات الإدارية لرجال القلاع، فقد اشتركوا فى الإدارة مشاركة فعالة، ولذلك كانوا دائمًا يحضرون جلسات الإدارة (٢) وبالإضافة إلى ذلك كان أفراد بعض الأوجاقات يقومون بأدوار أخرى فى مساعدة الإدارة مثل جمع الضرائب والجزية من أهل الذمة عن طريق أوجاق الإسكندرية(٣)، والمعمرجي الذى كان يشرف على البنائيين والنجارين(٤)، وقد شغل أفراد المتفرقة هذا المنصب منذ عام ١٥٥٩م، وكان قبل ذلك يمنح هذا المنصب لأفراد العائلات اليهودية(٥) وملتزم الخردة الذى كان مشرفًا على تحصيل الرسوم المفروضة على الملاهى والعوالم والبهلوانات والحواة ومن يماثلهم؛ فقد أنشئت هذه الوظيفة فى مصر عام ١٥٥٨م. وشهد إلى شاغلها طوال القرن الثامن عشر بالإشراف على بعض الأسواق الخاصة بالمأكولات التى كانت لا تدخل ضمن نطاق أعمال المحتسب(٦) وكان يحصل المال الميرى وقد التزم سردار المستحفظان(٧) وكان يحضر جلسات الشرع الشريف وحده

---

(١) محمد رفعت رمضان، علي بك الكبير، ص ١٠٦؛ ليلى عبد اللطيف أحمد، الإدارة فى مصر فى العصر العثماني، ص ٢٠٦.

(٢) المحفوظات، سجل رقم ٣، عين ٦٩، مخزن ٤٦، ص ١٦٠، عام [illegible] هـ/١٧٨٠م.

(٣) S. J. Shaw, Ottoman Egypt in The Age of The French Revolution, p. [illegible]

(٤) المحفوظات، سجل رقم [illegible]، عين [illegible]، مخزن [illegible]، ص [illegible]، مادة [illegible]، عام ١١٩٢هـ/١٧٧٧م.

(٥) استيف، النظام المالي والإداري فى مصر العثمانية، ج٥، ص ١١٩، ترجمة زهير الشايب.

(٦) محمد شفيق غربال، مصر عند مفترق الطرق، ص ٢٢؛

S.J. Shaw, Ottoman Egypt in The Age of The French Revolution , pp. 138-139.

(٧) المحفوظات، سجل رقم ٧، عين ٦٩، مخزن ٤٦ تركى، ص ١٢٤، عام ١٢٠١هـ/١٧٨٦م.

اختصاصاته بصيانة الجسور، وتحديد المواد اللازمة والحرفيين اللازمين من نجارين وبنائين وحمالين، والمدة اللازمة[١]. والعزبان الذين كانوا يمدون الترسانة بالبحارة، وتوليتهم بعض الوظائف الإدارية[٢].

وكان السردار يحضر دائمًا جلسات الشرع الشريف ومعه نقيب الأشراف وأغا الحوالة والدزدار وجاويش الحصار الأشرفى الكبير، وجاويش قلعة الركن بالمدينة[٣].

كانت الأوجاقات العسكرية مقسمة إلى سبعة أوجاقات فى مصر بصفة عامة وهى المتفرقة والجاوشان والكوكليان والتفنكجيان والجراكسة والمستحفظان أو الينكجرية والعزبان. وكان لكل أوجاق قائد أى رئيس وكتخدا وباش اختيار أى رئيس القدماء فيه. وجماعة الاختيارية والجوربجية[٤] وكاتب يمثل الأوجاق فى ديوان الروزنامة لكى يساعد فى صرف مرتبات الأوجاق.

أما بالنسبة للأوجاقات العثمانية بالإسكندرية فكانت المتفرقة ومستحفظان وعزبان، لذلك نجد أن أهم أعمال أوجاق المتفرقة هو حفظ القلاع التى تحيط بمصر مثل قلاع الإسكندرية ورشيد والبرلس ودمياط والعريش والطور وأسوان وأبريم ولكل من هذه القلاع طوائف من المتفرقة المشاة والفرسان والطوبجية مع جماعة من الطبالين ونافخى البورى والمعماريين والنجارين. وكذلك بعض أوجاق المتفرقة بجمع البارود اللازم لشئون الدفاع عن مصر الذى يرسل منه جانب إلى السلطان العثمانى[٥].

---

(١) المحفوظات، سجل رقم ٧، عين ٦٩، مخزن ٤٦ تركى، ص ١٠، عام ١١٩٦هـ/١٧٨١م؛ نفسه، ص٢٧، عام ١١٩٦هـ/١٧٨١م.

(٢) S. J. Shaw, Ottomn in The Age of The French Revolution , p. 94.

(٣) المحفوظات، سجل رقم ١، عين ٦٩، مخزن ٤٦ تركى، ص ٢٣٤، عام ١١٣٠هـ/١٧١٧م.

(٤) عبد الرحمن زكى، قلعة صلاح الدين وقلاع إسلامية معاصرة، ص ٦٦.

(٥) عبد الرحمن زكى، قلعة صلاح الدين وقلاع إسلامية معاصرة، ص ٦٧.

وأوجاق مستحفظان، وهؤلاء هم الانكشارية، وكانوا أقوى الأوجاقات وأكثرها عدداً، وعرفوا بأوجاق السلطان، ومهمتهم مساعدة الباشا فى تنفيذ أوامر السلطان، كما كانت لهم رقابة عليه ومنهم طائفة من كبار أصحاب المناصب[١].

أما أوجاق عزبان (رجال البحرية من حملة البنادق)، كان لرجال هذه الأوجاق عدة اختصاصات فمنهم بحارة ترسانة الإسكندرية والسويس[٢] تلك أهم الأوجاقات بالإسكندرية.

وبالنسبة لرواتب رجال القلاع، كانت تتم بإجراءات فى منتهى الدقة، فيتوجه الجوربجى المسئول فى القلعة إلى الديوان فى ميعاد معين لاستلام رواتب فرقته مع أخذ إيصال منه باستلام المبلغ المخصص لهم فكانت على النحو التالى[٣]:

رواتب قلعة برج مصطفى باشا	١٩,٢٢٧	نصف فضة.
رواتب قلعة البرج الكبير الأشرفى	٤٥,٢٣٣	نصف فضة.
رواتب قلعة أبى قير	١٤,٨٨٧	نصف فضة.
رواتب قلعة برج الثغر	٣٣,٥٧٤	نصف فضة.

وقد لوحظ ضخامة المبلغ المنصرف للبرج الكبير الأشرفى، ويرجع ذلك إلى أنها كانت تشمل راتب شهرين وعشرة أيام. ولا نعرف سبباً لتأخير هذه الرواتب. أما بالنسبة لرواتب برج الثغر، فربما يرجع ضخامة المبلغ إلى كثرة الأعداد الموجودة هناك.

ولذلك كان الفرد العادى فى الأوجاق يتقاضى علوفة يومية تبلغ

(١) نفسه، ص ٦٨.

(٢) نفسه، ص ٦٨.

(٣) المحفوظات، سجل ٢، عين ٦٩، مخزن ٤٦، عام ١١٣٣هـ/١٧٢٠م.

خمسة أقجات، بينما يحصل الأوده باشي على ست أقجات أما أغا الأوجاق فكان يحصل على ثمان أقجات(١).

وبعد أن تم التعرض للإدارة في الإسكندرية في العصر العثماني، وأجهزتها الإدارية المختلفة واختصاصاتها، وأيضًا الأوجاقات العثمانية ومدى مساهمتها في الإدارة، نجد أنه قد حدثت بعض التطورات المهمة في مصر بصفة عامة وأثر ذلك أيضًا على الإسكندرية بصفة خاصة، وبخاصة في أواخر القرن الثامن عشر الميلادى، ومثال ذلك استئثار كل من علي بك الكبير بالسلطة في مصر، فقد أعلن تمرده على الدولة العثمانية، ثم تولية محمد بك أبو الذهب، واستئثار مملوكهما مراد بك وإبراهيم بك بالسلطة، وأثر ذلك بصفة عامة على الأوضاع السياسية والاقتصادية، وترتب عليه التأثير المباشر على الإدارة ثم ووجهت مصر بعد ذلك بالحملة الفرنسية وما أدخلته من تعديلات إدارية، وما قام به محمد علي أيضًا في هذا المجال، ويهمنا بصفة خاصة وهو موضوعنا.

وتطور مركز القبودانات في بداية القرن السابع عشر منذ عام ١١٢٣هـ/١٧١١م استولى بكوات مصر على منصب قبودان السويس وأصبحوا يشغلون هذا المنصب بأحد أعضائهم الذى كان يستخدم سفنه وإيراداته لمنفعته الخاصة ومنفعة بيته المملوكى(٢). أما قبودان الإسكندرية، قبودان دمياط فقد استمر اسماهما يردان في سجلات المرتبات إلى عام ١١٦٣هـ/١٧٤٩م فقط أى منتصف القرن الثامن عشر، أما بعد ذلك التاريخ فقد حذف اسمهما من سجلات المرتبات النقدية والعينية. وبدأ عدد الأمراء الصناجق يكتمل أربعة وعشرين صنجقا دون الإشارة إلى وجود رتبة صنجقية لهذين القبودانيين، ويرجع أن أمراء مصر قد منعوا ورود قبودانى

(١) عفاف مسعد العبد، دور الحامية العثمانية فى تاريخ مصر، ص ٦٨.

(٢) ليلى عبد اللطيف أحمد، الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى، ص ٣٨٧.

الإسكندرية ودمياط، وفى عام ١٢٠٠هـ/١٧٨٥م أعاد حسن باشا القبودانات العثمانيين لمراكزهم ولكنهم طردوا من مصر عندما استعاد مراد بك وإبراهيم بك سلطتهما فى عام ١٢٠٣هـ/١٧٨٨م، ويؤيد خلو الإسكندرية من وجود قبودان بها أن السيد محمد كريم الذى أشار إليه الكثيرون بأنه حاكم الإسكندرية كان أمين جمرك الإسكندرية فقط[١].

وأصبح التعيين فى منصب الأغاوية، بعد أن يدفع ثمن الحصول عليه، وكما هو معلوم أنه من المناصب العسكرية، وله امتيازات يحصل عليها، ولنا أن نتصور مدى الضرر الذى يعود على الصالح العام فى مثل هذه الأمور، وبخاصة فى أواخر القرن الثامن عشر[٢] حتى منصب سردار مستحفظان، فأحياناً يعين أبناء أحد المختصين فى هذه الوظيفة بدلاً من المعزول، الذى لم تتوافر فيه شروط الأمانة والعدالة، ووضح من ذلك استئثاره بالمبالغ المتحصلة من تفريغ حمولات المراكب، ولم يوزعها على المختصين على حسب القوانين المعمول بها [٣] ولابد من توافر هذه الشروط بالشخص المنوط له بالعمل[٤].

وبالنسبة لسلطة المحتسب فإنها قد تدهورت فى أواخر القرن الثامن عشر، وأصبح لاينال منصبه إلا بعد دفع الرشوة المطلوبة عن تعيينه إلى كاتب الديوان المعلم يوسف كساب[٥]، وكان يعوض ذلك عن طريق تقاضيه

---

(١) نفسه، ص ٣٨٨.

(٢) المحفوظات، سجل رقم ٧، عين ٦٩، مخزن ٤٦ تركى، ص ١٣، عام ١١٩٦هـ/١٧٨١م.

(٣) المحفوظات، سجل رقم ١١، عين ٦٩، مخزن ٤٦ تركى، ص ١١٦، عام ١١٩٣هـ/١٧٧٩م.

(٤) المحفوظات، سجل رقم ١٤، عين ٦٩، مخزن ٤٦ تركى، ص ٤٤، مادة ١١٤، عام ١٢٠٦هـ/١٧٩١م. وقد حضر هذا الاجتماع المفتون على المذاهب الأربعة وجوربجى سردار مستحفظان وأمين الجمرك وأغا دزدار القلاع وسردار عزبان وسردار جاويشان ومندوبين عن الأشراف ومن الحصار الأشرفى الكبير. وكان أوجاق عزبان هو الذى يشرف على الدخل.

(٥) عبد الرحمن الجبرتى، تاريخ عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، ج١، ص ١٨٣.

الرشوة من أصحاب الحوانيت ويتغاضى عن نقص الأوزان والمقاييس، وظهر ذلك بشكل واضح وأدى ذلك إلى تدخل بعض الأمراء المماليك، وتولى هذا المنصب بنفسه، وراقب المحتسب، ومنعه من أخذ الرشوة[١].

وترتب على ذلك كله إلى ازدياد سلطة أغات المستحفظان على سلطة المحتسب، ووضح ذلك فى ازدياد سلطتهم تدريجيًا عل طوائف الحرف والتجار. وبخاصة أثناء الأزمات الاقتصادية، وكان لجولاته المعروفة لمباشرة شئون الأسعار وضبط الأسواق والعملات المتداولة والموازين والمكائين أثر كبير. وتأثر دوره الاقتصادى من حيث إبطال الحمايات والالتزام بتسعيرة السلع والبضائع المختلفة، ونجح فى هذا الدور إلى حد كبير[٢].

وعندما استولى مراد بك وإبراهيم بك على السلطة فى مصر فى أواخر القرن الثامن عشر، أصدر مراد بك فرمانًا بشأن تنظيم العمل فى الجمارك وطلب جميع التجار لضبط أموالهم [٣]، وقد تأخر توريد الميرى بسبب تهريب البضائع من الجمرك، ودفعت رسوم تقدر بقيمة ربع القيمة الحقيقة[٤].

وأصيب القضاء بالتدهور أيضًا، وذلك بأنهم لجأوا إلى طرق غير مفروضة فى الحصول على الأموال كما تفعل الأجهزة الإدارية الأخرى، حتى أصاب بعضهم الثراء الفاحش، وأدى هذا الأسلوب فى نفس الوقت إلى تدهور القضاء، وزعزعة العدالة، لأن القادرين من المتخاصمين أصبحوا

---

(١) أحمد شلبى عبد الغنى، أوضح الإشارات فيمن تولى مصر من الوزراء والباشات، ص ٢٥٠-٢٥٥؛ أحمد الدمرداشى، كتاب الدرة المصانة فى أخبار الكنانة، ص ١١٣.

(٢) عراقى يوسف، الوجود العثمانى المملوكى فى مصر فى القرنين الثامن عشر وأوائل التاسع عشر، ص ٢٤٧.

(٣) العقارى، سجل رقم ١٠٧، مادة ٧١، ص ٤٢، عام ١٢٠٩هـ/١٧٩٥م.

(٤) العقارى، سجل رقم ٦٦، ص ٣٩، مادة ٦٦، عام ١٢٠٩هـ/١٧٩٥م.

يستطيعون شراء ذمة القاضي ويحصل على الحكم لصالحه، وترتب على ذلك شكوى الأهالي إلى قاضي عسكر أفندي، الذي قد لا يكون هو نفسه فوق مستوى الشبهات[١].

ولذلك نجد أنه عندما احتلت فرنسا مصر عام ١٢١٣هـ/١٧٩٨م أصدر نابليون أوامره في يوليو من نفس العام، بخصوص التنظيم الإدارى لمصر، فأنشأ ما يعرف بدواوين الأقاليم، على أن يتألف في كل إقليم ديوان من سبعة أعضاء، وحددت اختصاصاتهم بالسهر على مصالح الأهالي، ويعرض عليه جميع الشكاوى الواردة إليهم، ومنع اعتداء القرى على الأخرى، ومراقبة الأشخاص ذوي السمعة السيئة ومعاقبتهم والاستعانة بالقوات الفرنسية.

ويعين في كل إقليم أغا الانكشارية يتصل دائمًا بالقومندان الفرنسي، ويكون تحت أمرته قوة مسلحة من ستين رجلاً من الأهالي يحافظ بهم على النظام والأمن والسكينة. وتعيين مباشر لجباية الأموال الأميرية والضرائب وإيراد الأملاك المماليك التي صودرت وأصبحت ملكًا للجمهورية ويكون تحت رئاسته العمال الذين يحتاجهم، مع تعيين وكيل فرنسي للمخابرة بين مدير المالية ومراقبة تنفيذ الأوامر التي يصدرها وتكون من اختصاص الإدارة المالية[٢].

ويفهم من هذا الأمر أن اختصاصات دواوين الأقاليم أو مجالس المديريات تكاد [illegible] في حفظ الأمن، [illegible] والضرائب، وحراسة الأموال المصادرة.

---

(١) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، القضاء في مصر في العصر العثماني، ص ١٨٤.

(٢) لويس عوض، تاريخ الفكر المصرى الحديث من الحملة الفرنسية إلى عصر إسماعيل. ص١٢٠-١٢١.

وعندما ارتاب كليبر في نوايا السيد محمد كريم، أمر بالقبض عليه في ٢٠ يوليو عام ١٧٩٨م لاتهامه بتحريض الأهالي، والبدو بمواجهة كتيبة الجنرال ديجوا التي [illegible] بالمنطقة المجاورة لتأمين مواصلات الفرنسيين، وبعد [illegible] السيد محمد كريم [illegible] جمع كليبر أعيان المدينة وأبلغهم خبر القبض عليه، [illegible] في [illegible] الجمهورية الفرنسية، وطلب أن يختاروا [illegible] محمد الشوربجي الغرياني وعهدوا بمعاونته [illegible] وعاونه في ذلك الشيخ محمد المسيري كبير علماء الإسكندرية[١].

وفي [illegible] أصدر كليبر تنظيم الإدارة في مصر [illegible] الإسكندرية [illegible][٢] [illegible] لانوس [illegible] الفرنسيين حاكمًا على الإسكندرية، [illegible] في الإدارة [illegible] إساءة العلاقات بينه وبين منو الذى تولى بعد كليبر، وتذرع له ببعض المشاكل لكي يبعده عن الإدارة، وعين أحد المقربين لديه وتم ذلك بالفعل، إذ عين فريان بدلا منه [٣].

وبالنسبة للمحتسب، ألغيت إيراداته السابقة سواء القانونية وغير القانونية، وصار من أصحاب المرتبات المقررة على الخزينة[٤] وبداية من عام ١٢٢٠هـ/١٨٠٥م تدخل محمد علي في اختيار المحتسب وأغا مستحفظان[٥].

ورأى الديوان الذى أنشأه نابليون على استمرار نظام القضاء. على ما

(١) عمر عبد العزيز عمر، مجتمع الإسكندرية في العصر العثماني، ص ٣٣٣-٣٣٤.

(٢) عبد الرحمن الرافعي، تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر، ج٢، ص ١٧٠.

(٣) محمد فؤاد شكري، عبد الله جاك منو، ص ٢٢٨.

(٤) عبد الرحمن الجبرتي، تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، ج٣، ص ٣٢٢.

(٥) نفسه.

كان عليه، وألا يتغير شيء من ترتيب المحاكم ونظامها، لكنه طلب أن تحدد رسوم التقاضي التي تدفع للقضاة وموظفي المحاكم، وطلب أيضاً أن يكون تعيين القضاة في كل مديرية من حقوق الدواوين المنوط بها[1].

وأصدر نابليون في ١٠ سبتمبر عام ١٧٩٨م أمراً بإنشاء محاكم جديدة تسمى المحاكم التجارية، في كل من القاهرة والإسكندرية ورشيد ودمياط وتختص بالفصل في المنازعات التجارية والمدنية، ويختار أعضاؤها من التجار على اختلاف جنسياتهم ويعينهم القائد العام لمدة ثلاث سنوات، وحدد رسوم التقاضي بـ ٢٪ من قيمة المنازعات التي تطرح أمام المحاكم[2].

بل إنه من المحتمل كذلك أن محاكم القضايا التي شكلها نابليون بونابرت في القاهرة والإسكندرية ورشيد ودمياط لم تستمر في عملها في عهد الجنرال كليبر. وعلى ذلك فقد بات من نصيب منو أن ينظر في كل هذه الأمور لإعادة تنظيم الدواوين ثم وكان من رأيه بعد الفحص والدراسة أن يكتفي الفرنسيون بإعادة تشكيل ديوان القاهرة فحسب والاستغناء عن دواوين الأقاليم ثم العمل على دعم أركان الديوان.[3]

أما بالنسبة للتنظيمات الإدارية التي قام بها محمد علي في مصر، فكانت معقدة وغامضة في كثير من النواحي. ولذلك فقد غيّر كل النظم الإدارية التي كانت سائدة قبل الاحتلال الفرنسي. وأجرى محمد علي تغييراً في المصطلحات الإدارية، فقد اختفت الإدارات والألقاب القديمة وحلت محلها أسماء ذات معنى كما ظهرت كلمات جديدة اتخذت مكانها في اللغة[4].

(١) عبد الرحمن الرافعي، تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر، ج١، ص ١٠٨.

(٢) عبد الرحمن الرافعي، تطور الحركة القومية، ج١، ص ١٠٩، ص ١١١.

(٣) محمد فؤاد شكري، عبد الله جاك منو، ص ٢٦٢.

(٤) عمر عبد العزيز عمر، دراسات في تاريخ مصر الحديث، ١٧٩٨-١٩١٤م، ص ١٣٨-١٣٩.

واعتبرت المدن الكبرى والثغور أقساماً إدارياً مستقلة، فأطلقت على دمياط والإسكندرية فى عام ١٨٠٧م محافظات ثم رشيد والسويس أسماء محافظات على التوالى فى سنة ١٨١٦-١٨٢٠م، وقد خضعت الإسكندرية لسلطة الوالى مباشرة[١].

(١) زين الدين شمس الدين نجم، إدارة الأقاليم فى مصر ١٨٠٥-١٨٨٩، ٢٦.

بيان بالمصطلحات والوظائف

أوجاقية: [illegible] وأصل الكلمة تركي ونقلها الأتراك، وكان كبار ضباط الأوجاقات [illegible] اختيارية، ويشكلان مجموعة ذات نفوذ [illegible] الضباط [illegible] يسمون بالاختيار. (انظر [illegible] في [illegible] ص ١٨؛ جلال [illegible] الجديد [illegible] S. J. Shaw, Ottoman Egypt [illegible] The Age French Revolution, 83

إردب: الأردب [illegible] كيل الحبوب، وكان حجمه الحقيقي يختلف تبعا للعصور [illegible] الذي كان يستخدم فيه، وفي القرن الخامس عشر كان [illegible] لترا، وفي عام ١٦٦٥ [illegible] ٧٥ لترا، وفي القرن [illegible] بوشل، وهو مكيال [illegible] القرن الثامن عشر كان الأردب ينقسم [illegible] وكان أحيانا ينقسم إلى [illegible] أوقة. (انظر: [illegible] S [illegible] Egypt in The Age of The French Revolution, 83 مصطفى بن الحاج إبراهيم، تاريخ وقائع مصر القاهرة كنانة الله [illegible] أرضه، تحقيق الدكتور صلاح أحمد هريدي، الاسكندرية ١٩٨٦

أغا [illegible]: كلمة تركية [illegible] أكبر [illegible] إليها [illegible] وفي [illegible] غرف [illegible] أحمد [illegible] سليمان، تأصيل ما ورد في تاريخ [illegible] الدخيل، ص ١٧).

أقجة: بمعنى السكة البيضاء، ضربت لأول مرة فى عهد السلطان أورخان فى بروصة عام ١٣٢٨. وكان وزنها ربع مثقال أى ستة قراريط، ١,١٥٤ جرام وعيارها ٩٠٪. (انظر: قانون نامة، ترجمه وعلق عليه الدكتور أحمد فؤاد متولى، ص ١٦ هامش ١).

انكشارية: هى كلمة مكونة من مقطعين، يكى كلمة تركية بمعنى جديد، جرى [illegible] فارسية بمعنى جند، فكلمة يكى جرى تعنى الجند [illegible] شقية، [illegible] الطرق، [illegible] من قرن الجنود [illegible] يدأسها من الشبان الأسرى [illegible] صغارا وينشئونهم على الولاء للسلطان العثمانى، ويدربون تدريبا جيداً، ثم صار التجنيد لها وراثيا فى القرن العاشر الهجرى، ثم أصبحوا من أكبر دواعى تأخر الدولة العثمانية بعد أن كانوا أصحاب الفضل الأول فى اتساعها، قضى على هذه الفرقة السلطان محمود الثانى فى عام ١٢٤٠هـ/١٨٢٤م. (انظر: يوسف آصاف، تاريخ سلاطين آل عثمان، تحقيق بسام الجابى، ص ٢٣).

أوده باشى: الأوده باشى ضابط من ضباط الانكشارية كان يقال له أيضًا أورطة باشى، ويسكن الأوده باشى فى غرفة مستقلة مع أحد أفراد الانكشارية، وفى أثناء الحرب يسكن فى خيمة الأورطة أو البلك. (انظر: قانون نامة، ترجمه وعلق عليه، الدكتور أحمد فؤاد متولى، ص ٢١، هامش ٣).

بـــــارة: يرادة اسم البارة والفضة فى عصر الجبرتى اسم نصف فضة ومؤيدى، والفضة تساوى ١/٤٠ من القرش. وقد أطلق الأتراك على الفضة اسم يارة فارسية. (انظر عبد الرحمن فهمى، النقود المتداولة أيام الجبرتى، ص ٥٧٣).

بلك: من المصدر التركي بولمك أي أن يقسم و«كلمة بلوك» تعني القسم أو الجزء، وكان الأوجاق ينقسم إلى وحدات صغرى تعرف باسم البلكات وكان رئيس كل وحدة يعرف باسم البلوك باشى. (انظر: عفاف مسعد العبد، دور الحامية العثمانية في تاريخ مصر، ص٦٨).

بيت المال: كان بيت المال في الإسكندرية هو فرع بيت المال الموجود بالقاهرة وله ناظر متحدث في [illegible] الديوانية ومعه مستوفٍ وتحت [illegible] كتاب وشهود [illegible] بيت المال مجاوراً لدار السلطان [illegible] (انظر: [illegible] عبد العزيز سالم، تاريخ الإسكندرية [illegible] الإسلامي، ص [illegible] [illegible] بيت المال [illegible] الذي [illegible] الميت الذي لا وارث [illegible] قيمتها نظير [illegible] الدكتور أحمد فؤاد متولي [illegible]

تفكجيان: وأفراده من حاملي البنادق [illegible] وقد اشترك أفراده في [illegible] السلطة العثمانية. (انظر: [illegible] Shaw, Ottoman Egypt in the [illegible] of the French Revolution [illegible]

[illegible]

جراكسة: عرف [illegible] الأوجاق في الوثائق والمراجع العربية [illegible] مستحفظان قلعة مصر، كما أشارت إليه بعض المصادر المعاصرة

[illegible] الإنكشارية [illegible] (انظر: [illegible] بن يوسف [illegible] نزهة
[illegible] من الخلفاء والسلاطين، ص
[illegible] الأخرى
في [illegible] أحمد باشا الخائن. (انظر: محمد شفيق
[illegible]).

[illegible] الكبيرة التي كان ضبطها وصيانتها من أهم
[illegible] رجال الإدارة المحلية. (انظر: ليلى عبد اللطيف أحمد:
الإدارة في مصر في العصر العثماني، ص ٤٤٤).

جمليان: [illegible] في مصر [illegible] المصادر العربية باسم
جمليان أي أصحاب الجمال، ويرجع ذلك لاستخدام أصحابها
الجمال. (انظر: محمد بن إياس الحنفي، بدائع الزهور في وقائع
الدهور، ج٥، ص ١٤٢). وقد قامت بدور رئيسي في تأييد السلطة
العثمانية وإخماد ثورات القبائل العربية، والعصابات المملوكية التي
ظلت تقاوم بعد هزيمة الجيش المملوكي، (انظر: ليلى عبد
اللطيف أحمد، الإدارة في مصر في العصر العثماني، ص ٢٢٤).

جوربجي: أو شوربجي، حرفيًا رجال الشوربة أو ممونوا الشربة المسئولون عن
طعام الأورطة، لأن القوات الإقطاعية لم تكن فقط لا تقبض
رواتب الدولة بل أيضًا لا تلقى مئونتها ويبدو أن الألقاب المخلوعة
على كثير من رتب سلك الضباط توضح أن المهمة الرسمية
لأصحابها هي مواجهة هذه المشكلة قبل كل شيء. (انظر:
هاملتون جب، هارولد بوون، المجتمع الإسلامي والغرب، ج٢، ص
١٧٦، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى، مصطفى الحسيني).

حوالة: هو الشخص المنوط به جمع الأموال الأميرية من العمال المكلفين
بتحصيلها في المقاطعات، وسمى بهذا الاسم لقيامه بجمع

الأقساط الشهرية، وكان يقوم بتلك المهمة عن طريق أغاوات (ضباط) الحوالة ـ وكانوا من أوجاق الجاويشية ـ الذى كان يرسلهم إلى الولايات للإشراف على جمع تلك الضرائب الخاصة بالخزينة والموالى. (انظر: إبراهيم، يونس محمد، تاريخ مصر العثمانية، ص ١٦٢ ، هامش ١ .

دزدار: كلمة فارسية مكونة من مقطعين دز بمعنى مستحفظ أو حاكم، ودار بمعنى قلعة، فالكلمة مستحفظ قلعة أو قائد قلعة. (انظر: إبراهيم يونس محمد، تاريخ مصر العثمانية، ص ٤٧).

ريـــال: اللفظ مقتبس من Real بمعنى (ملكى)، وقد كان الأسبان أول من تداولوا هذا النقد في الأسواق التجارية، وهو عبارة عن النقد الفضى المسمى بيزو وأطلق (الريال) فى العالم العربى منذ القرن السابع عشر الميلادى على نقود فضية كبيرة، فرنسية وأسبانية وهولندية، وألمانيــة ونمســاوية، وســمى الريال النمســاوى أيضًا (بالريال) أو (ريال ماريا تريزا) الذى ضرب لأول مرة سنة ١٧٥١ وسمى فى مصر باسم الريال أبو طاقة (نسبة للنافذة أو الطاقة، المرسومة على صدر النسر المصور على أحد وجهى الريال) أما الريال الهولندى فعرف باسم (الريال أبو كلب) كما سمى بالريال الأسبانى بالريال (أبو مدفع) أو (الريال المدفعي) كما يسميه الجبرتى، لارتباط هذا النقد بجماعات التجار المغاربة الذين كانوا يجلبونه معهم من المغرب وأسبانيا. وقد اختلفت أسعار هذه الريالات عند تداولها فى مصر العثمانية بطريقة شاذة ولم تفلح أوامر تحسين العملة فى معالجتها، بل إن بعضها وهو الريال الفرنسى كان موضوعًا لمضاربة الفرنسى نقدية خطيرة، عندما اختلف سعره فى الشام عن سعره فى مصر، فكان وكلاء محمد علي يمتصونه من

الشام بسعر أقل مقابل أنصاف الفضة المصرية؛ ليعاد سبك هذه الريالات الفرنسية من جديد بعد إضافة ثلاثة أمثال وزن فضتها نحاسًا، هذا إلى أن سعر الريال الفرنسي كان في ارتفاع طيلة العهد العثماني، ويبدو إذا ما تتبعنا صرفه في ضوء ما ذكره الجبرتي عنه سنة ١٢٠٣هـ/١٧٨٩م أنه كان يصرف بمائة نصف فضة. (انظر: عبد الرحمن فهمي، النقود المتداولة أيام الجبرتي، ص ٥٧٨).

سالیانة: تفيد السنة على الطريقة التركية وهي من كلمة سالیانة (Saliyane جمعها سالیانات) وهي كلمة فارسية بمعنى سنوية وتفيد المرتب السنوى للميرى، وهي تعبير يطلق على المرتب السنوى الذى كان يعطى للموظفين والمستخدمين أو مجموعة منهم وذلك فيما قبل عصر التنظيمات، وكان هذا الاسم يطلق أحيانًا على المحاصيل المأخوذة من الولايات الممتازة التابعة للدولة تحت اسم مقطوعات، وكانت تحصل فى كل عام. (انظر: هاملتون حب، هارولد بوون، المجتمع الإسلامى والغرب، ج١، ص ١٩٠، ٢٠٩؛ إبراهيم يونس محمد، تاريخ مصر العثمانية ص ٥٤، هامش ٣).

سـردار: من الفارسية سر بمعنى الرأس ودار بمعنى صاحب، والسردار القائد ولقد كان السلاطين العثمانيون يقودون الجيوش بأنفسهم، ثم صاروا يعهدون بذلك إلى الصدور العظام والوزراء، ثم إلى رجال الجيش، وكان الصدر الأعظم إذا خرج صحب معه طوائف من الدفتردارية ورجالى الخزانة والقيودات. (للمزيد، انظر: أحمد السعيد سليمان، تأصيل ما ورد فى تاريخ الجبرتى من الدخيل، ص١٢٨-١٢٧.

عزب: لغة من لا زوج له، وهي في التركية اسم جمع وعلم على طائفتين من الجند العثماني، إحداهما بحرية، والأخرى برية، كانوا يؤخذون في القرنين الخامس عشر والسادس عشر من بين أشداء الشباب الترك، بمعدل شاب لكل عشرين أو ثلاثين بيتاً، وكان القسم البحري منهم قسمين، أحدهما يعمل في الترسانة، ويسميه العثمانيون «عزبان ترسانة عامرة» والآخر يعمل على السفن الحربية [illegible] العثمانيون «[illegible]، شمايون». (انظر: أحمد السيد سليمان، تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل، ص [illegible]).

قرش: [illegible] في الأ[illegible] [illegible] [illegible] asier أي [illegible] الألمانية النقد [illegible] بدأ ضربه وتداوله في سلطنة العثمانية [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] السلطان العثماني [illegible] [illegible] اسم «[illegible]» و«قرش» [illegible] [illegible] [illegible] ضرب هذا النقد في تركيا [illegible] في عهد السلطان [illegible] [illegible] (١٦٨٧/ [illegible]م) [illegible] ، ضربت القروش [illegible] بك [illegible] [illegible] ١٧٦٩/ [illegible]م [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] بك [illegible] سنة [illegible] عام ١١٨٦هـ/ [illegible]

[illegible] هذه القروش التي كانت تحمل علامة (اسم علي بك الكبير) ولكن الفرنسيين أثناء احتلالهم لمصر أعادوا ضرب القروش. (انظر: عبد الرحمن فهمي، النقود المتداولة أيام الجبرتي، ص ٥٧٤-٥٧٥).

قائمقام: وهو في الواقع ليس من معاوني الباشا، ولكن الشخص الذي يقوم بعمل الباشا خلال فترة خلو منصب الباشوية لعزل الباشا أو وفاته حتى قدوم باشا آخر. (انظر: ليلى عبد اللطيف أحمد، الإدارة، ص ١١٨).

كتخدا: بفتح الكاف وسكون التاء وضم الخاء، وفي التركية كتخدا من الفارسية كتخدا الكلمة الفارسية من كلمتين (كد) بمعنى البيت و(خدا) بمعنى الرب والصاحب، فالكتخدا هو في الأصل رب البيت ويطلقها الفرس على السيد الموقر وعلى الملك ويطلقها الترك على الموظف المسؤول الوكيل المعتمد والأمين، فقد كان يقال مثلاً: وزراء كتخدا لرى (أي مديرو مكاتب الوزراء أو مناؤهم، وكان يقال كتخدا سى أي أمين الخزانة. (انظر أحمد السعيد سليمان، تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل، ص١٢٧).

متفرقة: كانوا في الأصل التركي القديم أصحاب نوع من الإقطاعيات. (انظر: محمد شفيق غربال، مصر عند مفرق الطرق، ص ١٨) وكان أوجاق المتفرقة يشرف على تسهل القوافل ونقل الغلال ومختلف البضائع والمهمات بين الصعيد والقاهرة والسويس وأحياناً القافلة باشي أي رئيس القوافل. وكان يتقاضى عوائد من كل قافلة يسيرها، وله أن يحصل على ربع ريال عن كل فرق بن ينقل من السويس إلى القاهرة وهو المختص بالاتفاق مع العربان لحمل الأحمال. (انظر : ليلى عبد اللطيف أحمد، الإدارة في مصر في العصر العثماني، ص ٢١٤).

مستحفظان: فرقة المستحفظان (جماعت مستحفظان) كان أفراد هذه الفرقة يكلفون بحراسة القلاسة والحصون والبلاد، ويمنحون تيمارات في أوائل عهدها، لكي يستمروا في الخدمة العسكرية، وبعد ذلك

كانوا يستدعون كلما اتجهت النية لخوض أى معركة، وكانوا فى هذه الحالة يمنحون رواتب كبقية الفرق، وأفراد هذه الفرقة انكشارية مشاة. أشار إليهم المؤرخون المحليون أحياناً باسم نيجرية أو ينكجرية. وقد أتت هذه الطائفة إلى مصر مع السلطان سليم الأول، وأقام فى القلعة وعرفت بطائفة السلطان لأنها كانت تمثل بصورة خاصة السلطة العثمانية في الولاية. وعهد إليها بمهمة الشرطة، ومن هنا ظهرت قوتها فى القاهرة، وسيطر أفرادها على الالتزامات المربحة وعلى دار ضرب النقود وعنابر المؤن ومراكز المكوس مما زاد في نفوذها. (انظر: قانون نامة مصر، ترجمه وعلّق عليه : أحمد فؤاد متولى، ص ١٨ ، هامش١).

معمارجي: ويشرف على المهندسين والبنائين ويتقاضى من العمال أو من مباشريهم فى كل عمارة من العمارات السلطانية التى يشرف عليها محبوباً واحداً أو ١٨٠ فضة يومياً. (انظر : محمد شفيق غربال، مصر عند مفرق الطرق، ص ١٨).

ثبت بالمصادر والمراجع

أولاً ـ وثائق لم تنشر بعد:

١ ـ دار المحفوظات المصرية بالقلعة بالقاهرة: سجلات محكمة الإسكندرية المشار إليها في هوامش البحث.

٢ ـ أرشيف الشهر العقارى بالإسكندرية: سجلات محكمة الإسكندرية، الشار إليها فى هوامش البحث.

ثانياً ـ المراجع العربية:

١ ـ أحمد السعيد سليمان، (دكتور)، تأصيل ما ورد فى تاريخ الجبرتى من الدخيل، القاهرة ١٩٧٨.

٢ ـ أحمد عزت عبد الكريم، دراسات فى تاريخ العرب الحديث، بيروت دار النهضة للطباعة والنشر، عام ١٩٧٠.

٣ ـ أحمد كتخدا الدمرداشى، كتاب الدرة المصانة فى أخبار الكنانة، فى أخبار ما وقع فى عصر دولة المماليك من السناجق والكشاف والسبعة أوجاقات والدولة وعوايدهم والباشا إلى آخر سنة ثمان وستين ومائةوألف، تحقيق الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، القاهرة ١٩٨٩.

٤ ـ أحمد شلبى عبد الغنى الحنفى المصرى، أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات، الملقب بالتاريخ العينى، تقديم وضبط وتحقيق الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، القاهرة ١٩٧٨.

٥ ـ استيف، النظام المالى والإدارى فى مصر العثمانية، ترجمة: زهير الشايب، القاهرة ١٨٧٨.

٦ ـ السيد عبد العزيز سالم (دكتور)، تاريخ الإسكندرية وحضارتها فى العصر الإسلامى، الإسكندرية، ١٩٦٩.

٧ ـ جمال الدين الشيال (دكتور)، تاريخ مدينة الإسكندرية فى العصر الإسلامى، الإسكندرية ١٩٨٧.

٨ ـ جلال يحيى (دكتور)، مصر الحديثة (١٥١٧-١٨٠٥م)، الإسكندرية بدون تاريخ.

٩ ـ زين الدين شمس الدين نجم (دكتور)، إدارة الأقاليم فى مصر ١٨٠٨-١٨٨٢م، القاهرة ١٩٨٧.

١٠ ـ عبد الرحمن الجبرتى، تاريخ عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، الجزء الأول والجزء الثانى، طبعة بولاق ١٢٩٧هـ.

١١ ـ عبد الرحمن زكى (دكتور)، قلعة صلاح الدين وقلاع إسلامية معاصرة، القاهرة ١٩٦٠.

١٢ ـ عبد الرحمن فهمى (دكتور)، النقود المتداولة أيام الجبرتى، ضمن بحوث ندوة عبد الرحمن الجبرتى بإشراف الدكتور أحمد عزت عبد الكريم، القاهرة ١٩٧٦.

١٣ ـ عبد الرحمن الرافعى، تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر، القاهرة ١٩٥١م.

١٤ ـ محمد رفعت رمضان، علي بك الكبير، القاهرة ١٩٥٠م.

١٥ ـ محمد فؤاد شكرى (دكتور)، عبد الله جاك منو، القاهرة ١٩٦٠.

١٦ ـ محمد مختار، التوفيقات الإلهامية فى مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين والأفرنكية والقبطية، بولاق ١٣١١هـ.

١٧ ـ مصطفى بن الحاج إبراهيم، تاريخ وقائع مصر القاهرة كنانة الله فى أرضه، تحقيق الدكتور صلاح أحمد هريدى، الإسكندرية ١٩٨٩.

١٨ ـ مرعى بن يوسف الجنبلى، نزهة الناظرين فى تاريخ من ولى مصر من الخلفاء والسلاطين.

١٩ ـ لويس عوض (دكتور)، تاريخ الفكر المصرى الحديث من الحملة الفرنسية إلى عصر إسماعيل، الطبعة الرابعة، القاهرة ١٩٨٧.

٢٠ ـ ليلى عبد اللطيف أحمد (دكتوره)، الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى، القاهرة ١٩٧٨.

٢١ ـ ليلى عبد اللطيف أحمد (دكتوره)، دراسات فى تاريخ ومؤرخى مصر والشام إبان العصر العثمانى، القاهرة ١٩٧٨.

٢٢ ـ هاملتون جب، هارولد بوون، المجتمع الإسلامى والغرب، ترجمة الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى، مصطفى الحسينى، ج١، ج٢، القاهرة ١٩٧١.

٢٣ ـ هاملتون جب، هارولد بوون، المجتمع الإسلامى والغرب، ترجمة الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى، سلسلة تاريخ المصريين، القاهرة ١٩٧١.

٢٤ ـ يوسف آصاف، تاريخ سلاطين ال عثمان، تحقيق بسام الجابى، دمشق ١٩٧٨.

ثالثا ـ الدوريات:

٢٥ ـ المجلة المصرية للدراسات التاريخية:

ـ محمد بن أبى السرور البكرى الصديقى، كشف الكربة برفع الطلبة، تحقيق الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، المجلد رقم ٢٣.

٢٦ ـ محمد البرلس السعدى، بلوغ الأرب برفع الطلب، تحقيق الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، المجلد ٢٤.

٢٧ ـ مجلة كلية الآداب، فؤاد الأول (القاهرة).

محمد شفيق غربال، مصر عند مفرق الطرق ١٧٩٨-١٨٠١، ترتيب الديار المصرية فى عهد الدولة العثمانية كما شرحه حسين أفندى الروزنامجى فى عهد الحملة الفرنسية، المجلد الرابع، الجزء الأو، القاهرة ١٩٣٩.

رابعاً ـ الرسائل العلمية:

٢٨ ـ إبراهيم يونس محمد، تاريخ مصر العثمانية من ٩٢٣- ١١٣١هـ/ ١٥١٧-١٧١٩م، من خلال مخطوط «تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب»، ليوسف الملوانى الشهير بابن الوكيل، رسالة ماجستير غير منشورة من قسم التاريخ، كلية اداب الإسكندرية، عام ١٩٨١.

٢٩ ـ عفاف مسعد العبد، دور الحامية العثمانية فى تاريخ مصر (٩٧١-١٠١٧هـ/ ١٥٦٤-١٦٠٩م)، رسالة ماجستير غير منشورة من كلية آداب إسكندرية، عام ١٩٨٢.

خامساً ـ المراجع الأوروبية:

30. Gabrial Baer, Egyptian Guilds in Modern Times, Jeursalem 1964.

31. Lusignan, A History of the Revolt of Ali Bey Against of Ottoman Prte, London, 1783.

32. S.J. Shaw, Ottoman, Egypt in the Age of the French Revolution by Husen Efendi, Cambridge Massachusetts, 1964.

33. S.J. Shaw, The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt 1517-1798, Princeton, 1962.

ولاية الدقهلية (المنصورة)
فى القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين

المنصورة:

تسمى بهذا الاسم عدة قرى ببلاد مصر أشهرها مدينة المنصورة الواقعة على الشاطئ الشرقى لفرع دمياط[١]. والمنصورة التى تتناولها دراستنا فهى البلدة التى أنشأها السلطان الكامل ناصر الدين محمد بن الملك العادل أبى بكر بن يوسف الأيوبى فى عام ٦١٦هـ/١٢١٩م. عندما استولى الملك لويس التاسع علي دمياط. فنزل فى موقع هذه البلدة وخيّم به وبنى قصراً لسكناه. وأمر مَن معه من الأمراء والعساكر بالبناء، فبنى هناك عدة دور، ونصبت الأسواق، وبنى حولها سوراً مما يلي البحر وحصنه بالآلات الحربية، ويسمى هذا المكان منذ ذلك الوقت مدينة المنصورة، تفاؤلا بانتصاره على الصليبيين، واستقر بها حتى استرجع الكامل «دمياط» من الصليبيين، فصارت المنصورة مدينة كبيرة بها الحمامات والفنادق والأسواق والمساجد[٢].

وكانت بلدة أشموم طناح[٣] التى تعرف اليوم بأشمون الرمان بمركز دكرنس قاعدة لإقليم الدقهلية والمرتاحية. ومقر ديوان الحكم فيه إلى آخر دولة المماليك. ولما استولى العثمانيون على مصر عام ٩٢٣هـ/١٥١٧م، رأوا أن بلدة أشمون الرمان فضلا عن بعدها عن النيل الذى كان هو الطريق العام

---

(١) علي مبارك، الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة، ج١٥، ص ٨٨.

(٢) تقي الدين المقريزى، كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقريزية، ج١، ص ٢١٧-٢١٨.

(٣) طناح: هى من القرى القديمة التى وردت فى نزهة المشتاق، فإنه بعد أن تكلم عن سنفاس (شنفاس) وقال ومنها إلى جهة الغرب فى البر إلى مدينة طناح على خليج تنيس (بحر طناح الآن) ووردت فى قوانين ابن مماتى وفى تحفة الإرشاد طناح وهى من أعمال المرتاحية. وفى التحفة من أعمال الدقهلية والمرتاحية، وفى كتاب وقف داود باشا والى مصر المحرر فى عام ٩٥٦هـ/١٥٤٩م وردت باسم منية طناح، بالدقهلية . (محمد رمزى، القاموس الجغرافى للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥م، القسم الثانى، الجزء الأول، ص ٢٢١).

للمواصلات فى ذلك الوقت، فإنها قد اضمحلت وأصبحت لا تصلح لإقامة موظفى الحكومة، ولهذا أصدر سليمان باشا الخادم والى مصر أمراً فى عام ٩٢٣هـ/١٥٢٧م، بنقل ديوان الحكم من بلدة أشمون الرمان إلى مدينة المنصورة، لتوسطها بين بلاد الإقليم، وحسن موقعها على النيل، وبذلك أصبحت المنصورة عاصمة إقليم الدقهلية وهو الاسم الذى عرفت به قديماً[(١)]. فقد كانت فى عام ١٠٤٥هـ/١٦٣٥م، تعرف باسم ولاية المنصورة[(٢)] وخلط اسمها باسم الكشوفية فى نفس العام[(٣)] وفى عامى ١٠٥٤-١٠٥٥هـ/١٦٤٤-١٦٤٥م، حدد اسم الكاشف بولاية الدقهلية[(٤)] على الرغم من إطلاق لقب كاشف الدقهلية[(٥)] مع أنها ولاية الدقهلية[(٦)] وصارت التسمية فى عامى ١٠٥٧-١٠٥٨هـ/١٦٤٧-١٦٤٨م[(٧)] وشهد عام ١٠٦٤هـ/١٦٥٣م وضوح اسم ولاية الدقهلية[(٨)]. وحدث الخلط ما بين اسم ولاية الدقهلية وولاية المنصورة فى عام ١٠٦٥هـ/١٦٥٤م[(٩)] وبدأ منذ عام ١٠٨١هـ/١٦٧٠م يظهر اسم ولاية الدقهلية فقط[(١٠)].

(١) إبراهيم بن محمد بن أيدمر العلائى الشهير بابن دقماق، الانتصار لواسطة عقد الأمصار، ص ٧١؛ محمد رمزى، القاموس الجغرافى، القسم الثانى، الجزء الأول، ص ٢١٥.

(٢) سجل محكمة الدقهلية رقم ١، مادة ١٣، ص بدون رقم، بتاريخ ١٦ شعبان عام ١٠٤٥هـ/١٦٣٥م.

(٣) نفسه، مادة ٣٠، ص ١٦، بتاريخ ٧ رمضان عام ١٠٤٥هـ/١٦٣٥م. ومادة ٨١، ص ١٩ بتاريخ ١٢ ذى القعدة عام ١٠٤٥هـ/١٦٣٥م.

(٤) نفسه، مادة ١٠٠، ص ٤٧، بتاريخ ١٦ ذى الحجة عام ١٠٥٤هـ/١٦٤٤م، مادة ١٤٦، ص ٥٩، بتاريخ ١٥ شوال عام ١٠٥٥هـ/١٦٤٥م.

(٥) نفسه، مادة ١٤٨، ص ٦٠ بتاريخ ١٥ شوال عام ١٠٥٥هـ/١٦٤٥م.

(٦) نفسه، مادة ١٩٥، ص ٩١، بتاريخ ١٤ ذى الحجة عام ١٠٥٥هـ/١٦٤٥م.

(٧) نفسه، مادة ١٧٥، ص ١٩١، بتاريخ ١٥ جمادى الآخرة عام ١٠٥٦هـ/١٦٤٦م، مادة ٥٠٧، ص ٢٠٧، بتاريخ غرة ذى الحجة عام ١٠٥٦هـ/١٦٤٦م.

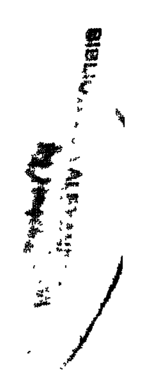
(٨) نفسه، رقم ٣، مادة ٢٦٩، ص ٩٠، بتاريخ ٤ محرم عام ١٠٦٤هـ/١٦٥٣م.

(٩) نفسه رقم ٣، مواد ٦٢٦-٦٤٣، ص ٢١٣-٢١٦ بتواريخ من ١٥ جماديالأول إلى آخره عام ١٠٦٥هـ/١٦٥٤م.

(١٠) نفسه رقم ٥، مادة ١٧٤، ومادة ٤٢٦، صفحات ٦٦، ١٦١، تواريخ ١٣ رمضان عام

وفى أوائل القرن الثامن عشر، ظهر اسم ولاية الدقهلية واضحًا[١] وتم التفرقة بين منصب الكاشف والحاكم أو الوالى[٢] ويبدو أن نظام الولايات قد تدهور فى أواخر القرن الثامن عشر، واستمر ذلك حتى أواخره،وبدأ يظهر اسم ولاية المنصورة[٣] وعلى الرغم من ذلك كله فقد خلطت الوثائق ما بين كلمة كاشفية وكلمة ولاية كاشفية، فأشارت أحيانًا إلى الولايات الخمس الكبرى باسم كاشفيات، فتذكر علي بك ميراللوا كاشف الشرقية، مع أن الشرقية ولاية أطلق على حاكمها اسم حاكم لا اسم كاشف[٤] وتتعلق أعماله بولايات الشرقية والمنصورة وقليوب وأطفيح والبحيرة وهى نفس الأعمال التى يقوم بها الباش حلفا بخصوص ولاية الجيزة[٥].

وفى عام ١١٩٨هـ/١٧٨٣م بدأ يظهر اسم كاشف ولاية الدقهلية بشكل واضح[٦] ومن المعروف أن مصر كانت مقسمة إلى أربع عشر ولاية سبع منها فى الوجه البحرى وسبع فى الوجه القبلى، ويتكون الوجه البحرى من ولايات الشرقية والمنصورة والبحيرة وقليوب والغربية والمنوفية والجيزة، والوجه القبلى دون البهنساوية والأشمونين ومنفلوط وجرجا وأطفيح والواحات والفيوم[٧].



(١) سجل محكمة المنصورة رقم ١، مخزن ٤٦، عين ١٣٨، ص ٥٣، بتاريخ غرة ذى الحجة عام ١١٢٢هـ/١٧١٠م.

(٢) نفسه، صفحات ٦٨، ٩٢، ١٦٤، تواريخ ١٦ شوال عام ١١٢٣هـ/١٧١١م، ١٥ رمضان عام ١١٢٥هـ/١٧١٢م، غرة ذى القعدة عام ١١٢٨هـ/١٧١٥م.

(٣) نفسه ص ١، بتاريخ ١٤ شوال عام ١١٢٦هـ/١٧١٤م.

(٤) دفتر قيد الفرمانات الهمايونية رقم الحفظ النوعى ٣١، عين ٢٩، مخزن ١ تركى، مسلسل عمومى ٢٠٩٣، ص ١١، عام ١١٤٢هـ/١٧٢٩م، دفتر حراية وعليق كشيدة ديوان، دفتر رقم ٥٦٠٩، عام ١١٧٤هـ/١٧٦٠م.

(٥) لا تكريه، الريف المصرى فى عصر المماليك والعثمانيين، ترجمة زهير الشايب، ص٣٩٠.

(٦) سجل محكمة المنصورة رقم ٢٦، مخزن ٤٦، عين ١٣٨، ص ٨٨، بتاريخ ١٤ ربيع الأول عام ١١٩٨هـ/١٨٧٣م. وسوف أشير إليها بعد ذلك بمحكمة المنصورة فقط لذا لزم التنويه.

(٧) محمد شفيق غربال، مصر عند مفرق الطرق، ص ٢٣؛ زين العابدين شمس الدين نجم، إدارة الأقاليم فى مصر (١٨٠٥-١٨٨٢م)، ص ١٧.

وفى عام ١٢١٤هـ/١٧٩٩م، قام الجنرال كليبر بتعديل هذا التقسيم حيث قسمت مصر إلى ثمانية أقاليم، هى إقليم طيبة أو قنا ويتبعه جرجا وأسيوط وعاصمته أسيوط، وإقليم المنيا ويتبعه بنى سويف والفيوم وعاصمته بنى سويف والقاهرة، ويتبعها السويس والعريش وعاصمتها بلبيس والإسكندرية ويتبعها البحيرة ورشيد وعاصمتها الإسكندرية، وإقليم دمياط والمنصورة وعاصمتها دمياط، وإقليم الغربية وعاصمتها سمنود، وإقليم المنوفية وعاصمته منوف، وقد عين كليبر لحكم هذه الأقاليم قادة فرنسيين وبذلك حل هؤلاء القواد محل البكوات والمماليك، وعهد إليهم بحفظ الأمن وبشئون الدفاع[١].

الإدارة فى الولاية:

١ ـ حاكم الولاية:

بعد أن تم التعرض لتطور مدينة المنصورة، من حيث أنها كانت ولاية وسميت بولاية المنصورة فى بعض الأحيان، وأحيان أخرى عرفت باسم الدقهلية أو ولاية أو كشوفية الدقهلية أو المنصورة، يأتى بعد ذلك الحديث عن حاكم الولاية واختصاصاته والأجهزة الإدارية المعاونة له.

وكان لكل إقليم إدارى سواء أكان من الولايات الخمس الكبرى أم الكشوفيات عاصمة يقيم فيها البك أو الكاشف حاكم الإقليم ويرأس الإدارة[٢] وكان يشار إليهم بألقاب التبجيل والاحترام، فيشار إلى حاكم الإقليم فى الوثائق بألقاب الولاية الشريفة السلطانية... المقر الكريم العالى دام مجده[٣] واشترك مع البك الحاكم أو الكاشف فى إدارة المدن فى الإقليم

(١) شفيق شحاته، تاريخ حركة التجديد فى النظم القانونية منذ عهد محمد علي، ص ١٨؛ زين العابدين شمس الدين، إدارة الأقاليم، ص ١٧.

(٢) محمد شفيق غربال، مصر عند مفرق الطرق، ص ١٦.

(٣) محكمة المنصورة، ص ٦٨، بتاريخ غرة شوال عام ١١٢٣هـ/١٧١١م.

سدادرة الفرق السبعة للأوجاقات العثمانية وهم المستحفظان والعزبان والمتفرقة والجاوشان والكوكليان والتفنكيان والجراكسة. وكان لكل أوجاق أغا أى رئيس وكتخدا وباش اختيار أى رئيس القدماء فيه، وجماعة الاختيارية والجوربجية، وكان يمثل الأوجاق فى ديوان الروزنامة، لكى يساعده فى صرف مرتبات الأوجاق وهم الذين يقومون بتسجيل أعضاء الأوجاقات ورتبهم وأجورهم[١]. وقائمقام الأشراف (نقيب الأشراف)[٢] وقاضى الإقليم والمفتون الأربعة، وأعيان الولاية من كبار الملتزمين[٣] والعلماء[٤].

وبالنسبة لحاكم الولاية أو الكاشف، فقد كان يختارهم الباشا دائماً من بين صناجق الوجاق وأمراء المماليك، وغالبًا ما كانت تحدث تغييرات جوهرية بعد تولية كل باشا[٥]، فعندما تولى عابدين باشا (١١٢٦-١١٢٩هـ/١٧١٤-١٧١٧م) أعيد توزيع المناصب بين أمراء المماليك، فكان إبراهيم بك أبو شنب دفتردار وإسماعيل بك أغا صنجق وبندر جرجا، وعبد الله أغا الخازندار كشوفية المنصورة وأحمد كاشف الأعسر صنجق وحاكم إقليم البحيرة، ويوسف بك حاكم إقليم الغربية ولم يكن للفقارية نصيب فى الأقاليم، وعين محمد بك كاشف ولاية الدقهلية عام ١١٢٦هـ/١٧١٤م، وهو من أتباع حاكم الولاية السابق، الأمير ذو الفقار بك[٦]، وجددت له الكشوفية للمرة الثانية فى عام ١١٢٩هـ/١٧١٧م[٧].

(١) ليلى عبد اللطيف أحمد، الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى، ص ١٧٥-١٧٦.

(٢) عبد العزيز الشناوى، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج١، ص ٣٢٤.

(٣) محمد شفيق غربال، مصر عند مفرق الطرق، ص ٣٦.

(٤) محكمة المنصورة رقم ١، ص ٦٨، بتاريخ غرة شوال عام ١١٢٣هـ/١٧١١م.

(٥) عراقى يوسف محمد، الوجود العثمانى المملوكى فى مصر فى القرنين الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، ص ٢٦٠.

(٦) محكمة المنصورة رقم١، ص ١ بتاريخ ١٤ شوال عام ١١٢٦هـ/١٧١٤م؛ أحمد كتخدا عزبان الدمرداشى، الدرة المصانة فى أخبار الكنانة تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن الرحيم، ص ١١٣-١١٤.

(٧) محكمة المنصورة رقم١، ص ١٢ بتاريخ ١٩ جمادى الأولى عام ١١٢٩هـ/١٧١٧م، أحمد كتخدا عزبان، الدرجة المصانة فى أخبار الكنانة، ص ١٢١.

وفى عام ١١٣٥هـ/١٧٢٣م، عين محمد باشا النشنجى، حمزة بك على كشوفية المنصورة لمدة عامين (١١٣٥-١١٣٦هـ/١٧٢٣-١٧٢٤م)[١] ثم تولى عمر بك الصغير كشوفية المنصوروة وعمل على استقرار الأمن فيها حيث أنها تعرضت لعدوان قبيلة ابن بقر[٢] وقبض على شيخها ولم يفرج عنه إلا بعد دفع مبلغ خمسة آلاف زنجليرى[٣] واتضح بعد ذلك أن الكاشف قد استغل منصبه وفرض على الأهالى غرامة مالية قدرها خمسة آلاف زنجليرى، واشتكوا للوالى العثمانى من جراء ذلك، الذى أصدر فرمانه إلى المسئولين بالولاية، واتخذ اللازم نحوه[٤].

عندما تولى باكير باشا (١١٤٧-١١٤٩هـ/١٧٣٥-١٧٣٧م)، عيّن عثمان بك ذو الفقار على كشوفية المنصورة[٥] ومن هنا نجد أن الصناجق حكموا الأقاليم الإدارية الخمسة[٦] وكانت الأقاليم التى عرفت بالكشوفيات، قد تولى إدارتها كاشف وهو أمير مملوكى من الدرجة الثانية، لم يرق بعد لرتبة الصنجق التى تقتضى على حاملها بعض الامتيازات، فكان الأمراء المماليك يسعون لجعل الصناجق من أولاده وأتباعهم[٧] وغالبًا ما كانت تظهر الخلافات بين البكوات الذين ينقسمون إلى بيوت مملوكية متعددة، وحتى بين أفراد البيت المملوكى الواحد، لتولى هذه المناصب

---

(١) أحمد شلبى عبد الغنى، أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، ص ٣٧١.

(٢) نفسه، ص ٣٧١.

(٣) نفسه، ص ٤٢٨.

(٤) محكمة المنصورة، رقم ١، ص ١٢أ، بتاريخ ١٩ جمادى الأولى، عام ١١٢٩هـ/١٧١٧م.

(٥) أحمد كتخدا عزبان، الدرة المصانة فى أخبار الكنانة، ص ٢٠٣.

(٦) P.M. Holt, The Pattern of Egyptian Political History, (1516-1798), in Political and Social Change in Modern Egypt, p. 93.

(٧) ليلى عبد اللطيف، الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى، ص ٣٩١.

الإدارية المهمة، ومارس شيخ البلد عند ظهور هذا المنصب نوعًا من الضغط على الباشا عند توزيع هذه المناصب، ليظفر أتباعه بالنصيب الأوفى منها[١] وحرص الباشا على إرضاء طائفتي الفقارية والقاسمية، وقد انقسم رجال القاسمية إلى بيتي الإواظية والشنبية فقد ضم الأول عشرة صناجق والثاني ثلاثة عشر صنجقًا[٢].

وكانت مدة حاكم الأقاليم أو الكاشف عامًا أسوة بكل المناصب، وقد حدث أن تولى البعض لمدة ثلاثة أعوام، وقد يعود مرة أخرى بعد عزله منه، مثلما حدث عندما عين الأمير محمود بك لثالث مرة كاشفًا على إقليم الدقهلية[٣] وقبل وصول الحاكم إلى إقليمه يرسل أحد أتباعه، وعرف بالمتسلم[٤] لإعلان خبر وصوله وتعيينه، وينوب عنه في قضاء مصالحه[٥].

أما اختصاصاته، فعليه أن يقيم الاحتفالات عندما تحقق الدولة العثمانية انتصارات أو فتوحات جديدة، شأنه في ذلك شأن حاكم الولايات الكبرى والولايات الصغرى، ووضح ذلك عندما قامت الدولة العثمانية بفتح كريت عام ١٠٥٥هـ/١٦٤٥م.

وأن يعمل على توطيد الأمن بالإقليم، ومنع العربان من العبث بأموال الفلاحين[٦] وإقامة العدل، والإشراف على أعمال الكشاف التابعين له[٧]

(١) عراقي يوسف محمد، الوجود العثماني المملوكي في مصر، ص ٢٦٠.

(٢) S. T. Shaw, The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt, pp. 14-18.

(٣) محكمة المنصورة رقم ١، ص ١، عام ١١٢٦هـ/١٧١٤م.

(٤) عبد الكريم رافق، بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت، ص ١٦٧.

(٥) محكمة المنصورة رقم ١، ص ٣٣، بتاريخ ١٨ جمادى الأولى عام ١١٢٠هـ/١٧٠٨م.

(٦) محكمة الدقهلية رقم ١، مادة١٤٤، ص ٥٩، بتاريخ ١٣ شعبان عام ١٠٥٥هـ/١٦٤٥م؛ نفس رقم ٣، مادة ٨٧٦، ص ٨٥، بتاريخ ١٢ رمضان عام ١٠٦٦هـ/١٦٥٥م.

(٧) بخصوص العربان، انظر: ص ٢٧ متن هذا البحث.

وفى مثل هذه الحالة يصدر حاكم الإقليم أوامره إلى المسئولين بعمل اللازم لتوطيد الأمن وتعيين الخفراء اللازمين، وأصحاب الأدراك[١]. وكانت الإجراءات المتبعة فى مثل هذه الحالة إسناد أعمال الخفارة إلى المختصين ويكلف أحياناً أوجاق الجاويشية بالحراسة الليلية فى الإقليم[٢] وحددت لهم الوقت اللازم لذلك، وهى من بعد صلاة العشاء إلى طلوع الفجر. وعليه إغاثة الملهوف وإطفاء الحريق وتحديد الرجال المطلوبين، وكانت أجورهم تدفع من المرسوم المتحصلة من وكالة النيلة وأسواق العجوة والبلح والنذور[٣].

وقد لوحظ أن أعمال الحراسة الليلية لم يكن لها جهاز ثابت، وقد أدى ذلك إلى اضطراب الأمن فى الولاية، واستغل البعض الفرصة، الأمر الذى أدى إلى إصدار الأوامر بمصادرة الأسلحة، والقبض على حائزها، ونبهت على الأوجاقات الموجودة بالمدينة بضرورة إرسال بعض أفرادها للمشاركة فى حفظ الأمن[٤] ونتيجة لعدم تحديد رواتب ثابتة لهم فإنهم كثيراً ما كانوا يطالبون بمرتبات ثابتة مع زيادتها من حين لآخر لمواجهة أعباء المعيشة[٥]، وعلى الرغم من ذلك كله فإننا نجد أن الأحوال قد اضطربت ووصل الأمر إلى هجوم من جانب اللصوص وقاطعى الطرق علناً فى الشوارع وسرقوا ونهبوا الأهالى وجرحوا الكثير منهم[٦] وانتهى ذلك إلى قيام السلطات الحاكمة بالقاهرة بإصدار فرماناتها المتتالية بضرورة العمل على استقرار الأوضاع واستتباب الأمن[٧].

(١) ليلى عبد اللطيف، الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى، ص ٣٩٨.

(٢) حسن عثمان، تاريخ مصر فى العهد العثمانى، ص ٢٥٦.

(٣) محكمة الدقهلية رقم ١٧، مادة ٤٨٧، ص ٢١٣، بتاريخ ١٤ ذى الحجة عام ١١١٨هـ/١٧٠٥م، ومحكمة المنصورة رقم ١، ص ٢٩، بتاريخ ١٥ رمضان عام ١١٢٥هـ/١٧١٣م.

(٤) محكمة المنصورة رقم ٣، ص ٧٥، بتاريخ ٥ شوال ١١٥٧هـ/١٧٤٤م.

(٥) محكمة المنصورة رقم ١١، ص ٤٩، بتاريخ ٢٠ ذى القعدة عام ١١٦٩هـ/١٧٥٦م.

(٦) نفسه، ص ٥١ بتاريخ ٢٠ ذى القعدة عام ١١٦٩هـ/١٧٧٦م.

(٧) نفسه، رقم ٢٧، ص ٤٦ بتاريخ ٣ شعبان عام ١١٩٩هـ/١٧٨٥م، ص ٥٨-٥٩، بتاريخ ٥ رمضان عام ١١٩٩هـ/١٧٨٥م.

وعلى حاكم الولاية أو الكاشف أن يعمل على تنظيم الاستفادة من مياه النيل وخاصة أثناء الفيضان، وشق الترع والجسور والمصارف لارتباط ذلك بنمو الحاصلات الزراعية، وتحديد الزمان والمكان المعين والمدة التى تستغرقها عملية الجرف مع تحديد الأشخاص المكلفين بذلك[١] وكان الباشا يكلف أوجاق الإسباهية بذلك[٢]. وفى مثل هذه الحالة يدعى إلى عقد مجلس الديوان يحضره المسئولون وينبهون على الخوالى[٣] ومشايخ القرى أن يتابعوا ذلك، وبعد ذلك الانتهاء من عملية الجرف يثبتون ذلك فى محضر[٤] وواضح من ذلك أن السلطات المختصة كانت تولى اهتمامها بها[٥].

وعليه أيضًا أن يعمل على تعمير أى قرية فى كشوفيته التى تصاب بالخراب بكل الطرق الممكنة ويجب اتخاذ التدابير والاحتياطات الممكنة والأكثر مرونة لئلا تصاب قرية عامرة بالخراب[٦] ولذلك عليه أن يكون على اتصال دائم بالفلاحين عن طريق مساعديه لحثهم على زراعة كافة الأراضى القابلة للزراعة، فلا يتركون أرضًا بورًا وتتوالى أوامرهم إلى شيوخ النواحى بمنع الفلاحين من الهروب ومغادرة القرى خاصة إذا قلت مياه النيل وحدوث شراقى بالبلاد.

ولذلك نجد أنه إذا هجر بعض الأهالى قراهم فإن الكاشف يقوم عن طريق الملتزمين بتوزيع ما عليهم من أموال على مشايخ القرى وفلاحيها،

(١) محكمة المنصورة رقم ١١، تاريخ ١٦ رمضان عام ١١٢٥هـ/١٧١٣م

(٢) عبد الرحيم عبد الرحمن، الريف المصرى فى القرن الثامن عشر، ص ٤٦.

(٣) محكمة المنصورة رقم ١، ص ٦٨، بتاريخ ١٦ شوال عام ١١٢٣هـ/١٧١١م.

(٤) نفسه، رقم ٢، ص ٥٧ بتاريخ ٣ جمادى الأولى عام ١١٥٦هـ/١٧٤٣م.

(٥) قانون نامة مصر ترجمه وعلق عليه أحمد فؤاد متولى، ص ٢٩-٣٠.

(٦) عراقى يوسف محمد، الوجود العثمانى المملوكى فى مصر، ص ٣٦٤.

حتى لا يلحق بالأموال السلطانية أى عجز، ومن ثم يهتم الكاشف بمراقبة أهل البلاد بالاستعانة بالعسكر السباهية[١]. وغيرهم أوقات تحصيل الخراج فلا يلوذ بعضهم بالفرار، وفى نفس الوقت كان على الكاشف مواجهة اعتداءات العربان على زراعات الأهالى وقراهم وإن كان قد تخلى فى حالات كثيرة عن هذه المسئولية فى القرن الثامن عشر[٢].

ولم يتعرض الأهالى لهجوم العربان عليهم فقط، بل تعرضوا لظلم وفساد رجال الإدارة مثل تعرض أهالى بنى عبيد [٣] وديرب[٤] للظلم وهى خاصة بالتزام أحد الأمراء المماليك، وتقدموا بشكواهم إلى السلطات الحاكمة المحلية التى لم تستجب لشكواهم، فاشتكوا بعد ذلك إلى الباشا بالقاهرة الذى قام بإصدار فرمان برفع الظلم عن الأهالى[٥] وحدث ذلك أيضًا ببعض الجهات الأخرى مثل ناحيتى دمسيس[٦]

(١) ليلى عبد اللطيف أحمد، الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى، ص ٢٢٣.

(٢) قانون نامة مصر، ص٤١؛ عراقى يوسف محمد، الوجود العثمانى المملوكى فى مصر، ص٢٦٤.

(٣) بنى عبيد: هى من القرى القديمة كانت تسمى ديسة بنى عبيد وردت فى التحفة من أعمال الدقهلية ثم اختصر اسمها فوردت بنى عبيد فى ربيع عام ٩٣٣هـ/١٥٢٦م ثم فى دفتر المقاطعات سنة ١٠٧٩هـ/١٦٦٨م، وفى تأريع عام ١٢٢٨هـ/١٨١٣م وهو اسمها الحالى. (محمد رمزى، القاموس الجغرافى للبلاد المصرية، الجزء الأول، ص ٢٢٣).

(٤) ديرب، وصحتها ديرب الخضر، هى من القرى القديمة وردت فى التحفة باسم ديرب القبلية من أعمال الدقهلية وفى العهد العثمانى عرفت باسمها الحالى بدليل ورودها سنة ١٢٢٤هـ/١٨٠٩م باسم ديرب القبلية وهى ديرب الخضر وفى تأريع سنة ١٢٢٨هـ/١٨١٣م باسمها الحالى. (محمد رمزى، المرجع السابق، ج١، ص).

(٥) محكمة المنصورة رقم ١٥، ص ٥٨، بتاريخ ١٧ ربيع الأول ١١٧٧هـ/١٧٦٣م.

(٦) دمسيس، وصحتها ميت دمسيس وهى من القرى القديمة اسمها الأصلى منية دمسيس وردت فى قوانين ابن مماتى وفى تحفة الإرشاد وفى التحفة من أعمال الشرقية ثم حرف اسمها إلى ميت فوردت باسمها الحالية فى تأريع عام ١٢٢٨هـ/١٨١٣م. وفى سنة ١٢٥٩هـ/١٨٤٣م فصل من ميت دمسيس ناحية أخرى باسم كفر أبو جرج وكان مستقلا بذاته فى حين أنه جزء من سكت ميت دمسيس وفى زمام مديرية الدقهلية فى سنة ١٣٢١هـ/١٩٠٣م ضم زمام هذا الكفر إلى ميت دمسيس وصارا ناحية واحدة باسم ميت دمسيس وكفر أبو جرج. (محمد رمزى، القاموس الجغرافى، الجزء الأول، ص ١٨٧).

والزريقى[١] وتقدموا بشكواهم إلى القائمقام محمد بك بالقاهرة، وأصدر على الفور الفرمانات الخاصة للمختصين برفع الظلم عن الأهالى وخاصة من جانب الجاويشية والمقدمين والقواسين[٢] ولم تسلم أراض الأوقاف من تعسف وظلم رجال الإدارة من ناحية منية بزة[٣] فرفعوا شكواهم إلى الوالى العثمانى الذى أصدر فرمانه للكشاف والقائمقامية والأمراء الجوربجية وللسبع بلكات برفع الظلم عن الأهالى[٤].

وإذا ثبت أن هناك إهمالا فى تشرق الأراضى، أو حدوث خراب فى بعض القرى من أثر الظلم، وهنا توقع عليه السلطات المختصة فى القاهرة العقوبة التى تصل أحياناً إلى الإعدام، بعد أخذ التعويض اللازم منه عن هذا الضرر ويعين بدلا منه من يتصف بالكفاءة[٥] وقد أبدى رجال الإدارة فى الإقليم فى عام ١١٢١هـ/١٧٠٩م، فشلهم فى سد جسر بحر سندوب[١]

(١) الزريقى: هى من القرى القديمة، وردت فى التحفة من أعمال الدقهلية والمرتاحية وبسبب السياسة الحزبية أصدرت وزارة الداخلية قراراً فى سنة ١٢٢٠هـ/١٩٣١ بإلغاء وحدة هذه الناحية من الوجهة الإدارية، وفى سنة ١٣٥٤هـ/١٩٣٥م صدر قرار آخر بإعادة وحدتها كما كانت . (محمد رمزى، المرجع السابق، ص ١٦٩).

(٢) محكمة المنصورة رقم ٢٤، ص ٣٥ بتاريخ ٢٨ محرم عام ١١٩٦هـ/١٧٨٢م.

(٣) منية بزة: وصحتها ميت بزو، وهى من القرى القديمة اسمها الأصلى منية بزو وردت فى قوانين ابن مماتى وفى من أعمال المرتاحية وفى تحفة الإرشاد وردت محرقة باسم منية نروا من أعمال المرتاحية وفى التحفة طبع باريس وفى الانتصار وقوانين الدواوين منية بزوا بألف زائدة فى آخرها، وفى التحفة طبع القاهرة، منية بروا المفردة أى المنفصلة عن شبراويش، ثم حرف اسمها من منية إلى ميت فوردت باسمها الحالى فى تأريع عام ١٢٢٨هـ/١٨١٣م.
وفى سنة ١٢٧٢هـ/١٨٥٥م فصل من ميت بزو ناحية أخرى باسم كفر عثمان سليم، وفى فك زمام مديرية الدقهلية عام ١٣٢١هـ/١٨٩٠٣ ألغيت هذه الناحية وأضيف زمامها إلى ميت بزو فصارتا ناحية واحدة باسم ميت بزو وكفر عثمان سليم وسكنهما مشترك. (محمد رمزى، القاموس الجغرافى، القسم الثانى، الجزء الثانى، ص ١٨٨).

(٤) ليلى عبد اللطيف، الإدارة فى مصر، ص ٣٩٦.

(٥) قانون نامة مصر، ص ٣٠.

فأرسل حسن باشا فرمانات إلى حاكم الولاية والمسئولين بضرورة التكاتف وبذل الجهود لترميم هذا الجسر الذى تهدم جزء منه وبعد إتمام العمل تم إبلاغ الباشا من خلال قائمة صادرة من المحكمة الشرعية، توضح المصروفات التى أنفقت لهذا الغرض[٢].

ومن هنا نجد أنه إزاء ذلك تكافئه السلطات الحاكمة بالقاهرة، بعرض الأمر على السلطان العثمانى، الذى أمر بمكافأته على ذلك، وعليه الاستعانة بالباشا فى حالة عجزه عن تقديم العون له[٣].

وتدفع أجور جرافة الجسور فى أغلب الأحيان أجوراً عينية، وإن لم تمدنا السجلات بالأجور التى تدفع لهم، وتكتفى بذكر الأجور العينية فقط على أساس صرف الجراية[٤]، وقد تعرض العمال القائمون بالجرف بناحية بهاض[٥] والفاصلة بينهم ناحية دماص[٦] وبرهمتوش[٧] لاعتداء من جانب

(١) سندوب: هى من القرى القديمة وردت فى قوانين ابن مماتى وفى تحفة الإرشاد من أعمال المرتاحية وفى التحفة من أعمال الدقهلية وفى عام ١٢٥٩هـ/١٨٤٣م، فصل من سندوب ناحية أخرى باسم كفر المناصرة ١٣٢١هـ/١٩٠٣م فى فك زمام مديرية الدقهلية صدر قرار بإلغاء وحدة هذا الكفر وضمه إلى سندوب وجعلها ناحية واحدة باسم سندوب وكفر المناصرة. (محمد رمزى، القاموس الجغرافى، القسم الثانى، الجزء الأول، ص ٢٢٠).

(٢) عراقى يوسف محمد، الوجود العثمانى المملوكى فى مصر، ص ٢٨٨.

(٣) قانون نامة مصر، ص ٣١-٣٢.

(٤) سجل الدقهلية رقم ٤، مادة ٢٥٥، بتاريخ أواخر ذى الحجة عام ١٠٧٤هـ/١٦٦٣م.

(٥) بهاض : وصحتها بهيده هى من القرى القديمة ووردت فى قوانين ابن مماتى وفى ن م د بأنها من حقوق دماص وفى التحفة من أعمال الشرقية وفى تحفة الإرشاد وردت دماص باسم دياص وفى الانتصار بهيدة وهى كفر دماط والصواب كفر دماص لأنها تاور ناحية دماص المذكورة. (محمد رمزى، القاموس الجغرافى، القسم الثانى، الجزء الأول، ص ٢٥٤).

(٦) دماص، هى من القرى القديمة ذكرها الإدريسى فى نزهة المشتاق، مدينة سنباط وبعد أن وصفها قال ومنها بالمحاذاة فى الضفة الشرقية إلى مدينة وتعاصر وفى نسخة أخرى وردت باسم ونقاصر وكلاهما خطأ.

(٧) ويفهم من عبارة الإدريسى صراحة بأن هذه القرية ليست واقعة مباشرة على الضفة الشرقية لفرع

=

ملتزم برهمتوش ومنعوهم من أداء مهمتهم، وتدخلت السلطات الحاكمة في هذا النزاع وأجرى الصلح فيما بينهم[١].

وعليه أن يعمل على تحصيل تقاسيط الأراضي تحصيلا كاملا على ضوء (دفاتر الارتفاع) كما كان متبعًا زمن قايتباى[٢] وكانت الفرمانات تصدر إليهم لاتخاذ كافة الاحتياطات لتحصيل الميرى[٣] والتشديد على جمع الأموال المطلوبة ومراقبة جامعيها من الأقباط وهم مكلفون بجمع الغلال وتحويلها إلى الشون الخاصة بها[٤].

وعلى حاكم الولاية أن يبحث الشكاوى المقدمة إليه من الأهالى ويعمل على إزالتها، وفي مثل هذه الحالة يدعو إلى عقد مجلس الديوان

=

النيل تجاه سنباط الواقعة على الضفة الغربية منه بل إنها أى وتعاصر تقع بعيدة عن الفرع المذكور بدليل قوله «ومنها بالمحاذاة في الضفة الشرقية إلى مدينة وتعاصر» فوضع كلمة إلى لتدل على أن بين وتعاصر المذكورة وبين ضفة النيل مسافة من الأرض يقطعها السائر حتى يصل إلى وتعاصر. (محمد رمزى، القاموس الجغرافى، ج١، ص ٢٥٥).

(١) برهمتوش: هى من القرى القديمة وردت في قوانين ابن مماتى وفي تحفة الإرشاد من أعمال الشرقية وفي الروك الناصرى وردت باسم منى برهتموش بدليل ورودها في التحفة وذلك: لتمييزها عن برهمتوش قرية أخرى في الشرقية أيضًا كانت واقعة بمركز ههيا ومجاورة لناحية لزقة التي اليوم باسم الرحمانية بالمركز المذكور.
وردت برهمتوش هذه موضوع البحث في دفتر المقاطعات عام ١٠٧٩هـ/١٦٦٨م منا برهمتوش، وسبب الغاء وحدة ناحية برهمتوش التي كانت بالشرقية وحذف اسمها من جداول أسماء البلاد اختصر اسم منى برهتموش فوردت باسمها الحالى فيتأريع عام ١٢٢٨هـ/١٨١٣م. (محمد رمزى، القاموس الجغرافى، القسم الثانى، الجزء الأول، ص ١٧٠).

(٢) قانون نامة مصر، ص ٤٠-٤١. والارتفاع هى مقدار الأموال الأميرية التي تحصل للروزنامة. (عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، الريف المصرى في القرن الثامن عشر، ص ٢٧٦).

(٣) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، الريف المصرى في القرن الثامن عشر، ص ١٢٠).

(٤) حسن عثمان، تاريخ مصر في العهد العثمانى، ص ٢٥٥.

بهيئاته وينضم إليها أحياناً مشايخ الحرف بالمدينة، وبخاصة عند مناقشة الأسعار الخاصة بالسلع، أو توفير السلع الازمة للأهالى، فقد امتنع ملتزم القصابة الجاموسى عن الذبح لمدة أيام بالمنصورة وترتبت على ذلك إخفاء اللحوم وعلى الرغم من تنبيه السلطات الحاكمة عليه بالقيام بالذبح، إلا أنه لم يمتثل للأوامر، وهدفه من ذلك رفع الأسعار، وعندئذ أصدر حاكم الولاية أوامره بعزله وعين بدلا منه ملتزمًا آخراً، التزم بالذبح والبيع بالسعر المحدد له[١] وعندما اشتكى الأهالى عام ١١٢٧هـ/١٧١٥م، من ارتفاع أسعار بعض السلع انعقد الديوان وانتهى الأمر بتحديد أسعار بعض السلع، فحدد سعر أردب القمح بسبعة وعشرين نصف فضة والفول باثنى عشر نصف فضة والحنطة باثنين وثلاثين نصف فضة، ورطل اللحم الضانى الزياتى بنصفين فضة، ورطل لحم الماعز بنصفين، ورطل لحم الجاموس عشرة جدد والمطحن الربع بنصف فضة وجديد، وعقاب كل من يخالف ذلك[٢].

وقد تأثرت الولاية بالأزمات الاقتصادية التى كانت تعانى منها البلاد، فعندما تعرضت البلاد لأزمة اقتصادية فى عام ١١٢٣هـ/١٧١١م، حددت أسعار العملة على حسب الفرمانات الواردة لها من القاهرة، البندقى بمائة وخمسة عشر نصف فضة، والجنزرلى بمائة وسبعة نصف فضة والطرلى بمائة فضة، والمحمدى بخمسة وثمانين نصف فضة، والريال بستين والكلب بأربعة وأربعين، وإبطال الفضة والمقاصيص[٣]. وفى عام ١١٢٨هـ/١٧١٥م حددت أسعار العملة على حسب الفرمانات الواردة لها من القاهرة على أساس الجدد الديوانية والفضة القديمة الديوانية الواسعة والريال بخمسة

(١) محكمة الدقهلية، رقم ١١، مادة بدون رقم، ص ٢٥، بتاريخ ٦ جمادى الأولى عام ١١٠٢هـ/١٦٩٠م.

(٢) أحمد شلبى عبد الغنى، أوضح الرشارات فيمن تولى مصر من الوزراء والباشات، ص ٣٢٠.

(٣) محكمة الدقهلية رقم ١٩، ص ٣٧٥، بتاريخ ١٢ شوال عام ١١٢٣هـ/١٧١١م.

وسبعين نصف فض ةوالجدد الزغل والفضة والمقاصيص ملغاة والجنزرلى بمائة وسبعة والطرلى بمائة والفندقلى بمائة وعشرين والكلب بخمسة وأربعين، وسكوا فضة جديدة بطره وزن كل درهم جديداً درهماً، وأعلن النداء بذلك بأسواق المدينة، وترتب على ذلك أن تأزم الموقف الاقتصادى بالبلاد ولم يجد الناس السلع الأساسية التى تم تسعيرها[١].

وارتفعت الأسعار مرة أخرى فى عام ١١٣٠هـ/١٧١٨م، وتم بيع أردب الحنطة باثنين جنزير[٢].

وعلى حاكم الولاية أن يبحث الشكاوى المقدمة إليه من تجار الشمع ضد أوده باشه سردار مستحفظان الذى فرض ضرائب عينية عن كل قنطار خمسة أرطال وفى مثل هذه الحالة كان يدعى إلى عقد جلسة بالديوان حضرها المفتون وجوربجى متولى الشراكسة وجوربجى متولى كوكليان، وأوده باشه سردار مستحفظان، وجوربجى عزبان، وأقر الجميع التزامهم بعدم فرض أية رسومات أو ضرائب عينية من جانبهم[٣].

واستغل ذلك أيضاً الجزارون، فقاموا برفع أسعار اللحوم، واشتكى الأهالى للمسئولين بالمدينة، ودعى إلى عقد اجتماع بالديوان حضره شيخ الجزارين بالمدينة، وأقر الجميع بعدم رفع أسعار اللحوم، والتزموا بذلك[٤]، ثم ارتفعت الأسعار مرة أخرى عام ١١٥٨هـ/١٧٥٤م وانتهى الأمر بوضع تسعيرة جديدة التزم بها الجميع وكانت على النحو التالى:

(١) أحمد شلبى عبد الغنى، أوضح الإشارات فيمن تولى مصر من الوزراء والباشات، ص ٢٨٦، وكان ذلك إبان تولية عابدى باشا، (١١٢٦-١١٢٩هـ/١٧١٤-١٧١٧م).

(٢) نفسه، ص ٢٩٣.

(٣) محكمة المنصورة رقم ٢، عين ١٣٨، مخزن ٤٦، ص ٤٤، بتاريخ ٢٢ ربيع الأول عام ١١٥٦هـ/١٧٤٣م.

(٤) سجل محكمة المنصورة رقم ٣، عين ١٣٨، مخزن ٤٦، ص ٧٧ بتاريخ ٤ رجب عام ١١٥٦هـ/١٧٤٣م.

رطل اللحم الضانى، والماعز بثلاثة أنصاف والجاموسى نصفين وجديدين وتحديد سعر طحن الربع المنصور نصفين[١].

ويبدو أن الجزارين كانوا يذبحون الحيوانات خارج السلخانة، ومن هنا أصدرت السلطات الحاكمة أوامرها بعدم ذبح الحيوانات خارج السلخانة، وحددت الأسعارة مرة أخرى عم ١١٦١هـ/١٧٤٨م على أساس رطل اللحم الجاموسى بنصف فضة وجديدين والضانى ثلاثة فضة وأربعة جدد، وحذرت الجزارين بعدم البيع بأزيد من التسعيرة وإلا فإنه سوف يتعرض للغرامة والعقوبة والحرمان من مزاولة مهنته[٢].

وقد لوحظ على حسب هذه القائمة من الأسعار أن سعر اللحم الجاموسى قد انخفض من السعر الذى كان سائداً فى عام ١١٥٨هـ/ ١٧٤٥م، ربما يرجع ذلك لعدم الإقبال عليه أو يكون السبب الرئيسى فى ذلك هو ذبحه خارج السلخانة، وتم تثبيت أسعار اللحم الضانى، كما أن قرار المسئولين بالعقوبة والغرامة والحرمان من مزاولة الحرفة يرجع إلى قوة المسئولين وهذا يدل على تدخلهم فى شئون من المفروض أن تتم عن طريق الحرفة.

وشهد عام ١١٧٦هـ/١٧٦٢م زيادة فى الأسعار مرة أخرى وتدخلت السلطات المختصة بالمدينة، وحددت الأسعار على أساس أن رطل الضانى بثلاثة أنصاف وأربعة جدد والجاموسى بنصفين، ونبه على الجزارين بعدم تعليق اللحم المذبوح خارج السلخانة، وتركه مطروحاً على الطبالى ولم يحدد سعره، وحددت أوقية السيرج بثمانية جدد، وسعر طحن الحنطة ثلاثة فضة وأربعة جدد[٣].

---

(١) نفسه رقم ٤، ص ١٥ بتاريخ ١٦ محرم عام ١١٥٨هـ/١٧٤٥م.

(٢) نفسه رقم ٦، ص ١١، بتاريخ ٤ شوال عام ١١٦١هـ/١٧٤٨م.

(٣) نفسه رقم ١٤، ص ١٦٩، بتاريخ غرة جمادى الأولى عام ١١٧٦هـ/١٧٦٢م.

ونتيجة للأحداث السياسية التى شهدتها مصر خلال تلك الفترة، وبخاصة الفترة التى شهدت انتصار على بك الكبير على خصومه من المماليك، أدى ذلك إلى انخفاض أسعار بعض السلع واستبشر الناس خيراً[١] ولكن سرعان ما أدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار مرة أخرى، ودعى إلى عقد اجتماع بالديوان وتم تحديد أسعار بعض السلع على النحو التالى:

رطل اللحم الجاموسى ثلاثة أنصاف فضة والضانى ستة أنصاف فضة ولحم الجمال والثيران والمذبوح خارج السلخانة يباع على الطبالى، دون أن يحدد سعره، ونبه بعدم بيع اللحوم فى المنازل، وطحن الربع المنصورى ستة أنصاف فضة وأربع جدد، وأوقية الزيت الحار بنصفين وجديدين والخبز كل رطل فضة واحدة، ورطل السمن المنصورى بنصف ريال بطاقة ورطل الجبن القريش أربعة أنصاف فضة، ورطل الشمع بثمانية أنصاف فضة[٢].

وحددت الأسعار فى عام ١١٩٢هـ/١٧٧٨م، سعر الرطل السيرج بثمانية فضة والزيت الحار بسبعة فضة، ورطل السمن عشرة فضة، وقنطار الجبن بخمسة فضة والرطل الزياتى من اللحم الضانى فضة، واللحم الخشن الرطل ثلاثة أنصاف فضة[٣].

وفى عام ١١٩٦هـ/١٧٨٢م ارتفعت الأسعار مرة أخرى، واشتكى الأهالى إلى السلطات المسئولة، ودعى إلى عقد اجتماع بالديوان حضره جميع المسئولين ومشايخ بعض الحرف، وحددت الأسعار على النحو التالى:

رطل الخبز صناعة الرجال بصنف فضة، أما صناعة النساء كل اثنين بنصف وخمسة بفضة واحدة، ورطل الزيت الحار بنصف فضة، والسمن

(١) نفسه رقم ١٦، ص ٢، بتاريخ غرة جمادى الآخرة عام ١١٨١هـ/١٧٦٧م.

(٢) سجل محكمة المنصورة رقم ١٦، عين ١٣٨، مخزن ٤٦، ص ٢ بتاريخ غرة جمادى الآخرة عام ١١٨١هـ/١٧٦٧م.

(٣) نفسه رقم ١٢٠، ص ١٠٩ز بتاريخ ١٧ شعبان عام ١١٩٢هـ/١٧٧٨م.

الذى يباع عند البقالين بثمانية فضة للرطل، أما المباع عند القبانى كل عشر أرطال بسبعين فضة، واللحم الضانى الزياتى خمسة أنصاف فضة والخشن بنصفين وأربعا جدد مصرى، والكحل الشامى والجراديق (عشرة أوقية بنصف فضة) والجبن القريش الرطل الكبير بأربعة فضة وقنطار الجبن المنصورى الكبير (عبوة عشرة موازين) بخمسة ريال[١].

واستغل بعض التجار اضطراب الأحداث السياسية فى مصر فى أواخر القرن الثامن عشر فرفعوا أسعار بعض السلع الغذائية وأصدرت السلطات الحاكمة أوامرها بتحديد أسعار بعض السلع مثل رطل اللحم الخشن أربعة أنصاف فضة والزياتى سبعة أنصاف وأقة العنب بخمسة أنصاف، والتين بأربعة أنصاف، والخبز الطرى بنصف نصف فضة والناشف كل عشرة أوقية بنصف فضة[٢].

كما اتفق مع طائفة الجزارين بإعطاء حصة معينة من اللحوم محددة السعر إلى أوجاق جمليان[٣] وفى عام ١٢٠٣هـ/١٧٨٩م اشتكى الأهالى من رفع أسعار بعض السلع ودعى حاكم الولاية إلى عقد اجتماع حضره بعض مشايخ الحرف وحددت الأسعار على النحو التالى:

أوقية الخبز الشعير نصف فضة، وهذه أول مرة تذكر فيها خبزاً مصنوعاً من الشعير، وخبز القمح صناعة الرجال كل تسع أوقيات بنصف فضة، وصناعة النساء كل عشرة أوقيات بنصف فضة، والكحل الشامى سبعة أوقية بنصف فضة، والمطحن الربع المنصورى باثنى عشرة فضة، واللحم الضانى الأقة (ثلاثة أرطال إلا ربع) بثمانية عشر نصف فضة، واللحم الجاموس

---

(١) نفسه رقم ٣٠، ص ٩ بتاريخ ١٧ شعبان عام ١١٩٢هـ/١٧٧٨م.

(٢) نفسه رقم ٢٨، ص ٥ بتاريخ ١٤ شوال عام ١٢٠٠هـ/١٧٨٦م.

(٣) نفسه، ص٣٠، بتاريخ ٢١ ذى الحجة عام ١٢٠٠هـ/١٧٨٦م.

الرطل المصرى بخمسة أنصاف فضة واللحم البقرى بأربعة أنصاف فضة، واللحم الجملى بنصفين فضة وهذه أول مرة يحدد فيها سعر اللحم الجملى والشمع الدهن القزاز الرطل بأربعة عشر نصف فضة والشمع الصندوق باثنى عشر نصف فضة والسيرج الرطل المصرى بسبعة أنصاف، والزيت الحار بسبعة أنصاف، والدلابية الرطل الزياتى ثلاثة أنصاف فضة، والكنافة نصف فضة، وقدح القمح المنصورى ٣١ نصف فضة والقدح الشعير المنصورى ١٠ نصف فضة وقدح الفول عر نصف فضة[١]. وكان المحتسب الذى كان من رجال أوجاق الجاوشان، يقوم بالإشراف على الأسواق، وضبط الموازين والميكائيل ومراقبة الأسعار[٢].

وعليه _ حاكم الولاية _ أن ينفذ الفرمانات الصادرة إليه من الباشا بخصوص اتخاذ اللازم نحو عمل معدية طلخا لتقديم الخدمات للأهالى والتى كانت من ضمن التزام حاكم الولاية محمد بك عام ١١٨٨هـ/ ١٧٧٤م، وعمل معدية لعبور الأهالى وحيواناتهم مع تحصيل الرسوم المقررة عليهم[٣].

تلك أهم مسئوليات حاكم الولاية أو الكاشف أما بالنسبة لإيراده، فكانت أساسًا تأتى من مركزه لكونه أحد صناجق مصر، وما كان يحصل عليه تبعًا لذلك من ساليانة سنويًا تقدمها له الخزينة وقد وصلت إلى ٣٠٠ ألف يارة فى القرن السابع عشر ثم هبطت إلى ٤٠,٠٠٠ بارة فى القرن الثامن عشر، وذلك بالإضافة إلى مرتب عينى بلغ ٣٦٠ أردب من الغلال

(١) سجل محكمة المنصورة، رقم ٣٠، عين ١٣٨ ، مخزن ٤٦ ، ص ١١٥ ، بتاريخ غاية شهر رجب عام ١٢٠٣هـ/١٧٨٩م.

(٢) Shaw, The Financial , op.cit., p. 82.

(٣) سجل محكمة المنصورة رقم ٢٠، عين ١٣٨ ، مخزن ٤٦ ، ص ١١٠-١١١، بتاريخ ٦ جادى الآخرة عام ١١٨٨هـ/١٧٧٤م.

سنوياً[١] بالإضافة إلى ما كانوا يحصلون عليه من التزاماتهم لمساحات واسعة من الأراضى الزراعية، كما كان لهم إيرادات تؤخذ من واردات الإقليم وتقدم لهم من بنود المخرجات للإنفاق على أتباعهم ومستلزمات مناصبهم، ولذلك فهو يتكفل بدفع مرتبات الأوجاقات العسكرية الموجودة فى ولايته من مرتبات نقدية وعينية، ويصدر بذلك فرمان من الوالى العثمانى بالقاهرة، وكان المتبع أن يقرأ الفرمان بخصوص اختيارية الأوجاقات من أعيان الولاية[٢]، وبالنسبة لإيراد الكاشف فإنه يتقاضى من الخزينة ساليانة سنوية قدرها ١٠٠ ألف بارة فى السنة، وذلك فى القرن السابع عشر، أما فى القرن الثامن عشر، فقد هبطت سالياناته إلى ٢٠,٠٠٠ ألف بارة فى السنة، وذلك بالإضافة إلى الأرباح التى كان يحصل عليها من قيامه بدور الملتزم لقرى كشوفية الباشا فى إقليمه[٣] فيحق له فرض ضريبة عينية على الفلاحين مقدارها خروج لكل فلاح، ويبدو أن بعضهم قد غالى فى ذلك، فاشتكى الأهالى من ذلك، الأمر الذى جعل السلطات الحاكمة فى القاهرة تنذرهم[٤].

القاضـــى[٥]:

أما القاضى فقد حددت اختصاصاته بالإشراف على إدارة الأوقاف والمرتبات الخيرية، وتقسيم التركات وتحصيل الرسوم على المبايعات، وتصدر عن المحاكم الشرعية حجج يثبت صرف مرتبات العساكر، ويسجل بها

---

(١) ليلى عبد اللطيف، الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى، ص ٣٩٧؛

Shaw, The Financial , op.cit., p. 187.

(٢) محكمة المنصورة رقم ١١، ص ٢٥، بتاريخ ١١ رمضان عام ١١٦٩هـ/١٧٥٥م.

(٣) قانون نامة مصر، ص ٣٢.

(٤) محكمة المنصورة، رقم ١، ص ١٣ بتاريخ ١٣ ربيع الأول عام ١١٥٧هـ/١٧٤٤م.

(٥) حسن عثمان، مصر فى العهد العثمانى، ص ٢٥٦.

حالات انتقال الالتزامات وإعلانات شرعية: وتحتوى على أحكام قاضى العسكر فى مسائل الالتزام[١] وتحدد البلاد التابعة له، ويعين كتخداه الذى حددت اختصاصاته فى أمانة الصندوق ومفتاح خزنة السجلات[٢] ويحضر جلسة تعيين القاضى المفتون الأربعة ونقيب الأشراف فى المدينة والجوربجية وغيرهم[٣].

الأشراف:

وجد الأشراف فى المدينة كما وجدوا بسائر مدن ولاية مصر العثمانية، وقد مارسوا أعمالهم مثل بقية الناس، وكان قائمقام الأشراف من حين لآخر يعمل على إثبات نسبهم إلى أسرة الرسول ﷺ، وقد حصل أحد الأشراف بالمنصورة على حكم من قاضى جدة على إثبات نسبه إلى أسرة الرسول ﷺ[٤] وحددت اختصاصاته وغير ذلك[٥]. وكان الولاة العثمانيون من حين لآخر يصدرون فرماناتهم بأنهم معافون من المظالم[٦].

وبالنسبة لتعيين قائمقام الأشراف فإن قراره يصدر دائمًا من نقيب الأشراف بالقاهرة، وكان يحضر قرار تعيينه القاضى وقائمقام نقابة الأشراف[٧].



(١) سجل محكمة النصورة رقم ١، ص ١٢، بتاريخ ١٢ ربيع الأول عام ١١٥٧هـ/١٧٣٣م.

(٢) نفسه، ص ٢، بتاريخ ١٤ شوال عام ١١٢٦هـ/١٧١٥م، ٢٥، ص ٩٠ بتاريخ ٢٧ ذى الحجة عام ١١٩٦هـ/١٧٨٢م.

(٣) نفسه، ص ١٢٤، بتاريخ غرة ربيع الثانى عام ١١٩٧هـ/١٧٨٣م.

(٤) سجل الدقهلية رقم ١٧، ص ٩١٥، بتاريخ ١٥ صفر عام ١١١٨هـ/١٧٠٧م.

(٥) سجل المنصورة رقم ٢، عين ١٣٨، مخزن ٤٦، ص ١١٢-١١٣، بتاريخ ١٤ محرم عام ١١٥٨هـ/١٧٤٥م.

(٦) نفسه رقم ٣٠، ص ١٩، بتاريخ ٥ محرم عام ١٢٠٣هـ/١٧٨٩م.

(٧) نفسه، رقم ٣٤، ص ٢٧٩، بتاريخ ١٠ رجب عام ١٢١٢هـ/١٧٩٧م.

وكان هناك أجهزة أخرى مثل بيت المال وكان التزامه لأوده باشه عزبان فى المنصورة وحددت اختصاصاته والتى تتمثل فى ضبط أموال بيت المال[١].

أما الصراف فيكون غالبًا من أهل الذمة، وحددت مدته دائمًا بعام واحد ويستخدم التقويم القبطى لارتباطه بموسم الزراعة، لأن عمله مرتبط بها، وحددت اختصاصاته فى تحصيل الرسوم المستحقة والحفاظ على أموال ومستحقات الدولة[٢].

القبائل العربية:

وجدت بالمنصورة عدة قبائل عربية وهى أفخاذ بنى الضبيب وهى عمرو بن مالك بن الضبيب وعشيرة بنى زهير وخليفة وحصين من عرب الدقهلية، وقد انضم بنو خليفة وبنو حصين إلى بنى عبيد[٣] بالحلف، ولهم موضع من حقوق هريبط بالأحراز، أما بنو عبيد فهم بطن - من زهير[٤] بن جذام ومساكنهم بالدقهلية والمرتاحية وهناك بنو عبيد من سبنس وتتبع قرية بنى عبيد اليوم مركز دكرنس بالدقهلية، وكانت تسمى بنى عبيد، وفى مركز السنبلاوين قرية طماى الزهايرة نسبة إلى بنى زهير وبجوارها قرية أخرى تسمى قنبيرة وتسمى أيضًا بيضة الزهايرة وتنسب إلى بنى حصين قرية

---

(١) نفسه، رقم ٢، ص ١٤٦، بتاريخ ١٠ رجب عام ١١٥٧هـ/١٧٤٤م.

(٢) محكمة المنصورة رقم ٢، ص ١٥٢، بتاريخ ٢٠ محرم عام ١١٩٤هـ/١٧٨٠م.

(٣) بنى عبيد، المعروفون بهذا الاسم بطنان من جذام، بنو عبيد بن مالك، وبنو عبيد بن زهير، والأولون يسكنون الحوف والبطن الثانى يسكنون الدقهلية والمرتاحية. (المقريزى، البيان والإعراب عما بأرض مصر من الأعراب، تحقيق عبد المجيد عابدين، ص ٦٤).

(٤) زهير: بطن من جذام من القحطانية، وهم فخذ من الضبيبيين رهط بن مالك بن الضبيب وأكثرهم بالشام ومصر ومنهم طائفة بالدقهلية والمرتاحية امتزجوا ببنى زيد بن حرام بن جذام. (المقريزى، المرجع السابق، ص ٦٤).

الحصاينة، وهى بمركز السنبلاوين بالدقهلية وانت تسمى كفر ديو ونزلها بنو حصين بالقرن السادس الهجرى[١].

وبنو صبرة بن نصرة بن عطفان بن سعد بن إياس بن حرام بن جذام، ويقال صبرة بن نصرة بن غنيم بن عطفان (وسطر أولاد سطر) بن مالك بن حرام بن جذام وإلى بنى صبرة درك بركة الحجاج ومن بنى سعد بنو شاس وحوش وعلان[٢].

وكانت الرمون للحيادرة ولد حيدر بن معروف بن حبيب بن الوليد بن سويد وهم طائفة كبيرة[٣] والشواكرة أولاد شاكر بن عقبة بن محرمة شنبارة بنى خصيب والجمارسة فى الدقهلية والمرتاحية وهم ينسبون إلى قريش وهم نفر من بنى عذرة وهم بنو كنانة بن عذرة بن زيد اللات بن رفيدة بن ثور بن كلب ويرة بن ثعلب بن حلوان بن عمران بن الحاف بن قضاضة ومنهم بنو شهاب وبنو زيد والرواشدة وبنو عمار وبنو محمد،... إلخ، وبنو عزيز وراجع عن بنى عبد الرحمن وبنى عبيد[٤].

وقد حصل مشايخ العرب فى الدقهلية على لقب أمير، مثال ذلك أن البقريين قد كلفوا بالقضاء على المفسدين بإقليمهم[٥] وتولى بعض أمراء عرب البقارة وظائف ناظرى وقف بناحية ديرب نجم[٦] بأحد الجوامع، وقام بواجبه على أكمل وجه وبخاصة عندما أخبر القاضى بوجود بعض الإصلاحات وتم تنفيذها بمعرفة اللجنة المختصة، وصرف المبالغ المخصصة

---

(١) المقريزى، المرجع السابق، ص٩، هامش ١٧.
(٢) نفسه، ض ٢٢.
(٣) المقريزى، البيان والإعراب عما بأرض مصر من الأعراب، ص ٢٤.
(٤) نفسه، ص ٦٤.
(٥) محكمة الدقهلية، رقم ٦، مادة ٥٧٦، بتاريخ ١ جادى الأولى عام ١٠٨٨ هـ/١٦٧٧م.
(٦) ديرب نجم: هى من القرى القديمة اسمها الأصلى ديرب قليبت وردت به فى المشترك الياقوت وفى قوانين ابن مماتى وفى تحفة الإرشاد من أعمال الشرقية وفى قوانين القوانين ديرب قليت، وهى ديرب أولاد نجم وورد اسمها فى التحفة محرفاً ديرب قليت قال وهى ديرب نجم من أعمال الشرقية وفى تأريع عام ١٢٢٨هـ/١٨١٣م. باسمها الحالى. (محمد رمزى، القاموس الجغرافى، الجزء الأول، ص ١٩٠).

لأجور العاملين مع تحصيل الريع الخاص بوقف الجامع المذكور، وقد كان هذا الجامع قد أوقف له أيضاً من أحد أمرائهم[١].

وأوقف أيضًا بعض الأوقاف على جامع بمنية الغمر[٢]، وعين على وقفه بعض الأمراء ناظران[٣] كما أصدر الوالى العثمانى محمد باشا عام ١١١١هـ/١٦٩٩م فرمانًا بتعيين الأمير جنيدى البقرى شيخًا على إقليمى الدقهلية والشرقية وعلى قبيلتى حرام وجذام بالإقليمين المذكورين، وقد أعطيت له سلطات واسعة فى القضاء على المشاغبين من أبناء قبيلته التى تسببت فى الفساد والعصيان، وقد نبه الفرمان المذكور على حاكمى الشرقية والدقهلية والجوربجية والسدادرة وغيرهم من المسئولين بضرورة مساعدة الأمير العربى ومشايخ القبائل العربية الأخرى مثل القرايعة والزهايرة وبنى عمر بناحية أبى قراميط[٤] وشيخ كفر الغنام[٥] وشيخ ناحية السنطة بالشرقية

(١) محكمة الدقهلية، رقم ١١، مادة ٧٠٤، ص ٣٣٨، بتاريخ ١٨ شعبان عام ١١٠٤هـ/١٦٩٢م.

(٢) ميت غمر: قاعدة مركز ميت غمر، وهى من القرى القديمة اسمها الأصلى منية غمر وردت به فى نزهة المشتاق قال وهى قرية لها سوق ومتاجر ودخل وخراج قائم ، ووردت فى قوانين ابن مماتى وفى تحفة الإرشاد وفى تاج العروس مع منية حماد محرفة باسم منيتى عمر حماد من أعمال الشرقية وفى التحفة منية غمر من أعمال الشرقية وفى الانتصار وردت محرفة باسم منية عمر من الأعمال المذكورة ثم حرف اسمها من منية إلى ميت فوردت فى تأريع سنة ١٢٢٨هـ/١٨١٣م باسمها الحالى. (محمد رمزى، القاموس الجغرافى، ج١، ص ٢٦٣).

(٣) محكمة الدقهلية رقم ١١، مادة ٧٠٦، ص ٣٣٩، بتاريخ ١١ شعبان عام ١١٠٤هـ/١٦٩٢م.

(٤) أبو قراميط: هى من المدن القديمة اسمها الأصلى أبجوج ثم سميت فى الروك الصلاحى باسم بو قراميط، ووردت فى قوانين ابن مماتى وفى ن م د بو قراميط وهوى أبجوج من أعمال الشرقية ، وفى تحفة الإرشاد بو قراميط وهى الجوج وهذه محرفة عن أبجوج، وفى التحفة أبجوج وأبو قراميط فى الانتصار محرفة باسم ابجوج وأبوقراميط من أعمال الشرقية والاسمان أحدهما مصرى قديم والثانى عربى وهما لقرية واحدة لأنهم كانوا قديمًا فى الدواوين يذكرون الاسم القديم مع الحديث فى جداول النواحى محتفظين بالقديم باعتباره وحدة مالية قديمة واردة فى الأموال وفى الوثائق العقارية ثم تغلب الاسم الحديث. (محمد رمزى، القاموس ، ص ١٨٢).

(٥) كفر الغنام: أصله من توابع ناحية أبو قراميط باسم كفر الغنام ثم فصل عنها فى تأريع عام ١٢٢٨هـ/١٨١٣م باسمها الحالى. (محمد رمزى ، القاموس الجغرافى، ج١ ، ص ١٩٩).

وشيخ ناحية الصورة بالشرقية على أن يكونوا جميعًا تحت رئاسة الأمير الشيخ جنيدى واشترطوا عليه أن يسكن ديرب نجم وعدم استعانته بالخيالة من الشرقية والدهقلية، وعليهم جميعًا الالتزام بمطاردة المطرودين من السلطنة، والتبليغ عنهم فورًا أينما وجدوا(١).

وقد سببت القبائل العربية الكثير من المشاكل أمام السلطات الحاكمة فى مصر العثمانية، ولذلك كانت الفرمانات الصادرة دائمًا إلى حكام الأقاليم تنبه عليهم دائمًا بالقضاء على عصيانهم، بل ومنعتهم دائمًا من ركوب الخيل ومن حمل الأسلحة، ومن يضبط وهو ممتطى الخيل يقبض عليه، ولكن الأمر الغريب أن هذه الفرمانات التى كانت صادرة موجهة ضد الفلاحين، وربما يقصد الفلاحين العرب(٢).

وقامت القبائل العربية بالهجوم على قرى الملتزمين، وقدوصل الأمر إلى أنهم قاموا بالهجوم على الأقاليم المجاورة وهى الأخرى تغير عليهم، بل وتستولى على ممتلكات الأهالى، وتضطر السلطات الحاكمة فى الدقهلية بالتنسيق مع السلطات الحاكمة بالشرقية، لكى يعملا على اتخاذ موقف موحد تجاه القبائل العربية المغيرة من الشرقية، وواضح أن القبائل العربية بالدقهلية هى الأخرى قد انزعجت لمثل هذا الهجوم، وأدى ذلك إلى استدعاء مشايخ القبائل العربية من الطرفين وإجراء الصلح والتعهد بالمحافظة على النظام والزمن، على أن يعود الطرف المهاجم إلى أماكنهم، والتعهد بزراعة أرضهم ومزاولة نشاطهم، ويبدو أن بعضهم أراد الاستقرار فى الأماكن الجديدة، والدليل على ذلك إصرار الأهالى بضرورة مغادرتهم، ولكن بضمان

---

(١) سجل الدقهلية، رقم ١٤، مادة ٥٠٧، ص ٢١٦، بتاريخ ٥ ذى الحجة عام ١١١١هـ/ ١٦٩٩م.

(٢) نفسه رقم ٦، مادة ١٩، ص ٨ بتاريخ ١٨ ذى القعدة عام ١٠٨٨هـ/١٦٧٧م، نفسه، مواد ٥٧٧-٥٧٩، تواريخ ١٥ ذى الحجة عام ١٠٨٨هـ/١٦٧٧م.

مشايخ القبائل العربية سمح لهم بالاستقرار[١] مع تعهدهم بدفع المال المخصص للسلطان[٢].

وقد قامت بعض القبائل العربية من بنى عمر وحبش حرام بالهجوم على المنصورة عام ١٠٩٠هـ/١٦٧٩م ونهبوا المدينة ووصل الأمر بهم إلى الهجوم على السجن الموجود هناك وأطلقوا سراح المسجونين وأدى ذلك إلى إزعاج السلطات المسئولة بالولاية فبحثوا الأمر مع جميع المسئولين والجوربجية والسدادرة والملتزمين والأعيان، وشكلوا لجنة لبحث الأمن فى الولاية، ولجنة لمعاينة الآثار التى نتجت عن ذلك وقدمت اللجنة تقريرها بأنهم هجموا على السجن واستولوا على أسلحته وأطلقوا سراح المسجونين بالإضافة إلى عملية السلب والنهب التى قاموا بها[٣].

ونجد أنه فى عام ١٠٩٣هـ/١٦٨٢م ألزمت السلطات الحاكمة فى المدينة أن يتولى مشايخ العرب حفظ الأمن والنظام فى البلاد ومشاركتهم فى المسئولية فى ذلك، وحضروا جميعًا إلى ديوان الحاكم بحضور المسئولين أيضًا وتعهدوا أنهم جميعًا سوف يساعدون السلطات المسئولة فى إقرار الأمن وأقسموا على المصحف الشريف بتنفيذ ذلك وقرأوا الفاتحة ثلاث مرات على أساس أنهم ينفذون ما وعدوا به، وعليهم دفع العوائد السنوية المقررة للسلطان وحدد ميعاد الدفع بعد انتهاء المولد الأحمدى، وأنهم سيبلغون عن المفسدين ويقبضون عليهم ويسلمونهم للسلطات المسئولة، وإن لم يستطيعوا ذلك عليهم الاستعانة بالسلطات المسئولة، ويتعاونون معهم، بل وأبيح لهم قتل العصاة والمشاغبين وعليهم أن يعملوا بالتعاون مع المسئولين لإرجاع الأشياء المسروقة مهما كانت[٤].

---

(١) سجل الدقهلية رقم ٧، مادة ٤، ص ٢ بتاريخ ١٧ ربيع الأول عام ١٠٩٠هـ/١٦٧٩م.

(٢) نفسه، مادة ٩٤، ص ٣٧، بتاريخ ١٠ شعبان عام ١٠٩٠هـ/١٦٧٩م.

(٣) نفسه، مادة ٨٥٦، ص ٣٤٥، بتاريخ ١٠ رجب عام ١٠٩٣هـ/١٦٨٢م.

(٤) نفسه.

وشهد عام ١٠٩٥هـ/١٦٤٣م، حدوث النزاع بين القبائل العربية بعضها بعضًا فهجمت القبائل المجاورة بالشرقية مثل - عربان هلبا سويد - على الدقهلية ونهبوا الكثير من البلاد وأخذوا رهائن من قبائل الزاهيرة وقبائل أخرى، وهنا نجد أن السلطات المسئولة هي التى توسطت بين القبائل المذكورة لإجراء الصلح بينهم، ودعت لحضور اجتماع حضره جميع مشايخ العرب والمسئولون وأقر الجميع الصلح، ولكن أصرت الزهايرة أنه لكى يتم الصلح لابد من عودة الرهائن الموجودين طرف هلبا سويد، بل وعليهم أن يرسلوا من طرفهم رهائن مع إرسال من طرف الزهايرة رهائن حتى يضمنوا سريان الصلح، ورفض عرب هلبا سويد ذلك على الرغم من مخاطبة كاشف الشرقية لهم عدة مرات، وفشل الصلح فيما بينهم[١].

وعلى الرغم من ذلك كله نجد أن الزهايرة قد التزموا بالصلح، وقاموا بتعمير البلاد التى خربت نتيجة لهجوم هلبا سويد، وأمرت مشايخ العرب التابعين لهم بتعمير البلاد، والعمل على توطيد الأمن هناك وزراعة الأراضى وأصدرت أوامرها إلى مشايخ القرى والملتزمين التابعين لهم بإجراء عمل اللازم مع دفع مال السلطان عن خراج زراعاتهم وإلزام الفلاحين بالزراعة[٢]. ويبدو أن القبائل العربية الأخرى أعادت الهجوم مرة أخرى على ناحية سلمون القماش وقاموا بنهب وسرقة مواشى الفلاحين بالإضافة إلى أسباب التجار[٣]. وفى الوقت نفسه نجد جماعة الزهايرة قاموا بالهجوم على ديو الوسطى[٤] واستولوا على أغنام ومواشية الفلاحين وجرحوا بعض

(١) سجل الدقهلية رقم ٨، مادة ٢٨٥، ص ١٢٥، بتاريخ ١٤ ربيع الثانى عام ١٠٩٥هـ/١٦٨٣م.

(٢) نفسه، مادة ٢٨٧، ص ١٢٦، بتاريخ ١٨ ربيع الثانى عام ١٠٩٥هـ/١٦٨٣م.

(٣) نفسه، مادة ٣٠٢، ص ١٣٣، بتاريخ ٥ جمادى الأولى عام ١٠٩٥هـ/١٦٨٣م.

(٤) ديو الوسطى: هى القرى القديمة اسمها الأصلى ديو بغير إضاف وردت فى قوانين ابن مماتى وفى تحفة الإرشاد وفى التحفة من أعمال الشرقية.

وفى العهد العثمانى أضيفت إليها كلمة الوسطى لإظهار اسمها المكون من حروف قليلة

الفلاحين وقتل أحدهم، ونتيجة لذلك امتنع ملتزم الناحية عن دفع مال السلطان نتيجة للخراب الذى، ألم به، ومن هنا نجد السلطان المسئولة شكلت على الفور لجنة لتقدير الخسائر، وتم ذلك بالفعل، وقدرت الخسائر التى ترتبت على ذلك(١).

وشهد عام ١١٠٣هـ/١٦٩١م هجومًا من القبائل العربية المجاورة فى الشرقية من قبائل الهجاروسة وهلبا سويد على التزام جميزة برغوت(٢) واستولوا على الغلال والمواشى والخيل والجمال الخاصة بالالتزام، وأيضًا الأهالى وهنا عندما اشتكى قائمقام الالتزام شكلت لجنة لمعاينة الأضرار التى حدثت بمنطقة الالتزام المذكورة والتى تكونت من المتسلم والمعاربدار وقاموا بحصر الخسائر التى كانت كثيرة، لدرجة أن دار الوسية لم تسلم منهم والشونة السلطانية والأهالى وكتبوا كشفًا بذلك لاستخدامه عند الحاجة(٣). والمقصود هنا هو استخدامه عند دفع الضرائب المقررة.

وقد قام بعض العرب من البقارة بالهجوم على القبائل الأخرى من بنى

=

ولتوسطها بين بلدتى السنبلاوين وتمى الإمديد، وورد اسمها الحالى فى دفتر المقاطعات عام ١٠٧٩هـ/١٦٦٨م، وفى تأريع ١٢٢٨هـ/١٨١٣م.

ووردت فى الانتصار مشوهة باسم ديوا من أعمال الشرقية وهى غير ديو التى تعرف اليوم باسم ديوا عوام بالمنصورة . (محمد رمزى، القاموس الجغرافى، ج١ ،ص ١٩٠).

(١) سجل الدقهلية رقم ٨، مادة ٣٧١، ص ١٦٦ ، بتاريخ ٥ شعبان عام ١٠٩٥هـ/١٦٨٣م.

(٢) جميزة برغوت: هى من القرى القديمة اسمها القبطى بدماسين ثم عرب إلى البدماصين وفى أيام الدولة الفاطمية سميت جميزة برغوت، ووردت فى قوانين ابن مماتى وفى تحفة الإرشاد جميزة برغوت وهى البدماصين من أعمال الشرقية وهى بخلاف البدومسين التى تعرف اليوم بكفر البدماص بضواحى المنصورة، ووردت فى التحفة جميزة برغوت من حقوق البدماص من أعمال الشرقية والصواب جميزة برغوت وهى البدماصين.

(١) سجل الدقهلية، رقم ١١ ، مادة ٣١١، ص ١٧٤ ، بتاريخ غرة ربيع الأول، عام ١١٠٣هـ/ ١٦٩١م.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

عمر وبني زهير في عام ١١١٣هـ/١٧٠١م ومنعوا إرسال الأموال الأميرية، ومنعوا من تعيين أحدهم مشايخ، ونبهوا على المسئولين بضرورة ضبطهم ويبدو أن فسادهم كان شاملا والدليل على ذلك أن الفرمانات صدرت إلى ولايات الشرقية والمنصورة والغربية والمنوفية بضرورة متابعتهم والقبض عليهم وتعهد الجميع بالقبض عليهم[1].

وفي عام ١١١٤هـ/١٧٠٢م قامت قبائل بن بقر بالعدوان على المنصورة وسببوا الكثير من المشاكل أمام السلطات الحاكمة بالقاهرة، الأمر الذي جعل الباشا العثماني يصدر الفرمانات المتتالية للقضاء على فسادهم وعزلهم من المناصب التي تولوها مثل مشايخ القرى وتعيين مشايخ من أبناء هذه القرى وتم التنبيه على القرى المجاورة بعدم التستر على أحدهم وإخفاذهم لديهم، وإلا سوف يتعرضون للمساءلة، ونبّه على الجوربجية والأوجاقات بعدم انضمام أي منهم في الأوجاقات وعليهم فصلهم فوراً. وأرسل صورة من الفرمان إلى حكام الشرقية والغربية والمنوفية بضرورة التعاون مع حاكم المنصورة للقضاء على فساد قبائل بن بقر وتعاهد الجميع على ذلك[2].

ثانياً ـ الحياة الاقتصادية:

شملت الحياة الاقتصادية جميع أنواع الأنشطة الاقتصادية مثل الزراعة والصناعة واحترافهم بعض الحرف والتجارة والأسواق والقروض والمقاطعة وبيع وشراء العقارات وغير ذلك من الأنشطة الأخرى.

الزراعة:

وبالنسبة للزراعة فقد اشتهرت الدقهلية بزراعة بعض المحصولات الزراعية

(١) نفسه رقم ١٥، مادة بدون رقم، ص ١٩٥، بتاريخ ٢٨ ربيع الثاني عام ١١١٣هـ/١٧٠١م.

(١) نفسه.

مثل الأرز الذى تمت زراعته هناك[١] وفى موسم الحصاد يذهب العمال الزراعيون من المنصورة وبلبيس إلى رشيد والدلتا لحصاد الأرز، وحصلوا على أجورهم نقداً (٤ بوطاقات) مقابل محصول الفدان وربطه وحزمه ونقل إلى الجرن. وبلغ متوسط المحصول السنوى للفدان فى المنصورة ٣,٥٪ من الضريبة لبذر وإنبات فدادنين وهكذا بلغ متوسط نسبة البذار إلى المحصول الناتج فى حقول الأرز حوالى ١ : ١٨ ويزرع الأرز فى يوليو ويجنى المحصول فى منتصف نوفمبر. وينتج الفدان حوالى ١٩ أردباً[٢].

ويزرع القمح فى أكتوبر، بعد رى النيل بالأراضى الزراعية ويتم بذار الفدان نصف أردب ويتم جنى المحصول فى مارس وأبريل[٣]. والشعير الذى يعتبر الغذاء الرئيسى للحيوانات وينتج الفدان الواحد عشر أرادب، والفول الذى يزرع فى سمنود، وينتج الفدان من خمس إلى ست أرادب[٤].

وتخصصت بعض الأراضى فى ضواحى طنطا وسمنود بالذات لزراعة الذرة الشامية وتبدأ عمليات الزراعة بتغطية هذه الأراضى بطبقة رقيقة من الرماد أو من الأنقاض التى توجد داخل القرى[٥].

وقد كان على المنصورة أن تساهم فى إرسال حصتها من الغلال إلى القاهرة وعين أغا كتخدا الجاويشية للإشراف على إرسالها لساحل بولاق، وعليه أن يتفق مع المراكب لنقلها إلى الشون الخاصة بالسلطان وعليها -

---

(١) ب.س. جيرار، الحالة الاقتصادية فى القرن الثامن عشر، ص ٢٦؛

Shaw, The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt, p. 52.

(٢) جيرار، نفس المرجع والصفحة.

(٣) Shaw, Ottoman Egypt in The Age of The French Revolution, p. 131.

(٤) Ibid., p. 119

(٥) ب.س.جيرار، الحياة الاقتصادية فى مصر فى القرن الثامن عشر، ص ٦٠.

الدقهلية - إرسال كمية من السمن قدرت بمائة وست وثلاثين قنطاراً، ترسل إلى السلطنة فى استانبول وكان المسئول عن إرسالها أغا الكلارجى[١] وتصدر السلطات الحاكمة فى القاهرة من التهاون فى جمعها وإرسالها[٢] وإرسال المشاق الخاصة بمراكب السلطنة فى كل عام مائتان وستون قنطاراً[٣] وإرسال مائتى أردب سنوياً من حبوب البرسيم لاصطبلات السلطنة بالقاهرة[٤].

وقد كانت أيضًا تساهم فى إرسال المال الميرى الذى كان يدفع على على أقساط ثابتة، وعند حلول ميعادها تنه السلطات الحاكمة بالقاهرة بذلك، وتلزمهم بالتسديد، وتحذرهم من التأخير[٥]، وتحدد مهلة التسديد بخمسة عشر يوماً[٦]، ويبدو أن تأخير سداد المال الميرى خلال هذه الفترة سمة من سماتها، ويرجع ذلك إلى اضطراب الأحوال السياسية التى كانت تمر بها مصر.

وحدد نصيب المنصورة من المال الميرى وقت وصول الحملة الفرنسية كما يلى[٧].

---

(١) محكمة الدقهلية ، رقم ١ ، مادة ٦٨ ، ص ٣٣ بتاريخ ٢٤ شوال عام ١٠٤٥هـ/١٦٣٦م.

(٢) نفسه رقم ١ ، مادة ٥٧٣ ، ص ٢٢٩ بتاريخ ١٤ ذى الحجة عام ١٠٥٨هـ/١٦٤٨م.

(٣) نفسه، رقم ٣ ، مادة ٢٦٩ ، ص ٦٠ بتاريخ ٤ محرم عام ١٠٦٤هـ/١٦٥٣م.

(٤) نفسه رقم ١٠ ، مادة ١٠٩٦ ، ص ٤٥١ ، بتاريخ ١٢ ربيع الآخر عام ١١٢٨هـ/١٧١٥م.

(٥) نفسه، رقم ١ ، مادة ١٠٠ ، ص ٤٧ ، بتاريخ ١٦ ذى القعدة عام ١٠٥٤هـ/١٦٤٤م.

(٦) نفسه ، مواد ١٤٦ ، ٥٠٧ ، ٥٧٢ ، ٥٧٥ ، صفحات ٥٩ ، ٢٠٧ ، ٢١٥ ، ٢٢٥ ، تواريخ ٥ شوال عام ١٠٥٥هـ/١٦٤٥م، غرة ذى القعدة عام ١٠٥٦هـ/١٦٤٦م، ٧ ذى الحجة عام ١٠٥٧هـ/١٦٤٧م، ١٤ صفر عام ١٠٥٨هـ/١٦٤٨م.

(٧) استيف ، النظام المالى والإدارى فى مصر العثمانية، ص ٦٢-٦٣.

أصل الميرى

أصل الميرى بـــــارة	
٩,٤٩٩,١٤٢	أصل الميرى
٠,٠٥٢,٤٨١	كوربكجى (أعمال تطهير الترع)
٠,١٥٦,١١٥	تذاكر الجاويشية
٩,٧٠٧,٧٣٨	

أما حصيلة الكشوفية وهى التى أصبحت نتيجة لذلك جزءاً من المال الحر، لتميزها عن تلك الكشوفية الجديدة التى أضيفت (إلى الضرائب المقررة) منذ عهد السلطان سليمان القانونى[1].

٧٤١,٨٨٣	مال الجهات
٦٨٠,٧١٠	خدمة العسكر
٣٤٠,٢٧٣	كلفة
١,٧٦٢,٨٦٦	إجمالى الكشوف القديمة وأضيف إليها الكشوفية الجديدة
٢,٦٣٥,٠٢٥	رفع المظالم
٨٨٦,٦٧٧	فرد التحرير
٨٧٤,٦٤	كلفة
٤,٣٩٦,٣٢٦	
١,٧٦٢,٨٦٦	بالإضافة إلى الكشوفية القديمة
٦,١٥٩,١٩٢	

(١) حسن عثمان، تاريخ مصر فى العهد العثمانى، ص ٢٦٧.

وترجع هذه الكشوفية الجديدة إلى الظروف السياسية التى مرت بها مصر فى هذه الفترة، ووضح أن الذى أضيف هو رفع المظالم، فردة التحرير والكلفة مرة أخرى ولذلك كان مال الجهات عبارة عن ضريبة كانت تتم جبايتها فى كل قرى الدائرة ويضع الملتزمون حصيلة هذه الضريبة التى يقع على عاتقها أكبر قدر من مصروفات الإسلامية تحت تصرف حكام الولايات ويقوم هولاء بسداد هذه المصروفات ويحتفظون بالباقى لحسابهم[١].

وتجبى ضريبة خدمة العسكر لحساب الجوربجية ولصالح ضباط وجنود آخرين من بقية الفرق العسكرية وبخاصة من جنود أوجاق التفنكنيان والجومولياں والشراكسة المنتشرين فى العمل هناك مكونين للديوانات المحلية أو باعتبارهم مراقبين للبكوات أو الكشاف الحكام[٢].

وعندما لاحظ محمد بك أبو الذهب أن هذه الضريبة قد زادت بشكل كبير، فقد أعادها إلى القدر الذى حدده لها السلطان سليمان.

وتمثل الكلفة عدة عادات عينية ونقدية خصصتها اللوائح القديمة للحكام وأفراد بيوتهم. وقد تحولت هذه الرسوم إلى إعانات مالية على الملتزمين أن يقوموا بدفعها، وقد أضيفت إليها عادة تعرف باسم حوالة الحوالات، وهو تعبير عربى يعنى التعويض الذى يدفع لحملة الرسائل، الذين يرسلون على وجه السرعة إلى القرى، لكى يخطروا الممولين بالمبلغ الذى ينبغى عليهم أن يدفعوه وكانت حوالة الحوالات تضاف إلى الكلفة فى كل ولايات مصر، فيما عدا ولايتى الغربية والمنوفية[٣].

وقبل وقت طويل منذ عهد محمد بك كان حكام الإقليم قد منحوا

---

(١) استيف، النظام المالى والإدارى فى مصر العثمانية، ص ٦٦-٦٧، والمصروفات الإسلامية هو رسم يحصل لصالح محمل الحج.

(٢) نفسه، ص ٦٨.

(٣) نفسه، ص ٦٩.

أنفسهم بشكل استبدادى حق زيادة الكشوفية، لكن الملتزمين فى عهده، وقد كانوا فى حالة لا تسمح لهم بتحمل هذه الابتزازات التى لا يقف تزايدها عند حد، قد أشعروه بأن من الضرورى وضع حد لهذه الابتزازات، وأدرك محمد بك أنه إذا كان من المناسب أن تزيد هذه الرسوم أو العادات من جهة فإنه من الظلم الصارخ من جهة أخرى أن يترك تقدير ذلك لرأى الحكام، وحين قرر قراره بإلغاء كل ما كان هؤلاء الحكام يفرضونه، زيادة عن الكشوفية القديمة، فقد منحهم حق تحصيل عادة جديدة سميت باسم عادة رفع المظالم[١].

وقد أراد القبطان حسن باشا، الذى حاول أن يعيد النظام إلى مصر بعد الاضطرابات التى أعقبت موت محمد بك، أن يقلص الضرائب لكى تعود إلى نفس القدر الذى حددته لوائح سليمان، لكن أفكاراً لاحقة قد أثنته عن ذلك، فتبنى نفس الاعتبارات التى أدت إلى نشأة عادة رفع المظالم، واكتفى بأن يطلق عليها اسماً جديداً هو عادة حق البيانات (أى عادة ثمن الإقامة)[٢].

وحين أدت الأحداث التى أعقبت رحيله إلى تثبيت سلطة البكوين مراد بك وإبراهيم بك، فإن حكام الأقاليم، قد بزوا أسلافهم فيما كانوا يقومون به من الابتزازات وعملية السلب، بحيث اقتضى الأمر أن تتحول إلى بنود ضريبية جديدة، فأضاف إبراهيم بك، ومراديك إلى الرسوم أو العادات القائمة فردة التحرير[٣].

الالتزام:

عندما طبقت الدولة العثمانية نظام الالتزام فى مصر منذ عام

(١) نفسه، ص ٦٩.

(٢) استيف، النظام المالى والإدارى فى مصر العثمانية، ص ٦٩.

(٣) نفسه، ص ٧٠.

١٠٦٩هـ/١٦٥٨م وهو نظام لا يخضع لموظفين تابعين للحكومة، وإنما يتكفل فيه من يشاء من الأمراء المماليك ورجال الأوجاقات العسكرية ومشايخ العرب وغيرهم بتحصيل الضرائب المقررة على أراض قرية أو أكثر أو أقل عن مدة معينة، وذلك بناء على اتفاق بين هذا الشخص - الذى أصبح رسمياً يحمل لقب ملتزم - وبين الروزنامة نيابة عن الحكومة[١].

وكانت حصص الالتزام تمنح للملتزمين فى الفترة الأولى من تطبيق هذا النظام فى مصر لمدة سنة أو عدة سنوات ينص عليها التقسيط، الذى يتم بين الملتزم والروزنامة ولكن بعد مرور فترة من الزمن وخاصة فى القرن الثامن عشر أصبح حق التوريث هو الشائع فى الالتزامات ولم تعد حصة الالتزام تخرج من حوزة الملتزم، أو ورثته أو أتباعه إلا فى حالات معينة، مثل انقراض ذرية الملتزم أو أتباعه، أو انحلال حصة الالتزام عنه لعدم سداد ما عليها من أموال أميرية أو فى حالة مصادرة معظم الالتزامات، كما حدث لبعض الأمراء المماليك فى فترات الاضطراب السياسى فى القرن الثامن عشر، وكذلك فى عهد الحملة الفرنسية، حيث أمرت الإدارة الفرنسية بمصادرة حصص الأمراء المماليك[٢].

ولذلك فقد تنازل البعض عن حصة التزامه[٣] وتنازل أحياناً ملتزم ناحية سلكا[٤] عن تحصيل التزامه عن مدة عام كامل قبل الأهالى، والمقيدة

---

(١) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، الريف المصرى فى القرن الثامن عشر، ص ٧٤.

(٢) نفسه، ص ٧٥.

(٣) محكمة الدقهلية، رقم ٥، مادة ٣٦، ص ١٦، بتاريخ غاية جمادى الآخر عام ١٠٨١هـ/١٦٧٠م.

(٤) سلكا: هى من القرى القديمة وردت فى المشترك لياقوت بكورة المرتاحية وفى قوانين ابن مماتى وتحفة الإرشاد من أعمال المرتاحية وفى التحفة سلكا ومنيتها من أعمال الدقهلية . (محمد رمزى، القاموس الجغرافى للبلاد المصرية، القسم الثانى، الجزء الأول، ص ٢٢٠).

بسجلات الشاهد، وأوضح ذلك لعدم قيامهم بالزراعة فى السنة المذكورة، مع تعهدهم عن طريق مشايخهم من العرب بقيامهم بالزراعة بعد ذلك[١] وتنازل البعض عن نصف حصة التزامه مع تعهده بتوريد محاصيل أرضه من الأرز والسمسم[٢] ويدفع الحلوان نظير ذلك، وقد لوحظ أنه بعد أن تم التنازل قام نفس المتنازل باستئجارها مرة أخرى لزراعتها وحدد الإيجار السنوى مع إعفائه من دفع حق الطريق، ورسوم الكشوفية، ولم تكن هذه الحالة الأولى أو الفريدة بل كانت هناك حالات أخرى[٣].

وكان ملتزم البجالات[٤] قد فرض على الأهالى توريد المواشى له، التى كانت تسلم أولا للكاشف الذى يقوم بتسليمها إلى الملتزم عن طريق مندوبين من الأوجاقات العثمانية[٥].

وقد تنازل البعض عن التزامه فى ناحيتى تلبانه[٦] والمخزن[٧] وحدد

(١) سجل الدقهلية، رقم ٦، مادة ١٥٧، ص ٦٠، بتاريخ ١٧ ربيع الأول عام ١٠٨٩هـ/١٦٧٨م.

(٢) نفسه، رقم ٦، مادة ١٨٤، ص ٦٩، بتاريخ غاية ربيع الآخر عام ١٠٨٩هـ/١٦٧٨م.

(٣) سجل الدقهلية رقم ١١، مادة بدون رقم، ص ٣٠، بتاريخ ١٩ جمادى الأولى عام ١١٠٢هـ/ ١٦٩٠م.

(٤) البجالات: هى من القرى القديمة وردت فى التحفة باسم البجالات الكبرى والصغرى من أعمال الدقهلية والمرتاحية وفى قوانين الدواوين البجالات من الأعمال المذكورة فى تأربع ١٢٢٨هـ/ ١٨١٣م. (محمد رمزى، المرجع السابق، ص ٢٢٩).

(٥) سجل الدقهلية رقم ١، ص ١٧٥، مادة ٤١٩، بتاريخ ١٥ جمادى الآخرة عام ١٠٥٦هـ/١٦٤٦م.

(٦) تلبانة: هى من القرى القديمة اسمها الأصلى تلبانة عدى وردت به فى المشترك لياقوت وفى ابن مماتى وفى تحفة الإرشاد من أعمال المرتاحية وفى سنة ١٢٢٨هـ/١٨١٣م. وردت مختصرة باسمها الحالى. (محمد رمزى، المرجع السابق، ص ٢١٨).

(٧) المخزن: هى من القرى القديمة وردت فى التحفة مع البقلية من أعمال الدقهلية والمرتاحية وفى تأربع عام ١٢٢٨هـ/١٨١٣م فصلت بزمام خاص بها من ناحية الدقهلية فأصبحت ناحية قائمة بذاتها. (محمد رمزى، المرجع السابق، ص ١٨٥)؛ سجل الدقهلية، رقم ١، ص ١٧٥، مادة ٤١٩، بتاريخ ١٥ جمادى الآخرة، عام ١٠٥٦هـ/١٦٤٦م.

ميعاد التنازل ويكون عادة ابتداء من السنة الزراعية بعد دفع الحلوان المطلوب[١] ثم قام بعد ذلك المتنازل باستئجارها لمدة ثلاث سنوات مع إعفائه من مال الديوان العالى ورسوم الكشوفية، وقد لوحظ هنا أن الإيجار يدفع بعد نهاية مولد السيد البدوى[٢] ومن الواضح أن التنازل تم على أساس عدم دفع بعض الرسوم المقررة خلال هذه الفترة، التى كثرت وأرهقت الأهالى والملتزمين معاً.

وشملت الإسقاطات العديد من الفئات، فقد تنازل أحد الكشاف عن التزامه فى جزيرة القباب[٣] لأحد الأمراء الجوربجية، وفى مثل هذه الحالة أصدر والى مصر فرمان إلى حاكم الولاية يخبره بذلك[٤]وقد شمل ذلك أيضاً الإيجار حيث قام أحد الملتزمين بتأجير قطعة من أرضه فى دائرة التزامه لمدة عام بعد دفع حلوانه[٥] ويوكل البعض أحياناً فى التصرف والالتزام والتقسيط لجميع حصة التزامه فى المنصورة[٦] وشملت الإسقاطات أيضاً مناطق عديدة، وأحياناً تحدث مشاكل بين الملتزمين بعضهم البعض بخصوص حدود الأرض وغير ذلك[٧].

(١) سجل الدقهلية ، رقم ٦ ، مادة ١٩٦ ، ص ٧٤، بتاريخ ١٠ جمادى الأولى عام ١٠٨٩هـ/ ١٦٧٨م.

(٢) نفسه، مادة ١٩٧ ، ص ٧٤، تاريخ مستهل جمادى الآخرة عام ١٠٨٩هـ/١٦٧٨م.

(٣) جزيرة القباب: هى من القرى القديمة وردت فى قوانين ابن مماتى وفى تحفة الإرشاد باسم جزيرة محلة دمنسا من أعمال الدقهلية وفىالانتصار جزيرة القبابا وتعرف بمحلة ديبا وصوابه محلة دمنسا، وفى التحفة جزيرة القباب من أعمال الدقهلية والمرتاحية وفى تأريع عام ١٢٢٨هـ/ ١٨١٣م جزيرة القباب الحالى. (محمد رمزى، القاموس الجغرافى، ج١، ص ٢٢٣).

(٤) سجل المنصورة رقم ١ ، عين ١٣٨ ، مخزن ٤٦ ، ص ١١٣ ، بتاريخ ١٤ محرم عام ١١٥٨هـ/ ١٧٤٥م.

(٥) نفسه رقم ٢ ، ص بدون، بتاريخ ١٤ محرم عام ١١٥٦هـ/١٧٤٥م.

(٦) سجل إسقاطات القرى رقم ١٥، ص ٩٩ بتاريخ غاية جمادى الآخرة عام ١١٨٢هـ/١٧٦٨م.

(٧) سجلات المنصورة أرقام ٢٩-٣١، ص ٣٠، ١٥٠، ٣ تواريخ ١٨ ربيع الأول عام ١١٨١هـ/ ١٧٦٧م، ٢٦ رمضان عام ١٢٠١هـ/١٧٨٧م، ٨ ربيع الآخر عام ١٢٠٤هـ/ ١٧٩٠م.

الصناعة:

فقد وجدت بعض الصناعات بها وهى صناعات تعتمد فى المقام الأول على الخامات المحلية، ولذلك فقد وجدت بها صناعة الأقمشة الصوفية فى سمنود وهى من إنتاج إقليم الشرقية والغربية، وكانت صباغتها باللونين البنى والأزرق[(١)] وصنع أيضاً قلوع المراكب والمنتجات الكتانية[(٢)] كما يصنع ملح النشادر وتنتج مائة قنطاراً من هذا الملح ويعمل بها ثلاثون عاملا بشكل دائم، ويحصلون على أجورهم بواقع (٢,٥) بوطاقة فى الشهر كما يتناولون طعامهم على حساب صاحب العمل، وتشتعل النار فى أفران التحويلة بواسطة أقراص مصنوعة من روث البهائم، ويتسع الفرن الواحد لعشرين أو اثنين وعشرين كرة، ولا يوجد بالمنصورة سوى مصنع واحد لملح النشادر[(٣)].

وكانت السلطات الحاكمة تهتم بهذا المصنع، وتعين له دائماً المشرفين عليه من ذوى الخبرة.

دراسة لبعض الحرف فى الولاية:

وجدت بعض الحرف فى الولاية مثل القبانية[(٤)] والقهوجية[(٥)] والطباخين[(٦)] والفرانين[(٧)] والبيطرية[(٨)] والنحاسين[(٩)] والجلفطة[(١٠)]

---

(١) Shaw, Ottoman Egypt in the Age of the French Revolution, p. 131.

(٢) جيرار، الحياة الاقتصادية فى مصر فى القرن الثامن عشر، ص ٢٠٦.

(٣) نفسه، ص ٢٢٩.

(٤) Gabrial Baer, Egyptian Guilds in Modern Times, p. 9.

(٥) محكمة الدقهلية، رقم ١، مادة ٧٦٧، ص ٢٩٩، بتاريخ ١٠٥٩هـ/١٦٤٩م.

(٦) نفسه رقم ٥، مادة ٤٧، ص ١٧، بتاريخ ١٧ ربيع الآخر عام ١٠٧٤هـ/١٦٦٣م.

(٧) نفسه رقم ٦ ، مادة ٢١٩، ص ٨٤، بتاريخ غرة جمادى الأولى عام ١٠٨٩هـ/١٦٨٧م.

(٨) نفسه ، مادة ٢٢٠، ص ٨٤، بتاريخ ٤ جمادى الأولى عام ١٠٨٩هـ/١٦٨٧م.

(٩) نفسه، مادة ٢٢٣، ص ٨٥، بتاريخ ٤ جمادى الأولى عام ١٠٨٩هـ/١٦٨٧م.

(١٠) نفسه.

والجلادين[١] والعقادين[٢] والعطارين[٣] والخضرية[٤] والطحانين[٥] والحلاقين والجراحين[٦] والسقائين[٧] والإسكافيين[٨] وحياكى الطواقى[٩] والسراجية[١٠] والمعصرانيين والجواهرتية[١١] والصباغين [١٢] والدلالين[١٣] والنجارين والخراطين[١٤] والمغسلة[١٥] وغيرهم من الحرف الأخرى.

وكان شيخ الحرفة ينتخب بحرية تامة من كل أعضاء الحرفة[١٦] وهناك بعض الحرف يعين شيخها عن طريق القاهرة، ويظل تابعًا لها رأسًا، مثل حرفة صيادى السمك فقد كانت هذه الحرفة مركزية، ومن هنا نجد شيخ هذه الحرفة يعين شيخ الحرفة بالمنصورة وعليه فى نظير ذلك أن يدفع ستة أردب أرز تدفع على مرتين فى السنة[١٧].

(١) نفسه، مادة ٢٣٨، ص ٩٠، بتاريخ ٦ رجب عام ١٠٨٩هـ/١٦٨٧م.

(٢) نفسه، مادة ٢٥٠، ص ٩٦، بتاريخ ١٩ جمادى الأولى عام ١٠٨٩هـ/١٦٨٧م.

(٣) نفسه، مادة ٢٧١، ص ١٠٣، بتاريخ ١٦ رجب عام ١٠٨٩هـ/١٦٨٧م.

(٤) نفسه، مادة ٢٧٤، ص ١٠٤، بتاريخ ٢٠ رجب عام ١٠٨٩هـ/١٦٨٧م.

(٥) محكمة المنصورة، رقم ١، ص ٤٢، بتاريخ ٦ شوال عام ١١٢٠هـ/١٧٠٨م.

(٦) محكمة المنصورة، رقم ١، ص ٤٢، بتاريخ ٣ ذى القعدة عام ١١٥٥هـ/١٧٤٢م.

(٧) نفسه، رقم ٣، ص ٢٨، بتاريخ غرة صفر عام ١١٥٦هـ/١٧٤٣م.

(٨) نفسه، رقم ، ص ٣٩، بتاريخ ١٥ صفر عام ١١٥٦هـ/١٧٤٣م.

(٩) نفسه، ص ١٥٥، بتاريخ ٢٧ محرم عام ١١٥٧هـ/١٧٤٤م.

(١٠) نفسه، ص ١٠٣، بتاريخ ٣ محرم عام ١١٥٨هـ/١٧٤٥م.

(١١) نفسه، رقم ٤، ص ١١٤، بتاريخ ٢٤ شعبان عام ١١٥٩هـ/١٧٤٦م.

(١٢) نفسه، رقم ٧، ص ٦٧، بتاريخ ١٢ جمادى الأولى ١١٦٣هـ/١٧٥٠م.

(١٣) نفسه، رقم ١٤، ص ٥٩، بتاريخ ٢٦ ربيع الأول ١١٧٦هـ/١٧٦٢م.

(١٤) نفسه، رقم ٢٢، ص ١٠٩، بتاريخ ١٧ شعبان عام ١١٩٢هـ/١٧٧٨م.

(١٥) نفسه، رقم ٢٨، ص ٥١، بتاريخ غرة محرم عام ١٢٠١هـ/١٧٨٧م.

(١٦) نفسه، ٣٠، ص ١٢٤، بتاريخ ١٠ شعبان عام ١٢٠٣هـ/١٧٨٩م.

(١٧) محكمة الدقهلية رقم ١، مادة ٧٦٧، ص ٢٩٩، عام ١٠٥٩هـ/١٦٤٩م.

والشيء الملفت للنظر أن بعض الحرف لها شيخان في وقت واحد كحرفة السقائيين والدلالين[١]، وتحدد اختصاصات كل منهما بالتحديد[٢]، وأحيانًا ثلاثة في وقت واحد كالسقائيين[٣] ويرجع ذلك لأهمية هذه الطائفة خلال هذه الفترة، حيث أنها استطاعت أن تلعب دورًا أساسيًا في عملية الصراع بين البيوتات المملوكية، وفي الوقت الذي كانت فيه هذه الطائفة لها ثلاث مشايخ نجد أن لبعض الطوائف شيخ واحد فقط، مثل طائفة الحلاقين والجراحين[٤] والسراجين والمعصرانيين[٥].

وضمت بعض الحرف المسلمين وأهل الذمة مثل الخياطين[٦] كما ضمت حرفة المنسلة الرجال والنساء[٧] وكانت وراثية في بعض الأسر[٨].

أما اختصاصات شيخ الحرفة فهي تحديد الأسعار التي تنتجها حرفته[٩] والعمل على تحسين جودتها[١٠] والنظر في مصالح أعضاء حرفته ومنع الظلم عنهم[١١] واعطاء الحوافز لمن يحسن أداء مهمته ومعاقبة المهمل[١٢].

---

(١) محكمة المنصورة، رقم ٧، ص بدون، بتاريخ ٤ ذى الحجة عام ١١٦٣هـ/١٧٥٩م.

(٢) نفسه، رقم ١٤، ص ٩٥، بتاريخ ربيع الأول عام ١١٧٦هـ/١٧٦٢م.

(٣) محكمة المنصورة، عين ١٣٨، مخزن ٤٦، ص بدون، تاريخ ٥ ذى الحجة عام ١١٦٣هـ/ ١٧٥٠م.

(٤) نفسه، ١٤، ص ٩٥، بتاريخ ٢٦ ربيع الأول عام ١١٧٦هـ/١٧٦٢م.

(٥) نفسه، ٨، ص ٢٥، بتاريخ ٣ محرم عام ١١٧٦هـ/١٧٦٢م.

(٦) نفسه، ٢، ص ٩١-٩٢، بتاريخ ٢ ذى القعدة عام ١١٥٥هـ/١٧٢٤م.

(٧) نفسه، ٣، ص ١٠٣، بتاريخ ٣ محرم عام ١١٥٨هـ/١٧٤٥م.

(٧) نفسه، ٢٨، ص ٥١، بتاريخ غرة محرم عام ١١٧٦هـ/١٧٦٢م.

(٩) نفسه، ٣٠، ص ١٢٤، بتاريخ ١٠ شعبان عام ١٢٠٣هـ/١٧٨٩م.

(٦) نفسه، ١، ص ١٨، بتاريخ ٩ شعبان عام ١١١٩هـ/١٧٠٧م.

(١١) نفسه، ص ١٣٤، بتاريخ ٦ ذى القعدة عام ١١٢٧هـ/١٧١٥م.

(١٢) نفسه، ٣، ص ١٠٣، بتاريخ ٣ محرم عام ١١٥٨هـ/١٧٥٤م.

ويوزع الضرائب على أعضاء حرفته[١] ، وأحيانًا يبالغ في ذلك فيطالب الأعضاء بعزله وتستجيب السلطات المختصة لذلك، لإخلاله بواجبات الوظيفة[٢] وأحيانًا يكون خلو المنصب بسبب وفاته[٣] والشروط التي يجب توافرها فيه هي الاستقامة والنزاهة[٤] والعفة والطهارة والأمانة[٥].

تلك هي بعض الحرف التي كانت موجودة في المنصورة خلال هذه الفترة وكانت الحرفة قوية، إلا أن هناك سببًا مهمًا أدى إلى انحلال الحرف وهو أن الأوجاقات العثمانية كانت قد تسربت إلى الحرف بل واحتكروها، وفي عام ١١٢١هـ/١٧٠٩م، حاولت السلطات منع أي ارتباط بين الطوائف وهذه الفرق العسكرية، ولكن ردًا على ذلك فإن شيوخ الطوائف زعموا أن معظم أعضاء الطوائف إما من الجنود وإما من أبنائهم. وأهمل النظام وتغاضت السلطات عنه ومن الواضح أن التسرب قد زاد مداه في ذلك الحين، وفي خلال القرن الثامن عشر اتخذت سيطرة الجند على الطوائف أشكالا جديدة وكثير من هؤلاء الجند قد تعلموا وأتقنوا حرفة من الحرف وفرضوا سيطرتهم على رجال الحرف وميزوا حانوته وأرغموه على أن يكون شريكًا، وأن يدفع لهم جانبًا من أرباحه[٦].

ولذلك فقد عمل بعض جند السباهية في حرفة استخراج الزيوت وشاركهم بعض العسكر من أوجاق العزب، الذين دخلوا ميدان الزراعة،

(١) نفسه، ٢، ص ٩١-٩٢، بتاريخ ٣ ذي القعدة عام ١١٥٥هـ/١٧٤٢م. للمزيد في اختصاصات شيخ الحرفة. (صلاح هريدي، الحرف والصناعات في عهد محمد علي، ص).

(٢) نفسه، ١٣، ص ٥، بتاريخ ١٧ جمادى الثاني عام ١١٧٤هـ/١٧٦٠م.

(٣) نفسه، ٣، ص ٧٥، بتاريخ ١٥ شعبان عام ١١٥٧هـ/١٧٤٤م.

(٤) نفسه، ٣، ص ١٠٣، بتاريخ ٣ محرم عام ١١٥٨هـ/١٧٤٥م.

(٥) نفسه، ٧، ص ٩٠، بتاريخ ١١ رجب عام ١١٦٣هـ/١٧٥٠م. رقم ١٥، ص ٩٣، بتاريخ جمادى الأولى عام ١١٧٧هـ/١٧٦٣م.

(٦) Gabrial Baer, Egyptian Guilds in Modern Times, p. 12.

وأيضًا الأوده باشه الذين امتلكوا العصارات وأداروها بأنفسهم[١]، وسيطر أوجاق مستحفظان على حرفة الصباغة، وتعسفوا فى فرض الضرائب عليهم واشتكى أعضاء الحرفة إلى أوده باشه مستحفظان، وبحثت شكواهم، وألزم أفراد أوجاقه بعدم فرض ضرائب عليهم[٢].

وأجرت السلطات المختصة الانتخابات واختاروا شيخًا منهم[٣] وسيطر سردار عزبان على حرفة الدلالين، ووضح ذلك من انضمام أفراد الأوجاق إليها[٤] كما سيطر أوجاق الجراكسة على حرفة القبانية، ويسمح لهم بفتح محلات خاصة بهم[٥] ويشمل ذلك أيضًا سيطرة أوجاق عزبان، حيث سيطر على حرفة الإسكافة[٦].

وخضعت بعض الحرف للملتزم الخردة مثل القراداتية والحدادين وسمسرة السخيتان والدلالين والكحالين والحكماء والمتسولين والأساكفة والدباية والقباقبية، وسوق خفاف النساء والحياكين والسمكرية والطبالين والأرجوزات، والجلبية والغجر، والحمالين بالقفص. ويقوم الملتزم بتحصيل الرسوم المقررة عليهم لحساب الميرى، وكان يعاونه اثنين من المساعدين، ويحذر دائمًا من التهان فى جمع هذه الأموال[٧].

ويشرف المعمارجى باشى على جميع الحرف الخاصة بالبناء مثل البنائين وبائعى الجير والنجارين والقفاصين وقد سيطر أوجاق عزبان على هذه

(١) عراقى يوسف محمد، الوجود العثمانى المملوكى فى مصر، ص ٣٤٠.
(٢) محكمة المنصورة رقم ٤، ص ١١٧، بتاريخ ٢٤ شعبان عام ١١٥٩هـ/١٧٤٦م.
(٣) نفسه، ٢٢، ص ١٠٩، بتاريخ ١٧ شعبان عام ١١٩٢هـ/١٧٧٨م.
(٤) نفسه، ١٤، ص ٩٥، بتاريخ ٢٦ ربيع الأول عام ١١٧٦هـ/١٧٦٢م.
(٥) نفسه، ٢٥، ص ١٢٨، بتاريخ ١٠ ربيع الآخر عام ١١٩٧هـ/١٧٨٣م.
(٦) نفسه، ٢٨، ص ٥١، بتاريخ غرة محرم عام ١٢٢١هـ/١٧٨٧م.
(٧) محكمة الدقهلية، رقم ١، مادة ١٠١، ص ٤٧، بتاريخ ١٠ شعبان عام ١٠٥٤هـ/١٦٤٤م.

الحرف١٠٧٦هـ/١٦٦٥م، وفرض الكثير من الضرائب والمغارم عليهم، وتقدموا بشكواهم إلى المسئولين بالمدينة، وطالبوا بعودتهم لتبعية المعمارجي باشي، واستجابت السلطات لتقديمهم(١).

التجارة:

وقد وجدت تجارة الشمع والعسل، وقد تاجر فيها الشوام والذميون بمصر(٢) والأرز وقد شارك في تجارته بعض الأمراء المماليك(٣).

وتجارة الأقمشة الهندية والجوخ والأحرمة والطرابيش التي ساهم فيها بعض المغاربة المنضمين لأوجاق مستحفظان(٤) وتجارة الدخان التي تاجر فيها الشوام(٥) والنطرون (٦) والبن والتوابل واحتل رجال أوجاق مستحفظان وعزبان مكانة مهمة في هذه التجارة(٧) والقطنيات والحرير وقد اشتعل بهذه التجارة بعض الدلالات(٨) والعسل والسكر والعجوة وقد اشتغل بهذه التجارة عدد من الجنود وبخاصة في المناطق التي كانت تفتقر إلى زراعة السكر كالشرقية والدقهلية والمنوفية(٩) والفول التي اشترك فيها بعض الأشراف(١٠)

---

(١) نفسه، رقم ٤، مادة ٢٦١٠، ص بدون، بتاريخ ١٧ صفر عام ١٠٧٦هـ/١٦٦٥م.

(٢) نفسه، رقم ١، مادة ٢٢، ص ١٣، بتاريخ ١٩ شعبان عام ١٠٤٥هـ/١٦٣٥م.

(٣) نفسه، رقم ١، مادة ٣٥٣، ص ١٤٨، بتاريخ ١٧ ربيع الآخر عام ١٠٥٦هـ/١٦٣٦م.

(٤) سجل الدقهلية رقم ١، مادة ٢٦١، ص ١١٠، بتاريخ ختام جمادى الآخرة عام ١٠٥٦هـ/١٦٣٦م.

(٥) نفسه، رقم ٣، مادة ٣٠٣، ص ١٠١، بتاريخ غرة صفر عام ١٠٦٤هـ/١٦٥٣م.

(٦) نفسه، رقم ١٣، مادة ١٥، ص ٧، بتاريخ جمادى الأولى عام ١١٣٠هـ/١٧٢٩م.

(٧) نفسه، رقم ٣، مادة ٣٨، ص ١٤، بتاريخ ٨ جمادى الأولى عام ١٠٩٩هـ/١٦٨٧م.

(٨) سجل محكمة المنصورة رقم ٣، عين ١٣٨، مخزن ٤٦، ص ١٥٢، بتاريخ ٢٧ جمادى الأولى عام ١١٥٨هـ/١٧٤٥م.

(٩) نفسه، رقم ٧، ص ٢٤، بتاريخ ٢٤ ربيع الأول عام ١١٦٣هـ/١٧٥٠م.

(١٠) عراقي يوسف محمد، الوجود العثماني المملوكي في مصر، ص ٣٥٨.

والعبيد واشتغل بها بعض العراقيين والشوام[١] والكسب وتاجر بها بعض الشراكسة[٢] والكتان الذى يستخدم فى صناعة الحبال، وقد عملت بها بعض القبائل العربية وتبيعها للسودانيين كما كان لأوجاق مستحفظان نصيب كبير فى هذه التجارة[٣].

أما المشاكل الناجمة عن طريق التعامل فكانت بلا شك كثيرة ومتعددة مثل تعرض السلعة للسطو والسرقة أثناء التخزين، ويطالب صاحب السلعة بردها[٤] مثل تجارة الشمع والعسل، ودفع المشترى مبلغًا من المال وعدم قدرته على تسديد الباقى وانتهى به الأمر إلى السجن كما فى تجارة الدخان[٥] والاختلاف فى كمية البضاعة وجودتها وانتهى مثل هذا الإشكال بالتسوية بين الطرفين[٦] كما فى تجارة العبيد والجوارى حيث ادعى البائع أنه لم يستلم ثمن الجارية المباعة، واتضح بعد ذلك أنه استلم المبلغ[٧] وأيضًا بسبب الاختلاف فى الكمية المباعة وثمنها مثل الكسب ويصر البائع على ذلك[٨] وغير ذلك من المشاكل الأخرى.

وتأخذ التجارة شكلا آخر، وهو مجال تكوين الشركات بغرض التجارة فقد تكونت شركة تجارية لإنتاج الفراريج وفى مثل هذه الحالة يذكر أسماء الشركاء ورأس المال المدفوع ونصيب كل منهم[٩] وقد كون أحد الأمراء

(١) سجل المنصورة رقم ٨، ص ٥٨، بتاريخ ١٠ جمادى الأولى عام ١١٦٦هـ/١٧٥٣م.

(٢) نفسه، ١٩، ص ٧١، بتاريخ ١٤ صفر عام ١١٨٦هـ/١٧٧٢م.

(٣) نفسه، ٣٠، ص بدون، بتاريخ ١٩ رجب عام ١٢٠٣هـ/١٧٨٩م.

(٤) سجل الدقهلية رقم ٢١، مادة ٢٢، ص ١٣، بتاريخ ١٩ شعبان عام ١٠٤٥هـ/١٦٣٥م.

(٥) نفسه، رقم ٣ ، مادة ٣٠٣، ص ١٠١ ، بتاريخ غرة صفر عام ١٠٦٤هـ/١٦٥٣م.

(٦) سجل المنصورة رقم ٧، عين ١٣٨، مخزن ٤٦، ص ٢٤، بتاريخ ٢٤ ربيع الأول عام ١١٦٣هـ/ ١٧٥٠م.

(٧) نفسه، رقم ٨، ص ٥٨، بتاريخ ١٠ جمادى الأول عام ١١٦٦هـ/١٧٥٣م.

(٨) نفسه، رقم ١٩، ص ١٢٤، بتاريخ ١٠ شعبان عام ١١٨٦هـ/١٧٧٢م.

(٩) سجل الدقهلية رقم ١، مادة ٣٠، ص ١٦، بتاريخ ٧ رمضان عام ١٠٥٤هـ/١٦٣٥م.

المتفرقة شركة أيضًا فى هذا المجال وقد أنشأ الكثير من المعامل فى جهات مختلفة[١] وتأسست شركة لتجارة الأرز والشعير[٢] وتكون شركة لتجارة الدقيق وساهم فيها أحد العراقين بثلث رأس المال[٣].

ونجد أيضًا من المشاكل الناجمة الاختلافات التى ظهرت بين الشركاء بعضهم بعضًا، مثال ذلك، رغبة أحد الشركاء الخروج من الشركة فيطالب بنصيبه ولكن ادعى الشريكان الآخران أنهما فى أزمة مالية، وانتهى الأمر بسجنهما[٤] ومطالبة أحد الشركاء أيضًا بنصيبه فى رأس المال المدفوع ولكن الشركاء الآخرون طالبوه بتحمل نصيبه فى الخسارة ووافق على ذلك[٥].

الأسواق:

أما الأسواق فهى الأخرى تتعلق بالمجال التجارى، والواقع أنها من أقدم أشكال النظم التجارية، وهى ثلاثة أنواع، أواق محلية وموسمية وسنوية ومعظم أسواق الشرق الداخلية محلية ودائمة، ولها أيام معينة فى الأسبوع وقد اتخذت صفة التخصص ببيع أنواع معينة فهذا سوق البزازين، وذلك سوق العطارين وسوق الفرانيين وسوق الحريريين وسوق العنبريين[٦].

وأسواق المنصورة تتشابه تمامًا مع أسواق القاهرة فالموازين والمكايين تخضع لمراقبة سلطة المحتسب وهو يتجول من حين لآخر خلال المدينة يتقدمه عامل يحمل قسطاسًا كبيرًا ويتبعه الجلادون والخدامون. وهو يمر على

(١) نفسه، مادة ١٤٨، ص ٦٠، بتاريخ ١٤ شوال عام ١٠٥٥هـ/١٦٤٥م.

(٢) سجل المنصورة رقم ١٩، عين ١٣٨، مخزن ٤٦، ص ٢٢، بتاريخ ٢٤ محرم، عام ١١٨٧هـ/١٧٧٣م.

(٣) نفسه، ص ١٤٠، بتاريخ ١٩ شوال عام ١١٩٢هـ/١٧٨٧م.

(٤) سجل المنصورة رقم ١٩، ص ٢٤، بتاريخ ٢٤ محرم، عام ١١٨٧هـ/١٧٧٣م.

(٥) نفسه، ص ١٤٠، بتاريخ ٢٤ محرم عام ١١٨٧هـ/١٧٧٣م.

(٦) نعيم زكى فهمى، طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب، ص ٢٨١-٢٨٢.

الدكاكين والأسواق واحداً واحداً، وأحياناً يتفقد واحداً هنا وواحداً هناك، فيفحص الميزان والأوزان والأكيال، كما يستفهم عن أثمان المؤن من مأكولات وغيرها وكثيراً ما يستوقف خادم أو غيره. يقابله صدفة في الطريق حاملا مأكولات قد اشتراها، فيسأل عن ثمنها ووزنها، فإذا تبين له أن البائع استعمل موازين أو مكاييل مغشوشة أو طفف الميزان أو زاد على سعر الأسواق، أنزل به العقوبة فى الحال والعقوبة هى الضرب والجلد[١].

ويقوم بمدينة المنصورة سوق كل يوم خميس[١] ومدينة سمنود كل يوم أربعاء تغص بالأقمشة الكتانية التى صنعت فى الدلتا وبشكل خاص فى المحلة الكبرى، ويشترى تجار المدن جزءاً من هذه الأقمشة يصدرونه إلى سوريا عن طريق دمياط، كما يرسلون جزءاً منه كذلك إلى استانبول عن طريق ثغرى رشيد والإسكندرية[٢]، كما كانت مستودعاً للبضائع الأجنبية التى ترد إلى مصر عن طريق دمياط كالحديد والفحم وهناك فى المنصورة وهى مستودع للبضائع التى تنقل للقاهرة ودمياط ورشيد كالزبد والجبن والكتان وزيت السمسم وهى جميعها من منتجات الدقهلية[٣].

وقد فضل التجار أن يبيعوا فيما بينهم هناك فى سمنود بدلا من أسواق القاهرة هرباً من الرسوم العالية التى تحصلها أسواق القاهرة[٤].

وتعرضت أسواق الفلاحين لعمليات السلب والنهب من جانب أفراد الأوجاقات العسكرية وأيضاً كاشف الدقهلية وأتباعه[٥] ووجدت أيضاً وكالات للقطن فى المنصورة وسمنود التى كانت تحت إدارة أوجاق عزبان،

---

(١) إدوارد وليم لين، المصريون المحدثون وشمائلهم وعاداتهم، ترجمة عدلى طاهر، ص ١٣-١١٤.

(٢) علي مبارك، الخطط التوفيقية، ج١٥، ص ٨٩.

(٣) جيرار، الحياة الاقتصادية فى مصر فى القرن الثامن عشر، ص ٢٠٦.

(٤) نفسه، ص ٢٥٧؛ Shaw, Ottoman Egypt, op.cit., p. 132, 134.

(٥) عبد الرحمن الجبرتى ، تاريخ عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، ج٢، ص ١٩٠.

حيث كانت التزاماتها ٢,١٩٥,٠٠٠ بارة سنوياً، ويحصل الملتزمون عن القطن الوارد من القاهرة ٩٠ بارة والوارد من سوريا ٣٦٠ بارة[١] ووكالات لبيع الحيوانات وكانت لالتزام القلفاباشى نظير مبلغ ٢٣٠,٠٠٠ بارة سنوياً، ويحصل فى نظير ذلك ٢٣ بارة عن الثور، ١٣٥ بارة عن كل جمل، ١٢ بارة عن الحصان، وعن كل الحيوانات الأخرى[٢] ،ووجدت القيساريات والمحلات التجارية[٣] .

وشمل المجال الاقتصادى أيضًا القروض، وقد دخل هذا المجال بعض أهالى الذمة، ونجمت عن ذلك مشاكل عديدة بسبب عدم تسديد القروض فى ميعادها[٤] أو إنكار القروض من أساسه[٥] ووصل الأمر إلى قتل المدين[٦] .

وفى مجال المقاصة، نجد قيام أحد التجار بشراء قنطار من البن الأخضر وقاصصه فى نظير ثمن قنطار البن المقاصة الشرعية فى مقابل الدار الكائنة بالمنصورة[٧] .

أما بيع وشراء العقارات فهى عديدة وشملت قطاعات مختلفة من المجتمع خلال هذه الفترة مثل البدو[٨] والنساء[٩] والأشراف[١٠] والأمراء

(١) Shaw, The Financial, op.cit., p. 140.

(٢) Ibid., p. 141.

(٣) علي مبارك، الخطط التوفيقية، ج١٥، ص ٨٩.

(٤) سجل الدقهلية، رقم ٤، مادة ٢٦١٠، ص بدون، بتاريخ ١٧ صفر عام ١٠٧٦ هـ/١٦٦٥م.

(٥) سجل المنصورة رقم ٦، عين ١٣٨، ص١٢٠، بتاريخ ١٣ شوال عام ١١٦٣هـ/ ١٧٥٠م.

(٦) نفسه رقم ٢١، ص بدون، بتاريخ ٥ ربيع الثانى عام ١١٩١هـ/١٧٧٧م.

(٧) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، المغاربة فى مصر فى العصر العثمانى، ص ١٢١.

(٨) محكمة المنصورة، رقم ٣، ص بدون رقم، بتاريخ ١٠ ربيع الثانى، عام ١١٥٦هـ/١٧٤٣م.

(٩) نفسه، ص ١١٥، بتاريخ ٢٧ محرم عام ١١٥٨هـ/١٧٤٥م.

(١٠) نفسه أرقام ٨، ١٩، ص٤٨، ٧٢، ٧٣، تواريخ ١٠ صفر عام ١١٦٣هـ/١٧٥٠م، ٢٧ جمادى الأولى عام ١١٦٦هـ/١٧٥٣م، ١٥ صفر عام ١١٨٦هـ/١٧٧٢م.

المماليك[١] والفقهاء[٢] والحرفيين[٣] وغيرهم.

ثالثاً ـ الحياة الاجتماعية:

وقد شملت الحياة الاجتماعية جوانب مختلفة من الحياة العامة مثل التعامل اليومى بين الأهالى بعضهم البعض، وانتشار بعض العادات السيئة، والميراث وما ينتج عنه من مشاكل، والتعليم والطرق الصوفية والأوقاف وأوجهها والمشاكل المترتبة على ذلك والاحتفالات العامة وغير ذلك من نماذج الحياة الاجتماعية الأخرى.

وقد انتشرت بعض العادات السلبية مثل وجود بعض النساء البغاة وعادة اللواط واحتساء الخمر[٤]، وكانت السلطات الحاكمة تراعى الأشهر الحرم وتصدر أوامرها بإغلاق الخمارات والبوظات وبيوت الفواحش فى هذه الشهور[٥] بالإضافة إلى انتشار ظاهرة القتل[٦] والسرقة[٧].

وبالنسبة للميراث فقد تنوعت أشكاله، حيث أنه يكون أراضى أو عقارات أو متعلقات شخصية أو غير ذلك[٨] وكثيراً ما كان يحدث بسببه

(١) نفسه رقم ١١، ص ٤٥ بتاريخ ١٢ رمضان عام ١١٦٩هـ/١٧٥٦م.

(٢) نفسه رقم ٦، ص ٢٩٣، بتاريخ ٦ ربيع الآخر عام ١١٩٨هـ/١٧٨٤م.

(٣) نفسه رقم ٢٨، ص ٤٨ بتاريخ ١٤ صفر عام ١٢٠٠هـ/١٧٨٦م.

(٤) نفسه رقم ١١، ص ٥١، بتاريخ غرة ذى الحجة عام ١١٦٩هـ/١٧٥٦.

(٥) نفسه.

(٦) نفسه، رقم ١٩، ص ٦٠، بتاريخ ٢١ محرم عام ١١٨٧هـ/١٧٧٢م.

(٧) نفسه، رقم ٢٦، ص ٢٥٤، بتاريخ ٨ محرم عام ١١٩٩هـ/١٧٨٥م.

(٨) سجلات محكمة المنصورة، أرقام ٣-٤، ١٩، ٢٦، ٣١، صفحات ١٥٢، ٨١، ٢٠٨، ٨٦، ٨٨، ٢٣٤، تواريخ ٢٧ جمادى الأولى عام ١١٥٨هـ/١٧٤٥هـ/١٧٤٥م، ١٩ جمادى الآخرة عام ١١٥٩هـ/١٧٤٦م، ٤ محرم عام ١١٨٧هـ/١٧٧٣م، ١٢ ربيع أول عام ١١٩٨هـ/١٧٨٤م، ١٨ صفر عام ١٢٠٥هـ/١٧٩١.



مشاكل بين الورثة[١] وتسوى هذه المشاكل داخل المحاكم، أو على حسب ما يوصى به المتوفى قبل وفاته[٢].

أما التعليم فإنه قد انصب على المساجد، وهذه سمة من سمات هذا العصر، وأنه كان دائمًا يحدد المواد الدراسية، ولذلك نجد أن قرار تعيين المدرسين يشمل تخصصه ومذهبه، والمادة المتخصص فيها، وراتبه، وكيفية الإنفاق عليها من الأوقاف المخصصة لها[٣] ووجدت مكاتب لتعليم الأطفال القراءة والكتابة وتحفيظهم القرآن الكريم[٤] ومن أشهر المساجد، مسجد سيدى عبد الله الوافى القطيط، والشيخ ياسين، الذى اتخذ معهدًا للتعليم والمحمودية، وسيدى ريحان وسيدى حسن الصوحى، وسيدى محمد النجار، والكتخدا والبهلول، والجزار، والأربسين والعجمى، والشيخ سنبل، والجعفرية[٥].

ومن أشهر علماء الدقهلية، محمد بن عمر بن كحيل، وابنه الذى حفظ القرآن الكريم، واشتغل بالقضاء وله المؤلفات العديدة ونظم الشعر، ومحمد بن محمد بن خلف بن كميل والشيخ رمضان المنصورى[٦]، وأحمد الغمرى، وله شهرة واسعة فى العلوم والمعارف، وكان يحب بناء المساجد حتى قيل أنه بنى خمسين جامعًا (ت ٩٠٥هـ/١٤٩٩م)[٧] والشيخ محمد الزفتاوى المعروف بأبى العمائم لأنه كان يتعمم بنحو ثلاثة أبراد صوف، وكان أحمدى الخرقة، وقصده الناس بالزيارة من سائر الآفاق

---

(١) محكمة الدقهلية رقم ١، مادة ٣٧٩، ص ١٥٩، بتاريخ ١٧ جمادى الأولى عام ١٠٥٥هـ/١٦٤٥م.

(٢) علي مبارك، الخطط التوفيقية، ج١٥، ص ٩٠.

(٣) نفسه، ج١٥، ص ٩١. (انظر: بخصوص التعليم: صلاح هريدى، التعليم فى مصر فى القرن الثامن عشر).

(٤) علي مبارك، الخطط التوفيقية، ج١٥، ص ٩٣.

(٥) نجم الدين الغزى، الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، ج١، ص ٨٤.

(٦) نفسه، ج١، ص ٨٦. (٧) نفسه، ج١، ص ٩٥.

وكان لسانه يلهج بذكر الله تعالى وقراءة القرآن العظيم (ت ٩١٩هـ/ ١٥١٣م) ومحمد المسنودى خطيب الجامع الأزهر (ت ٩٢١هـ/ ١٥١٥م)[1] والشيخ شمس الدين السمنودى (ت ٩٣١هـ/١٥٢٤م) والشيخ محمد المنصورى الذى تولى مشيخة الحنفية (ت ١١٦٩هـ/ ١٧٥٥م) [2] والشيخ أحمد بن أحمد السنبلاوى الشافعى الأزهرى، كان إماماً عالماً. مواظباً على تدريس الفقه والمعقول بالجامع الأزهر وكان يحترف بيع الكتب وله حانوت بسوق الكتبيين (ت ١١٨٠هـ/١٧٦٦م)[3] والشيخ محمد بن محمد بن موسى العبيدى الفارسى وأصله من فارسكور، وكان يلقى دروساً بجامع فاقوس (ت ١١٨١هـ/١٧٦٧م)[4] .

وقد كانت ثقافة المجتمع تقوم على الطرق الصوفية التى انتشرت، مثل الرفاعية والسعدية والقادرية والبراهمة وغيرهم، وكانت مهمتهم الأساسية تنحصر فى العبادة وإقامة الذكر، والدعاء للدولة العثمانية والسلطان العثمانى وإقامة الاحتفالات الدينية مثل مولد الرسول ﷺ، ومولد شيخ طريقتهم وكان لها ميعاد معين فى السنة[5] والاحتفال بموالد أولياء الله الصالحين من أمثال سيدى أحمد البدوى، ومولد السلطان الصالح ومولد سيدى عبد العال وغيرهم[6] وكان يحضر هذه الاحتفالات أحياناً حاكم الولاية أو من ينوب عنه والمسئولون ومشايخ العرب[7] .

(١) نفسه، ج١، ص ١٤٨؛ عبد الرحمن الجبرتى، عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، ج١، ص١٩٠.

(٢) نجم الدين الغزى، الكواكب السائرة، ج١٤٨؛ عبد الرحمن الجبرتى ، عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، ج١، ص ١٩٠.

(٣) عبد الرحمن الجبرتى، المرجع السابق، ج١، ص ٢٨٥، ٣٠٤.

(٤) نفسه، ص ٣٠٤.

(٥) محكمة الدقهلية رقم ١ ، مادة ٢٢١ ، بتاريخ غرة جمادى الأولى، عام ١٠٥٧هـ/١٦٤٧م.

(٦) نفسه رقم ٦ ، مادة ٧٣ ، ص ٢٨ ، بتاريخ ١٧ محرم عام ١٠٨٩هـ/١٦٧٨م.

(٧) نفسه رقم ١١، مادة ٢١٥، ص ٢١٥، بتاريخ ١٦ ذى الحجة عام ١١٠٧هـ/١٦٩٥م.

والشيء الملفت للنظر، أنه وجدت طائفة الهنود فى المنصورة، وكانت لهم تكيتهم وزاويتهم، وكان ناظر التكية هو نفسه ناظر الزاوية، ويعين لها إمامًا والموظفين التابعين له، وتصرف لهم السلطات الحاكمة شهريًا أردبين من الحنطة، توزع على الفقراء الواردين إليها[١].

أما الأوقاف فقد وجدت الأوقاف المالية، ونشأت بناء على رغبة بعض الملتزمى فى ضمان ما فى حوزتهم من الأطيان لورثتهم، فوقفوها وخصصوا جزءًا منها للمؤسسات الخيرية، وجعلوا الأكثرية لورثتهم أقاربهم، بشرط أن تنتهى الأطيان إلى غرض دينى بعد انقراض النسل، وكان السائد أن يوقف الملتزم أرض الوسية ولا يلجأ إلى وقف أرض الفلاحة إلا نادرًا[٢].

وقد اختلفت أهداف الأوقاف فمنها الوقف الصالح للمساجد والزوايا فى الولاية، وحدد الغرض من الصرف عليها، فقد أوقف بعضهم أراضى بناحية أويش الحجر، لشرح الحديث الشريف من البخارى فى شهور رجب وشعبان ورمضان من كل عام فى الجامع الكبير الصالحى الذى ابتناه الصالح نجم الدين أيوب[٣].

ووجدت الأوقاف المتعددة والكثيرة فى وقت واحد، حيث أوقف أمير الحج رضوان بك الكثير من الأراضى التى قدرت بالمئات من القراريط لصالح فقراء مكة والمدينة، وبعض المساجد بالقاهرة والمنصورة، وخصص ريع هذه الأراضى على هذه الأماكن وملء صهاريج المياه بالأزهر[٤].

وقد وجد نظام جمع بين الوقف الخيرى، والوقف الأهلى، فالوقف

(١) نفسه.

(٢) أحمد أحمد الحتة، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر، ص ٧.

(٣) محكمة الدقهلية، رقم ١، مادة ٣٧٩، ص ١٥٩، بتاريخ ١٧ جمادى الأولى عام ١٠٥٦هـ/١٦٤٦م.

(٤) نفسه، مادة ٥٩٣، ص ٢٣٨، بتاريخ ١٧ شوال عام ١٠٥٨هـ/١٦٤٨م.

الخيرى يكون ابتداءاً وانتهاءاً على جهة البر، أما الوقف الأهلى فيكون ابتداءاً على الواقف ثم ذريته لحين انقراضهم ومن بعده لجهة من جهات البر[١]، وبين هذين النظامين انتشر نظام ثالث كان مزيجًا بين الاثنين بمعنى أن هناك عقارات وأراضى موقوفة يزيد ريعها زيادة كبيرة عن الحاجة الفعلية لمصاريف الوقف التى يحددها الواقف فى وثيقة وقفه، فيحدد المرتبات النقدية والعينية لأرباب الوظائف، كما يحدد قيمة الصدقات التى تخرج من ريع الوقف فى المناسبات الدينية المختلفة، ثم ينص صراحة أن الباقى بعد ذلك يعود إلى الواقف ثم إلى ذريته من بعده[٢].

وهنا الأمثلة الكثيرة على ذلك، فقد أوقف بعضهم مساحات من الأراضى على نفسه طيلة حياته، ولأولاده وأولاد أولاده إلى انقراضهم ثم تؤول بعد ذلك إلى جامع الخطابى، وقد عين نفسه ناظرًا على الوقف، وأولاده وأولاد أولاده الأرشد فالأرشد، على أن يتكفل الناظر بالصرف على الجامع المذكور لصيانته وعمارته[٣] وآخر على جامع الخطبة[٤].

وقد أوقف أحد الكشاف السابقين للشرقية، قهوة وطاحون لطحن الحنطة على نفسه طيلة حياته فقط، ثم يؤول الوقف بعد ذلك إلى جامع الأمير سليمان الطباخ، وإلى مدفنه المجاور له، ثم أوقف بعد ذلك محلين لمعتوقه وذريته وذرية ذريته، ثم بعد انقراض نسله يؤول الوقف لأحد الأسبلة والفسقية وإدارة الساقية مناصفة بينهما.وبين أحد الجوامع، وأن يصرف من ريع الوقف على عمارته وترميمه حتى لو أدى الأمر لصرف غلته، وشرط

---

(١) محمد محمد أمين، الحياة الاجتماعية فى مصر، ص ٧٣.

(٢) نفسه، ص ٧٢-٧٣.

(٣) محكمة الدقهلية رقم ٤، مادة ٦١٩، ص بدون، بتاريخ ٢٣ ربيع الأول عام ١٠٧٦هـ/١٦٦٥م.

(٤) نفسه، مادة ٧٠٩، ص بدون، بتاريخ ١٨ رجب عام ١٠٧٦هـ/١٦٦٥م.

الواقف أيضاً قراءة سورة معينة من القرآن الكريم واهدائها إلى روح رسول الله ﷺ والصحابة وأولياء الله الصالحين وحددت أوجه الصرف الخاصة بذلك[١].

وأوقف أحد الملتزمين بناحية ميت السودان[٢] جميع الوكالة والدكاكين. ومن هنا اشترط الواقف عدم البيع والرهن والاستبدال وأن يكون الوقف له طيلة حياته وأولاده وأولاد أولاده إلى انقراض ذريتهم، ثم يؤول الوقف مناصفة بين جامع وزاوية، وأن يكون هو الناظر طيلة حياته، ثم بعد ذلك لأولاده وأولاد أولاده ولعتقائه، وإذا انقرضوا بعد ذلك تكون النظارة لأهل الدين والصلاح، وعلى الناظر أن يعمل على صيانة وترميم الوقف وأجاز للناظر الإيجار لمدة ثلاث سنوات فقط[٣].

وأوقف البعض ناحية بأكملها على تكية السجادة الوفائية والسجادة الشريفة والحرمين الشريفين[٤] كما أوقف بعضهم منزلين للطريقة الرفاعية، والفقهاء الذين يتلون القرآن الكريم[٥] وأوقف للصرف على العاملين بضريح أبي عتبة[٦] وأوقفت أسرة بأكملها أراضي على جامع بمنية نوسا[٧] وقراءة

(١) نفسه، رقم ٥، مادة ١٦٧، ص ٦٣، بتاريخ ١٥ شعبان عام ١٠٨١هـ/١٦٧٠م.

(٢) ميت السودان: هي من القرى القديمة اسمها الأصلي منية السودان وردت في قوانين ابن مماتي وفي تحفة الإرشاد من أعمال الدقهلية وفي التحفة من أعمال الدقهلية والمرتاحية، ثم حرف اسمها من منية إلى ميت فوردت في تأريع ١٢٢٨هـ/١٨١٣م باسمها الحالي. (محمد رمزي، القاموس الجغرافي، القسم الثاني الجزء الأول ، ص ٢٣٦).

(٣) سجل الدقهلية رقم ٥، مادة ٦٤٤، ص ٢٠٢، بتاريخ ١٧ محرم عام ١٠٨١هـ/١٦٧٠م.

(٤) سجل المنصورة رقم ٩، عين ١٣٨، مخزن ٤٦، ص ١٤٠ بتاريخ ١١٦٩هـ/١٧٥٦م.

(٥) نفسه رقم ١١، ص ٦٧، بتاريخ ٢ محرم عام ١١٧٦هـ/١٧٦٢م.

(٦) نفسه رقم ١٤، ص بدون، بتاريخ ٢ صفر عام ١١٧٦هـ/١٧٦٢م.

(٧) نوسا البحر: هي من القرى القديمة اسمها الأصلي منية نوسا وردت به في قوانين ابن مماتي وفي تحفة الإرشاد من أعمال المرتاحية وفي التحفة من أعمال الدقهلية، وفي تاج العروس نوسة بالتحريك يتان بالمرتاحية أحداهما نوسة البحر وهي هذه والثانية نوساط الغيط وقد يجمعان بما معهما من الكفور فيقال النوسات، وردت في تأريع عام ١٢٢٨هـ/١٨١٣م باسم نوسا البحر لأنها واقعة على فرع النيل الشرقي وتمييزاً لها عن نوسا الغيط الواقعة في وسط الأراضي الزراعية. (محمد رمزي، القاموس الجغرافي، القسم الثاني، ص ١٧٨).

القرآن الكريم على روح رب الأسرة الفقيد[١] وأوقف أحد الملتزمين لناحية البيضا والمليس[٢] بعض الأراضى بالجامع الكبير الصالحى، وعلى أقاربه فى مرنبشة والفقراء[٣] وأوقفت أرض بناحية منية الغمرى لقراءة القرآن الكريم على قبر الواقف بعد موته[٤].

وبالنسبة لإدارة الوقف فإنه يعين ناظراً عليها، قد يكون الواقف نفسه طيلة حياته، ويعاونه جهاز إدارى، وعندما تكون الأوقاف كثيرة، فإنه يعين عليها كل ناظر على حده، ويرأسهم ناظر النظار، ومن اختصاصاته تنظيم العمل وإلقاء التعليمات والإشراف على تحصيل ريع الأوقاف والمصروفات المخصصة لذلك مع دفع مرتبات العاملين وما يتبقى بعد ذلك يحول للخزانة العامة أو على حسب ما يوصى به الواقف[٥].

(١) سجل المنصورة، رقم ٢١، عين ١٣٨، مخزن ٤٦، ص ١٢ بتاريخ أواخر ذى القعدة عام ١١٩٢هـ/١٧٧٨م.

(٢) البيضا والمليس: هى من القرى القديمة، وردت فى معجم البلدان فى كورة الشرقية بمصر ووردت فى قوانين ابن مماتى وفى تحفة الإرشاد من أعمال الشرقية وفى التحفة البيضا والميلص من أعمال الشرقية.

والميلص ناحية أخرى كانت معها ثم ألغيت وحدتها فأصبحت معها فى زمام واحد، وردت فى تأريع عام ١٢٣٠هـ/١٧١٥م باسم البيضة والمريص والثانية محرفة صوابها ا لمليص كما وردت فى التحفة وفى الانتصار، واسمها الحالى هو الوارد فى جدول الداخلية وأما فى جدول المالية فهى البيضة.

وفى تأريع ١٢٧٩هـ/١٨٦٢م فصل من البيضة ناحية أخرى باسم كفر محمد شاهين، وفى فك زمام مديرية الدقهلية سنة ١٩٠٢ صدر قرار فى١٩٠٣/٣/١٧ بالغاء وحدة هذا الكفر وإضافته إلى البيضة وصارا ناحية واحدة باسم البيضا وكفر محمد شاهين مع العلم بأن هذا الكفر قد هدم ولايزال اسمه يذكر مع البيضة للدلالة عليه وتسميها العامة بيضة السوق إذ فيها يقام سوق أسبوعى يجتمع فيه خلق كثير. (محمد رمزى، القاموس الجغرافى، القسم الثانى، الجزء الأول، ص ١٨٣).

(٣) سجل المنصورة رقم ٢٢، عين ١٣٨، مخزن ٤٦، ص ١٢ بتاريخ أواخر ذى القعدة عام ١١٩٢هـ/١٧٧٨م.

(٤) نفسه رقم ٢٦، ص ٢٩٣، بتاريخ ٦ ربيع الآخر عام ١١٩٨هـ/١٧٤٣م.

(٥) نفسه.

وأحيانًا يعين الناظر من أقرباء الواقف فإنه فى هذه الحالة يصدر القاضى قرار تعيين الناظر مع تحديد اختصاصاته وأوجه الصرف المخصصة لها[1] والشيء الملفت للنظر هو تعيين إحدى السيدات كناظرة وقف والدها وإدارته بكفاءة ونزاهة تامتين[2] ولم تكن هذه هى الحالة الأولى بل إننا نجد الأمثلة العديدة فى هذه الفترة[3].

وكانت إدارة الأوقاف تخضع لنظام المحاسبة والتفتيش الدقيقين فيقوم المفتش بمراجعة الحسابات مراجعة دقيقة، ويراجع الدخل والمنصرف على المكان المخصص وأجور العاملين العينية والنقدية والتأثيث وغير ذلك من الأوجه الأخرى[4].

وتحدث مشاكل أحيانًا بنى المستفيدين من الوقف، مثال ذلك النزاع الذى نشب بين شيخ طائفة الزياتين بالمدينة وبين ابنة عمه، وكان الوقف عبارة عن منزل وسيرجه وطاحونة، واستطاع أن يثبت بموجب الحجج الشرعية أنه خاص به وهو المستفيد، وأحضرت الأخرى حجة تبيح لها الحق فى تأجير السرجة واعترض على ذلك، ولكن عندما اطلعت المحكمة على حجتها اتضح أن وقفها غير ذلك، وأن الوصى عليها عندما كانت قاصرة هو الذى فعل ذلك، ومن هناقررت المحكمة بتمكين المستفيد الأول وبطلان استفادة الثانية[5] ونزاع آخر بخصوص تحديد نصيب كل واحد فى العقار[6].

---

(١) سجل الدقهلية رقم ١، ص ٥١، مادة ١٢٢، بتاريخ ١٩ رمضان عام ١٠٥٥هـ/١٦٤٥م.

(٢) نفسه، بتاريخ ١٠ ربيع الثانى عام ١٠٥٦هـ/١٦٤٦م.

(٣) سجل المنصورة، رقم ٢٩ عين ١٣٨، مخزن ٤٦، ص ١٥١، بتاريخ رجب عام ١٢٠٢هـ/ ١٧٨٨م.

(٤) سجل محكمة الدقهلية، رقم ١، مادة ٧٧٩، ص ٢٥٣، غاية ذى الحجة، ١٠٦٥هـ/١٦٥٤م.

(٥) سجل الدقهلية، رقم ٤، مادة ٦٧٥ بتاريخ ١٧ جمادى الآخر عام ١٠٧٤هـ/١٦٦٣م.

(٦) نفسه، مادة ٦٠٧ بتاريخ ١٦ ربيع الأول ١٠٧٦هـ/١٦٦٥م.

وقد قام نزاع من نوع آخر ويتلخص هذا النزاع فى أن الناظر على الوقف قد أذن للمستأجر بإجراء إصلاحات وإقامة مبان، وأثناء إتمام هذه الإجراءات توفى الناظر، وعند انتهاء المستأجر بإتمام اللازم تقدم بقائمة المصروفات التى صرفها، وهنا اعترض الناظر الجديد على ذلك، بل أمر بإزالة المبانى التى أقامها المستأجر حيث أنه لا يعترف بذلك، وعرض المستأجر على الناظر أن تستهلك المصاريف من الإيجار، ولكنه رفض أيضاً، وعرض الأمر على المفتين على المذاهب الأربعة، فأقر المفتى الشافعى، بأنه لا يجوز لأحد البناء فى أراضى الوقف حتى لو أنه أخذ أمراً من ناظر الوقف، وأنه لا يجوز أن يفعل ذلك بأمر من القاضى فقط، بحكم أنه الحاكم الشرعى على الأوقاف، أما الحنفى فقد أيد رأى الشافعى والمالكى، أما الحنبلى فقد أقر ذلك أيضاً[١].

وفى الوقت الذى حدث نزاع بين المستأجر وناظر الأوقاف نجد على الجانب الآخر أن أحد المستأجرين لأوقاف الجامع الصالحى الكبير، قد قام بعد تصريح من ناظر الوقف بإجراء إتمام البناء والإصلاح، وكانت التكاليف كبيرة، وقدم كشفاً بذلك بمعرفة اللجنة الفنية المختصة التى شكلت بهذا الخصوص، نجده - المستأجر - قد تبرع بالمبلغ كاملا للوقف، وانتظم فى دفع الإيجار[٢] وشمل الإيجار أيضاً معامل الفروج التابعة لوقف الحرمين الشريفين، الذى استأجرها أحد الأشراف بالمدينة، وتم إجراء الصيانة والمبانى، وتبرع أيضاً بالمبلغ لصالح الوقف[٣].

ولم تكن المشاكل قاصرة على المستفيدين للوقف بل وصلت إلى تعسف السلطات الحاكمة ضد الأهالى المستأجرين للوقف، الذين اشتكوا

---

(١) سجل الدقهلية رقم ٥ مادة ٦٦٣، ص ٢٠٨، بتاريخ ٥ محرم عام ١٠٨٢هـ/١٦٧١م.

(٢) نفسه رقم ٦، مادة ٢٠٦، ص ٧٨ بتاريخ غرة جمادى الأولى عام ١٠٨٩هـ/١٦٧٨م.

(٣) نفسه رقم ٨، ص ١٥١، ص ٧٠، بتاريخ ١٨ شعبان عام ١٠٩٤هـ/١٦٨٤م.

إلى السلطات الحاكمة التى لم تستجب لهم، واضطروا إلى الشكوى إلى السلطات الحاكمة فى القاهرة التى أصدرت فرمانها المباشر إلى حاكم الولاية تنبه عليه بمراعاة العدالة بينهم[١].

وقد شهدت الأوقاف عملية استبدالها، ففى هذه الحالة يخطر ناظر الوقف الحاكم الشرعى، ويشرح له سبب الاستبدال لى أساس أن الأرض خالية وأنها تضر بالآخرين، وأنها أصبحت لا تدر ريعًا مناسبًا للصرف على الأماكن الموقوفة بها، وهنا نجد الحاكم الشرعى يصدر قراره فوراً بتشكيل لجنة لها خبرة فى ذلك مثل البنائين والمهندسين وغيرهم، ثم تقوم اللجنة بعد ذلك بتقديم تقريرها بأن أراضى الوقف لا تف بالمطلوب ويجوز استبدالها بقطعة أخرى بعد دفع فرق المبلغ المطلوب، وهنا يشترط بأنه لابد من موافقة المنتفعين بالوقف الذين وافقوا على ذلك[٢] وقد يكون الاستبدال على أساس بيع المنازل الخاصة بالوقف نظير مبلغ معين يخصص للوقف[٣].

وأخيراً الاحتفالات العامة، وهنا نجد الأوجاقات العسكرية تشارك فى هذه الاحتفالات بل نجد أن أوجاق مستحفظان كان له احتفال عام فى أوقات معينة من السنة، وأدى هذا الاحتفال إلى تعطيل المصالح العامة فى المدينة، وقد اشتكوا إلى السلطات الحاكمة فى المدينة التى أصدرت أوامرها بعدم إقامة مثل هذه الاحتفالات، وامتثل أفراد هذا الأوجاق للأمر[٤] كما شارك هذا الأوجاق فى احتفالات الناس العامة بملابسهم وأسلحتهم وبيارقهم، وقد قاموا بإطلاق الرصاص. وترتب على ذلك اضطراب الأمور،

---

(١) سجل المنصورة رقم ١٣، عين ١٣٨، مخزن ٤٦، ص ١٢، بتاريخ ١٨ جمادى الأولى عام ١١٧٤هـ/١٧٦٠م.

(٢) سجل الدقهلية رقم ١١، مادة ٢٩، ص ٦ جمادى الأولى عام ١١٠٢هـ/١٦٩٠م.

(٣) محكمة الدقهلية رقم ١١، ص ٣٠، بتاريخ ٢ جمادى الآخر عام ١١٠٢هـ/١٦٩٠م.

(٤) محكمة المنصورة رقم ١٤، ص ١١٧، بتاريخ ٢٦ شعبان عام ١١٥٩هـ/١٧٤٦م.

وأصدرت السلطات الحاكمة أوامرها بعدم إطلاق الرصاص، ونفذوا هذه الأوامر والحرف التابعة لهم مثل الزياتين والعقادين والسروجية[1].

(١) نفسه، ١٥، ص ٨، بتاريخ ٢٠ شوال ١١٧٦هـ/١٧٦٢م.

ثبت بالمصادر والمراجع

أولا ـ وثائق غير منشورة:

١ ـ دار المحفوظات المصرية:

ـ سجلات محكمة المنصورة.

٢ ـ دار الوثائق القومية:

ـ سجلات محكمة الدقهلية.

ـ دفاتر قيد الفرمانات الهمايونية.

ـ دفاتر جراية وعليق كشيدة ديوان.

٣ ـ أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة

ـ سجلات إسقاطات القرى.

ثانيا ـ المراجع العربية:

١ ـ إبراهيم بن محمد بن أيدمر العلائى، الشهير بابن دقماق:

ـ الانتصار لواسطة عقد الأمصار، بيروت بدون تاريخ.

٢ ـ إبراهيم طرخان (دكتور):

ـ النظم الإقطاعية فى الشرق الأوسط فى العصور الوسطى، القاهرة ١٩٥٨.

٣ ـ أحمد أحمد الحتة (دكتور):

ـ تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر، الإسكندرية ١٩٦٧.

٤ ـ أحمد تقى الدين المقريزى:

ـ المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، بيروت بدون تاريخ.

ـ البيان والإعراب عما بأرض مصر من الأعراب، تحقيق الدكتور عبدالمجيد عابدين، الإسكندرية.

٦ ـ أحمد السعيد سليمان (دكتور):
ـ تأصيل ما ورد فى تاريخ الجبرتى من الدخيل، القاهرة ١٩٧٨.

٧ ـ أحمد شلبى عبد الغنى الحنفى المصرى:
ـ أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزارات والباشات، تحقيق الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، القاهرة ١٩٧٨.

٨ ـ أحمد كتخدا عزبان الدمرداشى:
ـ الدرة المصانة فى أخبار الكنانة، تحقيق الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، القاهرة ١٩٨٩.

٩ ـ إدوارد وليم لين:
ـ المصريون المحدثون شمائلهم وعاداتهم، ترجمة عدلى طاهر نور، القاهرة ١٩٧٥.

١٠ ـ استيف:
ـ النظام المالى والإدارى فى مصر العثمانى، ترجمة زهير الشائب، القاهرة ١٩٧٨.

١١ ـ ب.س. جيرار:
ـ الحياة الاقتصادية فى مصر فى القرن الثامن عشر، ترجمة زهير الشايب، القاهرة ١٩٧٨.

١٢ ـ ج.دى شابرول:
ـ دراسة فى عادات وتقاليد سكان مصر المحدثين، ترجمة زهير الشايب، القاهرة ١٩٧٨.

١٣ ـ جلال يحيى (دكتور):
ـ مصر الحديثة ١٥١٧–١٨٠٥م، الإسكندرية بدون تاريخ.

١٤ ـ حسن عثمان (دكتور):
ـ تاريخ مصر فى العهد العثمانى ١٥١٧-١٧٩٨م، دراسة فى كتاب المجمل فى التاريخ المصرى، تأليف بعض أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب جامعة فؤاد الأول، القاهرة، نشره حسن إبراهيم حسن، القاهرة ١٣٦١هـ/١٩٤٢م.

١٥ ـ حسن عثمان (دكتور):
ـ منهج البحث التاريخى، القاهرة ١٩٦٥.

١٦ ـ زين العابدين شمس الدين نجم الدين (دكتور):
ـ إدارة الأقاليم فى مصر (١٨٠٥-١٨٨٢م)، القاهرة ١٩٨٨.

١٧ ـ سعاد ماهر (دكتورة):
ـ محافظات الجمهورية العربية المتحدة وآثارها الإسلامية الباقية، القاهرة ١٩٦٥.

١٨ ـ شفيق شحاته (دكتور):
ـ تاريخ حركة التجديد فى النظم القانونية فى مصر منذ عهد محمد علي، القاهرة ١٩٦١.

١٩ ـ عبد الرحمن الجبرتى:
ـ تاريخ عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، بولاق ١٢٩٧ هـ.

٢٠ ـ عبد الرحمن فهمى (دكتور):
ـ النقود المتداولة أيام الجبرتى، بحث ضمن ندوة الجبرتى، القاهرة ١٩٧٦.

٢١ ـ عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم (دكتور):
ـ الريف المصرى فى القرن الثامن عشر، القاهرة ١٩٧٨.
ـ المغاربة فى مصر فى العصر العثمانى، تونس ١٩٨٥.

٢٢ ـ عبد العزيز الشناوى (دكتور):
ـ الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، الجزء الأول عام ١٩٧٨

٢٣ ـ عبد الكريم رافق (دكتور):
ـ بلاد الشام ومصر من الفتح العثمانى إلى حملة نابليون بونابرت (١٥١٦-١٧٩٨م)، دمشق ١٩٦٨.

٢٤ ـ عراقى يوسف محمد (دكتور):
ـ الوجود العثمانى المملوكى فى مصر فى القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، القاهرة ١٩٨٥.

٢٥ ـ علي مبارك:
ـ الخطط التوفيقية لمصر والقاهرة ومدنها القديمة والشهيرة، بولاق ١٢٠٦هـ، ج١٥.

٢٦ ـ عمر عبد العزيز عمر (دكتور):
ـ دراسة لمصادر عربية من تاريخ مصر العثمانية، بيروت ١٩٧٧.
ـ دراسات فى تاريخ العرب الحديث: المشرق العربى من الفتح العثمانى حتى نهاية القرن الثامن عشر الميلادى، بيروت ١٩٧١.

٢٧ ـ محمد أحمد أنيس (دكتور):
ـ مدرسة التاريخ المصرى فيالعصر العثمانى، القاهرة ١٩٦٢.

٢٨ ـ محمد بن إياس الحنفى:
ـ بدائع الزهور فى وقائع الدهور، الجزء الخامس، تحقيق محمد مصطفى، القاهرة ١٩٦١.

٢٩ ـ محمد رفعت رمضان:
ـ علي بك الكبير، القاهرة ١٩٥٠.

٣٠ ـ محمد محمد أمين (دكتور):
ـ الأوقـاف والحـيـاة الاجـتـمـاعـيـة فى مـصـر (٦٤٨-٩٢٣هـ/١٢٥٠-١٥١٧م)، القاهرة ١٩٨٠.

٣١ ـ محمد مختار:
ـ التوفيقات الإلهامية فى مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين الإفرنكية والقبطية، بولاق ١٣١١هـ.

٣٢ ـ محمود الشرقاوى:
ـ مصر فى القرن الثامن عشر، القاهرة ١٩٥٧.

٣٣ ـ نعيم زكى فهمى(دكتور):
ـ طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب (أواخر العصور الوسطى)، القاهرة ١٩٧٣.

٣٤ ـ لانكريه:
ـ الريف المصرى فى عصر المماليك العثمانيين، ترجمة زهير الشايب، القاهرة ١٩٨٠.

٣٥ ـ ليلى عبد اللطيف أحمد (دكتورة):
ـ الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى، القاهرة ١٩٧٨.

٣٦ ـ هاملتون جب، هارولد بوون:
ـ المجتمع الإسلامى والغرب، ترجمة الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى، مصطفى حسين، الجزء الأول، القاهرة ١٩٧١.

٣٧ ـ يوسف اصاف:
ـ تاريخ سلاطين آل عثمان، تحقيق بسام الجابى، دمشق، دار البصائر، ١٩٨٥.

ثالثاً ـ الدوريات والقوانين والقواميس:

٣٨ ـ حسين أفندى الروزنامجي:

ـ ترتيب الديار المصرية فى عهد الدولة العثمانية، تحقيق محمد شفيق غربال، بعنوان «مصر عند مفرق الطرق ١٧٩٨-١٨٠٠م»، منشور بحولية كلية الآداب، جامعة فؤاد الأول (القاهرة)، المجلد الرابع، الجزء الأول، عام ١٩٣٦.

٣٨ ـ قانون نامة مصر الذى أصدره السلطان سليمان القانونى لحكم مصر، ترجمه وعلق عليه الدكتور أحمد فؤاد متولى، القاهرة ١٩٨٧.

٣٩ ـ القاموس الجغرافى للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥، القسم الثانى، الجزء الأول ١٩٥٤-١٩٥٥، محمد رمزى.

رابعاً ـ الرسائل الجامعية:

٤٠ ـ إبراهيم يونس محمد:

ـ تاريخ مصر العثمانية ٩٢٣-١١٣١هـ/١٥١٧-١٧١٤م من خلال مخطوط «تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب»، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الآداب، الإسكندرية عام ١٩٨١.

٤١ ـ سميرة فهمى عمر:

ـ إمارة الحج فى مصر العثمانية (٩٢٣-١٢١٣هـ/١٥١٧-١٧٩٧م)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٣.

خامساً ـ المراجع الأجنبية:

42. Baer, Gabrial, Egyptian Guilds in Modern Times, Jerusalem, 1964.

43. Holt, P. M., Egypt and The Fertile Gresent (1516-1922), A Political History , London, 1966;

The Pattern of Egyptian Political History from 1516-1798, In Polticial and Social Change in Modern Egypt, London, 1968.

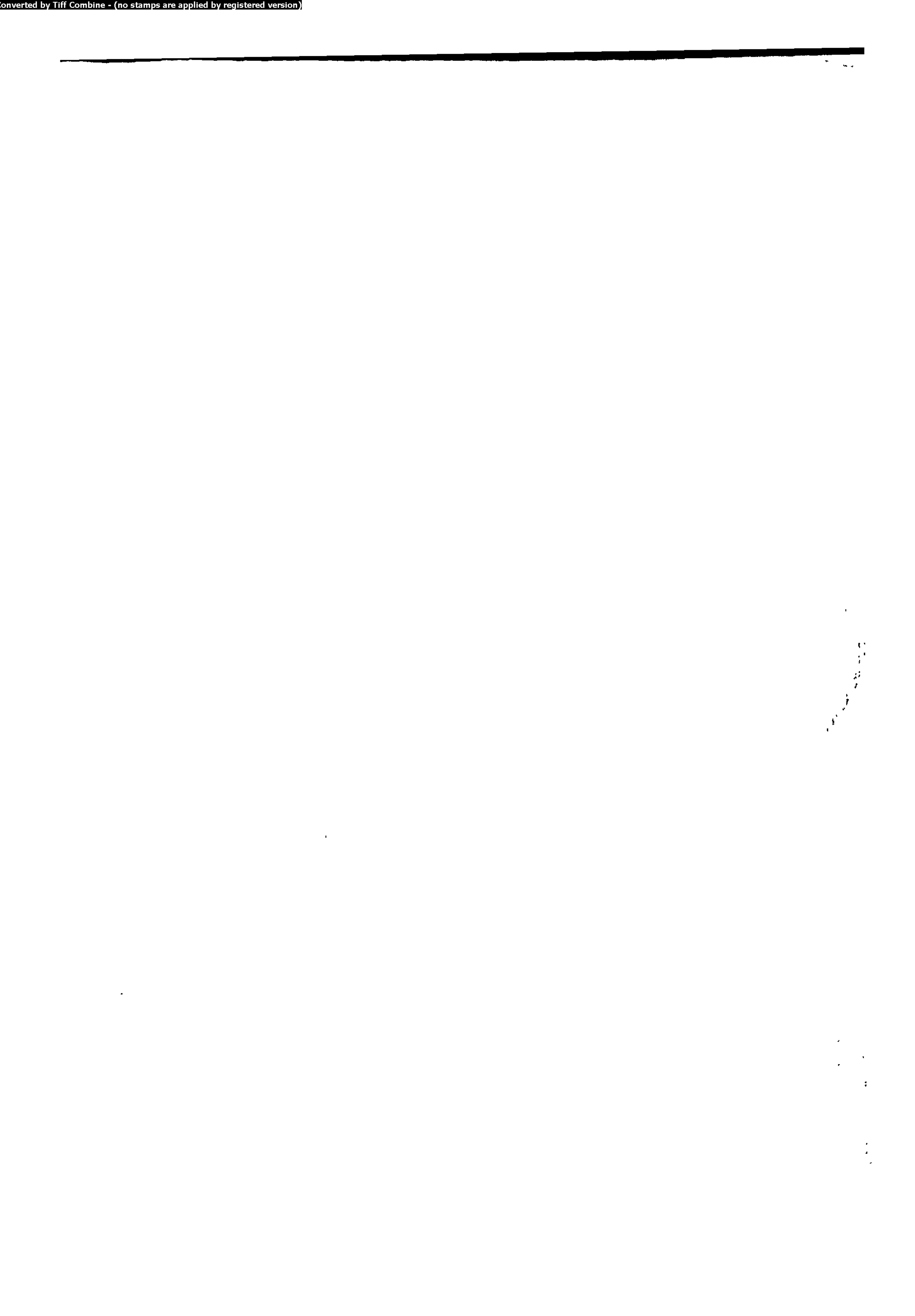
44. Sha S.J., The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt 1517-1798, Princeron, New Jersy, 1964.

Ottoman Egypt in The Age of The French Revolution , Cambridge Massachusstier, 1964.



Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الفصل الخامس
الصراع بين البيوتات المملوكية
في مصر العثمانية



أولا ـ أحداث مصر حتى عام ١١٢٣هـ/١٧١١م:

لعب الصعيد دوراً أساسيًا فى الصراع بين البيوتات المملوكية، وقد ظهر واضحًا إما فى التدخل فى الشئون السياسية أو فى عزل بعض الحكام لتحقيق مطالبهم هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى استخدم الصعيد السلاح الاقتصادى فى منع الغلال عن القاهرة وخاصة إبان حدوث الأزمات السياسية مثل الصراع بين القاسمية والفقارية، وفتنة ١١٢٣هـ/١٧١١م، إلى ذلك.

أشارت العديد من المصادر عن ظهور القاسمية والفقارية، فتذكر بأن الصراع بين البيوتات المملوكية ظهر واضحًا منذ الفتح العثمان وبخاصة بعد قيام السلطان العثمانى بزيارة الأمير المملوكى «سودون»، وعلم أن لديه ولدَين شجاعين، أحدهما يدعى ذا الفقار والآخر يدعى قاسم، وطلب منهما أن يترامحا ويتسابقا فظهرت شجاعتهما، وأمر بعد ذلك الأمراء والجند أن ينقسما إلى قسمين، القسم الأول كان تابعًا لذى الفقار وضم إليه أكثر الفرسان من العثمانيين، وميزهم باللون الأبيض، والقسم الثانى تابعًا لقاسم، وضم إليه الكثير من الفرسان المصريين وميزهم باللون الأحمر[1]، وتميزت الفرقة الأولى بلبس الأبيض ومالت إلى فرقة نصف سعد، وتميزت الثانية بلبس الأحمر ومالت إلى نصف حرام[2] وصدرت إليهم الأوامر بالاشتباك

(١) أحمد شلبى عبد الغنى، أوضح الإشارات، ص ٢٨٣-٢٨٤.

(٢) يرجع انقسام سعد وحرام، إلى تأثير القبائل العربية فى الجزيرة العربية، وقد تدرجت الأنساب وحلت التسميتين (الفقارية والقاسمية) فى مصر فى القرن السابع عشر بدلا من سعد وحرام، وحرام تنسب إلى حرام بن سعد بن مالك بن سعد بن زيد مناة بنتميم، بطن له خطة بالكوفة. واستقرت سعد وحرام فى مناطق متفرقة من ريف الدلتا، وأصبح من عربان حرام مشايخ بلاد وخولة وقضاة وفضقهاء . (انظر: عصمت محمد حسن، المرجع السابق، ص ٣٠١)
ويرى عمر عبد العزيز عمر (المرجع السابق، ص ٢١٦) أن سعد وحرام من القبائل والبطون العربية التى نزلت بمصر مع الفتح العربى وهذا الانقسام انقسام اجتماعى يقسم المجتمع كله إلى قسمين ولا يستند اطلاقًا على أسس مذهبية سياسية أو اقتصادية.

وكثرت المشاحنات ثم صدرت الأوامر بعد ذلك بالانفصال، ومنذ ذلك الوقت افترق أمراء مصر إلى فقارية وإلى قاسمية، ويؤيد هذا الرأى أحمد شلبى عبد الغنى ومصطفى الشافعى القلعاوى[١] وعبد الرحمن الجبرتى[٢]، فيذكر أحمد شلبى عبد الغنى عن ظهور الفقارية والقاسمية بقوله[٣]:

«وفي ثاني يوم أرسل أخيراً السلطان، فركب في خواصه، وسار إلى قصر العيني، فرآه مفروشاً بأفخر الفرش، ثم إن قاسم قال لأخيه أنا أكون من طرف السلطان، وأنت تكون من طرف مصر، فقال له أخوه: وجب. ثم إنه صار إلى جماعة السلطان وانتخب منهم نحو المائة فارس، وكذلك ذو الفقار أخذ من جماعته التي يعرفها نحو المائة، ووقفوا قدام بعضهم قاسم نحو القسم وذو الفقار نحو القنطرة، ثم طلع فارس إلى فارس، وصاروا يتزايدون إلى أن طلع قاسم إلى أخيه ذو الفقار، فخرجا وتعاركا معاركة الحرب، فرأى ذو الفقار من أخيه عين الغدر أولا وثانياً وصار يكر عليه ليقتله.

فلما رآه كذلك، قال له يا أخي ما هذا؟

فقال له ما هكذا القتال، ثم إن قاسم غافل أخاه وأراد أن يرمى عنقه، فاستمر منه فنزل الحسام على فخذه، فجرحه جرحًا خفيفًا فلما أحس أخوه بالفولاذ، قام زنده بالحسام، وقال له: ما هكذا الحرب. وأراد أن يرمى عنقه، فولى هارباً نحو القصر، فلما رأى جماعة السلطان الذين همّ حزبه إلى نحوهم هارب، وأخوه ذو الفقار كالشاهين، استقبلوا ذو الفقار وهجموا عليه ليقتلوه، فما نعمل بذو

---

(١) مصطفى الشافعى القلعاوى، صفوة الزمان فيمن توليعلى مصر من أمير وسلطان، ص ١٦٧-١٦٨ . ويبدو عليه أنه نقل روايته عن الجبرتى لأنه كان معاصراً له.

(٢) عبد الرحمن الجبرتى، ج١، ص ٣٣.

(٣) أحمد شلبى عبد الغنى، المصدر السابق، ص ٢٨٣-٢٨٤.



الفقار، وكان يردهم بالطعن والضرب وتتبع ذو الفقار جماعته، وكانت تولى جماعة قاسم إلى الفرار، ثم إن السلطان اطلع من فوق الكشك على جماعته، وكذلك أمراء مصر فمنعوهم عن بعضهم البعض، وإلا كان وقع بينهم التساقط.

ثم إن السلطان أرسل إلى الاثنين وأخلع عليهم، وأعطاهم كل واحد ثلاث بلاد وكتب لهم كوامك فمن ذلك اليوم ظهر فى مصر الفقارية والقاسمية وصارت الفقارية تدل عن أهل مصر، والقاسمية تعرض إلى طرف السلطنة».

ومما يجدر الإشارة هنا إلى أن الجبرتى قد نقل روايته عن أحمد شلبى مع إجراء بعض التعديلات الطفيفة فى الألفاظ، ولكن وقع أحمد شلبى فى خطأ عندما ذكر أن : الفقارية تدل على أهل مصر والقاسمية تعرض إلى طرف السلطنة، بينما تذكر المصادر الأخرى أن الفقارية تنسب إلى العثمانيين ونصف سعد، والقاسمية تنسب إلى المصريين نصف حرام[1].

وترتب على ذلك الكثير، وأثر فى سير الأحداث السياسية والاقتصادية فى هذه الفترة، وذكر عن الفقارية أنهم كرماء والقاسمية بأنهم بخلاء[2].

أما المصادر الأخرى فتذكر أن ظهور القاسمية والفقارية يرجع إلى الصراع بين قاسم بك الدفتردار وذو الفقار أبو الحج، فاتفق كل من أحمد

---

(١) أحمد الدمرداشى، المصدر السابق، ج١/٤.

ويتفق معه فى هذا الرأى مصطفى إبراهيم ، المصدر السابق، ص ٣.

(٢) أحمد الدمرداشى، عبد الرحمن الجبرتى، ج١، ص ١٩-٤٠.

وجدير بالذكر أن المؤرخين المعاصرين للفتح العثمانى أمثال ابن إياس وابن زنبل الرمال لم يشيروا من قريب أو من بعيد إلى هذه الرواية، ويرى هولت Holt فى رواية الجبرتى عن ظهور القاسمية والفقارية أنها تتشابه مع القصص الشعبى والأسطورى. (انظر:

P.H. Holt, op.cit., p. 48; Ottoman Egypt, B.S.O.A.S., Vol. XXV, p. 44-45.

الدمرداشى، ومصطفى إبراهيم والجبرتى، على أن ظهورهما يرجع إلى ما بعد فتح السلطان سليم لمصر، وإن كان الدمرداشى لم يذكر التاريخ، إلا أن الجبرتى ومصطفى إبراهيم يتفقان فى أنه كان فى عام ١٠٥٠هـ/١٦٥٠م، فيذكر الدمرداشى عن ذلك بقوله[1]:

«كان بعد فتح السلطان سليم خان طيّب الله ثراه أمير الحاج زن الفقار وكان الدفتردار قاسم بيك له قاعة ليس لها نظير أنشزها ونمقها ولما أنه أتمها عزم فى الديوان على زين الفقار بيك يوم الاثنين، أجابه على ذلك وفى يوم الاثنين ركب قاسم بيك بعشرة طوايف والسعاة والسراج ومملوكين، وأتى بيت زين الفقار، اطلع المقعد عند السنجق وجلسوا يتحدثوا ويتنادموا، فأتى الفطور فطروا وعملوا نوبة الآلاتية وقاموا صلوا الظهر ـ بعد حصة اذان العصر صلواه وإذا بالفراش أتى ليعد السماط، وكانت كامل أعيان مصر فى ذلك الزمان لا يعرفوا صحن صحن بل أسمطة وكبته خشب بيد طويلة قدام المخدوم يناول بها من الأطعمة الناشفة مثل الأرز المفلفل واللحم وغيره، فلما أعد السماط وتم وقال زين الفقار اندهوا ليدخلوا اللذين برا يأكلوا وإذا بهم دخلوا سناجق وأغاوات واختيارية وأوجاقات وواجب رعايا، داروا من حول السماط فقام زين الفقار وأخذ بيد قاسم بيك أتى به على رأس السماط وجلس زين الفقار وقاسم بيك واقف، فقال له الفار بيك، اجلس، وإذا به قال لما يجلسوا إخواننا، وإذا بزين الفقار بيك قال: «دول ياكلوا بعدنا» الكل مماليكى لما أموت يبقوا يترحموا علىّ وانت قاعتك الذى بنيتها لم تنطق أنا هذه بنايتى،

(١)

فحصل عند قاسم بيك من ذلك انحراف مزاج وأتى منزله وسمى من ذلك اليوم نصف سعد فقارى وسمى نصف حرام قاسمى».

والحقيقة أن الرواية الثانية هى الصحيحة، لأنها تبين أن القاسمية والفقارية ظهرا معًا، حيث أن تنافسهما اتضح عام ١٠٤٨هـ/١٦٣٨م. والتى ظهرت واضحة فى اتباع قاسم بك الدفتردار، واتباع رضوان بك الفقارى، وكيد التنافس لرضوان بك الفقارى عند السلطان الذى أمر بتجريده من مناصبه وأملاكه هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد ذكرت المصادر أن أمر الحج فى عام ١٠٥٠هـ/١٦٤٠م كان رضوان بك الفقارى الذى انتسبت إليه طائفة الفقارية، أما الدفتردارية فكان يتولاها قاسم بك الذى انتسبت إليه طائفة القاسمية[١].

وقد أثر ذلك الانقسام على تاريخ مصر الاقتصادى والسياسى والاجتماعى خلال فترة البحث، وتنافس كل من القاسمية والفقارية للحصول على المناصب الهامة، مثل شيخ البلد وإمارة الحج وإمارة الصعيد، وغيرها من المناصب. وظهر هذا التنافس واضحًا عندما تقلد أحدهما منصبًا، مثلما حدثت عندما تولى الأمير قنصوة بك القاسمى منصب «قائم مقام» عام ١٠٥٧هـ/١٦٤٧م فى إبان تولية محمد باشا الشهير بحيدر زاده (١٠٥٦- ١٠٥٨هـ/١٦٤٦-١٦٤٨م)، وترتب على هذا إثارة الفقارية على القاسمية وحدثت فتنة بين الطرفين، وأدى ذلك إلى تأخر على بك حاكم الصعيد الفقارى فى إرسال الأموال المقررة إلى استانبول. وقام بالمماطلة فى دفع المال الميرى[٢] ويصف أحمد شلبى هذه الفتنة وسببها بقوله:[٣]

---

(١) عصمت محمد حسن، المرجع السابق، ص ٣٢٣.

(٢) محمد بن أبى السرور البكرى، الكواكب السائرة فى أخبار مصر القاهرة، ج٣، ص ١٧٢؛ أحمد الدمرداشى، المصدر السابق، ج١، ص ٣٠؛ عبد الكريم رافق، المرجع السابق، ص ٢٧٢؛ P.H. Holt, The Pattern of Egyptian Political History from 1517-1798 in Political and Social Change in Modern Egypt, p. 80.

(٣) أحمد شلبى عبد الغنى، المصدر السابق، ص ١٥١-١٥٢.

«ذكر تولية محمد باشا الشهير بحيدر زاده وفى أيامه تحركت الفتنة، وسبب ذلك أن الباشا جعل الحد والربط لقنصوة بيك، ومامية بيك القاسمى، وأراد أن يحط بشهامة رضوان بيك الفقارى، لأن الباشا كان يميل إلى طرف ولا يصدر من الباشا أمر من الأمور إلا بمعرفة قنصوة بيك لكونه أنه كان قايم مقام، فحصل عند عسكر مصر غيرة من قنصوة بيك، فحسده طايفة الفقارية، وقامت النار بينهم فأرشوا الباشا، وقتلوا قنصوة بيك، ومامية بيك، ومحمد بيك بن المكسح، وسبعة عشر من أعيان القاسمية، ما بين أغا وأمير، ونفوا البعض، وهرب البعض، وختموا على منازلهم وضبطوا جميع موجوداتهم، وكان سبب تلك الفتنة أن جماعة قالت لرضوان بيك الفقارى، أمير الحج، أن قنصوة بيك يسعى فى إمارة الحج لمامية بيك الفقارى، وأنه أعرض إلى الديار الرومية فى حقك وفى حق على بيك صنجق الصعيد، وأنه أرسل يطلب صنجقية الصعيد لمحمد بيك ابن المكسح. وحلفوا لرضوان بيك أنهم ختموا على العرض الذى توجه إلى الديارالرومية، مع جملة من ختم عليه، ومن يسمع يخل. وكانوا أعيان من أصحاب الحل والعقد. فصدقهم أمير الحاج رضوان بيك، وأرسل يعرف على بيك بواقعة الحال بهجان ويأمره بالحضور. فحضر بعسكره جميعًا فرأى الفتنة همدت بقتل الجماعة وهرب الباقى».

وفى عام ١٠٦٧هـ/١٦٥٦م ازداد نفوذ الفقارية حيث تولى كل من محمد بك حكم الصعيد على حين تولى قيطاس بك إمارة الحج وكلاهما ينتسب إلى الفقارية مما أدى إلى ازدياد المؤامرات ضدهم، وفى أثناء تلك الفترة قدم محمد بك من الصعيد ومعه تجريده، فى غياب أحمد بشناق باستانبول الذى عاد بالفرمان السلطانى القاضى بتعيينه حاكمًا على الصعيد، حين اختص محمد بك إمارة القوات العسكرية التى رفضها، واعتبر خارجًا

عن إرادة السلطان، ولكن حدث انقسام فى صفوف الفقارية أنفسهم، ونشب قتال بينهم انضمت فرقة منهم إلى محمد بك والأخرى تمردت عليه وقامت بقتاله.وقد انتهت هذه المعارك بقتل محمد بك وكثير من أتباعه مما كان له أبلغ الأثر فى ضعف نفوذ الفقارية(١).

وفى عام ١٠٧١هـ/١٦٦٠م تطورت الأحداث وكان لها أبلغ الأثر فى القضاء على نفوذ الفقارية، فقد احتج خمسة أفراد من طائفة العرب لدى مصطفى باشا (١٠٧٠-١٠٧١هـ/١٦٦٠-١٦٦١م) على إساءة معاملتهم عند القيام بحماية ناحية صنافير بالقليوبية من جانب عثمان رئيس الحراس الليلية فى القاهرة، وملتزم الناحية فقد أرادت الفقارية إظهار نفوذهم، وانضمت إلى جانب الباشا، والتجأ عثمان طالباً مساعدة طائفة العزب وانتهى الأمر بإصدار الباشا أوامره بقتالهم، وقتل عثمان الذى جزت رأسه، وأخذها العزب، على حين وقفت البنكجرية موقفاً مخايداً، ونتيجة هذا الموقف قرر الفقارية التوجه إلى الصعيد وقاموا بترد كبير وحضر الأمير مصطفى حاكم جرجا وتوجه أغلب الفقارية إليها، فى نفس الوقت قامت القاسمية والوالى بقتال ما تبقى منهم فى القاهرة (٢).وكان ذلك بمثابة تحالف مؤقت بين الباشا والقاسمية.

ثم صدرت الأوامر بقتال الصناجق الفارين من القاهرة إلى الصعيد الذين كاوا يحملون معهم كل نفيس وغال، واصطحبوا معهم الفقارية الآخرين وبعض الكشاف، وتبعهم الوزير هو وإبراهيم بك أمير الحج، وكانت الصناجق الفارة قد وصلت إلى ملوى، ولكنها عادت إلى الفيوم إثر الخلاف

(١) محمد البكرى، المصدر السابق، ج٣، ص ١٦٩-١٧٠؛ عمر عبد العزيز عمر، الشرق العربى من الفتح العثمانى حتى نهاية القرن الثانى عشر الهجرى، ص ١٤٦؛
P.M. Holt, Egypt and The Fertile Crescent , p. 82; Combe, op.cit., T. 3, p. 36.

(٢) إبراهيم الصوالحى، المصدر السابق، ص ٥٢٧-٥٣٢.

الذى نشب فيما بينهم وكانوا حسين بك ولاجين بك وكوجك[١] على بك، ولكن تسللهم الدليل إلى الأهرام فوصلوا إلى الجيزة وأرادوا الحصول على أمان فحصلوا عليهم هم ومن معهم[٢].

وبالرغم من توجه بعضهم إلى البحيرة، فقد تم القبض على بعضهم على حين سجن آخرون، كما صدرت الأوامر بإعدام من قبض عليه[٣]، كما تم القبض على مصطفى بك حاكم جرجا (سابقًا) وكان معه بعض العزبان الذين أرسلوا إلى القاهرة[٤] واستولى على نقوده ومات مخنوقًا ثم قطعت رأسه بعد ذلك[٥] وأصدرت الأوامر بنفى الصناجق إلى الصعيد، ثم حدثت نتيجة للظروف التى تمر بها البلاد أزمة مالية فى عام ١٠٧٣هـ/ ١٦٦١م إذ فرض على الأموال الديوانية على كل كيس ستة الاف نصف فضة وعلى الغلال نصف فضة من كل أردب تؤخذ من الملتزمين[٦]، وفى نفس الوقت صدرت الأوامر بنفى سبعة أفراد إلى إبريم[٧] ولكن أصدر السلطان العثمانى فرمانًا بعودة حسين بك من إبريم[٨] مما يظهر دور حاكم ولاية جرجا وهو محمد بك، فى الوساطة فى صلح الصناجق فى عام ١٠٧٥هـ/١٦٦٤م[٩].

وفى عام ١٠٧٥هـ/١٦٦٤م أصدر عمر باشا (١٠٧٤-١٠٧٧هـ/ ١٦٦٤-١٦٦٧م) فرمانًا بتعيين ذو الفقار بك حاكمًا لجرجا بدلا من

(١) كوجك: كلمة تركية أو كوجوج: أى الصغير، الجاويش الصغير. (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق،ص ٦٥).

(٢) إبراهيم الصوالحى، المصدر السابق، ص ٥٥٠-٥٦٢.

(٣) المصدر السابق، ص ٥٧٢-٥٧٣؛ P.M. Holt, op.cit., p. 83.

(٤) المصدر السابق، ص ٥٧٣.

(٥) المصدر السابق، ص ٥٧٩-٥٨٠.

(٦) المصدر السابق، ص ٦٠٩.

(٧) المصدر السابق، ص ٦١٤-٦١٥.

(٨) المصدر السابق، ص ٦٢٢.

(٩) المصدر السابق، ص ٦٢٤-٦٢٥؛ يوسف الملوانى، المصدر السابق، ص ٢٠٥.

محمد الفقارى ويذكر الصوالحى عن ذلك بقوله(١):

«وفى شهر رجب سنة ١٠٧٥هـ/١٦٦٤م وهو يوم السبت خلع عر باشا على ذو الفقار بيك خلعة بحكومة ولاية جرجا وعمر باشا فى قراميدان عوضاً عن محمد بيك الفقارى».

واتفق الصناجق على نفى خمسة أفراد إلى جرجا، وأصدر عمر باشا فرماناً بذلك فى عام ١٠٧٥هـ/١٦٦٤م(٢) وانتهز عران هوارة هذه الأحداث فقاموا بالتمرد ولكن قبض على ابن همام عام ١٠٨٧هـ/١٦٧٦م وتم إحضاره إلى القاهرة وأعدم(٣) إبان ولاية عبد الرحمن باشا (١٠٨٧-١٠٩١هـ/١٦٧١-١٦٧٦م)، كما اضطربت الأحوال مرة أخرى فى الصعيد إذ حدثت فتنة خطيرة أدت إلى مقتل محمد بك حاكم جرجا عام ١٠٩٩هـ/١٦٨٧م(٤). إبان حكم غازى باشا ١٠٩٨هـ/١٦٨٦م(٥) وتولى مصطفى بك حكم جرجا عام ١٠٩٩هـ/١٦٨٧م(٦).

وفى عام ١١٠١هـ/١٦٨٩م أرادت طائفة العزب عزل كتخداتهم السيد محمد وتولية شولجى محمد سردار العزب فقام بضرب الكتخدا

(١) إبراهيم الصواحى، المصدر السابق، ص ٦٢٥.

(٢) المصدر السابق، ص ٦٢٦.

وكان الخمسة المنفيون هم: مصطفى أغا كتخدا الجاويشية سابقاً ومعمار باشا سابقاً ويوسف كتخدا الجويشية وأغا التفكجية سابقاً ومصطفى كتخدا الجاويشية ومحمد أغا البلطجى. واختبأ البعض فى الجامع الأزهر وأصدر عمر باشا أمره بإخراج المختفين بالأزهر - عشرة أفراد - واشترطوا بإصدار العفو عنهم، واستعانوا بمحمد بك حاكم جرجا ولكنه قتل.

(٣) إبراهيم الصوالحى، المصدر السابق، ص ٦٩٤-٦٩٥.

(٤) يوسف الملوانى، المصدر السابق، ص ٣٠١.

(٥) إبراهيم الصوالحى، المصدر السابق، ص ٨٥٧.

وكان الباشا فى هذا الوقت حسن باشا السلحدار. الملوانى، المصدر السابق، ص ٢٢١).

(٦) إبراهيم الصوالحى، المصدر السابق، ص ٨١٣-٨١٤.

وإهانته، وأمروه بالتوجه إلى ولاية جرجا على حين أمروا محمدباش جاويش العزب بالتوجه إلى ولاية البهنسا[١] وفى عام ١١٠٥هـ/١٦٩٣م عين مصطفى بك حاكمًا لجرجا بدلا من محمد بك[٢]، ثم تولى محمد بك أباظة ولاية جرجا فى عام ١١٠٧هـ/١٦٩٥م[٣].

ونتيجة للصراعات بين القاسمية والفقارية، اضطربت أحوال البلاد فحدثت أزمة اقتصادية فى عام ١١٠٧هـ/١٦٩٥م، إذ ارتفعت الأسعار واختفت بعض السلع الهامة مثل القمح والشعير والفول، كما ارتفع أسعار بعض السلع الأخرى إلى أربعة أضعافها، مما كان له أبلغ الأثر على أهالى الصعيد، وترتب عليه أن قامت هجرات كبيرة من الصعيد وخاصة من منطقة البهنسا، وقد ظهر الكثير من المهاجرين فى شوارع القاهرة[٤]، وقد استمرت الأزمة الاقتصادية حتى العام التالى، ولكنها فى هذه المرة لم تكن بسبب الصراعات، بل كانت بسبب طوفان النيل[٥].

وقد عين عبد الرحمن بك عام ١١٠٩هـ/١٦٩٧م حاكمًا على جرجا بدلا من سليمان بك الشهير بالأرمنى[٦] وقد اشتهر عبد الرحمن بالقسوة والظلم على الأهالى، فوق أنه تحدى السلطات الحاكمة فى القاهرة ومنع الغلال والمال المطلوب إرسالها إليها، وأصدر محمد باشا أمرًا بعزله وتعيين حمزة باشا بدلا منه فى عام ١١١٢هـ/١٧٠٠م[٧] إلا أنه رفض تنفيذ هذه الأوامر[٨].

(١) إبراهيم الصوالحى، المصدر السابق، ص ٨٥٧.
(٢) المصدر السابق، ص ٨٦٠.　　(٣) المصدر السابق، ص ٩٠١.
(٤) أحمد الدمرداشى، المصدر السابق ج١، ص ٤٠-٤١؛ وانظر الدراسة التحليلية.
(٥) المصدر السابق، ج١، ص ٤٠-٤١.
(٦) إبراهيم الصوالحى، المصدر السابق، ص ٩٣٤.
(٧) المصدر السابق، ص ٩٧٢؛ أحمد الدمرداشى، المصدر السابق، ج١، ص ٩٤.
(٨) إبراهيم الصوالحى، المصدر السابق، ص ٩٨٧.

ونتيجة لهذا اضطربت الأحوال في الصعيد، وخشي عربان هوارة من انتقام عبدالرحمن بك، فقاموا بتهريب أولادهم وحريمهم وأمتعتهم إلى العابد، وقابلهم ملقا حسن وقام بإسكانهم في البيوت ولكنهم - عربان هوارة - استنجدوا بالسلطات الحاكمة في القاهرة التي قامت بدورها بتأمينهم وقد طلبت السلطات مبلغًا من المال نظير حمايتها لهم، ويبدو أن نفوذ كل من الفقارية والقاسمية كان متوازيًا، إلا أنه ظهر التنافس مرة أخرى للحصول على منصب حاكم جرجا، واتفق الصناجق الخمسة على تقسيم دخل الصعيد عليهم[1] وعينوا مصطفى بك حاكمًا لجرجا وعزل عبد الرحمن بك وعمرت بلاد هوارة[2] ووصلت التجريدة الجديدة ومعها الأوامر[3] الخاصة بالمناصب والالتزام، والمطلوب من الكشوفية وما يحتاجونه من الخيل والقمح وخلاف ذلك، واضطر عبد الرحمن بك على الموافقة على هذه القرارات الإذعان لهذه الأوامر مما ترتب عليه رجوع قبائل هوارة إلى بلادهم[4] ولقد أراد محمد باشا (١١١١-١١١٦هـ/١٦٩٩-١٧٠٤م) الانتقام من عبد

=

- يذكر الصوالحي أن محمد البغدادي وغيره كانوا موجودين عنده وماتوا محروقين من شدة ضرب المدافع ونهبت الرعايا والعساكر أمواله.

(١) أحمد الدمرداشي، المصدر السابق، ج١، ص ٧٤-٧٩؛ أحمد شلبي، المصدر السابق، ص٢٠٧.
ويذكر الدمرداشي أنه كان مشتركاً مع الصناجق، وكان له نصيب حيث أنه أشار إلى ذلك.

(٢) أحمد الدمرداشي، المصدر السابق، ج١، ص ٨٠-٨١. يذكر أن قبيلة هوارة قد ساهمت بحوالي ٧٠ كيساً، وكان السلطان العثماني نصيب من هذه الأموال وهي موزعة على النحو التالي:

٥٠ كيس للباشا (يرسل منهم نصيب للسلطان).

١٠ للكتخدا.

٦ قاضي عسكر.

١ للنايب

(٣) المصدر السابق، ج١، ص ٨١.

(٤) المصدر السابق، ج١، ص ٩٤.

الرحمن بك، فقام بتدبير مؤامرة لقتله[١] ولكنه التجأ إلى العلماء لحمايته فمنعه حسن الخازندار، وطلب منه أن يدافع عن نفسه [٢] ولكنه قتل هو وحسن الخازندار ومن معهم[٣].

ويظهر تعاظم دور أمراء الصعيد في الصراعات التي قامت بين أفراد المماليك في القاهرة، ففي عام ١١١٦هـ/١٧٠٤م، ظهر اسم الأمير حسن الأخميمي بدفاتر عزبان وتذاكرهم، وكان هذا من ذلك تولية ولاية جرجا، إلا أنه عين محمد كاشف بدلا منه، وبذلك محاولات جديدة من جانب إفرنج أحمد، الذي احتج لوجوده، وفعلا تم شطب اسمه، ودافع حسن الأخميمي عن نفسه بأنه يقوم بدفع ما عليه من مال وغلال[٤].

ومما يلفت النظر أن التنافس بين أمراء المماليك كان يستغل للحصول على منصب حاكم جرجا، حتى لو كان ذلك نظير تأدية خدمات للسلطات الحاكمة في سبيل الحصول عليه فقد حدث في عام ١١١٩هـ/١٧٠٧م أن امتنع وصول غلال الصعيد، وتعهد محمد بك الكبير بوصولها وجهز تجريدة كبيرة من العزب والانكشارية ومعه مراكب خاصة لحمل تلك الغلال التي تم بالفعل إحضارها من بني سويف، وعلى إثر هذا تولى منصب حاكم في عام ١٢٢٠هـ/١٧٠٨م، ورجع معه الأمير حسن الأخميمي[٥] الذي لعب دوراً هاماً في أزمة ١١٢٣هـ/١٧١١م.

وفي هذه الفترة لوحظ أن نفوذ عربان المغاربة قد ازداد في الصعيد نتيجة لحماية محمد بك حاكم الصعيد، وقد اشتكى الأمراء المماليك من

(١) المصدر السابق، ج١، ص ٩٦-٩٩.

(٢) أحمد الدمرداشي، المصدر السابق، ج١، ص ٩٦.

(٣) المصدر السابق، ج١، ص ٩٩؛ إبراهيم الصوالحي، المصدر السابق، ص ٩٧٨.

(٤) أحمد الدمرداشي، المصدر السابق، ج١، ص ١٩٩-٢٢٤.

(٥) المصدر السابق، ج١، ص ١٢٦-١٢٨.

ذلك فى الديوان العالى عام ١١٢٠هـ/١٧٠٨م مما ترتب عليه إصدار حسن باشا السلحدار أمراً بعزل محمد بك حاكم جرجا وتعيين محمد بك قطامش بدلا منه[١] ويذكر أحمد شلبى عن هذا الفساد من جانب العربان بقوله[٢]:

«وفى عشرين رجب سنة ١١٢٠هـ/١٧٠٨م اجتمع العسكر بالديوان، وأخبروا الوزير بأن محمد بيك حاكم جرجا أنزل عرب المغاربة بالوادى، وأن هذا يؤدى إلى الفساد. فعزلوه وألبسوا ولاية جرجا إلى محمد قايم مقام، تابع قيطاز بيك كان بالديوان فألبسوه السنجقية، وولاية جرجا فى آن واحد، ونزل إلى الصعيد الذى اسمه الآن قطامش».

ثانياً ـ فتنة ١١٢٣هـ/١٧١١م:

ظهرت بوادر هذه الفتنة فى عام ١١٢٢هـ/١٧١٠م، وقد بدأت عندما اجتماع مصطفى كتخدا القازدغلى، وأيدهم فى ذلك خمسة عشرة فرداً من أعيان الينكجرية، ورفضوا إفرنج أحمد فى منصب باش أوده، ولكنهم وافقوا على تعيينه جوربجى فى الوجاق، وصمموا على عودة الأفراد الثمانية الذين نفاهم إفرنج أحمد وأن يعودوا إلى أوجاق العزب منافس الانكشارية وقدموا طلبهم إلى الباشا فوافق عليه[٣].

وفى أثناء ذلك ظهرت القاسمية بقوتها بعد عودة عوض بك القاسمى أمير الحج عام ١١٢٢هـ/١٧١١م ومعه بعض زعماء القاسمية، فطلبوا الخروج من طائفة الانكشارية بسبب عدم طردهم لفرنج أحمد، وانضموا إلى

---

(١) عبد الرحمن الجبرتى، ج١، ص ١٢٦؛ عبد الرحيم عبد الرحمن، دور المغاربة فى تاريخ مصر فى العصر الحديث، المجلة التاريخية المغربية، الأعداد ١٠، ١١، ص ٥٧.

(٢) أحمد شلبى، المصدر السابق، ص ٢١٦-٢١٧.

(٣) يوسف الملوانى، المصدر السابق، ص ٢٦٩-٢٧٠؛ الجبرتى، ج١، ص ٦٥-٦٦؛ عبد الكريم رافق، المرجع السابق، ص ٢٩١.

طائفة العزب[١] واستفزوا الانكشارية، ونتج عن هذا نشوب القتال فى إفرنج أحمد ومؤيديه من الانكشارية، وبين العزب ومؤيديهم من القاسمية، وهنا يظهر دور الباشا الضعيف الذى لم يفعل أى شىء لوقف القتال، وحاول زعماء القاسمية والفقارية التوسط لوقف القتال ولكن دون جدوى، وأصر إفرنج أحمد على إخراج الثمانية أفراد من الانكشارية من طائفة العزب[٢]، وهنا يبرز دور أمراء الصعيد فى هذه الأزمة بمساهمة الأمير حسين الإخميمى بأمواله الكثيرة على الجنود[٣].

وقد انضم محمد بك حاكم جرجا الفقارى إلى هذه الأزمة، إذ حضر

---

(١) بعد القضاء على نفوذ المغاربة والقاسمية ظهرت قوى جديدة تملأ الفراغ الذى تركه هؤلاء والتى ظهرت فى زعماء الانكشارية مثل إفرنج أحمد وكجك محمد (١٠٨٥-١١٠٦هـ/١٦٧٤-١٦٩٤م) الذى حاول الانفراد بالسلطة داخل أوجاقه، فقتل ونفى بعض زعماء الانكشارية فى محاولة التخلص منهم، وعين أتباعه، فأراد الانكشارية التخلص منه بقتله ولكنه التجأ إلى أوجاق العزب، واتفقوا على نفيه إلى استانبول ولكنه استطاع العودة وانضم إلى طائفة الجمليان وتحالف مع حسن أغا بلفية أغا تلك الطائفة، وحاول كجك محمد إعادة نفوذه فى أوجاق الانكشارية، ولكن اغتاله مصطفى القازدغلى المنافس له. (انظر: أحمد شلبى، المصدر السابق، ص ١٨٧-١٩٠؛ إبراهيم الصوالحى، المصدر السابق، ص ٨٨٧). أو بيوتات عسكرية أخرى اختصت كل منهم بطائفة من أتباعهم عرفت باسمهم مثل طائفة البلفية وطائفة القازدغلية. وقد انتسبت هذه البيوتات العسكرية التنافسية إلى طائفة أو أخرى من طائفة الفقارية والقاسمية، وترتب على هذا الانضمام عودة الصراع بين الطائفتين فى أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر. (انظر: محمد رفعت رمضان، علي بك الكبير، ص ١٦-١٧؛ الجبرتى، ج١، ص ٩١-٩٢؛ وانظر أيضًا: عصمت محمد حسن، المرجع السابق، ص٣٢٣-٣٢٤).

(٢) الملوانى، المصدر السابق، ص ٢٧٣، ٢٨٥؛ الجبرتى، ج١، ص ٦٨.

(٣) علي الفرا، ذكر ما وقع بين عسكر المحروسة بالقاهرة، ص ٨.

P.M. Holt, The Careef of Kück Muhamed (1674-1694), B.S.O.A.S., Vol. XXVI, pp. 231-248.

إلى القاهرة ومعه تجريدة مونة من الجنود وعربان من قبيلتى المغاربة وهوارة[١] وصدرت إليه الأوامر من أيوب بك بحصار إخميم وتدميرها والقضاء على كل من بها من الكشاف والأمراء نتيجة انضمام الأمير حسن الإخميمى إلى إفرنج أحمد، ونفذ ما أمر به[٢] وترتب على خروج محمد بك ومن معه عربان هوارة إلى أخميم تقوية مركز إفرنج أحمد الذى رفض الصلح[٣] الذى كان قد عرض عليه[٤]. ولقد انقسم العلماء إلى فريقين فى إصدار الفتاوى، قد أصدر فريق فتوى بقتال قيطاس بك ومن معه[٥]، وأصدر هذه الفتوى نتيجة حصولهم على مبلغ من المال من إفرنج أحمد، على حين أصدر الفريق الآخر فتوى بإنهاء القتال والنزاع بين المتصارعين ونفى الثمانية أفراد دون أن يقتلوا، وأصر إفرنج أحمد ومن معه على النفى وقتل الأمير حسن الإخميمى مهما تكن العواقب[٦].

(١) الملوانى، المصدر السابق، ص ٢٧٥؛ علي الفراء، المصدر السابق، ص ١٢؛ الجبرتى، ج١، ص ٦٩؛ عبد الرحيم عبد الرحمن، دور المغاربة، الأعداد ١٠، ١١، ص ٧٥. ويذكر الفراء، أن شيخ عربان هوارة هو الأمير يوسف أبو أحمد ومعه الأمير عمر بن عبد القادر.

(٢) أحمد الدمرداشى، المصدر السابق، ج١، ص ١٤٧-١٤٨. وقامت معركة بين هوارة بحرى وهوارة قبلى فى أخميم وانتصر هوارة قبلى واستولى على كثير من الأشياء مثل: الفرش والمصاغ والنحاس وعسل وحجارة الطواحين والأخشاب وغير ذلك، كما أن الذى حمل رسالة أيوب بك إليه هو شيخ المغاربة. وقدرت القوات بعشرة آلاف فارس ما بين خيالة ومشاه وفرسان. (انظر: الفراء، المصدر السابق، ص ١٢).

(٣) يوسف الملوانى، المصدر السابق، ص ٢٧٦.

(٤) أحمد الدمرداشى، المصدر السابق، ج١، ص ١٥٠.

وكان المؤلف منضماً إلى جانب العزب، إذ يصف ذلك بقوله: «وكان العبد الحقير - المؤلف - فى باب العزب ليلتهـا نظر الأهوال وإذا بالشـارات أذنت قـادوا البلد كـان فى أذناب الكلاب وسبوهم فى الرميلة وأطلقوا خلفهم المدافع والبنادق فرمحت الكلاب عل يباب العزب ظنوا الذين فوق وجه الباب أن محمد بك هجم على الباب ليحرقه وقوى ورمى البندق على الكلاب.

(٥) يوسف الملوانى، المصدر السابق، ص ٢٧٦، على الفراء، المصدر السابق، ص ٩.

(٦) علي الفراء، المصدر السابق، ص ١٠.

ويبرز الملوانى هذا الموقف من جانب العلماء بقوله[١] :

«فإنه توجه لهم الشيخ الخليفى أحد علماء الشافعية بالأزهر وتكلم مع إفرنج أحمد وبقية الاختيارية فى أمر الصلح فقام عليه أحمد قومة عظيمة وأسمعه كلامًا لا يليق وأرسل أمرًا لطوبجية بضرب المدافع فضربوها على حين غفلة فانزعج الناس من ذلك فقام الشيخ عندما سمع ضرب المدافع ومضى من جنب وكان السبب فى ذلك افتا طايفة من العلماء بجواز محاربة من كان مع قيطاس الدفتردار ومن انضم إليه من السناجق والعسكر وأفتت طايفة من العلماء للعساكر المحاربين لهم بجواز قتال من كان بالقلعة من انضم إليها من خارج فكان كل من الفريقين يعتقد أنه على الحق وأنه مصيب فى فعله».

ولكن قامت المعركة، بين الفريقين فى الشوارع، وانقسم الفقارية والقاسمية، وانضمت الفقارية إلى إفرنج أحمد وكان مع أغا طائفة التفنكجيان وأغا الجمليان وواجهت الأمير محمد بك العزب وهم فى غاية القوة والشدة الذى ابتدا فى رسم الخطط الحربية البالغة الدقة، ومال إلى القتال ليلا بالاتفاق مع إفرنج أحمد على ضرب باب العزب الذين تحصنوا فى جامع السلطان حسن، وتبادل الطرفان إطلاق النار، وقتل الكثير من الهوارة[٢] أما زعماء القاسمية فقد انضموا إلى الجانب الآخر الذى يضم العزب، ومنها قبائل البدو الأخرى التى انضمت إلى هذا النزاع وتطورت الأمور، إذ عزلت العزب وحلفاؤهم الباشا المؤيد لإفرنج أحمد وعينوا بدلا منه[٣] واشتد القتال بين الفريقين لدرجة أن الشراكسة لم يستطيعوا أن

(١) يوسف الملوانى، المصدر السابق، ص ٢٧٦.

(٢) علي الفرا، المصدر السابق، ص ١٣-١٤.

(٣) يوسف الملوانى، المصدر السابق، ص ٢٧٨؛ الجبرتى، ج١١، ص ٩٧.

يخرجوا من منازلهم للاتصال بإسماعيل كتخدا[١] واشتد القتال ضراوة حتى أن محمد بك تحصن بأحد الماجد، وانتهز عربان هوارة ارتباك البلاد، فقاموا بأعمال السلب والنهب واستولوا على كل ما وصلت إليه أيديهم، ولم يسلم منهم أى شيء حتى أنهم استولوا على جمال السقايين[٢].

ويبدو أن العزب كانوا أشد قوة من الطرف الآخر حتى فكر محمد بك ـ حاكم جرجا ـ باستخدام الحيلة والخديعة، فأمر بنقب البيوت على أهلها وارتكب الكثير من الجرائم، مثل السرقة وهتك الأعراض، وأراد بذلك أن يجد طريقًا يمر منه[٣] كما قطع الإمدادات عن طائفة العزب المتحصنين بجامع السلطان حسن وحاصرهم[٤].

وترتب على هذا قيام الهوارة بأعمال السلب والنهب ولذلك طلب الأمير أيوب بك المساعدة من شيخ العرب حبيب الذى حضر بعربانه وقاموا بنهب البيوت والأموال والغلال فى طريقهم إلى أن وصلوا إلى شبرا، وعلى أثر ذلك طلب العزب المساعدة من عرب السلالمة بالبحيرة الذين حضروا أيضًا، واشتد القتال ضراوة، وانتهى الأمر بالتدخل من جانب الطرفين، وتوقف القتال ونفى الثمانية، وقتل الأمير حسن الأخميمى أمير أخميم وبقاء أحمد أوده باشي فى منصبه[٥].

ولكن الموقف قد تأزم ضد إفرنج أحمد ووؤيديه، وأرسلت الأوامر لمحمد بك حاكم ولاية جرجا بالتوجه إلى ولايته بجرجا، وأمنوه على ذلك، على

(١) الملوانى، المصدر السابق، ص ٢٧٨ ؛ الجبرتى، ج١ ، ص ٦٧.

(٢) الملوانى، المصدر السابق، ص ٢٧٩ ؛ الجبرتى، ج١ ، ص ٧٢.

(٣) علي الفرا، المصدر السابق، ص ١٤ ؛ الملوانى، المصدر السابق، ص ٢٧٨ ؛ الجبرتى، ج١ ، ص٧٢.

(٤) علي الفرا، المصدر السابق، ص ١٥.

(٥) المصدر السابق، ص ٥٩.

أن يجمع الأموال الأميرية والغلال[١] باعتباره مسئولا عن إرسال غلال الصعيد إلى القاهرة، إلا أنه ترك هذا العمل واشترك فى القتال مما حدا بالجميع إلى الاتفاق على محاربته بعد موافقة الأمير عوض بك وجميع الأمراء والعلماء وأرباب الدولة، الذين اتفقوا على عزله[٢].

وقد تطور الموقف وحدث ما زاده من اضطراب أن العلاقات بين القاسمية والفقارية قد ساءت إذ هرب أيوب بك إلى الشام، وقتل عوض بك أمير الحج وزعيم القاسمية[٣]، قام القاسمية بالانتقام منهم (الفقارية)، واشتد القتال بين الطرفين إلى درجة أن البعض كان لا يرى الآخر من شدة الدخان[٤]، وهكذا كان لوفاة عوض بك أثرها الهام فى تاريخ العلاقات بين الفقارية والقاسمية، إذ تحول التنافس المحدود بينهما إلى صراع حاول فيه كل منهما القضاء على الآخر قضاء تامًا فى النهاية تضعضعت قوة الفقارية[٥]، وإزاء هذا الموقف هرب محمد بك إلى الصعيد بعد أن أحرق بيته[٦] وقتل إفرنج أحمد[٧] وتولى محمد بك الصغير ولاية جرجا، والنتيجة النهائية لهذه الحرب انتصار طائفة العزب يؤيدها القاسمية على فريق الانكشارية الذى يؤيدها الفقارية.

أما محمد بك الكبير حاكم جرجا فقد حاول الهروب إلا أنهم تتبعوه

(١) أحمد الدمرداشى، المصدر السابق، ج١، ص ١٥٦؛ يوسف الملوانى، المصدر السابق، ص ٢٨٢؛ الجبرتى، ج١، ص ٧٤.

(٢) علي الفرا، المصدر السابق، ص ٢٧-٢٨.

(٣) علي الفرا، المصدر السابق، ص ٤٥-٤٦؛ الملوانى، المصدر السابق، ص ٢٨٢.

(٤) علي الفرا، المصدر السابق، ص ٥٢-٥٣.

(٥) عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص ١٨٤.

(٦) أحمد الدمرداشى، المصدر السابق، ج١، ص ١٦٥؛ يوسف الملوانى، المصدر السابق، ص ٢٩٠.

(٧) يوسف الملوانى، المصدر السابق، ص ٣٩٢-٣٩٣؛ أحمد الدمرداشى، المصدر السابق، ج١، ص١٧٧؛ P. H. Holt, The Pattern, op.cit., p. 86.

قرب أسيوط وتعرض للهزيمة هناك، ولكنه استطاع الهرب بعد ذلك إلى أخميم[١] بفضل مساعدة عربان هوارة له فوصل إلى أخميم وقتل من بها من الكشاف وارتكب أفظع الجرائم، ثم رجع إلى أسيوط وجمع هناك ما يخصه، ووصل إلى إمبابة ومنها إلى دمياط التي واصل هروبه منها إلى الشام[٢].

وقد ترتب على اشتراك عربان هوارة في هذه الفتنة، أن سلطات القاهرة لم تنس مشاركتهم محمد بك حاكم جرجا، ومن هنا أراد محمد بك قطامش حاكم جرجا الجديد أن ينتقم من الهوارة، ولذا فبعد أن انتهت هذه الفتنة خشيت هوارة من الانتقام وهربت إلى الجبال، وعلى إثر ذلك قامت هوارة بحرى بالهجوم على أخميم، التي أضحت خرابًا، ونهبوا البيوت هناك ولم يسلم منهم بيت الأمير حسن الأخميمي، وعلى إثر هذا جددت أخحميم مرة ثانية وأعيد تعميرها وشارك الجميع في تعميرها.

وقد وصف الدمرداشي أمر هذه التجريدة على هوارة في حوادث عامي ١١٢٣هـ/١٧١١م، ١١٢٤هـ/١٧١٢م بقوله[٣]:

«وترجع إلى محمد بيك قطامش والتجريدة طلعوا ناحية أسيوط ضربوا مضاربهم نزلت لهم السدادرة سلموا عليه وإذا بالسنجق عين معهم السبعة جاويشية ينظر أحد من طاية محمد بك طلبوا البلد كل ما وجدوه أرسلوه برمي رقبته من جملتهم حسين أوضا باشي جوربجي السمانية أرمي رقبته وحمل وسار ولما وصل القطيعة أتت سدادرة بندر درجة ودخل درجة بموكب فاخر أقام بها ثلاثة أيام وركب بمن معه تمنعت هوارة في الجبل دارت هوارة بحرى جماعة

(١) يوسف الملواني، المصدر السابق، ص ٣٩٢-٣٩٣.

(٢) المصدر السابق، ص ٣٩٣.

(٣) أحمد الدمرداشي، المصدر السابق، ج١، ص ١٨٠.

الأمير حسن نهب فى بلاد هوارة مثلما فعلوا فى أخميم غطوا ووطوا دار محمد بيك قطامش بالتجريدة وهوارة بحرى ومن فعل من كشاف الأمير حسن فى الأقاليم لما وجدوا هوارة عادوا بهم بندر درجة وتوجه الأمير حسن إلى بلدة أخميم فوجدها خرابًا وبيته مهدود والحمامين راح رخامهم وحاماتهم اختل عقله وعدم حواسه لكونه عدم إخوانه وكشافه وراحت منه بلاد وإذا بهمام يعمر وأتت له أناس مبيض نحاس درجة دقوا له جدد نحاس يعرفها على العمارة وأتت الجدد بمصر دار تشفى أيدى الناس يقولوا جدد أخميمى فاشت أظهر المعلم داود وعمل جدد نحاس كل ثمانية عشر بنصف فضة رطل ونادوا الجدد الأخميمى».

وقد استنجدت هوارة بالباشا ولى الدين (١١٢٣-١١٢٦هـ/١٧١١-١٧١٤م) وكانوا يقيمون فى فرشوط فقاموا بمكاتبة إبراهيم بيك أبو شنب ليحصل لهم على الأمان من قيطاس بك ويبلغه إلى محمد بك قطامش حاكم جرجا، وأرسل فعلا لهماالأمان على أن يتعهدوا بتوريد الأموال والغلال، كما أصدرت الأوامر للتجريدة للعودة إلى القاهرة[١] وتم بعد ذلك تولية محمد بك قطامش على إمارة الحج وعين بدلا منه مصطفى بك قزلار»[٢].

وبهذا الانتصار الذى أحرزته الانكشارية (الفقارية) بدأت قوتهم السياسية والعسكرية تسطع ويكون لها أثرها فى كلا المجالين السياسى والعسكرى[٣].

---

(١) أحمد الدمرداشى، المصدر السابق، ج١، ص ١٨٢-١٨٣؛ عبد الرحمن الجبرتى، ج١، ص٨٢-٨٤.

(١) أحمد الدمرداشى، المصدر السابق، ج، ص ١٨٣.

(٣) P.M. Holt, The Pattern, op.cit., p. 86.

وأراد الفقارية القضاء على نفوذ القاسمية منتهزين تلك الفرصة، عندما علم قيطاس بك أن عرب الضعفاء قد هجموا على الفيوم وقاموا بتخريبها وخاصة أن قنصوة بك قد توفى، أخبر ولى باشا بما حدث فقرر إرسال تجريدة للقضاء عليهم - عرب الضعفا - ، وعلى أثر هذا اجتماع قيطاس بك وعثمان بك ومحمد بك قطامش أمير الحج وغيرهم من الأمراء، وطلبوا من الباشا سرعة إرسال التجريدة الذى أصدر أوامره للجميع بالاشتراك فى هذه التجريدة وطرد عربان الضعفا من الفيوم، ولكن لم يلتزم الأمراء جميعهم بتنفيذ هذا الأمر، مما حدا به إلى الاستعانة بعربان ابن حبيب بدجوة، وجهزت التجريدة بالفعل وحدثت بعض المعارك، والتى ا نتهت بالقضاء على فساد عربان الضعفا[1].

وشهدت مصر إبان ولى الدين باشا تفوق نفوذ الفقارية، وتولوا المناصب الهامة مثل الكشوفية فى أقاليم مصر، عدا البحيرة التى كان واليها إبراهيم بك القاسمى، وربما يرجع ذلك إلى أن عربانها من نصف حرام المؤيدين للقاسميين[2].

وفى عام ١١٢٤هـ/١٧١٢م تولى أحمد بك الأعسر ولاية جرجا بدلا من محمد بك الصغير على حين تولى قيطاس بك إمارة الحج[3] أما عام ١١٢٥هـ/١٧١٣م فقد تولى محمد بك الصغير إمارة الحج بدلا من قيطاس بك[4] وجددت ولاية ولى الدين باشا سنة أخرى على مصر[5].

---

(١) أحمد الدمرداشى، المصدر السابق، ج١، ص ١٨٥-١٩٧؛ يوسف الملوانى، المصدر السابق، ص٣٠٣.

(٢) أحمد الدمرداشى، المصدر السابق، ج١، ص ٢٠١.

(٣) يوسف الملوانى، المصدر السابق، ص ٣٠٥؛ الجبرتى، ج١، ص ٨٨.

(٤) يوسف الملوانى، ا لمصدر السابق، ص ٣٠٧.

(٥) المصدر السابق، ص ٣٠٨.

أما عام ١١٢٦هـ/١٧١٤م فقد شهد ازدياد نفوذ القاسمية وتولوا المناصب الهامة فى مصر وخاصة الصعيد[١] ولم يحصل الفقارية على مناصب، مما أدى إلى اتصال قيطاس بك بعبد الله جاويش ليتوسط لدى الباشا ويعطى الفقارية مناصب بعض الأقاليم ووعدهم الباشا بتحقيق طلبهم فى العام التالى، وقد قيطاس للباشا هدية، وأقيمت حفلة حضرها جميع الصناجق والأغوات فقارية وقاسمية عدا محمد بك قطامش الذى عاتبه عابدين باشا (١١٢٦-١١٢٩هـ/١٧١٤-١٧١٧م)[٢].

وقد حقق الباشا وعده وأصدر فرمانًا فى عام ١١٢٧هـ/١٧١٥م بتولية محمدبك قطامش واليًا على جرجا[٣] على حين أصدر أمره بقتل إسماعيل بك حاكم جرجا إلى أخميم لضبطها، وتوليه إمارة أخميم الأمير كمال[٤]. وفى إبان تولية على باشا (١١٢٩-١١٣٢هـ/ ١٧١٧- ١٧١٩م) عين على الأرمنى صنجقًا على جرجا عام ١١٢٩هـ/ ١٧١٧م[٥] وفى عام ١١٣٣هـ/١٧٢٠م عين محمد بك المجنون على ولاية جرجا[٦].

وفى عام ١١٣٤هـ/١٧٢١م عين عبد الرحمن بك على ولاية جرجا، واكتشف مؤامرة دبرها بعض الأمراء المماليك، لقتل عبد الرحمن بك وأحمد بك فى بنى سويف، وتم إرسال أربعة صناجق للقيام بهذه المهمة وعندما علم عبد الرحمن بك بذل أرسل إلى أحمد بك الأعسر يخبره بذلك[٧].

(١) أحمد الدمرداشى، المصدر السابق، ج١، ص ٢٠٢.

ويذكر أن زين الفقار كاشف مملوك المرحوم قنصوة بك كشوفية بنى سويف، إسماعيل أغا مملوك المرحوم عوض بك سنجق بندر جرجا، وعبد الله أغا الخازندار كشوفية المنصورة، أحمد كاشف الأعسر سنجق وحاكم إقليم البحيرة. (انظر فى معنى كلمة صنجق).

(٢) المصدر السابق، ج٢، ص ٢٠٢-٢٠٤.

(٣) المصدر السابق، ج٢، ص ٢٠٨-٢١٠.

(٤) المصدر السابق، ج٢، ص ٢١٧-٢١٨.

(٥) المصدر السابق، ج٢، ص ٢١٧-٢١٨.

(٦) المصدر السابق، ج٢، ص ٢٢٥.

(٧) المصدر السابق، ج٢، ص ٢٦١.

ولقد نص الاتفاق على أنه بعد الانتهاء من التنفيذ تعود البلاد إلى سابق عهدها حيث تكون نصف صناجقها من نصف سعد والنصف الآخر من نصف حرام وتقسيم البلاد بينهم[١].

وكما كانت جرجا مثار للتنافس بين أمراء المماليك، كانت أيضاً ملجأ لهم، كما كانت منفى للتخلص من المنافسين، ففي عام ١١٣٦هـ/ ١٧٢٣م أرسل محمد باشا الأمير أحمد بك المسلمانى إلى جرجا لإحضار الغلال من هناك، وأرسل في نفس الوقت سراً فرماناً إلى سليمان كاشف لقتل الأمير المذكور وتم تنفيذ الأمر[٢].

وعزل محمد بك أمير الحج من منصبه نتيجة لعدم توريده عشرةآلاف أردب من القمح كانت في عهدته إبان توليته على جرجا، وتولية إسماعيل بك هذا المنصب بدلا منه، كما تم عزل قيطاس بك من الدفتردارية وعين بدلا منه يوسف الجزار[٣] وترتب على هذا أن حدثت فتنة عظيمة نتيجة لعزل محمد بك وقتل قيطاس بك الذى كان إسناد محمد بك واجتمع جميع الصناجق، وتم في هذا الاجتماع تسوية الخلافات فيما بينهم واتفق، على تعيين محمد بك ولاية جرجا وعثمان بك لمنفلوط[٤] الذين لم يوافقا، وأبلغ ذلك لرسول الباشا وتعلل محمد بك بانشغاله بتصفية تركة سيده؛ مما أغضب الباشا، وهنا أيقنا أن الباشا الباشا سيبطش بهم فاستعدا للحرب، وجمع محمد بك طائفة من العزب وانضم إليهما حسن بك[٥] وترتب على هذا الموقف اضطراب الأحوال في القاهرة، وخشى التجار من عملية النهب، وتشابه الموقف تمامًا بفتنة ١١٢٣هـ/١٧١١م، وجمع الباشا العلماء

(١) أحمد الدمرداشى، المصدر السابق، ج٢، ص ٣٠٦؛ انظر عن (نصف سعد ونصف حرام).

(٢) الجبرتى، ج١، ص ١٧١.

(٣) يوسف الملوانى، المصدر السابق، ص ٣١٣-٣١٤.

(٤) المصدر السابق. (٥) المصدر السابق.

وقاضى العسكر ونقيب الأشراف لإعلان عصيان محمد بك وعثمان وجواز محاربتهما، ولكنهم اقترحوا على الباشا الصلح مع محمد بك مع قبوله المنصب الجديد، فوافق الباشا على ذلك[١].

ولكن أصر محمد بك على موقفه، وعاد وفد الصلح بهذه الأنباء، ومن هنا فقد بدأت الاستعدادات للمعارك، وانضم إلى جانب الباشا إسماعيل بك بطائفته وجميع الصناجق والأغاوات، أما طائفة الأسباهية والمتفرقة والجاويشية اجتمعوا بالرميلة، وطايفة العزب ببابهم والبنكجرية[٢]. وبدأت المعارك بحصار باب البنكجرية من جهاته الأربع، فحاصرهم إسماعيل بك من باب المحجر ويوسف بك من جهة الجبل ومصطفى بك تابع أغا من جهة الجبل وجماعة الباشا من جهة جامع السلطان محمد بن قلاوون، وأثناء هذه المعارك قتل الشريف حسين وإبراهيم أوده باشا وعلم محمد بك بذلك وكان باب مستحفظان محاصراً أيضاً[٣] فانضمت طائفة مستحفظان إلى الباشا، وتعهدوا له بأنهم سيعملون للحصول على موافقة محمد بك إلى الصعيد[٤] ولكن الأمور تطورت إلى معركة، ذهب ضحيتها الكثير، وعندما علم محمد بك بما آل إليه الأمر هرب تاركًا بيته الذى نهب ووصل إلى دمياط ثم إلى الشام ولم يظهر له أثر بعد ذلك، أما عثمان بك وحسين بك أبو يدك وصالح أغا كتخدا الجاويشية فلم يعلم لهم خبر[٥] وتجدر الإشارة هنا إلى أنه

(١) يوسف الملوانى، المصدر السابق، ص ٣١٣-٣١٤.

(٢) المصدر السابق، ص ٣٣١.

كان من ضمن البنكجرية عبد الله جايش سابقًا وحسن كتخدا تكدلى وناصف كتخدا القازدغلى، واتفقوا جميعًا على قتل حسن كتخدا الشريف وباش أوده باشى وإبراهيم كدك وجماعة أخرى، انظر فى معنى كلمة البنكجرية.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق، ص ٣٢٣. كان هذا الرسول هو الشريف محمد جاويش سراج الأغار.

(٥) المصدر السابق.

ازداد اضطراب البلاد حتى أن إسماعيل بك طارد محمد بك واتجه إلى دجوه بلدة حبيب شيخ العرب وخربها ودمرها[١].

وتولى على باشا ولاية مصر، ولكنه واجه تحالفًا تكون بين محمد جركس بك مع ذى الفقار بك، عانى الكثير من تحدى هؤلاء للسلطات الحاكمة، ولكن سرعان ما حطم على باشا هذا التحالف وعاد الهدوء ثانية إلى مصر، بهروب محمد جركس إلى الخارج[٢]، وظهر واضحًا التدخل الروسى فى الوساطة بينه وبين السلطان العثمانى، وقد ظهرت هذه المساعدة فى المراكب التى أقلته إلى الروسيا وبالفعل حصلت له على الأمان من السلطان العثمانى، فعاد ثانية إلى مصر[٣] وساعدته الروسيا بالأسلحة عند عودته[٤]. وعاد بعد أن أمضى أربع سنوات بالخارج واتجه إلى حوش عيسى ومعه الكثير من عربان المغاربة إلى الفيوم، ثم بنى سويف إلى القطيعة من جرجا، وتعرض لهم حسن بك والسدادرة وعسكر جرجا، وفى هذه الأثناء قتل حسين بك، ولكنه واصل سيره إلى البهنسا، وكان معه طائفة من الزيدية والهوارة وعرب نصف حرام، وتمكنوا من هزيمة التجريدة التى أرسلت إليه[٥] فجهزت تجريدة أخرى، ونشب القتال عند البدرشين ووقعت الهزيمة على جركس، مما اضطره للانسحاب إلى البدرشين وانتهت تلك المعركة بقتله[٦].

وشهد عهد تولية باكبر باشا (١١٤٢هـ/١٧٢٦م) القضاء على نفوذ

(١) المصدر السابق.

(٢) أحمد الدمرداشى، المصدر السابق، ج٢، ص ٣٥٥؛ الجبرتى، ج١، ص ١٨٩-١٩٢.

(٣) أحمد الدمرداشى، المصدر السابق، ج٢، ص ٣٥٥.

(٤) المصدر السابق، ج٢، ص ٣٥٦-٣٥٩.

(٥) المصدر السابق، ج٢، ص ٣٦١-٣٦٦؛ الجبرتى، ج١، ص ١٩٣-١٩٤؛ جلال يحيى، مصر الحديثة، ص ٢٢٣.

(٦) الجبرتى، ج١، ص ١٩٥.

القاسمية، وحدثت فى عهده أزمة اقتصادية، إذ ثارت عليه العسكر وجماعة القاسمية برئاسة سليمان أغا أبو دفة وقتلوا ذا الفقار بك كما قتل محمد بك جركس وثار أتباع ذى الفقار على القاسمية، وبذلك انتهى ما يعرف بنفوذ القاسمية[١].

وقد ازداد الموقف تأزمًا ما بين الباشا والأمير الخشاب عندما استعان الشيخ الشبراوى بالباشا طالبًا منه مساعدته ضد الخشاب الذى هدده بالنفى إلى إبريم، وانضم إلى الشيخ الشبراوى إبراهيم كتخدا ورضوان كتخدا فى هذا الصراع. وعندما وصل موكب الباشا إلى دار الخشاب بالقصر العينى أطلق أحد أتباع الأمير النار على الموكب وتمادوا فى تحديهم فمنعوا الباشا من التوجه إلى الدار ولكن الخشاب خشى من العواقب فهرب إلى الصعيد ونفذ فيه أمر النفى بإبريم التى لقى فيها مصرعه[٢].

وفى عام ١١٤٦هـ/١٧٣٣م تولى علي بك زين الفقار حكم جرجا[٣] ويعتبر من مماليك محمد بك قطامش، وفى نفس العام توفى علي بك على إثر انتشار وباء الطاعون[٤].

وحدثت واقعة طهطا عام ١١٥٠هـ/١٧٢٧م التى ترجع أسبابها إلى على أن علي كاشف كانت له قطعة أرض مؤجرة إلى عثمان بك زين الفقار كما أن عبد الرحمن جاويش قازدغلى استأجر قطعة أرض فى نفس المنطقة وقتل على كاشف شيخ البلدة هناك فى نفس الوقت فرض غرامة

---

(١) الجبرتى، ١، ص ١٩٥؛ جلال يحيى، المرجع السابق، ص ٢٢٣.

(٢) مؤلف مجهول، أخبار أهل القرن الثانى عشر الهجرى، تاريخ المماليك فى القاهرة، ص١٧-٢٠؛ وانظر أيضًا عن أبريم: ص ١٢١.

(٣) أحمد الدمرداشى، المصدر السابق، ج٢، ص ٤٠٦.

(٤) المصدر السابق، ج٢، ص ٤١٠. كان علي بك وإبراهيم بك، صالح بك من مماليك محمد بك قطامش، وانظر أيضًا: Cobé, op.cit., T. 3, p. 42.

مالية على ابنه الذى أراد التعيين مكان والده[١] فالتجأ الابن إلى إبراهيم أوضا باشى قازدغلى، الذى ذهب إلى عبد الرحمن جاويش صاحب الالتزام هناك، وطلب من عثمان بك عزل علي كاشف وتعيين ابن شيخ البلد المتوفى[٢]، أما علي كاشف المطلوب عزله فقد كان له قطعة أرض أخرى قد أجرها إلى جاويش أغا الذى أراد هو الآخر تعيين كاشفًا من طرفه، لذا تأزم الموقف بين إبراهيم جاويش وعثمان بك الذى قام بتعيين خليل بك صنجقاً عل جرجا، لنزاعه مع إبراهيم بك قطامش، وعرض على خليل بك تأجير نصيب عبد الرحمن بك وتم ما أراد[٣].

ولما علم الباشا بذلك رأى أن إنهاء هذه المشكلة لا يتم إلا بقتلهم جميعاً، وكلف أحمد كتخدا البركاوى[٤] لتنفيذ هذه المهمة نظير اعطائه مكافأة مالية وقطعة أرض وفي مثل الأثناء حضر على كاشف إلى القاهرة

---

(١) أحمد الدمرداشي، المصدر السابق، ج٢، ص ٤٤٠-٤٤١. يقدر الغرامة المالية المفروضة على الابن كانت ٤ أكياس على القمح وحصان. (لويس عوض، تاريخ الفكر المصرى الحديث، ج، ص ٥٠).

(٢) أحمد الدمرداشى، المصدر السابق، ج٢، ص ٤٤٢.

(٣) المصدر السابق، ج٢، ص ٤٤٢-٤٤٤.

(٤) أحمد كتخدا البركاوى، قاتل علي كتخدا ويعرف بالبركاوى، لأنه إشراق يوسف كتخدا البركاوى. وهرب من باب العزب بأيعاز من حسين بك الخشاب، وأمر عثمان بك وهو من أتباع علي كتخدا على قتله للأخذ بثأر سيده، وأرسل إلى جميع الأعيان يخبرهم بذلك فضاقت الدنيا فى وجهه، وقد مات فى تلك الليلة محمد كتخدا الطويل وأثناء الإعداد لجنازته دخل عليهم أحمد كتخدا وقال لهم: «أنا في عرض هذا الميت» فقبضوا عليه وحبسوه فى إحدى الحجرات ومعه لاظ إبراهيم واثنان من السراجين، وأقاموا عليه بعض الحراس، وخرجوا للجنازة. وفى أثناء ذلك أطلق مماليك أحمد كتخدا الرصاص على المارة فى الشارع وقتلوا بعض الأفراد، حتى اضطر عثمان بك بإرسال الأمر بالقبض على أحمد كتخدا، ولكن فوجئت القوة بتحصين المكان الموجود فيه، واضطروا لإطلاق الرصاص عليهم وقتل لاظ إبراهيم وأحمد كتخدا وجزوا رأسه وأخذوها إلى رضوان بك الذى كافأهم على ذلك. (انظر: الجبرتى، ج٢، ص ٢٥٥-٢٥٦).

على كتخدا بما دبر ضده، فسعى لإتمام الصلح بين إبراهيم جاويش وعثمان بك ذو الفقار، وتم الاتفاق على إرسال كاشف جديد وتعيين الابن بدلا من أبيه المقتول، ولما علم الباشا بذلك الاتفاق اشتد غضبه، ويصف الدمرداشي المؤامرة والصلح في سرده لهذه الحادثة بقوله[1]:

«فأخذ الباشا خبر بالخصومة فلاحله مضرب فأرسل أحضر أحمد كتخدا البركاوى وعمل معه اتفاق ووعده بفلوس وبلاد على قتل الأربعة إبراهيم بيك قطامش، وعثمان بك زين الفقار، وعبد الله كتخدا قازدغلى وعلي كتخدا الجلفى نزل لعرض الأمر على عمر بيك قطامش وخليل بيك قطامش ردوا على أصحابهم فى السبعة أوجاقات طلبت خواطرهم على قتل الأربعة ولما درى علي كاشف بناحية تحطا أتى حالا مصر ودرى على كتخدا الجلفى بما اتفقوا عليه بعض اختيارية الأوجاقات ركب ودار عليهم لما خص حصانه وأوقع الصلح بين إبراهيم جاويش وبين عثمان بيك زين الفقار وتصرف فى ناحية تحطا وأرسل لها كاشف مكلفة بمدفعين وسيمانية وخلع على ابن المقتول جوخة مشيخة مكان أبيه ونزل صحبه الكاشف لما وصل النامحية المذكورة، فأرسل للجاويش الحصان أزرق ركوبه وإذا بالباشا عرف بأن علي كتخدا الجلفى أجرى الصلح بين عثمان بيك زين الفقار وبين إبراهيم جاويش أغا قازدغلى صعب عليه جدا».

ولقد ظهرت هنا قوى أخرى إلى جانب القوى الموجودة وهى قوة الشيخ همام الذى كان يؤيده عثمان بك، فقد رهن إبراهيم جاويش ناحية فرشوط عام ١١٥٤هـ/١٧٤١م لهمام ووعده بتعيين أحد كشافه، ولكن ماطله همام فى الدفع وأنذره بذلك طالبًا إرسال أحد أتباعه ليكون كشافًا

---

(١) أحمد الدمرداشي، المصدر السابق، ج٢، ص ٤٤٤.

هناك، وفى أثناء ذلك تولى على بك حكم جرجا وعرض عليه الأمر، فمنح وكيله فداناً، وأثناء ذلك تولى عثمان بك إمارة الحج، وأراد على جاويش أن يعين كشافاً من أتباع عثمان بك فاضطرب الموقف بدخول عبد الله كتخدا، ورضوان الجلفى الذى كان معه، مائة جندى، وإزاء ذلك حذر عثمان بك من عصيان هوارة وتهديدهم بمنع إرسال الأموال والغلال[١].

ثالثاً ـ علي بك الكبير:

مرت مصر بتغييرات سياسية هامة فقد ظهر علي بك الكبير (١١٨٢-١١٨٧هـ/١٧٦٨-١٧٧٣م) الذى تقلد منصب شيخ البلد عام ١١٧٤هـ/١٧٦٠م فمنذ أن تولى على بك هذا المنصب بدا يكون بيتاً مملوكيًا جديداً عرف رجاله فيما بعد بالمماليك العلوية. ولقد خلا الميدان أمامه من كل المنافسين الأقوياء من بيت القازدغلية، ولم يبق أمامه سوى ثلاثة لا يستهان بهم هو عبد الرحمن كاهيا كبير القازدوغلية، وحسين بك أمير الحج القازدوغلى الشهير بكشكش بك وصالح بك حاكم جرجا وهو من بقايا القاسمية[٢].

وسيتم التعرض لهذه المشاكل وكيف تغلب عليها علي بك، فلم تكن هذه المشاكل من جانب منافسيه وأعدائه التقليديين، بل جاءت من محمد بك أبو الذهب أحد مماليكه، الذى شق عصا الطاعة عليه، وهرب إلى الصعيد، واستعد للمعركة الفاصلة مع أستاذه علي بك فى موقعة بياضة التى انتهت بالقضاء على نفوذ وحياة علي بك، وتقلد محمد بك أبو الذهب الحكم فى مصر لفترة نتيجة خيانته لسيده، ولكن عاجله الموت ولم ينعم بثمرة خيانته، وصارت مصر بعد ذلك ميداناً للصراع بين البيوتات المملوكية، وظهر ذلك واضحاً فى الصراع ما بين إبراهيم بك ومراد بك من

(١) المصدر السابق، ج٢، ص ٤٩٤.

(٢) عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص ١٥١.

جانب وهما من مماليك أبو الذهب وإسماعيل بك شيخ البلد، وإزاء هذا هرب كل من إبراهيم بك ومراد بك إلى الصعيد وعرفا عنهما بالأمراء القبالي حسب مسميات هذا العصر، وناوشوا السلطات الحاكمة، حتى تدخلت الدولة العثمانية بإرسالها حملة حسن باشا عام ١١٩٠هـ/١٧٨٦م لتقضي على ظلم كل من مراد بك وإبراهيم بك، ولكن سرعان ما استدعت الدولة العثمانية حسن باشا، وذلك لقيام الحرب بينهما وبين الروسيا عام ١١٩١هـ/١٧٨٧م، وغادر حسن باشا تاركًا إسماعيل بك يواجه الموقف وحده، ولكنهما مراد بك وإبراهيم بك عادا ليحكما مصر بالقوة والقسوة حتى مجيء حملة بونابرت عام ١٢١٣هـ/١٧٩٨م وقضى تمامًا على نفوذ البيوتات المملوكية.

وهناك ظروف أدت إلى ظهور علي بك الكبير (١١٨٢-١١٨٧هـ/ ١٧٦٨-١٧٧٣م)، خاصة عندما ظهرت الانقسامات بين البيوتات المملوكية وانتهى الصراع بانفراد مماليك إبراهيم كتخدا بحكم البلاد واستقر الأمر لحسين بك كشكش وخليل بك وعثمان بك الجرجاوى، ونفى خليل جاويش وعبد الرحمن كتخدا إلى الحجاز[١].

وعندما تولى علي بك إمارة الحج وعاد فوجئ بقرار نفيه إلى غزة، واستطاع العودة إلى مصر[٢] والتجأ إلى منزل حسين بك كشكش، كما التجأ محمد بك أبو الذهب إلى بيت عثمان بك الجرجاوى، وتشاور أمراء المماليك بالقاهرة فى أمرهما، فمنهم من أشار بقتلهما ومنهم من رأى إبعادهما إلى خارج القاهرة، وتم نفيهم إلى أسيوط[٣] وكان فى نفيه فرصة

---

(١) مؤلف مجهول، المصدر السابق، ص ٢٢-٢٣.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٣.

(٣) المصدر السابق، ص ٢٣؛ الجبرتى، ج١، ص ٢٢٩؛ محمد رفعت رمضان، المرجع السابق، ص ٢٨؛ جلال يحيى، المرجع السابق، ص ٢٣٧؛

P.M. Holt, Egypt and The Fertile Crescent, op.cit., p. 94.

اغتنمها علي بك واستطاع الاتصال بمماليكه الهاربين هناك واستعاد قوته، كما أن هذه الفرصة مكنته من الاتصال بصالح بك القاسمي[١]. وقام شيخ العرب همام بالصلح بينهما، وتعهدا على التحالف واستقر الاثنان بقواتهما في المنيا[٢].

وبعد أن تم التحالف بين الاثنين قادا جيوشهما إلى القاهرة بعد أن قاموا بمنع الغلال عنها، وترتب على ذلك اضطراب الأحوال هناك ولم يجد حسين بك كشكش بدأ من مواجهة الموقف ومحاربة الاثنين، ولكن العلماء تدخلوا ومنعوا القتال وتوسطوا في الصلح بينهما[٣].

(١) صالح بك القاسمي: هو مملوك مصطفى بك المعروف بالقرد، تقلد الإمارة بعد وفاة سيده، وأصبح قائد جيشه وخشداشينه، تقلد إمارة الحج عام ١١٧٣هـ/١٧٥٨م إبان ولاية علي باشا الحكيم، وصار صاحب التزام بعد وفاة سيده بالصعيد، وأصبح هو وخشداشينه ذوى شأن عظيم ،واندمجوا بهوارة الصعيد وتطبعوا بطباعهم ولغتهم، وقد أنابه شيخ العرب همام في أموره بالقاهرة، وعندما نفي علي بك الكبير عبد الرحمن كتخدا إلى السويس رافقه صالح بك، ثم نفاه علي بك إلى غزة التي استطاع الهروب منها إلى رشيد ثم إلى الصعيد. وأقام بالمنيا وتحصن بها إلى أن نفى علي بك إلى أسيوط، وتصالح الاثنان بوساطة شيخ العرب همام. واتحدا في مواجهة قوى البيوتات المملوكية المتمثلة في حسين بك كشكش وخليل بك، وتمكنا من القضاء عليهما، ثم غدر به علي بك وقتله مملوكه محمد بك أبو الذهب أثناء مغادرته قصر علي بك كشكش وخليل بك، وعندما بلغ شيخ العرب همام نبأ وفاته اغتم غماً شديداً. (انظر: الجبرتي، ج٢، ص٣٧٢-٣٧٣).

خشداش: وكذلك خوشداش وخجداش، هي في المعجم الفارسي خواجه تاش لغوياً هو الشريك في السيد وتطلق هذه الكلمة المقطع التركي تاش (أصله داش ويدل على المشاركة: فمعنى خواجه تاش لغوياً هو الشريك في السيد وتطلق هذه الكلمة بصيغها المختلفة على المملوك ينشأ مع مملوك غيره في خدمة سيد واحد مشترك فهما موليا، وهما أخو ولاء له. (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص ٨٧).

(٢) محمد رفعت رمضان، المرجع السابق، ص ٢٩؛ عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص ١٥٢؛ جلال يحيى، المرجع السابق، ص ٣٣٧؛ الجبرتي، ج١، ص ٣١٨-٣١٩؛

P.M. Holt, op.cit., p. 49.

(٣) ويذكر الجبرتي (ج١، ص ٣٢٠) أن الذى تولى معارضة الحرب هو الشيخ الحفناوي، وانظر أيضاً: عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص ١٥٤.

ولكن قامت معركة شمال بنى سويف انهزم فيها كشكش بك، وعلى إثر هذه الهزيمة رجع كشكش بك إلى القاهرة حتى يستطيع إعادة تنظيم قواته مرة أخرى، ولكن محمد باشا راقم رفض ذلك، واضطر للخروج إلى الشام[١] وعاد ومعه جيش من فرسان المماليك والدروز والمغاربة وهزموا تجريدة أرسلها علي بك، ولكنه خشى من انتقام علي واختبأ فى ضريح السيد البدوى بطنطا، فانتظرهم محمد بك أبو الذهب وقضى عليهم فى السنطة وطافوا برؤوسهم فى شوارع القاهرة[٢]، وبخروج كشكش بك أصبح الميدان خاليًا لعلى بك، ولم يعد ينافسه سوى صالح بك الذى تخلص منه بمؤامرة دبرها بالاشتراك مع محمد بك أبو الذهب الذى قتله وهو خارج من قصر علي بك[٣].

وفى ذلك الوقت حدثت بعض التطورات فى القاهرة، حيث عين علي بك فى منصب شيخ البلد عام ١١٧٣هـ/١٧٥٨م، وانتهز انشغال الدولة العثمانية فى حروبها مع روسيا عام ١١٧٧هـ/١٧٦٣م وأعلن استقلاله بمصر[٤].

أما عن العلاقة بين علي بك الكبير وشيخ العرب همام شيخ قبيلة هوارة، فقد تمثلت فى قيام همام بالصلح بين علي بك وبين صالح بك القاسمى، فحفظ له علي بك هذا الجميل، ولكن سرعان ما ساءت هذه العلاقات، إذ جهز علي بك جيشًا فى عام ١١٨٢هـ/١٧٦٨م بقيادة محمد بك أبو الذهب، لكن حدثت مفاوضات الصلح وانتهى ذلك بالاعتراف بحدود إمارة همام بن برديس، كما أهدى برديس لمحمد بك أبو

(١) مؤلف مجهول، المصدر السابق، ص ٢٥؛ الجبرتى، ج١، ص ٣٢١-٣٢٢؛ جلا يحيى، المرجع السابق، ص ٢٣٧-٢٣٨.

(٢) مؤلف مجهول، المصدر السابق، ص ٢٥؛ الجبرتى، ج١، ص ٣٢١.

(٣) مؤلف مجهول، المصدر السابق، ص ٢٦؛ محمود الشرقاوى، ج٢، ص ١١٤-١١٥.

(٤) Combé, op.cit., T. 3, p. 41.

لمولود له[١]. وربما أراد بهذه الهدية أن يحدث الوقيعة بين أبى الذهب وعلي بك الكبير، كما أن همام أخفى عنده الكثير من المماليك الفارين الذين اختلطوا بالهوارة، وتزوجوا منهم وتطبعوا بطباعهم[٢] كما أن همام كان صديقًا لصالح بك القاسمى، وعندما غدر علي بك بصالح بك اغتم غمًا شديدًا وآوى الفارين منهم، وأسكنهم أسيوط[٣] وأدى هذا العمل من جانب همام إلى بدء العداء مع علي بك، حيث بدأ الأمراء المماليك الفارون يتحصنون ويستعدون للمعركة الفاصلة خاصة وأن همام قد وعدهم بالمساعدة، وبدأوا فعلا بالهجوم على أسيوط وأخبر علي بك بذلك[٤]، فجهز علي بك تجريدة وعين إبراهيم بلفيا ومحمد بك أبو شنب ومغاربة برئاسة محمد بك أبو الذهب ورضوان بك، ووصلت التجريدة إلى منقباد[٥] ولكنها هزمت عند جبانة أسيوط، ومات فى هذه المعركة محمد بك أبو شنب[٦] فتوجه محمد بك أبو الذهب إلى حيث يقيم همام، واستخدم الخديعة معه، واتصل سرًا بابن عمه (إسماعيل أبا عبد الله) واعدًا إياه برئاسة الصعيد بعد القضاء على همام[٧]، وتم التعاون معه على هذا الأساس.

ونتيجة لخيانة أولاد أعمامه هزم همام، وفر إلى إسنا حيث مات كمدًا

(١) الجبرتى، ج١، ص ٣٨٦؛ محمد رفعت رمضان، المرجع السابق، ص ٥٠؛ السيد دراج، السيد رجب حراز، دراسات فى التاريخ المصرى؛ P. M. Holt, op.cit., p. 95.

(٢) محمد رفعت رمضان، المرجع السابق، ص ٥١.

(٣) ويذكر الجبرتى (ج١، ص ٣٧٥-٣٧٦) أن الأمراء القاسمية من جماعة صالح بك وجماعة الخشاب وجماعة الفلاح وجماعة مناد، ويحيى السكرى، وسليمان الجلفى وحسن كاشف ترك، وحسين بك أبو كرش ومحمد بك الماوردى وعبد الرحمن كاشف من خشداشين صالح وجماعة كشكش.

(٤) الجبرتى، ج١، ص ٣٧٦.

(٥) الجبرتى، ج١، ص ٣٧؛ محمد رفعت رمضان، المرجع السابق، ص ٥١-٥٢.

(٦) محمد رفعت رمضان، المرجع السابق، ص ٥٢.

(٧) محمد رفعت رمضان، المرجع السابق، ص ٥٢؛ عبد الكريم رافق، المرجع السابق، ص ٤٠٢.

ونتيجة لخيانة أولاد أعمامه هزم همام، وفر إلى إسنا حيث مات كمداً ودفن في بلدة قمولة، ورجع أحد أبنائه درويش همام مع محمد بك أبو الذهب إلى القاهرة[١].

وهكذا قضى على إمارة همام التى ظلت قائمة طوال سنوات أربع من ١١٧٩-١١٨٣هـ/١٧٦٥-١٧٦٩م. ولهذه الإمارة أهمية خاصة في تاريخ الانفجارات السياسية والاجتماعية. فهى تعد مظهرا من مظاهر التحالف بين الفلاحين والبدو، ويرى البعض فى أن ثورة همام لها هدف اجتماعى وهو توزيع الأرض على الفلاحين[٢] ولكننا نرى أنه لا يمكن أن يكون همام قد وصل إلى هذه الدرجة من التفكير بدليل أن الإسقاطات وكل وثائق المحكمة الشرعية ودار الوثائق القومية لم تشر إلى ذلك من قريب أو بعيد، وأن عمليات التنازل والإسقاطات كانت تتم فى محيط قبيلة هوارة وسيتم التعرض لذلك حين الحديث عن الالتزام والضرائب كما أن بعض المراجع ذكرت أن همام قد أقام جمهورية على حين أنه لم يحدث ذلك بالمرة، حتى له إبان الثورة العرابية لم يتجرأ عرابى على إطلاق لفظ «جمهورية».

وهكذا تغلب علي بك على جميع أعدائه، ولكن سرعان ما اضطربت العلاقة بينه وبين محمد بك أبو الذهب، وسيتم التعرض لذلك فى الصفحات التالية.

وقد أصبح الصعيد بعد موت همام ملاذاً للبكوات الذين بدأوا يلاحقون بعضهم بلا انقطاع، وكان هدفهم واحداً هو العودة إلى حكم القاهرة بأى وسيلة مما أدى إلى تدهور الزراعة.

---

(١) مؤلف مجهول، المصدر السابق، ص ٢٨؛ الجبرتى، ج١، ص ٣٨٧؛

Shaw, The Financial, op.cit., p. 85.

(٢) لويس عوض، المرجع السابق، ج١، ص ٣٠.

رابعًا - حكم همام للصعيد:

كان حكم الصعيد منذ عصر المماليك فى أيدى شيوخ العرب من الهوارة، وظل الوضع كما هو عقب الفتح العثمانى، ولكن هوارة استهانت بحكم العثمانيين إبان ولاية سليمان باشا (٩٣١-٩٤١هـ/١٥٢٥-١٥٣٥م)، فامتنعت عن إرسال الأموال السلطانية، ولذا فقد أرسل سليمان باشا منشورًا إلى أعوانه فى الصعيد عام ٩٣٣هـ/١٥٢٧م يخبرهم فيه بتعيين أحد أمراء المماليك ويدعى سليمان بك أحمد، الذى أوصاه، بضرورة الاهتمام بالرعية، وإرساء قواعد العدل ورفع الظلم الذى وقع من قبل عربان هوارة[١].

وبضعف الحكم العثمانى بدأ يقوى النفوذ المملوكى الذى تمثل فى صنجق جرجا، وغدا الصعيد منفى للمتشردين مما ساعد على تقوية الهوارة، حيث كانوا يلتجئون إليهم ويستعينون بهم فى حروبهم اللا نهائية.

وقد ازداد نفوذ الهوارة قوة وبأسًا فى القرن الثامن عشر الميلادى (الثانى عشر الهجرى) وخاصة إبان حكم شيخ العرب همام بن يوسف الهوارى (١١٧٩- ١١٨٣هـ/١٧٦٥-١٧٦٩م)،وقد كان همام يتصف بالكرم والشجاعة، ويرسل الهدايا للباشاوات بالإضافة إلى مساهمته بالغلال[٢]، كما كان همام يساهم دائمًا فى موكب الحج، ويرسل الهدايا للحجاج، وقد أرسل فى إحدى المرات ثلثمائة جمل وعديد من الميرة والمأكولات[٣]، بل كان يؤمن هذه القوافل ويحرسها، وخاصة القوافل التى كانت تذهب من ميناء القصير وتعود إليه[٤].

---

(١) محمد رفعت رمضان ، المرجع السابق، ص ٤٧-٤٨.

(٢) محمد رفعت رمضان ، المرجع السابق، ص ٤٨.

(٣) Shaw, Ottoman Egypt, op.cit., p. 41.

(٤) Ibid., p. 44.

وشهد الصعيد فترة رخاء إبان حكم إمارة همام لم تشهدها بقية الأقاليم الأخرى، إذ كان تحت سيطرته العديد من البلاد، وعندما أدخل نظام الالتزام في مصر، دخل من ضمن الفئات التي دخلت هذا الميدان، ووجدت الكثير من الإسقاطات لصالحه ولصالح قبيلته بعدما أفلس نظام الالتزام.

وقد استغل بكوات المماليك بالقاهرة هذا الكرم والنبل أسوأ استغلال، إذ كانوا يستجيرون بحماه إذا نفوا إلى الصعيد، كمااستعانوا بماله ورجاله في سبيل العودة إلى المجد والسلطان بالقاهرة.

وقد حصل الهمامية على لقب الإمارة والباشوية أيضاً، وهذا ما تكشف عنه الوثائق الرسمية أثناء استلام الغلال، حيث كانوا يكتبون حجة بذلك[١].

وبدراسة هذه الوثائق يلاحظ أن الأمير همام كانت له السيطرة الفعلية على الملتزمين في الصعيد، مما يعني أنه كاد أن يصبح دولة داخل دولة، بدليل أنه ذكرت كلمة «استحقاق ديوان مولانا الأمير»، ولا تكتب مثل هذه الكلمة إلا إذا كان صاحبها ذا سطوة كبيرة، كما أنه له دار غلال وموظف مسئول عنها يسمى أغات الغلال[٢] كما أن له باب إمارة.

كما جمع الهمامية الضرائب المالية والعينية لحسابهم الخاص، وكان لهم ديوان خاص بذلك، وإذا تأخر أحد في دفعها كان يطرد من الأرض عن طريق الأهالي الذين كانوا يتعهدون بذلك بأنفسهم[٣].

(١) سجلات محكمة قنا، محفظة رقم ١، وثيقة بدونرقم، بتاريخ ٢٢ جمادى الأولى عام ١١٨٠هـ/١٧٦٦م. وهي عبارة عن استلام ٣١ ألف أردب مسلمة من الملتزمين وأغات الغلال وذلك استحقاق ديوان مولانا الأمير همام باشا.

(٢) انظر في معنى كلمة أغا.

(٣) سجلات محكمة قنا، محفظة رقم ١، بدون رقم بتاريخ ١٢ شعبان المكرم عا ١١٨٣هـ/ ١٧٦٩م. يتعهد عربان البصيلية بدفع الخراج المطلوب إلى حفيد شيخ العرب ابن إسماعيل علي إسماعيل أحمد همام، ويطردون الذين يمتنع عن الدفع ويحل محله، ويتعهدون بدفع الخراج القديم والجديد ووجد ثلاث وثائق بتاريخ واحد.

وبدراسة إحدى الوثائق يمكن أن نستنتج أنه بالرغم من تهده بالدفع المطلوب فإنه إذ حدث كذب وافتراء من أحد فإنه الجميع يقاطعه ويتعرض لتأديبه، ويبدو أن هذا كان من أعرافهم التى تمسكوا بها حفاظًا على العلاقات بينهم.

أما عن تدهور العلاقات بين علي بك أبو الذهب، التى سبق التنويه عنها، فإن هذه العلاقات سرعان ما تدهورت، وظهر ذلك عندما كان أبو الذهب فى الشام، فعاد مسرعًا، وعلم علي بك بذلك اغتاظ، ولكن أبو الذهب برر سبب عودته لسوء معاملة ظاهر العمر له، وكان هدفه من ذلك هو دس الوقيعة بين علي بك وظاهر العمر، وثبت افتراء أبو الذهب وسوء نيته[1].

وأراد علي بك إبعاده عن مسرح الأحداث فى القاهرة، وأمره بالعودة إلى الشام - ولكنه لم يمتثل للأمر، فنفيه إلى الصعيد وعهد إلى علي بك الطنطاوى بتنفيذ هذا الأمر، الذى يقضى بقتل أبى الذهب، ولكنه هرب إلى الصعيد[2] وأصدر علي بك أمرًا بتعيين أيوب بك حاكمًا لجرجا، ووجد محمد بك أبو الذهب الفرصة فى مساعدة العربان له أمثال شيخ العرب إسماعيل أبو علي.

وأثناء وجود محمد بك أبو الذهب بالصعيد، أرسل علي بك رسالة سرية إلى أيوب بك حاكم جرجا، يأمره بقتله، ولكن الرسالة وصلت إليه فطلب من الرسول ضرورة توصيلها إلى أيوب بك حتى يستطيع التأكد من موقفه تجاهه، ولكن الأخير أخفى عنه الخبر ولم يخبره بمضمون الرسالة، مما عرضه للانتقام، فقطع أبو الذهب لسانه، لأنه كذب، وقطعت يديه لأنها

(١) محمد رفعت رمضان، المرجع السابق، ص ١٨٧.

(٢) مؤلف مجهول، المصدر السابق، ص ٢٩ ؛ محمد رفعت رمضان، المرجع السابق، ص ١٨٧.

تسلمت الرسالة ثم قتله فرمى به فى النيل[١] ، وعلى أثر هذا الغدرمن جانب علي بك تم التحالف بين أبى الذهب والأمراء القاسمية الفارة، بعد أن تم الصلح بينهم، كما انضم إليه أتباع أيوب بك وعلم بذلك علي بك فاغتاظ وبدأ يستعد للمعركة الفاصلة [٢].

وبدأت الاستعدادات من جانب الفريقين، انتظاراً للمعركة الحاسمة فى بياضة شمال بنى سويف، وكان جيش علي بك بقيادة علي بك الطنطاوى الذى هزم، ففر علي بك إلى الشام[٣]، ودخل محمد بك أبو الذهب إلى القاهرة وصار شيخاً للبلد، ثم جهز علي بك جيشاً فى الشام، وأتى به حيث التقى الجيشان فى الصالحية، وانهزم علي بك مرة أخرى وانتصر محمد أبو الذهب، وقتل علي بك الطنطاوى وغيره،وجرح علي بك الكبير بسيف مراد بك، وأخذه محمد بك أبو الذهب ودس له السم أثناء علاجه ومات[٤].

خامساً ـ الموقف بعد وفاة علي بك الكبير:

انتهى عهد علي بك الكبير ومحمد بك أبو الذهب بوفاتهما وهو عهد تميز بالاضطراب وكثرة المنازعات والحروب، وقد انقسم مماليكهما شيعاً وطوائف، تنازعت فيما بينهما للحصول على المشيخة، والاستبداد بحكم البلاد[٥].

وقد تأثرت الأحوال الاقتصادية بهذه الاضطرابات، وأثر ذلك بالتالى على الصعيد، ففى عام ١١٩١هـ/١٧٧٧م حضر علي أغا المعمار من المنيا

---

(١) الجبرتى، ج٢، ص ٤٠٨. (٢) المصدر السابق، ج٢، ص ٤٠٩.

(٣) الجبرتى، المصدر السابق، ج٢، ص ٤١٦؛ محمد رفعت رمضان، المرجع السابق، ص ١٨٣؛
P.M. Holt, Egypt and The Fertile, op.cit., pp. 87-88.

(٤) مؤلف مجهول، المدر السابق، ص ٢٩-٣٠؛ الجبرتى، ج١، ص ٤٢٥-٤٢٦؛
Combe, op.cit., T. 3, p. 46.

(٥) محمد فؤاد شكرى، الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر، ص ٣٥-٣٦.

وترك هناك غلاله وأمواله، وصحب معه طائفة من عربان هوارة وغيرهم، وامتنع عن قبول أى منصب صنجقية غير الصعيد وتحالف مع العربان واعداً إياهم بالخير الكثير إذا استمروا على موقفهم المؤيد له، فجهزوا تجريدة لمساعدة محمد بك بقيادة علي بك السروجى، وتقابل الجيشان عند البدرشين فقتل فيها الكثير من أتباعه، وقام العربان بسرقته وأراد ذو الفقار بك الهروب فغرق هو وحصانه[١].

وعلى إثر ذلك اضطربت الأحوال فى الصعيد، ومنع الأمراء المماليك الفارون هناك الغلال عن القاهرة، واستولوا على ضرائبها، وازدادت قوة المماليك الفارين حتى أن أمير جرجا فى ذلك الوقت حسن بك أصبح لا يستطيع مقاومتهم فى عام ١١٩١هـ/١٧٧٧م، مما جعله يستنجد بالباشا الذى جهز تجريدة وعين سر عسكرها رضوان بك، وعلي الجوخدار[٢] وسليم بك طنان وحسن بك سوق السلاح[٣]، ويبدو أن التجريدة حققت أهدافها بدليل وصول ٨٠ ألف أردب غلال من الصعيد فى نفس ذلك العام.

(١) الجبرتى، ج٢، ص ٥٠٤.

(٢) الجوخدار: موظف غير عسكرى يناط به النظر فى شئون ملابس السلطان فى العصر العثمانى، فهو مثل «الجامدار» فى العصرين السلجوقى والمملوكى وقد أطلق عليه فى أواخر عصر العثمانيين لقب «أثوابجى باشى» وكان لقب الالجوخدار يطلق أيضًا على الحاجب الذى يفتح الستارة ويغلقها على باب الوزير أو الأمير (فهو نظير البرددار فى العصر المملوكى) وإنما أطلق عليه جوخدار، لأن ملابسه تصنع من الجوخ. وأطلق أيضًا على السعاة الذين يؤدون أعمالا رسمية خارج مبانى الدواوين الرسمية، وربما وردت هذه الكلمة بصيغة جوقدار، أو «جوقة دار» (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص ٧١).

وكان يركب فى المواكب فرسًا ويسير وراء السلطان حاملا معطف المطر الخاص بالسلطان، ومن اختصاصه رعاية قفطان السلطان وكركه، وكان هو الذى ينثر الفضة على الأهالى فى موكب العيد وغيره من المواكب الرسمية، ويقوم مقام السلاحدار، إذا غاب السلاحدار، وكان إذا خرج من وظيفته بالسراى للعمل فى الحكومة فدرجته فى العمل الجديد درجة رزير أو وال. (المرجع السابق، ص ٢٨-٢٩).

(٣) الجبرتى، ج٢، ص ٥٠٨.

ولعب الصعيد أيضًا دوره السياسي، متجاوزاً أهميته الاقتصادية، إذ طالب الأمراء من المماليك الفارين في الصعيد بعزل محمد عزت باشا، وتحققت مطالبهم[١].

وفي سبيل تقوية شوكة الأمراء بالصعيد، قام حسن بك ورضوان بك بجمع عربان هوارة والجعافرة، واستقروا جميعًا في جرجا مما حدا مراد بك إلى تجهيز تجريدة كبرى عام ١١٩٢هـ/١٧٧٩م وقادها بنفسه ولما علم الأمراء بذلك هربوا، إلا أن مراد بك واصل حملاته على جرجا وقبض على إسماعيل أبو علي وقتله واستولى علي أمواله وعبيده[٢].

ولكن سرعان ما عاد حسن بك ورضوان بك بعد عودة مراد بك إلى القاهرة، فانضم إليهم الأمراء الفارون من مراد بك أمثال إبراهيم بك قشطة وعلي بك الجوخدار وحسين بك الجوخدار وحسين بك وسليم بك، ثم انضم إلى مراد بك وسليمان بك أبو نبوت وعثمان بك الأشقر، وغيرهم وعلى هذا الأساس قرر مراد بك تجهيز تجريدة أخرى عام ١١٩٤هـ/ ١٧٨٠م ففي سبيل هذا الهدف فرض الضرائب على التجار واستولى على كثير من المراكب[٣] وانتصر مراد بك عليهم وقام بقتل إبراهيم بك أوده باشه ثم عاد إلى القاهرة عام ١١٩٥هـ/١٧٨١م ومعه إبراهيم بك قشطة وغيرهم من الرهائن، وفي نفس الوقت عين إسماعيل بك على أخميم وحسن بك على قنا وقوص، ورضوان بك على إسنا، على أن يتم الصلح بينه وبين الأمراء الفارين عام ١١٩٥هـ/١٧٨١م[٤]، ولكن إبراهيم بك قشطة وسليم بك فر مرة أخرى إلى الصعيد في عام ١١٩٦هـ/ ١٧٨٢م مما أدى إلى ارتباك مراد بك وإبراهيم بك[٥]، وأدى إلى ارتباك الأحوال في

(١) المصدر السابق، ج٢، ص ٥١١ . (٢) المصدر السابق، ج٢، ص ٥٣٨.
(٣) المصدر السابق، ج٢، ص ٥٤٩. (٤) الجبرتي، ج٢، ص ٥٥٢.
(٥) المصدر السابق، ج٢، ص ٥٦٥.

القاهرة نفسها ولذلك فقد فرض ما يعرف الآن بحظر التجول بعد صلاة العشاء.

وللمرة الثالثة جهز مراد بك تجريدة لمطاردة الأمراء المماليك الفارين إلى الصعيد، مما نتج عنه ارتباك أحوال البلاد الاقتصادية، إذ فرض مراد بك الكثير من الضرائب واستولى على ثروات الكثير من التجار وغيرهم حتى ضج الناس من ذلك. وعندما تم تجهيز التجريدة انضم إلى مراد بك ورضوان بك وترتب على ذلك ضعف الجبهة الأخرى، وأثناء هذا عين عثمان بك الشرقاوى حاكماً لجرجا[١]، إلا أن كلا من سليمان بك الأغا، وإبراهيم بك هربا إلى الصعيد ولحقهم أيوب بك من المنصورة، وأرسل محمد كتخدا أباظة وأحمد أغا جمليان للوساطة فى الصلح، إلا أن عثمان بك الشرقاوى لم يوافق على الصلح قبل أن يتم الصلح بين الأمراء جميعاً، فانتهز المماليك هذا التطور وقاموا بنهب البيوت، مما ترتب عليه جمع الأموال الكثيرة من الملتزمين والفلاحين، وأشيع عن تصالح إبراهيم بك أمير الحج، مما أدى إلى غضب مراد بك ولكنه لم يظهره، وقام بعزل عثمان بك الشرقاوى وغيره[٢].

وكان من نتيجة هذا التدهور المستمر أن تأزم الموقف بين إبراهيم بك ومراد بك، بالإضافة إلى هبوط النيل، وقلة الغلال الواردة من الصعيد وارتفاع سعرها، فانتهز أمراء المماليك الفرصة، وقاموا بأعمال النهب التى تعودوا على مزاولتها، ولهذا فقد سافر مراد بك إلى بنى سويف ومنع المراكب الذاهبة والآتية من الصعيد[٣]. مما اضطر علماء الأزهر إلى التدخل فى الوساطة بين إبراهيم بك ومراد بك وسافر وفد منهم إلى حيث يقيم مراد بك فى منية بن خصيب، ورجع الوفد ليعرض شروط الصلح التى فرضها مراد

(١) المصدر السابق، ج٢، ص ٥٦٧-٥٦٨.

(٢) الجبرتى، ج٢، ص ٥٦٩-٥٧٠؛ محمود الشرقاوى، المرجع السابق، ج٢، ص ٣٣.

(٣) الجبرتى، المصدر السابق، ج٢، ص ٥٧٠.

بك [١] وفي نفس الوقت حضر مراد بك إلى الجيزة، ومعه الكثير من الأجناد والعربان والغوغاء من أهل الصعيد والهوارة، وحاول الوفد القيام بعملية الصلح، ولكن أثناء عبورهم بالمراكب أن أطلق مراد بك النار عليهم، مما أدى إلى تبادل إطلاق النار بين الطرفين، ويعنى هذا أن محاولات الصلح قد باءت بالفشل، ولذا فقد استمرت المعارك طوال عشرين يومًا، مما جعل حالة البلاد الاقتصادية تزداد سوءًا[٢] بالإضافة إلى ظهور وباء الطاعون وارتفاع الأسعار وقلة وجود الغلال وقيام طائفة مراد بك بإفساد الزراعة، وعمومًا فقد عمّ السلب والنهب واشتد بأس وقوة مراد بك مما جعل إبراهيم بك يفكر فى الهروب، ولكنه عاود الكرة مرة أخرى ضد مراد بك، ولكنه فى النهاية اضطر إزاء التدهور المستمر إلى الهروب[٣].

ثم عاد إبراهيم بك يطلب الصلح مرة أخرى، وأرسل وفدًا آخر وفى هذه المرة وافق مراد بك على الصلح[٤]، ووصل إلى غمازة ومعه السواد الأعظم من العساكر والعربان، وقام بزيارة الإمام الشافعى، والتحم معه الأمراء الخمسة، وأراد بعضهم الهروب إلى الصعيد، ولكنهم خدعوا ووجدوا أنفسهم أمام الأهرامات، ومع ذلك تمكنوا من الهروب إلى الصعيد، وقد ثار الشعب لذلك مقدرًا ما سوف يترتب عليه هروبهم من قحط شديد ومنع غلال الصعيد، ولكن قبض عليهم وأرسلهم مراد بك إلى الوجه البحرى[٥].

---

(١) المصدر السابق، ج٢، ص ٥٧٤-٥٧٥. ويذكر أن الوفد كان يتكون من محمد أفندى البكرى، والشيخ أبى الأنوار والشيخ السادات والشيخ أحمد العروسى شيخ الجامع الأزهر فى ذلك الوقت. (وانظر أيضًا: مولف مجهول، المصدر السابق، ص ٣٣).

(٢) مولف مجهول، المصدر السابق، ص ٣٣؛ الجبرتى، ج٢، ص ٥٧٥-٥٧٦. يذكر المؤلف المجهود الحرب استمرت ثمانية وعشرين يومًا ويذكر الجبرتى أنها عشرون يومًا وأعتقد أن الرأى الأصوب رأى الجبرتى.

(٣) الجبرتى، المصدر السابق، ج٢، ص ٥٧٦-٥٧٧.

(٤) الجبرتى، ج٢، ص ٥٨١.

(٥) المصدر السابق، ج٢، ص ٥٧٩-٥٨٠.

سادساً ـ حملة حسن باشا الجزائرلى:

وحاول الأمراء المنفيون الهروب إلى الصعيد، ولكن تم القبض على أحدهم[١] وعلمت الدولة العثمانية بما يحدث فى ولاية مصر، بالإضافة إلى سوء الأحوال الاقتصادية التى ترتب عليها امتناع مراد بك وإبراهيم بك عن إرسال الجزية طوال سنوات أربع[٢]، ولم تقتصر مظالم إبراهيم بك ومراد بك على الأهالى، بل امتدت إلى الأجانب المقيمين فى مصر، فعملا على ابتزاز الأموال منهم ومصادرة متاجرهم، ووصل بهم الأمر إلى نقض اتفاقهم مع فرنسا، بل إنهم هددوا بهدم الكنائس الخاصة بالأجانب الأمر الذى أدى إلى احتجاج سفراء وممثلو فرنسا والنمسا وهولندا لدى الدولة العثمانية، بالإضافة إلى ذلك فإنهما ـ مراد بك وإبراهيم بك ـ قد اتصلا بالروسيا وشجعتهما على هذا العمل[٣] تمهيداً للانفصال عن الدولة العثمانية.

وأخيراً أرسلت الدولة العثمانية حملة بقيادة حسن باشا عام ١٢٠٠هـ/١٧٨٦م الذى استطاع هزيمة مرادبك وإبراهيم بك وفرا إلى الصعيد ولكن لم يستطع حسن باشا إخضاع الصعيد، ولم يكن الموقف الدولى فى صالح الدولة العثمانية، إذ قامت حرب بينها وبين روسيا، واستدعى حسن باشا للاشتراك فى الحرب[٤] وتدخل العلماء مرة أخرى

(١) المصدر السابق، ج٢، ص ٥٨٠.
ويذكر الجبرتى أن الأمير المقبوض عليه يدعى مصطفى بك وقد نقل إلى الإسكندرية وتوسط الشيخ العروسى فى الإفراج عنه يدعى مصطفى بك وقد نقل الإسكندرية وتوسط الشيخ العروسى فى الإفراج عنه. (انظر أيضاً: مولف مجهول، المصدر السابق، ص ٣٥).

(٢) محمد فؤاد شكرى، المرجع السابق، ص ٣٥-٣٦.

(٣) عبد العزيز الشناوى، عمر مكرم بطل المقاومة الشعبية، ص ١٨؛
Combe, op.cit., T. 3, pp. 48-49.

(٤) مؤلف مجهول، المصدر السابق، ص ٣٧-٣٨؛ محمد فؤاد شكرى، المرجع السابق، ص ٣٦؛ محمود الشرقاوى، ج٢، ص ٥٢؛
Shaw, Ottoman Egypt, op.cit., pp. 13-14; Ibid, p. 301.

للقيام بالوساطة بين حسن باشا ومراد بك وفى هذه الأثناء بدأ مراد بك بالحرب عند الرحمانية(١) ولكنه هرب هو وطائفته إلى الصعيد، وأراد حسن باشا الانتقام منه ببيع أولادهم ونسائهم ولكن تدخل علماء الأزهر ومنعوا هذا البيع(٢).

وعلى إثر ذلك انقسمت قوات مصر العثمانية إلى قسمين هما «الأمراء القبالى» نسبة إلى الوجه القبلى، و«الأمراء البحرية» نسبة إلى الوجه البحرى، وهو ما أثر على سير الأحداث وتطورها فى مصر العثمانية وقد شهد عام ١٢٠٠هـ/١٧٨٥م معركة بين الفريقين قرب ساحل أسيوط. وعين قاسم بك أبو سيف لولاية جرجا وقائداً للتجريدة التى أرسلت بصحبة عابدى باشا، مما جعل القبلية يتحصنون فى أسيوط(٣)، وتلى هذه المعركة معركة أخرى عام ١٢٠١هـ/١٧٨٦م وفيها تعاونت القوات العثمانية مع الأمراء البحرية، وانتصرت قوات الأمراء القبالى، وطلب حسن باشا المدد بقوات أخرى، ولكن طلب الأمراء القبلية الصلح، وبالرغم من هذا، فإنهم وصلوا إلى الجيزة وفرضوا على أهلها الضرائب، ثم عادوا مرة أخرى يطلبون الصلح والأمان وخاصة عندما افترق عنهم عرب الهنادى، كما نشب الخلاف بينهم وتركوا الميدان وذهب بعضهم إلى المنيا والبعض إلى أسيوط والبعض الثالث إلى القاهرة، فى الوقت الذى أرسلت فيه سلطات القاهرة تجريدة إلى جرجا ولم تجد أحداً هناك(٤).

واستؤنف القتال مرة أخرى، وقتل الكثير من الطرفين، وبرغم ذلك فقد انهزم الأمراء الموجودون بالصعيد، كما قتل الكثير من عرب الهنادى وهرب

---

(١) مؤلف مجهول، المصدر السابق، ص ٣٨.

(٢) مولف مجهول، المدر السابق، ص ٤٠؛ محمود الشرقاوى، المرجع السابق، ج٢، ص ٨١-٨٢.

(٣) الجبرتى، ج٢، ص ٦٤٤-٦٤٥.

(٤) الجبرتى، ج٢، ص ١٦-١٧.

الباقون وطاردتهم قوات السلطات الحاكمة ومعها القوات العثمانية حتى أسوان ومنها فقد واصلوا إلى أبريم وهناك ساءت حالتهم وتعرضوا للقتل من الفلاحين، وحضر بعضهم إلى عابدى باشا يطلب العفو لآخرين تشتتوا فى البلاد[١].

ثم وصلت التجريدة المرسلة لمطاردتهم إلى القاهرة، وحضر معها عابدى باشا وإسماعيل بك شيخ البلد وعلي بك الدفتردار[٢] ورضوان بلفيا، أما حسن بك الجداوى الذى تخلف فى قنا وعثمان بك وسليم الإسماعيلى فقد تخلفا أيضًا فى إسنا وتخلف علي بك جركس فى أرمنت، وتقلد بعضهم المناصب الهامة فى الصعيد وعين قاسم بك فى منصب حاكم جرجا[٣].

واستغل الأمراء الموجودون بأبريم الموقف فرجعوا إلى أسوان ثم إلى إسنا ووصل بعضهم إلى جرجا، وعلى إثر هذا اجتمع الباشا مع الأمراء المماليك واستقر الرأى على إرسال وفد للصلح معهم وكان من ضمن أعضائه الشيخ سليمان الفيومى[٤].

وترتب على هذا أن اتخذ حسن باشا قرارًا بعودة المظالم مرة أخرى التى تمثلت فى الضرائب والمظالم التى فرضت قبل ذلك، وتم رفعها بمعرفة حسن باشا، ولذا فقد غضب الناس وجدد أمراء الصعيد مطالبهم، ثم جاء العفو السلطانى عن مراد بك وإبراهيم بك[٥].

ونقض الأمراء الموجودون بالصعيد الصلح فى عام ١٢٠٢هـ/١٧٨٧م، ووصلت المعلومات بأنهم انتقلوا إلى أسيوط وبعضهم قد وصل إلى منفلوط وعلى إثر ذلك اجتمع إسماعيل بك شيخ البلد مع مشايخ الأزهر والأمراء

(١) الجبرتى، ج٣، ص ١٧.
(٢) المصدر السابق، ج٣، ص ١٨-١٩.
(٣) المصدر السابق، ج٣، ص ٢٠-٢١.
(٤) المصدر السابق، ج٣، ص ٢٢.
(٥) المصدر السابق، ج٣، ص ٢٣-٢٦.

وغيرهم، وحاول أن يحصل على فتوى من العلماء بجواز قتالهم، وتم فرض مبلغ من المال على كل بلدة، ولذا فقد ارتبكت حالة البلاد، وفرض ما يعرف بحظر التجول، وقبض على أتباع أمراء الصعيد في القاهرة، وفي نفس الوقت أرسل الأمراء الموجودون بالصعيد رسالتين الأولى للباشا والثانية للمشايخ، يخبرونهم فيها أنهم لم ينقضوا الاتفاق، وإنما الذى نقضه هم، حيث قاموا بتفتيش بيوتهم ونهبوا حريمهم وشردوا مماليكهم، وعلى إثر وصول هذه الرسائل اجتمع الأمراء وأرسلوا لهم اعتذاراً[١].

والحقيقة أن إرسال الباشا والمشايخ بالاعتذار إليهم يعنى اعترافهم بأن الأمراء الموجودين بالصعيد لم ينقضوا الاتفاق المبرم معهم، ولذا فقد سمحوا لهم بإضافة سمهود وبرديس فوق ما تحت سيطرتهم[٢].

وبالرغم من هذا فإن الباشا أرسل إليهم خطابات يعرض عليهم الرجوع إلى أماكنهم المحددة لهم، ودفع ميرى البلاد، وإلا فسيكون الصلح منقوضاً، وأثناء ذلك رجع إبراهيم بك من طهطا إلى المنيا عند مراد بك ووزع مراد بك الكثير من أملاك المنيا عل أتباعه، ونتيجة لهذا فقد جهّز الباشا تجريدة، ولكن حدث تراخي في إعدادها[٣].

وقد وصل بعض الأمراء بجنودهم إلى بني سويف، وأرسلوا إلى القاهرة يطلبون الصلح، على أساس الموقف الذى تجدد، (حيث وصول القوات إلى المكان الجديد)، وعلى إثر هذا اجتمعوا في القاهرة، وتشاوروا في أمر نفقة

---

(١) المصدر السابق، ج٣، ص ٤٣-٤٥.

(٢) المصدر السابق، ج٣، ص٤٥-٤٦.

ونشير هنا إلى أن الذى حمل هذا الاعتذار هو الشيخ أحمد بن يونس، مما يوضح قوة نفوذ المشايخ، والاحترام والإجلال الذى يكنه أمراء المماليك لرجال الدين، وهو ما يبرهن على رسوخ الناحية الدينية في نفوس أولئك الأمراء.

(٣) المصدر السابق، ج٣، ص ٤٦-٤٧.

التجريدة، وأثناء ذلك جاءتهم رسالة أخرى من الأمراء الموجودين بالصعيد يطلبون فيها مد نفوذهم من طهطا إلى قبلى مع المطالبة برد حريمهم وأموالهم ومماليكهم، ولكن اشترطت عليهم - السلطات الحاكمة - بضرورة دفع الميرى فوافقوا على ذلك على شريطة أن يكون لهم من أسيوط وما قبلها[١]، وتم إرسال وفد مكون من الشيخ محمد الأمير وغيره، ولكن وصلت الأخبار بوصول مراد بك ومن معه من الأمراء المماليك إلى بنى سويف، وانتظر الباشا حتى عودة الوفد المرسل للصلح. ورجع الوفد يؤكد الصلح من جانب كل من مراد بك وإبراهيم بك [٢].

وفى هذه الأثناء اضطربت الأحوال بالبلاد، إذ عبث العربان وهددوا الأمن، وارتفعت الأسعار، وهنا يظهر دور علماء الأزهر برئاسة الشيخ العروسى، الذين ذهبوا إلى الباشا وتناقشوا معه فى أمر هذا الارتباك، وانتهت هذه المناقشة بضرورة قتال الأمراء الموجودين بالصعيد[٣]. واستقر الرأى على إرسال تجريدة، ولكنهم بوغتوا بوصولهم إلى القاهرة حيث هجموا عليهم[٤].

ويبدو أن طائفة المغاربة[٥] اشتركت فى ذلك الصراع بجانب مراد بك وإبراهيم بك بدليل أنه قتل الكثير منهم[٦] ولنا أن نتساءل كيف يحارب هؤلاء المغاربة بجانب فئة مسلمة ضد فئة مسلمة أخرى، فى الوقت الذى امتنعوا فيه عن الحرب إلى جانب طومان باى، تحت هذا الادعاء فى رأينا أن موقفهم يرجع إلى تأكدهم من انتصار العثمانيين، وهو ما حدث هذه المرة أيضاً، إذ علموا أن مراد بك وإبراهيم بك سينتصران ويتوليان الحكم. وهكذا فإن موقف المغاربة اتسم بالانتهازية فى كلا الموقفين، وكان بعيداً عما أعلنه من مبادئهم تجافت الحقائق والمواقف عنها كثيراً.

(١) المصدر السابق، ج٣، ص ٤٨.
(٢) المصدر السابق، ج٣، ص ٤٩.
(٣) المصدر السابق، ج٣، ص ٥٠.
(٤) المصدر السابق، ج٣، ص ٥٢ - ٥٤.
(٥) انظر : الفصل الرابع، ص ١٩٢-١٩٦.
(٦) المصدر السابق، ج٣، ص ٦٩-٧٠.

ونتج عن استمرار المعارك بين الطرفين، أن قطع الاتصال تمامًا بالصعيد، وقل وجود الغلال عام ١٢٠٣هـ/١٧٨٨م[١] ويبدو أن الأمراء الموجودين بالصعيد قاسوا أيضًا من المعارك، فقد طلبوا الصلح ووافقوا على العودة إلى الحدود التى حددها حسن باشا سابقًا، ووافق الباشا على شرط إرسال رهائن لتنفيذ هذا الاتفاق، ودفع المال الميرى المطلوب عليها، ولم يوافقوا على إرسال رهائن، ووافقوا على العودة إلى الحدود المذكورة، لذا استؤنفت المعارك مرة ثانية، مما اضطرهم إلى العودة فى طلب الصلح بشرط أن تكون حدودهم أسيوط فيما بعدها وبدون إرسال رهائن[٢].

وأثناء استمرار المعارك بين الطرفين حضر وال جديد إلى مصر وهو إسماعيل كتخدا حسن باشا، واجتمع عابدى باشا الوالى السابق، قبل أن يصل الوالى الجديد، مع مندوب مراد بك وإبراهيم بك، وهو أحمد أغا الذى عرض مطالب الأمراء القبلية، وهى من أسيوط إلى قبلي شرقًا، ودفع المال الميرى من الغلال والإفراج عن المراكب بشرط إرسال الأمان لهم[٣] وعلى إثر ذلك تم الإفراج عن المراكب المحجوزة، وانتهت الأزمة وتم الصلح بين الطرفين، ثم عادوا وتعللوا بأن الذى وقع الاتفاق معهم وال معزول، واضطرب الموقف ثانية[٤] فاجتمع عابدى باشا مع المشايخ والقضاة، واتفقوا جميعًا على ضرورة احترام اتفاق الصلح، وإلا فلابد من استئناف المعارك، وقبض على حريمهم وأولادهم ومماليكهم، وكتبوا ما يفيد هذا، وأرسلوه إليهم وتم توقيع الجميع عليها[٥] وإزاء هذا خضع الأمراء الموجودون بالصعيد لمطالب السلطات الحاكمة فى القاهرة.

ثم عاد الأمراء القبالى إلى نقض الاتفاق عام ١٢٠٤هـ/١٧٨٩م،

(١) المصدر السابق، ج٣، ص ٦٩.
(٢) المصدر السابق، ج٣، ص ٧١.
(٣) المصدر السابق، ج٣، ص ٧٢.
(٤) المصدر السابق، ج٣، ص ٧٣.
(٥) المصدر السابق، ج٣، ص ٧٤.

وتجاوزا الحدود التى حددت لهم، وامتنعوا عن إرسال الغلال ودفع الأموال، فارتفعت الأسعار مرة ثانية، ولكنهم ادعوا أنهم لم يتجاوزوا حدودهم إلا بناء على أوامر من عابدى باشا الذى حدد لهم حتى منفلوط وأنهم أرسلوا الغلال المطلوبة ولم يخالفوا أمر السلطان(١).

وهناك بعض الأحداث التى أثرت فى الموقف منها موت إسماعيل بك شيخ البلد، ولذا فقد اشتد التنافس بين طائفته للحصول على منصبه، وثانى هذه الأحداث عزل الوالى العثمانى ونقله من القاهرة وثالثها انتشار وباء الطاعون، أما رابع هذه الأحداث فقد انتهز أمراء الصعيد الفرصة وتوجهوا إلى القاهرة(٢).

وقد صدر العفو السلطانى عن مراد بك وإبراهيم بك وتم الصلح ودخل الجميع القاهرة، وسكن مراد بك بيت إسماعيل بك وتقلد عثمان المرادى إدارة الصعيد، ولكن حدثت أزمة اقتصادية نتيجة لعدم ورود الغلال وانتهت هذه الأزمة بوصول الغلال من الخارج(٣).

وقبل أن نختم هذا الفصل، هناك بعض الحقائق التى يجب إثباتها وهى:

أولا : قيام السيد عمر مكرم بدور الوساطة بين مراد بك وإبراهيم بك وبين السلطات الحاكمة فى القاهرة حتى انتهى ما يعرف بالصلح بين الطرفين، وكان قيام عمر مكرم بهذا الدور يرجع إلى الصداقة القديمة بينه وبين مراد بك الذى حفظ له هذا الجميل، بأن عينه فى منصب نقيب الأشراف فيما بعد.

ثانيا : إخفاق حملة حسن باشا فى تحقيق أهدافها، حيث أنها لم تقض على ظلم وفساد مراد بك وإبراهيم بك.

---

(١) المصدر السابق، ج٣، ص ٨٤-٨٥.

(٢) عبد العزيز الشناوى، المرجع السابق، ص ٢١.

(٣) الجبرتى، ج٣، ص ١٤٤-١٤٥.

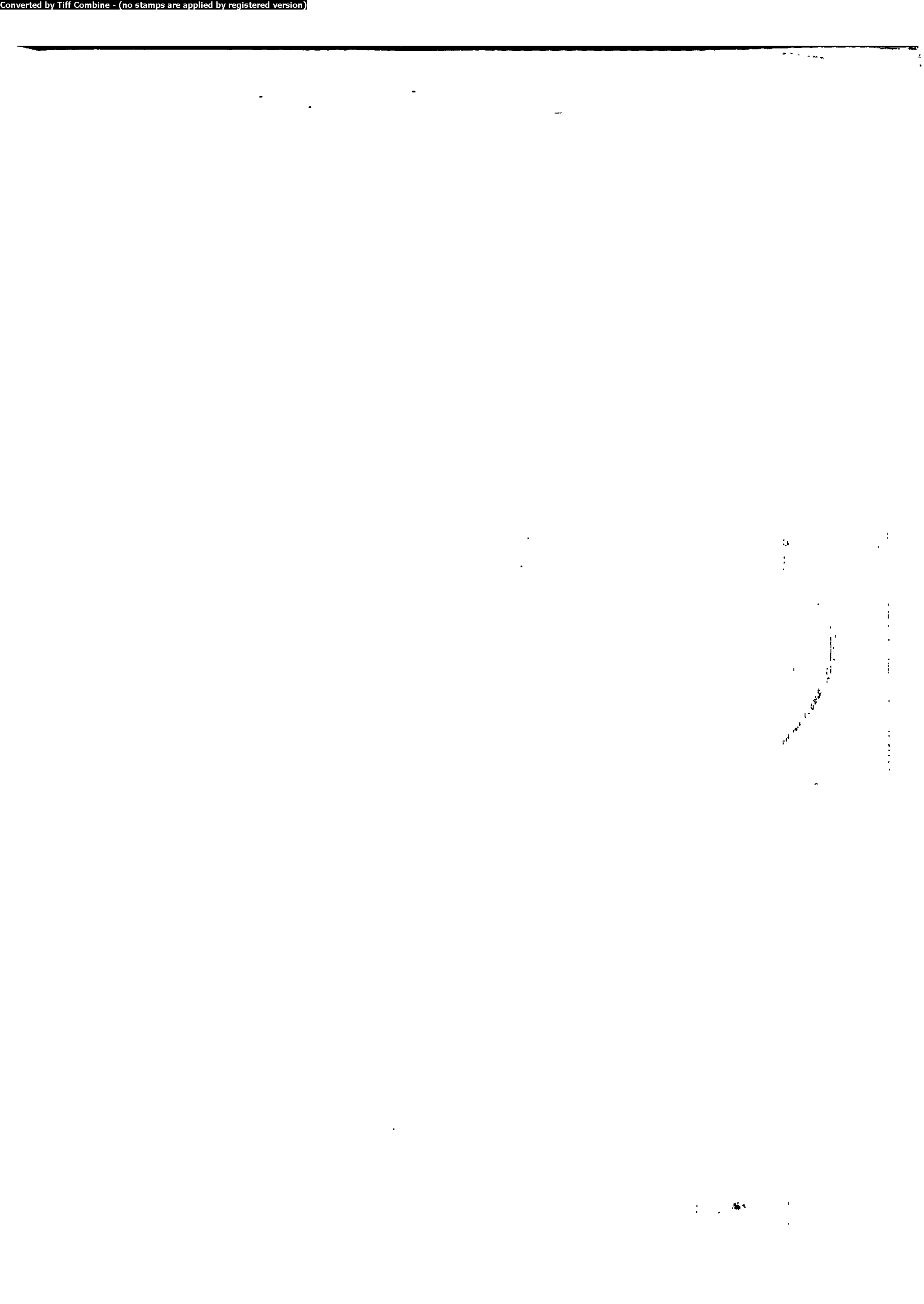
ثالثًا: أن قوة الباشا أصبحت ضعيفة في مصر خلال الفترة، وكان موقفه موقف المتفرج أحيانًا.

وهكذا كشفت الأحداث عن المنازعات المستمرة بين البيوتات المملوكية، وقد ركزت على دور الصعيد، ولكن هذا الدور لم ينته عند الحد بعد الصلح الأخير، ولكنه ظهر واضحًا في مقاومتهم للغزو الفرنسي عام ١٢١٣هـ/١٧٩٨م، ثم واصلوا دورهم في عهد محمد علي وخلفائه.

الفصل السادس

الأوبئة والأزمات الاقتصادية فى مصر العثمانية

(٩٢٣-١٢١٣هـ/١٥١٧-١٧٩٨م)



تعرضت مصر في أثناء الحكم العثماني للكثير من الكوارث والأزمات، وكان من أهم هذه الكوارث انتشار الأوبئة في فترات متعاقبة فعرض ذلك مصر من أقصاها إلى أقصاها لمخاطر جمة، كما أنها تعرضت لأزمات اقتصادية طاحنة خلال تلك الفترة، وسوف أتحدث عن:

(أ) الأوبئة:

فأما عن الأوبئة ـ فقد تعرض البحث للأوبئة التي وقعت في مصر العثمانية في الفترة ما بين ٩٢٣-١٢١٣هـ/١٥١٧-١٧٩٨م وقد نتجت هذه الأوبئة عن سوء الأحوال الصحية، فضلا عن أن الدولة العثمانية لم تهتم بتلك الشئون على الإطلاق، شأنها في ذلك شأن الكثير من الدول سواء في الشرق أو الغرب في تلك الفترة، وتركت هذه الأمور للأهالي يتصرفون فيها بوسائلهم الخاصة، فزاد ذلك من مخاطر تلك الأوبئة على حياة الناس. وكل ما اتخذته الدولة حيال انتشار الوباء أنها كانت تصدر أوامرها إلى الأهالي بضرورة الاهتمام بنظافة شوارع القاهرة، وترسل المنادين لكي يعلنوا ذلك للسكان في حوارى المدينة، يطالبون بكنسها ورشها بالمياه، كما جرت العادة بذلك، لكي تكون نظيفة وطاهرة، ومن لم يقم بتنفيذ هذه الأوامر يعاقب أشد العقاب، لكي لا يترك مكان غير نظيف في الحوارى والأسواق(١).

وقد شهدت مصر انتشار الطاعون(٢) في إبان ولاية مسيح باشا (٩٨٣-

---

(١) قانون نامة سليمان، ترجمه وعلق عليه: أحمدفؤاد متولي، القاهرة ١٩٨٦، ص ٨٤، مادة ٤٣.

(٢) الطاعون: مرض وبائي عفوى معد تتسبب فيه جرثومة من نوع العصيات Bacilles تعرف علمياً بـ Yersinia Pesty نسبة إلى العالم الفرنسية الكسندر يرسين A. Yersin الذى تمكن في أواخر القرن التاسع من عزل العصية المتسببة في هذا المرض، وذلك خلال وباء الطاعون الذى انتشر أيضًا في بلاد الصين سنة ١٨٩٤م، كما تمكن باحث آخر هو P.L. Simond عام ١٨٩٨م من اكتشاف الدويبة الطفيلية الناقلة لجرثومة المرض، وهي برغوث الفأر الذى يتسبب

=

٩٨٨هـ/١٥٧٥-١٥٨٠م)، فلم يتخذ أية إجراءات لمواجهة هذا المرض، ومما زاد الموقف سوءاً ارتفاع أسعار السلع الغذائية الرئيسية في الأسواق، ويرجع ذلك إلى اختلال قيمة النقد والاقتصاد العثماني بصفة عامة[1].

وانتشر الطاعون مرة أخرى في فترة علي باشا السلحدار الذي حكم في الفترة ما بين (١٠١٠-١٠١٣هـ/١٦٠١-١٦٠٣م) وقد أودى هذا المرض بحياة الكثير من السكان بسبب سوء الأحوال الصحية لأن العثمانيين لم يهتموا مطلقًا بصحة المواطنين إذ كان جل اهتمامهم بالنواحي العسكرية، وكان يموت في القاهرة بسبب هذا الوباء ألف شخص يوميًا، وقد انتهز الوالي هذه الفرصة فأمر أمين بيت المال ألا يكشف عن أموال المتوفين وكان هدفه من ذلك مصادرة تلك الأموال لمواجهة الأزمة الاقتصادية التي كانت

=

في نقل الداء من فأر إلى فأر ومن الفأر إلى الإنسان، ويمكن في هذا العصر الوقاية من الطاعون بالتطعيم والعلاج من إصاباته بالمبيدات الحيوية الخاصة بذلك.

واشتهر هذا الوباء في أوروبا بالوباء الأسود (بالفرنسية Le Peste Noire)، وكلمة Peste كانت تعني في العصور القديمة «الوباء» أما اليوم فمعناها الطاعون خاصة. وقد أثبتت الدراسات الحديثة أن هذا الوباء كان مبدؤه في بلاد الصين كما بين ابن خاتمة الأنصاري في كتابه «تحصيل غرض القاصد»، ومنها انتقل إلى معظم البلاد التي اجتاحها . (انظر: محمد العربي الخطابي، الطب والأطباء في الأندلس الإسلامية، ج٢، بيروت ١٩٨٨م، ص ١٥٣).

ويقرر علم الطب المعاصر أن الإصابة بالطاعون تظهر بصور ثلاث: (١) الطاعون الدبني (ضم الدال) وهو من صنف الطواعين بمعنى الدماميل القاتلة، ويسمى باللاتينية Babonie مشتق من Bubon أي الدبل (٢) الطاعون الانتانمس وهو تركيب مزجي لعبارة انتان دموي» كما جاء في المعجم الطبي الموحد ويطلق عليه Septiencenic (٣) الطاعون الرئوي Pulmonaire وهو أخطرها وأشدها فتكًا، وكل هذا قريب مما قاله ابن خاتمة في الأصناف الثلاثة. (انظر: محمد العربي الخطابي، المرجع السابق، ص ١٥٧).

(١) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، الريف المصري في القرن الثامن عشر، القاهرة ١٩٧٤، ص ٥٦-٥٧.

تمر بها البلاد[١] . مراعيًا في ذلك نص قانون نامة على عدم ابتزاز الأموال الخاصة بالمتوفى قبل الإعلان عنه، حتى لا يوجه إليه تهمة استغلاله لمنصبه في ابتزاز الأهالي، قبل التصريح لهم بدفن موتاهم، ووجوب دفن الموتى في يوم وفاتهم، وأن يحصل الأمين من تركته لبيت المال[٢] إن وجد، وإذا خالف ذلك وقع عليه الدفتردار وناظر الأموال عقوبة وقد تكرر انتشار هذا الوباء، ففي حكم جعفر باشا ٩(ربيع الأول ١٠٢٨هـ- ١٤ شعبان ١٠٢٨هـ/ ٢٤ فبراير ١٦١٩م - ٢٧ يوليو ١٦١٩م انتشر الطاعون وعرف باسمه في مصر[٣] . وقد فتك هذا الوباء بالشباب والفتيات، وبعدد كبير من الأمراء والأعيان وكبار رجال الولاية منهم ناظر الجوالي وأمير اللواء الشريف. وقابودان دمياط، وكتخدا حاكم مكة المشرفة، وكانت صلاة الجنازة تقام في الجامع الأزهر وقدر عدد المتوفين بتسعمائة وثلاثين، وقد تم حصر عدد من توفي نتيجة انتشار هذا الوباء، فكان نحواً من ستمائة ألف وخمسة وثلاثين ،هذا بخلاف الذين لم يتم تسجيلهم.

ونتيجة لانتشار هذا الوباء أغلقت جميع أسواق مصر، عدا الأسواق الخاصة ببيع الأكفان، وأصدر جعفر باشا أوامره بعدم التعرض لدفن الموتى، وصار الأهالي يدفنون موتاهم ليلا ونهاراً.

ويبدو أن ثمار النارنج كانت تستخدم لعلاج هذا الوباء والدليل على ذلك ارتفاع سعرها إلى خمسة عشر نصف فضة[٤] وقد أدى ذلك إلى

---

(١) أحمد شلبي عبد الغني، أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات، تحقيق الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، القاهرة ١٩٧٨م، ص ١٢٧-١٢٩.

(٢) قانون نامة، ترجمة وعلق عليه، أحمد فؤاد متولي، القاهرة ١٩٨٧، ص ٧٥-٧٦، مادة ٣٤.

(٣) يوسف الملواني، الشهير بابن الوكيل ، تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب، وقام إبراهيم يونس بتحقيقها، ونال بها درجة الماجستير، قسم التاريخ، كلية الاداب، جامعة الإسكندرية ١٩٨٠م، ص ٧٠.

(٤) محمد بن أبي السرور البكري، الروضة الزهية، ص ٢٧٦-٢٧٩؛ نفسه، اللطائف الربانية في المنح الرحمانية، ص ٣٠؛ أحمد شلبي، المرجع السابق، ص ١٣٧.

حدوث أزمة اقتصادة حادة إذ ارتفعت الأسعار بشكل لم يسبق له مثيل[١].

الولاة والطاعون:

ومن الملاحظ فى فترات انتشار هذا الوباء فى مصر أن الحكام والولاة كانوا هم أيضًا وباء أشد فتكًا من الطاعون. ومن أمثلة ذلك أن الوالى مصطفى باشا الذى حكم فى الفترة ما بين ٢٧ رمضان عام ١٠٢٨هـ ـ ١٧ رمضان عام ١٠٢٩هـ/ ١٧ سبتمبر ١٦١٩م ـ ١٦ أغسطس ١٦٢٠م استغل الموقف وارتكب الكثير من المظالم، خاصة ضد التجار وأصحاب الأموال، وكثرت العوانية فى عهده، ومع ذلك لم يقم الأهالى بثورة ضده أو مقاومته، ويمكن تفسير ذلك بأن آثار الطاعون قد أضعفت من مقاومة السكان، واستعدادهم للثورة كما أن الذين تعرضوا لظلم الباشا كانوا من التجار، وليسوا من العساكر الذين يمكنهم الثورة بسهولة، وكل ما فعله التجار وأصحاب الأموال أنهم أرسلوا شكاوى إلى استانبول[٢] واستمر انتشار الطاعون حتى ولاية قرة حسين باشا الذى حكم فى الفترة ما بين ١٠٢٨-١٠٣١هـ/١٦٢٠-١٦٢٢م[٣] وظل الوباء منتشراً حتى ولاية مصطفى باشا الجن الذى حكم فى الفترة ما بين ١٠٣٢-١٠٣٥هـ/١٦٢٣-١٦٢٥م ولنا أن نتصور مقدار الخسارة التى حلت بالأهالى نتيجة انتشار هذا الطاعون لطول مدته. وعلى حسب تقدير بيت المال توفى بسببه ثلاثمائة ألف نسمة، وهذا يعتبر تقريراً رسميًا، بالإضافة إلى من لم يشملهم التقرير، ونتج عن ذلك الغلاء الفاحش، وذلك لوقف ورود الغلال والمواشى إلى القاهرة[٤].

(١) أحمد شلبى عبد الغنى، المرجع السابق، ص ١٣٧.

(٢) عبد الكريم رافق، بلاد الشام ومصر من الفتح العثمانى إلى حملة نابليون بونابرت على مصر، دمشق ١٩٦٨، ص ٢٥٦.

(٣) أحمد شلبى عبد الغنى، المرجع السابق، ص ١٣٨؛ يوسف الملوانى، المرجع السابق، لوحة ٩٣ب.

(٤) نفسه.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وقد انتشر الوباء في ولاية مقصود باشا الذى حكم في الفترة ما بين ١٠٥٢-١٠٥٣هـ/١٦٤٢-١٦٤٣م مدة سبعة أشهر من مدة حكمه، وهى نحو سنة واحدة[١]، وتوفى بسببه الكثير من الرجال والنساء، ووقع الرعب في قلوب الأهالى من انتظار الموت، وصارت الجنائز تمر في مثل قطار الجمال كل ثلاثين دفعة واحدة[٢] وأصبح الصراخ والعويل سمة واضحة في جميع المنازل، وقد ذكرت المصادر المعاصرة لتلك الفترة أن عدد الجنائز في جوامع القاهرة فقط على النحو التالى[٣]:

في الجامع الأزهر بلغ عدد المتوفين ستمائة واثنين وستين، وفى جامع باب النصر خمسمائة وأربعين متوفى، وجامع الشيخوختين خمسمائة متوفى، وجامع الماس أربعمائة متوفى، وجامع المارداني ثلاثمائة متوفى، بالإضافة إلى المتوفين الذين تم الصلاة عليهم في منازلهم أو في الجوامع القريبة منهم[٤].

ونظراً لكثرة عدد المتوفين أمر مقصود باشا بعدم الكشف على عدد الأموات، وترتب على ذلك أزمة اقتصادية وأفلس الكثير من التجار، وافتقر الكثير من الناس[٥] وكان نتيجة ذلك أن توفر لدى الوالى مائتا ألف عثمانى واثنا عشر ألف أردب شهرياً من القمح من الجرايات إلى مال الخزينة، أما حلوان البلاد، فقد ضمه إلى ضريبة الميرى.

واستغل الوالى حيدر باشا انتشار الطاعون في عام ١٠٥٦هـ/١٦٤٦م. ومارس سياسة الظلم ضد الأهالى، ففى الوقت الذى كان فيه الصراع بين

---

(١) يوسف الملوانى، المرجع السابق، لوحة ٩٨أ.

(٢) ابن أبى السرور البكرى، الكواكب السائرة، ورقة ٤٣؛ أحمد شلبى عبد الغنى، المرجع السابق، ص ١٣٨.

(٣) نفسه. (٤) نفسه.

(٥) يوسف الملوانى، المرجع السابق، لوحة ٩٨أ.

البيوتات المملوكية على أشده، كان الطاعون يفنى الناس، ولم تتخذ معه أى إجراءات وقائية[١].

وأحيانًا كان ضمن ضحايا الطاعون، المعروف بالطاعون الحبشى، شخصيات كبيرة من العلماء والمشايخ، مثل الشيخ أحمد السويدى، والشيخ على الأجهورى، فى ولاية أبو النور محمد باشا الذى حكم فى الفترة ما بين ١٠٦٣ - ١٠٦٦هـ/١٦٥٢-١٦٥٦م[٢].

ولم يكن الطاعون نوعًا واحدًا، بل كان أنواعًا، فهناك الطاعون الأصفر، الذى عرف بالموت الأصفر، لأنه إذا أصيب به أى إنسان، اصفر وجهه وجلده وقد انتشر ذلك الطاعون فى إبان ولاية إبراهيم البستنجى الذى حكم فى الفترة من ٢٠ شوال ١٠٧٧هـ إلى١٧ رجب ١٠٧٨هـ/١٥ أبريل ١٦٦٧م إلى ٢ يناير ١٦٦٨م[٣].

كما انتشر طاعون الحريق إبان ولاية إبراهيم باشا الوزير الذى حكم فى الفترة ما بين ١٠٨١-١٠٨٤هـ/١٦٧٠-١٦٧٣م وقد استغل بعض الانتهازيين هذا الموقف وقاموا بتزييف العملة، فامتنع الناس عن تداولها[٤].

وشهد عهد الوالى إسماعيل باشا انتشار الطاعون أيضًا فى عام ١١٠٧هـ/١٦٩٥م، ويبدو أن هذا الطاعون كان منتشرًا بدرجة كبيرة، فقد كان الأهالى يتساقطون يوميًا بالآلاف، وامتلأت بهم الأزقة والحارات، فأدى هذا إلى حدوث أزمة فى القبور، وقد ساهم أهل الخير فى بناء عدد كثير منها، وكان اللحادون يقومون بغسل الموتى ويدفنونهم ليلاً[٥]. ونتيجة لذلك

(١) عبد الكريم رافق، المرجع السابق، ص ٢٧١.

(٢) يوسف الملوانى، المرجع السابق، لوحة ١٠١أ؛ أحمد شلبى عبد الغنى، المرجع السابق، ص ١٥.

(٣) يوسف الملوانى، المرجع السابق، لوحة ١٠٧أ؛ أحمد شلبى عبد الغنى، المرجع السابق، ص١٧٠.

(٤) نفسه، المرجع السابق، لوحة ١٠٧أ؛ أحمد شلبى عبد الغنى، المرجع السابق، ص ١٧٠.

(٥) أحمد كتخدا عزبان الدمرداشى، الدرة المصانة فى أخبار الكنانة، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن، القاهرة ١٩٨٨، ص ٢٩.

واجهة مصر أزمة اقتصادية طاحنة بسبب تلاعب الملتزمين بالأموال الأميرية، وبسبب استيلاء هذا الوالى على أموال المتوفين، ولكى يخفف من وطأة هذه الكارثة على الناس أمر السناجق والملتزمين بإطعام الفقراء، وأدى ذلك إلى نقمة السناجق والملتزمين[١].

وهكذا نرى أن الوالى العثمانى - فى هذه الفترة - بدلا من أن يقوم بواجبه كحاكم مسئول بتدبير الطعام للفقراء نجده يلزم الملتزمين والسناجق بإطعامهم ولم يكتف بهذا العبث بل كان يستغل الموقف ويقوم بمصادرة أموال المتوفين، ولم يراع فى ذلك حقوق الورثة الشرعيين فى هذه الأموال.

وانتشر طاعون النار كذلك فى مصر العثمانية عام ١١٢٥هـ/١٦٩٢م أثناء ولاية ولىّ باشا، وتوفى بسبب هذا المرض كثير من الناس، وتوفى بعض العلماء بسببه فكان منهم الشيخ أحمد النفراوى شيخ الجامع الأزهر[٢].

وأحيانًا تكون كارثة الطاعون شاملة لا تقف عند حد معين، ففى عام ١١٣٠هـ/١٧١٧م أى فى ولاية علي باشا الأزمرلى الذى حكم فى الفترة ما بين ١١٢٩-١١٣٣هـ/١٧١٧-١٧٢٠م انتشر هذا المرض الأسود فى كل أنحاء مصر وتوفى على إثره كثير من الشباب والأطفال وبعض أمراء المماليك منهم عثمان بك بارم ديلو فى طيلون[٣] وإبراهيم بك أبو شنب دفتردار مصر[٤].

---

(١) مؤلف مجهول، أخبار النواب، لوحة ٤٥أ، ٤٩ب؛ إبراهيم الصوالحى، تراجم الصواعق فى واقعة الصناجق، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، لوحة ٥ب، ص ٢٨؛ أحمد شلبى عبد الغنى، المرجع السابق، ص ١٨٨؛ عمر عبد العزيز عمر، دراسات فى تاريخ العرب الحديث والمعاصر، الإسكندرية ١٩٨٨م، ص ٥٥-٥٨.

(٢) أحمد شلبى عبد الغنى، المرجع السابق، ص ٢٦١.

(٣) نفسه، ص ٢٩٣.

(٤) أحمد كتخدا عزبان الدمرداشى، المرجع السابق، ص ٣٠؛ مصطفى بنالحاج إبراهيم، تابع الأمير حسن كتخدا عزبان، تحقيق صلاح أحمد هريدى، الإسكندرية ١٩٨٩، ص ٣٨.

وفى عام ١١٣٨هـ/١٧٢٦م شهدت مصر طاعونًا لم تشهده من قبل توفى على أثره كثير من الناس، حتى أن الأهالى كانوا يتساقطون على الأرض وهم سائرون، وأصبحت المنازل خالية من السكان، وتوفى بسبب هذا شيخ الإسلام محمد الصغير المغربى ومحمد بك أبو شنب[١] واستمر هذا الطاعون فى الانتشار حتى عام ١١٣٩هـ/١٧٢٧م. ولنا أن نتصور أثر استمراره فى صحة الأهالى، وكان ذلك إبان ولاية محمد باشا النشنجى الذى حكم فى الفترة ما بين ١١ جمادى الآخرة عام ١١٣٨هـ - ١١ محرم ١١٤١هـ/ ١٥ فبراير ١٧٢٦م - ١٧ أغسطس ١٧٢٨م[٢].

وبالإضافة إلى ذلك تعرض الشعب المصرى مرة أخرى فى أثناء تلك الفترة لوباء الطاعون الذى وقع عام ١١٤٣هـ/١٧٣١م، وكان ذلك فى ولاية عبد الله باشا الكيرلى الذى حكم فى الفترة ما بين ١١٤٢-١١٤٤هـ/١٧٢٩-١٧٣٢م وتوفى كثير من الأهالى، على أثر انتشاره، وكان من الموتى أبناء الوالى ومحظيته، وعلى الرغم من المحنة التى كانت تمر بها مصر، لم يكترث الوالى بها، فقد بنى مقبرة فخمة، لمحظيته بالقرب من الإمام الشافعى، برغم استمرار انتشار هذا الطاعون مدة طويلة فقد استمر من شهر شعبان ١١٤٣هـ / فبراير ١٧٣٦م وحتى شهر المحرم عام ١١٤٤هـ/ يوليو ١٧٣١م[٣].

طاعون عجيب يأتى شتاء:

ومن العجيب أن مصر قد شهدت طاعونًا فى شتاء عام ١١٤٧هـ/ ١٧٣٤م، وكان من المعتاد أن ينتشر هذا المرض فى الصيف، ومن خطورة هذا المرض أنه إذا انتشر فى منزل ما قضى على جميع سكانه، ولهذا توفى كثير

(١) أحمد شلبى عبد الغنى، المرجع السابق، ص ٤٨٨-٤٨٩.

(٢) مصطفى بن الحاج إبراهيم، المرجع السابق، ص ٣٣.

(٣) نفسه، ص ٣٣؛ أحمد شلبى، المرجع السابق، ص ٤٩٠.

من السكان، وعدد من أمراء المماليك منهم أيوب بك إشراق محمد بك، وأحمد بن عطية، ومصطفى بك بلقية وزوجته، ومن الأشراف الشريف بركات، والشريف حمزة، وعلي بك حاكم جرجة خازندار، وزين الفقار بك، وإسماعيل كتخدا مستحفظان وحسن كتخدا الدمياطى، ويوسف كتخدا عزبان[١] ومصطفى كتخدا النجمى، وأحمد أوده باشى الطرباس، ومات ولدان لوالى مصر بأكبر باشا ١١٤٧-١١٤٩هـ/ ١٧٣٥ - ١٧٣٧م، وكان من نتيجة انتشار هذا الطاعون أن انتشرت البطالة بين الحرفيين وخاصة الطباخين بسبب موت سادتهم[٢] ولم تقف المخاطر عند هذا الحد بل انتشر الطاعون في عام ١١٧٧هـ/ ١٧٦٣م، ونتج عن انتشاره القضاء على كثير من الأهالى[٣].

كوارث أخرى يتعرض لها شعب مصر:

وكان من الكوارث التى حاقت بمصر فى أثناء الحكم العثمانى احتراق سوق البارود المجاور للباسطية وكان ذلك فى ولاية إبراهيم باشا الوزير الذى حكم فى الفترة ما بين ١٠٨١-١٠٨٤هـ/١٦٧٠-١٦٧٣م، ونتج عن هذا الحريق هدم الحوانيت فضلا عن موت الكثير من الأهالى[٤].

ومن الكوارث التى حاقت بمصر أنه فى ٢ رجب عام ١١٢١هـ/ ٦ سبتمبر ١٧٠٩م تعرضت البلاد لزلزال أصاب الناس بالخوف والهلع وكاد أن يؤدى إلى هدم المنازل، وكان ذلك فى ولاية إبراهيم باشا القبطان الذى

---

(١) أحمد شلبى عبد الغنى، المرجع السابق، ص ٥٧٤، ٦٠٧-٦٠٨؛ أحمد عزبان الدمرداشى، المرجع السابق، ص ٢٠٣؛ مصطفى بن الحاج إبراهيم، المرجع السابق، ص ٤٠٢.

(٢) مصطفى بن الحاج إبراهيم، المرجع السابق، ص ٤٠٢.

(٣) محمد رفعت رمضان، علي بك الكبير، القاهرة ١٩٥١، ص ٧٣-٧٤.

(٤) أحمد شلبى عبد الغنى، المرجع السابق، ص ١٧٠؛ يوسف الملوانى، المرجع السابق، لوحة ١٠٧أ.

حكم فى الفترة ما بين ١١٢١-١١٢٢هـ/١٧٠٩-١٧١٠م[١].

ومن الكوارث الطبيعية التى أصابت مصر هطول أمطار غزيرة كانت حبيباتها فى حجم بيض النعام فى كل من بلبيس الشرقية والغربية، ونتج عن هذه الأمطار تدمير سبع قرى، وهرب سكانها إلى الحقول[٢] وقد أصيب الناس كذلك بسبب هذه الأمطار بالخوف والوهم، وقد توفى الكثير من الأهالى، وكان من هؤلاء المتوفين أبناء المؤرخ أحمد شلبى عبد الغنى،وقد توفى له ولدان فى يوم واحد فى عام ١١٤٨هـ/١٧٣٦م[٣].

هذا عن الكوارث الطبيعية التى تعرضت لها مصر فى ظل الحكم العثمانى وما ترتب عليها من أضرار مادية وبشرية كان لها أثرها السلبى فى التنمية الاقتصادية، مما جعل مصر تتعرض إلى أزمات اقتصادية خانقة. وهذا ما سوف يتضح بعد ذلك.

الأزمات الاقتصادية وأثرها فى شعب مصر:

وأما بالنسبة للأزمات الاقتصادية التى مرت بها مصر خلال تلك الفترة ـ موضوع البحث ـ فهى كثيرة ومتنوعة وكان لها آثارها السلبية على الحياة الاجتماعية فى مصر وسوف نشير إلى تلك الأزمات كل على حده.

كان من أسباب تلك الأزمات الاقتصادية الثورة التى قام بها جنود الأسباهية التى تعتبر الأولى من نوعها فى مصر العثمانية فى عهد أويس باشا الذى حكم فى الفترة ما بين ٩٩٤-٩٩٩هـ/١٥٨٦-١٥٩١م) إذ قام هؤلاء الجنود بالسلب والنهب، بل خربوا الأسواق والحمامات، بالإضافة إلى أنهم قاموا بنهب بيوت أعيان مصر، وأثر ذلك لسبياً فى اقتصاديات البلاد[٤].

ومن الأسباب التى أدت إلى سوء الأحوال الاقتصادية الصراع الذى

(١) أحمد شلبى عبد الغنى، المرجع السابق، ص ٢١٥.

(٢) نفسه، ص ٦٠٩.
(٣) نفسه.

(٤) أحمد شلبى عبد الغنى، المرجع السابق، ص ١٢٢.

وقع بين البيوتات المملوكية، وكان ذلك فى ولاية أحمدباشا الوزير الذى حكم فى الفترة ما بين ١٠٢٤-١٠٢٧هـ/١٦١٥-١٦١٨م ونتج عن تلك الصراع ارتفاع أسعار المواد الغذائية، فارتفع ثمن أردب القمح إلى تسعين نصف فضة، وواجه الوالي الموقف بنفسه، فتوجه إلى الخانكة وبلبيس وبصحبته المحتسب خفية، وأخرج القمح من المخازن وحمله على الجمال والحمير، ونقله إلى القاهرة، ومن إجراءات الوالى كذلك أنه أمر بكسر مخازن القمح الأخرى، وأمر بإعدام أصحاب تلك المخازن حتى يكونوا عبرة لمن تسول له نفسه القيام بمثل هذا العمل، ونتيجة لما قام به الوالى انخفض سعر أردب القمح إلى ثلاثين نصف فضة، أى أن السعر انخفض إلى الثلث[١]

ومن الأسباب كذلك أنه حدث فى عام ١٠٨٨هـ/١٦٧٦م صراع بين أوجاقى مستحفظان والينكجرية فى ولاية عبد الرحمن باشا الذى حكم فى الفترة ما بين ١٠٨٧-١٠٩١هـ/١٦٧٦-١٦٨٠م وترجع أسباب هذا الصراع إلى قتل جاويش وكتخدا مستحفظان بجرجا، بإيعاز من كوجك محمد من الينكجرية الذى التجأ إلى باب العزب، فقامت على إثر ذلك أعمال الشغب على نطاق واسع، وخربت البيوتات والمخازن، فأدى ذلك إلى أزمة اقتصادية تمثل فى ارتفاع سعر أردب القمح إلى مائة وخمسين نصف فضة، وزاد ثمن أردب الشعير إلى ١٢٠ نصف فضة، وبلغ حمل التبن مائة وخمسين نصف فضة، ونتج عن هذا الشغب عدم استتباب الأمن، فنهبت البيوت والمحلات المجاورة لمسجد السلطان حسن بالرميلة[٢] وتفيد المصادر

(١) أحمد شلبى، المرجع السابق، ص ١٣٥-١٣٦.

(٢) الرميلة: هو المكان المعروف الآن بالمنشية (تابع لقسم الخليفة بالقاهرة)، ومكانه الحالى ميدان محمد علي وصلاح الدين بالقلعة، والرميلة مكان قريب من القلعة الحالية، وفيه مسجد السلطان حسن الذى لا يزال قائماً إلى اليوم،وجامع المحمودية، وكان هذا الميدان يجاور ميدان قرة ميدان القلعة. (انظر: عبد الرحمن زكى، خطط القاهرة أيام الجبرتى، ضمن ندوة بحوث فى تاريخ الجبرتى، عام ١٩٧٦، ص ٤٦٩).

المعاصرة لتلك الفترة، أن هذه الفتنة لم تهدأ إلا بعد سفر كوجك محمد إلى استانبول ولم تذكر هذه المصادر شيئًا عن انخفاض الأسعار[١].

ومن هنا نجد أن أسعار المواد الغذائية قد ارتفعت ارتفاعًا كبيرًا، في فترة زمنية تقدر بثلاثين عامًا، فقد ارتفع سعر أردب الشعير من ثمانية نصف فضة إلىمائة وعشرين نصف فضة، ويعني ذلك أن سعره قد تضاعف خمس عشرة مرة، وينطبق ذلك على سعر أردب القمح فقد ارتفع سعره من عشرين نصف فضة إلى مائة وخمسين نصف فضة أي أنه ارتفع سبعة أضعاف[٢].

ومن أسباب الأزمة الاقتصادية في مصر أيضًا، عودة وقوع صراع بين البيوتات المملوكية، بسبب إرسال حسن باشا السلحدار الذى حكم فى الفترة ما بين ١٠٩٩-١١٠٠هـ/١٦٨٨-١٦٨٩م الكخيا إلى جرجا، فقد كلفه حسن باشا بالإشراف على الغلال الخاصة بالحرمين الشريفين[٣] ولكن يبدو أن هذا الكخيا تصرف فى هذا الغلال بشكل ردئ فأدى هذا التصرف إلى وقوع تصادم بين البيوتات المملوكية، ونتج عنه أزمة سياسية واقتصادية، كان من سلبياتها ارتفاع سعر المواد الغذائية ارتفاعًا كبيرًا[٤].

ونتيجة للصراعات السياسية التى عرفت بحادثة كوجك محمد وبسبب انخفاض النيل إبان ولاية علي باشا الخازندار، حدثت أزمة اقتصادية فى عام

(١) أحمد شلبى عبد الغنى، المرجع السابق، ص١٧٦؛ يوسف الملوانى، المرجع السابق، لوحة ١٠٩أ.

(٢) أحمد شلبى عبد الغنى، ص ١٧٦؛ يوسف الملوانى، المرجع السابق، لوحة ١٠٩أ.

(٣) غلال الحرمين الشريفين: وهى كميات القمح الميرى، التى كانت تجبى من ولايات الوجه القبلى، وتصرف منها الجرايات والعليق لكل من يستحقها وإذا توفرت الغلال بعد ذلك، تطرح فى أسواق القاهرة والإسكندرية ورشيد، لتوفير القوت للأهالى أولا، فإذا تبقى فائض بعدئذ فيجوز لأمين الشونة، بيعه للتجار الأوربيين القادمين للثغور بعد موافقة الباشا، والدفتردار. (انظر: أحمد شلبى عبد الغنى، المرجع السابق، ص ١٢٧؛ مصطفى بن الحاج إبراهيم، المرجع السابق، ص ٢٧، هامش ٢).

(٤) أحمد شلبى عبد الغنى، المرجع السابق، ص ١٨٤.

١١٠٦هـ/١٦٩٤م ارتفعت أسعار المواد الغذائية فى جميع أنحاء مصر، فلم يجد الأهالى الأقوات الضرورية، وهاجر أهل الريف إلى القاهرة وخاصة من البهنسا والفيوم، ونظرًا لفقر هؤلاء فقد تناولوا الجيف ومات الكثير منهم بسبب الجوع، وخطف الفقراء الخبز من الأسواق ومن على رؤوس البائعين[(١)].

وكان من نتيجة تلك الأحداث أن ارتفع سعر أردب القمح إلى ريال حجر (يساوى ستين نصف فضة) وخمسة أنصاف فاضطر كوجك محمد إزاء هذا الموقف أن يتوجه إلى بولاق ويحضر الأمناء والكيالين والرؤساء، ويحدد لهم سعر أردب القمح بستين نصف فضة أى بريال حجر، وفى الوقت نفسه - طلب من التجار أن يبيعوا نصف أردب قمح لمن يطلب أردبًا، ويبيعوا ربع أردب لمن يطلب نصف أردب، ويرجع ذلك إلى اتباع سياسة الترشيد فى استهلاك المواد الغذائية الأساسية وكل من يخالف ذلك بعدم[(٢)].

وكان رد الفعل من جانب وكلاء الهوارة[(٣)] والملتزمين أن اجتمعوا فى

(١) مصطفى بن الحاج إبراهيم، المرجع السابق، ص ٤٦؛ عبد الرحمن الجبرتى، تاريخ عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، ج١، ص ٢٦.

(٢) مصطفى بن الحاج إبراهيم، المرجع السابق، ص ٧٠.

(٣) الهوارة: هى قبيلة مغربية استقرت فى إقليم البحيرة، ولكنها اضطرت تحت ضغط قبائل زنارة وحلفائهم من عربان البحيرة إلى الهجرة جنوبًا، وزاد نفوذهم عام ٧٨٣هـ/١٣٨١م، فى عهد حكم الأمير برقوق (٧٨٤-٨٠٢هـ/١٣٨٢-١٣٩٩م) ، وقد قاموا بإصلاح الكثير من الأراضى التى طغت عليها الصحراء، ونجح الهوارة دون سائر القبائل الأخرى التى هاجرت من المغرب، فى توطيد أقدامهم بوادى النيل، وزاد عددهم وقوى بأسهم، وانتشروا فى معظم الصعيد. (انظر: نسيم مقار، أضواء على تاريخ الهوارة فى صعيد مصر، المجلة المصرية للدراسات التاريخية، العدد ٢٦، ص ١٩٢).

وكانت عرب الهوارة تقطن جرجا وأسيوط والبحيرة، ومنها عشيرة تقطن بصحراء جبره بالسودان. (انظر: نعوم شقير، تاريخ السودان، ج١، ص ٦١).

منزل خليل أفندى باش اختيار الجراكسة وقرروا تقديم رشوة قدرها خمسة الاف دينار إلى كوجك محمد لكى يسمح لهم ببيع أردب القمح بأربعة قروش ولكن رفض كوجك محمد ذلك وأقسم أنه سيقتل كل من يخالف تعليماته، وحذر الهوارة والملتزمين المتقاعسين عن توريد القمح، وقتل بعض المخالفين.[١]

وانتهت هذه الأزمة بقتل كوجك محمد، وسر تجار القمح الذين تضرروا من إجراءاته، لذلك ارتفعت أسعار المواد التموينية حتى وصل سعر أردب القمح إلى مائة وعشرين نصف فضة، وظل سعره يرتفع حتى وصل إلى ستمائة وستين نصف فضة، ووصل سعر أردب الشعير إلى أربعمائة وخمسين نصف فضة، وبلغ سعر أردب الأرز ثمانمائة نصف فضة، وأردب الفول مائة نصف فضة وبلغ سعر رطل اللحم الضانى بخمسة أنصاف ـ فضة وبلغ سعر رطل اللحم الجاموس الوقيع[٢] ثلاثة أنصاف فضة، وبلغ سعر قنطار[٣] السمن ألف نصف فضة وقنطار العسل النحل ستمائة نصف فضة[٤].

وترتب على هذه الضائقة الاقتصادية أن ازداد الناس فقراء وانتشر الجوع فمات كثير من الناس فى شوارع المدن والقرى، واعتاد الفقراء على

---

(١) أحمد شلبى عبد الغنى، المرجع السابق، ص ١٨٩-١٩٠.

(٢) الوقيع: تعنى الجاموسة المكسورة أى التى أصيبت بكسر نتيجة سقوطها على الأرض، فتصبح غير صالحة للعمل، فيشتريها الجزار ويباع لحمها، وأحياناً تعنى الوقيعة الجاموسة الكبيرة السن الهزيلة. (الباحث).

(٣) أحمد شلبى، المرجع السابق، ص ١٩١.

(٤) أحمد كتخدا عزبان الدمرداشى، المرجع السابق، ص ٢٧؛ مصطفى بن الحاج إبراهيم، المرجع السابق، ص ٧١؛ إبراهيم الصوالحى، المرجع السابق، لوحة ١٩٣أ، ب؛ عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص ٥٤-٥٥.

خطف الخبز العجين أثناء نقله إلى المخبز، وكان على كل من أراد أن يخبز الخبز أن يحمله واحد ويحرسه اثنان، وصنع الخبازون أقفاصاً يحفظون فيها الخبز حتى لا يهجم العامة لسرقته،ورهن كثير من البلاد عند بعض التجار[١]. وازداد اشتداد هذه الأزمة الاقتصادية حتى اضطر الناس إلى أكل القطط والجيف[٢].

ومما زاد الطين بلة أن ارتفع سعر أردب القمح من١٢٠ نصف فضة إلى ستمائة نصف فضة، ارتفع سعر أردب الشعير من مائة وعشرين نصف فضة إلى أربعمائة وخمسين نصف فضة، أى أن سعره قد ارتفع إلى ثلاثة أضعاف تقريباً، وارتفع سعر رطل اللحم من نصف فضة إلى خمسة أنصاف فضة كما كان فى عهد الوالى حسنى باشا الذى حكم مصر فى الفترة من ٩٤١-٩٤٣هـ/١٥٣٥-١٥٣٦م وارتفعت هذه الأسعار فى عهد أيوب باشا الذى حكم فى الفترة من ١٠٥٤-١٠٥٦هـ/١٦٤٤-١٦٤٦م. ومن الواضح أن هذه الأزمة الاقتصادية لم تكن قاصرة على سلعة بعينها بل شملت سلعاً كثيرة[٣].

وكان رد الفعل من جانب الأهالى أن طلعوا إلى القلعة، ووقفوا بساحة الديوان وصاحوا من الجوع، فلما لم يجبهم أحد رجعوا بالأحجار موكب الوالى، وتم طردهم، فنزلوا إلى ميدان الرميلة، واستولوا على مخزون الحبوب من القمح والشعير، ولما علم السلطان العثمانى، بذلك عزل الوالى على باشا الخازندار، وعين مكانه والياً آخر، الذى جمع الفقراء والمتسولين، ووزعهم على الأعيان والأمراء لكى يقوموا بإطعامهم حتى انقضت هذه الأزمة[٤]

(١) أحمد شلبى عبد الغنى، المرجع السابق، ص ١٩٣-١٩٥؛ عبد الكريم رافق، ص ٢٨٧؛ عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص ٢٥٥؛ P.M. Holt, op.cit., p. 87.

(٢) أحمد الدمرداشى، المرجع السابق، ص ٢٩؛ أحمد شلبى عبد الغنى، المرجع السابق، ص ١٩٥.

(٣) أحمد الدمرداشى، المرجع السابق، ص ٣٠.

(٤) عمر عبد العزيز عمر، دراسات فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر، الإسكندرية ١٩٧٣، ص ١٦٠.

وكانت من أقسى الأزمات التى مرت بمصر فى هذه الفترة، ودعا الجميع الله عزّ وجلّ ألا يعود مثلها مرة أخرى[١].

وفى عام ١١٢٣هـ/١٧١١م، تعرضت مصر لأزمة سياسية حادة عرفت بفتنة فرنج أحمد، فى عهد الوالى ولى باشا الذى حكم فى الفترة ما بين ٢٧ رجب ١١٢٣ و ١٢ شوال ١١٢٦هـ/١٠ سبتمبر ١٧١١م ـ ٢١ أكتوبر عام ١٧١٤م). وترتب عليها حدوث أزمة اقتصادية تمثلت فى عدم توريد الغلال من الصعيد، فاضطر الوالى إلى تعيين مسئول خاص عرف بمباشر الغلال لمراقبة وصول الغلال إلى القاهرة، فكان هذا المسئول يتابع بنفسه وصول السفن القادمة من الصعيد[٢].

ونتج عن هذه الأزمة السياسية انقسام الأوجاقات العسكرية إلى قسمين:

القسم الأول: ويتكون من بلوكات الأسباهية الثلاثة والجاويشية والعزب، ويؤيدها أمير الحج والدفتردار، وبعض أمراء المماليك، وهم الذين وقفوا ضد إفرنج أحمد.

القسم الثانى: ويتكون من أغاوات الأسباهية وأغا المتفرقة وكتخدا الجاويشية وبلوك الانكشارية، وهم الذين أيدوا فرنج أحمد، وتأزم الموقف فى البلاد نتيجة للانقسام الداخلى[٣]، وأدى ذلك إلى أن انتهز البعض الفرصة وهجموا على حديقة أفرنج أحمد ونهبوها وسرقوا مواشيه وأحرقوا المنازل[٤]

(١) أحمد الدمرداشى، المرجع السابق، ص ٣٠.

(٢) نفسه.

(٣) أحمد شلبى عبد الغنى، المرجع السابق، ص ٢٢٨؛ أحمد الدمرداشى، المرجع السابق، ص١٤٥.

(٤) مؤلف مجهول، أخبار النواب، لوحة ٧٧أ؛ أحمد شلبى عبد الغنى، المرجع السابق، ص٢٤٤-٢٤٥؛ أندريه ريمون، فصول من التاريخ الاجتماعى للقاهرة العثمانية، ترجمة زهير الشايب، القاهرة ١٩٧٤م، ص ٢٤٥.

وقام القسم المؤيد لفرنج أحد بالاستيلاء على جمال وحمير السقايين[١] ومنع الماء عن القاهرة، حتى وصل ثمن قربة الماء خمسة أنصاف فضة، بعد أن كانت بنصف فضة، وارتفع أسعار المواد التموينية نتيجة لهذه الأزمة السياسية، وظهرت بعض العملات النحاسية التى سكت فى أخميم، واضطر الأهالى لتداولها، عندئذ تدخلت السلطات الحاكمة، وأصدرت أوامرها للمعلم داود أمين دار الضرب. لسك عملة أخرى، ومنع تداول عملة أخميم، وحددت أسعاره على أساس كل ثمانية جدد بنصف فضة، وكان ثمن البندقى بمائة وخمسة عشر ونصف والطرلى بمائة نصف فضة، والزنجليرى بمائة وسبعة، والريال بستين نصف فضة، والريال أبو كلب بخمس وأربعين نصف فضة، ولم تخمد هذه الأزمة السياسية إلا بموت إفرنج أحمد[٢].

وكان من نتيجة هذه الأزمة السياسية أيضًا انخفاض سعر بعض العملات مثل الدينار البندقى الذى انخفض بما قميته خمسة أنصاف فضة، وارتفعت أسعار بعض العملات الأخرى الممثلة فى الريال الحجر، فقد ارتفع بمقدار عشرة أنصاف فضة، كما ارتفع الريال الكلب بمقدار نصفات فضة.

وقد شهدت مصر أزمة سياسية أخرى بعد الأزمة السابقة باثنى عشر عامًا، عرفت بأزمة جركس محمد الكبير، وترتب على حدوثها أزمة اقتصادية فى عام ١١٣٥هـ/١٧٢٣م، ونتج عن هذه الأزمة ارتفاع أسعار بعض السلع، إذ ارتفع سعر رطل الصابون إلى ثمانية أنصاف فضة نتيجة لارتفاع أسعار العملات، ففى هذه الفترة ارتفع سعر الجنزرلى إلى مائة

(١) عن السقائين ودورهم فى الحياة السياسية، انظر: صلاح أحمد هريدى، الحرف والصناعات فى عهد محمد علي، الإسكندرية ١٩٨٤، ص ١٢٦-١٣٠.

(٢) مؤلف مجهول، المصدر السابق، لوحة ٨١أ، ب؛ مصطفى بن الحاج إبراهيم، المرجع السابق، ص١٦٠؛ أندريه ريمون، المرجع السابق، ص ١٦٠.

وخمسين نصف فضة، وارتفع الريال إلى مائة نصف فضة، وارتفع سعر الريال أبو كلب إلى خمسة وسبعين نصف فضة، والطرلى إلى مائة وخمسة وثلاثين نصف فضة والعشر الجدد بنصف فضة[1] ومما زاد الطين بله، انهيار جسر يدوية نتيجة لإهمال صيانته ونتج عن ذلك غرق البلاد وتهدم كثير من المنازل، وتشريد الكثير من السكان، هذا إلى جانب انخفاض منسوب النيل نصف ذراع[2].

واستمرت الأزمة إلى عام ١١٣٧هـ/١٧٢٤م، وزاد من استمرارها أن جركس محمد الكبير أرسل إلى هوارة بالوجه القبلي يبلغهم بعدم إرسال الغلال للقاهرة، حتى يتم التصرف فى محصوله بالسعر الذى يحدده إلى جانب أن الكشافين استغلوا الموقف، ومارسوا ظلمهم للأهالى فاشتكوا للعلماء فطلبوا من الوالى ضرورة عقد اجتماع الديوان بجميع هيئاته من العلماء والبكوية والسادات ونقيب الأشراف وأغوات السبعة بلوكات والسناجق، والسبعة أوجاقات، وذلك لمناقشة ما حل بالأهالى من ظلم، وقرروا تشكيل لجنة أقرت ضرورة حل جميع المقاطعات التى أنشئت منذ عام ١٠٨٣هـ/١٦٧٢م حتى عام ١١٣٧هـ/١٧٢٤م ورد الأموال إلى أصحابها، وحصر التركات، والتزام جميع المسئولين بتلك الإجراءات[3]، وعلى الفور بدأت الانكشارية فى التخلى عن مقاطعاتها وعن المذبح وتخلت العزب عن الخردة واتخذ الباشا إلى إجراءات أخرى منها تحديد أسعار العملة، وكلف فى هذا الصدد أوجاق مستحفظان والأوجاقات الأخرى، متابعة ذلك، وطلب هذا الباشا من الأهالى عدم دفع أى مبالغ زائدة للكشاف[4].

(١) أحمد شلبى عبد الغنى، المرجع السابق، ص ٣٦١.

(٢) مصطفى بن الحاج إبراهيم، المرجع السابق، ص ٢٧٨.

(٣) أحمد شلبى عبد الغنى، المرجع السابق، ص ٢٤٩.

(٤) نفسه.

وعلى الرغم من اتخاذ هذه الإجراءات فإن أوجاق مستحفظان لاحظ ارتفاع أسعار السلع التموينية وغيرها بمقدار ٥٠٪، وواجه الباشا والديوان هذا الموقف بالاستعانة بأهل الخبرة فى هذا المجال فقرروا إعلان أسعار جديدة، ومعاقبة كل من يخالفها وكانت هذه الأسعار على النحو التالى:

يكون سعر رطل اللحم الضانى نصفين فضة، ورطل اللحم الجاموسى نصفين فضة، والزيت الحار ثلاثة أنصاف فضة، والجبن نصفين فضة، ورطل الصابون ثمانية أنصاف فضة، وقنطار البن خمسة وأربعين ريالا، وتظل عملة الجدد يستخدمها الناس، ومن الملاحظ، فإن الفضة لم يكن لها استخدام إذ أنها زيفت، ونتج عن هذه الإجراءات إغلاق المحلات، واختفاء السلع واضطراب الأحوال وتوقف التعامل بالجدد(١).

وانتهز أحد الأمراء المماليك وهو عثمان بك ذو الفقار الصراعات بين البيوتات المملوكية إبان ولاية يحيى باشا الذى حكم فى الفترة ما بين ١١٥٤-١١٥٦هـ/١٧٤١-١٧٤٣م واستولى على بعض الوكالات وما فيها من سلع تموينية مثل السمن والعسل، والسيرج والدقيق والبقسماط والأرز فحمل مائة وعشرين جملا، واتجه بها إلى جبل الطور، حتى أن قابودان السويس اشتكى للباشا فطلب على الفور عقد اجتماع للديوان لمواجهة الموقف (٢) ولم تشر المصادر المعاصرة لتلك الفترة إلى الإجراء الذى اتخذ فى هذا الصدد(٣).

وكان من العوامل التى ساهمت فى خلق تلك الأزمات الاقتصادية فى مصر العثمانية سلوك بعض الولاة العثمانيين، نذكر منهم على سبيل المثال الوالى مصطفى باشا الذى حكم فى الفترة ما بين ١٠٢٨-١٠٢٩هـ/

(١) أحمد عزبان الدرداشى، المرجع السابق، ص ٢٢٦.

(٢) نفسه.

(٣) أحمد شلبى عبد الغنى، المرجع السابق، ص ١٧١؛ يوسف الملوانى، المرجع السابق، لوحة ١٣أ.

١٦١٩-١٦٢٠م، فقد قام هذا الوالى بفرض ضرائب على التجار وأدى ذلك إلى ارتفاع أسعار بعض المواد التموينية(١) ومنهم الوالى إبراهيم باشا الذى حكم فى الفترة ما بين ١٣ محرم ١٠٨١هـ - آخر جمادى الأولى ١٠٨٣هـ/ ٢ يونيو ١٦٧٠م - ٢٣ سبتمبر ١٦٧٢م فقد أدى الحريق الذى نشب فى سوق البارودية القريب من باب زويلة نتج عنه تهدم كثير من الحوانيت والمنازل، وتوفى كثير من الأهالى، فقام بسك عملة جديدة مخلوطة بالنحاس الأصفر، وأمر الناس بالتعامل بها ولكنهم امتنعوا عن تداولها(٢) فعرضهم هذا الرفض لتجاوزات هذا الوالى ضدهم.

ولم يكن هذا الوالى آخر الولاة العثمانيين الذين تلاعبوا بالعملة بخلطها بالنحاس، بل نجد أن حسين باشا بن جنبلاط الذى حكم فى الفترة ما بين ١٠٨٤-١٠٨٦هـ/١٦٧٤-١٦٧٥م يقوم بتحديد أسعار العملة على أساس كل قرش كلب بثلاثين نصف فضة بعد أن كان ثمن هذا القرش يقدر بأربعين نصف فضة، والريال باثنين وأربعين بعد أن كان ثمنه ستين نصفة فضة، والأشرفى المحمدى بخمسة وثمانين نصف فضة والبندقى خمسة وتسعين نصف فضة واتفق الأمراء المماليك على أن الريال الشريفى وريال أبو كلب يستعملان فى الجهات الحكومية ويجب تقدير قيمة الريال أبو كلب بثلاثين نصف فضة، وفى المعاملة خمس وثلاثين نصف فضة، ومع ذلك ندر وجود الريال أبو كلب لذلك عادت الأسعار إلى سابق عهدها(٣).

وترتب على ذلك انخفاض وارتفاع أسعار بعض العملات، فقد انخفض الريال أبو كلب من أربعين إلى ثلاثين نصف فضة، وارتفع سعر

(١) نفسه.

(٢) نفسه، ص ١٧١ ؛ نفسه، لوحة ١٠٧أ.

(٣) أحمد شلبى عبد الغنى، المرجع السابق، ص ١٧١ ؛ يوسف الملوانى، المرجع السابق، لوحة١٠٧أ.

الريال إلى اثنين وأربعين نصف فضة، بعد أن كان ثلاثين نصف فضة، إبان ولاية حسنى باشا الذى حكم فى الفترة ما بين ٩٤١-٩٤٣هـ/ ١٥٣٥-١٥٣٦م.

ومن الجدير ذكره أنه كان هناك سعران للعملة فى مصر العثمانية سعر رسمي وسعر حر كما يقال فى أيامنا هذه، وهذا بالطبع يؤثر فى القوة الشرائية، فعادة ما يقبل الناس على السعر المنخفض للعملة.

لذلك اتخذت إجراءات عام ١١٠٩هـ/١٦٩٧م إبان ولاية إسماعيل باشا حكم مصر فى الفترة ما بين ١١٠٧-١١٠٩هـ/١٦٩٥-١٦٩٧م كان منها تغيير العملة[١] فقد استبعدت العملة الذهبية المعروفة بالأشرفى وحل محلها العملة الذهبية المعروفة بالذهب الطرلى، ولذلك عقد الوالى اجتماعًا للديوان حضره السناجق، والأغاوات وأمين دار الضرب، وسلمه السكة الجديدة، وأمره الديوان بسك تلك العملة من الذهب، عيار ٢٢ قيراطًا، وكانت المائة طرلى تزن ١٢٥ درهمًا[٢] وفى الوقت نفسه انتشر معدن الفضة، وأعدمت عملات الجدد المسكوكة من النحاس وصار الناس يصرفون الشريفى الطرلى بمائتى نصف فضة. كان كل من أراد من التجار والأهالى شيئًا جديدًا من العمل لم يجده[٣].

ومع ذلك ارتفعت الأسعار فاشتكى الأهالى للباشا، فدعا إلى عقد اجتماع فى منزل إسماعيل بك أحد الأمراء المماليك، وحضره السناجق والأغوات، واختيارية الأوجاقات السبع، ونقيب الأشراف ونائب القاضى، والسادات والبكرية والعلماء، وأرباب الخرق وكبار التجار ومشايخ الحرف، لبحث الوضع الاقتصادى المتدهور، وأصدر هؤلاء المجتمعون القرارات اللازمة

(١) نفسه، ص ١٧٢ ؛ نفسه، لوحة ١٠٨ب.

(٢) مصطفى بن الحاج إبراهيم، المرجع السابق، ص ٩٨-١٠٠..

(٣) نفسه، ص ١٠٠.

لمواجهة الموقف، كان منها قرار بإبطال الفضة المقصوصة، والتعامل بالفضة المرادى، والجدد والنحاس، وقرروا تعيين لجنة لمراقبة تنفيذ هذا القرار، ولكنها لم تنفذ أى شيء فاضطر الوالي إلى أن يعقد اجتماعاً آخر حضره زعيم مصر وأمين الحسبة بالإضافة إلى المجلس السابق، وقرروا إبطال الفضة المقصوصة، وتحديد أسعار بعض العملات ومنع الحمايات والرشوة(١).

وفى عام ١١١٤هـ/١٧٠٣م ظهر تزييف العملة وغشها إبان ولاية فترة محمد باشا الذى حكم فى الفترة ما بين ١١١١-١١١٦هـ/ ١٦٩٩-١٧٠٤م ونتج عن ذلك ارتفاع الأسعار، كما نتج أيضاً تغيير اسم عطفة الصاغة إلى عطفة المقاصيص، وتقرر أيضاً أن تكون سعر الشريفى طره بمائتى نصف فضة، والشريفى المحمدى بمائتين وستين نصف فضة، والريال الحجر بمائة وعشرة أنصاف فضة، والريال الكلب بستين نصف فضة، وقد ساعد اليهود الصيارفة على ازدياد الأزمة فإنهم جمعوا العملات التى لا يتعامل بها الأهالى وأخفوها، فاشتد الكرب بالناس، واجتمع تجار الأسواق، وعرضوا شكواهم على علماء الأزهر فقاموا بتبليغ شكواهم إلى الوالى فأمر بانعقاد الديوان لمناقشة الأمر، واتفقوا على إبطال المقاصيص فعلا، وتقرر أن من لديه شيء من هذه العملات فعليه استبدالها فوراً من دار الضرب، أو من الصيارف كما قرر المجتمعون فى الديوان بإغلاق الصاغة، وكان على الصاغة الجواهرجية تسليم ما لديهم من الفضة والنحاس إلى دار الضرب، وحددت أسعار العملة على أساس الطرلى بمائة نصف فضة والمحمدى بتسعين نصف فضة والبندقى بمائة وعشرين نصف فضة، والريال الحجر بخمسة وخمسين نصف فضة، والريال أبو كلب بثلاث وأربعين نصف فضة، وحددت أسعار السلع التموينية وكل من يخالف ذلك يعاقب طبقاً للقانون(٢).

---

(١) أحمد شلبى عبد الغنى، المرجع السابق، ص ٢٠٧-٢٠٨.

(٢) نفسه.

وبالفعل تم معاقبة اثنين قبانية وثلاثة زياتين وجزار، لتلاعبهم فى الميزان، فضربوا حتى الموت[1].

ونتيجة لقرارات الديوان انخفض سعر العملة، فأصبح الشريفى طره لى بمائة نصف فضة بعد أن كان سعره مائتين وخمسين نصف فضة، والمحمدى بتسعين نصف فضة بعد أن كان بمائتين وتسعين، والريال بخمسة وخمسين نصف فضة بعد أن كان بمائة وعشرة أنصاف، والريال أبو كلب بثلاثة وأربعين نصف فضة، بعد أن كان بتسعين نصف فضة، ولنا أن نتصور أثر ذلك على الأسعار، وعلى الأهالى، فقد أصبحت معيشتهم ضنكاً.

ورغم تلك الإجراءات التى اتخذت لمواجهة الموقف الاقتصادى فى البلاد، فإن الأغا استدعى شيخ الطحانين وشيخ الخبازين وباقى مشايخ الحرف، وأحضر أردب قمح وطحنه وقدر سعره على حسب الفضة الديوانى، فقدر الجدد بخمس أواق، كما حددت الأسعار على النحو التالى:

حدد سعر رطل البن باثنى عشر نصفًا، ورطلى السكر الخام بنصفى فضة، ورطل الشمع بخمسة أنصاف فضة، ورطل الشمع الشفاف بستة أنصاف فضة، ورطل السكر المكرر بثمانية أنصاف فضة، ورطل العسل الحر بنصف فضة، ورطل العسل المقطر بنصف فضة، ورطل العسل الأبيض المصرى بخمسة أنصاف فضة، ورطل العسل الرومى بجميع أنواعه بنصفين وأربعة جدد[2] ورطل الصابون بثلاثة أنصاف فضة ورطل التبغ بخمسة أنصاف فضة ورطل الزيت الطيب المصفى بنصفين وأربعة جدد ورطل الزيتون الأخضر بنصف فضة، ورطل الزيتون المغربى بنصف فضة وأربعة جدد، ورطل الزيتون البلدى، بنصف فضة، ورطل العسل المقطر المصفى، بنصف فضة،

---

(١) أحمد الدمرداشى، المرجع السابق، ص ٦٨ ؛ مصطفى بن الحاج إبراهيم، المرجع السابق، ص١٠٤ ؛ عمر عبد العزيز عمر، دراسات فى تاريخ مصر الحديث، ص ١٦١.

(٢) أحمد الدمرداشى، المرجع السابق، ص ٦٧ ؛ عمر عبد العزيز، المرجع السابق، ص ١٦٢.

وأربع جدد، ورطل السمن الحر بنصف فضة، والسمن البقرى بثلاثة أنصاف فضة للرطل، والزهر بنصفى فضة للرطل، والسمن الشريد مثل الزهر والسيرج بنصفى فضة، والطحينة بنصف فضة وجديدين للرطل، والزيت الحار بنصف فضة وستة جدد للرطل، والزيت الحلو بنصف فضة وجديدين، والجبن الجاموس الوادى بنصف فضة وأربعة جدد، والجبن الجاموسى الطرى بنصف فضة وجديدين، الحالوم والسلطانى بنصف فضة، والناعمة بنصف وجديدين، والقريش والشلفوطى بخمسة جدد، والطرية بنصف فضة وستة جدد، واللحم الضانى بنصف فضة وأربعة جدد، ولحم الماعز بنصف فضة وجديدين[1].

وبمقارنة هذه الأسعار بالأسعار السابقة نجد انخفاضاً وارتفاعًا فى أسعار السلع، فقد انخفضت أسعار رطل العسل بمقدار نصف، وانخفض كذلك سعر الصابون، والسمن واللحم الضانى والشعير، وفى الوقت نفسه ارتفعت أسعار القمح والأرز والشحم والبن، وأدخلت سلع لأول مرة فى قائمة الأسعار مثل السيرج، والجبن الجاموسى، والطرى والوادى، والحالوم والسكر بأنواعه الخام والشفاف والمكرر، وكذا الشمع والتبغ والدجاج.

وفى الوقت نفسه أصدر حسن باشا السلحدار محافظ مصر السابق الذى حكم فى الفترة ما بين ١١١٩-١١٢١هـ/١٧٠٧-١٧٠٩م أمراً بسك عملة من الذهب الزنجليرى والزلاطة، كما أصدر أمراً بصك عملة من الفضة والأخشاب ولكن الأهالى امتنعوا عن تداولها ما عدا الزنجليرى الذى فضه الأهالى للتعامل به لمعرفتهم أنه أكثر قيمة[2].

ثم أصدر محمد باشا النشنجى الذى حكم فى الفترة ما بين ١١٣٤-١١٣٨هـ/١٧٢١-١٧٢٦م أمراً لتنظيم العملة فأحضر الأغا ومعه أمين دار

(١) نفسه، ص ٦٨؛ مصطفى بن الحاج إبراهيم، المرجع السابق، ص ١٠٥.

(٢) أحمد شلبى عبد الغنى، المرجع السابق، ص ٢١٥.

الضرب وجميع العاملين بهذا الدار ومعهم نقود مسكوكة من الذهب القندقلي[١].

لم يكن هذا النوع يستخدم من قبل، بل كان المستخدم عملة ذهبية تعرف بالأشرفي والطرلي والزنجليرى وقد تم تحديد قيمة الفندقلي باثنين وعشرين قيراطاً كما ذكر أحمد شلبي[٢] أما الدمرداشي ومصطفى بن الحاج إبراهيم فقد حددا قيمته بأربعة وعشرين قيراطاً[٣] ونميل إلى ترجيح الرأى الثاني، ويرجع ذلك إلى أن الباشا عندما عرض الرأى الأول على الأوجاقات رفضوه وقبلوا الرأى الثاني، وعندئذ أصدر أمره بتعيين المعلم داود ناظراً لدار الضرب وألبسه الباشا القفطان الخاص بالمنصب[٣]، وبموجب هذا القرار أخذ منه سكه الجنزرلي، ووضعها في كيس خاص بذلك، وتم إغلاقه ووضع الختم عليه، وسلم إلى خازندار الديوان، وضعه في الخزانة وأعطى السكة الجديدة للمعلم داود[٤].

ورغم قيام الوالي بتلك الإجراءات فإنها لم تقض على الأزمة الاقتصادية، بل استمرت في الزيادة، ولم يجد الأهالي القوت الضرورى مثل السمن والجبن والزيت ولو بأعلى الأسعار، لهذا اشتكى الأهالي إلى باب مستحفظان وكان مسئولا عن مراقبة الأسعار وعن أى ظلم يحيق بالناس من جانب الجهات المسئولة، ومن أجل ذلك أصدر أغا المستحفظان قراراً ببطلان جمع الحمايات، ويفهم من ذلك أن الباشا لا حول له ولا قوة، وأن الأمر بيد محمد جركس الكبير وكتخدا المستحفظان اللذين كتبا حجة بذلك

(١) أحمد شلبي عبد الغني، المرجع السابق، ص ٤٤٠.

(٢) أحمد شلبي عبد الغني، المرجع السابق، ص ٤٤١.

(٣) أحمد الدمرداشي، المرجع السابق، ص ٥٥؛ مصطفى بن الحاج إبراهيم، المرجع السابق، ص٣٠٠.

(٤) أحمد شلبي عبد الغني، المرجع السابق، ص ٤١١.

وبحضور العلماء البكرية والسادات، ووقع عليها قاضى القضاة[١]، وتم تسليمها إلى الأغا بتاريخ السادس من شهر جمادى الآخرة عام ١١٣٧هـ/ الاثنين ١٩ فبراير ١٧٢٥م، ونادى فى الناس بعدم التعامل بالعملة السابقة.

وكان من نتيجة هذا الإجراء اختفاء السلع من الأسواق، ورغم ارتفاع أسعارها. لهذا قررت السلطات الحاكمة وضع مراقبين على كل مخبز تكون مهمته مراقبة أحوال البيع، ولكن لم يأت هذا الإجراء بنتيجة، ومع ذلك نودى بالتعامل بالعملة الجديدة، ولكن الأهالى خشوا من توقف التعامل بالعملة التى يتعاملون بها. وبدأ العامة يقارنون الأسعار بأسعار فترة ولاية رجب باشا الذى حكم فى الفترة ١١٣٣-١١٣٤هـ/١٧٢٠-١٧٢١م ففى تلك الفترة كان سعر أردب القمح يباع بسعة وعشرين نصف فضة، ويباع الفول بأربعة وعشرين نصف فضة وتباع الشعير بعشرة أنصاف فضة، وكان هناك عامل آخر ساعد على ازدياد الأزمة، وهو أن الباشا أراد إخراج الهوارة والتجار من الأوجاقات العسكرية لكى يحرمهم من لكى تؤول إلى بيت المال، ولكن الأوجاقات تمسكت بهم، ومن الملاحظ أن الهوارة كانوا منضمين إلى الانكشارية والعزب، على حين انضم التجار إلى الأوجاقات السبعة منذ ولاية إبراهيم باشا[٢].

ونتيجة لكل ذلك استغل الباشا الموقف المتأزم فى البلاد، وباع غلال الحرمين الشريفين وغلال الفقراء والمساكين بسعر الأردب بجنزرلى، لهذا حرم أهالى الحجاز وأهالى مصر من هذه الغلال، بالإضافة إلى ذلك باع غلال الدشايش والخواصك وقدرت تلك الكمية بثمانية وعشرين ألف أردب.

---

(١) نفسه.

(٢) أحمد شلبى عبد الغنى، المرجع السابق، ص ٤٤٢.

ولهذا تضامن العلماء مع الأهالى فى شكواهم إلى السلطان العثمانى فى استانبول فى عاشر ذى الحجة عام ١١٣٧هـ/٩ أغسطس ١٧٢٥م وعقدوا اجتماعًا فى منزل محمد بك الدفتردار، وعينوه قائمقام، عليهم لمتابعة شكواهم لدى السلطان العثمانى ومن حسن الحظ أن منسوب ماء النيل ارتفع فى هذا العام، ولكن لم تتراجع على موجة الغلاء الفاحش.

ونتيجة لعدم استقرار الأمور فى البلاد، ولسوء الأحوال الاقتصادية إبان ولاية حسن علي باشا الذى حكم فيما بين ٢١ ربيع الأول ١١٣٨هـ و٨ جمادى آخر عام ١١٣٨هـ/ ٢٧ نوفمبر ١٧٢٥-١١ فبراير عام ١٧٢٦م، انتهز اللصوص الفرصة وقاموا بالسطو على الأسواق والمحلات ونهبوا النحاسين والصاغة وخان الخليلى، واستولوا على الكهرمان، واستولوا من الغورية ومن الألماطيين والسكرية على الشاش والقطن. ووصل الأمر إلى أن بعض السراجين[1] كانوا يقومون بالاستيلاء على بعض الأشياء من أحد المحلات، فإذا طالبهم صاحب المحل بأثمانها أطلقوا عليه الرصاص ولم يكتف هؤلاء اللصوص بذلك، بل قاموا بالهجوم على الحمامات واستولوا على أموالها، وترتب على عدم استقرار الأحوال الأمنية، والاستيلاء على أموال بعض التجار، إلى إفلاسهم كما أن هؤلاء اللصوص قاموا بقتل بعض الأمراء المماليك وقتل بعض الجنود والتمثيل بجثثهم، ولما علم الباشا بذلك أصدر أوامره بالقبض على هؤلاء وإعدامهم فوراً.

وعلى الرغم من ذلك لم تهدأ الأحوال الأمنية فى مصر العثمانية، بل قام اللصوص بالاستيلاء على أمتعة الأهالى ولم يعبئوا بأى شىء حتى بآراء العلماء، ووصل بهم الأمر إلى فرض الإتاوات على الأهالى الذين يقيمون أفراحهم.

---

(١) نفسه، ص ٤٥٠-٤٥١.

ورغم كل هذه الإجراءات التى قام بها الولاة، فإن هذه الأزمة بقيت حتى عام ١١٤٠هـ/١٧٢٨م ففى هذا العام أصدر محمد باشا النشنجى الذى حكم فى الفترة ما بين ١٣ جمادى آخر عام ١١٣٨هـ و ١١ محرم ١١٤١هـ/١٥ فبراير ١٧٢٦م ـ ١٧ أغسطس ١٧٢٨م أوامره بإصدار عملة جديدة حدد أسعارها وأوزانها، وفى الوقت نفسه أعلن الأغا أن كل نصف فضة يساوى عدداً من العملة الجديدة، وأمر بوقف التعامل بالدراهم، ولذلك أعدم المعلم داود أمين دار الضرب، لأنه أخذ يضرب الدراهم الملغاة وبخاصة من الذهب الجنزرلى، وأعدم كذلك أحمد أفندى الروزنامجى[١].

وعلى الرغم من القيام بكل هذه الإجراءات فإن أسعار السلع التموينية ظلت مرتفعة فلم ينخفض سعر أردب القمح فى مدته عن زنجليرى، وحددت أسعار القمح والفول فى بولاق بستين نصف فضة، والحمص بنصفى فضة، ولم ينخفض السعر عن ذلك، ولم ينخفض سعر رطل الصابون عن سبعة أنصاف فضة، وشهدت مدة ولايته أعمال السلب والنهب رغم أنه قضى على نفوذ الشواربية[٢].

ومع كل هذه الإجراءات لم تنخفض الأسعار واستمرت فى الارتفاع حتى وصل سعر الأردب القمح ثمانية قروش عام ١١٤٢هـ/١٧٢٩م، أى فى ولاة باكير باشا الذى حكم فى الفترة ما بين ١٤ صفر ١١٤١هـ ـ غرة محرم ١١٤٢هـ/ ١٩ سبتمبر ١٧٢٨-٢٧ يوليو ١٧٢٩م وتفاقمت الأزمة السياسية التى كانت تمر بها البلاد، وخاصة بعد تدهور الموقف فى صعيد مصر، وترتب على ذلك عدم إبحار السفن إلى الصعيد[٣]. وقام جركس

(١) أحمد شلبى عبد الغنى، المرجع السابق، ص ٤٥٠-٤٥١.

(٢) الشواربية: كان ال الشواربى من كبار التجار، وكان بيتهم من بيوت المجد والعز والفخر، ومنهم عائلة مشهورة بالقليوبية. (انظر: علي مبارك، الخطط التوفيقية ، الجديدة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة، بولاق ١٣٠٥هـ، الجزء الرابع، ص ٢١٦).

(٣) أحمد شلبى عبد الغنى، المرجع السابق، ص ٥٥٧.

محمد الكبير وكان قد وصل إلى البهنسا فى العام نفسه، بأعمال السلب والنهب، بل إنه ساعد على ازدياد الأزمة الاقتصادية بمنعه إرسال مراكب من الصعيد، لهذا قل وجود القمح، وارتفع سعره، ويبدو أن السلطات الحاكمة فى مصر وكان يتولاها عبد الله باشا الكبرلى الذى حكم فى الفترة ما بين ٦ ربيع الآخر عام ١١٤٢هـ - ١٢ ربيع الأول ١١٤٤هـ/٢٩ أكتوبر سنة ١٧٢٩م - ١٤ سبتمبر عام ١٧٣١م كانت من الضعف بحيث أنها جهزت خمس تجريدات عسكرية للقضاء على نفوذ جركس محمد لكنها لم تتمكن من القضاء عليه[١] فأدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار فوصل قنطار القطن أربعين قرشًا ديوانيًا، وبلغ سعر قنطار البصل أربعين نصف فضة، ونتيجة لارتفاع الأسعار بهذا الشكل المخيف صارت حالة الناس يرثى لها[٢] وزاد الأمور تعقيداً أنه فرض على التجار ضرائب عينية، فقد فرض أربعين كيسًا من البهار، لكى يواجه الباشا نفقات الحملة المزمع إرسالها ضد جركس محمد الكبير فى صعيد مصر ومن العوامل التى أدت إلى عدم استقرار الأحوال الاقتصادية فى مصر كثرة تغيير العملة، فعندما تولى السلطان محمود خان العرش صارت أسعارها على النحو التالى:

تغير عملة الفندقلى بزر محبوب صار سعر الفندقلى زر محبوب ونصف زر محبوب، مائة وعشرة أنصاف فضة، والنصف بخمسة وخمسين نصف فضة، والريال المشط، والريال أبو طاقة بتسعين نصف فضة، والريال أبو كلب والريال الحجر بخمسة وخمسين نصف فضة، والفندقلى الذى أبطل سكه بمائتى نصف فضة، وأصدر والى مصر أمراً بذلك لأغاوات الانكشارية، كى يقوموا بتنفيذ هذه الإجراءات كما نودى بهذا القرار فى البلاد[٣] وكان

---

(١) أحمد شلبى عبد الغنى، المرجع السابق، ص ٥٥٩.

(٢) نفسه، ص ٥٧٥.

(٣) أحمد شلبى عبد الغنى، المرجع السابق، ص ١٩٠-١٩٤.

تغيير العملة سمة واضحةمن سمات هذا العصر، فقد تغيرت العملة فى إبان ولاية محمد باشا السلحدار الذى حكم فى الفترة ما بين ٨ جمادى الآخرة عام ١١٤٤هـ ـ ١٥ صفر ١١٤٦هـ/٨ ديسمبر ١٧٣١م ـ ٢٨ يوليو ١٧٣٣م. فأصبح سعر الفندقلى مائتى جنزرلى والزنجليرى بمائة وستين، ولكن الناس ثاروا على هذه الإجراءات، وألقوا على موكب الوالى الحجارة، فاضطر الوالى إلى الذهاب إلى القلعة، وطلب قادة الأوجاقات العسكرية لعقد اجتماع فى الديوان، لمناقشتهم فى الأمر. وبعد المناقشة اتفق المجتمعون على إبطالالعمل بأسعار العملة الجديدة، وحددت أسعار أخرى على أساس الريال بستة وثلاثين نصف فضة، والزنجليرى بمائة وسبعة نصف فضة والطرلى بمائة والفندقلى بمائة وثلاثين نصف فضة والنصف فضة باثنى عشر جديداً، وكان قد تم التصديق على هذه الأسعار الجديدة فى ١٦ جماد آخر عام ١١٤٤هـ/١٦ ديسمبر ١٧٣١م[١].

وعلى الرغم من اتخاذ هذه الإجراءات فإن الأمور لم تهدأ فلجأ اللصوص إلى الخطف والقتل واستولوا على بغال التجار، وارتفع سعر قربة الماء فصارت بأربعة أنصاف فضة، وأغلقت الأسواق محلاتها، وأصبحت البلاد فى حالة يرثى لها، بل إن الوالى أصدر أمراً بعدم خروج النساء والأولاد إلى الأسواق، وامتثلت النساء لذلك[٢] ومن الأمثلة على سوء الأحوال الأمنية والاقتصادية أن عام ١١٤٥هـ/١٧٣٣م شهد ارتفاع الأسعار ارتفاعًا هائلا، ومن الأدلة على ذلك أن ارتفع سعر العملة فأصبح الفندقلى بمائتين وأربعين نصف فضة لهذا شكا الأهالى للعلماء والتجار، واختاروا الشيخ إبراهيم بسيونى وبعض طلبة الشيخ عبد الله الشبراوى، وتوجهوا إلى محمد بك قطامش، ومن بعده توجهوا إلى الوالى، وقرأوا الشكوى عليه،

(١) نفسه.

(٢) أحمد شلبى عبد الغنى، المرجع السابق، ص ٥٧٦.

وأرسل معهم كخيته، وعندما تأكد الوالى من صحة ما قرئ فى شكوى الأهالى أمر بعقد اجتماع للمسئولين فى بيت رضوان بك الدفتردار، وفى يوم الاجتماع امتلأ الأزهر بالأهالى، وخرج عميان الأزهر فى مظاهرة، وأغلقوا المحلات بالقوة إلى أن وصلوا إلى ميدان الرميلة، وخشى الصناجق من ذلك، وتحت ضغط هذه المظاهرة صدرت الأوامر بعدم استعمال المقاصيص والدراهم، وحدد سعر الجدد الديوانية بثمانية أنصاف فضة، وأمر بمنع تداول الفضة الأخشا، وطالب العلماء الوالى بتحديد الأسعار، فأمرهم الوالى بضرورة الاجتماع فى منزل شيخ الإسلام واجتمعوا وحددوا أسعار بعض السلع، وكل من يمتنع عن تنفيذها يقتل فوراً وامتثل الجميع لذلك.

وعلى الرغم من ذلك شح وجود بعض السلع مثل الخيار، والبطيخ والخضر، وبعض السلع الضرورية، واستمر الحال على هذا المنوال ثلاثين يومًا، لم تهدأ الأحوال فى أثنائها إلا بعد أن هدد الباشا بخوزقة كل من يخالف هذه التعليمات[1].

وعلى الرغم من ذلك استمرت الأسعار فى الارتفاع، حتى مجئ عثمان باشا والى طرابلس الشام، الذى حكم فى الفترة ما بين ١٣ جمادى الآخر عام ١١٤٦ ـ ٢٧ ذى الحجة عام ١١٤٧هـ/٢١ نوفمبر ١٧٣٣م ـ ١٧٣٤م) واشتكى الأهالى إليه من ارتفاع الأسعار، ولم يلتفت لشكواهم، فرموه بالحجارة، وكاد الحرس أن يشتبك معهم، ومع ذلك استمر التلاعب أيضًا بالعملات حتى مجئ باكير باشا والى مصر السابق، الذى حكم فى الفترة ما بين ١٤ شوال عام ١١٤٨هـ و٢٧ ذى الحجة عام ١١٥٠هـ/٨ مارس ١٧٣٥م ـ ٢٧ أبريل عام ١٧٣٧م، فاشتكى إليه الأهالى من تعدد العملات، إذ أصبحت ثلاث عملات أخشا، مرادى، مقصوص وكان

(١) أحمد شلبى عبد الغنى، المرجع السابق، ص ٥٨٥.

الأخشا بستة عشر جديداً، والمرادى باثنى عشر جديداً، والمقصوص بثمانية جدد، وتوقع الأهالى أن يقوم الوالى باستبدال العملة، ولكن لم يحدث شيء من ذلك، فاغتم الناس غماً شديداً، وامتنعوا عن تناول المقصوص، واقتصر تعاملهم على الأخشا والمرادى، لهذا اختفى المقصوص، فأصبح الذى كان يسعر بالمقصوص يسعر بالديوانى.

وعدلت الأسعار بعد ذلك، فبعد أن كان سعر رطل اللحم الضانى بثلاثة مقاصيص صار سعره بثلاثة أخشا، ورطل الجاموس باثنين مرادى بعد أن كان باثنين مقاصيص، ولهذا حزن الناس حزناً شديداً، ومازاد الموقف سوءاً أن سلطان الدولة العثمانية طلب من والى مصر إرسال ثلاثة آلاف جندى، ولكن لم يتمكن الوالى من تنفيذ المطلوب منه، إذ لم يحضر جنود من القليوبية ولا من الجيزة ولا من شرقى أطفيح، بسبب الغلاء الفاحش، لكنه تمكن بعد ذلك من إعداد هذا العدد المطلوب من الغربية والبحيرة والمنوفية والشرقية والمنصورة[١].

وبالإضافة إلى ذلك أصدر أغا الحسبة أوامره للتجار بدفع ما كان يؤخذ منهم سابقاً أى منذ عام ١١٠٥هـ/١٦٩٣م. فامتثل الجميع ما عدا شيخ التجار بالغورية والجمليون، ولا نعرف سبباً لذلك وطلب شيخ التجار هذا عقد اجتماع فى منزله، ومن الطريف أنه طلب من الجميع المساهمة فى مصاريف هذا الاجتماع، ولكن شيخ تجار المغاربة امتنع عن الحضور والمساهمة فى مصاريف هذا الاجتماع على أساس أن شيخ التجار هو الذى دعا للاجتماع وعليه أن يتحمل تكاليفه، وعندما علم المحتسب بذلك أخبر شيخ التجار بضرورة تنفيذ ما أقره الاجتماع والتزم بذلك[٢].

---

(١) أحمد شلبى عبد الغنى، المرجع السابق، ص ٥٩٥؛ عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص١٦٤.

(٢) أحمد شلبى عبد الغنى، المرجع السابق، ص ٦٠٦-٦٠٧.

وكان من نتيجة تخبط الولاة العثمانيين في سياستهم المالية في هذه الفترة وقد تمثل في تغيير العملة من وقت لآخر، أن زادت شكاوى الأهالي للدول العثمانية فأصدرت فرماناً عام ١١٤٨هـ/١٧٣٦م، ينص على إبطال عملة الفندقلي بعد أن ارتفع سعرها من مائة وأربعة وثلاثين نصف فضة إلى مائة وستة وأربعين نصف فضة على أن يسك بدلا منه زر محبوب[1] وحدد سعره بمائة وعشر ةأنصاف أخشا، ونص كذلك على إبطال المرادى، وعدم استخدامه في البيع والشراء،... وأن يستخدم بدلا منه الدراهم وحدد سعرها بأربعة أنصاف أخشا لكل درهم، ونودى بذلك بالقاهرة[2]، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فقد قامت الدولة العثمانية عام ١١٦٧هـ/١٧٥٤م بتبديل العملة في مصر بمناسبة تولية السلطان عثمان خان عرش السلطنة وكان الوالي في مصر إذ ذاك مصطفى باشا الذى حكم في الفترة ما بين ١١٦٧هـ و ١١٦٨هـ/١٧٥٤-١٧٥٥م. فجمعت العملة القديمة ووضعت في المخازن، وبدأت دار الضرب صك العملة الجديدة وهى زر محبوب.

وفى عام ١١٨٦هـ/١٧٧٢م، أمر محمد بك أبو الذهب بإبطال العملة التى سكت في عهد علي بك الكبير، وأدى هذا القرار إلى فقدان ٢٠٪ من قيمة العملة، وانتهز التجار الأوروبيون هذه الفرصة وجمعوا هذه العملة وحولوها إلى سبائك من الذهب، وأرسلوها إلى مرسيليا، وحققوا من وراء ذلك أرباحاً طائلة[3].

وبالإضافة إلى ذلك نجد أن الأمير المملوكى محمد بك الألفى فرض عام ١٢١١هـ/١٧٩٦م ضرائب جزافية على سكان قرية قرب بلبيس

(١) أحمد شلبي عبد الغنى، المرجع السابق، ص ٦١٢.

(٢) أحمد الدمرداشى، المرجع السابق، ص ٢٥٥.

(٣) محمد رفعت رمضان، علي بك الكبير، ص ٨٦.

عاصمة مدينة الشرقية فاستغاث الأهالى بالشيخ الشرقاوى شيخ الجامع الأزهر، وكانت له حصة فيها، فاتصل بإبراهيم بك، ومراد بك فحاولا منع المظالم المستحدثة والمكوس وكتبا بذلك حجة[١].

إلى جانب أسباب الأزمات الاقتصادية والسياسية السابقة نجد أن اليهود كان لهم دور فى حدوث أزمات اقتصادية رهيبة مستغلين فى ذلك خبرتهم بالأعمال المصرفية، ولكن أحمد باشا الذى حكم فى الفترة ما بين ١٠٨٦-١٠٨٧هـ/١٦٧٥-١٦٧٦م فطن لأساليبهم، فأمر بإبعادهم من الديوان وعين بدلا منهم إبراهيم جاويش دلال البلاد فى وظيفة صراف باش، وصالح أفندى كاتب الحوالة، وبالإضافة إلى ذلك عين عدداً من الصيارف المسلمين.

وقد فرض الباب العالى ضرائب على الأهالى عام ١١٠٧هـ/١٦٩٥-١٦٩٦م وذلك بإيعاز من ياسف اليهودى ملتزم دار سك النقود، لما سافر إلى استانبول، سأله الباب العالى عن أحوال مصر وإمكانية زيادة الضرائب المفروضة على أهلها، أجاب أنه يمكن فرضها وهدد بتحصيلها، فأرسل الباب العالى معه الفرمان السلطانى الخاص والقاضى بفرض تلك الضرائب وسلمها ياسف اليهودى للوالى قام بتنفيذها فوراً، وأعلنها فى الطرقات والشوارع[٣] ولكن الأهالى ثاروا وطالبوا بتسليمهم ياسف، ولكنه رفض، فقبضوا على ياسف وقتلوه حرقاً[٤].

وتعرضت البلاد عام ١١٢٨هـ/١٧١٥م، لأزمة اقتصادية إبان ولاية

---

(١) عمر عبد العزيز عمر، دراسات فى تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ص ٥٩-٦٠.

(٢) أحمد شلبى عبد الغنى، المرجع السابق، ص ١٧٤؛ يوسف الملوانى، المرجع السابق، لوحة ١٠٨أ.

(٣) عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص ١٦٢.

(٤) نفسه.

عابدى باشا الذى حكم البلاد فى الفترة ما بين ١١٢٦-١١٢٩هـ/ ١٧١٤-١٧١٧م، ويرجع سبب هذه الأزمة الاقتصادية إلى ثلاثة من اليهود، كانوا يعملون كتبة فى الديوان فتلاعبوا بأسعار العملة، وانتهى الأمر بإعدامهم، وطلب الوالى عقد اجتماع للديوان، لتحديد أسعار العملة، وكانت تلك الأسعار على النحو التالى:

الجنزرلى بمائة وسبعة أنصاف فضة على حسب السعر السابق، والطرلى بمائة نصف فضة والفندقلى بمائة نصف فضة، والفندقلى بمائة وعشرين نصف فضة، والريال بستين نصف فضة، وأبو كلب بخمسة وأربعين نصف فضة على حسب السعر السابق، وأصدر الديوان أمراً بوقف التعامل بالأسعار القديمة، وتم إصدار عملة جديدة على أساس كل جديدين بدرهم،عرفت تلك العملة بجدد طره. ونودى بذلك فى القاهرة لإخبار الناس وبرغم ذلك لم يجد الأهالى السلع الضرورية.

ومن الملاحظ أن سعر الريال فى المنصورة فى الفترة نفسها كان يعادل خمسة وسبعين نصف فضة، ولا نعرف سبباً لذلك[1].

وعلى الرغم من كل هذه الإجراءات ارتفعت الأسعار بصورة لم يسبق لها مثيل فقد ارتفع سعر أردب القمح عام ١١٣٠هـ/١٧١٨م إلى جنزيرين فى إبان ولاية علي باشا الأزمرلى الذى حكم فى الفترة ما بين (١١٢٩-١١٣٣هـ/ ١٧١٧-١٧٢٠م) ثم عادت الأسعار إلى الانخفاض فى إبان ولاية رجب باشا الذى حكم فى الفترة ما بين (١١٣٣-١١٣٤هـ/ ١٧٢٠-١٧٢١م) فكان أردب القمح يباع بسبعة وعشرين نصف فضة، والفول ثمانية عشر نصف فضة والشعير باثنى عشرة نصف فضة والقمح

---

(١) دار المحفوظات المصرية، سجل محكمة المنصورة، سجل رقم ١، ص ١٣٦، عام ١١٢٨هـ/ ١٧١٥م.

اثنين وثلاثين نصف فضة ثم ارتفع سرها بعد عزل الباشا[١] ويمكن أن يرجع السبب فى انخفاض الأسعار إلى زيادة المحاصيل واستقرار الأمن.

ومن العوامل الأخرى التى ساعدت على حدوث الأزمات الاقتصادية الاختلاسات، ففى عام ١١٠٣هـ/١٦٩١م حصلت الروزنامة على ١٢٠ كيسًا دون علم السلطات الحاكمة، وعندما علمت السلطات الحاكمة أرادت معرفة السبب الذى من أجله تم تحصيل هذه الأموال، ولكنها لم تحصل على الإجابة المطلوبة، ووجدت أن كل طرف من الأطراف المختلفة يلقى المسئولية على الآخر، لذلك شكلت السلطات الحاكمة لجنة للتحقيق، وكانت نتيجة التحقيق أن الروزنامجى اختلس ثمانين كيسًا، وأن كاتب الروزنامة اليهودى اختلس أربعين كيسًا، وانتهى الأمر بإعدامهما[٢].

وعلاوة على كل ذلك اختلس أمين الشون والكتبة تسعة عشر ألف أردبًا من الفول كان نصيب الأمين أحد عشر ألفًا والباقى كان من نصيب الكتبة، وكان ذلك إبان ولاية محمد باشا النشنجى الذى حكم فيما بين ١١٣٤-١١٣٨هـ/١٧٢١-١٧٢٦م وكادت تحدث مجاعة، ولولا أن واجهت السلطات الحاكمة ذلك باستيلائها على نصف كمية الفول الذى كان مخصصًا للحرمين الشريفين[٣].

وفضلا على ذلك كله ساهم فساد عربان غزالة[٤] فى ازدياد سوء الأحوال الاقتصادية إبان ولاية أحمد باشا الحافظ، الذى حكم فى الفترة ما بين (٩٩٩-١٠٠٣هـ/١٥٩١-١٥٩٥م) ولكن الحاكم واجه فسادهم

---

(١) أحمد شلبى عبد الغنى، المرجع السابق، ص ٢٩٣.

(٢) أحمد الدمرداشى، المرجع السابق، ص ٢١.

(٣) مصطفى بن الحاج إبراهيم، المرجع السابق، ص ٢٧٧.

(٤) عربان غزالة: وأماكن إقامتهم ضواحى الجيزة والمناطق القاحلة بجواره والأهرام. (انظر: علماء الحملة الفرنسية، ترجمة زهير الشايب، القاهرة ١٩٨٠، ج٢، ص ٣٩٦).

بتجهيز حملة ضدهم، وقتل منهم ثلاثمائةفرد واستولى على أموالهم ونسائهم وذراريهم، وباعهم فى سوق الرميلة كالأسرى فبيع الولد بدينارين والبنت دينار[١] ومن الجدير بالذكر أن تجارة الرق كانت منتشرة لا فى مصر العثمانية فحسب بل كانت منتشرة فى أنحاء كثيرة من العالم، ولم يكن فى ممارسة تلك التجارة غير الإنسانية أية غضاضة.

ولم تتوقف أعمال المفسدين عند هذا الحد، بل قام عربان المغاربة[٢] والضعفا[٣] والنجما[٤] فى البهنسا فى عام ١١١١هـ/١٦٩٩-١٧٠٠م بالهجوم على الأهالى، ودمروا مزروعاتهم واغتصبوا نساءهم، فاشتكى السكان للسلطات الحاكمة فلم تتخذ أى إجرا ضد هؤلاء المفسدين مما اضطر الأهالى إلى أن يرسلوا وفداً للشكوى للسلطان العثمانى فى استانبول[٥].

---

(١) يوسف الملوانى، المرجع السابق، لوحة ١٨٨أ.

(٢) المغاربة: جاءت بعض القبائل المغربية، سواء أكانت من أصول بربرية أم من أصول عربية إلى مصر، فى فترات مختلفة سابقة للعصر العثمانى، وقد استمر مجئ القبائل المغربية فى العصر العثمانى، وأتيحت لهذه القبائل المغربية فرصة الاستقرار فى الريف المصرى لمن أراد من هذه القبائل، بينما أثر بعض هذه القبائل حياة التجوال والترحال بين أرجاء هذا الريف وعلى أطرافه من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب ومن أقصى غربه إلى أقصى شرقه، وقد قدر للقبائل العربية التى استقرت فى بعض المناطق الريفية الزراعية، أن يصبح لها وضعها على خريطة الريف المصرى، على حين ظلت القبائل المتجولة غير مرتبطة بمنطقة معينة؛ لأنها لا تجد بغيتها فى هذا النمط من الحياة. (انظر: عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، المغاربة فى مصر فى العصر العثمانى، تونس ١٩٨٢، ص ٣١).

(٣) عربان الضعفا: وهم مستقرون فى ضواحى شمال بنى سويف. (انظر: علماء الحملة الفرنسية، ترجمة زهير الشايب، العرب فى ريف مصر وصحراواتها، القاهرة ١٩٨١، ص ٢٠).

(٤) عربان النجما: وهم المستقرون بولاية البهنسا. (المرجع السابق، ص ٣٠).

(٥) أحمد شلبى، المرجع السابق، ص ٢٠٢؛ أحمد الدمرداشى، المرجع السابق، ص ٤١؛ مصطفى بن الحاج إبراهيم، المرجع السابق، ص ٢٠٢.

ومما ساعد على ازدياد سوء الأحوال الاقتصادية فى مصر العثمانية امتناع عربان الهوارة عن توريد الكمية المفروضة عليهم من إنتاج القمح، وأدى ذلك إلى ارتفاع سعره فبلغ سعر الأردب، منه مائة وعشرين نصف فضة، فاشتكى الأهالى للسلطان العثمانى فأصدر فرمانًا لوالى مصر يحثه فيه على القضاء على فساد هؤلاء العربان[١].

وعلاوة على كل العوامل السابقة التى أدت إلى سوء الأحوال الاقتصادية فى مصر، كانت هناك عوامل أخرى ساهمت فى سوء تلك الأحوال، وهى العوامل الطبيعية، وانخفاض منسوب النيل أو ارتفاعه، وقد شهدت مصر إبان ولاية محمد باشا الشهير بدوقة لين الذى حكم فى الفترة ما بين ٩٦١-٩٦٣هـ/١٥٥٢-١٥٥٤م انخفاضًا فى مياه النيل، أدى إلى ندرة بعض السلع، مثل القمح والشعير، حتى أصبحوا يقتاتون ببذور الترمس، فهلك الكثير من الفقراء، ثم تمكن التجار من استيراد القمح من بلاد الشام[٢].

وفى إبان ولاية علي باشا السلحدار الذى حكم فى الفترة ما بين ١٠١٠-١٠١٣هـ/١٦٠١-١٦٠٣م حدث انخفاض لمنسوب مياه النيل فأدى ذلك إلى ارتفاع أسعار المواد التموينية. وبدلا من أن يخفف الوالى عن الأهالى، نجد أنه قد استغل الموقف فباع بعض كميات من القمح للتجار الأوروبيين على أنها بهار، ولما علم العسكر بذلك أرادوا قتله، فتراجع عن ذلك[٣] وارتفع سعر أرد القمح ارتفاعًا هائلا، ونتج عن ذلك وفاة الكثير من الأهالى[٤].

---

(١) مصطفى بن الحاج إبراهيم، المرجع السابق، ص ٢٠٢.

(٢) أحمد شلبى عبد الغنى، المرجع السابق، ص ١١٢؛ يوسف الملوانى، المرجع السابق، لوحة ٨٤أ.

(٣) أبى السرور البكرى الصديقى ، الكواكب السائرة، لوحة ١٥ب، ١٦ب؛ نفسه، المنح الرحمانية، لوحة ٦٤أ، ٦٥ب؛ أحمد شلبى عبد الغنى ، المرجع السابق، ص ١٢٨-١٢٩.

(٤) يوسف الملوانى، المرجع السابق، لوحة ٨٩ب.

وفى عام ١٠١٨هـ/١٦٠٩م، انخفض منسوب مياه النيل مرة أخرى إبان ولاية محمد باشا المعروف بقول قران، الذى حكم فيما بين ١٠١٦-١٠٢٠هـ/١٦٠٧-١٦١١م[١] فضعف إنتاج القمح فى مصر فى تلك الفترة وفى فترات متتالية.

وقد شهدت البلاد فى إبان ولاية قرة حسين باشا، الذى حكم فى الفترة ما بين ١٠٢٩-١٠٣١هـ/١٦٢٠-١٦٢٢م فيضاناً شديداً للنيل، ولم ينخفض عن معدله، طوال فصل الفيضان (فصل الصيف)، وترتب على ذلك ارتفاع أسعار المواد الغذائية، بسبب عدم تمكن الفلاحين من القيام بأعمال الزراعة بسبب الفيضان وقد كان العامل الدينى وأثره المهم، فقد دعا العلماء والأشراف الله أن تزول عنهم هذه الكارثة، فاستجاب الله لهم، وانخفض النيل إلى معدله الطبيعى فعادت الأسعار إلى سابق عهدها[٢].

وتحدثنا المصادر المعاصرة لهذه الفترة عن انخفاضات للنيل فى عهود كثيرة، ترتب عليها حدوث أزمات اقتصادية شهدتها البلاد، ففى ولاية إبراهيم باشا السلحدار فيما بين ٤ جمادى آخرة عام ١٠٣١هـ ورمضان عام ١٠٣١هـ/١٥ أبريل عام ١٦٢٢م - يوليو ١٦٢٢م حدثت أزمة اقتصادية استمرت أربعة أشهر وهى مدة حكمه بسبب انخفاض النيل[٣] وفى أثناء الفترة التى تناولها البحث استمرت الأسعار فى الارتفاع، ففى عهد ولاية بيرم باشا (٩ شعبان ١٠٣٥هـ - ٩ محرم ١٠٣٨هـ/ ٦ مايو ١٦٢٦م - ٨ سبتمبر عام ١٦٢٨م ندر وجود الصابون، وهنا تدخل قاضى العسكر وأمر بألا يباع الصابون إلا بإشرافه شخصياً، إذ بلغ سعر الرطل خمسة عشر

(١) أحمد شلبى عبد الغنى، المرجع السابق، ص ١٣٣.

(٢) أحمد شلبى عبد الغنى، المرجع السابق، ص ١٣٣؛ يوسف الملوانى، المرجع السابق، لوحة ٩٣ب.

(٣) أحمد شلبى عبد الغنى، المرجع السابق، ص ١٣٩.

نصف فضة أى أن الأسعار قد زادت بنسبة ٥٠٪ وفى تلك الفترة نفسها قل وجود الماء، وترتب على ذلك اختفاء السقائيين وارتفعت أسعار القمح، حتى وصل سعر الأردب إلى ثمانية قروش إبان ولاية محمد باشا طبانة الذى حكم فى الفترة فيما بين ١٠٣٨-١٠٤٠هـ/١٦٢٨-١٦٣٠م[1]، وشهدت فترات حكم كل من محمد باشا الشهير بزلعة السم، فيما بين ١٠٤٧-١٠٥٠هـ/١٦٣٧-١٦٤٠م ومصطفى باشا البستنجى فى الفترة ١٠٥٠-١٠٥٢هـ/١٦٤٠-١٦٤٢م انخفاض منسوب مياه النيل، وترتب على ذلك ارتفاع الأسعار حتى بلغ ثمن ويبة القمح ثلاثين نصف فضة، وأدى ذلك إلى اضطراب الأمن فكثر اللصوص وقطاع الطرق واستغلوا الفرصة ونهبوا المحلات والمنازل فاضطر السكان إلى إخلائها وفى الفترة نفسها ندر وجود الخبز، فتعرضت الأسواق مثل سوق ابن طولون والمغاربة للنهب والسرقة[2] وارتفعت أسعار القمح فوصل سعر الأردب إلى ثلاثة أضعاف سعره فى مدة حكم سنان باشا.

لهذا يمكن القول بأن الأزمة الاقتصادية لم تتوقف بل استمرت فى ولاية مقصود باشا الذى حكم فى الفترة مابين ١٠٥٢-١٠٥٣هـ/١٦٤٢-١٦٤٣م فلم تكن الغلال ولا المواشى تصل إلى القاهرة، واستمرت الأسعار فى الارتفاع وصل ثمن أردب القمح إلى ثمانية قروش، وفوق كل ذلك منع اعطاء الأهالى القروض التى كانت تعطى من الخزانة، وفضلا على ذلك كثرت المظالم فى إبان ولاية هذا الوالى حتى أفلس كثير من التجار[3].

---

(١) أحمد شلبى عبد الغنى، المرجع السابق، ص ١٤٢؛ يوسف الملوانى، المرجع السابق، لوحة ٩٤ب.

(٢) أحمد شلبى عبد الغنى، المرجع السابق، ص ١٥٠؛ نفسه، أيضاً لوحة ٩٨ب.

(٣) أحمد شلبى عبد الغنى، المرجع السابق، ص ١٥٠؛ يوسف الملوانى، المرجع السابق، لوحة ٩٨ب.

وشهدت ولاية محمد باشا رامي فيما بين ١١١٦-١١١٨هـ/ ١٧٠٥-١٧٠٧م انخفاضًا في منسوب مياه النيل، ونتج عنذلك ارتفاع لأسعار حتى وصل سعر أردب القمح إلى مائة وأربعين نصف فضة، ووصل سعر أردب الشعير إلى مائة وخمسين نصف فضة، والقول إلى مائة وثمانين نصف فضة، والأرز إلى أربعمائة ونصف فضة وقنطار البن إلى اثنين وخمسين ريالا بعد أن كان واحدًا وعشرين ريالا فقط، وساعد على ارتفاع أسعاره عدم استيراده من اليمن، ووصل سعر رطل اللحم إلى ثلاثة أنصاف فضة والدجاجة إلى عشرة أنصاف فضة ورطل الشحم بثمانية أنصاف فضة، وكان من نتيجة هذه الأزمة أن كثر المتسولون[١].

ونتج أيضًا عن عدم توريد الغلال، من الوجه القبلي عام ١١١٩هـ/ ١٧٠٧م - أي إبان ولاية حسن باشا السلحدار - نقص اللحوم في الأسواق، وأدى ذلك إلى حدوث أزمة سياسية عرفت في المصادر المعاصرة لتلك الفترة بواقعة الرطلين لحم واستغلت الانكشارية الموقف وأعلنت حمايتها لدار سك النقود، وكان هدفهم من وراء ذلك إصدار عملة على حسب أهوائهم، وفضلا على ذلك ارتفعت أسعار الخضر والفاكهة[٢].

ومن الكوارث التي حدثت في مصر في عام ١١٣٤هـ/١٧٢٢م، انخفاض منسوب مياه النيل في إبان ولاية محمد باشا النشنجي صدر أعظم الذي حكم في الفترة ما بين ١١٣٤-١١٣٨هـ/١٧٢١-١٧٢٦م، ونتج من ذلك ارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية فوصل سعر أردب القمح إلى خمسة وثمانية نصف فضة، بعد أن كان سعره أربعين نصف فضة وقد نقصت الغلال الواردة من الصعيد، لذلك وصل سعر أردب القمح إلى أربعة قروش، وواجه الوالي الموقف باتخاذ عدة قرارات كان منها وقف التعامل

(١) أحمد الدمرداشي، المرجع السابق، ص ٧٠.

(٢) أحمد شلبي عبد الغني، المرجع السابق، ص ٢١٥.

بالعملات ولم تحدثنا المصادر المعاصرة لتلك الفترة عن البديل لكن المحتمل أن تكون قد حلت محلها عملة جديدة ودعا إلى عقد اجتماع تقرر فيه تسعير بعض المواد التموينية، فصار سعر أردب القمح بسبعين نصف فضة والشعير بخمسة وثلاثين نصف فضة، وعلى الرغم من اتخاذ كل هذه القرارات تعذر وجود القمح، وكاد الأهالى يموتون جوعًا، ويقال أن أحد أسباب هذه الأزمة أن كتخدا الباشا استغل الموقف وصدر القمح إلى أوروبا[١].

يتضح من ذلك أن سلطة السلطان العثمانى لم تكن قوية على الولاة، فكانوا يتصرفون على حسب ما تقضى به حاجاتهم.

وقد شهد عام ١١٤٩هـ/١٧٣٦-١٧٣٧م وقوع عدد من الكوارث كان منها انخفاض منسوب مياه النيل، ووقف توريد القمح من الوجه القبلى، فارتفع بذلك سعر أردب القمح إلى مائة نصف فضة، والفول إلى خمسة وتسعين نصف فضة[٢].

وفى عهد علي بك الكبير وخاصة فى الفترة ما بين ١١٨٤-١١٨٦هـ/١٧٧٠-١٧٧٢م، شهدت مصر مجاعة بسبب انخفاض منسوب النيل فى الوقت الذى ازدادت فيه نفقات الجيوش الغازية لبلاد الشام والحجاز، ولكن حكومة علي بك الكبير واجهت ذلك بإلقاء التبعة على المحتسب الذى كان يخرج على ظهر جواده وأمامه تابع يحمل الميزان والمثاقيل العيارية، مع عدد من رجال الشرطة يحملون العصى لمواجهة التجار الذى استغلوا الفرصة ورفعوا أسعار المواد التموينية، فعملت حكومة علي بك على توفيرها بأسعار معقولة، ولم تتوان تلك الحكومة فى اتخاذ اجراءات

---

(١) أحمد شلبى عبد الغنى، المرجع السابق، ص ٣٤٨-٣٥١؛ مصطفى بن الحاج إبراهيم، المرجع السابق، ص ٢٧٦.

(٢) نفسه، ص ٦١٦.

رادعة ضد المنحرفين، كما أمرت حكام الأقاليم بتشجيع الفلاحين على زراعة أراضيهم بالغلال اللازمة للاستهلاك المحلى(١).

الخاتمة:

على الرغم من هذه الكوارث الطبيعية التى نتج عنها التدهور الاقتصادى والسياسى، وشهدت مصر إبان ولاية خسرو باشا الذى حكم فيما بين ٢١ شعبان ٩٤١ و ٦ جمادى الآخرة ٩٤٣هـ/٢٥ فبراير ١٥٣٥م ـ ٢٠ نوفمبر عام ١٥٣٦م رخاء اقتصادياً، ويرجع الفضل فى ذلك إلى سياسة الوالى الحاسمة فى القضاء على اللصوص، والعمل على استتباب الأمن، فاستقرت الأسعار نتيجة لهذه السياسة، واتخذ هذا الحاكم بعض الاجراءات الخاصة برفع مستوى معيشة السكان كان منها:

تسعير رطل اللحم الضانى بربع نصف فضة، وتسعير جرة العسل الحر بنصفين (والجرة عشرة أرطال)، وصار ثمن ربعة الأرز بنصفى فضة، والشعير بخمسة أنصاف فضة، ورطل البن أربعة أنصاف فضة وكان من نتيجة رخص سعره انتشار المقاهى، أما أسعار العملة فكان الريال الحجر بثلاثين نصف فضة، وأبو كلب بأربعة وعشرين نصف فضة، وكان الشريفى الجديد بخمسة وستين نصف فضة والبندقى بخمسة وستين نصف فضة(٢).

وكان نتيجة ارتفاع النيل إبان ولاية إسكندر باشا فيما بين ٩٦٢-٩٦٦هـ/١٥٥٥-١٥٥٩م انخفاض أسعار المواد الغذائية(٣) كما شهدت ولاية سنان باشا فيما بين [illegible] جمادى آخرة عام ٩٧٩ و[illegible] جمادى آخرة ٩٨٠هـ/ ٣ نوفمبر ١٥٧١-١٥٧٢م ارتفاعاً فى [illegible] النيل، فعم الرخاء البلاد(٤)

---

(١) محمد رفعت رمضان، على بك الكبير، ص ٧٣-٧٤.

(٢) أحمد شلبى عبد الغنى، المرجع السابق، ص ١٠٨-١٠٩.

(٣) نفسه، ص ١١٢؛ يوسف الملوانى، المرجع السابق، لوحة ٨٥أ.

(٤) أحمد شلبى عبد الغنى، المرجع السابق، ص ١٢٢؛ يوسف الملوانى، المرجع السابق، لوحة ٨٥أ.

كما عمّ هذا الرخاء أيضًا لنفس السبب إبان ولاية خليل باشا فيما بين ١٠٤١-١٠٤٢هـ/١٦٣١-١٦٣٢م[١].

وفى عهد ولاية أيوب باشا فيما بين ١٠٥٤-١٠٥٦هـ/١٦٤٤-١٦٤٦م ألغى المظالم التى كانت سائدة، وأدى ذلك إلى انتشار الرخاء فى البلاد، وخفض الأسعار فوصل سعر أردب القمح إلى عشرين نف فضة وسعر أردب الشعير إلى ثمانية أنصاف فضة[٢].

وشهدت مصر الرخاء فى عام ١١٠٨هـ/١٦٩٧م، بسبب فيضان النيل، وقد عبر النساء عن فرحتهن بذلك بـ «الزغاريد» واستبشر الناس بذلك، واحتفلوا بختان أبنائهم، وأقيمت الأفراح، وساهمت السلطات الحاكمة، فى ذلك، كما ساهم الجميع مثل القرداتية، والحواة، والخيالة، والأدباء والبهلوانات والمطربين والموسيقيين.

ومن نتائج هذه الدراسة أنها ألقت الضوء على الأوبئة والأزمات الاقتصادية التى تعرضت لها مصر العثمانية، فقد كانت الأوبئة منتشرة فى تلك الفترة ممثلة فى الطاعون، حتى أن هذا المرض الأسود كان أحيانًا يسمى باسم الوالى العثمانى مثل طاعون جعفر، كما سمى بأسماء مختلفة مثل الطاعون الحبشى والطاعون الأصفر، وطاعون الحريق، وطاعون النار، والشتاء وشيخه، وقد أوضحت هذه الأوبئة وموقف السلطات الحاكمة الإيجابية والسلبية منها.

وأوضحت الدراسة أيضًا أن مصر أصيبت بكوارث أخرى طبيعية مثل احتراق سوق البارود، والأمطار الغريبة التى تمثلت فى سقوط ثلوج كبيرة مثل بيض النعام.

---

(١) نفسه، ص ١٤٨؛ نفسه أيضاء لوحة ٩٧أ.

(٢) نفسه، ص ١٥١؛ نفسه، لوحة ٩٩أ.

وأوضحت هذه الدراسة كذلك بعض سنوات الرخاء وأثر ذلك فى حياة الأهالى كما حدث فى عهد ولاية خسرو باشا فيما بين ٩٤١-٩٤٣هـ/ ١٥٣٥-١٥٣٦م كما بينت أن الأزمات الاقتصادية قد تكون نتيجة لعوامل طبيعية مثل انخفاض النيل أو تلاعب أحد الولاة العثمانيين بالعملة وخلطها بالنحاس أو ظهور عملة مزيفة أو نتيجة لثورات من جانب العساكر الأسباهية وقيامهم بالسلب والنهب، أو فساد بعض القبائل العربية، وقد ظهر ذلك فى قبائل غزالة والمغاربة والضعفا والنجما، واستغلال بعض الولاة العثمانيين للموقف ببيع القمح للتجار الأوروبيين، والصراعات بين البيوتات المملوكية وظلم بعض الولاة العثمانيين للأهالى ولم يغفل البحث دور اليهود فى حدوث الأزمات الاقتصادية، فقد ساهم بعض اليهود ممن عملوا بالأعمال المصرفية فى إحداث الأزمات الاقتصادية، وقد تنبهت السلطات الحاكمة لذلك، وأمرت بإبعادهم، وعينت بدلا منهم صيارفة مسلمين.

وأوضحت هذه الدراسة كذلك دور الاختلاسات وفرض الضرائب فى إحداث أزمات اقتصادية، وأبرزت كذلك أثر سنوات الرخاء فى حياة الأهالى وفرحتهم بذلك بختان أبنائهم.

وأوضحت هذه الدراسة دور تغيير العملة من حين لآخر فى إحداث تلك الأزمات الاقتصادية، فارتفاعها وانخفاضها وإظهار عملات جديدة كل ذلك أدى بلا شك إلى حدوث تلك الأزمات الاقتصادية التى أثرت فى حياة السكان.

وبينت الدراسة أيضًا أن عدم توريد الغلال من الوجه القبلى قد ساهم إلى حد كبير فى حدوث الأزمات الاقتصادية، إلى جانب عدم استيراد بعض السلع من الخارج مثل البن من اليمن، والأقمشة من الهند كل هذه الأمور ساهم بلا شك فى حدوث الأزمات الاقتصادية الطاحنة، كما ذكرت الدراسة موقف علماء الأزهر من هذه الأزمات والتجاء الأهالى إليهم عندما

كان الظلم يحيق بهم، وأظهرت موقف العلماء من هذه الأزمات المختلفة وتضامنهم مع الأهالى زد على ذلك أن الدراسة أوضحت تعرض مصر لعدم استتباب الأمن، وأوضحت قيام اللصوص بنشاطهم متجاهلين أوامر السلطات الحاكمة، وكان من نتيجة هذه الأزمات إفلاس بعض التجار.

وأوضحت هذه الدراسة الأوزان التى كانت موجودة فى تلك الفترة مثل القنطار والرطل والمكاييل، والأردب، كما أشارت إلى العملات مثل الريال أبو كلب، والريال الحجر، والزنجليرى، والفندقلى، والنصف فضة والأخشا والزلاطة، والجديد والبندقى والقرش والمقصوص، كما تعرضت الدراسة أيضًا لبعض الوظائف التى كانت موجودة مثل الكتخدا والأغاوات والصناجق وأمين دار سك العملة ومباشر الغلال والدفتردار والمحتسب والقائمقام وغير ذلك من الوظائف.

ولعلى بذلك أكون قد أبرزت صورة لفترة مهمة من فترات التاريخ المصرى، ولعلى أيضًا أكون قد أضفت الجديد إلى رصيد تاريخ مصر الحديث فى فترة الحكم العثمانى، التى تحتاج منا إلى البحث والاستقصاء لإظهار الحقائق التاريخية المجهولة لتقديمها للباحثين والدارسين.

ثبت بالمصادر والمراجع

أولا ـ وثائق لم تنشر بعد:

١ ـ دار المحفوظات المصرية بالقلعة بالقاهرة:

ـ سجل محكمة المنصورة رقم ١ .

ـ أرشيف الشهر العقارى بالإسكندرية.

ـ سجل محكمة الإسكندرية رقم ٦ .

ثانيًا ـ المخطوطات:

٢ ـ محمد بن محمد بن أبى السرور البكرى:

ـ الكواكب السائرة فى أخبار مصر القاهرة، مخطوط بمعهد المخطوطات العربية بالقاهرة، برقم ٤١٩ .

ـ الروضة الزهية فى ولاة مصر والقاهرة المعزية، مخطوط بمكتبة رفاعة الطهطاوى بسوهاج برقم ٢٣٥٦٦ .

ـ الروضة المأنوسة فى أخبار مصر المحروسة، مخطوط بدار الكتب.

ـ المنح الرحمانية فى تاريخ الدولة العثمانية، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة، برقم ٥٤٢٤تاريخ.

٣ ـ مرعى بن يوسف الحنبلى:

ـ نزهة الناظرين فى تاريخ من ولى مصر من الخلفاء والسلاطين.

٤ ـ مؤلف مجهول:

ـ أخبار النوا...

ثالثًا ـ المراجع العربية:

٥ ـ إبراهيم الصوالحى العوفى:

ـ تراجم الصواعق فى واقعة الصناجق، تحقيق الدكتور عبد الرحيم عبدالرحمن عبد الرحيم، القاهرة ١٩٦٦ .

٦ ـ أحمد السعيد سليمان (دكتور):
ـ تأصيل ما ورد فى تاريخ الجبرتى من الدخيل، القاهرة ١٩٧٨م.

٧ ـ أحمد شلبى عبد الغنى:
ـ أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات، تحقيق الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، القاهرة ١٩٧٨م.

٨ ـ أحمد كتخدا عزبان الدمرداشى:
ـ الدرة المصانة فى أخبار الكنانة فى أخبار ما وقع بمصر فى دولة المماليك من السناجق والكشاف والسبعة أوجاقات وعوايدهم والباشا، تحقيق الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، القاهرة ١٩٨٨م.

٩ ـ أندريه ريمون:
ـ فصول من التاريخ الاجتماعى للقاهرة العثمانية، ترجمة زهير الشايب، القاهرة ١٩٧٤م.

١٠ ـ جلال يحيى (دكتور):
ـ مصر الحديثة (١٥١٧-١٨٠٥م)، الإسكندرية بدون تاريخ.

١١ ـ حسن عثمان (دكتور):
ـ منهج البحث التاريخى، القاهرة ١٩٧١م.

١٢ ـ حسن عثمان (دكتور) ومحمد توفيق:
ـ تاريخ مصر فى العهد العثمانى (١٥١٧-١٧٩٨م) نشر فى كتاب المجمل فى التاريخ المصرى، القاهرة ١٩٤٢م.

١٣ ـ عبد الرحمن الجبرتى:
ـ تاريخ عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، الجزء الأول، القاهرة.

١٤ ـ عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم (دكتور):
ـ المغاربة فى مصر فى العصر العثمانى، تونس ١٩٨٢م.
ـ الريف المصرى فى القرن الثامن عشر، القاهرة ١٩٧٤م.

١٥ ـ عبد الرحمن زكى (دكتور):
ـ خطط القاهرة أيام الجبرتى، ضمن ندوة بحوث فى تاريخ الجبرتى، إشراف الدكتور أحمد عزت عبد الكريم، القاهرة ١٩٧٦م.

١٦ ـ عبد الرحمن فهمى (دكتور):
ـ النقود المتداولة أيام الجبرتى، ضمن ندوة بحوث فى تاريخ الجبرتى، إشراف الدكتور أحمد عزت عبد الكريم، القاهرة ١٩٧٦م.

١٧ ـ عبد العزيز الشناوى (دكتور):
ـ الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، الجزء الأول، القاهرة ١٩٧٨م.

١٨ ـ عبد الكريم رافق (دكتور):
ـ بلاد الشام ومصر من الفتح العثمانى إلى حملة نابليون بونابرت، دمشق ١٩٦٨م.

١٩ ـ عبد الوهاب بكر(دكتور):
ـ الدوة العثمانية ومصر فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر، القاهرة ١٩٨٢م.

٢٠ ـ علماء الحملة الفرنسية:
ـ العرب فى ريف مصر وصحراواتها، ترجمة زهير الشايب، القاهرة ١٩٧٩، الجزء الثانى.
ـ وصف مصر، المجلد الخامس، الحياة الاقتصادية فى مصر فى القرن الثامن عشر، الجزء الثانى، النظام المالى والإدارى فى مصر العثمانيين، القاهرة ١٩٧٩م، ترجمة زهير الشايب.

- وصف مصر، المجلد الخامس، الحياة الاقتصادية فى مصر فى القرن الثامن عشر، الجزء الثالث، الموازين والنقود، صامويل برنار، ترجمة زهير الشايب، القاهرة ١٩٨٠م.

٢١ - عمر عبد العزيز عمر (دكتور):

- مصادر تاريخ مصر العثمانية، بيروت ١٩٧٢م.

- دراسات فى تاريخ العرب الحديث والمعاصر، الإسكندرية، ١٩٨٨ .

- دراسات فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر، الإسكندرية ١٩٨٨م.

٢٢ - علي مبارك باشا:

- الخطط التوفيقية الجديد لمصر القاهرة ومدتها وبلادها القديمة والشهيرة، بولاق ١٣٠٥هـ، الجزء الرابع.

٢٣ - ليلى عبد اللطيف أحمد (دكتورة):

- الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى، القاهرة ١٩٧٤ .

- دراسات فى تاريخ ومؤرخى مصر والشام إبان العصر العثمانى، القاهرة ١٩٧٩م.

٢٤ - محمد العربى الخطابى:

- الطب والأطباء فى الأندلس الإسلامية، بيروت ١٩٨٨م.

٢٥ - محمد رفعت رمضان:

- على بك الكبير، القاهرة ١٩٥٠م.

٢٦ - مصطفى بن الحاج إبراهيم (تابع الأمير حسن كتخدا عزبان الدمرداش):

- تاريخ وقائع مصر القاهرة كنانة الله فى أرضه، تحقيق الدكتور صلاح أحمد هريدى، الإسكندرية ١٩٨٩م.

٢٧ - هاملتون جب، هارولد بون:
- المجتمع الإسلامي والغرب، ترجمة الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى، مصطفى حسين، الجزء الأول، القاهرة ١٩٧١م.

٢٨ - يوسف النحاس:
- الفلاح حالته الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة ١٩٣٤م.

رابعاً - المراجع الأوروبية:

29. P.M. Holt, Egypt and The Fertile Cresent, 1516-1622, London, 1966.

30. Shaw , J. Starford, Ottoman Egypt in The Age of The French Revolution.

31. Shaw, J. Starford, The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman gypt (1517-1798), Princeton, N.J., 1962.

خامساً - الرسائل العلمية:

٣٢ - إبراهيم محمد يونس:
- تحقيق مخطوط: تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب، ليوسف الملواني الشهير بابن الوكيل، وقد نال الماجستير من قسم التاريخ كلية آداب الإسكندرية عام ١٩٨١م.

٣٣ - سميرة عمر فهمي:
- إمارة الحج في مصر العثمانية ٩٢٣-١٢١٣هـ/١٥١٧-١٧٩٨م، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية ١٩٨٣م.

٣٤ ـ عفاف مسعد العبد:

ـ دور الحامية العثمانية في مصر العثمانية، رسالة ماجستير غير منشورة من قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية ١٩٨٢م.

٣٥ ـ عصمت محمد حسن:

ـ الجبرتي ومنهجه في كتابة التاريخ، رسالة ماجستير غير منشورة من قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية عام ١٩٨١م.

سادساً ـ الدوريات:

٣٦ ـ علي الشاذلي الفرا:

ـ ذكر ما وقع لعسكر مصر المحروسة، تحقيق الدكتور عبد القادر طليمات، المجلة المصرية للدراسات التاريخية، العدد ١٤، القاهرة ١٩٦٨م.

٣٧ ـ نسيم مقار (دكتور):

ـ أضواء على تاريخ الهوارة في صعيد مصر، المجلة المصرية للدراسات التاريخية، العدد ٢٦، القاهرة.

٣٨ ـ محمد شفيق غربال:

ـ مصر عند مفترق الطرق ١٧٩٨-١٨٠١م، رسالة حسين أفندى الروزنامجي، مجلة كلية آداب القاهرة، المجلد الرابع، الجزء الأول، مايو ١٩٣٦م، المقالة الأولى.

سابعاً ـ القوانين:

٣٨ ـ أحمد فؤاد متولي:

ـ قانون نامة، القاهرة ١٩٨٦م.

الفصل السابع
الحملة الفرنسية على مصر ونتائجها



جاءت الحملة الفرنسية إلى مصر، وكان الغرض الأول منها كما قال بونابرت «رضخ شوكة الإنجليز في الشرق، إذ لا طريق غير وادى النيل للجيش الذى يناط به أداء هذه المهمة الخطيرة، وتغيير مجرى الأحوال فى الهند، وكان لابد فى إصابة هذا الغرض من حلول مصر محل سان دومنج وجزر الأنتيس، والتوفيق بين حدية العناصر السوداء ومصالح صناعتنا، وكان بدهيًا أن يقضى الاستيلاء على مصر إلى ضياع جميع المستعمرات الإنجليزية فى أمريكا والهند، وأنه متى أصبح الفرنسيون أصحاب الكلمة العليا فى مرافئ إيطاليا، وجزيرة كرفوا، وجزيرة مالطة، والإسكندرية، صار البحر المتوسط لا محالة بحيرة فرنسية»[1].

ومهما كان الأمر فإن بونابرت هو أول من لفت إنجلترا إلى أهمية مركز مصر الجغرافى فى مفترق الطرق العالمية، وبالتالى إلى أهميتها السياسية، والتجارية، والحربية.

وهذه الحملة أساس التنافس الشديد الذى قامت عليه السياسة الإنجليزية الفرنسية فى مصر فى القرن الماضى.

جاء بونابرت إلى مصر فى أول يوليو سنة ١٧٩٨م واستولى على القاهرة على إثر انتصاره على جيوش المماليك فى واقعة الأهرام الشهيرة (٢١ يوليو) ولكن إنجلترا تعقبت بونابرت، فلم تمض إلا أيام قلائل حتى تمكن نلسن من القضاء على الأسطول الفرنسى فى أبى قير فكانت ضربة قاضية لمطامع بونابرت السياسية فى الشرق والبحر المتوسط قال نابليون فى مذكراته:

«لقد كان لخذلاننا فى واقعة أبى قير تأثير كبير فى شئون مصر بل فى شئون العالم كله، فإنه لو قدرت النجاة للأسطول الفرنسى ولم يدركه ما أصابه ما لقيت الحملة على الشام عقبة فى طريقها بل لتوافرت الوسائل

(١) محمد صبرى ، تاريخ مصر من محمد علي إلى العصر الحديث، ص ٢٤-٢٥.

لنقل مدافع الحصار إلى ما وراء الصحراء، ولا وقفت الجيوش الفرنسية عند أسوار عكا، أما وقد دمرت هذا الأسطول ومحى رسمه فقد أقدم الديوان (الحكومة العثمانية) على محاربة فرنسا، فخسر جيشنا بذلك سنداً قوياً، وحالت الحال في مصر إلى نقيضها، وانقبض الرجاء في التوسل بنتائج الحملة إلى تأييد شوكة فرنسا وسلطانها في الغرب.».

انقطعت المواصلات بين الجيش الفرنسي المحتل وبين فرنسا وقد تمكن القائد كليبر في أثناء ذلك من دحر جيش العثمانيين في عين شمس ومطاردة فلوله في الشام فثارت القاهرة وضرب الفرنسيون كثيراً من أحيائها وأمعنوا في أهلها القتل، وما كاد كليبر يتحالف مع مراد بك ويوطد السلم حتى قتله سليمان الحلبي، فاضطرب أمر الفرنسيين بعده، ولجأوا إلى الرحيل في أكتوبر سنة ١٨٠١م.

نتائج الحملة:

وقد كان لهذه الحملة الأثر الأول في تكوين مصر الحديثة إذ قضى الفرنسيون على فرسان المماليك فمكن ذلك محمد علي فيما بعد من القضاء عليهم، خصوصاً وأن السلطان نفسه كان يريد التخلص من نفوذهم فأصدر في هذه الآونة قراراً بمنع استجلاب المماليك إلى مصر حتى لا يتمكن زعماؤهم من تجديد قواتهم التي أنهكتها المعارك[١].

ولا ريب أن وفود طائفة من العلماء إلى مصر للتنقيب عن آثارها والتعرف على أسرار طبيعتها المجهولة قد أيقظ في المصريين روحاً جديدة، فقد كان حملة العلم فيهم حملة الشرع وكانوا يتوهمون أنهم محيطون بالعلوم كافة، فلما رأوا «الفلكيين» وأهل المعرفة والعلوم الرياضية كالهندسة والهيأة والنقوشات والرسومات والمصوريين، والكتبة والحساب والمنشئين» ورأوا المكتبة

(١) محمد صبرى ، تاريخ مصر من محمد علي إلى العصر الحديث، ص ٢٥-٢٦.

الجديدة التى أنشأها الفرنسيون وما حوته من المصنفات، وترحيبهم بكل من يريد المراجعة من المصريين وخصوصاً إذا رأوا التجارب العلمية الجديدة وغير ذلك، ورأوا المطبعة التى أتى بها بونابرت، والصحيفتين اللتين كان يصدرهما، ورأوا المصانع والمنشآت الحديثة عداهم شيء من الدهشة وحب الاستطلاع[1].

وأنشأ بونابرت دواوين أو مجالس مؤلفة من كبار العلماء والتجار، وممثلى الطوائف، ومشايخ الحرف، للنظر فى الشئون العامة، وبذلك كان بونابرت أول من أدخل المبدأ النيابى فى مصر، وعلينا أن نذكر أن العلماء والمشايخ قد اشتد ساعدهم من ذلك الوقت وكان لهم فيما بعد أثر كبير فى اختيار محمد على لولاية مصر وإرغام الدولة العثمانية على تعيينه سنة ١٨٠٥م[2].

دعمت الدواوين فى أقاليم مصر تنفيذاً لأمر بونابرت فى ٢٧ يوليو عام ١٧٩٨م، وكان كل ديوان يتألف من سبعة أعضاء لإدارة مصالح الأقاليم ونظر الشكاوى وفض المنازعات ومعاقبة المفسدين والخطرين ومعاقبتهم وحفظ الأمن داخل القرى وبين القرى المجاورة. أما الإدارة المالية فقد عهد بها إلى «مباشر» ومعه وكيل فرنسى لجباية الأموال والضرائب وكافة الإيرادات، وفى ٢٠ أكتوبر من نفس العام صار الديوان يتألف من تسعة أعضاء ينتخبون بمعرفة جمعية عمومية مؤلفة من علماء وأئمة ومشايخ البلاد وأكابر وأعيان التجار والصناع الذين يعينهم قومندان الإقليم ولكل ديوان الرئاسة فى الإشراف على القضاة ومشايخ البلاد على أن يرأس ديوان القاهرة دواودين الأقاليم، وقد ألغى مينو هذه الدواوين وجعل على رأس كل إقليم قائداً فرنسياً[3].

(١) محمد صبرى ، تاريخ مصر من محمد علي إلى العصر الحديث، ص٢٥.

(٢) نفسه، ص ٢٦.

(٣) زين العابدين شمس الدين نجم، إدارة الأقاليم فى مصر ١٨٠٥-١٨٨٢م، القاهرة ١٩٨٨، ص١٧-١٨.

أما الأثر الاجتماعى، فإن واقع الأمر أن الفرنسيين فى مدة إقامتهم لم يحاولوا بتاتاً أن يتعرفوا إلى المصريين، أو يتغلغلوا فى أوساطهم، حتى يقفوا على حقيقة شعورهم، وما كان يجول بأذهانهم، أو ما كانت تحدثه «إصلاحاتهم» العديدة، والسريعة التى أرادوا منها إلى جانب الحصول على المال لسد نفقات الحملة «أن يخلقوا من عاصمة البلاد بلداً أوروبيًا يضارع عاصمتهم باريس فى بهائها ورواثًا،وكثرة ملاهيها (قهاويها) وأنديتها وملاعبها، حتى يكفلوا لجنودهم ورجالهم عيشاً هنيئًا سعيداً، وفاتهم أنه من المتعذر على حكومتهم الجديدة أن تغير أخلاق القوم وعاداتهم وما درجوا عليه من أساليب العيش القائمة على التمسك بالتقاليد الإسلامية من عصور قديمة بين طرفة عين وانتباهتها. وفاتهم أن هذه «الإصلاحات» التى نظر إليها المصريون كما ينظرون إلى «البدع» وكل أمر مستهجن ممقتوت، إنما تتعارض مع ما كانوا يدعونه ويذيعونه عن إسلامهم واحترامهم لشعائر الدين الحنيف، ويحاولون إقناع المصريين بأنهم كانوا من حماته ومن المدافعين عنه[1].

ولا جدال فى أن بعض هذه الإصلاحات التى تستلزمها عناية الفرنسيين بشئون الصحة العامة فى القاهرة والمدن الكبرى خصوصاً، حرصاً منهم على عدم انتشار الأوبئة وفتك الأمراض الخطيرة بجنودهم، كالطاعون والزهرى والرمد وغير ذلك، كانت إصلاحات ضرورية، ويصيب المصريين من إجرائها كل فائدة. ولكن تفكير بونابرت وقواده فى المحافظة على سلامة الجنود ورجال الحملة وعلمائها قد طغى على كل تفكير فيما قد ينجم عن هذه الإصلاحات من نتائج يقع أثرها على القاهريين وأهل المدن عموماً ولعل أكبر ما يؤخذ على الفرنسيين فى هذا الشأن أنهم حاولوا أن يفرضوا

(١) محمد فؤاد شكرى، عبد الله جاك منو، وخروج الفرنسيين من مصر، القاهرة ١٩٥٢، ص٥٥٢-٥٥٣.

فرضًا على المصريين نوعًا من الحضارة الأوروبية كان مقضيًا عيها بالفشل لسبب بسيط ظاهر، هو أن بونابرت وأنصار التجربة الاستعمارية في مصر لم يكن في وسعهم أن يعنوا بغير مظاهر هذه الحضارة الأوروبية المادية في وقت كانت بحوث علمائهم لا تزال في مراحلها الأولى، ولما تكتمل بعد تلك الدراسات التي كان من المنتظر أن تكون أساسًا لكل إصلاح يراد إدخاله إلى هذه البلاد، حتى يثمر ثمرته المنشورة بفضل اطمئنان المصريين إليه وقبولهم له[1].

ولقد كان من مقتضيات تلك السياسة الإسلامية الوطنية التي وضع بونابرت أصولها واتبعها خلفاؤه، أن يحتفل الفرنسيون بأعياد أهل البلاد الدينية، ويحترموا شعائرهم وعاداتهم، وأن يحاولوا جذب قلوب المصريين إليهم، باستمالتهم والتقرب منهم، وعقد أواصر المحبة والصداقة مع كبرائهم ومشايخهم، ومحاولة الاختلاط مع عامتهم، حتى يطمئن إليهم سواد الشعب ويرضى الناس بما قدر عليهم.

فكان لا مناص من أن ينتهز هؤلاء فرصة الاحتفال بالأعياد الدينية والمواسم إلى جانب أعيادهم الفرنسية، حتى يخففوا من حدة بلاياهم بالانطلاق وسط صخب الموالد وضجيج الأعياد والاحتفالات، يتشاجرون مع العامة والدهماء، بل يتقاتلون معهم، ويزاحمون أدعياء «الولاية» وغيرهم من الدراويش و«البله» في شرورهم ومفاسدهم يعتدون على النساء ويستثيرون بفعالهم أهل النخوة والشهامة من القاهريين فيقتل من يقتل ويقتلون من يقتلون، ويتدخل (برطلمين) بجماعته الموهوبة المكروهة «لقمع الفتنة» وإعادة النظام[2].

---

(١) نفسه، ص ٥٥٣.

(٢) محمد فؤاد شكرى، عبد الله جاك منو، وخروج الفرنسيين من مصر، القاهرة ١٩٥٢، ص٥٥٥.

وأما أعياد المصريين وموالدهم المشهورة التى شهدها الفرنسيون مدة وجود الحملة بهذه البلاد وحرصوا على الاحتفال بها، وارتكبت فى أثنائها كل هذه الشرور والمفاسد، فكانت الاحتفال بشهر الصوم والعيدين الصغير والكبير، وإمارة الحج والكسوة الشريفة، والمولد النبوى، ومولد السيدة زينب، ومولد السيد علي البكرى، ومولد الحسين، والاحتفال بوفاء النيل، وعلاوة على ذلك احتفل الفرنسيون بعيد جمهوريتهم كما أكثروا من إقامة الزينات فى كل مناسبة، فاحتفلوا بذكرى واقعة ريفولى وعند رجوعهم من حملة الشام، ونظموا مهرجانات عدة كلما عمد «مخترعهم» كونتيه إلى إطلاق «بالونة» فى الجو، وعملوا «شنكًا» وضربوا مدافع كثيرة كلما أتتهم الأخبار بانتصار بونابرت فى حملة الشام أو وصلت إحدى سفنهم إلى الشواطئ المصرية[1].

ونجم عن شدة اشتياقهم إلى خلق هذه العاصمة المرحة أو باريس الصغيرة على حد قولهم، أو القاهرة الخليعة ـ على نحو ما اعتقد الشيخ الجبرتى ونظراؤه ولا شك من عقلاء المصريين ـ أنه لم يمض زمن طويل على وجودهم بالقاهرة حتى كانت القهاوى والمطاعم (ذات الموائد والكراسى على الطراز الفرنسى، بدلا من الجلوس على المصاطب أو المقاعد الحجرية) ثم (مشارب البيرة) ـ أو (البارات) قد أنشئت فى أحياء القاهرة وفتحت أبوابها تستقبل الفرنسيين ومن سار سيرتهم من أفراد الطوائف التى رحبت بهذا النوع الجديد من الحياة. وافتتح أحد صنائع الفرنسيين (قهوة) فى حى المشهد الحسينى، يسهر الناس فيها حصة من الليل ويعلو صياحهم، وصخبهم، وفضلا عن ذلك فقد افتتح أحد مشارب البيرة فى أهم الطرق بين القاهرة ومصر العتيقة. وأقيمت فى هذه المشارب والمطاعم حفلات رقص المخاصرة وصدحت الموسيقى، وكان من علامات التحول الجديد التى سر لها

(١) محمد فؤاد شكرى، عبد الله جاك منو، وخروج الفرنسيين من مصر، القاهرة ١٩٥٢، ص٥٥٦.

الفرنسيون كثرة اللافتات التى وضعها أصحاب المحلات التجارية وغيرها على محالهم، وكانت الكتابات التى على اللافتات باللغة الفرنسية[١].

وأقام الفرنسيون مسرحًا لتمثيل الروايات «الكوميدية والتراجيدية والأوبراكوميك»، وصادفتهم كذلك فى مبدأ الأمر صعوبة العثور على الممثلات، فصار الرجال يتزيون بزى النساء، ويقومون بأدوار السيدات فى هذه التمثيليات واستمر الحال على ذلك فترة من الزمن حتى رضيت بعض الفرنسيات الاشتراك فى التمثيل، وقد ظل هذا المسرح قائمًا حتى أواخر الحملة الفرنسية[٢].

وكان تأثير الحملة الفرنسية على مصر كبيراً من وجهة النظر الاقتصادية، ذلك أن مجئ الحملة إلى مصر أدى إلى قيام الأسطول البريطانى بفرض الحصار على السواحل المصرية، الأمر الذى أدى إلى منع الاستيراد والتصدير بطريقة شبه كاملة من ناحية البحر، رغم استمرار العلاقات التجارية مع الأقاليم المجاورة بطريق البر،وإن كانت هذه المبادلات البرية قد انخفضت فى قيمتها كذلك بدرجة محسوسة نتيجة لتغيير الوضعية العامة فى البلاد، ولاستمرار العمليات العسكرية. ولاشك فى أن هذا العامل قد أثر على التجار، وبشكل جعلها تعيش فى أزمة حادة، وجعل التجار ينظرون إلى هذه الفترة على أنها فترة بلاء[٣].

وكان الفرنسيون قد حضروا إلى مصر، وهم يحلمون بثرواتها، وبالمغانم الكثيرة التى سيحصلون عليها من البلاد. وجاء انتقال الحملة عن فرنسا، بعد موقعة أبى قير البحرية، عاملا يدفع المصريين إلى ضرورة الحصول على

---

(١) نفسه، ص ٥٧١.

(٢) محمد فؤاد شكرى، عبد الله جاك منو، وخروج الفرنسيين من مصر، القاهرة ١٩٥٢، ص٥٧٢-٥٧٣.

(٣) جلال يحيى، مصر الحديثة ١٧١٥-١٨٠٥م، الإسكندرية بدون تاريخ، ص ٥٢٦.

ما يلزمهم من أموال من المصريين أنفسهم، وأخذ ذلك شكل الغرامات والضرائب والإتاوات، حتى تتمكن الحملة من الإنفاق على نفسها. ومع استمرار الحملة فى مصر، زاد احتياجها للأموال، وزاد احتياجها إلى انتهاز كل فرصة لفرض الإتاوات. وكانت الثورات ذريعة لكى يضاعف الفرنسيون الضرائب، بفرضهم غرامات حربية جديدة على الأهالى. وقد أدى ذلك،سياسيًا، إلى تذمر التجار والملاك من الفرنسيين، ولكنه أدى منوجهة النظر الاقتصادية، إلى تقليل سيولة رأس المال الموجودفى أيدى التجار، وخوف الأهالى من إظهار ما لديهم من أموال، الأمر الذى انتهى إلى ركود الأموال، أى إلى ضائقة مالية يقاسى منها كل المصريين.

وكانت الحملة الفرنسية تمثل، من وجهة النظر الاقتصادية، قوة تمكنت فى بلادها من توجيه ضربة قوية إلى النظام الإقطاعى، وتمهد الطريق أمام سيطرة الطبقة الوسطى، أى الطبقة الرأسمالية، وكان مجيئها لمصر يحمل هذا المعنى، ويرسم لها القوى التى كان من الواجب عليها أن تعاديها، والقوى التى كان عليها أن تتعايش معها، حتى تتمكن من أن تتكامل معها، أو أن تقوم بعملية استغلالها، وفى هذا النطاق، نجد أن الحملة الفرنسية قد نظرت إلى المماليك نظرة عداء، وهوعداء حقيقى، من وجهة النظر الاقتصادية، إذ أن تنظيمهم لحكم مصر واستغلالها كان يقرب من النظام الإقطاعى، حتى وإن كان نظامًا إقطاعيًا التزاميًا، عن قربه إلى النظام الحر، النظام الرأسمالى، الذى تسود فيه الطبقة الوسطى[(١)].

وعملت الحملة الفرنسية على أن تمول نفسها فى مصر عن طريق الضرائب، وإن كانت قد فرضتها بطريق مباشر، وفى شكل غرامات أو إتاوات، وكان هذا النظام يقرب فى أسسه من نظام التمويل الرأسمالى، وإن كانت قد احتفظت ببعض الأسس السابقة، واستعانت ببعض العناصر

---

(١) جلال يحيى، مصر الحديثة، ص ٥٢٦-٥٢٧.

المملوكية. وفى هذا التسلل نجد أن الجنرال منو قد فكر فى ضرورة وضع نظام ضرائبى جديد للبلاد، ترتبط فيه الضرائب بالأرض، وتدفع مباشرة إلى خزانة الدولة، دون وساطة الدولة أو صاحب الالتزام. ولو نفذ هذا المشروع لكان ضربة قوية تصيب النظام القديم فى أهم أساس من أسسه، وهو الأساس الاقتصادى، وتؤدى بالتالى إلى إضعاف نفوذ السادة فى مناطق الإنتاج الزراعى، وإلى القضاء على سطوتهم[١].

وعلينا أن نذكر أن مجيء ٣٦,٠٠٠ مقاتل إلى مصر، قد خلق سوقًا جديدة، لإشباع ما يحتاجه هؤلاء الرجال من سلع وخدمات، ودفع بعض المصريين، حتى وإن كان أكثرهم من النصارى والشوام والأقباط، إلى النزول إلى هذا المجال، وإلى فتح المطاعم ودور السهر واللهو، وتقديم ما يلزم من خدمات، وكان هذا تطوراً لبعض قطاعات الاقتصاد الموجودة فى مصر فى ذلك الوقت، وحتى إذا كانت الحملة الفرنسية قد امتصت جزءاً من رأسمال المصريين السائل بالضرائب والإتاوات، فإنها عادت إلى إنفاق جزء منه على ما يلزمها فى نفس البلد، وأدى ذلك إلى تغلغل اقتصادى، وإلى حركة إلى أعلى وإلى أسفل بين أصحاب رؤوس الأموال، وارتفاع البعض، وهم من يتعاملون مع الفرنسيين ويقدمون لهم الخدمات، وإلى انخفاض البعض الآخر، وهم من كانوا يصرون على التعامل فى نفس نطاق نشاطهم، وهى حركة ستبدأ من هذا العصر، وتؤثر على توزيع رؤوس الأموال فى السوق خلال فترات الاحتلال التى ستشهدها مصر فى تاريخها الحديث. وشهدت القاهرة حركة نشاط واضح فى ذلك الوقت فى كل ما يتعلق بتسلية جنود الاحتلال، وانتشرت فيها ظاهرة ركوب الخيل والبغال والحمير، التى أعجب بها الفرنسيون، أو استخدموها وسيلة للتسلية بدلا من الملل فى شوارع القاهرة[٢].

(١) جلال يحيى، مصر الحديثة، ص ٥٢٧. (٢) نفسه، ص ٥٢٨.

ولقد شعر المصريون بشراهية الفرنسيين فى جمع الأموال منهم، الأمر الذى أدى إلى تحول التجار إلى مجموعات معادية للحكم الأجنبى. ورغم خوف التجار من الفوضى ومن الاضطرابات، فإنهم قد شاركوا العناصر الوطنية فى الثورة على الحكم الأجنبى، وأسهموا فى تمويل هذه الثورة، والإنفاق على الثائرين. وهذا الضغط الفرنسى من أجل المال سيدفع بالتجار إلى الضجيج والشكوى، وإلى شعورهم بأنهم أصحاب مصلحة، عليهم أن يدافعوا عنها، حتى لا يكلفوا ما لا طاقة لهم به، وأدى ذلك إلى انصهارهم، مع بقية قطاعات المجتمع، فى اتخاذ موقف معادى للحملة الفرنسية، واتخاذ مكانهم القومى فى مواجهة قوات احتلال أجنبى.

ولم تسمح الفترة القصيرة التى بقيتها الحملة الفرنسية فى مصر بإنشاء مشروعات اقتصادية جديدة لها أهميتها بالنسبة للبلاد. حقيقة أن الحملة قد شعرت بأن عليها أن تعتمد على نفسها، وعلى البلاد، وبخاصة بعد معركة أبى قير البحرية، ولكن انشغال بونابرت فى حرب الشام ثم اضطراره إلى العودة إلى فرنسا، وتولى كليبر قيادة الحملة من بعده، وكان من أنصار الجلاء عن مصر، كل ذلك لم يسمح للحملة الفرنسية بوضع أسس لنشاط اقتصادى له قيمته من الناحية الإنتاجية فى ذلك الوقت. وتغيرالحال بعد تولى منو الحكم، وكان من أنصار البقاء فى مصر، والاحتفاظ بها كمستعمرة فرنسية. ولكن ظروفه الخاصة وعلاقته بغيره من القواد، وخوف المصريين من تعليم المصريين أسرار الصناعة، حرم الحملة من أن تقوم بتجربة لصنع ما يلزمها فى مصر، وحرم مصر بالتالى من مشاهدة مثل هذه التجربة، التى كانت ستفيد منها بلا شك[1].

وبالإجمال فإن الحملة الفرنسية على مصر، قد عملت على هز وقلقلة النظام الاقتصادى الموجود فى البلاد، وساعدت على هدمه، دون أن تتمكن

(١) جلال يحيى، مصر الحديثة، ص ٥٢٨-٥٢٩.

من وضع أسس لبنيان اقتصادى جديد، وساعد ذلك على سيادة الفوضى والاضطراب وتسهيل عمل من يأتى بعدها[١].

أما النتائج العلمية فقد قام علماء الحملة من علماء النبات والكيمائين والمهندسين والجغرافيين والرسامين والجراحين والمستشرقين والأدباء والفنانين والميكانيكيين والاقتصاديين وكبار القواد العسكريين من أعضاء المجمع العلمى المصرى، وكان كل هؤلاء من أعضاء لجنة العلوم والفنون أو المجمع العلمى الذى أنشأه بونابرت فى القاهرة [٢].

وواقع الأمر أن ميادين نشاط هؤلاء العلماء كانت متعددة وطفقوا يدرسون آثار مصر القديمة وتاريخها وطبيعة أرضها وأجناسها، وحيواناتها وطيورها وغلاتها الزراعية وصناعاتها وتجارتها وعادات أهلها، وغير ذلك من الموضوعات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والجغرافية والجيولوجية، وكل ما يتعلق بماضى البلاد وحاضرها. واستطاع لوبير الأكبر ومساعدوه أن يضعوا خريطة دقيقة لها، وكذلك حقق نوت وكورابوف مواضع أهم جوامع القاهرة وضواحيها، وتمكن الملكوين الذين زاروا الأقاليم الشرقية من الوجه البحرى أن يحققوا مواقع دمياط وبلبيس والسويس والصالحية، ورسم الضابط سوهيت مجرى النيل من القاهرة إلى العطف واستكشف جيوفرى سنت هيلير الطريق بين القاهرة والصالحية وجزءاً من الطريق بعد الصالحية إلى الشام، كما استطاع أن يجمع فى أثناء رحلاته العديدة مجموعة من الحيوانات والطيور واهتم فضلا بدلا الحيوانات التى حفظها قدماء المصريين كالتمساح والثعابين والطيور، وذلك عدا الأجسام البشرية التى عثر عليها فى طيبة وسقارة[٣].

---

(١) جلال يحيى، مصر الحديثة، ص ٥٢٩.

(٢) محمد فؤاد شكرى، الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر، ص ٦١٢.

(٣) محمد فؤاد شكرى، الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر، ص ٦٢٦.

وتم اكتشاف حجر رشيد، وهو عبارة عن ثلاث مجموعات من النقوش منفصلة بعضها عن بعض، وأرسل إلى القاهرة للمجمع العلمى لفحصه ودراسته واستطاع شامبليون بعد جهود أن يفك رموزه. وقد تبين أن النقوش المجهولة كانت كتابة ديموطيقية.

على أن الصعيد بفضل ما ذخر به من اثار سرعان ما أصبح واسعًا لنشاط علماء الحملة، الذين رغبوا فى زيارة المعابد والتماثيل وبقايا المدن القديمة ودراسة آثارها [١] وزار علماء الحملة المنيا وملوى، وهرموبوليس والأشمونين ومنفلوط وأسيوط وسوهاج ثم جرجا، وقد رسم دينون آثار هرموبوليس (الأشمونين) ومنفلوط وأسيوط وسوهاج ثم جرجا[٢] ووصلوا إلى أسوان.

كما قام العلماء بجمع المعلومات الجغرافية والطبوغرافية التى تساعد على وضع خريطة مفصلة لمصر، وشجع كل من الجنرال كليبر ثم الجنرال منو، على الاستمرار فى هذا العمل، خاصة وأن الجنرال منو كان يرغب فى عمل مسح تام للأراضى الزراعية فى مصر، ويكون هذا المسح أساسًا لتنظيم الضرائب العقارية. وحملت الحملة مطبعتها معها إلى مصر، وستكون هذه المطبعة فاتحة لمعرفة المصريين بشئون الطباعة وأهمية المطبوعات.

بالإضافة إلى ذلك كتاب «وصف مصر» الذى اشترك فى وضعه عدد كبير من العلماء، كل فى نطاق دراساته وبحوثه التى تتعلق بتاريخ مصر الحديثة، وجغرافيتها وأحوال أهلها وعادتهم، وثروتها الطبيعية. ونشر هذا الكتاب بعد عودة العلماء مع الحملة إلى فرنسا، وتكفلت الحكومة الفرنسية بالإنفاق عليه. ويعتبر هذا الكتاب ثروة ضخمة بالنسبة لمن يرغب فى التعرف على مصر وقت مجئ الحملة الفرنسية إليها، حتى بالنسبة للفترة التى تمتد

(١) نفسه، ص ٦٣٥-٦٣٦.

(٢) نفسه، ص ٦٣٧.

منذ الفتح العثمانى للبلاد. وهو ثروة بالنسبة للأجانب، وثروة بالنسبة للمصريين الذين يرغبون فى التعمق فى دراسة هذه الفترة[١].

وهكذا كانت للحملة الفرنسية نتائج كبيرة على مصر فى ميادين عديدة.

الموقف بعد خروج الحملة

بعد أن خرجت القوات الفرنسية من مصر تصارع على السلطة فيها قوات أربع كل منها تريد أن يكون لها الغلبة وتستأثر بحكم مصر. أولى تلك القوات هى قوة إنجلترا التى بذلت جهوداً جبارة لإخراج الفرنسيين من مصر إلى أن كللت هذه الجهود فى النهاية بالنجاح بانتصارها على قوات الحملة وطردها من مصر. وكانت إنجلترا تود البقاء فى مصر، ولكنها كانت تخشى أن يؤدى هذا العمل إلى إغضاب الدولة العثمانية، وما قد يترتب عليه من زيادة تقربها من فرنسا. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى، فإن بقاء قواتها بمصر قد يدفع نابليون إلى إرسال حملة فرنسية جديدة لإخراجهم منها. ولما كانت إنجلترا لم تتخذ موقفاً محدداً إزاء تلك الأمور فقد أجلت التفكير فى الجلاء عن مصر إلى فرصة أخرى[٢].

ومن المعروف أن إنجلترا قد أرسلت قواتها لمصر استناداً إلى معاهدة التحالف التى كانت قد عقدتها مع الدولة العثمانية فى ٥ يناير ١٧٩٩م. وهى المعاهدة التى نصت على ضمان بريطانيا لاستقلال الدولة العثمانية وسلامة أراضيها. ولكن وجود القوات البريطانية فى مصر، وقيامها بدور فعال فى إخراج الفرنسيين من البلاد دفع الحكومة البريطانية إلى محاولة الإفادة من هذه القوات فى عملية الحصول على ميزات فى هذا الإقليم[٣] وبعد

(١) جلال يحيى، مصر الحديثة، ص ٥٤٦.

(٢) محمد محمد السروجى، ثورة ٢٣ يوليو جذورها وأصولها التاريخية، ص ٤١.

(٣) جلال يحيى، مصر الحديثة، ص ٥٥٤.

جلاء الفرنسيين ومطالبة العثمانيين للإنجليز بالجلاء عن مصر، لم يكن أمام إنجلترا سوى قطاع المماليك، أو بعض القطاعات الداخلية منه، لكى تستند إليها، وتتخذها ركائز لها، وظهر موقف مماليك مراد بك بعد موت سيدهم بالطاعون فى سوهاج، وهو يتحرك شمالا لنجدة القوات الفرنسية، واتصال مماليكه، بالإنجليز، نتيجة لمعرفتهم بانتهاء حكم الفرنسيين لمصر ومحاولتهم الاستناد إلى قوة خارجية جديدة يستندون إليها، ماداموا قد شعروا بعداء كل من العثمانيين والمصريين لهم(١).

أما الدولة العثمانية فإنها تطلعت إلى بسط حكمها المطلق فى مصر بحجة أنها فتحتها بحد السيف، وأرادت أن تجعل منها ولاية أو عدة ولايات تحكمها كما كانت تحكم ولايات السلطنة العثمانية بولاتها الذين لم تر البلاد منهم مذ عهد الفتح العثمانى سوى الظلم والفوضى وسوء الإدارة.

أرادت الدولة العثمانية أن تستخلص مصر لنفسها، لذلك استقر عزمها على محاربة المماليك والقضاء عليهم حتى لا ينازعوها سلطة الحكم فى البلاد فكانت تعليماتها للصدر الأعظم يوسف باشا ضيا تقضى بإبادة بقية المماليك كيلا تقوم لهم قائمة أو إبعادهم عن مصر وإسكانهم فى ولاية أخرى من ولايات السلطنة العثمانية(٢).

كانت القوات العثمانية فى مصر مؤلفة من جيشين، الجيش الأول وعددهم نحو ٢٥ إلى ٣٠ ألف مقاتل بقيادة الصدر الأعظم، ويتألف من الانكشارية وحرس الوزير والجنود الذين حشدهم فى سورية، والمعسكر العام لهذا الجيش فى القاهرة، وجنوده تحتل العاصمة ومعظم بنادر مصر الوسطى والصعيد كبنى سويف والمنيا وأسيوط.

---

(١) جلال يحيى، مصر الحديثة، ص ٥٥٣-٥٥٤.

(٢) عبد الرحمن الرافعى، تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر، ج٢، ص ٢٧٨.

أما الجيش الثانى فكان مرابطًا شمال الدلتا بقيادة حسين قبطان باشا قومندان الأسطول العثمانى الذى كان راسيًا فى خليج أبى قير، وعدد هذا الجيش نحو ستة آلاف مقاتل معظمهم من الأرناؤود والانكشارية يحتلون المواقع القريبة من مرسى الأسطول[1].

أما المماليك فقد كانت قواتهم قد أصيبت بضربة شديدة نتيجة لمجىء الحملة الفرنسية إلى مصر. وكانت قوات المماليك هى التى حاولت جاهدة أن تزيد من سيطرتها على البلاد، وعلى حساب سلطة العثمانيين، منذ النصف الثانى من القرن الثامن عشر، ودخلت بذلك فى صراع طويل مع الدولة صاحبة السيادة، وفقد المماليك الكثير من رجالهم فى أثناء عملية مقاومتهم للفرنسيين، بعد أن فقدوا بضعة آلاف منهم فى المعارك التى تمكن بها الفرنسيون من السيطرة على البلاد. وتم ذلك فى وقت حاصرت فيه الأساطيل البريطانية سواحل مصر، واستمرت فيه سيطرة الفرنسيين على البلاد، وبشكل يحرم المماليك من استيراد عناصر جديدة يزيدون بها أعداد قواتهم. هذا علاوة على أن الدولة العثمانية نفسها كانت قد منعت تصدير عناصر الجركس إلى مصر، حتى لا يزيد من قوة المماليك، وحتى تفيد الدولة نفسها من هذه العناصر فى قوات الفرسان الخاصة بها، فكان الضعف النسبى إذن هو أول المظاهر التى ظهرت على قوات المماليك[2].

أما الظاهرة الثانية فكانت هى انقسام المماليك على بعضهم. وفى الوقت الذى انسحب فيه مراد بك إلى الصعيد، ومنه إلى الواحات للاستمرار فى مقاومة الفرنسيين من داخل مصر، خرج منه إبراهيم بك من مصر إلى الشام، وانضم إلى قوات الدولة العثمانية.، وهكذا يمكننا القول بأن المماليك قد انقسموا إلى قسمين الأول يحاول استعادة سيطرته على البلاد، وانتزاعها

---

(١) عبد الرحمن الرافعى، الحركة القومية ونظام الحكم فى مصر، ج٢، ص ٢٧٩.

(٢) جلال يحيى، مصر الحديثة، ص ٥٥٨.

من أيدى الفرنسيين، والثانى يحاول الاستعانة بالعثمانيين على إخراج الفرنسيين من مصر، ويقوم فى ذلك بدور التابع للدولة العثمانية.

وكان اتفاق مراد بك، أمير البكوات المصرية فى الصعيد مع كليبر، يعنى تحول هذا القطاع مؤقتًا من العمل على استقلال مصر إلى وصفية التابع للسلطات الفرنسية فى مصر، وبهذا تحول المماليك، نتيجة لضعفهم والضربات العسكرية التى نزلت بقواتهم إلى وصفية التابع لكل من العثمانيين والفرنسيين[1].

ولكن خروج الحملة الفرنسية من مصر كان يعنى تغيراً للحالة العامة للبلاد، وعودة الأمور إلى ما كانت عليه مثل مجئ هذه الحملة. وشعر المماليك بأنهم كانوا حكام مصر السابقين وبأنهم كانوا قد أدراوا سلطاتها منذ أزمان بعيدة، فحاولوا إعادة سلطتهم إلى البلاد. وأغراهم الموقف، ووجود الإنجليز إلى جانب العثمانيين، على محاولة الحصول على كل السلطة لأنفسهم فى البلاد. وشعر المماليك بأن العثمانيين يرغبون فى تقليل نفوذهم فى البلاد، وحتى فى التخلص منهم بشكل نهائى، ودفعهم هذا الشعور أو دفع بعضهم إلى محاولة الاستناد إلى القوات الإنجليزية لتثبيت أقدامهم فى مصر، ورغم وجود القوات العثمانية[2].

أما المصريين فكانت قوتهم أنهم أصحاب البلاد الفعليين، وقد تصدت هذه القوة لجيش نابليون منذ أن وطئت أقدامه أرض البلاد، فقاومته فى الإسكندرية وتتبعته فى الوجهين البحرى والقبلى، وتحملت جزءاً من أعباء الحكم فى عهد الحملة، وهم الذين قدموا التضحيات من الرجال، فمنهم من أعدم ومنهم من شرد ومنهم من سجن، وجد هؤلاء أن قوة الدولة

(١) نفسه، ص ٥٥٩.

(٢) جلال يحيى، مصر الحديثة، ص ٥٥٨.

العثمانية قد وهنت، وأن سطوة المماليك قد ذهبت إلى غير رجعة، وأن قوات إنجلترا إن عاجلا أو آجلا سترحل عن البلاد، فلابد من الاستعداد لهذا اليوم الذى سيتولون فيه الحكم وتقرير مصير البلاد بأنفسهم خصوصًا وقد بدأت بعض الزعامات تخرج من بين صفوف المصريين وتساهم فى الأحداث التى مرت بها البلاد مثل السيد عمر مكرم والسادات والشرقاوى وغيرهم.

وقد فطن محمد علي بثاقب نظره إلى خطورة هذه القوة الجديدة، ورأى أن يحتضنها وأن يستغلها لصالحه وحده، فأخذ يتودد للمصريين ويتقرب إلى زعمائهم من أمثال السيد عمر مكرم والشيخ الشرقاوى والشيخ الفيومى وغيرهم لتأييد سلطته فى مصر وكسب ثقتهم فيه. وقد آتت هذه السياسة ثمارها حينما قام السيد عمر مكرم والشيخ الشرقاوى فى ١٣ مايو سنة ١٨٠٥م بالباس محمد علي حلة الولاية والمناداة به واليًا على مصر، دون أن يصدر فرمان من الباب العالى. وهذا يدل على مدى ما بلغته اليقظة المصرية من قوة فى ذلك الوقت.

(١) محمد محمود السروجى، ثورة يوليو جذورها التاريخية، ص ٤٢.

الفصل الثامن
تحول نظم الحرف والصناعات
في القرن الثامن عشر

قبل الشروع فى العرض لـ تحول نظم الحرف والصناعات فى القرن الثامن عشر نتوقف قليلا أمام أحوال مصر السياسية والاقتصادية فى أواخر القرن الثامن عشر، وكيف مهدت هذه الأحوال لظهور محمد علي «مؤسس مصر الحديثة»، ثم كيف استفاد منها لبناء إمبراطورية مترامية الأطراف له ولأسرته، وما هى العقبات التى قابلته وكيف تغلب عليها.

انتصر الأتراك العثمانيون على المماليك فى موقعة مرج دابق عام ٩٢٢هـ/١٥١٦م، ولكى يضمنوا سيطرتهم على البلاد وضعوا نظام حكم يقوم على هيئات ثلاث هى الوالى، أو الباشا، والديوان، والمماليك، وقد أدى هذا النظام إلى صراع على السلطة، مما أثر بشكل ظاهر فى المجتمع المصرى.

وقبل التحدث عن الحرف والصناعات تنبغى الإشارة إلى طريقة تكوين تلك الطوائف الحرفية وكيف ساهمت فى الحياة العامة للمدينة وما هى العلاقة بين هذه الحرف وبين الحكومة، ثم نعرف التدرج الوظيفى للحرف منذ كان الحرفى أو الصانع صبيًا إلى أن يصل إلى «معلم» أو «أسطى» وما هى المدة التى يمكثها كل منهم، وكيف يختار شيخ الحرفة، وما هى نفوذه؟ وما هى إجابته؟

١ ـ تكوين الطوائف الحرفية:

ترجع نشأة هذا النظام فى مصر إلى العصر الرومانى، إن لم يكن قبل ذلك بكثير، ويعتقد بعض الباحثين أن الطوائف كانت حصيلة بعض الحركات الثورية فى المجتمع الإسلامى، وقد عنى هؤلاء بإبراز وجوه الشبه بين مراتب الصناع داخل الطائفة وبين مراتب الصوفية، وحللوا مظاهر الاحتفالات التى تقام بمناسبة الحاق الصبيان أو تدشين الرؤساء وربطها ببعض طقوس الصوفية واحتفالاتهم[1]، وسوف نتعرض لذلك بالتفصيل،

(١) أمين عز الدين، تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى سنة ١٩١٩، ص ٣١-٣٢.

وقد زاد نمو هذه الطوائف فى العصور الوسطى لأنها فترة امتازت بروح التضامن بين الأفراد والهيئات والجماعات المختلفة[١].

وكانت الطوائف موجودة فى العالم الإسلامى قبل تأسيس الإمبراطورية العثمانية وفى عهدها تطورت من «جماعة الفتوة» كما يمثلها أهل الأناضول، ذلك أن هيئات الطوائف العثمانية شأنها فى ذلك شأن الدراويش، كانت لها فى البداية «طريقة» لا تختلف عن طريقة هذه الجمعية. ولكن بالرغم من أن معظمها قد تأثر بالطبع المدنى بحلول القرن الثامن عشر، فإن كثيراً من آثار تنظيمها القديمة كانت لا تزال تتعثر.

وهكذا كان لكل نقابة «راع» «ولى» «بير»[٢] وأحيانًا راعيان وهؤلاء كانت الشخصيات الدينية وتتراوح أهمية أكبرهم فى العادة بطريك عبرانى وأقلها شأنًا أحد الصحابة[٣].

وكان يعتقد أن أولئك الذين من النوع الأول هم مخترعوا الحرفة والتجارة التى تباشرها الطائفة المعينة. وحتى أواخر القرن التاسع عشر كان كل صاحب حانوت من المسلمين لا يزال يضع على «تندته» جملة تذكر اسم «الولى» (البير) الذى يتبعه[٤].

وقد أصبحت الحرف كلها خاضعة لإدارة «شيخ» أو كبير، وكانت وظيفته انتخابية فى الاسم، ولكنها وراثية فى الواقع فى نطاق أسرة معينة يعاونه جاويش، وكان التنظيم بأسره وراثيًا إلى حد كبير لدرجة أن بعض

---

(١) راشد البراوى، ومحمد حمزة عليش وآخرين، التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث، ص١٨.

(٢) وهؤلاء كانوا شخصيات ذات طابع دينى.

(٣) هاملتون جب، هارولد بوون، المجتمع الإسلامى والغرب، ترجمة أحمد مصطفى عبد الرحيم مصطفى، مصطفى الحسينى، ج٢، ص ١٢٣.

(٤) المرجع السابق، ج٢، ص ١٣٧.

الحرف المتخصصة قد اقتصرت - فى الواقع - على عائلة واحدة، فمثلا كان طلاء الجدران بالألوان المذهبة مقصوراً على أسرة واحدة، ولهذا أطلق عليها أسرة الذهبى[١] ومن هنا بلغت الصناعة درجة كبيرة من التقدم والكمال بفضل نظام التخصص زمناً طويلا.

وكانت الطائفة المهنية عنصراً أساسيًا فى الحياة المدنية، فقد كانت تمثل بالنسبة للسلطات إطاراً يمكنها من الإشراف على معظم الشعب العامل بالمدينة من صناع وتجار، وهذه الحقيقة بالغة الوضوح بحيث تستحق الوقوف عندها كثيراً، فعندما يتوسط شيوخ الطوائف المهنية فى المشاجرات التى تنشب بين أبناء طوائفهم، وعندما ينظمون المنافسة ويعاقبون المسيئون على ما يرتكبون من أخطاء، فإنهم بذلك يسهمون فى إدارة المدينة، وفى حفظ النظام، وكانت الغرامات التى تجمع نتيجة لوساطته الشيوخ هذه، تشكل مصادر مالية لا يمكن أن تنكرها سلطات القاهرة[٢] وكان على الحكام أن يلجئوا لهذه الطوائف ولشيوخها عند حاجتهم لإنجاز بعض أعمال البناء مثلما حدث فى عام ١٨٠٢م عندما ذهبت طوائف الحرف بالقاهرة للاشتراك فى بناء دار الباشا، تبعًا للقوائم التى كانت قد أعدتها الحملة الفرنسية، لذلك نجد أنه دعيت الطوائف القبطية أولا ثم تلتها الطوائف المسيحية الأخرى وأخيراً دعيت طوائف المسلمين[٣] أو النظافة أو عندما يحتاجون لتأمين خدمات معينة لم يكن ثمة جهاز متخصص كمكافحة الحريق على سبيل المثال[٤].

---

(١) هامتلون جب، هارولد بوون، المجتمع الإسلامى والغرب، ترجمة، أحمد عبد الرحيم مصطفى، مصطفى الحسينى، ج٢، ص ١٣٧.

(٢) أندريه ريمون، فصول من التاريخ الاجتماعى للقاهرة العثمانية، ترجمة زهير الشايب، ص ١٥.

(٣) عبد الرحمن الجبرتى، عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، ج٣.

(٤) المصدر السابق، ص ١٥.

وبصفة عامة كانت الطوائف رابطة إدارية من تلك الروابط القليلة، التى أتيح لها أن تقوم بين السلطات وبين الرعية وقد ظلت تلعب هذا الدور إلى أن نجحت السلطات المصرية فى نهاية القرن التاسع عشر أن تنشىء جهازاً إدارياً قادراً على الحلول محل هذه الطوائف، ومع ذلك فكلما كانت الحكومة تجد نفسها عاجزاً عن خلق جهاز جديد للقيام بوظيفة ما، فقد كانت تجد نفسها ملزمة باللجوء إلى نفس الوحدات التقليدية، السياسية والاجتماعية والاقتصادية لتكون بمثابة الصلة بينها وبين تلك الأعمال الإدارية التى كان يتعين عليها القيام بها وهكذا واصل الشيوخ ممارسة وظائفهم فى تبليغ أوامر الحكومة إلى أعضاء طوائفهم[1].

ومع ذلك الدور الذى لعبته الطوائف الحرفية فى جهاز الإدارة العامة كجهاز توصيل تلجأ إليه السلطات الحاكمة، لم يكن يخص بطريقة نوعية القاهرة كمجتمع حضرى بل إن هذا الدور قد مضى لأبعد من ذلك إذا نظرنا للطوائف المهنية من ناحية المظهر الجغرافى فحيث أن معظم الحرف فى القاهرة تتركز فى قطاع محمود من المدينة وينطبق ذلك أيضاً على بقية المدن المصرية، فقد كانت للطوائف المهنية قاعدة جغرافية بالغة التحديد تستمد اسمها أحياناً من اسم تلك الطائفة، بل كان الأمر ليس على الدوام صحيحاً فى هذه النقطة فبينما نجد طائفة لـ «عمال حى باب الشعرية»، وأخرى لتجار «حى الغورية» نجد أن الأمر واضح بالنسبة لطائفة «بائعى النحاس» بالقاهرة، إذ كان كل النحاسين بالقاهرة متجمعين فى سوق يحمل الاسم نفسه وفى ضواحيه القريبة، كذلك الأمر بالنسبة لـ «صناع الخيام بالقاهرة» وكما كان الأفراد الذين يمارسون مهنة واحدة أو مهنة ما يتجمعون فى حى واحد، هو غالباً شارع معين، فإنه من الممكن الافتراض أن الطائفة المهنية التى ينتمون إليها كانت تمارس داخل هذا القطاع عملاً

(١) عبد الرحمن الجبرتى، عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، ج٣، ص ١٧

إداريًا محليًا، بالإضافة إلى اختصاصاتها العادية فى المسائل الحرفية كالأجور والأثمان[١].

وقد وجد أيضًا كثير من الأسواق والأماكن المسماة بأسماء الطائفة التى تقطن فيها مثل بائعى الطباق وبائعى الصابون[٢]، وبائعى الأقمشة [٣]، وتجار البهارات، والبن، وتجار الغلال[٤]، ولما كان تجار كل سلعة يتجمعون معًا عادة فى الأسواق، فقد كان لهم شيوخ[٥] وكانت تنظيماتهم تشبه تنظيمات الطوائف الأخرى، ويقول بعض الباحثين أنه لا توجد معلومات عن احتفالات قبول المرشحين فى هذه الطوائف، تماثل التى كانت تجرى فى نقابات الحرف، وقد تكون هذه الطوائف مجرد تجمعات إدارية[٦]. وكان رئيس الهيئة وهو عادة أغنى التجار يعرف فى القاهرة باسم «الشهبندر». وكانت مهمامه أن يباشر سلطاته على كل التجار وأرباب الحرف وتجار التجزئة بصدد منازعتهم وتنظيماتهم الداخلية[٧].

وبرغم أن التجار لم ينجوا بأى حال من الابتزاز والمغارم، فإنهم كونوا قطاعًا من المجتمع الإسلامى ينعم بالثراء والاحترام، ويمكن أن يعزى ذلك إلى أسباب عدة، منها عدم وجود نظام إقطاعى حقيقى، والروابط التى تقوم بين التجار والمشايخ والعلماء، النفوذ الذى كان يعود عليهم من ثروتهم، والارتباط بين التجارة والحج، بالإضافة إلى أن التجارة تعتبر من الأعمال الكريمة فى الإسلام، حيث مارسها النبىّ ﷺ ولهذا العامل أهمية خاصة، لا تقل عن سابقيه.

وقد كون التجار مع الكتاب وبعض العلماء طبقة وسطى حقيقية وكان لهم دور هام، ظهر فى إمكانهم الضغط على الإدارة.

(١) عبد الرحمن الجبرتى، عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، ج٣، ص ١٠٧

(٢) المصدر السابق، ج٣، ص ١٠٧.

(٣) المصدر السابق، ج٢، ص ٢٢٤.

(٤) المصدر السابق، ج٢، ص ٢٥١-٢٥٢.

(٥) المصدر السابق، ج٤، ص ٢٥٠.

(٦) هاملتون جب، هارولد بوون، ج٢، ص ١٥٠.

(٧) المصدر السابق، ص ١٩٩.

وكان كبار التجار يعتبرون من أعيان مدينتهم، وقد أمكن لكثير من أسر التجار في القرن الثامن عشر، أن يحصل على ثروات ضخمة، وأن تصاهر البكوات والأرستقراطية العسكرية وأسر المشايخ[1].

وكانت بعض الطوائف تصنف بحسب عقيدة أفرادها، فكان أفراد الحرفة الذين يعتقدون ديانة واحدة يكونون طائفة خاصة بهم، وكان للمسلمين حرف مقصورة عليهم والأمر نفسه للمسيحيين، لذلك نجد أن صناعة الخمور وتجارتها وبيع العرق كانت قاصرة على اليهود والمسيحيين وفرضت الحكومة عليهم ضرائب بلغت ٣,٥٠٠,٠٠٠ بارة في السنة خلال القرن الثامن عشر، كانت تجمع عن طريق الانكشارية[2]، كما كانت حرفة البزازين قاصرة على المسلمين فقط، كما أنه كان أحيانًا تقتصر حرفة معينة على أبناء منطقة معينة دون غيرها، فقد كانت طائفة الجلابة (تجار العبيد) تقتصر على أبناء الواحات وأسوان وأبريم، كذلك اقتصرت طائفة الصاغة على المسيحيين واليهود، كما أن معظم تجار الخمور كانوا من السوريين المسيحيين على وجه الخصوص[3].

وبرغم أن السلطان محمد الفاتح قد نظم الأنواع المختلفة، من الذميين في طوائف أمم تحكم نفسها بنفسها فيما يتعلق بالشئون الدينية، فإن طوائف الحرف المسيحية الموجودة في الاستانة قد اندمجت بالفعل في طوائف الأتراك العثمانيين، ولكن العلاقات القائمة بين القسمين أصبحت أقل مودة منذ القرن السابع عشر، حيث جمعت الطائفتان الدينيتان في أماكن منفصلة، ثم حصل الذميون - بعد ذلك - على حق انتخاب البكيت بأشبه (الرفيق

(١) هاملتون جب، هارولد بوون، ج٢، ص ١٥٢.

(٢) Stanford, J. shaw, Ottoman Egypt in The Age of The French Revolution, p. 158.

(٣) رؤوف عباس، الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩-١٩٥٢، ص ٢١.

الأعظم) الخاصة بهم[١] وبعد ذلك منح منصب الكواخى لغير المسلمين.

وفى خلال القرن الثامن عشر تقدم الذميون إلى الديوان طالبين السماح لهم بالقيام باحتفالاتهم فى مواسمهم على حدة، لأن زملاءهم المسلمين فرضوا عليهم أن يتحملوا كل نفقات الاحتفال وذلك بصفتهم الخاصة لتكوينهم الانكشارية[٢].

ولم يكن الدين هو سبب الانقسام الظاهر، ولكن حدث انقسام بين التجار وأرباب الحرف مثل عدم استخدام كلمة «كديك» فى الإشارة إلى طوائف التجار، إلا بعد أن فقد هذه الكلمة ارتباطها بأدوات إحدى الحرف، بالإضافة إلى ذلك أن تمرين الصبى فى حرفة التجارة كان يلعب دوراً أقل أهمية، لأنه كان يعتمد على المهارة التى قد تحدد كثيراً تحت إشراف الحكومة.

وبالإضافة إلى ذلك وجد طائفة خاصة عند بعض العمال المثقفين كالكتبة والأطباء، والمداحين، والطلبة، ولكل فئة من هذه الفئات منظمتها، التى لها راعيها، وموظفوها، واحتفالاتها وسواها، والأمر كذلك بالنسبة للفلاحين[٣].

وإذا كانت الحرف تضم الحرفيين والصناع والطوائف وحرف أخرى، منها حرف دنيئة، وتضم باعة الحلوى، وطهاة الأطعمة، وباعة الأسماك المملحة والخمارين[٤] ومنها حرف مشينة وإجرامية تنظم أيضًا بالطريقة نفسها، ومن أمثلة ذلك طوائف [illegible] المتسولين والبهلوانات والنشالين واللصوص وسواهم من الأشرار وحتى [illegible] المجرمين لم يكن لهم رؤساء تعترف بهم السلطات، مع أنهم كانوا يؤدون الضرائب للبوليس، فقد

(١) هاملتون جب، هارولد بون، المرجع السابق، ج٢، ص ١٣٨.

(٢) المرجع السابق، ج٢، ص ١٣٣. (٣) المرجع السابق، ج٢، ص ١٣٥.

(٤) عبد الرحمن الجبرتى، ج١، ص ١٧٤.

كانوا يتفخرون برعاية بعض الأولياء[١] بالإضافة إلى ذلك الراقصات والرفاعية والمهرجون ولاعبوا القمار وغير ذلك. وكان تفرض عليهم ضرائب، تجبى عن طريق أمين الخردة[٢] وإن كانت هذه الضرائب يجمعها المحتسب قبل ذلك وكانت من ضمن سلطاته جمع الضرائب من الخبازين والجزارين وبائعي الزيوت، والأسماك والخضروات، اللبن، الشمع[٣].

وإذا كانت السلطات العثمانية لم تعترف برؤساء «طائفة المجرمين» إلا أنها اعترفت بهم في الفترات الأخيرة ويرجع ذلك إلى الفوضى التي سادت آسيا الصغرى عقب الغزو المغولي في القرن الثالث عشر والتي كان ضمن أهدافها تنظيم معارضة لكل أعمال الحكومة، وهو الذى أدى إلى سيطرة السلطات العثمانية على كل نشاط الطوائف[٤] ولذلك نجد أيضًا أن دباغي الجلود في العاصمة وأدرنة قد أبقوا على عادة أخرى بارزة من عادات جماعات الفتوة، فإنهم إذا ما وقع في أيديهم قاتل أو لص - يقومون بتدريبه على حرفتهم أي يصبح واحدًا منهم، بدلا من تسليمه إلى السلطات[٥].

وكانت قدرة كل طائفة على ممارسة حقوقها متفاوتة، فطائفة الدباغين والسروجين كانت واسعة النشاط إلى حد كبير، في حين أن عضوية الطوائف الأخرى كانت ضعيفة نسبيًا، وعلى أية حال، فقد ازدادت أهمية بعض الطوائف التي كانت تقوم بحرف أو أعمال تجارية متقاربة لكونها منظمة في مجموعات مثل صانعي الأحذية الذين كانوا مرتبطين ببائعي الأحذية. وكان «كاخيا» صانعي الأحذية في السوق الكبير هو المشرف، أي

---

(١) هاملتون جب، هارولد بون، المرجع السابق، ج٢، ص ١٣٤.

(٢) Stanford, J. Shaw, The Financial, op.cit., p. 121.

(٣) Stanford. J. Shaw, The Financial, op.cit., p. 119.

(٤) هاملتون جب، هارولد بوون، المرجع السابق، ج٢، ص ١٣٤.

(٥) المرجع السابق، ج٢، ص ١٣٤.



رئيس الطوائف الثانوية كلها، بالإضافة إلى طائفته، كما أن بائعى التبغ لم تعترف الحكومة العثمانية إلا فى عام ١٧٢٥م، وإن كانوا يمارسون حرفتهم منذ زمن طويل سواء سراً أم علناً لأسباب تتعلق بالديون الإسلامى نفسه[١].

على أن إشراف الحكومة إشرافًا صارمًا على شئون الطوائف، لم يكن موجهًا بأسره إلى الحد من ميلها إلى الفتنة، إذ أن هذا الإشراف كان يهدف إلى شيء آخر هو حماية العمال أنفسهم، ولذلك أصبحت طوائف الحرف المختلفة من التجار والجلابين (تجار العبيد) تحت سيطرة الحكومة، وأصبحت إدارياً فى يدها وتأثر تصنيفها بالحاجات الإدارية السابقة وبالتغييرات التى طرأت على العلاقات بين القوى المختلفة داخل الهيئات الحاكمة، ومن هنا كانت كل طائفة تخضع لضابط معن من الانكشاريين، وكانت مهمة هؤلاء الضباط حماية طوائفهم وجمع ضرائبهم بالإضافة إلى الضرائب المنتظمة التى كانت تجبى عن طريق المحتسب، وأمين الخردة، طبقاً للطوائف التابعة لكل منهم[٢] وفى إبان الغزو الفرنسى فرض مينو عام ١٨٠٠م ضرائب على مختلف الحرف فى جميع البلاد المصرية فى ذلك الوقت، وكانت أكثر الضرائب تجبى من القاهرة بأحيائها المختلفة بمصر القديمة وبولاق ١,٠٥٠,٠٠٠ فرنك فرنسى والإسكندرية ٢٠,٠٠٠ فرنك ورشيد ١٥٠,٠٠٠ فرنك والمحلة الكبرى ١٥,٠٠٠ فرنك ومنفلوط ٨,٠٠٠ فرنك، وبنى سويف ٤,٠٠٠ فرنك، وكانت هذه الضرائب تجمع عادة عن طريق شيخ الحرفة، والذى يقوم بدوره بتسليمها إلى شيخ البلد حسب مقدار ما دفعته كل حرفة حسب نصيبها وكان مشايخ الحرف مسئولين عن جمع هذه الضرائب وإلا تعرضوا لسجنهم[٣].

---

(١) المرجع السابق، ج٢، ص ١٣٥.

(٢) Stanford, J. Shaw, Ottoman Egypt, op.cit., p. 160.

(٣) Stanford, J. Shaw, op.cit., p. 160.

وهكذا وجدت فى القرن الثامن عشر ثلاث مجموعات كبيرة من الطوائف فى القاهرة خضع كل منها لإشراف أمين الخردة والمحتسب والمعمارجى.

وقد كانت الطائفة تخدم عدة أغراض، فهى توفر الوسيلة التى تمكن أقل المواطنين شأنًا من التعبير عن غرائزه الاجتماعية والاطمئنان إلى مكانته فى النظام الاجتماعى[١]، بل من المظاهر البارزة التى يتلمسها الدارس لنظام الطوائف الحرفية أن ولاء الفرد داخل المجتمع كان موجه نحو الطائفة أو المجتمع الصغير الذى ينتمى إليه، فاختفت فكرة المواطنة (ولاء الفرد نحو الدولة) فى مثل هذا الوضع، وانقسم المجتمع الإقطاعى فى مصر على هذا النحو إلى طوائف مما أضعف من مقومات القومية الموجودة عند المصريين. وأفقدتها فاعليها، وعندما انهار النظام الإقطاعى وتقدمت وسائل الاتصال فى مصر بين هذه المجتمعات الصغيرة خلال القرن التالى تحول المصريون من مجموعة من الطوائف إلى أمة ذات قومية متكاملة[٢]، ولذلك كان الفرد المنتمى إلى طائفة مالا يستدعى إلا نادراً، لكى يلعب أى دور فى السياسة الداخلية وكان انضمامه إلى أى من الحرف يؤدى إلى عدم تدخل حكامه السياسيين فى شئونه إلا بشكل طفيف، لأنهم - أى الحكام - كانوا يحترمون استقلال الطوائف، وطرائقها التقليدية، وكانت إحدى الطوائف بل معظمها لها ارتباطات مع إحدى الطرق الدينية الكبرى.

وكان الأثر الأدبى لهذه الشخصية الدينية واضحًا، فصفات الأمانة والاتزان التى اتفق المراقبون على خلعها على صاحب الحرفة المسلم، كانت تزكيها، وربما يرجع ذلك أيضًا إلى التماسك الملحوظ الذى اتصفت به الطوائف على مر العصور، وقد وفر هذا كله الأساس الروحى والدينى لذلك

---

(١) هاملتون، هارولد بوون، المرجع السابق، ج٢، ص ١١٥.

(٢) عمر عبد العزيز عمر، دراسات فى تاريخ مصر الحديث، ص ٧.

الضبط الذى باشرته منظمات الحرف على أعضائها وعلى الرغم من وجود اختلاف فى الثروة وأحيانًا فى الأحوال إلا أنها ساعدت على قيام التضامن الاجتماعى وأكدت الواجب الاجتماعى[1].

وقد حافظت الطوائف بهذه الطريقة على مستوى الحرف، وأوقفت المنافسة الخفية، وخدمت أغراض مجتمع يقوم على تأمين أفراده، وأقامت العلاقات بينهم، ولكن على الجانب الآخر حدت من حرية العامل.

ومن وجهة نظر الحكام، فإن للطوائف قدرة خاصة على التأثير فى الحكم حتى أنهم كانوا يرجعون إلى المشايخ للضغط على الطوائف، وكان للكخيا دور رئيسى فى تحصيل الضرائب، ولذلك كان شيخ كل طائفة يدير شئونها الداخلية، ويقوم بالتحكيم بين أعضائها، ويحسم المنازعات بينهم ويقيم النظام، ويعاقب المسيئين، وكانت الشكاوى ضد أى عضو فى الطائفة توجه إلى الشيخ الذى نادرًا ما كان يفشل فى إنزال العقوبة بالمعتدى - حتى فى طوائف المجرمين، ولكن سلطاته لم تكن أوتوقراطية، بأى حال من الأحوال فإذا تجاوزنا عن ما جمعه من المال عن الحدود المعقولة، وإذا ما ثار أعضاء الطائفة على إدارته لأى سبب من الأسباب أبعدوه عن وظيفته. واختاروا شيخًا آخر مكانه، ولهذا ففى نطاق الحدود التى يفرضها الدين والتقاليد والعادات، كانت الطوائف حرفة نسبيًا، وتتمتع بحكم ذاتى، وهذا أدى إلى تميز الصناعة فى البلاد الإسلامية برغم تأثرها بالظروف الاقتصادية العامة، وبالإجراءات المحلية[2].

وأدى أثر التنظيم المادى للمدينة فى التكوين الاجتماعى، وفى ظل الوحدة الخارجية للمدينة التى يحدها سورها، ووحدة العمل التى تمثلها أسواقها الرئيسية، كانت منطقة المدينة تنقسم إلى عدد كبير من الأحياء

---

(١) هاملتون جب، هارولد بوون، مرجع سابق، ج٢، ص ١١٥.

(٢) المصدر السابق، ج٢، ص ١١٦.

المنفصلة ويسمى كل منها حارة، وكل منها مكتف بنفسه، وله مبانيه العامة والخاصة كالمسجد والحمام والسوق، وبوابته الخاصة، ويؤكد هذا الكيان المستقل، وكان كل حي يكون وحدة إدارية يرأسها «شيخ الحارة» «وتسكنه أسر وجدت بينها بعض الروابط الطبيعية، كالأصل، والمهنة، والدين، ومن هنا كانت هذه الأسر تكون مجموعة متجانسة، ولما كان عدد الحارات (الأحياء) أقل من عدد الطوائف المنفصلة، فإنه يبدو أن نظام الحارات قد استفاد من نظام الطوائف، وإن لم يتعارض معه، وكان لشيخ الحارة مهام بوليسية وعسكرية إذا استلزم الأمر. وفي القاهرة كان يوجد شيخ لمشايخ الحارات له مركز معترف به بصفته زعيماً لسكان المدينة، وناطقاً باسمهم[1].

ولا ريب أن النفوذ الأجنبي الذى واجهته مصر العثمانية في أواخر القرن الثامن عشر متمثلا فى الحملة الفرنسية قد وجه صدمة عنيفة للنظام الاجتماعى، فقد كانت مصر تشكل ـ رغم النزاع الحزبى ـ مجتمعًا راسخًا، تسيطر عليه بالضرورة الصفوة العسكرية، والعلماء فى تحالف ضمنى مع طبقة الحرفيين والتجارين الحضريين تحمى مزاياها عن طريق نقاباتها وروابطها مع الهيئات العسكرية[2].

ولاشك أن الثوار قد استعانوا بهذه الفئة فى إقامة المتاريس عندما نشبت ثورتا القاهرة الأولى والثانية، واستعانوا أيضًا بالحدادين فى صنع القنابل، وتشغيل المدافع.. كما ظلوا يقومون بأدوارهم الاجتماعية التى عهدناها، فيخرجون مع موكب المحتسب احتفالا رؤية شهر رمضان، وأمامهم مشايخ الحرف بطبولهم وزمورهم[3].

وشاركت الطوائف فى الأحداث السياسية والاجتماعية، فحين خرج

(١) المصدر السابق، ج٢، ص ١١٧.

(٢) P.M. Holt, Egypt and The Fertile, op.cit., p. 160.

(٣) عبد الرحمن الجبرتى، ج٣، ص ١٤٤.

الناس فى الاستعداد لمعركة إمبابة فى الثالث من شهر صفر عام ١٢١٣هـ (السابع عشر من شهر يوليو عام ١٧٩٨م) التحموا معهم، وأخذت كل طائفة من الطوائف بجمع الدراهم، ونصبوا الخيام، وأقاموا بمكان قريب، أو فى مسجد ورتبوا من يقوم بصرف الدراهم التى جمعوها. وقام بعضهم بتجهيز جماعة من المغاربة والشوام بالسلاح والمؤن، ولم يبخل أحد منهم مال، وبذل كل ما فى وسعه فى سبيل أهدافه الوظيفية، على أنه سرعان ما تدهورت فنون أصحاب هذه الصنائع، وأصاب إنتاجهم الكساد، وذلك لعدم وجود عمال يطلبونها، وانقطاع الأصناف المجلوبة التى يعتمدون عليها فى صناعتهم ونتج عن ذلك انحدار أصحاب هذه الصنائع إلى احتراف الحرف الدنيئة كبيع الفطائر، والأسماك، وطهى الأطعمة فى المحلات والمقاهى.

أما أرباب الحرف الدنيئة الكاسدة، فأكثرهم عمل حمّاراً مكارياً حتى صارت الأزقة - خصوصاً المطلة على جهات مساكن الجنود - مزدحمة بالحمير التى تؤجر فى شوارع القاهرة[١].

وهنا يبرز أيضاً دور الطوائف المحافظة على الأمن، فقد حدث بعد بضعة أيام من نهاية ثورة القاهرة الأولى أن توجه شيوخ وتجار «حى الغورية» إلى بونابرت، وقدموا تعهدا كتابيا بأنهم سوف يحافظون على الأمن، ووعدوا بالقبض على أبناء الحى الذين يرتكبون ما يخل بالنظام، وأن يرشدوا السلطات عن الغرباء الذين قد يقيمون بالحى، كما أنهم أعلنوا أنهم مسئولون شخصياً عن أى اضطراب قد ينشأ فى منطقتهم[٢]. وواضح أن الأمر هنا أمر سلطة قضائية محلية لطائفة ما أخذت على عاتقها القيام بها فى منطقة نشاطها الاقتصادى.

(١) حكمت أبو زيد، المجتمع القاهرى على عهد الحملة الفرنسية، ص ٣٥٣؛ عبد الرحمن الجبرتى فى دراسات وبحوث بإشراف أحمد عزت عبد الكريم.

(٢) أندريه ريمون، فصول من التاريخ الاجتماعى للقاهرة العثمانية ترجمة زهير الشايب، ص ١٧.

ومع ذلك، فإن هذا النص شديد التفرد، كما أنه صدر في ظروف غير عادية لدرجة شاذة، لا تستطيع أن نعتبره دليلا على ما كان يمكن للطوائف المهنية أن تلعبه من دور في الإدارة المحلية، وقد كان لمشايخ الطوائف والنقباء نشاط سياسي ملحوظ، وبخاصة في الأحداث التي أدت إلى تولي محمد علي مقاليد الأمور، وكان أيضًا لمشايخ الطوائف حق الدخول على الباشا في أيام محمد علي[1].

وقد ازداد أثرهم في الإدارة وفي اتجاهات الحكام، وكذلك الطابع الثوري الذي كان يعزى عادة إلى أعضائها في فترة الحكم العثماني، بسبب اندماج الانكشارية والأوجاقات المحلية الأخرى في طوائف الحرف، ويشبه هذا التطور نفسه الذي كان موجودًا في استانبول نفسها ما حدث في التسلسل التدريجي لأوجاقات القاهرة والمدن الصغرى، في الحرف المحلية واستطاعتها في حالات كثيرة أن تسيطر على الطوائف أو تحتكرها.

ويؤكد جب وهاملتون أن طوائف القاهرة في أوائل القرن الثامن عشر كانت تقوم في معظمها على الجند وأبنائهم، ويزعم أن هؤلاء الصناع كانوا يسمون بالاسم التركي «يولداش» الذي تحرف في اللغة العربية إلى «أيلضاش»، فإنهم كانوا معافين من «الخدمة العسكرية» مع أن أسماءهم كانت مدرجة في سجلات «الأوجاقات»، وكانوا ينعمون بنصيب مما يوزع على القوات المسلحة، ويحتفظون بحق حماية فرقهم لهم.

ومن الواضح أنه كانت ثمة عادة منتظمة لدى القوات العثمانية حين دخولها إحدى المدن، وهي أن يرتبط الجندي بعضو محلي من أعضاء حرفته، وأن يعده بحمايته، في مقابل نصف أرباحهم الأمر الذي كان يغضب أرباب الحرف والتجار المحليين أشد الغضب[2].

(١) محمد فؤاد شكري، وآخرون، بناء دولة مصر محمد علي، ص ٦١٨.

(٢) هاملتون جب، هارولد بوون، مرجع سابق، ج٢، ص ١٤٠.

ولقد كان عقاب المخالفين من أعضاء الطوائف كان معقداً جداً بسبب تسجيل عدد كبير منهم فى فرقة الانكشارية، فهناك قانون قديم كان ينص على عدم معاقبة الانشكارية إلا على أيدى ضباطهم، وكان هذا القانون لا يزال سارياً رغم أن رجال الطوائف من الانكشارية لم يكونوا جنوداً إلا باسم، لهذا كان القاضى يضطر إلى أن يسلمه إلى ضباط الانكشارية من يمثل أمام محكمته متهماً ببعض المخالفات وقد قلل هذا التسجيل بعض الشىء من سلطته الكواخى والاختيارية، فهم طبقًا لتعليماتهم الأصلية كانوا يخولون إيقاف مزاولة الأعضاء المخالفين لحرفتهم دون الرجوع إلى أية سلطة عليا، وكانت المخالفات الصغرى تعاقب بالضرب إذا ما بحثها موظفون آخرون، ومن ثم ان المتهمون يجلدون أمام حوانيتهم، وفى المخالفات الكبرى، وبخاصة إذا ما تكرر حدوثها كانت العقوبة هى السجن مع الأشغال الشاقة، أو بدونها لمدة شهرين، أو ثلاثة أشهر، أو أجل غير مسمى، وكان الواجب أن يسرى ذلك على الانكشارية وعلى أعضاء الطوائف العاديين، وذلك رغم أنهم كانوا يسجنون فى سجون مختلفة، وفى الحالات التى يكشف فيها بيع أعضاء الطوائف سلعًا رديئة الصنع أو صنعت بطريقة خاطئة يتم الاستيلاء على هذه السلع وإتلافها[1].

العلاقة بين العلماء والحرفيين:

كانت لهذه النقابات صلات وثيقة بالعلماء، وبالنظم الصوفية ويقال أن بعض النقابات مارست حرفتها داخل حرم المسجد، وكانت الإجازة التى تمنح للصبى تصاغ فى قالب دينى، وغالبًا ما كان العلماء وشيوخ النقابات يتقابلون، ولجأ الشيوخ مراراً إلى العلماء لطلب المساعدة حتى فى حرفتهم الخاصة، فعلى سبيل المثال (ساعد والد الجبرتى) الشيخ حسن فى تصويب الموازين والمكايين، وكان ضليعًا فى فن رصع الرخام، كما كان كثير من

(١) المصدر السابق، ج٢، ص ١٣٢.

أفراد النقابات أيضًا أعضاء فى الطرق الصوفية شأن كثير من العلماء، لأن الأزهر صار ـ منذ القرن السادس عشر مركزًا للصوفية، وعلى ذلك فإن الرابطة بين الجماعات الحضرية، ذات التنظيم العالى كالعلماء والنقابات كانت رابطة جلية، وقد أصبح من السهل على العلماء أن يدعوا جماعات كبيرة من الأهالى للتعرف على النقابات والنظم الصوفية، خاصة وأن الأزهر كان بالقرب من شريان تجارى للمدينة وهو «حى القصابة».

وكانت إثارة الخطر تصدر من إحدى مآذن الأزهر وقد أمكن سماع صوتها فى نطاق واسع. ولما كان معظم النقابات تتقارب وتبعد فى خطوط طبوغرافية مع السقايين القاطنين بشارع واحد ومع النحاسين بشارع آخر وهكذا، فإن السوق بأكمله يغلق حينئذ أبوابه التى توصل إلى مختلف الأحياء ذات المتاريس، وتغلق أبواب الأزهر، ويجتمع الرعاع وهم مسلحون بالهراوات الغليظة أمام الأزهر فى انتظار العلماء.

كان هذا هو صوت الرأى العام، وكان يمكن لهذا الرأى العام أ يخرج عن النظام وينخرط فى جمهرة «الرعاع» ويمكن أيضًا أن يصير نواة لحركات المعارضة الشعبية كما حدث إبان الاحتلال الفرنسى، ولكن من خلال السكان الحرفيين استطاع العلماء كبح جماح السلطات، كما لجأ السلكان إليهم عندما رغبوا فى إيصال نداءهم لهذه السلطات[1].

ومن الملاحظ أيضًا وجود علاقة بين علماء الأزهر والحرفيين، إذ أنه فى عام ١٧٠٤م لحق أهل الأسواق «غبن فى تزييف العملة، وطلبوا من علماء الأزهر التدخل فى الأمر، وكتبوا عرضحال إلى الباشا الذى أمر

(١) A.L. El-Sayed, The Role of The Ulama in Egypt During the Nineteenth Century, pp. 266-267, in P. M. Holt ed., Political and Social Change in Modern Egypt.

باجتماع عام من كبراء القوم، واستقر الأمر على بحث الشكوى، والعمل على إجابة مطالب الحرفيين[١].

وقد وجدت علاقة بين الصوفيين والحرفيين، لذلك نجد أن جانبًا كبيرًا من سكان المدينة فى العصر العثمانى، قد انضموا إلى الطرق الصوفية وإلى الطوائف، فإنه كانت ثمة علاقة بين النظامين، ولذلك كان بعض شيوخ الطوائف يقيمون الزوايا أو يتولون الإشراف عليها، كما أن طقوس الالتحاق بالطائفة شبيهة بطقوس الالتحاق بالطريق، وليس صحيحًا أنه كان من الضرورى أن تكون ثمة علاقة تربط كل طائفة طريقة معينة، فلم يكن من الضرورى أن يكون جميع أعضاء الطائفة منضمين إلى طريقة واحدة، فقد كانت هناك طوائف لغير المسلمين، وطوائف تضمن أناسًا من المسلمين وغير المسلمين وكان هناك اختلاف بين النظامين فالطائفة نظام إدارى، له طابع اقتصادى، بينما الطريقة الصوفية تهدف إلى الإشباع الروحى، فهى ذات طابع دينى وكانت الصلات بين النظامين تقوم على مستويات مختلفة فمعظم الناس ينتمون إلى النظامين، إذ أن أعضاء الطريقة كان معظمهم من أعضاء الطائفة، ولما كانت الطوائف تضم معظم السكان فيما عدا الحكام والعلماء ــ على ما بينهم من تباين المستوى المادى والاجتماعى، فإنه لم يكن كل أفراد الطوائف أعضاء فى الطرق الصوفية[٢].

وبنهاية القرن الثامن عشر أصبحت تنظيمات الدراويش لهم القوة والنفوذ على جميع الناس، وظهر نفوذهم قويًا، بل أصبح ممتزجًا بالاقتصاد ومجتمع الحرفيين فى المدينة وأوامرهم الروحانية، وكانوا ــ أحيانًا ــ يقفون ضد الطغاة والفساد من الحكام، كما كان الجنود والرتب العالية أيضًا ــ بالإضافة إلى التجار منضمين إلى الطرق الصوفية[٣].

(١) عمر عبد العزيز عمر، مرجع سابق، ص ٨.

(٢) رؤوف عباس حامد محمد، الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩–١٩٥٢، ص ٢٧.

(٣) Stanford, J. Shaw, Ottoman Egypt in The Age of the French Revolution, , pp. 103-105.

وقد وجد ترابط بين الحرفيين والصوفيين، وخاصة في الحركات الشعبية، ويتضح ذلك في العلاقة التي كانت بين الطريقة البيومية وطائفة الجزارين بحي الحسينية بالقاهرة، وبرز من الجزارين قادة الحركات الشعبية التي قامت بحي الحسينية، في نهاية القرن الثامن عشر، كما كانت طائفتهم هي النواة التي تتجمع حولها حركات التمرد، بل كانت هناك علاقات مصاهرة بين المشايخ والجزارين. ونجد أحد شيوخ البيومية والذي كان يدعى «أحمد سالم الجزار» قد ثار الحي من أجله مرتين، المرة الأولى في عام ١٧٨٦م، والثانية عام ١٧٩٠م[١].

وكما ساهمت الحرف والطوائف في جميع المجالات سواء العسكرية أم السياسية أم الاقتصادية أم الاجتماعية، فإننا نجد طوائف الحرف وقد ساهمت في الاحتفالات العامة والخاصة، فكانت كل طائفة تشترك في المواكب العامة بعربة تحمل نموذجًا من صناعاتها، وكان أبرز هذه الاحتفالات موكب المحمل، ووسيلة الحج والاحتفال برؤية هلال رمضان ووفاء النيل. واقتصر الاشتراك في كل احتفال على الطوائف المرتبطة به، فمثلا في احتفال الرؤية كانت تشترك طوائف التجار والباعة الخاضعة لإشراف المحتسب باعتباره المسئول عن توفير المواد الغذائية في رمضان، بينما كانت الطائفة التابعة «للمعمار باش» تشترك في الاحتفال بوفاء النيل، لأن «المعمار باشي» كان يرأس ذلك الاحتفال الذي تمثل فيه طوائف المهن المتعلقة بالبناء[٢]، وهذه الصلة توضح لنا مدى ارتباط الطوائف بالإدارة الحكومية، وخضوعها لها.

وإذا نظرنا إلى تطور هذه الطوائف منذ العصر العثماني حتى قيام الحرب العالمية الأولى نجد أن وظيفة هذه الطوائف قد امتازت بتحديد عدد

(١) أندريه ريمون، مرجع سابق، ص ٢٧٧.

(٢) رؤوف عباس، الحركة العمالية في مصر، ص ٢٧.



أفراد الشعب الذين يمارسون حرفة بعينها، وفي حرف كثيرة كانت النقابات ـ التي حلت محل الطوائف بعد ذلك ـ تحتفظ باحتكار تجارتها حتى العقد الأخير من القرن التاسع عشر[١].

ولم تهتم الحكومة بصون نظام النقابات، ولذلك لم تبق طويلا، بالإضافة إلى النزاع الطبقي بين الأعضاء على اختلاف مراتبهم، وعدم وجود نظام ثابت للصبية، وتمييز الصبي عن الأجير، وكانت المسألة يسيرة نسبياً للصبي، أو الأجير ليصبح سيداً[٢].

ولهذا، فإن ظهور أشكال جديدة بين التنظيم الاقتصادي لتحل محل النقابات التقليدية قد تأخر لمدى طويل، ولم يشكل التجار غرفاً تجارية وصناعية قبل العقد الثاني من القرن العشرين، وانشئ أول اتحاد للعاملين بالتجارة في عام ١٨٩٩م، وفي عام ١٩١١، لم يكن هناك أكثر من أحد عشر اتحاداً، بعضها به عضوية للأجانب، وكان الانهيار والاختفاء النهائي للنقابات أساساً نتيجة لتدفق السلع الأوروبية.

وقد اختلفت الآراء حول انهيار نظام الطوائف الحرفية في مصر فيرى بعض الباحثين أن النظام الجديد الذى وضعه محمد علي للصناعة أدى إلى انهيار النظام القديم، فأفسح نظام الطائفة الطريق لنظام المصنع الذى يمتاز بمجموعة الأجراء، وتحطم نظام الطائفة وفقد ما بقي منها ما كان له من نفوذ قديم، وفي عهد سعيد ألغي حق «الشيخ» في فرض الغرامات على أعضاء الطائفة، وأخيراً تم الغاء ما بقي من الطوائف عام ١٨٨٧م[٣].

(١) G. Baer, Social Change in Egypt, 1800-1914, p. 143, in P.M. Holt , Political and Social Change in Modern Egypt.

(٢) G. Baer, Social Change in Egypt, 1800-1914, p. 143, in P.M. Holt , Political and Social Change in Modern Egypt.

(٣) Germain , Martin, Les Barzars du Caire et les Petits Metiers Arabes, Le Caire, p. 45-46.

والواقع أن «نظام الطوائف» بدأ يفقد استقلاله أثناء الحكم العثمانى لمصر بوقوعها تحت إشراف «أمين الخردة» و«المحتسب» و«المعمار باش» ولم يغير الغزو الفرنسى كثيراً من وضعها، لأن عهد الحملة الفرنسية قصير حتى أنه لم يسمح بإدخال تغيير ملحوظ على النشاط الاقتصادى، ولذلك لجأ الفرنسيون إلى المؤسسات القديمة للاستعانة بها فى حكم البلاد، وكانت طوائف الحرف واحدة منها، فأعطاها نابليون أهمية سياسية حين أشرك شيوخها فى الديوان، كما التحق عدد من الحرفيين والتجار الذين كانوا يمثلون أنواعًا مختلفة بخدمة الفرنسيين[1]، كما أن نشاط الطوائف فى النصف الثاني من القرن التاسع عشر بنفس ما ذهب إليه بعض الباحثين من أن محمد علي قد وجه إليها ضربة قاضية، لأن عدد أفراد الطوائف ظل أكثر بكثير من عدد العمال الذين التحقوا بالمصانع الجديدة كما أن الأخيرة كانت تختص بأنواع لم يسبق إدخالها إلى مصر، ولذلك لم يتوافر لأعضاء الطوائف المران الكافى عليها، ولكن هذا لا يعنى أن مصانع محمد علي لم تضم أفراداً من طوائف الحرف ففى بعض الحالات استفيد بالطوائف فى المصانع الجديدة وخاصة طائفة البنائيين، كما أدت صناعة النسيج التى أدخلها محمد علي إلى إلحاق الضرر بطوائف النساجين فى مختلف أنحاء البلاد نتيجة اتباع الحكومة لنظام الاحتكار.

وإذا كان التطور الذى أدخله محمد علي على وسائل الإنتاج قد أثر على طوائف الصناعات اليدوية، فإنه كان أقل كثيراً على طوائف التجار، والطوائف التى تعمل بالنقل والخدمات، وكان هؤلاء وأولئك يحتلون غالبية الطوائف ويضمون معظم أفرادها، فلم يلجأ محمد علي إلى تسخير طوائف النقل فى خدمة الجيش واكتفى باستخدام الفلاحين لهذا الغرض، كما أنه

---

(١) S. J. Shaw , The inancial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt, 1518-1798, p. 24.

اهتم - بصفة خاصة - باحتكار التجارة الخارجية كذلك لم تعمر تجربة محمد علي الصناعية طويلا وبذلك لم يقدر لها أن تغير من أسلوب الحياة فى مجتمع المدينة كما أن نظام الطائفة استمر فى العمل فى ظل حكومة محمد علي، فألزم الشيخ بالإشراف على أفراد طوائفهم والتأكد من أن تعليمات الحكومة تنفذ على الوجه المطلوب، فلم يكن باستطاعة محمد علي أن يقيم جهازاً إدارياً يحل محل الطوائف فى وقت لم يكن فيه بمصر موظفون على درجة من القدرة والكفاية تؤهلهم للحلول محل شيوخ الطوائف، وإقامة إدارة حكومية تتولى أمورها، ولهذا لم يكن باستطاعة محمد علي الاستغناء كلية عن الطوائف.

ولا ريب أن الطوائف ظلت باقية طوال القرن التاسع عشر ما بقيت الحكومة غير قادرة على إحلال النظام الإدارى الحديث محلها ولذلك ظل شيوخ الطوائف يتولون الإشراف على نشاط الأعضاء ومراقبة تنفيذ تعليمات الحكومة، وكانوا مسئولين عما يقع من أخطاء أفراد طوائفهم وظل شيوخ الطوائف حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر مسئولين عن جمع الضرائب من أفراد طوائفهم وظل رأيهم يؤخذ فى الاعتبار عند فرض الضرائب حتى عام ١٨٨٠ كما أنهم ساعدوا الحكومة فى تحديد الأسعار حتى الستينيات من القرن التاسع عشر(١).

وعلى الرغم من عدم قيام صناعة حديثة لتنافس الحرف التقليدية فإن الأخيرة تأثرت إلى حد بعيد بالتغييرات التى طرأت على عادات الاستهلاك، كما تأثرت بالتدفق المستمر للمصانع الأوروبية على الأسواق المصرية وقد بدأت هذه الظاهرة فى الظهور فى منتصف القرن التاسع عشر ثم أخذت فى احتلال مركز الأهمية تدريجيا وبينما أدى تدهور الحرف التقليدية إلى

(١) G. Baer, Social Change in Egypt, 1800-1914, pp. 129-133 in P.M. Holt, ed., Political and Social Change in Modern Egypt.

اختفاء معظم الحرف اليدوية، فإن طوائف التجار تلقت ضربة قوية نتيجة التغير الذى طرأ على النظام التجارى المصرى خلال القرن التاسع عشر، فقد بدأ نظام السوق ينحل تدريجيًا وانتشرت التجارة فى المدن، وعمل الأجانب بفروع منها كانت من قبل وقفًا على التجار المصريين دون غيرهم من ناحية، ومن ناحية أخرى تحولت التجارة الخارجية تحولا كاملا، فبعد أن كانت مصر تتجر بالبضائع السودانية، والعربية، والشرقية، وكانت القاهرة مركزًا من المراكز المهمة لهذه التجارة وللتجار المصريين والسوريين والأتراك الذين يقومون بها، أصبح الاتجاه الرئيسى للتجارة الخارجية فى القرن التاسع عشر هو تصدير القطن إلى أوروبا واستيراد البضائع الأوروبية المصنوعة إلى مصر، وأصبح اليونانيون والأوربيون من الجنسيات الأخرى هم المصدرين والمستوردين الرئيسيين، وزيادة على ذلك عانت طوائف التجار من الضرائب الباهظة بقدر ما عانت منها طوائف الحرف اليدوية، بينما كان التجار الأجانب يعفون بحكمالامتيازات الأجنبية(١).

وقد أعيد تنظيم الإدارة المصرية فى نهاية القرن التاسع عشر، وأصبحت أكثر كفاءة، وأخذ عد الموظفين المدربين فى الازدياد، وأصبحت الدولة تدريجيًا قادرة على حكم الشعب مباشرة، وأجرى فى عام ١٨٧٩م أول إحصاء رسمى ونتيجة لهذا أصبحت الدولة قادرة على العمل دون الاعتماد على الطوائف وبالتدرج أخذت طوائف الحرف فى الضعف، وتداعى نفوذها المالى والاقتصادى، واختفت جميع الطوائف عند نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين(٢).

وما تجدر الإشارة إليه أن نظام النقابات الطائفية فى مصر كان يختلف

---

(١) G. Baer, Socail Change in Egypt, 1800-1914, pp. 138-139 in P.M. Holt , ed., Political and Social Change in Modern Egypt.

(٢) G. Baer, op.cit, p. 144.

عن النظام الموجود فى أوروبا فى ذلك الوقت، إذ أن الطوائف فى مصر لم تحاول تقييد عدد من يسمح لهم بممارسة الحرفة ولم تتدخل لتقييد المعروض من السلع، أو لتحديد الأجور وكذلك لم ترهق أعضاءها بالجبايات الثقيلة، أو بفرض رقابة تعسفية على الإنتاج[١]، كما كانت مثيلاتها فى أوروبا فى العصور الوسطى إذ بلغت معايبها على حسناتها، وبمرور الوقت استقلت سلطتها الاحتكارية وأهملت مسئوليتها عن تأمين جودة الصنف، وزيادة عدد العمال الفنيين، واجتناب الإفراط فى الإنتاج أو قصوره عن الطلب، ولم تكن النقابات الطائفية فى مصر من عوامل تأخر الصناعة فى مصر، بل كانت عاملا هامًا فى صمود الصناعات اليدوية من الضعف والانحلال[٢].

كما أن النقابات لا تلزم أعضاءها بأن يتتلمذوا على يد معلم فى الصناعة، لا تجوز مفارقته، بل تترك لكل شخص الحرية فى أن يفارق من يشتغل عنده كلما أراد ذلك، هذا كما أنها لا تتدخل فى مسائل الأجور ولا فيما يقع من المنازعات بين الشراة والبائعين تاركة جميع المسائل المتعاقد عليها حرة من كل قيد[٣].

وحتى وصول الحملة الفرنسية ان الحرفيون ينقسمون إلى ثلاث طبقات من حيث أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، فالطبقة الأولى كانت أكثرهم بؤسًا وتضم عشرة آلاف شخص[٤] ويستخدمون فى أعمال ثانوية وكانوا يحصلون على أجر بالغ التواضع يكاد يفى لمعيشتهم [illegible] قميصًا

(١) M. Clerget, Le Caire, Vol. II, p. 227.

(٢) M. Clerget, op.cit., p. 227.

(٣) محمد فؤادشكرى وآخرون، بناء دولة مصر محمد علي، ص ٦١٨.

(٤) ج. د.ى شتابرول، دراسة فى عادات وتقاليد سكان مصر المحدثين (وصف مصر) الدولة الحديثة - ترجمة زهير الشايب، ص ٢٩١.

أزرق اللون، من الصوف ويحزم بحبل عند وسط الجسم وتغطى رؤوسهم بلبدة بيضاء، أما الطبقة الثانية وتضم حوالى ثلاثة آلاف عامل يومية، وظروفهم ليست أقل من ظروف الأولين مدعاة للشكوى رغم أنهم ليسوا على الدرجة نفسها، من البؤس ويرتدون قميصًا أو ثلاثة فى بعض الأحيان والطبقة الثالثة وهى حوالى الفين من العمال، وحالتهم أكثر يسراً من سابقيهم قليلاً، ويحمل هؤلاء رؤساء ورش ويرتدون ملابس أكثر فخامة، وهى عبارة عن شال من الموسلين، أو الصوف حول طربوش ليشكل عمامة، وملابسهم الداخلية من التيل[1].

العناصر المكونة للطائفة الحرفية:

بعد أن تحدثنا عن الطوائف الحرفية وتطورها فى مصر وكيف أنهم حافظوا على رقى الصناعة وتقدمها، وبينا أثرهم فى الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية وعلاقاتهم بالطرق الصوفية وعلماء الأزهر وغير ذلك، ينبغى أن نتعرض للعناصر المونة للطائفة الحرفية، وهى:

١ ـ شيوخ الرابطة:

لقد استعملت كثير من الألقاب، وكان لقب «شيخ المشايخ» أكثرها شيوعًا فى مصر أثناء الحكم العثمانى، أما «عريف العرفى» فإنه لم يكن مستعملا، «وكبير الحرفة»، فقد كان مستعملا، أما «مقدم» أو «الريس» فقد ورد كثيراً فى النصوص التاريخية، ومستندات المحكمة، واستعمل فى الطب، فنجد «ريس» الحكماء، ريس الأطباء وغيرهما، أما المدير فهو رئيس الرؤساء، وكان الشيخ روح الرابطة، وعند تنصيبه فى الحفلة كانوا يقومون «بشد» خصوصى إذ كانوا يعقدون العقدة الثالثة باسم حسن البصرى الذى كانوا يعتبرونه كبير المشايخ.

(١) المرجع السابق، ص ٢٩٢.

وكان شيوخ الروابط يعينون عن طريق الحكومة، وذلك فى خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، وقد أدى ذلك إلى هبوط تقاليد الرابطة، وكان من حق أعضاء الرابطة الاعتراض على تنصيب شيخ غير مرغوب فيه. أما الخدم (النوبيين) فكانوا يختارون الرئيس بأنفسهم وكانت الحكومة تتدخل أحيانًا فى هذا التنصيب(١).

٢ - شيخ الحرفة وأعماله:

كانت وظيفته انتخابية فى الاسم، ولكنها كانت وراثية فى الواقع فى نطاق أسرة معينة، وكان يعاونه جاويش، ينتخب الشيخ بالاتفاق ولم يحدث إطلاقًا أن انتخب حسب أغلبية الأصوات، وفى حالة عدم إمكان الاتفاق بين الرؤساء، كان شيخ المشايخ يعين أحد المرشحين، وكان يلى الانتخاب احتفال لتأكيده يحلف فيه الشيخ يمينًا. كما أن الحرفة كانت تقوم أيضًا بانتخاب الجاويش وكان يقوم بدور مندوب الشيخ و[illegible]، وإن لم تكن له سلطة قانونية، وكانت مهام الشيخ كما حددت أن يعقد اجتماعات أعضاء الحرفة، ويحافظ على تماسك الهيئة، ويجد عملا لأرباب الحرفة، ويعين عليهم الرؤساء ويبحث مع السلطات كل المسائل المتعلقة بالحرفة(٢)، وهو الذى يتولى توزيع الضرائب المفروضة على الأعضاء، وكانت الحكومة تفرض ضرائب سنوية على طائفة بأكملها ويقوم الشيخ بإعادة توزيعها على الأعضاء كل حسب موارده(٣) فمثلا كانت طائفة ناسجى الكتان فى الفيوم تدفع ما مقداره ٢٠,٠٠٠ بارة سنويًا، وأحيانًا كانت هذه الضرائب لا تحصل إلا بناء على أمر الباشا كما حدث فى عام ١٨٣٦م(٤).

---

(١) A. Reymond, Artisans et Commerceruts au Ciare ai XIIIe Siecle, Tome 2, pp. 551-552.

(٢) هاملتون جب، هارولد بروون، المجتمع الإسلامى والغرب، ج٢، ص ١٢٧.

(٣) رؤوف عباس، الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩-١٩٥٢، ص ٢٦.

(٤) دفتر ٧٤ معية تركى الوثيقة رقم ٧٩٥، ٥ ربيع الأول عام ١٢٥٢هـ من الجناب العالى إلى حبيب أفندى.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وكان الشيخ مسئولا عن دفع ما هو مفروض على جميع أعضاء نقابته من إتاوة أو فردة الرأس، أما الأعضاء فليسوا مسئولين شخصياً أمام الحكومة، كما أنهم بمأمن من أعمال الابتزاز التى كان من الممكن أن يتعرضوا لها لو أنهم لم يكونوا أعضاء فى النقابة نتيجة لجشع موظفى الحكومة.

وبفضل هذا النظام سيطر على جماعات كثيرة من الأفراد عن طريق الشيوخ، فإذا حدث ما يستدعى الشكوى من صانع أو أى فرد ينتمى إلى إحدى النقابات، فإن أيسر الطرق التى يرد بها الحق إلى نصابه أن يرفع الأمر إلى الشيخ، وكان من حق الشيوخ أن يتصلوا بالباشا وهم يمارسون هذا الحق إذا وقع أمر ذو بال، وإذا حدث لإحدى النقابات أن تناقص عدد أعضائها إلى حد لا يسمح باستمرارها سواء أكان ذلك التناقص راجعاً إلى الوفاة أم التجنيد أو لأى سبب، فإن للشيخ، أن يقبل أعضاء جدد من بين الفلاحين أو المشتغلين بالزراعة الذين يتوقعون الحصول على حماية هذه الهيئات المنظمة أو المشاركة فى عضويتها، فقد جرت عادة الفلاحين أن يشتغلون بالزراعة أو بالصناعة أو بالملاحة ويدعوهم إلى الالتحاق بأى من هذه الأعمال، أما قلة الأيدى العاملة فى إحدى تلك الحرف، أو زيادتها فى أخرى[١]، وحتى عام ١٨٨٠ م كان مشايخ النقابات يحددون أجور أعضاء النقابات، ويساعدون السلطات فى تحديد أسعار المأكولات[٢]، ومن مهمته أيضاً مراقبة المقاييس والموازين، والمكاييل، ومنع الغش، وتقدير الثمن، وكلما رأت الحكومة تعديل هذا انظام، فإنها تخاطب شيخ الحرفة[٣].

وكان الشيخ يمنح بعض سلطات قضائية، فيقوم بفض ما ينشب بين

---

(١) محمد فؤاد شكرى، بناء دولة مصر محمد علي، ص ٦١٧.

(٢) G. Baer, Social Change in Egypt, 1800-1914, p. 143.

(٣) دكتور راشد البراوى وآخرون، التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث، ص ١٨.

أفرادها من منازعات، ويعاقب من يخالف العرف والتقاليد المرعية. وبرغم أن سلطته القضائية لم يؤكدها القانون، فإنها كانت محترمة من الجميع، وكانت تلك السلطة تمتد إلى الحكم بالسجن أو الغرامة أو إغلاق المحل، أو حرمان المذنب من عضوية الطائفة(١).

وفي عام ١٨٨٢م كانت قد ألغيت كافة الضرائب على النقابات وآخر الوظائف المالية للمشايخ كما منعت احتكارات نقابات معينة خلال عامي ١٨٨٧-١٨٩٠م وفي عام ١٨٩٠م أعلنت الحرية الكاملة للتجارة وكان آخر وظائف مشايخ وأهمها وهي وظيفة توفير العمالة، فقد اختفت إبان العقد الأول من القرن العشرين.

ومهما يكن الأمر، فإنه في هذا الوقت لم تبق كثير من النقابات في أية وظيفة في الحياة العامة في مصر، بينما توقفت الحكومة المصرية عن تعيين مشايخ النقابات قبل الحرب العالمية الأولى.

وهناك اختلاف أساسي بين سلطة الشيوخ الإدارية وسلطتهم القضائية، فالأولى تنبع من رعية الحكومة في أن تنفذ تعليماتها بواسطة جميع القاطنين في المدن حين لم يكن باستطاعتها القيام بهذا العمل مباشرة حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر، فاستخدمت المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية الموجودة كحلقة اتصال بينهما وبين المحكومين، بينما احتفظت لنفسها بحق استخدام القوة، ولكن حين تكون الحكومة ضعيفة فإن الشيوخ يزدادون قوة، ولما كانت تلك القوة لا سند لها من القانون فلم يكن هناك ضرورة لإبقاء سلطة الشيوخ القضائية عن طريق التشريع فبقيت بأيديهم حتى نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين(٢).

---

(١) رؤوف عباس حامد محمد، الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩-١٩٥٢، ص ٢٥.

(٢) G. Baer, Social Change in Egypt, 1800-1914, p. 144.

ويلاحظ أن بقاء شيخ الحرفة فى منصبه، توقف على رضاء الحرفيين عنه، وإذا لم يكن كذلك لأى سبب من الأسباب أبعدوه عن وظيفته واختاروا شيخاً آخر مكانه[١]، كما أنهم إذا رغبوا فى الاحتفاظ به فإن الكخيا المتولى لا يستطيع فى نهاية العام أن يبدله كما أنه ليس فى مقدور هذا الأخير زيادة مبلغ الالتزام، ويضطر الكخيا المتولى لتعيين شيخ آخر، ويطلب إلى الطائفة أن تحدد له شيخاً يعينه ويتم ذلك بطريق النداء وبدون أية صيغة أخرى، وبدون اللجوء إلى طريقة الاقتراع، على الرغم من معرفة الأتراك لهذه الطريقة، ولكن عندما يريد الكخيا أن يرغم الحرفيين على اختيار شيخ معين، فإنهم يرفضونه ويعترضون على ذلك، ويضطر فى النهاية إلى الموافقة على طلبهم، وهذا ما حدث فى طائفة الحمامين عندما أراد الكخيا تعيين شيخ عليهم، ولكنهم رفضوا تعيينه، وقد اضطر فى النهاية إلى الموافقة على تعيين شيخ عليهم طبقاً لموافقتهم[٢].

٣ - مراحل تدرج الحرفيين:

مادمنا قد تكلمنا عن شيخ الحرفة وأعماله والشروط التى يجب توافرها لانتخابه والأعمال التى يقوم بها، ينبغى أن نعطى فكرة عن المراحل التى كان يمر بها الحترفى حتى يصل إلى رتبة المعلم أو الأسطى. ولقد كان يمر بثلاث مراحل هى الصبى Apprentice، والعريف Journeyman، والمعلم أو الأسطى Master Crafts Man، وسنتحدث عن كل واحد من هؤلاء بالتفصيل.

---

(١) هاملتون، جب، هارولد بوون، المجتمع الإسلامى والغرب، ج٢، ص ١١٦.

(٢) دفتر ٨٧٥ ديوان خديوى تركى مكاتبة رقم ٨٦ بتاريخ ٢٢ صفر عام ١٢٤٨هـ من المجلس العالى إلى ديوان الخديوى.

(أ) الصبى:

وهو يعيش عند المعلم، وعليه الطاعة والاحترام، وعلى المعلم أن يعلمه أصول حرفته ودقائقها، والمدة التى يجب أن يمكثها عند المعلم حوالى سبع سنوات على حسب استعداده الفطرى، كما كان الحال فى أوروبا فى القرون السابقة للانقلاب الصناعى، يراعى فيها تعويض المعلم عما تحمله من نصب، وعن المواد التى يتلفها الصبى وعندما يأتى الوقت الذى يشعر فيه الصبى بأنه بلغ درجة كافية من التدريب تؤهله للعمل لحسابه الخاص، كان يعرض نماذج من عمله على شيخ الحرفة[١]، وفى أيام الفتوة كان الصبية الذين يدخلون الطائفة يعطون «أيوبين فى الطريق» و«أخويين فى الطريق» مهمتهم الإشراف على تدريبهم وسلوكهم، وكانت العلاقة بين «المعلم» وصبيه تشبه العلاقة القائمة بين الدرويش المتمرس ومريديه، وهكذا قامت عاطفة تضامن قوية جداً بين أعضاء الطائفة التى أصبحت بؤرة الولاء ، تفوق فى ذلك الدولة أو الدين، وبقيت هذه الطائفة بعد تحول الطوائف إلى العلمانية، ولابد أن انتماء عدد كبير من أرباب الحرف إلى الانكشارية قد شتت هذا الولاء بشكل ما، ولكن تضامنهم كان ينمو بسبب تقارب حوانيتهم[٢]، ويلاحظ أنه لم يكن يسمح للصبى بترك معلمه إلا بعد الحصول على موافقة شيخ الحرفة، وإلا كان من العسير عليه الحصول على عمل مناسب، ومع ذلك فلم يكن ترك المعلم إلى سواء أمر صعب المنال[٣].

وكان قبول عضو جديد بإحدى الطوائف الحرفية يتم على مراحل تبدأ كل مرحلة بحفلة معينة:

---

(١) محمد فهمى لهيطة، تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة، ص ٣.

(٢) هاملتون، هارولد بورن، المجتمع الإسلامى والغرب، ج٢، ص ١٣٦.

(٣) Jomard, Description de L' Egypte, Vol. 18, p. 273.

١ - حفل الالتحاق:

ويتم عند انضمام الصبى إلى الطائفة، وفى ختامه يصبح الطفل صبياً لدى الأسطى ويبدأ عادة بقراءة الفاتحة وبذلك يكون قد مر بأولى مراحل الالتحاق الطائفة:

٢ - حفل العهد:

وفيه يلقى الأسطى بأسئلة يجيب عنها الصبى، ثم يلقى عليه بعض النصائح، ثم يتلو عليه القسم وينتهى الحفل بتلاوة آى الذكر الحكيم والصلاة على النبى ﷺ(١).

٣ - حفل الشد:

ويقام هذا الحفل عندما يبلغ الصبى جداً من الكفاءة فى الحرفة ويدخل الصبى سياج الطائفة أو مشدود حيث يمر بحفل الشد، الذى يحزم فيه بحزام الطائفة على يد النقيب بحضور الشيخ، وفى هذا الحفل يقوم «الكبير» أى المعلم، بتقريظ تلميذه أمام شيخ الطائفة مبيناً مدى مهارته فى إتقان الصنعة، ثم يليه الجد وهو كبير الكبير ثم يقوم النقيب والطالب بعقد حلقات مع العمال من زملاء الأخير، لتصفية ما قد يكون بينه وبين الطالب من منازعات، وبعد ذلك يعقد اجتماع كبير للطائفة تولم فيه وليم، ويفتح الحفل بقيام كل عضو بقراءة الفاتحة الكبيرة ويهدى كل منهم إلى الشيخ عوداً أخضر، ثم يقوم الطالب بمناشدة الحشد أن يطلبوا من الشيخ أن يستجيب لكبيره، ويلحقه بحمايته، ويقبله عضواً بالطائفة، فإذا اعترض أحد الحاضرين كان على الطالب مصالحته، وبعد ذلك يشمل الصمت الجميع، ويقوم الطالب فيتوضأ ويصلى، ثم يعقد فى حزمه أربع عقد واحدة لكبيره

(١) أندريه ريمون، فصول من التاريخ الاجتماعى للقاهرة العثمانية، ترجمة زهير الشايب، ص١٦٢-١٦٣.

هو، وواحدة لكبير كبيره (الجد) وثالثة للطائفة والرابعة لإمام العلوم علي بن أبي طالب، ثم ينصح الحاضرون المشدد بأن يكون عفيفًا، خيراً، وألا يقدم على فعل ما يغضب الله، وأن يتمسك بالشريعة، وكان حفل الشد يكلف الصبى مصاريف باهظة خلاف الهدايا التى كان يقدمها إلى النقيب وكبير الاسطوات الحاضرين وكانت عبارة عن أقمشة وصابون[١].

(ب) العريف:

أما العريف فهو يعمل عند المعلم نظير إيوائه واستخدامه ويجوز للمعلم أن يستخدم لديه اثنين أو ثلاثة والمدة التى يمكثها عند المعلم من سنتين إلى خمس سنوات، ولا يجوز للعريف أن يترك معلمه دون انقضاء المدة المذكورة، والمعلم نفسه لا يجوز له ترك العريف لأى سبب[٢].

وإذا أراد العريف أن يرقى إلى معلم لابد له أن يتفنن ويتقن عملا، ويوافق عليه المعلمون والشيخ، وكان يعقد احتفال ثان «للشد» ولكن هذا الاحتفال كان أقل تفصيلا، إذ كان الأمر يقتصر على أن يعد المرشح بمراعاة الطرائق التقليدية التى جرت عليها الحرفة[٣].

(ج) المعلم أو الأسطى:

أما المعلم، فلابد أن يكون ملمًا بدقائق الحرفة، وينتخب المعلمون من بينهم شيخ الحرفة، أو شيخ الطائفة[٤]، وكان يستخدم لديه عدداً من الصبية، لا يجوز التجاوز عنهم، ويعرفهم أصول المهنة وأسرارها، وإذا أراد أى صبى ترك معلمه لا يجوز له ذلك، إلا بإذن من معلمه الخاص، وإذا نشب خلاف

(١) A. Raymond, Artisans et Commercant au Caire au XII.Le Siecle, 2 Vol. p. 550.

(٢) محمد فهمى لهيطة ، تاريخ صر الاقتصادى فيالعصور الحديثة، ص ٣.

(٣) هاملتون جب، هارولد بوون، المجتمع الإسلامى والغرب، ج٢، ص ١٣٨.

(٤) أحمد أحمد الحتة، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر، ص ١٦.

بينه وبين صبيه بخصوص أسباب مادية، فإن الشيخ يتدخل ويلحقه بخدمة معلم آخر. وإذا كان الخلاف بسبب تشاجر، فإن عملية الصلح تتم بواسطة الشيخ[١].

ولكن يحصل الصانع على ترخيص بمزاولة تعلمه الحرفة، ويصبح بذلك «أسطى» يقام له حفل «الإذن» ثم تقام له حفلات شد أخرى، يترقى بعدها فى مراتب الطائفة وهى مرتبة البيشرويش، ثم مرتبة النقيب الثانى أو الوسطانى، ثم مرحلة النقيب أو النقيب الكبير وأخيراً مرتبة الشيخ[٢].

ونتيجة للاعتبارات الدينية كان الأعضاء غير المسلمين، والطوائف غير الإسلامية توضع فى موضع شاذ، على أنه لم يحرم عليهم الاشتراك فى احتفالات الحرفة وتنظيمها، وكان يعين للأعضاء غير المسلمين فى الطائفة المختلطة «آباء» معلمون مسلمون «للحرفة» ومن ناحية أخرى كانت تحترم عاداتهم الدينية، فتستبدل «صلاة الرب» مثلا بالصلاة عندنا فى حالة قبول مرشح مسيحى.

مزايا نظام الحرف ومساوءه:

وإذا نظرنا إلى هذا النظام نجد العديد من المزايا والمساوئ نجملها فى دقة الصناعة وارتقاء الفن، فضلا عن أنها توجد روحًا من الإخاء والتعاون بين أعضاء المهنة الواحدة، ومنع النافسة غير الشريفة بين الأعضاء[٣].

وكانت الطائفة تخدم عدة أغراض، فقد كانت توفر الوسيلة التى تمكن أقل المواطنين شأنًا من التعبير عن غرائزه الاجتماعية والاطمئنان إلى مكانته فى النظام الاجتماعى، ومن ناحية أخرى كان الحرفى فى مأمن من

---

(١) أحمد أحمد الحتة، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر، ص ٣٠.

(٢) أندريه ريمون، فصول من التاريخ الاجتماعى للقاهرة العثمانية، ص ١٦٣.

(٣) عبد النمعم فوزى، مذكرات فى تطور مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث، ص ٢٣.

أن يتدخل حكامه السياسيون فى شئونه إلا بشكل طفيف، إذ كانوا ـ بوجه عام ـ يحترمون استقلال الطوائف وطرائقها التقليدية[١].

ومما كن ينمى الوظيفة الاجتماعية لبعض الطوائف، وخاصة طوائف الحرف ما لها ـ عادة ـ من ارتباطات مع إحدى الطرق الدينية الكبرى، وكان لهذا الارتباط أثره فى الأمانة والإخلاص والواجب، وخاصة عند الحرفى المسلم[٢].

كما أن هذا النظام يخرج الأفراد الذين لا يستطيعون مواصلة العمل فى الحرفة، ولذلك نجد أنه يخدم الصناعة لطرد الدخلاء عليها، أو الذين ليس لديهم استعداد شخصى ليتعلم أصول وفن المهنة ودقائقها[٣]، وقد يبدو أن هذا النظام مقيداً للحرية، ولكنه كان مفيداً للصناعة فى ذلك الوقت، لأنها كانت صناعة يدوية، وتتطلب شيئًا من المهارة والدقة، وكان الحد من إنشاء المصانع، والمدة التى يمكثها كل من العرفاء والصبيان يجعل الصناعة دقيقة، لأن صاحب العمل فى هذه الحالة لا يهمه سوى الحصول على أكبر ربح ممكن، وبالتالى يؤدى إلى دخول كثير من العمال غير المهرة المهنية ويدخلون فى زمرة الحرفيين. ويترتب عليه تدهور الصناعة وعدم دقتها، ولكن يختلف الحال تمامًا فى نظام الحرف والمراحل الثلاثة التى يمر بها الصبى، حتى يصل إلى المعلم، وطل المدة التى يمكثها كانت كفيلة باتقان مهنته ويترتب عليه اتقان الصناعة ورقيها.

على أن هذا النظام أصابه الضعف بعد ذلك، نظراً لاتباع نظام الاحتكار وإغلاق الباب أمام الابتكار والفن. ولم يكن هذا موضع سخط فى

---

(١) هاملتون جب، هارولد بوون، المجتمع الإسلامى والغرب، ج٢، ص ١١٥.

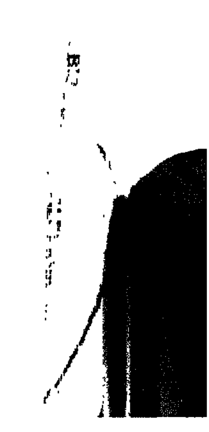
(٢) محمد فهمى لهيطة، تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة، ص ٣٠-٣١.

(٣) علي لطفى ، التطور الاقتصادى فى مصر وأوروبا، ص ٢١٩.

مصر فقط بل كان فى فرنسا أيضاً، ومن أجل الخدمات التى قدمتها الثورة الفرنسية الغاء النقابات الطائفية فى فرنسا[١].

وقد أدى تدخل الأتراك العثمانيون فى نظام الحرف فى مصر إلى تحولها عن الغرض الذى من أجله أنشئت، فبعد أن كان هذ النظام يعمل على الرقى بالصناعة، وفنونها والمحافظة على مصالح الحرفيين تحول إلى إدارة يتحكم بها فى الصناع وإرادتهم، طبقاً لرغبات وطلبات الحكومة[٢].

كما أن قيام الحكومة بوضع الطوائف تحت إشرافها المباشر، جعل عمل شيخ الطائفة بعد أن كانت مهمته الإشراف الدقيق على رقى الحرفة ودقتها _ جمع الأموال التى كانت تفرض عليهم بمنتهى القسوة والإعجاز الأمر الذى جعل كثير من الحرفيين المهرة يعجزون عن الدفع، وترتب على ذلك تركهم للحرف. ولنا أن نتصور مدى الضرر الذى أصاب الصناعة نتيجة ترك أمهر العمال لها.



ولقد أصبحت وظيفة شيخ الحرفة مع مرور الأيام لمن يشتريها بثمن أحسن، ولنا أن ندرك أثر ذلك على رقى الصناعة وتقدمها، فبعد أن كان شيخ الحرفة ملماً بأصول الحرفة أصبح كل همه جمع الكثير من الأموال والعمل على إرضاء رجال الحكومة[٣]، وبعد أن كان دور شيخ الحرفة أن

(١) علي لطفى ، التطور الاقتصادى فى مصر وأوروبا، ص ٢١٩.

(٢) محمد فهمى لهيطة، تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الوسطى الحديثة، ص ٣٠.

وقد أخذ هذا النظام يتلاشى شيئاً فشيئاً منذ عهد محمد علي، وتدخل الحكام فى تقليل سلطة المشايخ للحرف من جهة حتى قضى على الطوائف قانونياً على إثر الأمر العالى الصادر فى ٩ يناير عام ١٨٩٠، وقد قرر حرية احتراف أية مهنة، ولم يشترط أن يكون المحترف صبياً متمرناً، فمهد بذلك السبيل لقيام الجماعات الاختبارية بين أهل الحرفة الواحدة، وكذلك نقابات العمال الحالية. (انظر: أمين مصطفى عفيفى عبد الله، تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث، ص ٩٦).

(١) المرجع السابق، ص ٩٦.

يعمل على إجابة مطالب أعضاء مهنته أصبح - بعد ذلك - هو جمع المال للحكومة، وأصبح هذا النظام يشبه نظام الالتزام فى الزراعة.

وكان لهذا أثره السيء على الحرفيين والصناعة معاً[١].

كان عمل شيخ - الحرفة - فى البداية معاقبة أفراد طائفته إذا خرجوا عن تقاليد الحرفة، ولكن حين أصبح عمله إداريًا أهمل هذه الناحية وترتب على ذلك أن تهاون الكثيرون فى أعمالهم، بالإضافة إلى ضعف حماسهم وباحوا بأسرار مهنتهم، وأصبح نظام الحرف إداريًا محضًا، الأمر الذى أدى إلى تكوين طائفى لغير الصناع كالحمالين والسقايين والممثلين والمغنيين وغيرهم. وهذه كانت تعتبر حرفًا وضيعة ودنيئة، ومن هنا فقد نظام الطوائف ما كان له من تقدير[٢].

---

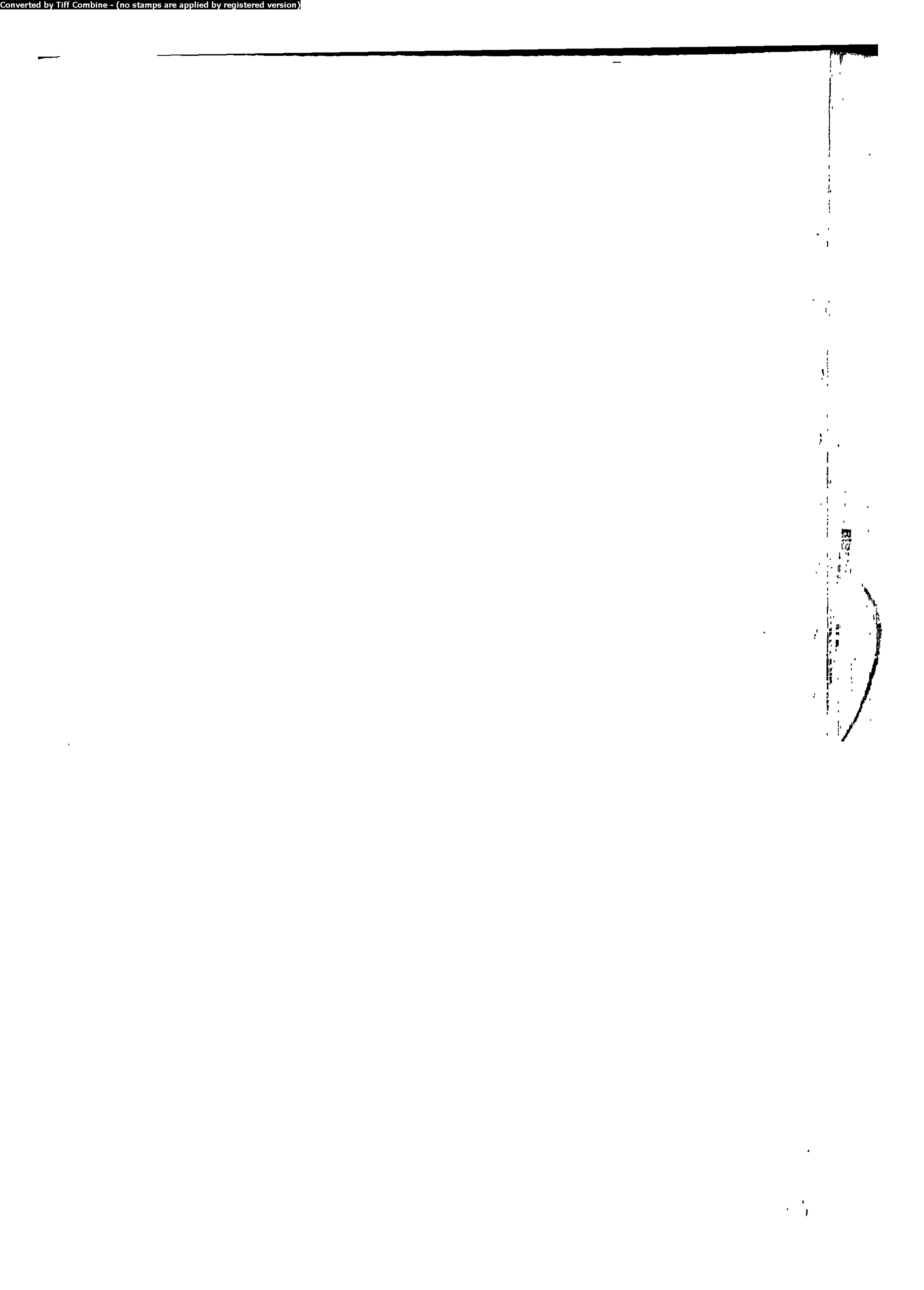
(١) محمد فهمى لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة، ص ٣٢.

(٢) محمد فهمى لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة، ص ٣٢.

وكان التجار المصريون كالحرفيين - مثلا - يعانون من رسوم ضرائب فادحة فى حين أن التجار الأجانب قد أعفوا منها بمقتضى الامتيازات الأجنبية، ومن هنا فقد وجهت الضربة القاضية للنقابات فى نهاية القرن التاسع عشر، وأهمل الأوروبيون أمر المشايخ باعتبارهم ممولين للعمال، وساعد على ذلك ظهور المدن المصرية ، وخاصة فى خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر، بالإضافة إلى تدفق الناس إلى المدن مما أدى إلى زيادة الذين لم يكونوا أعضاء فى النقابات. انظر:

G. Baer, social Change in Egypt, 1800-1914, p. 144.

الفصل التاسع
تولية محمد علي باشوية مصر



ولد محمد علي سنة ١٧٩٦م بمدينة قولة. وقد تركه والده إبراهيم أغا وهو فى الرابعة من عمره، وقد تكفل به عمه طوسون ثم والى المدينة وهو أحد أصدقاء أبيه بعد وفاة عمه[1] ولما بلغ أشده التحق بالجهادية زمنًا ثم اشتغل بالتجارة، وقد قرر الباب العالى وقتئذ إرسال حملة عثمانية لطرد الفرنسيين من مصر بمساعدة إنجلترا فالتحق محمد علي فى القوة التى اشتركت فى واقعة أبى قير البرية، ولما خرج الفرنسيون من مصر نصب محمد علي قائدًا على أربعة آلاف جندى ألبانى، فأرسله خسرو باشا الوالى العثمانى الجديد إلى الصعيد لمحاربة المماليك. ولكن محمد علي وصل متأخرًا ففكر خسرو فى الغدر به فتحالف محمد علي مع عثمان البرديسى زعيم المماليك، وتمكن من عزل الوالى سنة ١٨٠٣م[1].

وفى أثناء ذلك كان محمد الألفى زعيم المماليك الثانى قد سافر إلى إنجلترا فأكرم الإنجليز وفادته وقدموا له الهدايا الثمينة. وقد كان غرضهم الاستيلاء على سواحل مصر الشمالى فى مقابل تعضيدهم للمماليك وتوطيد شوكتهم فى مصر. وقد عاد محمد الألفى وتحصن بالصعيد فعمل محمد علي على الإيقاع بينه وبين البرديسى.

ولكن الألبانيين ازدادت جرأتهم. وكان محمد علي يعضدهم سرًا فأخذوا يطالبون البرديسى بمتأخر مرتباتهم فلم يكن منه إلا أن فرض الضرائب الفادحة على سكان القاهرة فثاروا عليه وألجأوه إلى الهرب سنة ١٨٠٤م[1].

خلا الجو لمحمد علي فى القاهرة فأملى عليه دهاؤه وحسن سياسته أن يتظاهر بعدم الجرى وراء مصلحة خاصة فنصح العلماء والمشايخ بتنصيب خورشيد باشا محافظ الإسكندرية واليًا عليهم. وفعلا تم ذلك ولكن الوالى

---

(١) محمد صبرى، تاريخ مصر : من محمد علي إلى العصر الحديث، ص ٣٢.

الجديد لما رأى جند محمد علي الألبانيين خاف على نفوذه فاستقدم جنداً من المغاربة (الدلاة) أساءوا معاملة الأهالى وأوسعوهم نهبًا وقتلا فازداد المصريون كراهية للوالى.

وكان الباب العالى فى هذه الفترة قد عين محمد علي واليًا على جدة ولكن محمد استغل الظروف وحرّض الجند على مطالبة الوالى بالعلوفة وتحالف مع المشايخ والعلماء وكانوا قد سئموا هذه الفوضى فحاصروا خورشيد باشا فى القلعة، وألحوا على الباب العالى بتولية محمد علي فصدر الفرمان بولايته ٩ يوليو سنة ١٨٠٥م.

ولا ريب أن هذه التولية التى حدثت على يد المصريين كانت الحجر الأول فى أساس الدستور المصرى الجديد. فقد كان المماليك دعاة الفوضى وكان ولاة العثمانيين جهلة أغبياء يظلمون العباد.

هنا ينتهى القسم الأول من سياسة محمد علي التى كانت ترمى إلى بلوغ السلطة وقد أخذ بعد ذلك يعمل على توطيدها حتى يتمكن من تحقيق أغراضه البعيدة. وقد ساعد الحظ محمد علي بوفاة البرديسى (نوفمبر ١٨٠٦م) والألفى (يناير ١٨٠٧م) فأصبح شاهين بك زعيم المماليك ولكنه كان ضعيف النفوذ والعصبية بعد تفرق كلمتهم وتشردهم فى أقاصى البلاد[1].

ولكن إنجلترا عزّ عليها أن يقوى محمد علي فيقضى على سياستها فى مصر، فقد كانت الخطة التى جرت عليها فى بادئ الأمر مساعدة الدولة العثمانية فى طرد الفرنسيين من مصر سنة ١٨٠١م والتوصل بواسطتها إلى جعل مصر منطقة نفوذ لها فظلت محتلة الإسكندرية والسواحل المصرية حتى حدث صلح أميان سنة ١٨٠٢م بين فرنسا وإنجلترا وأسبانيا وهولندا،

(١) محمد صبرى، تاريخ مصر : من محمد علي إلى العصر الحديث، ص ٣٣.

فاحتفظت فرنسا بمعظم مستعمراتها وردت إنجلترا معظم المناطق التى استولت عليها وفى جملتها السوحل المصرية. ولم يكن فى الواقع هذا الصلح إلا هدنة مؤقتة بين الدولتين[١].

وقد أرسلت فرنسا عند صلح أميان ماثيو دبليسبس ممثلا لها فى مصر، فكتب إلى حكومته يقول: «أنه يعتقد أن البجباشى محمد علي هو أقدر الزعماء الحاليين فى مصر على التغلب على الفوضى الضاربة أطنابها فى البلاد» ، ويؤكد الكثيرون من الثقاة أن هذا الرأى الذى بلغ إلى الكولونيل «سبستيانى» سفير فرنسا فى الآستانة كان من العوامل التى ساعدت على توطئة الأمر لولاية محمد علي فى مصر.

كانت ترى إنجلترا إذن أن انتصار محمد علي انتصار للنفوذ الفرنسى فعملت على إحباطه جهدها وتحالفت مع المماليك بعد صلح «اميان» ولكن هذا التحالف لم يأت بالنتيجة المأمولة فلجأت إلى القوة وأرسلت فى سنة ١٨٠٧م حملة لمساعدة المماليك الذين اضمحل أمرهم، ونزلت جنودهم الإسكندرية، ولكن محمد علي تمكن بحزمه، وحسن تدبيره، ونصائح مسيو دروفتى قنصل فرنسا فى مصر من هزيمة الجيش الإنجليزى فى رشيد والتمثيل بأسراه فى شوارع القاهرة، وظلت الجنود الإنجليزية محتلة الإسكندرية ستة أشهر ثم جلت عنها فى ١٤ سبتمبر سنة ١٨٠٧م تلك هى الصعوبة الأولى التى كانت تكتنف الوالى، وقد تغلب عليها واستمد قوة جديدة أعانته فى التغلب على غيرها من المصاعب. فقد بقى أمامه بعد أن ارتكزت سلطته بهذا النصر أن يحل المشكلة المالية التى كانت تزعزع هيبة الولاة بين الجند والرعية. وأن يجهز على المماليك حتى لا تقوم لهم قائمة.

وقد أعان محمد علي على تذليل المصاعب الباقية تضامنه مع نواب

(١) نفسه، ص ٣٢.

الأمة الذين أولوه ثقتهم وكان مؤيد الجانب منهم «منذ رأوه رأى العين يطوف بأرجاء القاهرة ويجوس خلال الديار لتوطيد دعائم الأمن فيها ملقياً القبض على المعتدين والناهبين من عساكره تارة وطوراً معاقبٌ لهم بيده العقاب الصارم».

وكان جم الاحترام والتوقير للشيوخ إلى حد عدم المسارعة بمكاشفة إياهم بما يراه من صعوبة الحالة وحرج الموقف، فكان يضعهم بذلك فى مركز يرون من الواجب عليهم فيه المبادرة بتدبير الوسائل لدرء تلك الحاجة، وكانت مصلحتهم وقتئذ مماثلة لمصلحته ومندمجة فيها لأنه لما كانت قوته مستمدة من مؤازرتهم له فلا عجب إذا تطوعوا لجباية مما يضطر كرهاً إلى فرضه على الأهلين من الفرض التى لو باشر جبايتها بنفسه قبل أن يحصل على موافقتهم واستحسانهم لكانت سبباً فى تسوئة سمعته وبث كراهيته فى نفس الجمهور[١].

تمكن محمد علي فى طور نهوضه الأول بمساعدة المصريين والفرنسيين من التغلب على المصاعب الخارجية التى كانت تحيط بتوليته بسبب معارضة إنجلترا والباب العالى، ثم تغلب على المصاعب الداخلية والمالية وأخذ يتحين الفرص للتخلص من المماليك حتى يخلو له الميدان.

وقد اتفق فى أثناء ذلك أن السلفيين فى بلاد العرب كانوا ثائرين على الباب العالى، وهم ينسبون إلى الشيخ محمد بن عبد الوهاب. وكان مذهبهم أشبه بمذهب «الطهريين» يطلبون تطهير الدين من المفاسد والبدع والعودة إلى التقشف والزهد واتباع السنة والكتاب، وفى بداية القرن التاسع عشر ازداد نفوذهم واستولوا على مكة والمدينة سنة ١٨٠٣م وبلاد الشام ١٨٠٨م ولجأت الدولة العثمانية إلى محمد فأجاب طائعاً وأخذ يجمع القوات اللازمة

(١) محمد صبرى، تاريخ مصر : من محمد علي إلى العصر الحديث، ص ٣٤-٣٥.

ولكنه علم أن المماليك لن يهادنوه فانتهز فرصة ابنه طوسون على رأس حملة إلى شبه الجزيرة العربية وقرر إقامة احتفال لتوديعه دعا إليه الأعيان وفى جملتهم المماليك.

وفى يوم الجمعة أول مارس سنة ١٨١١ احتشد الناس فى القلعة فرحب بهم محمد علي، ولما حانت الساعة تحرك الموكب، وكان المماليك فى آخره نحو أربعمائة تحوطهم الفرسان والمشاه، فلما بلغ مضيقًا لا يمكن التحرك فيه أغلقت الأبواب وانحصر المماليك بين نيران بنادق الألبانيين وسيوفهم فبادوا وفتك الوالى بمن بقى منهم فى أطراف البلاد. وبذلك قضى على عنصر الفتن والدسائس فيها.

وجه محمد علي اهتمامه بعد ذلك إلى القضاء على أتباع الدعوة السلفية. وقد تمكن بعد حروب، طويلة امتاز فيها إبراهيم باشا من تفريق شملهم، وأسر قائدهم عبد الله مسعود، وإرساله إلى الآستانة حيث تم إعدامه عام ١٨١٨م[١].

وبعد أن قضى على المماليك وكشفت له الحرب عن قوته الحقيقية الا التفرغ لتنفيذ الخطة التى رسمها لنفسه فى الداخل والخارج [٢].

انهيار الإمبراطورية المصرية وأثر ذلك فى الصناعة

شيد محمد علي صرحًا عظيمًا من الصناعة، وأقام الكثير من الصناعات الحربية والمدنية، وأدار الكثير من الآلات وعمل آلاف من العمال المصريين فى المصانع، وأرسل الكثير من البعثات إلى الخارج واستقدم الكثير من الخبراء بالأجانب فى شتى المجالات، وبنى مصر الحديثة، ونستطيع أن نقول بأنه مؤسس مصر الحديثة بجيشها القوى، وأسطولها العظيم، وأقام

(١) محمد صبرى، تاريخ مصر : من محمد علي إلى العصر الحديث، ص ٣٦-٣٧

(٢) محمد صبرى، تاريخ مصر : من محمد علي إلى العصر الحديث، ص ٣٧.

الكثير من الصناعات وأصبحت مصر أقوى دولة فى المنطقة فى ذلك الوقت، وهدد الدولة العثمانية نفسها لولا تدخل الدول الأوروبية، وخاصة إنجلترا التى كان يهمها وقبل كل شيء بقاء الدولة العثمانية ضعيفة، لكى تستطيع تصريف منتجاتها الصناعية، وخاصة بعد الفترة التى شهدت فيها النهضة الصناعية وإيجاد أسواق لها، ولكنها وجدت فى الصناعات المصرية أكبر منافس لها.

وبدأت إنجلترا تعمل ضد محمد علي، ولا يمكن اعتبار اتفاقية بلطة ليمان عام ١٨٣٨م التى عقدت بين إنجلترا وتركيا كانت أهم الأسباب التى أدت إلى فشل الصناعة المصرية الناشئة، ولكن الحقيقة عكس ذلك، لأنه حتى عام ١٨٣٨م لم يكن يهم إنجلترا أو الدول الأوروبية منافسة الصناعة المصرية، لأنها كانت قد تدهورت قبل أن تبدأ المفاوضات حول الاتفاقية ثم انهارت نهائياً بسبب نقط الضعف الكامنة فى سياسة محمد علي الصناعية.

وهناك بعض الأسباب الخارجية والداخلية التى ساعدت على هذا الانهيار ونفصل الحديث فى ذلك.

الأسباب الخارجية:

أنشأ محمد علي جيشًا قويًا، يفوق فى تنظيمه وتسليحه وتدريبه كل الجيوش الموجودة فى الإمبراطورية العثمانية، واستطاع بهذا الجيش أن يحمى مركزه وأن يضمن استمرار حكمه فى مصر، ولقد لجأ إليه السلطان العثمانى محمود الثانى عندما احتاج إلى مساعدة محمد علي العسكرية للقضاء على الثورة اليونانية[١].

قامت الثورة فى اليونان ضد الحكم العثمانى فى عام ١٨٢١م،

---

(١) عمر عبد العزيز عمر، دراسات فى تاريخ مصر الحديث ١٧٩٨-١٩١٤، ص ٢١٥.

وعرض السلطان عليه فى عام ١٨٢٢م باشوية كريت نظير إعادتها إلى حظيرة الدولة والقضاء على الثورة التى شبت فيها. وفى عام ١٨٢٤م نجح محمد علي فى أداء هذه المهمة. وعرض عليه السلطان حكم شبه جزيرة المورة بنفس الشروط السابقة وتعاونت القوات المصرية بقيادة إبراهيم باشا والقوات العثمانية بقيادة خسرو. وفى عام ١٨٢٥م نزل إبراهيم بقواته وحقق نجاحًا ملحوظًا، لم تحققه القوات العثمانية ورأى إبراهيم باشا أن يتخذ إجراءات عنيفة ضد اليونان، ولكن الدول الأوروبية لم توافق على هذه الأعمال وكانت روسيا أسبق إلى التدخل لصالح اليونان. ولكن الدول الأوروبية وقفت ضد هذا التدخل خشية أن توطد روسيا نفوذها فى البلقان والشرق. واتفقت إنجلترا وفرنسا وروسيا فى عام ١٨٢٧م فى معاهدة لندن بفرض هدنة حربية وذلك بإرسال أساطيلهم إلى مياه المورة. ولكن انهى الأمر بمعركة نفارين البحرية ٢٠ أكتوبر عام ١٨٢٧م وقضى على الأسطولين المصرى والعثمانى[١].

لم يحقق محمد علي أى استفادة من الاشتراك فى هذه الحرب، فبدأ يعمل للاستيلاء على سوريا بسبب الدوافع الاستراتيجية، وحاول محمد علي فى بادئ الأمر أن يستولى على سوريا بالوسائل السلمية، وتقدم يطلب ذلك إلى استانبول عام ١٨٢٧م، ولكن السلطان رفض طلبه، ولكنه وجد مبررًا لتدخله فى سوريا وذلك عندما آوى عبد الله باشا الفلاحين المصريين الذين فروا من مصر تخلصًا من الخدمة العسكرية[٢].

وبدأت قوات إبراهيم باشا فى أكتوبر عام ١٨٣١م تعبر الحدود، وتحركت نحو عكا، وحاصرتها واستسلمت عكا فى مايو عام ١٨٣٢م، وفى الشهر التالى هرب حاكم دمشق، ودخل إبراهيم المدينة دون مقاومة، ثم

(١) نفس المرجع السابق، ص١١٦-١١٧.

(٢) عمر عبد العزيز عمر، دراسات فى تاريخ مصر الحديث ١٧٩٨-١٩١٤، ص ١١٨-١١٩.

تقدم شمالا، وهزم قوة عثمانية عند حمص واستولى على حلب، وانتصر عند ممر بيلان بالقرب من الإسكندرونة على جيش عثماني قادم للدفاع عن سوريا، واستمر تقدمه نحو هضبة الأناضول في ديسمبر عام ١٨٣٢م هزم جيشاً عثمانياً يقوده الصدر الأعظم نفسه بالقرب من قونيه[١]. وفي يناير عام ١٨٣٣م بدأت الإشاعات تتردد عن عقد محالفة تركية روسية. ولقد كانت مصالح روسيا تقتضي بقاء الدراسة العثمانية على حالها من الضعف، فلما رأت جيش محمد علي يجتاح الشام ويشرف على جبال الأناضول تخوفت من مسيرته إلى القسطنطينية، واستيلائه عليها، والقضاء على مطامع روسيا فيها. وقد أزعج بريطانيا وفرنسا أمر هذا التدخل، وحاولنا إنهاء الخلاف بين الوالي والسلطان، حتى لا تجد روسيا سبباً للتدخل[٢].

فجاء الجنرال مورافييف إلى الإسكندرية في ١٣ يناير عام ١٨٣٣م ليعرف أهداف محمد علي وقابله وعرض عليه الوساطة بينه وبين السلطان ووافق محمد علي بل وقع في حضوره على أمر إلى إبراهيم باشا بعدم التقدم بعد قونية. كما أن فرنسا عن طريق سفارتها في استانبول وبإيعاز منها أرسل السلطان العثماني مندوباً عنه في ٢١ يناير عام ١٨٣٣م ليفاوض في حسم الخلاف ودياً[٣]، وأرسل الأميرال روسين Roussin الفرنسي إلى محمد علي يطلب إليه ألا يشتط في طلباته حقناً للدماء، وأن يكتفي من فتوحاته بولاية صيدا (عكا) وطرابلس والقدس ونابلس[٤].

---

(١) نفس المرجع السابق، ص١١٩.

(٢) نفس المرجع السابق، ص١٢٠.

(٣) Mohamed Sabry, L'Empire Egyptian sous Mohammad Ali et Le Question D'Orient, 1811-1849, p. 233.

(٤) كان مندوب السلطان هو خليل باشا. انظر:

G. Douin, L'Egypté et le Syria en 1833 Sociéte Royale de Géographi d'Egypté, Publication Specials, p. 123.

وقد رفض محمد علي هذه الشروط وأصر على ضم كل سورية، وولاية أدنة إلى مصر، وكان إصراره على الاحتفاظ بإقليم أدنة يرجع - وهو من صميم الأناضول - إلى ما عرف عنه من كثرة مناجمه ووفرة أخشابه، ولأنه ينتهي بجبال طوروس التي أرادها محمد على أن تكون الحد الفاصل بين مصر والدولة العثمانية[1]. وانتهى الأمر بصلحة كوتاهية (أبريل عام ١٨٣٣م)، وسيطر محمد علي على كل سورية الجغرافية (أي الشام بجميع أجزائه) وصار إبراهيم باشا خلال السنوات الست التالية حاكمًا عامًا على الولايات السورية وممثلا لوالده. على أن الحكم المصرى فى سوريا لم يلبث أن اسطدم بثورات محلية نشبت في مختلف المناطق، فأساليب الحكم المصرى فى التجنيد وجمع السلاح والمال نفرت عنه قلوب العامة، فلقد أصدر محمد علي إلى ابنه إبراهيم فى أوائل عام ١٨٣٤م الأوامر التالية[2]:

١ - احتكار الحرير في الولايات السورية.

٢ - أخذ ضريبة الرؤوس من الرجال كافة على اختلاف مذاهبهم.

٣ - تجنيد الأهالي.

٤ - نزع السلاح من أيديهم.

ومن ناحية أخرى كان للدسائس العثمانية والإنجليزية شأن كبير فى تحريك تلك الثورات.

وفي عام ١٨٣٩م تأزم الموقف بين الوالي والسلطان، ففي داخل سورية كان الموقف يهدد بالانفجار، أما الموقف الخارجي، فكان في العام السابق اعتزم محمد علي استقلاله ليقطع آخر صلة تربط مصر بالدولة العثمانية، واستدعى قناصل بريطانيا وفرنسا والنمسا وروسيا وأخطرهم بذلك. ولكن ردودهم كانت غير مشجعة إلا أنه لم يتخل عن ذلك، وفي الوقت نفسه

(١) M. Sabry, L'Empire Sous M. Ali, p. 227.

(٢) عمر عبد العزيز عمر، دراسات في تاريخ مصر الحديث ١٧٩٨-١٩١٤، ص ١٢١.

كان السلطان محمود يستعد للحرب. وبدأ بالزحف على سورية وبدأ الصدام بين القوتين فى سوريا وانتهى الأمر إلى انتصار القوات المصرية على القوات العثمانية فى موقعة نصيبين عام ١٨٣٩م. وحدثت بعض التطورات الهامة، منها أن قائد الأسطول العثمانى فوزى باشا سلم أسطوله إلى محمد علي بالإسكندرية وكان لهذا أثر كبير فى المسألة المصرية، لأن معنى ذلك جعل كفة مصر راجحة على الدولة العثمانية فى البر والبحر[١].

لقد أثار انتصار الجيش المصرى إذن المسألة المصرية. وقفت الدولة الأوروبية مواقف مختلفة تبعًا لاختلاف أطماعها ومصالحها. وكانت الحكومة البريطانية مهتمة بضرورة الحفاظ على كيان الدولة العثمانية، إذ أنها تعتبر بقاءها عاملا لا غنى عنه فى بقاء التوازن الدولى فى أوروبا[٢] وهى الدعامة التى ارتكزت عليها المصالح الإنجليزية التى نظرت إلى مصر والمسألة المصرية خلال المواصلات الإمبراطورية صوب الهند[٣] كما أن إنجلترا رأت أن تقف فى وجه محمد علي وقررت أن تقضى عليه واعتمدت فى ذلك على خطوات اقتصادية ثم حربية لكى تصل إلى النتائج السياسية.

فمن الناحية الاقتصادية بدأت إنجلترا بالخطوة الأولى الهامة عندما وافق السلطات على إصدار تعليمات إلى محمد علي بأن يلغى أمره الصادر فى يوليو عام ١٨٣٤م، والذى كان ينص بحظر تصدير المواد الخام من سوريا، وأصدر السلطان العثمانى فرمانًا آخر عام ١٨٣٥ بإزاحة العقبات التى كانت تعترض طريق التجارة البريطانية فى سوريا ووافق محمد علي مضطرًا، وكذلك الحال بالنسبة لفرمانات تالية منحت لدول أخرى لنفس الامتياز[٤].

(١) عمر عبد العزيز عمر، دراسات فى تاريخ مصر الحديث ١٧٩٨-١٩١٤، ص ١٢٢-١٢٣.

(٢) نفس المرجع السابق، ص١٢٥.

(٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى، مصر والمسألة المصرية، ص ١٣.

(٤) هيلين آن ريفلين ، الاقتصاد والإدارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر، ص ٢٦٨.

وكانت الضربة العنيفة التى وجهت إلى نظام محمد علي الاحتكارى هى اتفاقية بلطة ليمان عام ١٨٣٨م، التى وافق عليها السلطان العثمانى مدفوعًا بعدائه لمحمد علي. بالرغم من أن هذا النظام كان يمد حكومته بمصدر هام للإيرادات الناتجة عن بيع حقوق الاحتكار. وقد أصر بامستون وزير خارجية بريطانيا فى ذلك الوقت على تنفيذ ذلك فى الوقت المناسب التى ستفيد منه بقدر ما تستفيد الدول المتعاملة معها فقال[1]:

«إن كل من له علم بالمبادئ التى تنظم الثروات القومية لابد وأن يتضح له بأن أنظمة الباشا شأنها أن تجعل مصر وسوريا فى حالة فقر مدقع».

وعندما تلقى محمد على أنباء الاتفاق الإنجليزى التركى أعلن أنه سيرفضه إذ أخبر قنصل فرنسا العام ولكن عدل على رأيه ووافق لما وجد من أن بعض نصوص هذه الاتفاقية لصالحه[2].

وذلك لأن الرسوم الإضافية التى حددتها الاتفاقية ستوفر له مبلغًا من المال مع اقتراب نفاذ الاتفاقية الإنجليزية التركية (١٣ مارس عام ١٨٣٩) بدأ محمد موافقًا على ضرورة تنفيذ شروط المعاهدة. ولاشك أن سلوكه مع الأوروبيين كان وليد رغبته فى كسب تأييدهم أثناء صراعه الوشيك مع تركيا[3].

وكانت النمسا أيضًا تريد تعزيز مركز الدولة العثمانية حتى لا تعطى الفرصة لروسيا للتدخل فى شئونها، وفرض الحماية عليها. وكانت روسيا تريد الوقوف أمام محمد علي، وإنقاذ الدولة العثمانية من سيطرة هذا الحاكم القوى، أما فرنسا _ صديقة محمد علي _ فكانت تميل إلى إقرار محمد علي فى سوريا وجزيرة العرب طبقًا لصلح كوتاهية.

(١) H. Dodwgll, The Founderof Modern Egypt, p. 177.

(٢) هيلين آن ريفلين، الاقتصاد والإدارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر، ص ٢٧٠.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٧٢.

وأراد السلطان العثمانى عبد المجيد أن ينهى النزاع مع محمد علي سلميًا ولكن الدول الأوروبية الخمس (إنجلترا، فرنسا، روسيا، النمسا، وبروسيا) قدمت مذكرة مشتركة فى ٢٧ يوليو عام ١٨٣٩م ألا يعقد أى اتفاق بين السلطان العثمانى وبين محمد علي. وانتهى الأمر بتقرير هذا النزاع بعقد مؤتمر للدول الأربع: إنجلترا وروسيا وبروسيا والنمسا بدون حضور فرنسا وانتهت بعقد معاهدة (وفاق) لندن ١٥ يوليو عام ١٨٤٠م، وتعهدت الدول الأربع بمساعدة السلطان فى إخضاع محمد علي، وتضمن الملحق المرفق بالمعاهدة المسائل التى تعهد السلطان بعرضها على محمد علي وهى:

١ ـ أن يخول محمد علي حكومة مصر وراثية وولاية عكا طول حياته.

٢ ـ أن يكون لمصر حق الاستقلال الداخلى بقيود معينة. تربطها بالدولة مثل الجزية وعدم تمثيل مصر فى الخارج.

٣ ـ تحديد عدد الجيش والأسطول وسلطة منح ألقاب وضرب النقود،... إلخ.

ولكن تضع الدول هذه التسوية موضع التنفيذ تحرك الأسطولان الإنجليزى والنمسوى فى البحر المتوسط، واستوليا على بيروت وسقطت عكا وعلى إثر ذلك سلمت يافا ونابلس وأرسلت بعض السفن الحربية الإنجليزية إلى الإسكندرية بقيادة نابيين Napien ودارت مفاوضات بينه وبين محمد علي وخاصة بعد أن تخلت فرنسا عنه فى تسليم الأسطول العثمانى. وحدثت بعض المساعى وأسفرت عن صدور فرمان عام ١٨٤١م[١].

هذه هى نهاية إمبراطورية محمد علي وأثر ذلك على الصناعة والزراعة والتجارة ولقد كان من أثر الأزمة الدولية التى أثارها النزاع بين محمد علي والسلطان أن فرضت أوروبا نفسها على طرق النزاع ووصلت إلى حل وسط

(١) عمر عبد العزيز عمر، دراسات فى تاريخ مصر الحديث ١٧٩٨-١٩١٤، ص ١٢٣، ١٢٦.

طبقًا لمعاهدة لندن ١٥ يوليو عام ١٨٤٠م والخط الشريف الذى وقعه السلطان فى ١٣ فبراير عام ١٨٤١م وفرمان أول يونيو عام ١٨٤١[١].

وكانت التسوية بداية فترة جديدة فى تاريخ المسألة المصرية التى أصبح لها وضع خاص إما فى نطاق المسألة الشرقية أو خارجًا عنها، فالدول الأوروبية الكبرى قد ضمنت سلامة الإمبراطورية العثمانية وتماسك أراضيها. وهكذا أضعف التحالف الأوروبى محمد علي فى مصر وفرض عليها وصايته بحيث تعرضت للتدخل الأوروبى بكل أبعاده وبخاصة بعد تدفق الأجانب عليها منذ بداية حكم سعيد[٢].

ومن هذا نرى أن اتفاقية لندن عام ١٨٤٠م وفرمان عام ١٨٤١م أدى ذلك إلى الحرية الاقتصادية بفك الاحتكار وترتب على ذلك أن نقص عدد الجيش إلى ١٨ ألف جندى، واضطر محمد علي إزاء هذه الاتفاقات أن ينقص عدد الجيش ويطلق سراح الباقين الذين عادوا إلى قراهم، ليعملوا بها، كما كانوا يعملون من قبل أن ينتقص إلى هذا الحد. لضمان الأمن والسلام فى مناطق الشرق الأدنى، كان الوضع الطبيعى هو عدم استمرار المصانع ولحساب من تنتج أسلحة وذخيرة وعتاد حربى وملابس للجند وغيرها[٣].

كما حظر على مصر بناء السفن الحربية إلا بإذن من السلطان[٤] ولقد كان لهذا العامل فى ذاته السبب فى إهمال الصناعة إذ أنه من المعروف كما عرفنا سابقًا أن السبب الرئيسى لإنشاء مثل هذه الصناعات هو تجهيز الجيش والأسطول بالمعدات الحربية الحديثة حتى لا يحرم من الذخائر والعتاد إذا ما

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى، مصر والمسألة المصرية، ص ٩

(٢) المرجع السابق، ص ٦٠.

(٣) أمين عفيفى مصطفى عبد الله، تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث، ص ٩٩.

(٤) عبد الرحمن الرافعى، الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر، عصر محمد علي، ج٣، ص٣٤٨.

ضرب عليه الحصار البحرى، وبالإضافة إلى ذلك كانت فابريقات(مصانع) الغزل والنسيج تخصص جزءاً كبيراً من إنتاجها لخدمة القوات المتحاربة ولكن بعد تخفيض هذه القوات تناقص عدد المشتغلين بها، وأدى ذلك إلى تدهور الصناعة.

وبعد صدور فرمان عام ١٨٤١م دب الإهمال فى الترسانات والمصانع الحربية كما لحق التدهور بالصناعات المدنية التى كانت تزود البلاد بحاجتها من السلع الاستهلاكية وصار عدد العاملين فى المصانع الحكومية ١٦,٧٣٩ فى عام ١٨٤٧م بعد أن كان عدد العاملين ثلاثين ألفًا [(١)]. كما تضاءل إنتاج المصانع الحكومية ما عدا القليل منها، وكما رأينا فإنه لم ينج من هذا التدهور العام سوى مصانع الأقمشة الشعبية والطرابيش. وقد ساعد على انهيار الإنتاج ازدياد الواردات من السلع الرخيصة الثمن التى لم تستطع الصناعة المحلية مجاراتها دون حماية جمركية.

وقد بدأت بوادر الضعف والانحلال تظهر حتى قبل تخفيض عدد القوات المتحاربة، وذلك بإغلاق بعض مصانع الغزل وتحويلها إلى ثكنات للجنود، وإعادة بعض المصانع إلى ملكية أصحابها[(٢)]. على نحو ما حدث فى مصانع للنيلة. وقد أسند محمد علي إدارة المصانع التى لا تحقق أرباحًا إلى متعهدين[(٣)] ومنها مصنع الشبة بشبرا فإنه لم يجد فائدة من استغلاله لحساب الحكومة[(٤)]. وقد صاحب ذلك نقص فى نفوذ نقابات الحرف التى حرمت من معظم حقوقها التقليدية فى عهد سعيد باشا، وتلاشت أهميتها بعد الاحتلال البريطانيا كما رأينا من قبل.

(١) أحمد أحمد الحتة، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر، ص ١٨١.

(٢) على الجريتلى، تاريخ الصناعة فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، ص ١٧٣.

(٣) محمد فؤاد شكرى، وآخرون، بناء دولة مصر محمد علي، ص ٣٣١.

(٤) أمين سامى باشا، تقويم النيل وعصر محمد علي، ج٢، ص ٢٥٠؛ محفظة ٩ تركى، وثيقة رقم ١٠١ (١٧ ذى الحجة عام ١٢٦٥هـ)، تقرير المستر طاموس خبير الشبت.

وبالإضافة إلى ذلك فقد علا الصدأ الآلات المخزونة نتيجة لإغلاق المصانع فى أواخر عهد محمد علي بل تآكل الكثير من الآلات بفعل الصدأ وأغلقت أبواب مصنع الحبال، ولم يبق منها سوى ورشة صغيرة لإصلاح السفن الصغيرة[1].

الأسباب الداخلية:

لم تكن معاهدة بلطة ليمان عام ١٨٣٨م أو معاهدة لندن عام ١٨٤٠ أو اتفاقية لندن عام ١٨٤١م أو فرمان عام ١٨٤١ عوامل أساسية فى هدم الصناعة المصرية، بل هم ضمن العوامل فقط.

وقد كان تحديد عدد الجيش بثمانية عشر ألف جندى بمثابة ضربة عنيفة وجهت للصناعات الحربية والبحرية والمدنية، خاصة وأن معظم المصانع قد أنشئت من أجل سد حاجة الجيش. وهناك عوامل أخرى أدت إلى هذا التدهور نذكر منها:

١ ـ العوامل الطبيعية والقوى المحركة.

من المعروف أن مصر فقيرة فى موادها المعدنية كالحديد والفحم، وهى التى تستخدم فى المصانع، ولذلك اضطر محمد علي إلى استيراد الفحم من إنجلترا بأثمان باهظة، ولم يعتمد على ذلك فقط، بل بحث عن الفحم فى بلاد الشام. كما سبقت الإشارة ـ وكان يحث على استخدام أصناف الوقود المحلية، ولذلك استخدم [illegible] فى إدارة مصانع النحاس[2]. وقد أجرى بعض التجارب على استخدام بذر القطن وقوداً، وأمر بالبحث عن أشجار الصفصاف وكان يقطعها، ويتم تحويلها إلى فحم. ولكن كانت مشكلة الوقود أثرت كثيرا، نظراً للتكاليف الكثيرة فى النقل وكانت معدلات

(١) على الجريتلى، تاريخ الصناعة فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، ص ١٧٥.

(٢) أمين سامى باشا، تقويم النيل وعصر محمد علي، ج٢، ص ٥٣٥.

الاستهلاك فى المصانع مرتفعة ويرجع هذا إلى جهل القائمين على استخدام هذا الوقود(١) . ولقد كانت طريقة بناء الأفران خاطئة، وأدى ذلك إلى ارتفاع نسبة ما تستهلكه من وقود.

وقد استخدم محمد علي المواشى فى إدارة الآلات، ولكن كانت سرعتها متفاوتة وأدت حركاتها غير المنسقة إلى ارتجاج الآلات واهتزازها، ويؤدى هذا بالتالى إلى وقفها وتلفها(٢) ، وبالإضافة إلى ذلك فقد كانت المواشى قليلة، وحاجة المزارع إليها ماسة، ولهذا لم يسهل الاستغناء عن عدة الاف للصناعات القائمة(٣) ، وقد أدى إرهاق هذه الحيوانات إلى موت الكثير منها، وتوقف العمل نتيجة لاستبدال هذه الحيوانات.

وقام محمد علي بمحاولات عديدة لاستخدام المياه كقوة محركة، وخاصة بعد إنشاء المشروعات الكبرى لضبط مياه النيل، وإنشاء القناطر، وقد أراد أن يدير مضارب الأرز بالزقازيق (٤) ومصنع الورق بالجعفرية من قناطر الزقازيق(٥)، وحاول أن يستفيد من حركة الرياح باستخدامها كقوة محركة فى إدارة الآلات، وعمل على إنشاء طواحين الهواء، حتى يمكنه الاستغناء عن الدواب(٦) .

وكانت سياسة محمد علي تهدف إلى استخدام الآلات البخارية وإحلالها محل الحيوانات، إلا أن مشكلة نقص الوقود، وكثرة نفقات

(١) Mengin, Histoire sommaire, p. 213.

(٢) محمد فؤاد شكرى، بناء دولة مصر: محمدعلي، ص ٧٠٦.

(٣) راشد البراوى، التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث، ص ٦٦.

(٤) أمين سامى باشا ، تقويم النيل وعصر محمد علي، ج٢، ص ٤٦٥.

(٥) دفتر ٦٨ معية تركى، وثيقة رقم ١٨٤ بتاريخ ١١ جمادى الآخرة عام ١٢٥١هـ، من الجانب العالى إلى محمد أفندى وكيل المجلس.

(٦) دفتر ٧١ معية تركى وثيقة رقم ١٦٣ بتاريخ ٤ شوال عام ١٢٥١هـ، من الجانب العالى إلى مختار بك ناظر المجلس.

استيرادها، جعل تكلفتها كثيرة، كما أن الذين أشرفوا على إدارتها لم يكونوا مدربين بما فيه الكفاية، حتى يمكن صيانتها، ولذلك وجدت آلتان من ثمان بحالة جيدة عام ١٨٤٠م[١]. وقد أدى الإسراف في استعمال هذه الآلات دون نظام إلى توقفها لإصابتها بالخلل وكان لابد من انقضاء وقت طويل لإصلاحها، بل أحياناً ما يستدعى الأمر لإرسالها إلى الخارج، رغم ما تتكبده من نفقات وجهد ضائع[٢].

ولكن يجب أن نعرف أن محمد علي أرسل الكثير من البعثات إلى الخارج لكي يتدربوا على استخدام هذه الآلات، كما أنه استقدم الكثير من الخبراء لتعليم المصريين، ويكفي أن نستشهد على كفاءة العمال المصريين برأى كلوت بك عندما أشار بمهارتهم في الترسانة وغيرها، بل يجب أن نذكر أن محمد علي أراد أن يقوم بصناعة بعض الآلات محليًا بدلا من استيرادها من الخارج[٣]، مثل عمل المبارد وغيرها، ولكن قابلته صعوبات كثيرة مثل قلة المهندسين المدربين، كما أن المصانع والترسانة لم يكن بوسعهم تحديد مواعيد محددة لإنجاز ما عهد إليهم بصنعه[٤] لأنهم كانوا مشغولين بأعمال الجيش والأسطول[٥]، بالإضافة إلى ذلك، كانت هذه الآلات رديئة الصنع إذا قيست بالآلات المستوردة في ذلك الوقت.

ويقول البعض أن محمد على كان يستورد الآلات دون مراعاة أحوال البلاد الجوية، فكانت ذرات التراب تتسرب إلى داخل الصالات وغيرها من



(١) هيلين آن ريفلين، المرجع السابق، ص ٢٨٧.

(٢) محمد فؤاد شكرى، بناء دولة مصر محمد علي، ص ٧٠٦.

(٣) محفظة ٢، ديوان التجارة، وثيقة رقم ٣٧ بتاريخ ١٣ جمادى الآخرة عام ١٢٤٠هـ. أمر من الجناب العالى إلى ديوان التجارة.

(٤) دفتر ٧٧٩ ديوان خديوى تركى وثيقة رقم ٩٤ بتاريخ ١١ جمادى الأولى عام ١٢٤٨هـ، من الجانب العالى إلى بوغوص بك.

(٥) محمد فؤاد شكرى، بناء دولة مصر محمد علي، ص ٧٠٦.

الأجزاء الدقيقة ويؤدى ذلك إلى تعطيل الآلات، كما أن ذلك يضر بأمشاط الندف وآلات الغزل بوجه خاص، فكان العمال يخصصون وقتًا كبيراً لتنظيف الآلات[١]. ولم يكن هناك عمال على مستوى طيب من المهارة الكافية لتشغيل وصيانة الآلت، كما أن المشرفين الأوربيين يفضلون عادة قبل أن يحصل العمال المصريون على القدر الكافى لتدريبهم[٢].

وإذا أخذنا بأن محمد على كان يستورد الآلات دون مراعاة لأحوال البلاد الجوية، إلا أنه كان في الوقت نفسه يعمل كل ما فى وسعه للحفاظ على هذه الآلات، ويحاول أن يكفيها مع جو مصر، فقام بعمل المجارى المائية من الطوب أمام أفران ودواليب الغزل لكى يحافظ عليها من الأتربة، وقد فعل ذلك فى مصنع الحرير وغيره من المصانع الأخرى[٣]، وما قبل عن عدم وجود عمال يتمتعون بمهارة كافية فيجب أن ننوه بالظروف التى مر بها العالم العربى عامة، ومصر خاصة، ويكفى أن البعض قال عن العامل المصرى وكفاءته «أن المصريين يتقدمون تقدماً سريعاً فى بداية المرحلة الحرفية أسرع مما يتعلمون، وأنهم يقلدون كل ما يريهم المعلمون وهم عمومًا معلمون لم يكتمل تعليمهم، وأن الآلات تتعطل كثيراً بسبب الجو المشبع بنترات البوتاسيوم الذى يتلف أدق جزء من الماكينات، بينما تفسدها الوصلات الدقيقة الجزء الدائر من المصنع. وهذه الأشياء يحافظ عليها فى إنجلترا لكنها تفسد فى مصر بسبب طبيعة التراب الذى يتكون من ذرات تكون دقيقة جداً، لا يمكن لأى مبنى محكم، أو نافذة محبوكة الزجاج أن يحول دون تراكم التراب بكميات كبيرة[٤].

(١) هيلين آن ريفلين، الاقتصاد والإدارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر ، ص ٢٨٨.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٨٨.

(٣) محفظة أبحاث ١٠٩، دفتر رقم ٥ معية تركى، الوثيقة رقم ١٧٣ بتاريخ ١١ شعبان عام ١٢٣٥هـ، من الجناب العالى إلى الكتخدا.

(٤) J. Augustus, Egypt and M. Ali, Vol. II, p. 415.

وعلى الرغم من اتخاذ جميع وسائل الحيطة والعناية فإن أحسن الآلات يلحقها كثير من الأذى، وقلما يستطيع عامل إصلاح الآلة التى يشرف عليها[١]، مما أدى إلى الاستمرار فى استيراد آلات جديدة، وكان يؤدى ذلك إلى استيراد آلات يتعذر استعمالها لعدم وجود من يحسن إدارتها، ويكون مصير هذه الآلات التخزين والإهمال، ويضطر فى نهاية الأمر إلى بيع هذه الآلات لعدم وجود أفراد يعرفون إدارتها مثلما حدث لآلات وأنوال صناعة الحرير[٢]، بالإضافة إلى ذلك كان الإنجليز يبيعون إليه آلات لا تصلح للاستعمال، أو قديمة، أو تالفة، كما حدث بالنسبة لمحالج القطن المستوردة من إنجلترا والتى كانت تكسر بذرة القطن أثناء حلجها[٣]. وباعوا له أيضًا الآلات بأغلى الأسعار، حتى أن بعض الآلات لم تكتمل أجزاؤها، بالإضافة إلى رداءة صنعها، وعدم صلاحيتها [illegible] الهدف من ذلك كله هو قتل الصناعة المصرية فى مهدها[٤] [illegible] عندما يتعذر إصلاح الآلة أو استيراد أجزاء بديلة لها من الخارج [illegible] ذلك يأخذ وقتًا طويلا، ويضطر إلى العودة إلى استخدام الطرق البدائية فى ضرب الأرز فى مضرب رشيد[٥].

كان محمد علي شغوفًا بجمع الماكينات بأنواعها إذا أبدى بعض الناس حاجتهم إليها فى بعض الأعمال الفنية، وقد أدرك الأوربيون وبعض المحيطين [illegible] هذا الضعف، واستفادوا [illegible] فائدة، فبمجرد ظهور أى اختراع ميكانيكى، يكفى [illegible] أن [illegible] يلمحون نظره الذى لا يتردد [illegible] طلب عينة من

(١) محمد فؤاد شكرى، [illegible]

(٢) دفتر ٨١٤ معية تركى، [illegible] رقم ٤٦ بتاريخ [illegible] ١٢٥[illegible] هـ، من الجانب العالى إلى ناظر الأصناف.

(٣) دفتر ١١ معية تركى [illegible] رقم ٧٨٨ بتاريخ ١١ ذى الحجة عام ١٢٣٨هـ، من جانب الخديوى إلى البك الكتخدا.

(٤) Hamont, L'Egypté sous M. Ali, Vol. II, p. 180.

(٥) محمد فؤاد شكرى، بناء دولة مصر: محمد علي، ص ٢٢٩.

أجود نوع، وكانوا يأخذون عمولة تتراوح ما بين ٢٠٠٪ أو ٣٠٠٪، لأنه كان لا يشغل باله بالحساب، وهذا يؤدى إلى كثرة تكلفة شراء الآلة[١].

وبعد موت محمد علي بقليل أعلن المهندس الإنجليزى الذى زار ترسانة بولاق أن ما لا يقل قيمته عن ١,٢٠٠,٠٠٠ قرش من أغلى الآلات ملقى هناك يعلوه الصدأ، ولا يعود بأى فائدة، ولقد كانت جهود محمد علي وآراؤه وشغفه ولهفته على تنفيذ تلك الآراء شيئاً خيالياً، إذ يعوزه سحر خاتم سليمان، أو مصباح علاء الدين[٢].

٢ ـ سوء الإدارة:

وهناك عامل آخر أدى إلى تدهور الصناعة وهو سوء الإدارة فى المصانع ولذلك فقد كانت فابريقات نسيج القطن تحت إشراف اثنين من الموظفين الأتراك أحدهما يختص بالوجه البحرى والآخر بالوجه القبلى[٣]. وكان يدير كل فابريقة ناظر (مدير) لا يفهم كثيراً فى الحسابات وتنظيم الآلات والأعمال وكان كل همه أن يجعل كل شيء يعود عليه بالفائدة المادية، وكان محمد علي منهوباً من الجميع، فقد كان مديرو المخازن والنظار والوزانون يرتكبون السرقات يومياً[٤].

وبالإضافة إلى ذلك كان المديرون يتبارون فى إنفاق أقل المصروفات، ومن أجل ذلك عمدوا إلى استخدام الآلات أطول مدة ممكنة بصرف النظر عن صيانتها ورداءة إنتاجها[٥]، كما كانوا يستخدمون أحط أنواع

(١) Murray, Memoire of M. Ali, p. 50.

(٢) Murray, Memoire of M. Ali, p. 50.

(٣) محمد فؤاد شكرى، بناء دولة مصر: محمد علي، ص ٤٥٤.

(٤) المرجع السابق، ص ٧٠٦.

(٥) المرجع السابق، ص ٧٣٤.

الزيوت[١]. ويستطيع كل من له اتصال بهذه الأعمال فى المصانع أن يدرك الأثر السيء لمثل هذا العمل.

ولكن إذا كان محمد علي خول للناظر (المدير) عملية الإدارة وغير ذلك من الأعمال الأخرى إلا أننا نلاحظ أنه أدخل نظامًا جديداً فى الإدارة اعتباراً من عام ١٨٢٤م بأن عين ناظراً يقتصر عمله على مقارنة تكاليف الإنتاج فى مختلف مصانع الغزل والنسيج، وتعميم نظام الإنتاج الذى ثبت صلاحيته وزوده بسلطات واسعة، وأوصى بذلك، كما أمر بتكوين لجان فنية لتدرس وسائل تحسين الإنتاج وتخفيض النفقات[٢].

ويتصل بسوء الإدارة أيضًا نظام المركزية الذى يؤدى إلى إضافة الوقت فطلب رطل من الشحم مثلا لابد أن يمر فى أدوار تستغرق أربعة أيام ولابد من توقيع عدد كبير من الموظفين[٣]، كما حدث لمصنع السيدة زينب عندما طلب رطلا من الشحم يدخله في حسابة الخاص، ويطلب من الناظر أفندى إعطاء تذكرة أى مطالبة لناظر مخازن بولاق بتحديد سعر الشحم، وترد بالتالى إلى ناظر المخازن يكتب عليها سعر الشحم، وترد بالتالى إلى ناظر مصنع السيدة زينب الذى يقدمها بدوره إلى الكخيا ما لم يجد عليها اعتراض، فيختمها أو يوقع عليها بامضائه بكل ما يجب من الحرص، فإذا ما انتهت هذه الدورة ترسل المذكرة إلى الخزانة، حيث يأخذ منها رؤساء الأقسام عدة صور طبق الأصل، وبعد كل هذه الاحتياطيات والرسميات تسلم السلعة لمخازن مصنع السيدة زينب، حيث تمر تقريباً بدورة مشابهة قبل أن تصل إلى يد المدير[٤].

---

(١) راشد البراوى، التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث، ص ١٦٧.

(٢) على الجريتلى، تاريخ الصناعة فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، ص ١٥٨.

(٣) راشد البراوى، التطور الاقتصادى ف يمصر فى العصر الحديث، ص ١٦٧.

(٤) J. Augustus, egypt and M. Ali, Vol. II, p. 218.

ولاشك أن الغرض من كل هذا هو الحيلولة دون وقوع حوادث الغش والاختلاس كما أن محمد علي واجهته صعاب أيضًا كالعثور على نظار أكفاء للمصانع، وكانت المصانع كثيراً ما تبقى وقتًا طويلا بدون ناظر وكان يعهد إلى أحد النظار بإدارة عدد من المصانع[1] وكثيراً ما عهد محمد على بإدارة بعض المصانع إلى بعض الضباط المتقاعدين ممن ليست لديهم خبرة تامة في إدارة الأعمال الصناعية والتجارية[2]. وكان محمد علي يعطى مديرى المصانع سلطات محدودة، ويحتفظ لنفسه بحق التوصية واتخاذ القرارات، كما كان يرسل إليهم توجيهات عديدة بشأن تحسين الصنف، والعناية بالحسابات وتخفيض أسعار التكلفة وإحكام الرقابة[3]. وكان يهدف من ذلك إلى إنتاج أجود الصناعات، ولذلك كان يطلع على الجدائل المدهونة بالقطران، والحبال المصنوعة لكبس القطن، وطلب من العمال الفنيين (الاسطوات) إجادة صنعها وعدم رداءتها، وإلا فإنه سيعاقب بالضرب كل من ينتج إنتاجاً رديئاً[4].

وكان النظار دائمي التنقل من مصنع إلى آخر، وكثيراً ما عهد إليهم بإدارة صناعات يجهلونها تمامًا، وهذا ما حدث عندما نقل ناظر القماش والخيوط إلى منصب ناظر ورشة الحدادة برشيد[5]. ولنا أن ندرك الأثر السيء على الصناعة، لأن مثل هذا الشخص قد اكتسب خبرة كبيرة في مجال تخصصه السابق وكان يمكن أن يفيد في مجال عمله السابق.

---

(١) الوقائع ، العدد رقم ١٩٢ بتاريخ ٢٧ ربيع الأول عام ١٢٤٦هـ.

(٢) الوقائع ، العدد رقم ١٦٧ بتاريخ ٢١ صفر عام ١٢٤٦هـ.

(٣) أحمد أحمد الحتة، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر، ص ١٧٥-١٧٦.

(٤) دفتر ٨٥ معية تركى، وثيقة رقم ١٧٨ بتاريخ ٢٣ ذى الحجة عام ١٢٥٢هـ، أمر من الجناب العالى إلى الباشا مفتش الأقاليم.

(٥) محفظة ٢ مجلس ملكية وثيقة رقم ١٠٥ بتاريخ ١٩ ربيع الثانى عام ١٢٥٩هـ، منالجناب العالى إلى مختار بك ناظر مجلس الكلية.

ولهذا انتشرت مظاهر الفوضى والإهمال فى إدارة الكثير من المصانع، ما عدا الترسانة، ومصنع الأسلحة الصغيرة، ومصنع الطرابيش، فقد كان نظام الإدارة فى هذه المصانع حسناً[1].

٣ ـ المواد الخام:

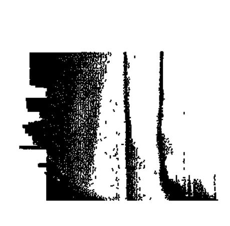
وكان محمد علي يتبع النظام الرأسمالى الفردى، أى أن الحكومة هى التى كانت تقيم جميع المشاريع بنفسها، وكان يسيطر على إدارة المشروعات المتعددة المتباينة، ويشرف على تزويد كل منها بالمواد الأولية والوقود، فضلا عن مباشرة توزيع المنتجات ومراقبة التكاليف وجودة الصنف ومما يدل على عنايته بتوفير الخام للفابريقات أنه كان يهتم بضرورة إرسال الغزل الخاص بورشة الترزية[2]، كما كان يرى ضرورة الاهتمام بتشغيل الأقمشة اللازمة لصناعة الخراطيش والأقمشة اللازمة للسروج وضرورة إرسالها إلى الجهات المطلوبة[3]، وكان يطلب دائماً من نظار المصانع وضع ميزانيات تفصيلية عن حاجتهم المستقبلة من المواد الخام والوقود للاستعانة بها عند وضع خطط الإنتاج، حتى إذا لم يتيسر توفير هذه المادة يمكن استيرادها من الخارج، ولكن يبدو تباطؤ بعض النظار أو إهمال بعضهم فى إرسال المطلوب فى الوقت المحدد فى ظهور عجز فى بع المواد فى بعض المصانع ووجود زيادة فى بعضها، والمثال على ذلك العجز الذى حدث فى الدوبارة بمصنع الطرابيش بفوة، وقد اضطر عمل مقايسة عن مقدار الدوبارة اللازمة لمدة سنة[4]. كما

(١) دفتر ١٥٨ شورى المعاونة تركى ص ١٢٨ الوثيقة رقم ٥٨٠ بتاريخ ١٤ شوال عام ١٢٥٣هـ أمر عال إلى مدير المنوفية والبحيرة.

(٢) دفتر شورى المعاونة تركى ص ١٠٨، وثيقة رقم ٤٩٩ بتاريخ ٢٣ رمضان عام ١٢٥٣هـ. أمر عالى إلى مدير المنوفية.

(٣) دفتر شورى المعاونة تركى ص ١٠٨، وثيقة رقم ٤٩٩ بتاريخ ٢٣ رمضان عام ١٢٥٣هـ. أمر عالى إلى مدير المنوفية.

(٤) دفتر ٨ معية تركى وثيقة رقم ٥٩ بتاريخ ١٦ ربيع الأول عام ١٢٥٢هـ. أمر كريم إلى ناظر مجلس محافظة رشيد محمود بك.



كان يضطر إلى شرائها من السوق المحلية فى الحال ويتعرض لاستغلال التجار. بالإضافة إلى ذلك كان لتعدد الجهات أثره في تعطيل العمل، فكان ناظر الجوخ مثلا يتصل بناظر الجهادية، وهذا يتصل بديوان التجارة، فيكلف الديوان وكلاء الحكومة في أوروبا بجلب السلع أو يسعى لتدبيرها محليًا. وبذلك ينقضى وقت طويل تظل المصانع خلاله عاطلة[١].

ولكن بالرغم من هذا، فإن محمد علي كان يعمل على توفير المواد الخام لمصانعه لمدة سنة تقريبًا، وهذا هو الأسلوب الحديث المستخدم لتوفير المواد الخام بأرخص الأسعار عن طريق عمل مقايسة (مناقصة) لتوريد الدوبارة اللازمة لفابريقة الطرابيش لمدة سنة، حتى لا يحدث شكوى فى عجز المواد الخام لهذا المصنع[٢].

وهذا الأسلوب الذى اتبعه هو نفسه الذى تستخدمه مصانعنا الحالية فى عمل مناقصة محلية أو خارجية لتوريد المواد الخام. كما أن لكل تجربة أخطاء، ولكن المهم الاستفادة من تلك الأخطاء وعدم التمادى فيها، كوجود عجز فى مادة معينة ولكنها أى المادة نفسها زيادة فى مكان آخر، وهذا يرجع إلى سوق التنسيق.

ولم يكن محمد علي ينتظر توريد المواد الخام، إنما كان يصدر الأوامر العاجلة لشراء الموجود منها لدى الأجانب الذين يعيشون بالبلاد، فقد أصدر أمرًا بشراء كمية القرمز الموجودة لدى أحد الأجانب، وإرسالها لفابريقة طرابيش فوة، حتى لا يتعطل العمل فيها[٣].

(١) أحمد أحمد الحتة، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر، ص ١٧٧.

(٢) دفتر ٨ ص ٧٠ وثيقة رقم ٩٩٠ بتاريخ ٥ جمادى الأولى عام ١٢٥٢هـ. أمر كريم إلى ناظر فابريقة الطربوش على أغا القربانى.

(٣) دفتر ١١ ص ٣٦ وثيقة رقم ١٥٦ بتاريخ ١٨ رمضان عام ١٢٤٥هـ. أمر كريم إلى السيد أحمد العزبى.

وكان يعمل على التنسيق بين الفابريقات، ولذلك لما وجد فى بعض الفابريقات التى تقوم بالغزل كميات زائدة من المواد الخام ونقصاً فى بعضها الآخر أصدر أوامره الفورية بإرسال الكمية الزائدة بالفابريقة وإرسالها إلى الأخرى التى تعانى من نقص فى هذه المادة، وأيضاً أصدر أوامره بإرسال مائة قنطار من القطن من فابريقة شبين إلى فابريقة القماش بقرية أبو تيج[١]. كما أصدر أمراً بتوفير المواد الخام والعمال ومؤنة المواشي وغيرها - كما سبق أن رأينا - فى فابريقة ميت غمر وغيرها من الأوامر الأخرى.

كما أن القضايا الأخلاقية كانت كثيرة فى مصر كما لم تكن خطة توزيع العمال إلا نوعًا من السخافة، وقد ارتكب الأتراك مظالم صارخة فى محاولاتهم اليومية لتنفيذها، فعامل الغزل عليه أن يجدل ٢٢ رطلا فى اليوم صيفاً وشتاء، بغض النظر عن فروق التوقيت بين الفجر والغروب، لأن هذا لم يؤخذ فى الحسبان، كما لم تحتسب الزيادة فى كميات الإنتاج، ولم يؤد ما اطلع محمد علي ووسائل الإعلام عن ظلم تلك اللائحة والعجيب أنها بقيت نافذة المفعول فى جميع أنحاء البلاد[٢].

ورغم أن محمد علي كان يجمع الأموال من كل جانب إلا أن حوادث الاختلاسات كانت كبيرة، وحدثت عدة اختلاسات فى أكبر مصانعه بقليوب فى يونيو عام ١٨٣٢، وانشغل النظار والكتبة فى القاهرة بالتحقيقات ومحاولة نقص الاختلاسات التى حدثت فى خزانة المصنع وفى مختلف المخازن، وربما كان ذلك سبباً فى عدم ثقته بشعبه، إذ يعلم مدى أمانتهم علم اليقين، وإذا غضب محمد علي تجلى غضبه فى سياسة فظة قاسية على رقاب الجميع[٣].

(١) دفتر ٧٦٩ ديوان خديوى تركى ، ص ٦٨، وثيقة ١٧٠ بتاريخ ٢٥ محرم عام ١٢٤٦هـ. من مأمور ديوان الخديوى إلى رستم أفندى مأمور خليج أبيار.

(٢) J. Augustus, Egypt and M. Ali, Vol. II, p. 418.

(٣) J. Augustus, op.cit., Vol. II, p. 420.

٤ ـ ارتفاع تكلفة الإنتاج:

ويضاف سبب آخر أدى إلى فشل الصناعة فى عهد محمد علي وهو ارتفاع تكلفة الإنتاج للسلعة فى معظم المصانع وهذا يرجع إلى خطأ النظام المحاسبى المتبع، وعلى هذا فإن معظم المصانع كانت لا تضيف ثمن المواد الأولية التى يحصل عليها من الحكومة إلى ثمن التكلفة الكلى.

كما أهمل عدد منها مثل احتساب المصاريف الثابتة فى حساب التكلفة والاحتياط للمستقبل باقتطاع جانب من الأرباح لاستهلاك المبانى والآلات[١].

وكانت بعض المصالح الحكومية تأخذ بعض المنتجات بثمنها الأصلى دون احتساب أى ربح عليها، كما أن المصانع كانت تستخدم حوالى ثلاثة آلاف ثور، ويتكلف الثور الواحد مبلغًا يتراوح بين أربعة وخمسة قروش فى اليوم. وأنه لو استخدم الماكينات التى تدار بقوة المياه لأمكن خفض تلك النفقات[٢]. لذلك كانت أسعار بعض المنتجات المصنوعة محلياً تفوق مثيلتها من المنتجات المستوردة من الخارج مثل نفقات آلات الجراحة التى كانت تصنع محليا[٣]. بالإضافة إلى المرتبات والأجور العالية التى كانت تدفع للخبراء الأجانب الذين استقدمهم محمد علي للعمل فى المصانع، كما كان المديرون يتبارون فى خفض تكلفة الإنتاج والمصروفات ولا يعرفون شيئًا عن الآلات ولا عن تركيبها، كما أنهم لا يدركون ما تمس الحاجة إليه، فكانوا يستخدمون الآلات دون صيانتها، وترتب على ذلك رداءة الإنتاج وزيادة لا يجرؤون على طلب المزيد من الرجال والمواد إذا أرادوا المحافظة على انتظام عملهم فى مصانعهم حتى لا يتعرضوا للتأنيب والزجر، ولذلك كانوا

---

(١) على الجريتلى، تاريخ الصناعة فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، ص ١٥٣.

(٢) محمد فؤاد شكرى، بناء دولة مصر : محمد علي، ص ٧٠٦.

(٣) المرجع السابق، ص ٧٠٧.

يستخدمون الآلات دون صيانتها، وترتب ل يذلك رداءة الإنتاج وزيادة تكاليفه، وقد حدث فى بعض مصانع القطن ذلك وانتهى الأمر إلى تلف الآلات[١].

٥ ـ العمال والكفاءة الفنية:

ومن ضمن الأسباب التى أدت إلى فشل الصناعة قلة الأيدية العاملة اللازمة للصناعة فى ذلك الوقت إذ كانت الزراعة فى حاجة إليها كلها، بالإضافة إلى هذا كان الجيش والأسطول والأعمال العامة قد ألقوا أعباء كثيرة على القوة الإنسانية بحيث لم يكن من الميسور أن تتمكن مصر بسكانها القليلين من مواجهة هذه المطالب الكثيرة. ومن جهة أخرى لاحظ الكثيرون أن حالة العمال النفسية لم تكن لتدفعهم إلى العناية، وذلك راجع إلى الضغط، والإرهاق، وسوء المعاملة، وانحطاط مستوى الأجور. وقد تعرضنا للتحدث عنهم فى مشاكل العمل والعمال عن هذه الأشياء.

وقد قال الرحالة الإنجليزى سانت جون[٢] أن ثمن أكل العمال فى مصنع الخرنفش كان يخصم من أجورهم، والمتبقى يدفع لهم نقداً أو قماشاً وفى كثير من الأحوال كان يتأخر صرف ماهيات الموظفين وأجور العمال، وتعطى لهم بونات بها فتدفعهم حاجتهم إلى المال إلى بيعها للمرابين والتجار بخصم يتراوح بين ١٥ ٪، و ٢٠ ٪، ٢٥ ٪ من قيمتها الاسمية، وفى هذا غبن كبير، وكثيراً ما أظهر العمال كراهيتهم للعمل بوسائل انتقامية مختلفة، منها تعطيل الآلات وقد أحرقوا عمداً مصنع أسيوط، وكان يعمل به نحو ستمائة عامل، هذا فضلا عن كثرة غيابهم عن العمل ولم تجد معهم وسائل العقاب الشديدة الذى كان يوقعه عليهم رؤساءهم[٣].

(١) محمد فؤاد شكرى، بناء دولة مصر محمد علي، ص ٧٣٤.

(٢) J. Augustus, Egypt and M. Ali, Vol. II, p. 4.

(٣) J. Augustus, Egypt and M. Ali, Vol. II, p. 4.

ولم يكن العمال متحمسين للعمل فى المصانع لاتباع سياسة الإجبار، كما كان يجبرهم على الالتحاق بجيوشه، لذلك لم يكن لهم حرية اختيارالعمل الذى يريدون أن يزاولوه أو الحرفة التي يريدونها، أو التى تتناسب مع كفاءتهم، كما لم تكن لهم الحرية فى اختيار العمل الذى يختارونه، بل كان يجندهم من الزراعة والمهن الحقيرة فى المصانع والترسانات، بدلا من إغرائهم بالأجور العالية وغير ذلك من المشوقات، ويقوم بجمعهم رجال الإدارة ومشايخ الحارات. وقد جمعت الحكومة المتسولين للعمل فى المصانع، كما زودت المصانع ببعض المجندين من الجيش واستخدمت فى المصانع النساء والأطفال[(١)] .

ولكن يبدو أن هذا افتراء على محمد علي من حيث استخدامه للنساء للعمل فى المصانع عن طريق الإجبار، فقد ترك لهن الحرية فى اختيار العمل الذى يرضيهن كما ترك لهن الحرية أيضًا فى غزل الكتان إما فى بيوتهن أو فى المصانع ويطلب من المشايخ معاملتهن معاملة حسنة وعدم الاعتداء على حقوقهن من حيث إرغامهن على العمل وخلاف ذلك[(٢)] . كما كان محمد علي يوضع معدل أجر النساء فى غزل الكتان حتى يحسب على أساسها أجرهن وقد نفذت بالفعل[(٣)] . وإذا كان محمد علي استخدمهن فى الصناعة، فإنه كان يستخدمهن فى الأعمال التى تتناسب مع ميولهن مثل استخدامهن فى معامل النيلة، وذلك لخلط النيلة[(٤)] ـ كما سبق أن عرفنا ـ

---

(١) محمد فؤاد شكرى، بناء دولة مصر محمد علي، ص ٢٢٨.

(٢) محفظة أبحاث ١٠١ دفتر ٧٤٤ ديوان خديوى، ترجمة الأمر الصادر بتاريخ ٨ رمضان عام ١٢٤٣هـ من الجانب العالى إلى محمد أفندى مأمور تنظيم أشغال المحروسة.

(٣) دتفر ٧٣٢ معية تركى وثيقة رقم ٩ بتاريخ ٦ ربيع الأول عام ١٢٤٢هـ. من ديوان خديوى إلى الكتخدا مأمور تنظيم أشغال المحروسة.

(٤) دفتر ٧٦٤ معية تركى ص ١٢٤ وثيقة رقم ٣٨٥ بتاريخ ٢٥ محرم سنة ١٢٤٦هـ. من ديوان خديوى إلى محمود أفندى ناظر عموم المبيعات.

أو يوزع عليهن فى القرى مقداراً معينًا من الكتان ويطالبهن بعد مدة هذا الكتان مغزولا فى وقت معين يحدد لهن، ولكنهن يلجأن إلى طريقة اتلاف أحد أعضائهن حتى لا يقمن بعملية الغزل كما كان يفعل الرجال تفاديًا من الخدمة العسكرية[١].

ويلاحظ أن بعض النساء العاملات فى مصانع الغزل والنسيج كن يشتغلن محجبات إلى جانب الرجال، ويقول بوالكمت «إنهن كن يعملن بجانب الرجال لا تستر الثياب من أبدانهن غير القليل إلا أن شدة المراقبة من رؤساء المصانع كانت حائلا دون إحداث أضرار من وراء هذا الاختلاط[٢]. ولكن محمد علي كان حريصًا كل الحرص على عدم اختلاط النساء بالرجال فى المصانع، ويصدر الأوامر بذلك مثل الأمر الذى أصدره إلى ناظر فابريقة فوه عندما أوصى بإلحاق ثلاثين شخصاً من النساء والبنات للعمل فى الفابريقة المذكورة[٣].

ومع أنه استقدم الخبراء الأجانب كما سبق أن رأينا - فى كافة المجالات إلا أنه كان يلجأ إلى أسلوب فصلهم من العمل بمجرد أن يتعلم المصريين الصنعة، ومن ثم فقد كان الأوربيون يلجأون إلى البطء فى تعليم المصريين وبالتالى يخفوا عنهم أسرار الصنعة كلها، حتى يظلوا قليلوا المعرفة بالصنعة[٤]. وكان ذلك يؤدى إلى التأثير على الآلات والصنعة نفسها.

كما أن عدم توافر الأيدى الفنية فى مصر - عندما بدأ محمد علي حركة التصنيع - جعله يستقدم عدداً كبيراً من الفنيين - كما سبق أن رأينا

---

(١) محمد فؤاد شكرى، بناء دولة مصر محمد علي، ص ٢٢٨.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٢٨.

(٣) محفظة أبحاث ١٠١ دفتر ٧٤٤ ديوان خديوى تركى ترجمة الأمر الصادر بتاريخ ٨ رمضان عام ١٢٤٣هـ. من الجناب العالى إلى محمد أفندى مأمر أشغال المحروسة

(٤) محمد فؤاد شكرى، بناء دولة مصر محمد علي، ص ٧٠٣.

_ من الخارج لتدريب المصريين على فنون الصناعات الحديثة، ولكن ذلك لم يكن كافيًا. لقد كان من الضرورى تكوين طبقة من المهندسين والفنيين المصريين حتى يستطيعوا مسايرة النهضة الجديدة، وبخاصة بعد تلك العصور الطويلة التى عاش خلالها المصريون بمعزل عن النهضة الأوروبية، وعلى هذا فقد استقدم محمد على الخبراء الأجانب فى شتى مجالات الصناعة من فرنسا وإنجلترا وإيطاليا وغيرها. وقد أرسل له إبراهيم باشا بعض الأسرى الفنيين للعمل بالترسانة(١). كما أن استقدم المهندسين والعمال الأجانب كلفت محمد علي نفقات باهظة التكاليف(٢). ولكن كان لابد أن يفعل ذلك من أجل العمل على إنجاح الصناعة المصرية الناشئة فى ذلك الوقت، وقد عمل على إحلال المصريين محلهم، ولكن التجربة لم تكن موفقة إلى الحد الذى كان يرجوه لا لعيب المصريين وذكائهم واستعدادهم الفطرى للتعليم، فهذه حقائق حاول الأجانب إدخالها ضمن أسباب الفشل وأثبتت بطلانها تاريخ الصناعة فيما بعد(٣).

٦ _ الأسباب المالية:

إن مشروعًا ضخمًا كالذى أقدم عليه محمد علي كان يتطلب ملايين الجنيهات الأمر الذى لم تكن موارد البلاد لتستطيع أن تحتمله. وكما عرفنا أنه لم يكن فى البلاد رؤوس أموال أهلية يمكن استغلالها فى ميدان الصناعة، ولو فرض محمد علي وأباح لرؤوس الأموال الأجنبية تولى هذا العمل لانتقص الغرض الذى كان يرمى إليه من جعل كل شيء فى أيدى مصر نفسها(٤).

---

(١) دفتر ٥٩ معية تركى، وثيقة رقم ١٤٩ بتاريخ ٤ شعبان عام ١٢٥٠هـ.

(٢) محمد فؤاد شكرى، بناء دولة مصر محمد علي، ص ٧٣٤.

(٣) راشد البراوى، التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث، ص ٦٩.

(٤) المرجع السابق، ص ٦٩.

وكانت النفقات التى تكبدها محمد علي فى سبيل إقامة هذه المصانع باهظة للغاية، إذ شرع فى تأسيس عدد كبير منها فى جميع أنحاء البلاد دفعه واحدة وخصص لها منذ البداية مساحات، مستلهمًا فى ذلك عبقريته، حتى لقد وجدت فى بعض هذه المصانع خمسة عشر ألفًا من العمال أو يزيد[١].

وليس من المستطاع إحصاء جملة المبالغ التى أنفقها محمد علي فى الحصول على الآلات، كما أنه من غير المستطاع أن نعرف المدى الذى ذهب إليه الإنجليز فى استغلال حاجته إليهم، حتى باعوه بأفدح الأثمان كثيراً من الآلات التى لم تكتمل أجزاؤها، فضلا عن رداءتها وسبق استخدامها، وعدم صلاحيتها، ولولا أن الطمع الشخصى والرغبة فى الكسب، يكفيان لتفسير ذلك كله، لظن أن المقصود هو قتل الصناعة المصرية الناشئة[٢].

ولم يكن العدد الوفير من الأوربيين الذين تتطلبهم تنظيم هذه المصانع أقل استدعاء للإنفاق، بل لقد عمل محمد علي على زيادة النفقات بإرساله فى كل يوم عدداً معيناً من المصريين، لإتمام دراستهم فى المدن الصناعية بفرنسا وإنجلترا[٣].

كم أن بعض المصانع لا يعمل بكامل معداته وماكيناته، بل الكثير منها لا يعمل بنصف قوته، وذلك لأن المعدات قد تآكلت فى بعض المصانع، أو لأن عدد العمال غير كاف فى البعض الآخر، كما كان يتلف ٥٠٪ من المواد الخام بسبب جهل وإهمال المديرين والعمال وفى أغلب المصانع نجد أن كمية الإنتاج بعد العزل أقل من قيمة القطن الخام، فلو

(١) محمد فؤاد شكرى، بناء دولة مصر محمد علي، ص ٢٢٩.

(٢) محمد فؤاد شكرى، بناء دولة مصر محمد علي، ص ٢٢٩.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٢٩.

تأملنا هذه الظروف من جهة، ورأينا أن محمد علي يسخر الرعية في العمل من جهة أخرى لظهر لنا بوضوح أن مصر لا تجنى من هذه المصانع أى فائدة رغم هذا فإنه مستمر في تشغيلها، إما أنه لا يريد أن يعترف بخطئه، وإما لأنه مازالت عنده بعض الآمال بأنها ستدر عليه ربحاً فيما بعد(١).

وهناك احتمال قوى بأن الأسباب نفسها التى اجتمعت لتقضى على مشروعاته فى صناعة الغزل والنسيج سيكون لها ذلك الأثر دائماً، ذلك لأن الحكومة الدكتاتورية ليس من طبيعتها أن تميل إلى أن تجزى جزاءً عادلا عن العمل وهو الأمر الذى يبعث السخط على الصناعة، ولهذا يرى المصريون من الدوافع ما يهيب بهم إلى ترك البطالة وعادات الكسل، وفى بداية الأمر وفى عنفوان التحمس للصناعة عندما لم يكن محمد علي يفكر إلا فى منافسة مانشستر وجلاسكو، كان محمد علي كريماً مع المواطنين الأوربيين، لكنه عندما أتيح له أن يستخدم ما لا يقل عن ١٢ ألف عامل فى مصانع الغزل والنسيج وحدها، رأى أن كل دخله لا يمكن أن يكفى للجزاء عن العمل أو الامتياز وهو بطبعه ميال إلى الإسفاف والشطط، لذلك انقلب كرمه ودماثته إلى بخل واحتقار، فلم يكن الأجر الذى يتقاضاه الفلاح التعس ليكفى لإقامة الأود(٢).

ويقول البعض أن أى زائر عند دخوله مصنع النسيج لأول مرة سوف يشعر بالأسى فيرى الفلاحين البؤساء نصف عرايا وهم يؤدون عمليات لم يشهدها إلا فى مانشستر ولكن بالنظرة الفاحصة يستطيع أن يكتشف جهلهم وإهمالهم ـ وعلى سبيل المثال ـ رغم ما تمليه البداهة، هو أن أى كمية من القطن بعد مرورها من إحدى الماكينات يجب أن تمرر فوراً إلى الماكينة

(١) J. Augustus, Egypt and M. Ali, Vol. II, p. 414.

(٢) J. Augustus, Egypt and M. Ali, Vol. II, p. 415.

(٣) J. Augustus, Egypt and M. Ali, Vol. II, p. 418.

التالية على حالتها كما هى، لكن الإجراء الشائع فى جميع المصانع هو إتلاف الخامة الناتجة من إحدى الماكينات المعينة قبل مرورها إلى الماكينة التالية فى حدود نظام التشغيل.

وبالرغم من أن بعض الخبراء الإنجليز الذين استعان بهم محمد علي فى بعض مصانع القاهرة أدخلوا بعض التحسينات، إلا أنهم لم يستطيعوا أن يحققوا آمال محمد علي، ولكن أوعزوا إليه بأن الطريق الوحيد الذى يمكن أن يجعل المصانع تدر فائدة كافية هو استخدام الآلة البخارية، بدلا من الثيران، ولكن ربما كان الغرض من هذا الاقتراح هو الاستفادة الشخصية.

ويكفى أن نعرف أن أحد مصانع الصعيد الصغيرة قد تكلف بناؤه سبعة الاف جنيه استرلينى هذا بخلاف ثمن الآلات وغير ذلك[1].

ومهما يكن الأمر، فإن النفقات اللازمة لبقاء الرجال والماشية على قيد الحياة لم تقدر بأقل من مليون وخمسمائة ألف قرش فى السنة، بينما الخسائر الناجمة عن هلاك المواشى وإصلاح الماكينات واختلاسات النظار قد تجاوزت مليونى قرش غالبًا ـ يسلم للمصانع ٧ الاف قنطار من القطن الخام سنويًا، يتلف نصفها من الجهل والإهمال ويضيع النصف الآخر تصنيعًا رديئًا لا يتيح له إذا عرض فى أى سوق أوروبية أن يعطى سعره الأصلى فى البالة[2].

٧ ـ احتكار الحكومة للتصنيع:

كان من الضرورى لتصنيع مصر أن تأخذ الحكومة على عاتقها إنشاء المصانع، وتدريب العمال، والبحث عن المواد الأولية، وذلك لأن الصناعات كانت فى مصر بدائية، ورؤوس الأموال الأجنبية غير مرغوب فيها، ولقد

(١) J. Augustus, Egypt and M. Ali, Vol. II, p. 418.

(٢) محمد فؤاد شكرى، بناء دولة مصر محمد علي، ص ٤٥٢.

قامت الحكومة لوحدها بالتصنيع ما عدا بعض حالات قليلة سمح لأرباب الأعمال الأجانب بإنشاء مصانع فى مصر.

وبذلك تحملت الحكومة من النفقات على المصانع ما لا قبل لها به، فقد قدر ما أنفقته فى إقامة المصانع وشراء ما لزمها من الآلات والمواد الأولية حتى عام ١٨٣٨م، بما لا يقل عن اثنى عشر مليونًا من الجنيهات الإنجليزية، بينما كان دخل الحكومة ١,٥٠٤,١٣٥ جنيهًا مصريًا فى عام ١٨١٨م، و ١,١٩٩,٧٠٠ جنيهًا مصريًا فى عام ١٨٢١م، و ٢,٥٢٥,٧٢٥ جنيهًا مصريًا فى عام ١٨٣٣م، و ٣,٠٦٤,٣٠٠ جنيهًا مصريًا فى عام ١٨٣٦م، وفى ذلك إرهاق كبير لموارد الحكومة ولا يمكن الاستمرار على تلك الحالة[١]، وفضلا عن ذلك كان مديرو المصانع موظفين حكوميين، لا حافز لهم على الاجتهاد فى عملهم، لأن مكسب المصانع عائد على الحكومة، وكذلك الخسارة بعكس الحالة فى ظل النظام الرأسمال يالفردى، إذ يبذل صاحب العمل أقصى جهوده رغبة فى المكسب واجتنابًا للخسارة[٢].

هذا رأى أحد الباحثين ولا يمكن قبوله، فقد كان محمد علي يصرف دائمًا حوافز بين العمال الفنيين الذين يعملون بمصانع النسيج وصلت إلى ٥٠٪ حتى يتم التنافس بين العمال[٣].

وكان محمد علي يصدر أوامره من حين لآخر لتشجيع عمال النسيج باعطائهم مكافأة نظير إنتاج كل ثوب من القماش الجيد[٤]، وكان يوصى أيضًا بزيادة فى مرتبات يوميات النشارين والحدادين والنجارين والبنائين

---

(١) أحمد أحمد الحتة، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر، ص ١٧٤.

(٢) المرجع السابق، ص ١٧٤.

(٣) أمين سامى باشا، تقويم النيل وعصر محمد علي، ج٢، ص ٥١٥.

(٤) دفتر ٣ معية تركى، وثيقة رقم ٤٣١ بتاريخ ١٧ ذو القعدة عام ١٢٣٤هـ، أمر إلى الكتخدا بك.

والكيالين وعمال الطوب الذين يعملون بالإنتاج[١]، أى أنهم يأخذون على كل كمية ينتجونها أجراً معيناً.

بل من أهم الأسباب التى أدت إلى فشل حركة التصنيع فى مصر أنه لم تراع أية قواعد اقتصادية، ولم تنمو نمواً طبيعياً، بل كانت نهضة مفتعلة ليس لها هدفًا إلا سد مطالب الجيش. لقد كان الواجب إقامة بعض الصناعات فقط وبخاصة تلك التى تتوافر لها الإمكانيات، على أن تكون فى بداية الأمر صغيرة الحجم، ثم تتطور بعد ذلك وتتوسع كلما زاد عدد السكان، وكلما ارتفع مستوى دخولهم ومعيشتهم[٢].

كما أنه من المعروف أن اتساع حجم السوق يعتبر من الشروط الأساسية التى يجب توافرها لنجاح حركة التصنيع، وإذا كان الاستهلاك هو المحرك الأساسى للنشاط الاقتصادى، فإن الاستهلاك على نطاق كبير يمكن من التصريف الكبير ومن ثم الإنتاج على نطاق واسع، والتمتع بوفورات الإنتاج الكبير.

والواقع أن حجم السوق فى عهد محمد علي كان ضيقًا بسبب انخفاض مستوى الاستهلاك[٣]، ولعل أكبر دليل على ذلك أنه ما انتهى طلب الجيش بسبب انتهاء الحروب حتى بدأت الصناعة فى الانهيار.

ولاشك أن هذه التجربة الصناعية غير الموفقة التى قام بها محمد علي قد كلفت مصر تضحيات كبيرة، وكانت فى النهاية بالغ الضرر بالبلاد لأنها قضت على الصناعات اليدوية القديمة، وأظهرت فشل الصناعات الآلية الحديثة، مما جعل المواطنين فى مصر حتى عهد قريب جداً ينفرون من

(١) محفظة ١٠١ دفتر ٥ معية تركى، وثيقة ١٨٣ بتاريخ ١٤ شعبان عام ١٢٣٥هـ، أمر إلى يوسف أغا ناظر الوادى.

(٢) على لطفى، التطور الاقتصادى فى أوروبا ومصر، ص ٢٢٩.

(٣) على لطفى، التطور الاقتصادى فى أوروبا ومصر، ص ٢٢٧.

الاشتغال بالصناعة وكان كل النشاط الصناعي حتى الحرب العالمية الأولى في أيدى الأجانب، أما النفقات الطائلة التى تكبدتها مصر فى هذه التجربة الصناعية فكانت بالإضافة إلى نفقات الحروب العديدة، من أسباب فقر البلاد وارتباك شئونها المالية فى عهدى سعيد وإسماعيل[١].

بالإضافة إلى ذلك، فقد كان محمد علي جريئًا فظًا لا يستقر ولايتردد فى وسيلة تؤدى إلى الغاية المنشودة، وأما آراؤه فيمكن أن نصفها بأنها الطابع الفرنسى، وهى آراء عظيمة فى أغلب الأحيان مبشرة بالخير، ولكنها غير عملية. وكان مغرمًا بمناقشة من يقابله فى أشد الأمور تعقيدًا. ولم تمكن آراؤه صائبة بل اعتمد على خياله المتوقد، خاصة عند سماعه كلمات الثناء، وقد أدى ذلك إلى وقوعه فى أخطاء جسيمة، وعلى رأسها تلك المحاولة التى قام بها من أجل تكوين جيش ضخم فقد جمع عددًا كبيرًا من أبناء الشعب، مما أدى إلى نقصان الأيدى العاملة فى الزراعة، كما أن حلمه بتحويل مصر من بلد زراعى إلى بلد صناعى قد قلل عدد العمال الزراعيين، وقد طرأت لديه الفكرة الأولى لهذه الخطة الهوجاء عندما أدخلت زراعة القطن فى مصر. وهذا يتطلب سنوات من الخبرة وتكاليف باهظة وتعداد الشعب ضئيل والآلات تتلفها الرمال - ويحاول الرأى العام العالمى إقناع محمد علي بعدم صلاحية المشروع من الناحية العملية، لكنه على عكس معظم الرجال الذين يتسرعون فى التخطيط لا ينثنى عما يتمسك به من الأوهام، فهو لا يعترف إطلاقًا بالفشل وكأنما فى ذلك تعريض بشرفه[٢] هذا رأى أحد الباحثين.

ومثل هذا الرأى لا يمكن قبوله شكلا وموضوعًا، لأن محمد علي يريد أساسًا عدم الاعتماد على الدول الأوروبية فى سد حاجته وجيشه وشعبه، لأنه

---

(١) عبد المنعم فوزى، مذكرات فى تطور مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث، ص ٥٣.

(٢) C. Murray, Memoire of M. Ali, p. 48.

إذا فعل ذلك، فإنه من المؤكد، أن يقع تحت سيطرة الدول الموردة له. وكان الرأى العام العالمى يهمه، وقبل كل شيء أن تصبح مصر دولة زراعية من الدرجة الأولى وخاصة إنجلترا لتكون سوقًا رائجًا لمنتجاتها الصناعية، وموردًا للمواد الخام واتخذت كافة السبل لتحقيق ذلك، وانتهى الأمر باتفاقية بلطة ليمان عام ١٨٣٨م.

ومن المؤكد أن زراعة ذلك النوع الجيد من القطن يفيد دخل مصر كما تفيد زراعة النيلة والمحاصيل الكثيرة الأخرى التى أدخلها محمد علي أو أكثر من زراعتها. ولو أنه اكتفى بإنتاج المواد التى تفى بالأغراض العادية لكان ذلك أجدى وأنفع ولو أنه صدر المحاصيل الخام لعاد عليه بالربح الوفير مما ينفع البلاد(١).

ولقد دفعه القلق وعدم الاستقرار إلى التجديد الأرعن، فتدخل فى تحويل الملكية الزراعية عن جهل منه، وكانت الضرائب التى فرضها على المزارعين باهظة، فاضطر من لا يقدر على الدفع أن يترك الأرض كلية، كما ألزم القرى أن توفر المؤن له، ولأصحاب النفوذ والسلطان بنصف سعر السوق، وهو تكليف قاس لأنه يلزم القلة بأن تتحمل العبء الذى يجب أن يشترك فيه الجميع. كذلك اختلت التجارة وارتبكت بسبب كل تلك القيود السخيفة، إذ وضع يده على احتكارات كثيرة واتبع سياسة صبيانية لا تليق بأى حكومة ولو أن هذه الاحتكارات وضعت تحت يد أى شخص لتضاعفت قميتها عشرات المرات. وكان يبيع بضاعته لليونان والسوريين والأرمن والإفرنج بالأجل مما عرض أمواله للضياع كذلك رفع أسعار الصادرات لدرجة قضت تقريبًا على تلك التجارة تمامًا. وبهذا كان محمد علي مثلا واضحًا للحقيقة القائلة بأن المشتغلين بالتجارة هم أسوأ من يشرعون لها وكما أضر

(١) C. Murray, Memoire of M. Ali, p. 48.

بمصالح الشعب، فقد قل دخل البلاد بسبب خطته الحمقاء، وكذلك كانت نزوات إكرامه للتجار غير معقولة، إذ كان يبدى لهم النعمة والفضل كلما تراءى له ذلك كما كان مغرماً بالاشتراك معهم فى عمليات تجارية مغامرة مما أدى إلى ضياع مبالغ طائلة[١]. وكانوا يربحون أما هو فقد خسر، وكان يقرضهم المال والنصح فيأخذون الأموال ولكنهم يعتذرون عن ردها بحجة أنهم قد اتبعوا نصيحته ولو أن أحد التجار المعروفين لدى محمد علي ادعى بأنه خسر فى عملية تجارية كان هو طرفاً فيها، فإنه - أى محمد علي - لا يرى أقل من أن يعطيه أربعة آلاف أو خمسة آلاف جنيه لضبط الميزانية، خاصة أنه هو المسيطر على الخزانة دون أى رقيب أو حسيب، والدخل كان ثلاثة ملايين جنيه فى السنة، فكان بمقدوره أن ينغمس فى أى إسراف من هذا القبيل، لكنه أفلس فى النهاية ومات وهو غارق فى الديون[٢].

وهناك سبب آخر فالفلاحون المصريون لم يريدون أن يتحولوا إلى بروليتاريا فكانوا يجمعون تقريبًا بنفس الطريقة التى يجمع بها الجنود، ويرسلون إلى المصنع حيث يبقون إلى أن تسنح لهم الفرصة للهرب[٣]. وقد أثرت سياسة محمد علي الصناعية على الزراعة تأثيراً مضاداً له مغزاه، ففى المحل الأول جذبت الصناعة من الزراعة رؤوس أموال كبيرة، كان من شأنها أن تحقق عائدات أضخم، فيما لو أعيد استثمارها فى الزراعة. كما أنها حرمت الزراعة من عدد كبير من العمال الذين كانت تحتاج إليهم الزراعة. كما أن عدداً كبيراً من الثيران قد أخذ من الزراعة لتوفير القوى المحركة اللازمة لتشغيل الآلات فى المصانع[٤].

---

(١) C. Murray, Memoire of M. Ali, p. 49.

(٢) C. Murray, Memoire of M. Ali, p. 50.

(٣) هيلين آن ريفلين، الاقتصاد والإدارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر، ص ٢٨٨.

(٤) المرجع السابق، ص ٢٨٩-٢٩٠.

تلك هى الأسباب الخارجية والداخلية التى أدت إلى تدهور الصناعة فى عهد محمد علي - وأدت إلى نهاية إمبراطورية محمد علي وفشلت مشروعاته الكبيرة فى كل من اليونان وسورية لأنها لم تتفق مع سياسات الدول الأوروبية التى بدأت منذ عام ١٧٩٨م تهتم بشرق البحر المتوسط، وعلى الرغم من ذلك فقد حقق محمد علي نجاحًا محدودًا، ففى عام ١٨٠٥م حصل على لقب والى مصر، وكان أول وال يمارس نفوذًا حقيقيًا منذ قرنين من الزمان، فأنشأ قوة عسكرية استطاع بواسطتها أن يدعم مركزه لا أمام منافسيه المرتقبين فحسب، بل أمام السلطان العثمانى نفسه. وعلى الرغم من ذلك بدأ نشاط محمد علي يتلاشى بعد ضياع سوريا، فعاش تسع سنوات أخرى لكنه أصبح غير قادر على الاضطلاع بأعباء الحكم قبيل وفاته لإصابته بضعف فى قواه العقلية، وظل كذلك إلى أن توفى فى ٢ أغسطس عام ١٨٤٩م بالإسكندرية ونقل إلى القاهرة ودفن بمسجده فى القلعة[1].

(١) عمر عبد العزيز عمر، دراسات فى تاريخ مصر الحديث ١٧٩٨-١٩١٤م، ص ١٢٧-١٢٨.

أثر التجربة الصناعية فى عهد محمد علي على المجتمع المصرى

بعد أن استعرضنا العوامل الخارجية والداخلية التى أدت إلى انهيار الإمبراطورية التى شهدها محمد علي وانهيار الصناعة، نتحدث عن أثر التجربة الصناعية فى هذا المجتمع.

وفى بداية الأمر بدأ محمد علي، ذلك الضابط الألبانى المغمور، أداة طبعة لتحقيق الأهداف الكبرى التى كان يسعى إليها السلطان العثمانى، فخلص مصر من المماليك، وساعد فى إخضاع الوهابيين فى شبه الجزيرة العربية وفى النهاية لعب دوراً له أهمية نحو السلطان خلال حرب الاستقلال اليونانية ولقد أدرك محمد علي فى ذلك الوقت أن الجيش العثمانى أصبح عاجزاً أمام جيوش أوروبا الحديثة التى استفادت من التقدم الفنى الذى أحرزه الغرب خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، وأن قدرة الإمبراطورية العثمانية على تحدى الغرب تتوقف على قابلية الإمبراطورية لاستيعاب الأفكار الجديدة، وعلى السرعة التى يتم بها طبع الجيش العثمانى بالطابع المصرى[1]. ولذلك أقبل محمد علي على الإصلاح وكان فى الواقع أول موظف عثمانى يدخل النظام الجديد فى ولايته بقدر معين من النجاح[2].

ولو كان محمد علي مجرد ضابط عثمانى محب لبلده واكتفى بأن يؤدى دور أكبر مويدى البرنامج الإصلاحى الذى وضعه عاهله، لربما

(١) عمر عبد العزيز عمر، دراسات فى تاريخ مصر الحديثة ١٧٩٨-١٩١٤، ص ١٤٦.

(٢) المرجع السابق، ص ١٤٧.

استعادت الإمبراطورية العثمانية مركزها السابق باعتبارها دولة كبرى، لكنه استغرقته أطماعه الخاصة، فاستغل الشعور الوطنى العثمانى باعتباره وسيلة لتحقيق أغراضه الخاصة، فاستغل برنامجه الإصلاحى لتحقيق أهدافه. والواقع أن محمد علي بدلا من أن يحمى الإمبراطورية العثمانية، نجده يجعل انهياره أمراً مؤكداً. ومن المحتمل أن انهيار الإمبراطورية كان أمراً حتمياً، وربما كانت العوامل المؤدية إلى انهيارها قد امتدت جذورها بالفعل بصلابة، بحيث لم يعد ممكناً تغيير الاتجاه. وربما كان محمد علي داعياً من دعاة الوطنية يميل إلى وضع حد للإمبراطورية العثمانية، التى كانت تعلو على الشعور القومى، والتى كان قد عفا عليها الزمن. ولكنه إذا كان داعياً من هذا النوع، فلاشك أن تحوله إلى المثل الوطنية كان عن غير وعى بالتأكيد، لأن محمد علي لم يكن وطنياً بالمعنى الحديث، وقبل كل شيء لم يكن وطنياً مصرياً، فلقد اعتبر محمد علي نفسه تركياً، واعتقد بأن مصر ليست إلا ملكاً خاصاً يتصرف فيه ويستغله لصالحه ولصالح أسرته، فصراعه من أجل الاستقلال، لم يكن صراعاً من أجل استقلال مصر بل كان من أجل ضمان ملك وراثى لأبنائه من بعده، ولد نجح فى تحقيق أهدافه، وفتح آفاقاً جديدة لمصر، ولكن بغير قصد حقيقى منه[1].

ولقد تطلبت التطورات المختلفة التى مر بها حكم محمد علي الكثير من الأموال والجنود، ولذلك وضع الأساس الفعلى لتكوين سياسة مالية وعسكرية، تحقق له هذين الأمرين. وتركزت سياسة محمد علي المالية فى مسألة زيادة موارده المالية لمواجهة مطالب جيشه التى لا تنتهى. ولكى يصل إلى ذلك أحدث انقلابا فى ملكية الأراضى الزراعية فى مصر، ووجد

(١) عمر عبد العزيز عمر، دراسات فى تاريخ مصر الحديثة ١٧٩٨-١٩١٤، ص ١٤٨.

الضرائب، وعدل طريقة جمعها ونظم الإدارة المدنية، لكى تنفذ أوامره تنفيذاً تامًا بالإضافة إلى ذلك أدخل بعض المحصولات الجديدة مثل القطن الطويل التيلة، وعمم الأساليب الزراعية الصحيحة، كما وسع زراعة بعض الحاصلات وبخاصة الصيفية منها، كما اهتم بنظام الرى وعمل على تحسينه، واهتم محمد علي أيضًا بتصنيع مصر فى عام ١٨١٧م، لإنتاج الأسلحة والعتاد لجيشه وأسطوله الجديدين، وتجهيز الحاصلات الزراعية للاستهلاك أو التصدير، كما أراد أن يعتمد عليها باعتبارها مصدراً من مصادر إيرادات الحكومة. ولقد أدت سياسة محمد علي فى النهاية باعتبارها مصدراً من مصادر إيرادات الحكومة. ولقد أدت سياسة محمد علي فى النهاية إلى حدوث نتائج إيجابية وأخرى سلبية[١].

ففى المجال الأول ساعدت هذه السياسة على دخول كميات كبيرة من المحاصيل الزراعية المصرية إلى الأسواق الأوروبية المزدهرة وزود البلاد بمصدر كبير للثروة وجذب أعداداً كبيرة من التجار الأوروبيين، الذين حملوا معهم كثيراً من الأساليب الفنية الغربية. ولقد غيرت هذه التطورات الشكل العام لتجارة مصر كلية، فارتبطت ارتباطًا وثيقًا بأوروبا. وبإدخال مصر فى فلك التجارة الأوروبية، لم يكن هناك مفر أمام محمد علي من اتصال مصر بالحضارة الغربية. ولقد استطاع محمد علي على أن يؤسس فعلا الدولة الحديثة فى مصر، وكان ذلك يرجع دون شك إلى فتح مصر للمؤتمرات الغربية، وإنعاش التجارة، وتشجيع نمو المدن، وإيجاد طبقة بيروقراطية مصرية وإنشاء جيش مصرى، وتأكيد نظام الوراثية فى أسرته. وهذه فى الواقع بعض الإنجازات المهمة التى كان لها أهمية كبرى فى تطور مصر الحديثة[٢].

(١) عمر عبد العزيز عمر، دراسات فى تاريخ مصر الحديثة ١٧٩٨-١٩١٤، ص ١٤٩.

(٢) عمر عبد العزيز عمر، دراسات فى تاريخ مصر الحديثة ١٧٩٨-١٩١٤، ص ١٤٩.

أما النتائج السلبية، وقد أدى توجيهه للتجارة المصرية صوب الغرب إلى اعتماد البلاد على الأسواق الأوروبية إلى جعل مصر أكثر تعرضًا للتدخل الأوروبي في شئون البلاد الداخلية، وذلك طبقًا لمعاهدات الامتيازات الأجنبية(١).

وكان من نتيجة ذلك أن انتهى الأمر بالتدخل الأجنبي في الشئون المصرية بالاحتلال البريطاني عام ١٨٨٢م. وحاول حكام مصر إدخال نظام حديث وكفء كما حاولوا الاستقلال عن الإمبراطورية العثمانية. وكان لهذا الأمر بعض النتائج الاجتماعية على المدى البعيد(٢).

كما أن مصر لم تتحول من مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي، كما أنه بعد فشل تجربة محمد علي الصناعية لم يحدث تطور صناعي خطير في مصر لسنوات عديدة. وقام عباس وسعيد بتصفية بعض مصانع محمد علي وحاول إسماعيل إحياء المبادرة الصناعية بأن تولى شخصيًا مشروعات الحكومة، وأوفد بعثات للخارج للحصول على مصانع جديدة. ولكن تم تصفيتها بعد ذلك في عام ١٨٧٥م وتحولت مباني المصانع إلى ثكنات. ولكن ازدهر فرعان فقط من الصناعة، وهي صناعة السكر التي كانت تديرها الحكومة، ومحالج القطن التي أسسها الأجانب، الذين اهتموا بصفة عامة بشركات النفع العام كالمياه، والغاز والسكة الحديدية، أكثر من اهتمامهم بالسكر(٣).

---

(٣) هيلين آن ريفلين، الاقتاد والإدارة في مستهل القرن التاسع عشر، ص ٣٦١.

(٢) G. Baer, Social Change in Egypt, p. 138.

(٣) G. Baer, Social Change in Egypt, p. 136.

وفيما يتعلق بالرأسماليين المصريين المحليين، فإنه بالإضافة إلى الضرائب التي فرضت عليها، فقد حالت عوامل هامة دون استغلال أموالهم في الصناعة، وقد أدت منافسة المنتجات الصناعية الأوروبية، وصغر حجم السوق إلى الاستغلال الرأسمالي للأراضي الزراعية التي كان بأرباح هائلة في ذلك الوقت.

ولم يغير الاحتلال البريطاني من هذا الموقف إلا في الغاء معظم الضرائب المجحفة وعارض كرومر التطور الصناعي، بحجة أنه بدون إدخال رسوم الحماية الجمركية - يعمل ضد حرية التجارة في حين يمكن أن تخسر مصر دخلها من الرسوم الجمركية على السلع الأوروبية. ونتيجة لذلك لم تكن سياسته الاقتصادية موافقة تماماً للتنمية الصناعية [١].

وأياً ما كان الأمر فإنه لم تحدث خلال القرن التاسع عشر تغييرات في البناء الاجتماعي والاقتصادي، فرغم أن الصناعة لم تتطور إلا أن مصر مرت بتنمة اقتصادية لا بأس بها، نتيجة للأعمال الزراعية، والأعمال الأخرى النفعية[٢].

كما أن الحكومة توقفت عن تعيين مشايخ النقابات، وكان يرأس أحياء المدن أحد المشايخ (شيخ الحارة) وكانت له بعض الوظائف المالقى والإدارية مثل التقارير حول المواليد والوفيات، ولكن وظائف المال والشرطة انتقلت من هؤلاء المشايخ إلى المصالح الحكومية[٣].

(١) G. Baer, op.cit., p. 137.

(٢) G. Baer, op.cit., p. 144.

(٣) G. Baer, Social Change in Egypt, p. 146.

كما أنه نتيجة لإقامة محمد علي (المصانع الكبيرة) وتزويدها بالآلات البخارية، ثم تجمع أعداد ضخمة من القوة البشرية للعمل بها، كان يمكن أن يخلق طبقة عاملة ولكن كان لنظامه الاحتكارى لم يكن يوفر الشروط الموضوعية لنشوء الطبقة العاملة وذلك يرجع إلى أن محمد علي كان يملك رأس المال كما كان يسيطر على مصائر العمال بسلطاته، المطلقة إلى الحد الذى يكاد أن يملك جهدهم وحياتهم ملكية تامة، كما أنه يستخدم الرجال والنساء والأطفال من القرى والكفور وأحياء المدن ويجمعهم قسراً وكان يتبع نفس الأسلوب فى إحضارهم أسلوب التجنيد وقد كان نوعًا من «التجنيد الصناعى» ولذلك كان يتحينون الفرصة للفرار من أعمالهم بالإضافة إلى أن أجورهم كانت لا تدفع لهم بانتظام ساهم ذلك فى هروبهم[1].

وكان من نتيجة احتكار محمد علي للصناعات أن أدى ذلك إلى تقيد حرية الصناع وتعرضهم لاضطهاد المخبرين الذين استخدمتهم الحكومة، وذلك للتأكد من أن الصناع لا يعملون لحسابهم، كما تعرض الصناع لظلم رجال الإدارة وتعسفهم، بالإضافة إلى حرمانهم من أرباحهم التى كانوا يحصلون عليها كاملة مما أدى إلى فتور همتهم وعدم إقبالهم على العمل بل وترك بعضهم العمل، فأضر ذلك بالصناعات الصغيرة، بل ومهد السبيل إلى اضمحلالها، كما تعرض صغار الصناع إلى تلاعب بعض رجال الإدارة بالموازين والمقاييس والمكاييل بالتواطؤ مع الكتبة، فأثرى هؤلاء على حساب أولئك الصناع كما لم يحدث أى ابتكار جديد فى طرق الإنتاج البدائية فى الصناعات الصغيرة وأدى احتكار محمد علي للصناعات إلى عدم

(١) أمين عز الدين، تاريخ الطبقة العاملة فى مصر منذ نشأتها حتى سنة ١٩١٩، ص ٣٥-٣٦.

نمو الاستثمار الفردى، وأدى نظام الاحتكار إلى ارتفاع أسعار المنتجات الصناعية مما أدى إلى زيادة نفقات المعيشة والأضرار بالمستهلك[١].

كما أنه نتيجة لفشل الصناعة ارتد العمال الذين رجعوا إلى القرى والكفور، كما رجع الصناع الحرفيون إلى مزاولة نشاطهم فى إطار ما بقى لهم من التنظيم الطائفى المضمحل[٢]، كما أن رجوع الصناع إلى محالهم ودكاكينهم لم يترتب عليه انتعاش فى نظم الطوائف إلا أنها قد جددت الآمال لدى شيوخ الطوائف فى ممارسة سلطاتهم إلا أن ذلك لم يتحقق لهم وخاصة على أيدى سعيد وإسماعيل، وذلك بأن ألغى سعيد نظامهم.

يضاف إلى هذا أن حرمان محمد علي لطبقة رجال الدين من استقلالها قد أدى إلى شل الطبقة الوحيدة القادرة على ممارسة نفوذ من شأنه أن يخفف من غلواء الطبقة الحاكمة. وفى نفس الوقت حطم النظم التى ظلت قرونًا تحمى الشعب من الطغيان الذى لا يحده شىء. وقد أدى موقفه من طبقة رجال الدين وقطعه الموارد المالة عن المؤسسات الدينية إلى الإضرار بالتعليم المصرى[٣].

كما أنه نتيجة لاستخدامه الأوربيين أن زاد عددهم وخاصة فى عهدى سعيد وإسماعيل نتيجة للفرص المالية والتجارية الهائلة المتصلة بارتفاع أسعر القطن، والمشاريع المزدوجة لهذين الحاكمين وبالرغم من ازدياد عددهم لم يكن هناك احتكاك للمصريين بهؤلاء الأجانب وكان ذلك هو المجرى

---

(١) أحمد أحمد الحتة، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر، ص ١٥٦-١٥٧.

(٢) أمين عز الدين، تاريخ الطبقة العاملة فى مصر منذ نشأتها حتى عام ١٩١٩، ص ٣٧.

(٣) عمر عبد العزيز عمر (دكتور)، دراسات فى تاريخ مصر الحديث ١٧٩٨-١٩١٤، ص ١٥٠.

الوحيد للنفوذ الأوروبى الغربى على المجتمع المصرى، ففيما بين عامى ١٨١٣ و ١٩١٩ أوفد ما يقرب من تسعمائة مصرى فى بعثات تعليمية إلى أوروبا، وسافر عدداً آخر على نفقتهم الخاصة وتلقى الآلاف تعليمهم فى مدارس أجنبية فى مصر كما ترجمت مئات من المؤلفات من اللغات الأوروبية إلى العربية. وعمل الكثير من الأوربيين فى الوظائف القيادية فى الإدارة المصرية وبخاصة بعد الاحتلال البريطانى [١].

وعبّر الاحتكاك بالأجانب وأوروبا عن نفسه فى مجالات كثيرة وبخاصة بعد عام ١٨٨٢م، فقد تم إقامة شبكة مواصلات هائلة وتم بناء أجزاء من القاهرة والإسكندرية، وزودت بالمياه والغاز والكهرباء كما سادت الإدارة بمصر على النمط الحديث، وحدثت تغييرات هامة فى التشريع وإدارة القانون، ومهما يكن الأمر، فقد يبدو أن أهم تغيير اجتماعى حدث بسبب هذا الاحتكاك هو تطوير التعليم[٢].

ولذلك يمكن القول بأنه كان من نتيجة الاحتكاك بأوروبا والتطور الاقتصادى والإدارى فى القرن التاسع عشر فقد غير تغييراً جزئياً فحسب فى حياة وتنظيم المجتمع المصرى، وظلت العائلة التقليدية والمجتمع الدينى سليماً، كما لم يطرأ تغيير على مركز المرأة فى المجتمع. ولم يكتسب المصريون الأثرياء ولا الطبقات الدنيا عقلية المجتمع الصناعى، فالتغيير الذى طرأ كان يشتمل على القضاء على الإطار التقليدى الاجتماعى والاقتصادى كتصفية القبيلة ومجتمع القرية واختفاء النقابات والغاء الرق.

---

(١) G. Baer, Social Change in Egypt, p. 158.

(٢) G. Baer, Social Change in Egypt, p. 159.

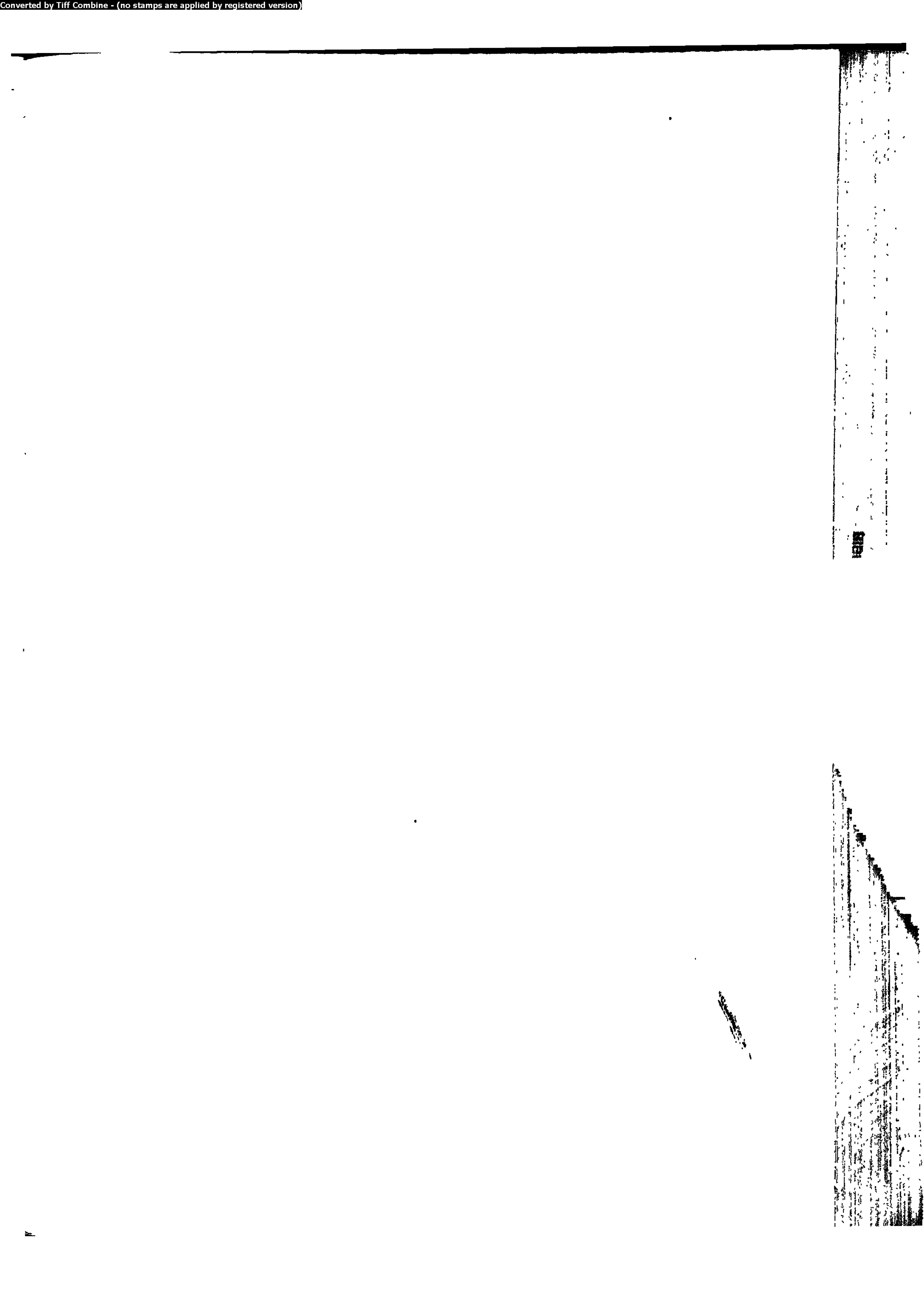
وحدثت معظم هذه التطورات إبان العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر ولكن خلق الجماعات الحيدثة مثل الأحزاب الحديثة واتحادات عمال التجارة لم يظهر إلا فى القرن العشرين.

هكذا حطم محمد على طبقة التجار المحليين وطبقة الحرفيين المحليين، فعرقل بذلك نمو طبقة مصرية وعوق النمو الصناعى المصرى أما تجاربه الصناعية فقد منيت بالفشل، وأغلقت المصانع وأعيد العمال إلى حقولهم وقراهم، وتأجل ظهور بروليتاريا صناعية ماهرة إلى أجل غير مسمى، يضاف إلى هذا أن محمد علي خلق طبقة من ملاك الأرض كانت تتكون من أفراد أسرته وحاشيته وحصره التدخل الأوروبى العسكرى على التخلى عن احتكاراته وقد زاد الدخل القومى، ولكنه فل فى تحسين أحوال افلاحين، فبينما كان محمد علي يرسى أسس الدولة الوطنية المصرية من ناحية، كان من ناحية أخرى يرسى أساس كثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التى مازالت مصر تصارعها.

وخاتمة القول أن محمد علي استطاع تحقيق مطامعه الخاصة ألا وهى الوصول إلى الحكم، وجعل مصر وراثيًا لأسرته من بعده، ولكنه فى الوقت نفسه مهد للتدخل الأجنبى فى الإمبراطورية العثمانية ولو أنه وقف بجانب السلطان العثمانى لأمكن إبعاد التدخل الأوروبى، بل ساعد أوروبا فى إيجاد مبرر لهذا التدخل وانتهى ذلك بالاحتلال البريطانى لمصر عام ١٨٨٢م.

الفصل العاشر

الحركة العرابية والاحتلال الإنجليزى لمصر ١٨٨٢م



للحركة العرابية أسباب عامة تتصل بالعالم الإسلامى فى الشرقين الأدنى والأوسط وأسباب خاصة تتعلق بمصر وحدها وأهم الأسباب العامة هى نمو الجامعة الإسلامية.

قامت الجامعة الإسلامية فى نفس الوقت الذى قامت فيه الجامعتان الأخريتان فى أوروبا ألا وهما الجامعة الجرمانية والجامعة الصقلبية. ولكن قامت الجامعة الإسلامية على عكس فكرتهما تمامًا فهى لا تعتمد على الجنس أو اللغة ولذلك نجد الجامعة الصقلبية قامت على أساس قيام كتلة من الشعوب الصقالبة بصرف النظر عن لغتهم ودينهم وجنسهم وكان الهدف الأساسى من ذلك هو الوقوف ضد الدولة العثمانية وسيطرتها. أما جامعة الشعوب الجرمانية فكانت ضد فرنسا. أما الجامعة الإسلامية فكان هدفها تخليص أمم الشرق الإسلامى من قيود التسلط الغربى، هكذا كانت هذه الحركة عاطفة تتأجج فى نفوس بعض زعماء الإسلام وكانت عاطفة أكثر منها عقيدة، وإن اختلفت أساليب قادتها، إلا أن الدفاع لها كان واحداً وهو ما يعانيه الإسلام من ضنك مالى وكروب سياسية ومن تدخل أجنبى.

وكان روح هذه الحركة جمال الدين الأفغانى والذى عانى من التنافس الروسى الإنجليزى على بلاده، وعانى الآلام من الجهل والفقر المنتشر واستغلال الغرب الذى لا يعرف سوى مصلحته. وعلى هذا الأساس مارس جمال الدين الأفغانى نشاطه فى مصر وطالب بالإصلاح الدينى ونادى بحرية الفكر ونشر دعوته بين طلاب العلم بالأزهر الذى كان يموج بطلاب العلم من آسيا وأفريقيا. وكان محبذاً للنظام الدستورى ضد نظام الطغيان الذى عانى منه الشرق. وكان تلميذ جمال الدين الأفغانى الشيخ محمد عبده الذى تتلمذ على يدى جمال الدين وطالب بضرورة الإصلاح وأيد الحركة العرابية بقلبه وقلمه ولسانه.

أما القوة الدافعة لهذه الحركة «حركة الجامعة الإسلامية» فهو السلطان عبد الحميد الثانى لأنه رأى فيها الشيء الوحيد الذى يمكن به السيطرة على البلاد الخاضعة للإمبراطورية العثمانية والتى كانت الظروف الدولية تسير فى غير صالحها لذلك نجد أن روسيا تريد التهام الإمبراطورية العثمانية وجلادستون فى إنجلترا يطالب بتقسيم الدولة العثمانية ـ لذلك وجد السلطان عبد الحميد الثانى أن من الضرورى أن يحتضن فكرة إحياء الخلافة للحفاظ على دولته ومن أجل هذا الهدف أرسل رسله إلى الأقطار الخاضعة للإمبراطورية.

ولم تلق فكرة الجامعة الإسلامية تأييداً إلا فى مصر والسودان وشمالى أفريقيا وهذا يرجع إلى أنها مهبط الطوائف والطرق الإسلامية الأمر الذى أدى إلى مقاومتهما للنفوذ المسيحى والقضاء على البعثات التبشيرية الأوروبية التى كانت تتوغل فى الصحراء الكبرى عاملة على نشر المبادئ المسيحية والنفوذ الأوروبى وقضى عليها مثل بعثة فلاترز Flatters الفرنسية.

وكان فتح تونس سنة ١٨٨١ إنذاراً لكل البلاد الإسلامية الواقعة على البحر المتوسط وهذا يعنى إعلان ناقوس الخطر لهم وخاصة مصر ومراكش (المغرب) وطرابلس، وعرفت هذه الدول أن مصيرها أصبح فى أيدى الدول الأوروبية.

أما الأسباب الخاصة بالحركة العرابية وهذا موضوع بحثنا فهى تغلغل النفوذ الأوروبى بشكل واضح وتدخل الدول الأوروبية فى شئون مصر الداخلية وفق مشيئتها ومصلحتها دون رعاية للمصالح الوطنية. وأصبح تدخل الأجانب فى شئون مصر أمراً واضحاً. ويتمثل ذلك بعزل الخديوى إسماعيل وتهاون رياض باشا وتكوين رأى عام حر لمناقشة شئون البلاد الأمر الذى أدى إلى تكوين الحزب الوطنى الذى دعا إلى مقاومة النفوذ الأجنبى فى البلاد.

على أن السبب الحقيقى للحركة العرابية هو تذمر ضباط الجيش الوطنيين فى أواخر عهد الخديوى إسماعيل عندما حدث الارتباك المالى وقامت الحكومة المصرية فى ذلك الوقت بتسريح عدد من ضباط الجيش الوطنيين بالإضافة إلى عدم دفع مرتباتهم. ومما زاد الطين بلة أن الضباط الوطنيين شعروا بأنه يفضل عليهم العناصر الأخرى (الشركسية والتركية) فى الترقية وكانت هذه حقيقة واقعة ماثلة أمام أعينهم.

ولو أن الحكومة المصرية عاملت تذمر الجيش بشىء من الحكمة لما تطور هذا الموضوع إلى مثل هذا الصراع. ولذلك نجد أن عثمان رفقى باشا وزير الحربية فى ذلك يصدر قرارات كانت عاملا مساعداً على تذمر الضباط والجنود المصريين وأدى ذلك إلى انقسام الجيش فئتين فئة الأتراك والشراكسة وفئة المصريين والذين كانوا لهم الغلبة.

وفى الوقت الذى ظهر فيه الحزب العسكرى ظهر الزعماء مثل علي الديب وأحمد عرابى. ولسوء الحظ أن عرابيًا وغيره من الزعماء لم يعرفوا الفن السياسى ولم يعرفوا ما يعملون به وما لا يعملون به، حسب الظروف. كما أن عرابيًا نفسه لم يكن له الثقافة الكافية أو الدراية وغير ذلك من الشروط التى تؤهله لمثل هذه الزعامة. وعلى ذلك فقد أصبح زعيمًا بحكم وضعه وظروفه بحكم فصله من الجيش فى عهد الخديوى إسماعيل. وترتب على ذلك تذمره وتذمر زملائه الذين فصلوا معه والذين اضطهدوا وعانوا منه. كما أنه لم يكن قد تعلم شيئًا من تعاليم الفن الحربى ولا من فن أصول السياسة. وأدى ذلك إلى تحدى الخديوى توفيق ومعه بعض الدول الأوروبية وكانت النتيجة الاحتلال البريطانى.

اتفق الضباط فى أول الأمر على مناهضة عثمان رفقى ضد تعسفه فى إصدار قانون الجندية الذى كان يحرم المصرى من الترقى فجعلوا أحمد عرابى زعيماً لهم يتكلم بلسانهم ونائبًا عنهم فى عرض مطالبهم وتطور الأمر

إلى درجة الغليان وخشى الخديوى توفيق عواقب ذلك ورياض باشا هو الآخر كان لا يعالج الأمور بحكمة والذى قرر أنه من الضرورى محاكمة الضباط الذين قدموا شكوى وطالبوا فيها بعزل عثمان رفقى وكانت حادثة قصر النيل وانتهت بعد ذلك بتعيين محمود سامى البارودى الذى لم يكن يستطيع إصلاح الأمور بين الجيش والحكومة.

وكان من نتيجة ذلك أن انتصر رجال الجيش فى إجابة مطالبهم وظهرت الحكومة أمام الأهالى والأوربيين على السواء بالضعف. فجزعت الدول الأوروبية من ذلك أو كانت تدعى ذلك وخشيت على أرواح رعاياها بالإضافة إلى الشائعات والأقاويل التى كانت تنشر كذبًا فى صحف أوروبا والتقارير الكاذبة التى كان القناصل يرسلونها.

وكان من الممكن أن تنتهز الحكومة الفرصة وتعيد الأمور إلى نصابها ولكن حدث نزاع بين الحكومة والخديوى فيما يجب اتخاذه وحدث انقسام فى الحكومة فى نفس الوقت توطدت الصلة بين الضباط بعضهم وبعض وبينهم وبين أفراد الشعب. ولم تعد مطالب الجيش وحدها هى التى تقدم بل أصبحت مطالب الأمة تقدم عن طريقهم وتمثلت فى مطالبتهم بإقامة حكم نيابى سليم على النظام الأوروبى وخاصة بعد نجاح عرابى فى إجابة مطالب الجيش والذى اعتبر ذلك فى الأوساط الأوروبية عملا جريئًا لا يستقيم والتقاليد والعادات المصرية كما يفهمها الأجانب وأنها لا تتمشى مع المصالح الأوروبية فى وادى النيل وأن الخديوى وجد فى ذلك تعديًا صريحًا على سلطانه وليس من حق رجال الجيش أن يتدخلوا فى مسائل سياسية وأن مهمة الجيش مقصورة فقط على الأعمال الحربية وحفظ النظام إذا كلفوا به. وأنهم تدخلوا فى مسائل سياسية هى من صميم سلطة الخديوى والتى استمدها من الفرمانات الخاصة بذلك من الباب العالى.

أما رجال الجيش بعد هذه الحركة فقد خشوا على أنفسهم ووظائفهم ولكن الخديوى وعدهم بأن لن يضطهد أحداً وقال إنه يثق فى عدالة مطالبهم ولكنهم مضوا قدماً فى حركتهم وتحدوا الخديوى. وانتهى هذا الأمر بأن أصدرت الحكومة أوامرها بوقف بعض الإصلاحات ثم تتخذ الحركة بعد ذلك طابعاً قومياً ويرسل عرابى إلى الخديوى كتاباً يعلن فيه بأنه سوف يتقدم بمطالب الجيش والأمة معاً فى نفس الوقت ويخبر الأجانب عن طريق قناصلهم بأنه سوف يعمل على حماية أرواحهم.

وكان طبيعياً أن يذهل الخديوى لمثل هذه المطالب ويحاول أن يقنع عرابى بالعدول عن ذلك ولكن مساعى الخديوى فشلت ويذهب عرابى ومعه الجيش والأمة إلى ميدان عابدين ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ ويعرض مطالب الجيش والأمة ويوافق الخديوى على ذلك وينتهى هذا الوضع بأن أصبح عرابى زعيماً وطنياً بعد أن كان زعيماً للجيش فقط. وكان معنى انتصاره على الخديوى حدوث تقارب بين الخديوى وانجلترا وتعرض عليه مساعدته.

تألفت الوزارة الجديدة برئاسة شريف باشا ولم تكن هذه الوزارة تختلف عن الوزارات السابقة من ناحية الإصلاح وإن كانت قامت ببعض الإصلاحات البسيطة مثل الاهتمام بالتعليم وإصلاح حال الجيش والقضاء بوضع نظام للمحاكم الأهلية ورأى شريف أنه لا يستطيع القيام بهذه الإصلاحات إلا بعد التخلص من سيطرة رجال الجيش وتم له ما أراد. وأثر ذلك تقدم أعيان البلاد بمذكرة إليه يطلبون منه ضرورة إنشاء مجلس نيابى على النظام الأوروبى وتم لهم ما أرادوا وافتتح المجلس فى٢ يناير سنة ١٨٨٢. ولكن مجهوده لم يكتب له النجاح لأن الخديوى لم يكن على استعداد للتنازل عن سلطانه ولا رجال الجيش يستطيعون أن يتنازلوا عن حقوقهم المكتسبة وانتهى هذا الوضع إلى ارتباك الموقف فى مصر واتصال عرابى بقناصل الدول الأوروبية يؤكد لهم حرصه الشديد على المحافظة على الأمن

وحماية مصالح رعاياهم. وأدى ذلك إلى تدخل الدول الأوروبية (إنجلترا وفرنسا) والقضاء على مشروع شريف باشا وتطور هذا الموقف إلى انفراد تتدخل إنجلترا فى مصر واحتلالها سنة ١٨٨٢ وفشلت الحركة العرابية. كما سنوضح فيما بعد.

العوامل الفكرية

بدأت حركة الاستنارة تأخذ طريقها فى الثلاثينيات من القرن التاسع عشر وذلك عند عودة البعثات التى أرسلها محمد علي من الخارج وبدأت تأخذ طريقها فى دراسة نمو القومية وأصبح الدارس من أهم سماته دراسة القومية ولذلك نجد أن الأدب أثر فى الحركة القومية. بحيث أصبح من يدرس الأدب فى ذلك العمر إنما هو يدرس تطور الحركة القومية.

ولقد نجح الأدب بفضل كل من رفاعة رافع الطهطاوى وجمال الدين الأفغانى والشيخ محمد عبده وعبد الله النديم. وقد تغنى هؤلاء فى كتاباتهم وأشعارهم بتمجيد مصر وجيشها العظيم وبحق الوطن فى التضحية والفداء.

ولقد آتت ثمار هذه الحركة أكلها وخصوصًا فى عهد الخديوى إسماعيل عندما حضرت البعثات الخارجية من أوروبا وبدأت تشكو من ارتفاع الضرائب الباهظة وبدأت تناهض وتقف بالمرصاد ضد التدخل الأجنبى الذى أصبح ظاهراً بصورة واضحة وظهر جمال الدين الأفغانى الذى بدأ بفكرة الجامعة الإسلامية وتلميذه محمد عبده وعبد الله النديم خطيب الحركة العرابية وبدأوا يكتبون فى الجرائد يهاجمون الحكام نتيجة تهاونهم. وإننا لا يمكن أن نذكر دور هؤلاء فى هذه الحركة ما لم نلم بكل واحد منهم على حده.

١ ـ رفاعة رافع الطهطاوى:

ولد رافع بمديرية جرجا عام ١٨٠١ من أبوين فقيرين ثم التحق بكتاب

القرية وتعلم بعض المبادئ الدينية ثم سافر إلى القاهرة والتحق بالأزهر وتبناه الشيخ حسن العطار وهو من علماء الأزهر وكان معروفًا عند تبحره فى العلم وخاصة فى الأدب وتتلمذ رفاعة على يده وقد قبل أنه أخذ منه تحبره فى الأدب(١) ولم يلبث رفاعة أن أتم علومه وتفوقه فى الأزهر وعين مدرسًا فى هيئة التدريس لمدة ثمان سنوات. ثم التحق بعد ذلك أمامًا بأحد فرق الجيش وكان لهذا الانتقال أثره فى حياته. وفى البعثة الأولى التى أرسلها محمد علي إلى فرنسا اختير رفاعة أن يكون إمامًا للبعثة لكى يكون أمامهم فى الصلاة(٢). ولكن طموحه وحبه للمعرفة حمله على تعلم اللغة الفرنسية وقرأ لكبار أدبائها وفلاسفتها. وفى أثناء إقامته فى باريس والتى تقدر بست سنوات عكف فيها على ترجمة كثير من الكتب. وعندما عاد من باريس كرس نفسه لهذا العمل خاصة أنه ألم بأسرار اللغة العربية. وعندما كان فى باريس عرف الكثير عن الحرية السياسية والحرية الاجتماعية وحرية الأفراد ولكن وجد العكس فى مصر وهو أول من يعرف هذه الحقيقة. فرفاعة من هذه الناحية يعتبر من الرواد الأول الذين رفعوا مشعل العلم ورسم لبنى وطنه معالم الطريق.

وقد أحس عقب عودته أن بلاده فى حاجة إلى ترجمة العلوم الغربية وخاصة الإنجليزية والفرنسية والإيطالية وذلك لتطعيم الثقافة الشرقية بالثقافة الغربية، وهو الذى كان له الفضل الأول لافتتاح مدرسة الألسن فى عهد محمد علي وكانت مواد الدراسة بها اللغات السابقة مع اللغة العربية بالإضافة إلى بعض المواد الأخرى مثل التاريخ والجغرافيا والشرائع الإسلامية وظل يعمل بهمة ونشاط فى هذه المدرسة إلى أن ولى عباس الأول وأمر بغلق المدرسة وإبعاد رفاعة إلى السودان وتولى هناك نظارة مدرسة ابتدائية ولعل

---

(١) أحمد أمين، زعماء الإصلاح فى العصر الحديث، ص .

(٢) د. محمد السروجى، ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، ص ١٠٥.

السبب الرئيسى لنفيه وطنيته. وكتب كتاب اسمه «التبريز» وهاجم فيه الحاكم المستبد وأدى ذلك إلى إثارة عباس ضده.

وظل رفاعة في منفاه حتى وفاة عباس الأول حتى أعاده سعيد باشا ووكل إليه عدة مناصب هامة وأيضًا فى عهد الخديوى إسماعيل حتى توفى. وهكذا نجد رفاعة وهب حياته للعلم والمعرفة والثقافة والترجمة.

ومن هذا العرض الموجز نجد أن رفاعة الطهطاوى الذى حضر من أقاصى الصعيد وأتيحت له فرصة التعليم ثم أصبح إمامًا لأول بعثة علمية أرسلت لفرنسا وشارك فى الحركات الوطنية الجليلة الأمر الذى أدى خلق الثقة فى نفوس المصريين وأظهر أنه إذا أتيحت الفرصة لهم فإنهم سوف يقومون الكثير لوطنهم.

ومن الخدمات الهامة التى قدمها رفاعة لوطنه اهتمامه الشديد باللغة العربية وآدابها وأصبح لها روحها الجديدة فى وقت وصلت فيه هذه اللغة إلى درجة كبيرة من الانحطاط. فإحياء اللغة والتراث العربى القديم قد قوى النزعة الوطنية خصوصًا إذا قام الأدب على خدمة الأهداف الوطنية.

٢ ـ جمال الدين الأفغانى:

تعلم كما يتعلم الشباب فى زمانه. الفارسية والعربية على طريقة تشبه الطريقة الأزهرية. وساح سياحة طويلة فى الأقطار الإسلامية حتى مكة وأكسبه ذلك خبرة بحياة الشرق. ووقعت فى بلاده منازعات سياسية على من يتولى الملك وليس تدخل الدول الأجنبية فى شئون بلاده فعلمه ذلك كله السياسة ودهائها وألاعيبها. ولقد طاف بفارس والهند والحجاز والآستانة وأقام فيها ويقول الأستاذ أحمد أمين «ولكن لعل أخصب زمنه، وأنفع أيامه وأصلح غرسه ما كان فى مصر مدة إقامته بها من أول محرم سنة ١٢٨٨ إلى ١٢٩٦ هـ (مارس أغسطس سنة ١٨٧٩). ثمانى سنين[١] كانت من خير

(١) أحمد أمين، زعماء الإصلاح فى العصر الحديث، ص ٦٢.

السنين بركة على مصر وعلى العالم الشرقى، لا بما أفاد من جمال مظهرها وحسن رونقها وسعادة أهلها، ولكن لأنه فيها كان يدفن فى الأرض بذوراً تتهيأ فى الخفاء للنماء. وتستعد للظهور ثم الإزهار. فما أتى بعدها من تعشق للحرية وجهاد فى سبيلها فهذا أصلها وإن وجدت بجانبها».

ومما هو جدير بالذكر أن الحكومة المصرية فى ذلك الوقت قررت له مبلغاً شهرياً. ولقد وجد جمال الدين أن أمم الشرق ترزح تحت نير الاستبعاد والاستعمار وتفتك بها عوامل الجهل والتفرقة العنصرية والدينية، فعكف على دراستها وخرج للناس ببرنامج قسمه قسمين: قسم دينى، وآخر سياسى. فالقسم الدينى يتلخص فى العمل على محاربة التفرقة الدينية وفض المنازعات الدينية بين السنين والشيعة وفهم الدين الإسلامى الفهم الصحيح. أما القسم السياسى فيتركز فى نقطتين جوهريتين وهما:

تحرير البلاد الشرقية من الحكم الفردى الاستبادى، تخليصها من الاستعمار الأجنبى.



أما عن النقطة التى كان يرى فيها جمال الدين تحرير البلاد من الحكم الفردى هو إقامة حكم دستورى فى البلاد وكان يرى فيها أفضل النظم للحكم هذا بخلاف الحكم الفردى الاستغلالى ولذلك نجده يقول[1]:

> «ومختصر القول أن الحكم للعقل والعلم ومتى صادفت هاتان القوتان حمقاً وجهلا تغلبتا عليهما. وهذا القول فى حكم الفرد المحقق فإنه يدوم مادامت الأمة تتخبط فى دياجير الجهل. ومتى فشا العلم فى الأمة فأول ما تناهض فى ذلك الشكل من الحكم وتعمل على التخلص من سنة الله فى الذين خلوا من قبل ولن تجد لسنة الله تبديلا».

---

(١) مذكرات الإمام محمد عبده، ص ٢٩.

فجمال الدين الأفغانى إذن كان يريد أن يتخذ من العلم دعامة قوية لاستنهاض الشعوب الإسلامية والأخذ بيدها فى ظل الحكم الدستورى وضمان الحرية للجميع. أما فيما يتعلق بتخليص الشعوب الإسلامية من الاستعمار الأوروبى فكان يرى ضرورة إنشاء جامعة إسلامية تضم الشعوب الإسلامية.

وله فضل كبير فى أحداث مصر فظهور الحزب الوطنى فى أواخر عهد الخديوى إسماعيل وإيقاظ روح المعارضة ضد التدخل الأجنبى وعمل على إنشاء حزب للمعارضة داخل شورى النواب واستطاع بقوة أسلوبه وسحر حديثه أن يكون طائفة قوية من المصريين المثقفين والمفكرين لبناء دعامة الشعب المصرى وتعمل ضد الحكم الفردى المستغل الأمر الذى أدى إلى قيام الحركة العرابية.

٣ ـ الشيخ محمد عبده:

إننا نعرف أن كلا من رفاعة رافع الطهطاوى وجمال الدين الأفغانى قد لعبا دوراً هاماً فى تاريخ السياسة المصرية ولكن يجب أن نذكر الشيخ محمد عبده باعتباره أحد تلاميذ جمال الدين الأفغانى من ناحية ومن ناحية أخرى صديق كفاحه.

ولد الشيخ محمد عبده بقرية محملة نصر بمركز شبراخيت من مديرية البحيرة وتعلم فى كتاب القرية بعض مبادئ الدين ثم بعد ذلك أرسله والده إلى المعهد الدينى بطنطا «المعهد الأحمدى» ومكث هناك حوالى ثلاث سنوات وبعد ذلك انتقل إلى الأزهر ونال العالمية وفى أثناء وجوده بالأزهر وفد جمال الدين إلى مصر وتتلمذ على يديه وتعلم منه أصول الدين والفقه والتصوف وعلم الأخلاق وعلم الرياضة.

وتأثر الشيخ محمد عبده[1] . بآراء جمال الدين الأفغانى وخرج بالأزهر

(١) أحمد أمين، زعماء الإصلاح فى العصر الحديث، ص ٢٩٢.

من جموده الفكرى ونادى بضرورة الإصلاح السياسى والدينى فى نفس الوقت وكانت وسيلته الكلمة المسموعة والكلمة المكتوبة واتصل بالجرائد وخاصة الأهرام يكتب فيها مقالات فى الإصلاح الخلقى والاجتماعى.

وفى أوائل عهد الخديوى توفيق أسند إليه تحرير جريدة الوقائع ثم أصبح رئيس تحريرها فيما بعد وأخذ ينادى بالإصلاح السياسى والاجتماعى والاقتصادى فى نفس الوقت. وقد مهد له ذلك بأن يكون أحد رجال الحركة العرابية. وإن كان ظهوره لم يتضح إلا فى المرحلة الثانية من الحركة. وكان موقفه معروفاً من أول الأمر من هذه الحركة[1] أنه يؤيد الحكم الفردى المستنير وكان رأيه فى ذلك أن الحكم الفردى المستنير لهو أقوى وأصلح من الحكم النيابى وخاصة أن مصر فى ذلك الوقت لم يكن فيها متعلمون كثيرون ولم يهيئوا لمثل هذا العمل وبالتالى فقد كان يعارض حركة الجيش لأن مثل هذه الحركة فى رأيه ستجر على البلاد ويلات الحرب وبالتالى ستؤدى إلى تدخل واحتلال أجنبى.

وظل الشيخ محمد عبده على موقفه من هذا إلى أن تولى محمود سامى البارودى رئاسة الوزارة ثم انضم إلى الحركة العرابية وأصبح من رجالها الأقوياء وعندما ضرب الأسطول الإنجليزى مدينة الإسكندرية أخذ يهاجم الإنجليز والخديو توفيق ويحث المصريين على التطوع فى صفوف الجيش والتبرع بمدخراتهم دفاعاً من الوطن وحياته وكرامته[2].

وعندما فشلت الحركة العرابية نفى الشيخ محمد عبده إلى باريس وهناك التقى بأستاذه جمال الدين الأفغانى وأنشأ جريدة العروة الوثقى والتى كانت تناشد المصريين والمسلمين بأن يقفوا ضد الاحتلال الإنجليزى ويقفوا مع مصر فى محنتها وبذلك استطاع أن يخرج القضية من حيز مصر إلى الجامعة الإسلامية باعتبارها جامعة تضم الشعوب الإسلامية.

(١) محمد السروجى، ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، ص ١١١.

(٢) مذكرات الإمام محمد عبده، ص١٩٩.

ومن هنا يتضح لنا أن الشيخ محمد عبده انضم إلى صديقه فى الجهاد جمال الدين وبدأ يهاجمان الاحتلال الإنجليزى لمصر. ولقد نجحت هذه الجريدة فى إثارة الشعوب الإسلامية ضد إنجلترا[١] ولكنها خشيت على نفسها من مهاجمة الجريدة ضدها وأدى ذلك إلى أن أصدرت أمراً بمنع دخول هذه الجريدة إلى مصر والسودان والهند ولما كانت هذه الجريدة تعتمد فى تصريفها على تلك الأقطار أدى ذلك إلى توقفها لأنه لم يكن لديها المورد الكافى.

ويعتبر عام ١٨٨٩ عامًا مهمًا للشيخ محمد عبده[٢] وفيه قرر اعتزال الحياة السياسية عمومًا وذلك أثر عودته إلى مصر وكرّس نفسه لخدمة الدين والإصلاح الدينى ورأى ضرور البدء من الأزهر وقد واتته الفرصة عندما عين عضواً فى مجلس إدارة الأزهر الشريف. وفى عام ١٨٩٩ عين مفتيًا للديار المصرية وكان موضع احترام جميع المصريين عامة وفى ذلك اتسع نشاطه وأصبح عضواً فى مجلس الأوقاف الأهلى وعضواً فى مجلس شورى القوانين ومؤسسًا لجمعية إحياء العلوم العربية كما أسهم فى تأسيس بعض الجمعيات الخيرية الإسلامية[٣].

وإذا كان الشيخ محمد عبده قد وجه حياته فى الناحية السياسية قبل وبعد الحركة العرابية فنجد أن دورة فى إصلاح الحياة الدينية والاجتماعية لا تقل أهمية عن الحياة السياسية فإصلاحه لنظم التعليم فى الأزهر ومعه الحركة القومية والفكرية والأدبية فى مصر، وخدمته للعلوم الدينية دفاعًا عن الإسلام جعلته فى قمة المصلحين فى هذا العصر ـ ويبدو أن انصراف الشيخ محمد عبده فى أخريات أيامه عن السياسة يرجع إلى إيمانه بأن الإصلاحين

(١) أحمد أمين، زعماء الإصلاح فى العصر الحديث، ص ٣٠٥.

(٢) محمد السروجى، ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، ص ١١٣.

(٣) عباس العقاد، محمد عبده، ص ١٤٩.

الديني والاجتماعي يجب أن يسبقهما الإصلاح السياسى وهذا هو ما كان يعدو إليه ويدافع عنه قبل انضمامه إلى العرابيين فاعتزاله الحياة السياسية إنما هو عودة بدء.

٤ ـ عبد الله النديم:

عبد الله النديم من أهم الشخصيات التاريخية فى مصر بصفة عامة والحركة العربية بصفة خاصة فكان المدافع عنها وخطيبها وعضواً فيها وعشق هذه الحركة في بدايتها وفى أخرياتها على الرغم من فشلها إلا أنه ظل مخلصاً وفياً لها[١].

ولد عبد الله النديم فى الإسكندرية من أسرة متوسطة والتحق بمدرسة مسجد الشيخ إبراهيم وكان ذكياً مفرطاً فى الذكاء وكان ينظم الشعر والزجل كما كان خطيباً ثائراً منذ صغره وكان يميل إلى التنكيت. وعلى رغم بلاغته وحبه للأدب فقد عمل موظفاً فى التلغرافات وبحكم هذه الوظيفة انتقل إلى القاهرة وهناك التقى بالأدباء ثم أصبح بعد ذلك ناظراً للمدرسة الخيرية الإسلامية وبحكم وظيفته الجديدة علم تلاميذه الخطابة وأقام حفلات دعى إليها الكثير وظهر فى هذه المجتمعات وذاع صيته بإلقائه الخطب العظيمة

وفى منتصف عام ١٨٨١ترك مهنة التعليم وعمل فى الصحافة وانتقل إلى الإسكندرية وأصدر صحيفة أسبوعية اسمها «التنكيت والتبكيت» وهى كما نرى فى ظاهرها الهزل وفى باطنها الجد تتناول الموضوعات الهامة بصورة سخرية واستهزاء. وفى أثناء ذلك ظهرت الحركة العرابية فرأت فيه خير داع لها لما له من قوة الأسلوب وطلاقة اللسان.

---

(١) أحمد أمين، زعماء الإصلاح فى العصر الحديث، ص ٢٠٣.

وقد صادفت هذه الحركة هوى فى نفسه واندفع إليها ولم يتردد فى النقل إلى القاهرة وأخرج صحيفة أخرى اسمها «الطائف» وسخر كل إمكانياته لنجاح هذه الحركة فأصبح خطيباً لها والمتحدث باسمها فى جميع المجالات ولم يفارقها لحظة واحدة وعلى الرغم من أنه ليس عسكرياً فلم يفارقها وانتقل مع عرابى فى معركة كفر الدوار والتل الكبير.

وعندما فشلت الحركة العرابية قبض على جميع أعضائها ولكن عبد الله النديم هرب وظل مختفياً تسع سنوات ولم تستطع الحكومة القبض عليه على الرغم من أن الحكومة رصدت مبلغ ألف جنيه لمن يقبض عليه أو يرشد عنه وظل ينتقل من مكان إلى مكان متنكراً فى أزياء مختلفة فتارة فى زى المغاربة وتارة فى زى يمنى وهكذا. وعلى الرغم من أن بعض الوطنيين عرفوا شخصيته إلا أنهم لم يبلغوا عنه تقديراً لوطنيته وشجاعته. وأخيراً قبض عليه تمهيداً لمحاكمته ولكن الخديوى عفى عنه ونفى خارج الديار المصرية.

وعندما تولى عباس حلمى الثانى الحكم أمر بإعادته من الخارج وعاد من يافا وأراد اللورد كرومر أن يهادنه ولكنه لم يستطع ذلك وبدأ الكفاح من جديد وأصدر مجلة جديدة اسمها «الأستاذ» استطاعت أن تشق طريقها بخطى ثابتة بين الصحف المصرية فى ذلك الوقت ونجحت مجلته ولكن بعض الصحفيين وشى به عند اللورد كرومر وأمر بنفيه مرة أخرى خارج الديار المصرية وعاد مرة ثانية إلى يافا ولكن السلطان العثمانى أمر بإبعاده منها ورجع مرة ثانية إلى الإسكندرية وتوسط بعض الناس لدى السلطان العثمانى لاستدعائه إلى الآستانة ومكث هناك. وولى عدداً من المناصب الهامة فى وزارة المعارف وهناك التقى بصديقه فى الكفاح جمال الدين الأفغانى. وظل هناك حتى وافته المنية وتوفى هناك ودفن فى الآستانة بعيداً عن وطنه بعد كفاح مجيد.

وأهمية عبد الله النديم تذكر على أنه أحد زعماء الحركة العرابية وكان

خطيبها وفصيحها قوى اللسان وأصبح وفيًا لها حتى بعد فشلها على الرغم من أن بعض من أسهم فيها تنكروا لها ولكنه لم يتنكر وظل مخلصًا لها حتى وفاته. فعبد الله النديم من هذه الناحية مثل رائع للرجال المخلصين الأوفياء.

وأعطانا عبد الله النديم كذلك أمثلة لما يجب أن تكون عليه الصحافة النزيهة فيما أصدره من صحف ومجلات امتازت بقوة الأسلوب ووفرة الموضوعات الأدبية والاجتماعية ومعالجة الشئون السياسية بأسلوب تهكمى لاذع.

تغلغل النفوذ الأجنبى والقنصلى فى مصر

قبل أن نتكلم عن الحركة العرابية لابد لنا من التعرض لحالة مصر السياسية والاقتصادية فى ذلك الوقت وما هى الأسباب والمبررات التى أدت إلى قيام مثل هذه الحركة فى أواخر القرن التاسع عشر. وهل هذه الحركة وليدة الظروف أم أنها حركة فجائية قامت لأغراض شخصية؟ هذا ما سنتعرض له فى خلال الصفحات الآتية. ومن المعروف أن الحركة قامت ضد تغلغل النفوذ الأجنبى فى أول الأمر وليست ضد الخديوى توفيق فقط. والذى كان واضحًا فى جميع نواحى الحياة فى مصر سواء أكانت حياة اقتصادية أم حياة سياسية أم حياة عسكرية.

وإذا أردنا أن نتتبع تغلغل النفوذ الأجنبى فى مصر لابد لنا من التعرض له منذ عهد محمد علي حتى وصل إلى عهد توفيق وما ترتب عليه من نتائج سيئة على البلاد.

أولا ـ عهد محمد علي:

نجح محمد علي فى تأسيس دولة قوية له فى مصر وخاصة بعد ضعف وانهيار الحكم المملوكى كما أنه اتبع سياسة الاكتفاء الذاتى بتصنيع البلاد

حتى تستغنى عن الاستيراد من الخارج وترتب على ذلك استعانته بالخبراء الأجانب في تصريف منتجاته في الأسواق الأوروبية[١].

ولما كان النظام القنصلى في ذلك الوقت لا يمنع القناصل من القيام بمزاولة التجارة بل إن أصحاب البيوت التجارية هم الذين ينالون مثل هذا المنصب ولذلك قام بعض هؤلاء القناصل بمساعدة الحكومة المصرية في نشاطها التجارى وتمثل ذلك بقيامهم بأعمال الاستيراد. وعلى سبيل المثال وليس الحصر نذكر أسماء بعض القناصل الذين توطدت صلتهم بمحمد علي وهم انسطاسى Anastasi وقنصل اتحاد الهانسا ويتألف من همبرج ولوبك وغيرهما من البلدان في ساحل ألمانيا الشمالى والراين ـ زيزنيا Zizi-nia وهو يونانى الجنسية وقنصل اليونان باستريه Pastre وقنصل تسكانيا روشتى Rossetti.

ولكن هؤلاء لم يكن لهم أى نفوذ قنصلى بمعنى أنهم لا يستطعون الانتفاع بالحقوق التى اغتصبها زملاؤهم في ولايات الدولة العثمانية الأخرى بفضل سريان الامتيازات الأجنبية بها. بل إننا نجد أنه بلغ من تصميم محمد علي أنه كان من الضرورى اعتماد تعيين القناصل من اختصاصه وخاصة بعد أن ساءت العلاقة بينه وبين السلطان منذ سنة ١٨٣٨ إذ كان قبل ذلك كانت عملية تعيين القناصل واعتمادهم من السلطان العثمانى نفسه.

ثانياً ـ عهد عباس الأول:

فقد الأجانب التشجيع الذى كانوا يلقونه في عهد محمد علي بل إنا نجد زيادة على ذلك فقد عمد عباس الأول إلى وقف نزوح الأجانب إلى مصر، وكان مجئ هؤلاء إلى مصر بعد الانقلاب الصناعى الذى شهدته

---

(١) محمد فؤاد شكرى، مصر والسودان، ص ٤٨.

أوروبا وحاجاتهم إلى أسواق لتصريف منتجاتهم والبحث عن مصادر المواد الخام واعتقد الأجانب أنه يوجد بمصر مناجم من الذهب وأنهم يستطيعون الثراء بسرعة. ولما كان عباس يخشى توطيد النفوذ الفرنسي فقد اتخذ خطوة هامة وتتمثل في فصل جميع الفرنسيين العاملين في مختلف المجالات وعودتهم إلى بلادهم بالإضافة إلى اتخاذ مثل هذا الموقف مع الأجانب الآخرين. وقام القنل الأمريكي ماكولي Macually بالتوسط لدى عباس الأول بخصوص الرعايا اليونانيين وعودتهم للعمل نظير تصاريح خاصة منعًا للغش[١]. ويظهر موقف عباس من الأوربيين مرة أخرى عند إنشاء السكك الحديدية واتفاقه مع السير روبرت ستفنسون وإصراره على استخدام مهندسين مصريين بدلاً من الإنجليز. وعلى هذا فقد كان لسياسة عباس اللاأوربية أثرها في عدم تغلغل النفوذ الأجنبي.

ومما هو جدير بالذكر أنه خلال حكم عباس الأول الذى استمر حتى سنة ١٨٥٤ لم يظهر أى تغلغل أجنبى فى مصر على الرغم من المعاهدات والامتيازات الأجنبية التى كانت تعقد بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية ولكنها لم تسر على مصر على الرغم من سريانها على الولايات العثمانية الأخرى. وعلى الرغم من هذا فقد استطاعت بعض الدول الأوروبية كإنجلترا فى عهد عباس وفرنسا فى عهد سعيد باشا أن تدعم نفوذها السياسى وتلزم الطرفين بالإبقاء على الوضع الذى أقرته التسويات فى عامى سنة ١٨٤٠، ١٨٤١ وعلى هذا الأساس لم يستطع الباب العالى إلغاء الفرمانات الصادرة ولا يستطيع الوالى الانفصال عن تركيا وإعلان استقلاله السياسى.

ثالثًا ـ عهد محمد سعيد باشا:

كان عهد سعيد باشا[٢] عهد رخاء بالنسبة للمصريين وخاصة أنهم

(١) محمد فؤاد شكرى، مصر والسودان، ص ٤٩.

(٢) روزشتين، تاريخ المسألة المصرية، ترجمة عبد الحميد العبادى، ص ٤.

كانوا قد تخلصوا من مشروعات محمد علي الحربية والتى كانت تتمثل فى أخذ الفلاحين بالقوة من حقولهم وديارهم وتسخيرهم فى الأعمال الحربية والمدنية. ولكن الحال اختلف فى عهد سعيد وخفضت الضرائب وأصبح المصريون فى رخاء وخاصة أن الحرب الأهلية الأمريكية ساعدتهم على اغتنام الفرصة وأكثروا من زراعة القطن الذى ارتفع سعره إلى ثلاثة أمثاله[1]. ولقد عرف سعيد بحبه للأجانب وتساهله معهم الأمر الذى أدى إلى نزوحهم إلى البلاد عند سماعهم بوفاة عباس وكان هؤلاء الأجانب من المغامرين الذين يبغون الثراء من أسهل الطرق.

وقد لاحظ القنصل الفرنسى فى ذلك الوقت كثرة نزوح الأجانب إلى مصر لرغبة سعيد باشا فى الإصلاح. ويقول الأستاذ الدكتور محمد فؤاد شكرى لم تكن هذه الإصلاحات المزعومة إلا وسيلة لإكراه الحكومة على دفع نفقات باهظة بحجة أنها أى الحكومة هى التى عطلت مثل هذه الإصلاحات وعلى ذلك فإن هؤلاء المغامرين يرفعون الدعاوى والقضايا على الحكومة بمعرفة قناصلهم. ولم يمض وقت طويل حتى وجد سعيد عدة دعاوٍ مرفوعة ضده ومن الغريب أن من ينظر هذه القضايا المحاكم القنصلية وبطبيعة الحال فإنها سوف تصدر الحكم لصالح الرعايا الأجانب. ولذلك نجد أن القنصل الأمريكى «أدوين دى ليون» الذى خرج بمغانم طائلة، والقنصل البلجيكى واتحاد الهانسا «زيزينيا» وقنصل اليونان باستريه والقنصل الفرنسى «سابانيه» والقنصل النمساوى «شراينر» ومن الأفراد العاديين «برافاى» Bra-vay وسكاكنى Skakaini وباولينو بك Pailino Bey وهو يونانى الأصل وإن كان بولندياً وكستلانى Castellanio وهو نمساوى الجنسية وقضية هذا الأخير أنه يطالب الحكومة المصرية بتعويض بخصوص تلف كميات دود القز التى أحضرها من الصين لحساب بعض المصانع الفرنسية والإيطالية أثناء عبورها الأراضى المصرية.

(١) محمد فؤاد شكرى، مصر والسودان، ص ٥٢.

وانتـهى هذا الوضع إلى أن فـقـد سـعـيـد باشـا سلطانه ودفع بعض التعـويضـات وأدى ذلك إلى ارتبـاك ماليـة مـصـر فى عـهـده واضطراره إلى الاقـتـراض من الخـارج مما كـان له أثره السيء على البـلاد ـ ومما هو جـدير بالذكر أنه في عهـد سعيد باشا أعطى لفرديناند ديليسبيس امتياز حفر قناة السويس وأنشأ فى عهده أيضاً المحاكم المختلطة.

رابعًا ـ عهد الخديو إسماعيل:

تولى إسـماعيل الحكم وتغيرت الحال تمامًا وكانت فرنسا فى ذلك الوقت فى أوج عظمتها وكان على رأس حكومتها الإمبراطور نابليون الثالث الذى جعل من فرنسا من حيث التخطيط والسياسة نموذجًا رائعًا الأمر الذى جعل إسـماعيل يحتـذى به وأراد أن يجعل من نفسه نابليون الشرق. وهذا كلفه الكثير بل وكلف مصر حريتها واقترض من الدول والأفراد والهيئات لكى يجعل من مصر شبيهة بفرنسا الأوروبية وليس أدل على ذلك أنه فى عـهـده افتـتح مشـروع قناة السويس سنة ١٨٦٩ وحضـر الاحـتـفـال ملوك وعظماء أوروبا فى ذلك الوقت منهم فرنسيس والإمبراطورة يوجينى وغيرهم. وتكلمت صحف أوروبا عن هذا الاستقبال الرائع الذى استقبل به إسماعيل بقدوم هؤلاء[١].

وعندما وضـعـت الحـرب الأمـريكيـة الأهليـة أوزارها وترتب على ذلك انخفاض سعر القطن المصرى وارتباك إسماعيل ماليًا وأدى ذلك إلى استدانته من الخارج وخاصـة إنجلترا من مصـرف فرهلنج وغوشن الذى كان دائمًا مستعدًا لإقراض إسماعيل بما يحتاج إليه والذى سبق أن أقرض سعيد باشا واستدان إسماعيل حوالى ٢٥ مليون جنيه بفائدة تتراوح بين ٨، ١٢٪ هى القيمة الاسمية للفوائد ولكن فى الحقيقة وصلت إلى ما بين ١٢، ٢٦٪.

(١) روزشتين، تاريخ المسألة المصرية، ص ٤.

وكان إسماعيل حتى ذلك الوقت يستدين بصفته الشخصية وليس باسم مصر. ولكن بعد ذلك اقترض قرضًا بضمان الأراضى الأميرية يقدر قيمته بسبعة ملايين جنيه بفائدة وصلت إلى ١٣٪ وأدى ذلك إلى قلق السلطان العثمانى وكتب إلى الحكومة الإنجليزية بصفتها تمثل معظم الدائنين حيث قال فى رسالته: [١]

«يحتج مقدمًا على كل اتفاق مالى يمس دخل مصر بالذات أو بالواسطة ولا يكون قد أقره صاحب الجلالة الشاهانية السلطان».

وكان من نتيجة ذلك أن أنذرت الحكومة الإنجليزية المقرضين وحذرتهم من عاقبة عملهم وكانت السياسة الإنجليزية فى ذلك الوقت تعمل على الحفاظ على الإمبراطورية العثمانية بعكس فرنسا التى كانت تشجع كل حركة استقلالية ضد الدولة العثمانية وتعمل على التغلغل السلمى فى مصر إلى أن استطاع إسماعيل أن يصل إلى هدفه بحصوله على الفرمان الشامل سنة ١٨٧٣ وذلك عن طريق الرشاوى والهدايا.

وبهذا الفرمان الشامل استطاع إسماعيل أن يجعل ديونه الشخصية ديونًا على مصر. ولم يمض على ذلك وقت قصير حتى أصبح لإنجلترا نفوذ وتدخل أكثر من أى وقت مضى وأصبح عليها أن تقاوم النفوذ الفرنسى وخاصة بعد انهزام فرنسا فى الحرب السبعينية سنة ١٨٧٠ على يد ألمانيا وجددت إنجلترا الفرصة سانحة لها وعملت على تنفيذ مشروعات شرقية بحتة وليس على أدل على ذلك هو شراء أسهم قناة السويس[٢].

وعلى الرغم من ذلك أصبح حكم إسماعيل يمتاز بالفساد وجعل الدائنين يحوجوه واضطر إلى إصدار ما يعرف بقانون المقابلة وهو إعفاء من

---

(١) روزشتين ، تاريخ المسألة المصرية، ص ٦.

(٢) روزشتين، نفس المصدر السابق، ص ٧.

يدفع ستة أمثال الضريبة دفعة واحدة من نصف الضريبة كما أنه عقد قرض داخلى بفائدة ٩ ٪[١].

كان من أثر الارتباك الظاهر فى مالية الحكومة المصرية أن طلب الخديوى من إنجلترا إرسال بعثة لفحص مالية البلاد. ولذلك لم يمض ثلاثة أسابيع على نزول سعر السندات أن القنصل الإنجليزى فى ذلك الوقت كتب إلى اللورد دربى يقول فيه[٢]:

«إن خديوى مصر فى حاجة إلى موظف قدير عليم بالنظم المتبعة فى حكومة جلالة الملكة ليعاون ناظر المالية المصرى».

ولكن بعد أسبوعين عدل طلبه وطلب موظفين ماليين يشرفان على المالية المصرية أحدهما يشرف على الدخل والآخر يشرف على المنصرف[٣] ولم يكن هذا الطلب بمستغرب على الحكومة الإنجليزية وذلك لأنه سبق لها أن أعارت الخديوى وجلس من خبراء المالية لديها ليعاونان فى المالية المصرية وأثبتا نجاحهما فى مهمتها.

وأرسلت البعثة لكى تبحث مالية مصر وابداء النصح للخديوى. ولكن على أى أساس أعطى لهذه البعثة حق التدخل فى شئون مصر ولم يطلب منهم الخديوى النصح ولكنه كان يريد أن يكون الموظفين المطلوبين تحت إشراف ناظر المالية المصرية.

وعلى هذا الأساس أرسل دربى رسالته إلى المستر كيف وشرح فيها تاريخ طلب الخديوى والأمور التى دعت الحكومة إلى إرسال هذه البعثة ومما قاله فى هذه الرسالة[٤]:

---

(١) محمد فؤاد شكرى، مصر والسودان، ص ١٤٣.

(٢) روزشتين ، تاريخ المسألة المصرية، ص ١٢.

(٣) محمد فؤاد شكرى، مصر والسودان، ص ١٤٤.

(٤) روزشتين ، تاريخ المسألة المصرية، ص١٣.

«ولما كان نجاح مالية أى قطر من الأقطار يتوقف على الحكمة فى حد التزاماته ونفقاته، وكما يتوقف على إنماء موارده أو إدارته الاقتصادية، فإنه يجب أن توضح حكومة الخديوى مكانة السيدين المطلوبين وسلطتهما. ولما كان من الصعب الوصول إلى تفاهم من طريق التراسل فقد رأينا أن نرسل رجلا تثق به حكومة جلالة الملكة مشهودا لها بالكفاية فى الشئون المالية والإدارية ليفاوض الخديوى وحكومته فى إدارة مصر ومركزها المالى، وبذلك تكون حكومة جلالة الملكة بناء على تقريره أقدر على مد الخديوى بالمعونة التى يريدها. ثم استأنف يقول: ولا تشك حكومة جلالة الملكة فى أن الخديوى سيكون فى غاية الصراحة فى معاملته لكم، وأنه سيسهل لكم كل التسهيل الوقوف على حقيقة شئون مصر المالية وبذلك يستطيعون أن يرفعوا إليها تقريرا وافيا».

نرى فى هذه الرسالة الشديدة اللهجة أنه بينما كان الخديوى يريد رفاهية بلده والعمل على رخائها نجد أن اللورد دربى يعمل على نقص عدد الموظفين وتقليل نفقات الحكومة وبينما كان الخديوى يريد موظفين تابعين لناظر المالية نجد أن اللورد دربى يعمل على التفتيش لمالية مصر وإبداء النصح للخديوى فى الخطوات التى يجب اتخاذها ولم يطلب منه الخديوى ذلك ويعنى هذا تدخلا وتطفلا صريحا على شئون مصر الداخلية.

وعلى هذه الأسباب أرسلت الحكومة الإنجليزية البعثة بعد يومين فقط من شراء أسهم قناة السويس كان إرسال هذه البعثة يعنى ذلك أنه تدخل سياسى لامتلاك مصر وهذا ما كانت تهدف إليه إنجلترا من تقسيم الدولة العثمانية التى كانت تمر فى مرحلة الضعف والانحلال. (٢)

ولكن البعثة فشلت من تحقيق هدفها وخاصة بعد النزاع الذى نشب بين الخديوى وبينها ويمكن أن نعزز أسباب فشلها إلى عدة عوامل شخصية

ومنها شخصية «كيف» نفسها والخديوى وفرنسا[١].

١ - أما من حيث «كيف» فإنه لم يكن بالشخص القدير الذى كلف بمهمة رسمية وكان كثير التدخل الأمر الذى ضايق الخديوى نفسه.

٢ - أما فرنسا لما علمت بنبأ هذه البعثة أرسلت هى الأخرى بعثة تقاوم نشاطها أو على الأقل يتساوى نفوذها مع نفوذ بعثة «كيف».

وكان للتنافس الإنجليزى الفرنسى فرصة اغتنمها الخديوى الأمر الذى جعله يقول للمستر «كيف» أنه يستطيع الاستغناء عن إرشاد إنجلترا.

غادر المستر «كيف» مصر وقد ترك الخديوى منهمكاً فى مفاوضات مع المستر أوثرى ونفر من الممولين الفرنسيين يرأسهم المسيو بستريه عضو الشركة المالية الإنجليزية المصرية. وكان غرضهم إنشاء مصرف وطنى لمصريديره مندوبون دوليون تعينهم الحكومات الإنجليزية والفرنسية والإيطالية. وتحويل الديون كلها إلى دين واحد بفائدة ٩ ٪ بضمان السكك الحديدية والجمارك، ولكن الحكومة الإنجليزية عارضت هذه الفكرة لسببين هما:

أولهما: أن الخديوى لا يحب أن يرى ماليته تحت رقابة وكلاء من الأجانب.

وثانيهما: أن الوقت غير ملائم لعرض اقترحات جديدة.

وبالإضافة إلى هذا أن المستر ولسن يستعد للسفر إلى مصر وكان موجود فى باريس منهمك بدراسة التقرير السرى الذى كتبه المستر «كيف» عن المالية المصرية وقد اتضح له بنظرة واحدة أن ما تريده الحكومة الفرنسية من إشراك الحكومة الإنجليزية معها فى مشروع المصرف المصرى ليس فى صالح حملة السندات الإنجليز، لأن معظم هؤلاء من حملة السندات يمثلون الدين الموحد وليس من مصلحتهم أن يضاف إلى هذا الدين معظم ديون

---

(١) روزنشتين ، تاريخ المسألة المصرية، ص ١٥.

الخديوى السائرة التى كان جلها مستمداً من المصارف الفرنسية. ورد اللورد دربى على ما طلبه إسماعيل غير مرة من تعيين مندوب إنجليزى للمصرف بأن الحكومة الإنجليزية لن يكون لها بهذا المشروع أى علاقة وشفع ذلك القول بهذه الكلمات الخطيرة(١) :

«أما إذا كان ثمة خطة عملية لتكوين لجنة تتسلم الدخل وتستخدمه فى أداء الدين المصرى فإن حكومة جلالة الملكة تعبر هذه الخطة جانب رعايتها».

وأدى ذلك إلى رفض الخديوى هذا المشروع وسر الإنجليز ذلك لأنهم لا يريدون أن يجعلوا تفوق النفوذ الفرنسى على نفوذهم.

وبعد ذلك تطورت الأمور بسرعة فى مصر لغير صالح إسماعيل ولذلك نجد أنه فى أكتوبر سنة ١٨٧٦ جاءت إلى مصر بعثة تمثل أصحاب الديون الثابتة الذين ألحق بهم الضرر وتوحيد الديون وكانت هذه البعثة تتألف من جوشن Goshen والذى يمثل الدائنين الإنجليز وجوبير Gobier الذى يمثل الدائنين الفرنسيين وقد اقترحا إنشاء المراقبة الثنائية Dual Control وأن تتألف لجنة للدين العام تتسلم من المراقبين الإنجليزى والفرنسى الإيرادات وتضع ما كان مخصصاً منها لخدمة الديون فى بنكى إنجلترا وفرنسا كما أنهما اقترحا إنشاء لجنة مختلطة من مصريين وفرنسيين وإنجليز لإدارة السكك الحديدية واقترحا تخفيض الديون.

وبناء على ذلك أصدر الخديوى فى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ أمراً عالياً أنشأ بمقتضاه المراقبة الثنائية ثم أصدر بعد ذلك أمراً بإنشاء اللجنة المختلطة لإدارة السكك الحديدية. وبعد أن هددته كل من إنجلترا وفرنسا بضرورة إنشاء «لجنة التحقيق» وأصدر أمراً بذلك فى يناير سنة ١٨٧٨ وسيطرته لجنة

(١) روزشتين ، تاريخ المسألة المصرية، ص ١٩.

التحقيق التى كانت برئاسة فرديناند ديليسبس وريفرز ولسن والذى كان وكيل اللجنة.

وبعد ذلك رأت لجنة التحقيق أنه من الضرورى إنشاء وزارة مسئولة للحد من سلطة الخديوى المطلقة كشرط أساسى لأى إصلاح مالى وصدر الأمر من الخديوى بإنشاء الوزارة التى عرفت بالوزارة المختلطة سنة ١٨٧٨ وكان فيها وزيران أوروبيان. وعلى هذه الصورة تم تقييد سلطة الخديوى. وإخضاعها فيما يتصل بإدارة شئون البلاد الداخلية لإشراف «وصاية دولية» والتى لم تعد مهمة الوصاية الدولية مقصورة على ملاحظة «الوضع» الذى أوجدته أصلا تسوية ١٨٤٠-١٨٤١م وذلك من حيث بقاء علاقة التبعية التى تربط مصر بالدولة العثمانية والاحتفاظ بها، بل صارت مهمتها الآن ممتدة إلى فرضالسيطرة على شئون الخديوية الداخلية[١] . وحينئذ صار متوقعاً أن تدخل الخديوية فى نضال مباشر مع الوصاية الدولية، عندما صارت هذه الوصاية الدولية هى مصدر الخطر المباشر الآن على سلطة الخديوية وحقوقها فى ممارسة شئونها الداخلية، بل مصدر الخطر كذلك على مسند الخديوى نفسها. إذا ذكرنا الضغط لدرجة اتهديد بالخلع الذى لجأت إليه «الوصاية الدولية» لتنفيذ مآربها[٢].

على أن الخديوية لم تقف وحدها منفردة فى هذا النضال بل اشتراك فى النضال إلى جانبها أصحاب المصالح الحقيقية من أهل البلاد. ولقد لجأت الوزارة الأوروبية لمعالجة الأزمة المالية إلى عقد قرض فى لندن من بيت روتشيلد سنة ١٨٧٨ بضمان أملاك الخديوى والأسرة لدفع قسط الدين الثابت وجزية الباب العالى وعمولة القرض نفسه ولذلك لم يتبق شىء من القرض لسداد مرتبات الموظفين المتأخرة أو للإنفاق على مرافق البلاد العامة.

---

(١) ألبرت فارمان، مصر وكيف غدر بها، ص ٢٣٠.

(٢) محمد فؤاد شكرى، مصر والسودان، ص ١٤٨.

واشتدت الوزارة الأوروبية فى تحصيل الضرائب، فاستخدم «الكرباج» فى جمعها، ثم عمدت إلى تسريح فريق من رجال الجيش وطردت عدداً كبيراً من الموظفين الوطنيين واستخدمت بدلا منهم موظفين أجانب بأجور مرتفعة وكان لهذا الإجراء آثاره السيئة عند الجيش والشعب معاً.

وأخذ الخديوى يشجع حركة الاستياء العامة لأن الوزارة أصبحت مسئولة أمام نفسها وأدى ذلك إلى سقوط الوزارة الأوروبية وبعد سقوط الوزارة الأوروبية تألفت وزارة الأمير محمد توفيق ولكن كان للوزيرين الأوربيين حق الاعتراض المطلق Veto بفضل الشرط الذى وضعته إنجلترا وفرنسا ولكن كان لهذا الحق أن اصطدم الخديوى معهم وخاصة عندما أراد تأجيل دفع القسط المستحق عن الديون السائرة - وأعلنت الوزارة حالة الإفلاس للبلاد[1] والذى أعلن ذلك هو المستر ريفرز ولسن وكان لهذا الإعلان أثره السيء لدى المصريين عموماً الأمر الذى أدى إلى سخطهم ومطالبتهم بعزل هذه الوزارة وانتهى هذا الوضع إلى ما يعرف بالانقلاب السياسى[2].

عزل الخديوى إسماعيل :

أخطر مندوب كل من إنجلترا وفرنسا فى مصر الخديوى إسماعيل بمذكرة رسمية مشتركة بضرورة تنازله عن العرش لابنه توفيق وأنه إذا لم يوافق على ذلك فإنهم سوف يعينون بدلا منه الأمير حليم وأعطوه مهلة قدرها ثمان وأربعين ساعة وأراد المراوغة وخاصة أنه أعلن لهم أنه قد أبرق إلى السلطان العثمانى لأنه سيده كما يقول وأراد السلطان العثمانى انتهاز الفرصة لبسط نفوذه على مصر ويسترد جميع الامتيازات التى أعطيت لها ولكن كان لوقوف إنجلترا وفرنسا ضد رغبة السلطان وتهديد إسماعيل فى

(١) روزشتين، تاريخ المسألة المصرية، ص ٢٣.

(٢) نفس المصدر السابق، ص ٦٧.

نفس الوقت الذى أدى ذلك إلى تنازله لابنه توفيق وغادر البلاد إلى إيطاليا وعاش فيها حتى وافته المنية[1].

وبهذا ينتهى لايذهب بل، حكم إسماعيل لا لأسباب مالية ولكن لأسباب سياسية.

مقدمات الحركة الوطنية (العرابية)

١ ـ الموقف بعد عزل الخديوى إسماعيل:

عرفنا كيف تولى الخديوى توفيق الحكم بعد عزل والده إسماعيل وكيف كان توفيق عندما ارتقى العرش كان بين قوتين متناقضتين قوة أصدقائه المصلحين الذين أخذوا يحثونه على الوفاء بالتزاماته الدستورية وقوة القناصل التى حثته على ألا يتنازل عن شىء من سلطته وكان هدفهم من ذلك استعمال هذه السلطة باسمه وترتب على ذلك أنه لم يوقع على مشروع الدستور الذى قدمه شريف باشا وانتهى هذا الصراع بانتصار قوة القناصل وتعيين رياض باشا الذى يمثل مصالحهم الحقيقية وهذا يرجع إلى ضعف شخصية توفيق.

تولى رياض باشا رئاسة النظارة وصحيح أنه ألغى السخرة والكرباج، ولكن كانت أوامره على الورق ليس إلا. وكانت السخرة والكرباج هى السمات الرئيسية فى ذلك العصر والثقل المتراكم على المصريين عن الضرائب وغير ذلك بالإضافة إلى أن المحاكم كانت بؤرة للفساد والملاك المدينين الذين يخسرون ممتلكاتهم للدائنين وكانت سلالتا الأتراك والشراكسة لا تزالان تسودان البلاد.

ولم تقم الحكومة بأى تحسين أدبى ولا هى حسنت نظم الإدارة. وقد كان هذا موضع ضعف الحكم ومع ذلك يجوز أن نتساءل ألم يكن بدأ من

(١) ألبرت فارمان، مصر وكيف غدر بها، ص ٢٤٦.

أن تأتى الأزمة بسرعة وكان الخديوى توفيق لم يكن هو الآخر مخلصاً لوزيره وكان بحيث المؤامرات ضده ولكن كان هذا طبع توفيق كما عرفنا فهو يخضع ظاهراً للضغط ولكن يحاول تحقيق هدفه بوسائل أخرى وكان غيوراً من رياض ناقماً عليه. هذا هو موجز التاريخ الصحيح لسلسلة الأوقات التى مرت فيها مصر سنة ١٨٨١ بما فيها القلاقل العسكرية التى انتهت بسقوط رياض من رئاسة الوزارة.

وقبل التكلم عن الحركة العرابية لابد أن نعرف موجزاً عن تاريخ قائد هذه الحركة وهو أحمد عرابى.

ولد أحمد عرابى فى ٧ صفر سنة ١٢٥٧هـ/١٨٤٠م فى قرية «هرية رزنة» بمديرية الشرقية وكان والده شيخًا جليلا وكان له احترامًا دينيًا وقد زعم كغيره من الشيوخ فى ذلك الوقت أنه من سلالة النبى وعلى هذا الأساس تربى عرابى تربية دينية فى كتاب القرية وبعد ذلك أرسل إلى الأزهر وهو فى القاهرة ودرس به عامين[١].

ولما بلغ الرابعة عشر من عمره جند فى عهد سعيد باشا الذى كان قد وضع مشروعاً لتدريب أبناء مشايخ القرى ليكونوا ضباطاً. وترقى أحمد عرابى بسرعة عظيمة ويكفى أن نعرف أنه عند بلوغه سن العشرين حصل عل رتبة بكباشى وليس معنى ذلك أنه ترقى بهذه السرعة لكفاءته العسكرية ولكن يرجع إلى رغبة سعيد باشا فى ترقية عدد كبير من المصريين لكى يتساووا مع الأتراك والشراكسة وأن الدافع الذى جعله يكون آرائه السياسية الأولى هو ملازمته لسعيد باشا فى سفرياته إلى الحجاز والتحدث معه فى بعض المسائل.

وعلى هذا يمكن القول بأن حركة الإصلاح الأزهرية هى حركة شملت كل المسلمين بدون تمييز بين الأجناس. أما حركة عرابى فكانت

---

(١) مذكرات عرابى، ص ١١.

قومية وأدى ذلك إلى إقبال الناس عليها.

ولكن كانت وفاة سعيد الفجائية ضربة شديدة قضت على آمال عرابى وأمثاله فى الجيش المصرى إذ فضل إسماعيل العنصر التركى والشركسى على المصريين. وترتب على ذلك أن أسند إلى عرابى بعض الأعمال الثانوية التى لا تمت بصلة إلى الشئون العسكرية الأمر الذى جعله ينضم إلى زمرة المتمردين وكان لبقًا خطيبًا بارعًا فى اللغة العربية ويستشهد دائمًا بآيات من القرآن الكريم والأحاديث النبوية فى كلامه وخطبه وأحاديثه وكان له نفوذ كبير على الذين يتصل بهم.

وكان يوفد كثيرًا إلى الإسكندرية وأدى ذلك إلى اختلاطه بكثير من الأوروبيين وكان يكره التعصب وكان شديد المحافظة على فروضه الدينية.

إن تدخل الجيش فى شتاء ١٨٨٠-١٨٨١م كقوة سياسية فى مصر له أهمية كبيرة تستدعى الحال شرحه شرحًا وافيًا. وقد كان هذا الجيش عاملا من عوامل الاستياء منذ أن هزموا فى حرب الحبشة واستشعر الجنود والضباط المصريون فى هذه الحملة أن قوادهم الأتراك والشراكسة هم الذين تسببوا فيهزيمتهم بسبب جهلهم بالشئون العسكرية واحتكار الرتب العليا لهم الأمر الذى جعل الضباط والجنود المصريين يستآون من هذا التصرف الذى يسىء إليهم وإلى كرامتهم. وأخذ الضباط المصريون على عاتقهم بحركتهم وقاد أحمد عرابى هذه الحركة.

وقد خدم عرابى فى حملة الحبشة ولكن لم يكن كضابط حربى ولكنه كان فى خطوط المواصلات بين مصوع وجبهة القتال ورجع ساخطًا من هذا الوضع وخاصة بعد الهزيمة التى لحقت بالجيش المصرى وانضم إلى الساخطين على الخديوى إسماعيل ومما زاد سخطه عندما قبض عليه هو وزميله على الروبى فى المؤامرة التى دبرها إسماعيل ضد ويلسن ونوبار. وبعد

الإفراج عنه اشترك مع بعض الضباط فى مشروع لم ينجح ألا وهو خلع إسماعيل أو اغتياله وكاد هذا المشروع ينجح لولا تدخل الدول الأوروبية[١].

ومن الخطأ القول بأن عرابى كان يكره الحكم لجديد المتمثل فى الخديوى توفيق أو أنه كان يكره القناصل بل كان على العكس من ذلك فإنه من ناحية توفيق فإنه أرسل إلى أحب مكان إلى قلبه ألا وهى ثكنات العباسية وأنه وجد فى القناصل أنهم يناصرون الفلاحين الذين هم منهم. ولكن الحقيقة أنه لو عولجت مظالم الضباط والجنود بشىء من الحكمة لما حدث مثل هذا الموقف ولما أدت إلى مثل هذه الحركة. ولكنه أرغم الدفاع عن نفسه ضد الخديوى وضد تعسف رياض باشا[٢].

٤ - وزارة رياض باشا:

ولذلك نجد أنه عندما ألفت وزارة رياض باشا نجد أن وزير الحربية فيها كان عثمان رفقى باشا الشركسى الأصل وهو رجل من الطراز القديم والذى كان ينظر إلى المصريين على أنهم عبيد لهم وأن العنصر المفضل لديه هم الشراكسة والأتراك وعلى هذا فقد اقتصرت الترقيات عليهم أما المصريون فى الجيش فكان نصيبهم أعمال السخرة فى شق الترع ورصف الطرق والعمل فى أراضى الخديوى وأدى هذا بطبيعة الحال إلى سخطهم[٣].

فلما وقف عرابى مع رجاله ضد حفر ترعة التوفيقية وتسخيرهم فيها غضب منه وزير الحربية. وكانت هناك أيضاً مسألة مرتبات لم تدفع فقدمت مذكرة إلى وزير الحربية وكان عرابى ضمن الموقعين عليها (٢٠ مايو سنة ١٨٨٠م) [٤].

---

(١) مذكرات عرابى، ص ١٧.

(٢) بلنت، التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا مصر، ص ١٠٠.

(٣) الرافعى، الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى لمصر، ص ٥٧-٥٨.

(٤) بلنت، التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا مصر، ص ١٠١.

ولم يكن في المذكرة شيء سياسي وقد رفعت بالطريقة القانونية إلى وزير الحربية فتدخل قنصل إنجلترا وفرنسا في هذه المسألة وشكلت لجنة للتحقيق وأقرت اللجنة مطالب الضباط وانضم إليهم القنصل الفرنسي وانتصر لهم ومنذ ذلك الوقت أخذت فرنسا على عاتقها حماية مطالب هؤلاء الضباط خصوصاً إذا ما نشب نزاع بين هؤلاء الضباط وبين رياض باشا. وقد جدد عرابى باشا الصداقة مع زعماء الإصلاح في الأزهر منذ أن عاد إلى القاهرة وقلد قيادة الكتيبة الرابعة وأنه كان متصلاً بواسطة زميله علي الروبى بوزيرين هما علي باشا مبارك والثاني محمود سامي البارودي. وكان هذان الاثنان على الرغم مما عرف عنهما بميولهما الدستورية في وزارة شريف إلا أنه بعد أن استقالا احتفظا بوزارتهما[1].

وكان الخديوي توفيق اتصل بالضباط المناهضين لرياض باشا عن طريق علي بك فهمى الذى كان قائد الكتيبة الأولى وأوهمهم أنه في صف هؤلاء الضباط ضد رياض باشا واستطاع علي بك فهمي إقناع عرابي بذلك وخاصة أن رياض باشا قبض على عدد كبير من المطالبين بالإصلاح الدستوري وأنه قبض أيضاً على الشيخ جمال الدين الأفغاني ونفاه[2]. وقبض على أحد ذوى الأملاك ويدعي حسن موسى العقاد ونفي إلى النيل الأبيض.

وحدثت أزمة فى أواخر سنة ١٨٨٠ حين علم عرابي باشا وهو فى منزل نجم الدين باشا أن الوزارة قررت حرمانه هو وزميله القائمقام عبد العال حلمى بك قائد الكتيبة السودانية من مناصبهما ورفتهما من الخدمة وقد عرف في الوقت نفسه أن علي بك فهمي يريد أن يراه في منزله وذهب الاثنان إلى منزله وأخبره بصحة الأنباء التى سمعوها. وتشاور الثلاثة فى الأمر وقرروا أن يذهبوا إلى رئيس الوزراء ويطلبوا منه أن يضع حداً لاضطهاد

(١) بلنت، التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا مصر، ص ١٠٢.

(٢) الرافعي، الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى لمصر، ص ٦١.

اختفاء معظم الحرف اليدوية، فإن طوائف التجار تلقت ضربة قوية نتيجة التغير الذى طرأ على النظام التجارى المصرى خلال القرن التاسع عشر، فقد بدأ نظام السوق ينحل تدريجيًا وانتشرت التجارة فى المدن، وعمل الأجانب بفروع منها كانت من قبل وقفًا على التجار المصريين دون غيرهم من ناحية، ومن ناحية أخرى تحولت التجارة الخارجية تحولا كاملا، فبعد أن كانت مصر تتجر بالبضائع السودانية، والعربية، والشرقية، وكانت القاهرة مركزًا من المراكز المهمة لهذه التجارة وللتجار المصريين والسوريين والأتراك الذين يقومون بها، أصبح الاتجاه الرئيسى للتجارة الخارجية فى القرن التاسع عشر هو تصدير القطن إلى أوروبا واستيراد البضائع الأوروبية المصنوعة إلى مصر، وأصبح اليونانيون والأوربيون من الجنسيات الأخرى هم المصدرين والمستوردين الرئيسيين، وزيادة على ذلك عانت طوائف التجار من الضرائب الباهظة بقدر ما عانت منها طوائف الحرف اليدوية، بينما كان التجار الأجانب يعفون بحكمالامتيازات الأجنبية[١].

وقد أعيد تنظيم الإدارة المصرية فى نهاية القرن التاسع عشر، وأصبحت أكثر كفاءة، وأخذ عد الموظفين المدربين فى الازدياد، وأصبحت الدولة تدريجيًا قادرة على حكم الشعب مباشرة، وأجرى فى عام ١٨٧٩م أول إحصاء رسمى ونتيجة لهذا أصبحت الدولة قادرة على العمل دون الاعتماد على الطوائف وبالتدرج أخذت طوائف الحرف فى الضعف، وتداعى نفوذها المالى والاقتصادى، واختفت جميع الطوائف عند نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين[٢].

وما تجدر الإشارة إليه أن نظام النقابات الطائفية فى مصر كان يختلف

---

(١) G. Baer, Socail Change in Egypt, 1800-1914, pp. 138-139 in P.M. Holt , ed., Political and Social Change in Modern Egypt.

(٢) G. Baer, op.cit, p. 144.

كان في إشاراته ذلك البطء الذى أعطاه مظاهر النبل[1]. وكان لهيئته هذه أن الأتراك والشراكسة كانوا يحتقروه وأنه بالنسبة لهم سهل يحركونه كالآلة حسبما يريدون واحتقره أيضاً رياض باشا ونفر منه بعض زعماء الإصلاح فى الأزهر وعلى الرغم من هذا جعلته زعيماً وطنياً في نظر مواطنيه وخاصة الفلاحين الذين نظروا إليه على أنه منقذهم من الظلم والاستعباد وعلى هذا الأساس التفوا من حوله.

وكان محمود سامى البارودى الذى خلف عثمان رفقى باشا في وزارة الحربية لم يكن قد تعرف على أحمد عرابى ولكنه كان يميل إليه وتوطدت الصداقة بين الاثنين عن طريق علي الروبي وكان البارودى أخذ على عاتقه أخبار عرابى أول بأول عن الدسائس التى تحاك ضده في الوزارة وكان يعرفه بأنه إذا استقال من الوزارة فإن معنى ذلك هو تحذير لعرابى وأصدقائه. على أنه يلاحظ عن محمود سامى البارودى فإنه كان أعلى ثقافة من عرابى وتفهمه للأمور.

ولكن كانت سياسة الخديوى توفيق متقلبة من وقت لآخر وخاصة أنه كان يخشى بأس رياض باشا لدرجة أن أحد المهندسين أوهموا الخديوى بأن رياض باشا يعمل على خلعه ويحل محله واحد آخر وهذا أمر بعيد كل البعد وتارة أخرى يقلبونه على عرابى وخاصة بعد أن ذاعت شهرته وغيرته الوطنية. وحرضه الشراكسة على اضطهاد الضباط الفلاحين المصريين.

مظاهرة عابدين ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ :

تطورت الأمور بعد ذلك وخاصة أن توفيق كان يستخدم علي بك فهمى كجاسوس لدى الضباط المصريين وكان توفيق يثق فيه لأن زوجته كانت تعمل بالقصر وعلى هذا الأساس لم يغضب عليه توفيق بعد حادثة

---

(١) بلنت، التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا مصر، ص ١٠٦.

قصر النيل ولم يكن يتصور أن علي بك فهمي يعمل مع عرابى ولم يغضب عليه إلا بعد أن انضم رسميًا إلى حركة عرابى. ولكن كان الخديوى يعتمد على الجيش فى التخلص من سلطة رياض وقد زاع شهرة عرابى وخاصة بعد أن ناداه الفلاحون بأنه «الوحيد» الذى سوف يخلصهم من نير واستعباد الأتراك والشراكسة والأجانب الذين يتحكمون فى موارد البلاد[1].

وعلى هذا نستطيع القول بأن حركة سنة ١٨٨١ كان هدفها الحقيقى تخليص البلاد من استبداد الشراكسة والأتراك ولم تكن ضد المراقبة الثنائية إلا بعد أن انضمت هذه المراقبة إلى هؤلاء. وعلى هذا الأساس قام عرابى بحركته الوطنية واتصل به شريف باشا الدستورى وأيده معه كثير من زعماء الأحزاب الأخرى بغية حكم البلاد حكماً دستورياً.

ولما كان عرابى باشا ميالا لفكرة الحكم الدستورى اتصل به سلطان باشا الزعيم الدستورى[2] وكان الواسطة بين عرابى باشا وبين شريف باشا واتفق الجميع على أن يستخدم الجيش تقوده لحمل الخديوى على الموافقة على الحكم الدستورى. ومما هو جدير بالذكر أن الخديوى توفيق أوعز لعرابى عن طريق علي بك فهمى أنه يؤيد هذه الحركة وخاصة أنها كانت تهدف إلى التخلص من رياض باشا والتى كانت هدفًا رئيسيًا للخديوى وكانت نفس السياسة التى يسير عليها وهى سياسة الدس.

وتأزمت الأمور بعد ذلك وخاصة بعد استقالة محمود سامى البارودى من وزارة رياض[3] وعندئذ قرر أحمد عرابى وزملاؤه القيام بحركتهم مهما كانت نوايا الخديوى وأنهم قرروا القيام بمظاهرة عسكرية فى عابدين وسوف يطلبون بجانب إقالة الوزارة والحكم الدستورى زيادة عدد الجيش. وغير ذلك من مطالب الأمة والجيش معاً.

---

(١) أحمد شفيق باشا، مذكراتى فى نصف قرن، ص ١٢٢.

(٢) بلنت، التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا مصر، ص ١٠٨.

(٣) الرافعى، الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى لمصر، ص ٣٣٢.

وانتهت الأمور بسرعة بأزمة فى ٨ سبتمبر سنة ١٨٨١ إذ أصدر داود باشا يكن أوامره إلى عرابى بالسفر إلى الإسكندرية بأورطته وعبد العال حلمى إلى دمياط ولكن الأمر العسكرى لم يذكر فيه نقل علي بك فهمى وأدى ذلك إلى أن الآخرين شكوا فى نواياه. وعلى هذا الأساس قرروا عدم إطاعة الأوامر وقدموا التماساً إلى الخديوى بأنهم سوف يتجهون إلى قصر عابدين المقر الرسمى للخديوى ويطلبون منه سمع شكواهم ومطالبهم وخاصة أن الشراكسة والأتراك يحتقرونهم ويدبرون المؤامرات ضدهم.

وأرسل عرابى مطالبه إلى الخديوى فى صباح اليوم التالى وطلب منه الإجابة بعد الظهر فى قصر عابدين الرسمى وليس فى قصر الإسماعيلية حيث كان يقيم الخديوى ولما وصل الخطاب إلى الخديوى اجتمع مع رياض باشا وستون باشا الأمريكى وغيرهم وتشاوروا فى الأمر واستدعى علي بك فهمى وأمره بأن يحتل جنوده القصر فأطاع أوامر الخديوى ووضع جنوده فى الغرف العليا حيث لا يراهم أحد. وبعد ذلك توجه إلى القلعة ولكن لم يجد إجابة من قائد القلعة وخشى على نفسه وذهب إلى عرابى فى ثكناته فى العباسية ولكن لم يجده فإنه أخذ جنوده وتوجه إلى عابدين ومعه المدفعية.

ووصل عرابى إلى عابدين وأقنع علي فهمى بالانضمام إليه وانضم ونزل الخديوى من القصر ومعه المستر كلفن وطلب الخديوى من عرابى بالترجل وترجل ودارت المناقشات بينه وبين الخديوى وأجيبت معظم طلبات عرابى. حتى أننا نلاحظ أن المستر كوكسن يقول لعرابى كيف تطلب مجلس نيابى وأنت جندى قال عرابى أننى هنا نيابة عن الأمة[1].

نجحت حركة عرابى وعمّ الفرح والسرور جميع أفراد الشعب من

---

(١) مذكرات عرابى، ص ٧٦.

مسلمين ومسيحيين ويهود. واستبشر الناس خيراً بهذه الحركة الجديدة التي خلصتهم من نير عبودية رياض باشا والأتراك والشراكسة. وقد انضم الخديوى لهذه الحركة لعلمه بأن شريف سوف يخلصه عاجلا أو آجلا من عرابى باشا.

وكان مسلك عرابى باشا بعد هذه الحركة نبيلا ولم يعمل لأجل مصلحته الشخصية ولكنه أخذ يعمل لأجل مصلحة وطنه وبني وطنه. وبرهن على ذلك على مسلكه من الخديوى والوزارة الجديدة فإنه لم يفاتح في أمر ترقيته بعد ذلك وترك مثل هذه المسألة للوزارة. وكانت خطبه بعد ذلك تتمثل في أنه قضى على الحكم التركى القديم المستبد. وبعد أسبوع من تولى الوزارة الجديدة الحكم قام عرابى على رأس فرقته إلى رأس الوادى بين هتاف سكان العاصمة[١].

وكان عرابى يتوقع عطف إنجلترا على حركته أكثر من عطف فرنسا عليها إذ أعلن غلادستون أنه يناصر الحرية في كل مكان ويؤيدها وأن أول مكاسب الحركة هو التخلص من الحكم المطلق وأرسل الحزب الوطنى إلى غلادستون يطلب منه تأييد هذه الحركة وإن كان ما لبث لا يميل إلى تأييد هذه الحركة.

وأرسل برنامج الحزب الوطنى إلى غلادستون فى إنجلترا على الرغم من معارضة مالبت لأنه يرى فى تأييد هذه الحركة الوطنية أنه يعقد الأمور فى الآستانة ولكن أرسلت إلى غلادستون وإلى رئيس جريدة التيمس وكانت تنتشر بصفة دورية وكان يناصر هذه الحركة لأنه من أصحاب الدين المصرى. ومما هو جدير بالذكر أنه كان ينشرها على أنها مرسلة من أحمد عرابى.

ولكن ما هو موقف الحكومة التركية من هذه الحركة فقد كان على

---

(١) بلنت، التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا لمصر، ص ١٢٢.

رأس الدولة فى تركيا هو السلطان عبد الحميد الذى تظاهر بأنه دستورى ولكن سرعان ما تنكر لها وبطش ببطل الدستور مدحت باشا وعلى هذا الأساس أرسل لجنة تحقيق إلى القاهرة لتحقيق ما حدث ولكن اللجنة عادت بعد أن عرفت أنها حركة وطنية أهلية ولا تكن أى عداء للسلطان العثمانى وعلى هذا الأساس غادرت السفينتان الحربيتان الإنجليزية والفرنسية فى إبان هذه الحركة.

وكان الموقف الفرنسي يرى فى هذه الحركة بأنها حركة تعصب إسلامي وخاصة أن فرنسا قد احتلت تونس بحجة إعادة الأوضاع الطبيعية إلى ما كانت عليه وأنها كانت تكره حركة الإصلاح الإسلامية وكانت تريد أن تعيد الامتيازات التجارية إلى ما كانت عليه وتعد هذا فخراً عظيماً لها وكانت تريد أنتتفق على ذلك مع إنجلترا[١].

المذكرة المشتركة:

كان عرابى دائمًا لا يثق فى الخديوى ولا فى تعهداته وكان يقول دائمًا أنه ممثل الجيش ويعمل على تحقيق مطالبه ويمثل الأمة ويرشدها حتى تستغنى عن إرشاده. وكان عرابى يكره الحكم التركى الذى جعل مصر متخلفة بضعة قرون ولكن مع ذلك كان يقول أن طاعة السلطان واجبة بصفته أمير المؤمنين مادام يحكم بالعدل والإنصاف وقال عرابى:[٢]

«كلنا أبناء السلطان ويجب علينا أن نعيش كأسرة واحدة فى منزل وكما أن أعضاء الأسرة الواحدة يكون لكل منهم غرفة ينظمها حسب ما يهوى ولا يحق لرب البيت أن يستبيح حرمتها وكذلك لكل شعب من الشعوب الإسلامية بلاد يعيش فيها وينظمها على ما يحب ويهوى. وقد كسبت مصر استقلالها بالفرمانات وستبذل كل

(١) بلنت ، التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا لمصر، ص ١٢٩.

(٢) مذكرات عرابى، ص ٨٤.

جهدنا فى المحافظة على ذلك الاستقلال ولكننا نخطئ إذا طلبنا أكثر من ذلك ولا يبعد أن نفقد حريتنا فى مثل هذه المجازفة».

وقد طالب محمود سامى البارودى بزيادة عدد الجيش إلى ١٨٠٠٠ جندى حسب الفرمانات السلطانية ولكن كلفن خصص مبلغ ٥٢٢٠٠٠ جنيه فقط للجيش وأنه طلب ضرورة زيادة عدد الجيش خشية أن يقوم بثورة أخرى ولكن عرابى اقتنع وزملاؤه بهذا المبلغ على الرغم من أنه يكفى لـ ١٥٠٠٠ جندى فقط وأشاروا أنهم سوف يقتصدون فى نفقات أخرى يعرفونها حتى يصلوا بالجيش إلى أقصى طاقته[1].

واقتنع الخديوى مجلس النواب فى ديسمبر سنة ١٨٨١ الجديد وخاصة بعد أن قامت الصحف بتخفيف لهجتها وقام الخديوى بالافتتاح وهو منشرح الصدر[2] وفى هذا يقول بلنت أن ما ليت كتب إلى لورد غرانفيل عن الخديوى بقوله:

«وجدت سموه منشرح الصدر لأول مرة منذ عودتى فى سبتمبر وقد صار الآن كبير الأمل من تحسن الأحوال. ولم يستطع الإنسان إلا أن يرى هذا التغيير الكبير فيه والظاهر أنه راض بالحالة كما هى».

وقد أبلغ المعتمدان البريطانى والفرنسى عرابى أن يتحمل مسئوليته السياسية وخاصة بعد أن تقلد منصبه فى الوزارة الجديدة ألا وهو منصب وزير الحربية وكانت الأحوال هادئة وخاصة بعد أن حدث التوافق بين الأحزاب المصرية.

ولم يبق محل للشك إلا سلوك النواب حيال نصوص الدستور الذين

---

(١) بلنت، التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا لمصر، ص ١٣١.

(٢) نفس المصدر السابق، ص ١٣٣.

اجتمعوا لمناقشتها. على أغلبهم بدت كالأزهريين ميالة للاعتدال وقال الشيخ محمد عبده[١].

«لقد لبثنا عدة قرون فى انتظار حريتنا فلا يشق علينا أن ننتظر الآن بضعة أشهر».

والحقيقة أن ماليت وكلفن وكوكسن كانوا فى ذلك الحين يعطفون عطفًا حقيقيًا على الحركة الوطنية ولو أن حكومتى إنجلترا وفرنسا أعلنتا فى ذلك الحين حسن النية حيال الأمانى الوطنية لكان فى الطاقة أن يوضع نظام حسن للعمل بين المراقبة الثنائية والحكومة الوطنية ولو تم هذا لضمن مصلحة حملة الأسهم كما ضمن حرية مصر.

والظاهر أن حدث عكس هذا فقد كانت الحكومة البريطانية فى ذلك الوقت تعد العدة للتدخل المسلح فى مصر وكان هذا الأمر سرًا حتى أن ماليت نفسه لم يعلم ذلك وبينما كانت مصر تنتظر ردًا سلميًا من لندن إذ فوجئت فى يناير سنة ١٨٨٢ بمذكرة مشتركة من إنجلترا وفرنسا وقضى على آمال المصريين وجر عليهم كثير من المتاعب.

وقصة المذكرة المشتركة أنها لم توضع فى وزارة الخارجية البريطانية ولكنها وضعت فى وزارة الخارجية الفرنسية[٢] وذلك لخدمة أغراض فرنسا الخاصة المالية ــ ويرجع ذلك إلى أن غمبتا تولى الوزارة فى فرنسا وكانت الثورة الإسلامية ضد فرنسا فى تونس والجزائر على أشدها. وكانت فرنسا فى أول الأمر معادية لحقوق الباب العالى فى شمال أفريقيا وكان غمبتا مهتمًا بالمسائل المالية فى بورصة باريس وكان ذا صلة متينة ببيت روتشيلد وغيره من أصحاب الأموال الذين اشتروا بملايينهم سندات الدين المصرى. وكان

---

(١) مذكرات الإمام محمد عبده، ص ١٣٣.

(٢) بلنت، التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا مصر، ص ١٣٣.

نوبار باشا وريفرز ولسن موجودان فى باريس وكان يأخذ بآرائهم فيما يختص بالمسألة المصرية. كما أن غمبتا يرى ضرورة تدخل إنجليزى فرنسى مسلح فى مصر ضد الحركة الوطنية التي حدثت فى مصر فى ذلك الوقت وكانت بريطانيا تريد تجديد الاتفاقية التجارية بينها وبين فرنسا وخاصة بعد أن تعثرت المفاوضات عدة مرات. وأعلن اللورد غرانفيل موافقته على أن يعلن توفيق موافقته ويرجع عطف إنجلترا وفرنسا عليه.

وانتهى الأمر إلى أن وقعت الحكومتان الفرنسية والإنجليزية المذكرة المشتركة إلى مصر فى نفس يوم توقيع الاتفاقية التجارية بين البلدين. ولذلك نجد أن المذكرة هى بإيعاز من غمبتا ورأت كل من إنجلترا وفرنسا ضرورة نشر المذكرة مهما كانت الأسباب وكان صداها لدى الرأى العام فى مصر بأنه تدخل أوروبى مسلح.

وكان الاتفاق بين غمبتا وغلادستون أن تقوم الدولتان بمظاهرة بحرية فى مصر وبعد ذلك يترك جنود فرنسيون فى مصر ولكن نظراً لسقوط غمبتا من الوزارة لم تنفذ هذه الخطة. ولو نفذت هذه الخطة لكانت فرنسا هى التى احتلت مصر وليست إنجلترا. وكانت لهذه المذكرة صداها فى مصر فقد هاجموا ووجد المصريون أنفسهم متحدين لأول مرة[1].

وانضم الشيخ محمد عبده والأزهريون المعتدلون إلى الحزب المتطرف بكل قوتهم. وحنق كل الشعب ومن بينهم الشراكسة من التهديد الأجنبى وكسب عرابى شهرة عظيمة لدى جميع طبقات الأمة.

نشرت المذكرة الثنائية والقانون الأساسى[2] ولكن المراقبين الماليين ألحا على شريف باشا بضرورة الإشراف على الميزانية ووافق شريف باشا على ذلك

---

(١) بلنت، التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا مصر، ص ١٣٧.

(٢) الرافعى، الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى لمصر، ص ٢٠١.

ولكن النواب عارضوا فى ذلك واعتبروا أن اختصاص المراقبين الماليين على مسألة الديون التى كانت تمثل نصف ميزانية الدولة وأن من حق النواب الإشراف على نصف الميزانية الثانى ولكن شريف باشا خضع لرأى المراقبين الماليين وانضم إليه سلطان باشا رئيس المجلس ولكن النواب أصروا على موقفهم وكان موقف الخديوى هو الآخر مشكوك فيه وانتهى هذا الصراع إلى استقالة شريف باشا من الوزارة بعد تهديد كلفن بالتدخل.

وبعد ذلك عين محمود سامى البارودى رئيساً للوزارة وعين عرابى وزيراً للحربية وابتهجت الأمة بذلك. ولكن ما ليت اخترع قصة مؤداها أن وزارة شريف باشا استقالت تحت تهديد عسكرى من جانب عرابى وأن الخديوى وافق أيضًا على قبول هذه الاستقالة تحت تهديد أيضًا ولكن سلطان باشا رئيس المجلس نفى هذه القصة من أساسها[١].

المؤامرة الشركسية:

ومدبر هذه المؤامرة هو الخديوى السابق إسماعيل لأنه كان يدبر المؤامرات وهو فى نابولى عن طريق عميله فى مصر وهو راتب باشا الذى كان معروفًا بعداوته للوطنيين. وكانت هذه المؤامرة تعمل على إيجاد حركة رجعية بين الضباط الشراكسة فى الجيش لمقاومة نفوذ الضباط الفلاحين[٢]. وملخص هذه المؤامرة يغتال عرابى هو وبعض زملائه فإن تم ذلك فسوف يؤدى إلى ثورة فى الجيش وهذا ما سوف يحدث ثغرة لإسماعيل يعود بمقتضاها إلى مصر ويسترد عرشه. وكان شريف باشا على علم بهذه المؤامرة حتى أن منزله استخدم كمركز لتدبير المؤامرات ضد الحكومة الوطنية. أما الخديوى فكان ضعيف الشخصية متردد وكان أمامه طريقان إما أن ينضم إلى

(١) طوسون، يوم ١١ يوليو سنة ١٨٨٢، ص ٧٣.

(٢) مذكرات عرابى، ص ١٢٤.

الوزارة الوطنية مع عرابى وإما أن ينضم إلى الأتراك والشراكسة وكان معنى ذلك رجوع والده.

واكتشفت المؤامرة فى مهدها وألقى القبض على مدبريها وأن سبب اكتشاف هذه المؤامرة أن المدبرين وعلى رأسهم راتب باشا دعى ضابطاً شركسيًا يدعى راشد أنور أفندى لكى ينضم فأبى أن تكون له صلة بهم. فلما ترك المدبرين ذهب إلى عرابى وأخبره بما يحاك ضده من مؤامرات. وعلى الفور ألقى القبض عليهم وقدموا للمحاكمة العسكرية. ولكن الأحكام صدرت ضدهم بالنفى إلى بعض الأماكن فى البحر المتوسط. ولكن تدخل ماليت وأرسل إلى حكومته يخبرها بأكاذيب ضد الوطنيين بشأن تعذيبهم المسجونين فتدخل الخديوى ورفض التصديق على الحكم وترتب على ذلك تدهور الموقف بين عرابى والخديوى وأصبح الناس يتحدثون على خلع توفيق وكانت فرنسا تؤيد ذلك تعيين الأمير حليم بدلا منه.

وكان امتناع الخديوى التصديق على الأحكام آثار غضب الوطنيين وأدى هذا بطبيعة الحال أن استدعى محمود سامى البارودى مجلس النواب وإن كانت الدعوى غير قانونية لأن من حق الخديوى الدعوة. واجتمع المجلس فى ظروف غير عادية وأجمع بأغلبية أعضائه ضرورة مؤزارة الوزارة. ولكن ماليت ذهب إلى الخديوى وأخبره بأن الأسطولين الإنجليزى والفرنسى أبحرا إلى الإسكندرية لحماية الأجانب. واستطاع الخديوى أن يقنع سلطان باشا بالانضمام إليه.

الموقف السياسى
بعد استقالة وزارة البارودى

١ - بعثة درويش باشا:

استقالت وزارة البارودى وتلى ذلك مجيء الأسطول الإنجليزى والفرنسى إلى الإسكندرية وأعيد عرابى إلى وزارة الحربية بضغط الرأى العام فى مصر. وكانت بريطانيا تهدف إلى تدخل الباب العالى عسكرياً فى مصر لحسم هذا الموضوع واتباع الأساليب التركية القديمة التى كانت تستخدم ضد الوطنيين الثائرين. وكانت الخطة تقتضي أن يرسل السلطان بعثة لاغتيال عرابي في السفينة وعند وصوله تبحر السفينة في الحال إلى الآستانة وإذا فشلت هذه الخطة على المندوب أن يجتمع بعرابي ثم يقتله بنفسه. وأرسل رجلا توافر في هذه الشروط ألا وهو درويش باشا(١).

والسلطان العثماني [illegible] الأمير عليهم بدلا منه حتى يكون أداة مطيعة له ومن عادة السلطان أنه إذا أرسل درويش باشا في مهمة يرسل له رجلا ثانيا مضادا ليحده وخاصة إذا كانت هذه المهمة في بلد عربي أو إسلامي تهم الباب العالى وكان هذا الرجل هو الشيخ أحمد الأسعد(٢).

ووصلت البعثة إلى الإسكندرية وكان لها شقان الشق الأول ويتمثل فى درويش باشا الذى كانت مهمته تهديد عرابي والشق الثاني الشيخ أحمد الأسعد والذي كانت مهمته الاتصال برجال الأزهر [illegible] تبليغ السلطان بطريق أرقام سرية حتى أننا نجد أن استقبال البعثة من مندوبين عنه من قبل الأتراك والشراكسة ووفد من قبل المصريين بالإضافة إلى كل من الخديوى

(١) بلنت، التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا لمصر، ص ٢٣٠.
(٢) الرافعى، الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى لمصر، ص ٢٨٩.

وعرابى أرسلا مندوبيهما لاستقبال البعثة. وأرسل عرابى عبد الله النديم لكى يتصل بالجمهور حتى يحسنوا استقبال البعثة ويحتجوا على البلاغ الأخير الذى أرسلته كل من إنجلترا وفرنسا.

وعلى هذا استقبل الجمهور المبعوثين وكان كل منهما فى مركبته ومعه المندوب، فكان الجمهور يصيح «الله ينصر السلطان» ثم يلى ذلك «اللايحة... مرفوضة... مرفوضة» والهدف من ذلك رفض البلاغ الأخير وأيضاً «ودوا الأساطيل».

وكان درويش باشا يصرح للأتراك بأن عرابى باشا سوف يرسل إلى الآستانة بينما كان يصرح للمصريين بأن السلطان سوف يعمل على إعادة الأمور إلى ما كانت عليها من قبل وأن الأساطيل سوف تغادر الميناء. وفى نفس الوقت كان الشيخ أحمد أسعد يعلن لعرابى بحسن نية السلطان تجاهه.

واستطاع الخديوى أن يعرف كيف يضم درويش باشا إلى جانبه ويقال أنه دفع له رشوة تقدر بخمسين ألف جنيه بالإضافة إلى بعض الحلى والمجوهرات. ورأى درويش باشا ظاهرة لم يألفها من قبل وقد ضايقته إذ وجد علماء الأزهر يتكلمون معه بكل حرية ويعبرون عن آرائهم ولكن طردهم بقوله إنه أتى ليلقى الأوامر لا ليأخذ النصائح. وكان لهذا التصرف أثره على الجماهير واحتجوا على ذلك. وخطب عبد الله النديم خطبة قوية فى الجماهير وعندئذ أدرك درويش باشا حرج موقفه وأخذ يستدعى عرابى الذى رفض الذهاب إليه ومعه محمود سامى البارودى ولكنه اضطر أن يدعوهم للمصالحة وتكلم معهم بأسلوب الود وقام بعملية الترجمة بينهم الشيخ أحمد أسعد[١].

وأراد درويش باشا أن يشجع عرابى فى السفر إلى الآستانة ولكنه رفض

---

(١) مذكرات الإمام محمد عبده، ص ١٨٠.

ذلك إلا بعد تهدئة الأمور فى البلاد وتكلم معه فى موضوع استقالته ووافق عرابى على شريطة أن يأتيه خطاب الإقالة ولكن الظاهر أنهم لم يتفقوا على شيء.

المعروف عن الإسكندرية أنها أكثر مدن القطر المصرى حيث يوجد بها كثير من الأجانب وخاصة اليونانيين الذين كانوا يشتغلون بأعمال التجارة والربا بالإضافة إلى الإيطاليين والمالطيين. وكانت العلاقة سيئة بينهم وبين الوطنيين وازدادت هذه العلاقة سوءاً بعد مجيء الأسطول البريطاني والفرنسي إلى الإسكندرية وأعلن الهدف من ذلك هو حماية الأجانب.

وكان محافظ المدينة فى ذلك الوقت هو عمر باشا لطفى الشركسى الأصل والمعروف بكراهيته للوطنيين ويشجعهم على الشغب. وكانت الأحوال مهيأة فى الأسبوع الأخير من شهر مايو سنة ١٨٨٢ لحدوث حرب أهلية إذ رفضت الوزارة الوطنية الاستقالة.

وكان الساسة الإنجليز فى القاهرة ينتظرون مثل الموقف المضطرب لكى يتخذونه حجة ومبرراً لتدخلهم لإزالة أحمد عرابى عن مسرح السياسة وكان يشاركهم فى هذا الرأى محافظ الإسكندرية عمر باشا لطفى. وقد قام الخديوى فى القاهرة بتشكيل الوزارة الجديدة وكلها من الشراكسة وقد عرض منصب وزير الحربية على عمر باشا لطفى بدلا من المنصب الذى يشغله عرابى باشا. وأرسلت الاستقالة بالفعل إلى الخديوى وقبلها ولكن الرأى العام فى مصر [illegible] القنصلان الألمانى والنمساوى [illegible] عرابى [illegible] الشخص الوحيد الذى يستطيع حفظ الأمن فى البلاد واضطر الخديوى إلى [illegible] عرابى إلى منصب وزير الحربية وعلى هذا أصيب عمر باشا لطفى بخيبة أمل.

ودبر عمر باشا لطفى المؤامرة ضد عرابى وأمر أن تجمع النبابيت وتودع

بالأقسام وتوزع في الوقت المناسب ثم أعد الإعدادات اللازمة لإحداث الاضطراب المقصود. ودبرت الاضطرابات في الإسكندرية يوم وصول درويش باشا في ٨ يونيو سنة ١٨٨٢ لكي يثبت عجز عرابي بأنه لا يستطيع السيطرة على الأمن والنظام. وقد كانت الصلة تزداد يوماً بعد يوم بين الخديوي وعمر باشا لطفي - ومما هو جدير بالذكر أن القنصل البريطاني في الإسكندرية كوكسن ساهم في هذه الاضطرابات بتسليحه المالطيين.

ولكن نتيجة الاضطراب لم تكن كما توقعها الخديوي وأصحابه بالضبط فقد خرجت الاضطرابات عن الطور الذي عين له قبلا في برنامجهم حتى دعت الحالة إلى إدخال الجنود النظاميين لإعادة الهدوء. وبدلا من من أن تسقط كرامة عرابي بما حدث مه الرعب بين الأجانب وهم طائفة ترتعد لأقل حادث، ما جعلهم ينظرون إلى عرابي باعتباره المنجي الوحيد لهم. حتى أن القناصل باستثناء القنصل الإنجليزي وافقوه على رأيه. ثم إن النظام الذي أوجدته القوات النظامية في الإسكندرية زاد مقام عرابي في أعينهم. وأنه لو كان عرابي رجل أعمال بدلا من أن يكون رجل أحلام وأماني أي لو كانت فيه صفات الحاكم القوي التي كانت لسوء الحظ تعوزه كثيراً لاستطاع في ذلك الوقت أن يكسب المعركة السياسية من خصومه الذين كانوا لا يراعون الذمة والشرف فيما كانوا يفعلون. فلو كان عرابي حاكمًا قويًا لكان من الضروري أن يتهم المرتكبين لجرائم الاضطرابات ومحاكمتهم. وعندئذ أن يثبت للجميع أنه قوي وأن العقاب سريع النزول بمن يحدث أي خلل بالأمن العام. فكان يمكنه أن يناشد أوروبا والسلطان بكلمات عليها طابع الحاكم القوي بحيث لم يكن من الممكن عدم المبالاة بها. وفي هذه الحالة لم يكن للحكومة البريطانية أن تشذ عن الجميع وتناوئه[1].

---

(١) بلنت، التاريخ السري لاحتلال إنجلترا، ص ٢٣٣.

ولكن عرابى كان لسوء الحظ رجل حرية ومبادئ إنسانية وكانت الظروف الدولية فى ذلك الوقت لا تخدمه بل كان الاتجاه السائد هو الاستعمار والتوسع وكما أن مالبت وكولفن استطاعا أن يغرسا الخوف فى قلوب القناصل وفى الوقت نفسه كانوا يهدئا الخواطر لإعادة النظام إلى المدينة كانوا يعدون العدة لضربها بالأسطول. وحدثت حادثة طريفة أن خادم قائد الأسطول البريطانى سير بو شامب والذى كان يدعى أكت قد قتل فى الاضطرابات التى حدثت وأراد سيمور أن ينتقم من السكندريين بضرب مدينتهم ولكن لو كان شخص آخر غير عراب محنك فى السياسة لاستطاع أن يخرج من هذه الأزمة بسلام. وحدثت المذبحة المعروفة فى أن بعض الرعاع المالطيين ركب حماراً لشخص يدعى السيد العجان وأخذ يتنقل به من مكان إلى مكان وانتهى به المطاف فى شارع السبع بنات وترك صاحب الحمار دون أن يدفع له أجره ولما طالبه استل سكيناً وطعن به صاحب الحمار طعنة قاتلة أودت بحياته وهاج الجمهور وتطورت الأمور على نحو ما ذكرنا.

وتطورت الأمور بعد ذلك وأجمعت الأمة المصرية بجميع طبقاتها أن الخديوى توفيق غير صالح لحكم البلاد وعلى هذا الأساس فإن شيخ الجامع الأزهر ومندوبين من جميع أفرادالأمة طالبوا بخلع الخديوى وتقدموا بهذا الطلب إلى درويش باشا. أما عرابى فقد أعلن أنه لن يخضع لأوروبا أو تركيا وقال فى هذا الصدد: (١)

«فليرسلوا لنا جيوشاً أوروبية أو هندية أو تركية فإنى مادمت وبى رمق، فإنى سأدافع عن بلاد وعندما نموت جميعاً يمكنهم أن يمتلكوا وحسبنا فخر الدفاع عن اوطن. وليس هذا فقط فإن حرباً دينية

---

(١) مذكرات عرابى، ص ٢٧٣.

ستنشب فى إثر الحرب السياية وتبعة ذلك تقع على الذين يثيرون الحرب الآن».

فعرابى صمم على المقاومة حتى آخر رجل وكان ذلك بتفويض من الأمة المصرية التى كانت تؤيده وتؤازره من أقصاها إلى أدناها وانضم سلطان باشا إلى الخديوى وأصبح فى نظر الشعب المصرى خائنين ووصلت وفود إلى عرابى من مختلف مديريات القطر المصرى تقدم عرائض موقع عليها تطالب بإقصاء توفيق وبقاء عرابى فى منصبه.

ولكن الأمور تطورت بعد ذلك وخاصة بعد أن اضطرب الموقف وبدأ الناس يهاجرون إلى الأقاليم من الإسكندرية وسبقه أن نصح القناصل الأوربيين رعاياهم بضرورة مغادرة البلاد وقد أعدت دولهم السفن اللازمة لمغادرة البلاد وقام الخديوى بالانتقال من القاهرة إلى الإسكندرية ومعه درويش باشا وأقام فى قصر رأس التين تحت حماية الأسطول الإنجليزى وتعهد عرابى لقناصل الدول الأجنبية بأنه سوف يعمل كل ما فى وسعه للعمل على الحفاظ على الأمن وأرواح الأجانب وقد تعهد عرابى للخديوى نفسه بالمحافظة عليه وشكره الخديوى لمحافظته على الأمن وانسحبت فرنسا من الميدان واتفقت مع عرابى وظهرت إشاعات تقول أن ألمانيا والنمسا سوف يتفقان مع عرابى ولكن ليس لهذا الأمر أهمية بالنسبة لإنجلترا. وكان يقترحان على أن مثل هذه المسألة مسألة ثانوية ويجب عدم تدخل الدول الأوروبية وترك هذا الموضوع للباب العالى.

تألفت هذه الوزارة فى ١٨ يونيو سنة ١٨٨٢[١] وفيها تعيين عرابى وزيراً للحربية وفرحت الأمة المصرية بذلك وبالتالى ارتاح الأجانب لتعيين عرابى بعكس الأتراك والشراكسة وحينئذ بدأ الناس يتكلمون عن حكم جمهورى وضرورة خلع توفيق. وأرسل الوطنيون إلى غلادستون عريضة

(١) طوسون، يوم ١١ يوليو سنة ١٨٨٢.

يطلبون منه تغيير المعتمد البريطانى حتى يستطيع تفهم الأمور لأن الجمهور ثائر ضد تصرفات ماليت ومن المحتمل اغتياله.

٤ ـ مؤتمر الآستانة:

وإذا تركنا الموقف الداخلى جانبًا واتجهنا إلى الموقف الخارجى نجد أنه عقد مؤتمر الآستانة لبحث المسألة المصرية وبالرغم من اشتراك إنجلترا فى هذا المؤتمر وتعهدها بعدم تدخل الدول الأخرى فى المسألة المصرية بالقوة كانت تعد العدة للتدخل المسلح فى مصر وتأخذ من الأسباب والحجج لكى تبرر تدخلها المسلح وفى نفس الوقت أوعزت إلى قائد أسطولها فى الإسكندرية أن يتخذ الوقت المناسب ليحتل المدينة. ومما هو جدير بالذكر أنه على الرغم من انعقاد المؤتمر فى الآستانة إلا أن الدولة العثمانية لم تشترك فيها.

وفى أثناء ذلك بدأت الصحافة الإنجليزية فى إنجلترا تنشر أخبارًا كاذبة عن مصر فتارة تنشر أخبارًا عن قطاع الطرق المتشردين فى البلاد وتارة تنشر أخبار أخرى عن ثورات لم تحدث بعد ضد الوزارة الوطنية بالإضافة إلى الأخبار التى كانت تنشر عن تذمر الشعب المصرى من زيادة النفقات الحربية وزيادة الضرائب على الشعب المصرى وأن عرابى قد انضم للسلطان بعد أن كان مأجورًا لإسماعيل ثم لحليم وهكذا من الأخبار الأخرى الكاذبة عن الحالة فى مصر.

ضرب الإسكندرية والاحتلال الإنجليزى

ضرب المدينة:

تطورت الأمور بعد ذلك بسرعة وانسحب الأسطول الفرنسى من مياه الإسكندرية وأصبح الأسطول الإنجليزى وحده فى المياه وبدأ قائد الأسطول البريطانى بوشامب يتخذ من الأساليب والحجج الواهية لكى يضرب المدينة فأرسل إلى قائد حامية الإسكندرية يخبره فيها بالتحصينات التى أقيمت فى

مواجهة الأسطول البريطاني ولكن قائد الحامية أخبره بأنه لا يوجد مثل ما يدعى به ولنفرض أن قائد الحامية يحصن الحصون الموجودة لديه فهل ليس من حق المدافع أن يدافع عن نفسه.

وحتى أننا نلاحظ أن التحصينات الموجودة في المدينة لا تستطيع مقاومة مدافع الأسطول البريطاني والتي تعتبر في ذلك الوقت حديثة بالنسبة لمدافع الحصون في المدينة والتي يرجع عهدها إلى عهد محمد علي وإن كان حدث بعض التجديد بها في عهد الخديوي إسماعيل ويشهد بذلك جون نينة عميد الجالية السويسرية وقائد أمريكي شاهد بنفسه الضرب وعاين المدافع قبل وبعد الضرب. المهم تحجج سيمور بالحجج وحاولت الوزارة الوطنية برئاسة راغب باشا وقف الضرب ولكن دون جدوى وانتهى الوضع بأن ضرب الأسطول المدينة ولذلك نجد خير وصف لضرب المدينة هو الذي وصفه جون نينة[1] والذي قال في هذا المشهد في كتابه «عرابي باشا»:

«أجابت بطاريات الحصون على ضرب الأسطول بعد الطلقة الخامسة وكان رماة المدافع يطلقون قنابلها بحماسة وإحكام أدهشا خصومهم الذين استمر عملهم الجهنمي عشر ساعات ونصفاً متوالية دون أن يستطيعوا المباهاة بنصر حاسم، وقد غطيت المدينة أثناء الضرب بطبقات كثيفة من الدخان والغبار، وكان قصف المدافع يصم الآذان، وحينما كانت الريح تبدد سحب الدخان كنا نشاهد كرات المدافع المصرية تسقط في البحر في منتصف المسافة بينها وبين بوارج الأسطول، ومع أن مدافع أرمسترونج المصرية كانت أقل عياراً من المدافع الإنجليزية فإن رماتها قد أدوا واجبهم على أكمل وجه بحيث أن سبع دوارع إنجليزية أصيبت بعطوب بعضها جسيم وبعضها خفيف، وكانت بوارج الأسطول تمرح في رميها ومدافعها تطلق قنابلها

---

(١) Ninet, J. Arabia Pacha, p. 175.

على مرمى بعيد وتصيب بطاريات الشواطئ ولا تستهدف هى للخطر، وكل قنبلة منها يبلغ طولها متراً و ٣٠سم وزنتها ٤٨٠ رطلا وحشوها ٣٧٠ رطلا من البارود وثمن الواحدة سبعون جنيهًا، وقد سقطت أولى هذه القنابل الهائلة فى طابية رأس التين دون أن تنفجر، فاستوقف مشهدها نظر الجند والضباط، وقال ملازم ثان وهو يشاهدها «أيها الأخوان تعالوا وانظروا مثلا من إنسانية الإنجليز» قالها بلهجة تشف عن الذكاء الساخر، فضحك السامعون جميعًا وواجهوا الضرب وهم باسمون.

وكانت مهمة أسطول السير بوشان سيمور، إذ لم تستهدف بوارجه لخطر حقيقى، كما تدلى على ذلك قلة عدد القتلى والجرحى، وكانت البوارج تتقدم نحو الضرب، مثنى مثنى فى بطء وروعة ثم تصطف فى هوادة تجاه كل طابية ويصب عليها قنابلها حتى تدكها دكًا، وعندئذ تقترب منها تدريجيًا وتنسف البطاريات والمدافع التى تكون قد انقلبت عن موضعها تحت تأثير قنابل الأسطول ثم تنثنى على الرماة فتحصدهم حصداً بقنابل المتراليوزات أعلى ساريات البوارج، يجب أن تعترف بأن هذه مجزرة همجية لا ضرورةلها ولم يكن لها أى مسوغ وليس الباعث عليها سوى الشهوة الوحشية المتعطشة إلى القتل وسفك الدماء، ولقد كان بودى أن أسائل أولئ: الضباط الذين كانوا يباشرون الضرب ويقذفون قنابل المتراليوزات، هل يستطيعون حينما يعودون إلى بلادهم ويجلسون حول موائد الشاى فى بيوتهم أن يتحدثوا إيل ذويهم عن آثار الفتك والتدمير التى خلفتها تلك المجازر البشرية؟ إنى أشك فى ذلك، فليت شعرى أى إهانة لحقت الأمة البريطانية حتى تثأر لنفسها بهذه الفظائع؟

ومع ذلك فما كان أبدع هذا المنظر منظر الرماة المصريين الذين كانوا قائمين على مدافعهم وهى مكشوفة فى العراء وكأنما هم فى استعراض حربى لا يرهبون الموت الذى يكتنفهم إذ لم يكن لهم دوارع واقية ولا

متاريس وكانت معظم الحصون بلا ساتر، ومع ذلك فهؤلاء الشجعان من أبناء النيل، كنا نلمحهم وسط الدخان الكثيف كأنهم أرواح الأبطال الذين سقطوا فى حومة الوغى ثم بعثوا ليكافحوا العدو من جديد ويسهدفوا النيران مدافعة، وكان الأئمة يزورون الحصون ويشجعون المقاومة وقام الجميع بواجبهم من جند ورجال ونساء وصغار وكبار، ولم يكن ثمة أوسمة ولا مكافآت تستحث أولئك الفلاحين على أداء واجبهم، بل إن عاطفة الوطنية والثورة على الفظائع التى استهدفوا لها كنت تستثير الحماسة فى صدورهم وهم أولئك الشجعان المجهولون الذين لم يفكر أحد فى آلامهم.

وقد بدأت منذ الساعة العاشرة صباحاً عملية نقل جثث القتلى، فظلت عربات النقل حتى الليل تحمل الجثث من الحصون وتخترق المدينة إلى شارع محطة الرمل، حيث المستشفى العسكرى، وهناك كانت تعاين ثم يؤمر بدفنها فى المقابر المجاورة بدون احتفال.

وأما الجرحى فكانوا أيضاً ينقلون إلى المستشفى على عربات النقل وقد كان مؤلماً حقاً مشهد تلك العربات نقل الواحدة عشرين أو ثلاثين قتيلا من الجنود أو الأهلين مشدودين بالحبال على ألواح من الخشب ممدودة فوق العربات والدماء تقطر من أجسامهم، وثم بينهم بعض الأمهات محتضنات أبناءهن فى آخر رمق من الحياة، وجموع النساء يعدون خلف العربات صائحات نادبات لاعنات من كانوا السبب فى هذه المجازر، ولقد كنت واقفاً عند منعرج «الإجيبسيان بار» ومرت أمامى عربتان تقلان جثث القتلى، وعندما لمحنى النساء هناك صاحوا مولولين واستنزلوا علىّ اللعنات، إذ كانوا يلعنون كل إنجليزى وكل أوروبى ونادوا «تقتلون إخواننا وتأتون للفرجة على جثثهم، اقتلوه.. اقتلوه.. »وكاد يحاط بى لولا أن رآنى أحد رجال الضبط فعرفنى وأنقذنى وعاد بى إلى دارى، وقد تدخل رجال الحفظ ولم أعد أرى أوروبيا واحدا فى الشوارع والطرقات، فهذه الشوارع التى كانت فيما مضى

عامرة بالناس زاخرة بالأعمال أصبحت وقد خيم عليها السكون الرهيب كأنما هى شوارع مدينة محقها الوباء.

وأقفلت الدكاكين والنوافذ والأبواب كلها فى المدينة وخيل إلى أننى فى بلدة قضى عليها بالخراب النهائي، وكانت قنابل الأسطول الضخمة تنهال على المدينة وتخترق أحياءها فى كل جهة وتدور فوق رؤوسنا وهى تدوى دويها المفزع، فكانت تدمر المنازل فى ناحية وتشعل النيران فى ناحية أخرى، ونزل الموت فى كل مكان، وقد مرت فوق رأسى خمس قذائف من رسائل الإنسانية الغربية على حد تعبير أحد الضباط، على سطح المنزل الذى كنت أقيم فيه تجاه حمامات «كاوتوني» بالقرب من محطة الرمل فأصابت إحداهما مدرسة فدمرتها، وأصابت ثلاث أخرى بعض المنازل من قصور الأغنياء بالقرب من شارع باب شرقي فخربتها والخامسة قتلت أحد عشر شخصاً وحدادين بأول شارع محرم بك، ولم يكن لهذه القذائف القتالة التى أصابت قلب المدينة ما يقابلها من جانب المصريين، فإن عرابى قد ارتأى منعاً للدمار أن لا تشترك قلعتا كوم الناضورة وكوم الدكة فى الغرب لوجودهما وسط المدينة.

وقد أصابت ثلاث قنابل أخرى من حجم القنابل السابقة عدة منازل فى الحى المجاور لمسكني، وأحدثت إحداهما تشققًا فى الواجهة الشمالية لوكالة الدهان التى كان يجرى بناؤها فى ذلك الحين أحدثت هذه القنابل كل هاتيك الآثار رغم أنها لم تنفجر ولم تكن قذائف الإنجليز فى الجملة مصوبة بإحكام، وقد تحققت من ذلك فى إحدى اللحظات بأن أخذت منظارى بيدى ورأيت بعينى أن عدداً غير قليل من هذه القذائف التى كانت تدوى فى الجو لم تصب أى هدف، وكنت أرى تجاه نوافذ المنزل على بعد ألف وثمانمائة متر على الأكثر طابية قايتباى «قلعة فاروس» قائمة فى أقصى حاجز الأمواج الأبيض بالميناء الشرقى، وكانت هذه القلعة تبدو للناظر رائعة

فى بنائها الفخم، بارزة فى البساط الأزرق للبحر المتوسط بشكل يجتذب المشاعر، قائمة على صخرة تكتنفها أمواج البحر ومخاطره، يزينها مسجد بنى منذ سنة ١٤٥٠م. تصله منارة جميلة هى تحفة من بدائع الفن العربى مزدانة بالنقوش العربية الجميلة التى يعرفها ويقدرها هواة الفنون، كانت هذه القلعة هدفًا لضرب شديد استمر منذ شروق الشمس، فهدمت بين الساعة الحادية عشر والظهر ولم تكن مسلحة تسليحًا كافيًا وكانت مخابئ المدافع فيها مبنية بناء رديئًا فأخرت الدفاع عن القلعة.

وكم كانت دهشتى حين رأيت فى نحو الساعة الرابعة مساء بارجتين شامختين من البوارج الإنجليزية ترابط غربى القلعة وتصب بنيرانها من جديد على هذا الميناء الذى تخرب معظم مدافعه وانقلبت على الأرض، ولكن الإنجليز الذين كانوا يعملون على هدم طابية برج السلسلة وقلعة كوم الدكة مع أنها لم يشتركا فى الدفاع قد أرادوا على ما يظهر هدم هذا المسجد الجميل، على أن المصريين لم يسكتوا إزاء هذه الوحشية فأطلقوا بعض القذائف من مدفعين كانا لا يزالان قائمين فى الجهة الغربية الشمالية من القلعة، ولكن قذائفهم لم تجد شيئًا، إذ انهالت عليهم القنابل من البوارج الإنجلزية، وقد أحصيت بنفسى اثنين وثلاثين قنبلة من هذه القذائف صوبت إلى هذا البناء الجميل الأعزل ولم يصعب نسفها الهدف تمامًا، وكانت غالبية القذائف تصيب الصخور فتنسفها وتذريها فى الهواء ثم تنطلق فى الماء داخل الميناء الشرقى وتخرج ثانية فى دوى هائل فى الهواء عمودًا من الماء كأنه إعصار بحرى لا يقل ارتفاعه عن ستين قدمًا، فما أشد روعة هذا المنظر، وأخيرًا فى منتف الساعة السادسة مساءً، تهدم هذا المسجد الصغير المسكين عن آخره ودفن تحت أنقاضه اثنا عشر جنديًا من الجرحى كانوا يأوون إليه.

وقد شاهدت بمنظارى المكبر أولئك الجنود التعساء وهم يأوون إلى هذا

المسجد ثم ماتوا لعدم إمكان نقلهم إلى المستشفى العسكرى تجاه برج السلسلة إذ كانت قذائف المتراليوزات المعدة للإجهاز على الجرحى لا تنفك تنصب كالمطر وتمنع منذ الصباح كل اتصال بين القلعة والأرض اليباسة عن طريق الرصيف الضيق الذى يصلها بالمدينة.

وبعد الظهر بقليل انفجر مخزن البارود فى قلعة الأطة فسكتت مدافع هذه القلعة التى دافعت دفاعًا مجيدًا وفى نحو السعة السادسة وقف الضرب من جانب الأسطول وتبين أن الأميرال سيمور الذى تعهد بأن لا يضرب إلا القلاع قد تناسى عهده، ونشر الموت والخراب فى كل أنحاء المدينة ورأيت الحرائق شبت فى عدة جهات دون أن يستطيع إخمادها أحد».

هذا هو ضرب الإسكندرية كما وصفه جون نينة ويكفى أنه أظهر بشاعة الحرب ومآسيها.

٢ ـ حريق الإسكندرية:

وبعد ضرب المدينة أحرقت المدينة واتهم عرابى بذلك ظلمًا بتدبير هذا الحريق وأنه فعل هذا كما فعلت روسيا فى حرق موسكو لكى تستطيع الدفاع عن نفسها وهذا ما فعله عرابى ولكن الشواهد تدل على أن مدبرى هذه المؤامرة هم الخديوى والإنجليز بدليل العثور على بعض الجثث الخاصة بالأروام والعرب الذين لهم صلة بالخديوى وقد رأى الشيخ محمد عبده ذلك بنفسه[1] ودونها فى مذكراته. ولعل عرابى ارتكب خطأ فاحشًا بانسحابه من الإسكندرية وتحصنه فى كفر الدوار لأنه مهد الطريق أمام قوات الاحتلال لاحتلال المدينة وبالتالى فإنه كما عرفنا أنه رجل مبادئ ووثق وعد ديليسبس الذى أكد له بأنه سوف يمنع الأسطول الإنجليزى من المرور فى قناة السويس وعلى هذا الأساس استبد عرابى برأيه ولم يأخذ بنصيحة بعض القادة الذين

---

(١) بلنت، التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا مصر، ص ٢٩٦.

(٢) مذكرات الشيخ محمد عبده، ص ١٩٣.

أشاروا بضرورة سد القناة ولو فعل ذلك لأطال أمد الحرب.

انسحب عرابى بقواته وتحصن كفر الدوار وفى أثناء ذلك أصدر الخديوى توفيق أوامره بفصل عرابى من منصبه ولكن الأمة أبقته وخاصة بعد أن أيقنت أن الخديوى خان قضية الوطن بانضمامه للإنجليز وأصبح أداة طيعة فى أيديهم. وتكون مجلس دائم يساعد عرابى فى الدفاع عن البلاد وجند المواطنين ومد الجيش بالمؤن والذخائر. وقام الوزراء الوطنيون بواجبهم خير قيام بحفظ النظام والأمن فى البلاد وقد أراد أحد أصدقائه للشراكسة بإيعاز من عمر باشا لطفى بإثارة القلاقل ضده ولكن قبض عليهم وكان اهتمام الوزارة الوطنية هو المحافظة على الأوروبيين فى القاهرة والإسكندرية وقد نجحوا فى ذلك وشهد لهم الأوربيون بذلك.

وعلى الرغم من حالة الحرب التى كانت فيها البلاد إلا أن الأمور كانت سائرة فى أمورها الطبيعية ولم يحدث أى اختلال بالنظام فى البلاد كما كان فى مخازن وزارة الحربية مؤن تكفى لتموين الجيش قرابة أربعة أشهر.

وبقى مركز عرابى ذا صبغة سياسية فقط فكان يدير شئون وزارة الحربية ويدير شئون القوات المسلحة إلى أن وصل ولسن إلى التل الكبير فأخذ على عاتقه أن يأخذ القيادة. وعين العلماء فى الوجه البحرى لإثارة حماسة الجماهير وتطوعهم فى صفوف المقاتلين بالإضافة إلى تقديم التبرعات. وقد أحسن عرابى صنعًا فى جعل نفسه رئيس الدولة وإن كان أعداؤه اتهموه بالجبن وإن كان ذلك يرجع إلى جهل عرابى بالشئون العسكرية التى كانت مستخدمة فى ذلك الوقت.

وقام الخديوى بدوره لإيقاع عرابى فى المسئولية وتحملها وحده إذ استدعاه وهو محصن فى كفر الدوار وأخبره بأنه لا داعى لمواصلة الحرب

طالما أنه لم يجد فائدة من استمرار المعركة أو انتصاره على الإنجليز وإذا لم يحضر فسوف يعتبره خارجاً على القانون ولكن كان رده عليه بأنه هو الذى أمره بالقتال ضد الإنجليز واشترك معه فى رأيه هذا درويش باشا. وبالتالى يستحيل عودة الجيش طالما أن الأسطول الإنجليزى موجود فى مياه الإسكندرية[1].

٣ ـ موقف الشعب المصرى:

وكان موقف الشعب المصرى عظيماً للغاية وخاصة بعد أن عرفوا بخيانة الخديوى وأدرك الفلاحون بأن عرابى كان وما يزال هو المخلص الوحيد لهم من الأجانب وتوافد عليه الكثير من التبرعات وكذلك الأعيان يبايعونه ويؤيدونه بكل شىء وأهدته زوجة سعيد باشا سرادق لكى يستقبل فيه الوفود لتأييده وأعجب به كثير من الأمراء وخاصة بعد أن هزم الإنجليز فى كفر الدوار واضطروا إلى الانسحاب إلى الإسكندرية[2]. ولكن الترك أعداء عرابى وخاصة أنه عندما عرف بأنه إذا انتصر على الإنجليز فإنه سوف يكون رئيساً للبلاد وأصبح زعيماً إسلامياً لأن الحجاج الذين حضروا من الحج أخبروه بذلك وعلى هذا اعتقد أن السلطان لا يحاربه وخاصة أن مؤتمر الآستانة منعقد كما أنه توجد ظاهرة أخرى وهى أن بعض الضباط الذين رتبتهم أعلى من رتبة عرابى حقدوا عليه كما أنه أدرك أن جلادستون سوف لا يحارب عرابى لفترة طويلة وخاصة أنه يعلم أن الإنجليز يحبون الحرية ولكن حدث عكس هذا.

ولما تولى ولسلى بعض تحركات الجيش وجدهم يهاجمون كفر الدوار وارتد عنها ووجد الوطنيون فى القاهرة ضرورة تحصين حدود مصر الشرقية من ناحية السويس وأنه لو خربت القناة تخريباً مؤقتاً لكان وجد ولسلى صعوبات جمة

(١) مذكرات محمد عبده، ص ١٩٨.

(٢) وثائق جديدة وخطيرة تنشر لأول مرة بقلم أحمد عرابى ، مجلة الهلال، سنة ١٩٧١، ص ٧٧.

فى عملية العبور فى القناةولكن عرابى قد أضاع الفرصة وعبرت القوات الإنجليزية القناة ببوارجهم وكان ضعفه فى هذه المسألة هى أكبر خطأ قضى على شهرته الحربية كما أنه ظهر بصورة عدم تفهمه الأمور السياسية.

٤ - واقعة التل الكبير:

احتل ولسلى الإسماعيلية فى ٢١ أغسطس وأصبح بعد ذلك السير إلى القاهرة ولكن عليه أن يجتاز التل الكبير وأصبح من الوجه العملية أن عملية الدفاع عن القاهرة أمراً ميئوساً منه وخاصة أن عدد الجيش الإنجليزى كان يفوق أضعاف الجيش المصرى بالإضافة إلى تدريب الجيش الإنجليزى على نظم حديثة بعكس الجيش المصرى حتى أن المتطوعين فيه كانوا يقومون بأعمال غير حربية مثل حفر الخنادق ويعنى ذلك أنها معركة غير متكافئة بالنسبة لعرابى وجيشه[1].

واستعان الإنجليز ببعض الأعراب الذين يعرفون الصحراء وعلى اتصال بالخديوى توفيق ويهمهم قبل كل شىء الأموال بصرف النظر عن مصدره وانتهت بهزيمة عرابى وتلتها بعد ذلك واقعة القصاصين الأولى والثانية حتى جاءت الخاتمة فى ١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢م إذ قام الجيش الإنجليزى بالليل بالهجوم على معسكرات عرابى وقد ساعدهم الخائنان عبد الرحمن فهمى وعلي يوسف اللذان كانا يرشدان الإنجليز وينيران الطريق لهم بالليل وانتهت بذلك الحركة العرابية بفشلها بعد القبض على زعمائها[2].

أسباب فشل الحركة العرابية:

يمكن أن نلخص أسباب فشل الحركة العرابية فى الآتى:

١ - خيانة بعض الأعراب الذين لهم صلة بالخديوى توفيق وارتشائهم بمبالغ مجزية نظير هذه الخيانة.

(١) مذكرات عرابى، ص ٢١٥.

(٢) بلنت، التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا لمصر، ص ٢٩٧.

٢ ـ اغراء الخديوى لبعض الضباط ضعاف النفوس بالترقية والعفو عنهم نظير القيام بالتخلى عن عرابى والتجسس عليه.

٣ ـ حقد بعض ضباط القيادة على عرابى جعلهم يتضايقون منه ومن تصرفاته وعدم الأخذ بمشورتهم فى عملية سد القناة.

٤ ـ انضمام سلطان باشا إلى جانب الخديوى وارتشائه بمبلغ كبيرة.

٥ ـ وقوع المهندس محمود فهمى فى الأسر والذى كان يرسم خطوط التحصينات وينظم عمليات الدفاع وكان وقوعه فى الأسر يعتبر كارثة محققة للجيش المصرى.

٦ ـ اعتماد عرابى على المنجمين حتى أننا نجد أن الإنجليز هاجموا معسكره وهو يقيم الصلاة والذكر.

٧ ـ الموقف الدولى فى ذلك الوقت كان لا يسمح للقيام بمثل هذه الحركة لأن مثل هذا الموقف كان [illegible] والاستعمار.

٨ ـ اعتماد أحمد عرابى على وعود ديليسبس بعدم مرور القوات الإنجليزية فى القناة واستبداده برأيه دون أخذ مشورة الآخرين وخاصة أنه لم يكن لديه معلومات فنية عن أصول الحرب ولا أنه مثقف الثقافة الكافية التى تؤهله لمثل هذا المنصب الخطير.

٩ ـ المنشور الذى أصدره السلطان العثمانى بإعلان عصيان عرابى والخروج على طاعته أدى ذلك إلى انصراف بعض الجنود عنه.

ومما هو جدير بالذكر أن الذين انضموا من الإنجليز كانت النقود كلها زائفة ونجدهم أنهم باعوا وطنهم بأرخص الأثمان وقبضوا ثمن خيانتهم.

محاكمة عرابى وزملائه:

اعتقل زعماء الحركة العرابية، واعتقل أيضاً كثيرون من الضباط وألقوا فى السجون رهن التحقيق والمحاكمة، وكثرت السعايات والوشايات، فأخذ

المغرضون يشون بخصومهم بتهمة أنهم كانوا من الخارجين على الخديوى حتى امتلأت السجون بالمتهمين.

ووضعت الحكومة يدها على جميع الزعماء ما عدا السيد عبد الله النديم فإنه اختفى عن الأنظار ولم تستطع عيون الحكومة أن تعرف مقره، وقبض على كبار الضباط المعروف عنهم التشيع لعرابى أو الذين اشتركوا فى حوادث الحركة، وغصت السجون بكبار المعتقلين... نذكر منهم عرابى باشا ومحمود باشا سامى البارودى، ومحمود فهمى باشا ويعقوب باشا وعبد العال حلمى باشا وعلى فهمى باشا وطلبة باشا عصمت وحسن باشا الشريعى وزير الأوقاف فى وزارتى راغب والبارودى وعبد الله باشا فكرى وزير المعارف فى وزارة البارودى... إلخ.

وقد حوكم عرابى وصحبه أمام محكمة عسكرية بتهمة عصيان الخديوى، واهتم بأمره منذ القبض عليه المستر بلنت المستشرق الإنجليزى الذى ناصره منذ ابتداء الحركة والمشهور بمناصرته لمصر والمصريين. وسعى جهده فى إنقاذ عرابى من الإعدام ولم يكن هذا المسعى من صالح عرابى فى شيء، لأن حياته فى الواقع لم تكن لها قيمة بعد الهزيمة، وقد اختار له المستر بلنت باتفاقه مع السلطات الإنجليزية اثنين من المحامين الإنجليز وهما المستر برودلى والمستر نابيه للدفاع عنه أمام المحكمة العسكرية.

واستقر رأى الإنجليز على أن يقدم عرابى وصحبه أمام المحكمة العسكرية بتهمة عصيان الخديوى، واستبعاد تهمة مذبحة الإسكندرية وتهمة إحراقها، وأن يعترفوا بجرمهم، وأن يتبدل الخديوى بحكم الإعدام النفى المؤبد، وأن يصدر بعد ذلك مرسوم بمصادرة أملاكهم مع عدم المساس بأملاك زوجاتهم وأن تقرر الحكومة لكل منهم معاشًا يفى بحاجتهم مع حرمانهم رتبهم وألقابهم فارتضى العرابيون هذا المصير. وعلى ذلك جرت المحكمة، وكان الاتفاق المقدم ذكره محاكمة صورية عرفت نتائجها قبل

انعقاد المحكمة. ولم تدم سوى يوم واحد.. إذ انعقدت المحكمة العسكرية برياسة محمد رؤوف باشا يوم ٣ ديسمبر سنة ١٨٨٢ بوزارة الأشغال بقاعة مجلس الشيوخ السابق وبدأت بمحاكمة عرابى أولا. ولم يكن الجمهور يعلم بالموعد المحدد لانعقادها، فلم يحضر الجلسة سوى نحو أربعين من النظارة، منهم عشرون من مراسلى الصحف، وكان مقرراً أن يتولى الاتهام أمام المحكمة العسكرية المسيو بوريللى رئيس قلم قضايا الحكومة، ولكنه تنحى عن الجلوس فى مركز المدعى العمومى، إذ رأى أن المحكمة مهزلة متفق عليها من قبل، فجلس بدله قومندان الحامية الإنجليزية فى التحقيق، وأخذ مجلسه قريبًا من المكان الذى أعد لعرابى، وبعد أن أخذ أعضاء المحكمة مجالسهم مرتدين ملابسهم العسكرية الرسمية جيء بعرابى من السجن.

وكان قبل مجيئه قد وقع على وثيقتين... الأولى يعترف فيها بارتكابه جريمة العصيان، ويتعهد فى الثانية بأن لا يبرح الجهة التى تعينها الحكومة الإنجليزية لمنفاه.

دخل عرابى قاعة الجلسة مرتديًا بدلة عادية. وجلس فى المقعد الذى خصص له وجلس محامياه إلى جواره فتلا عليه رؤوف باشا رئيس المحكمة ورقة الاتهام مخاطبًا إياه بما يأتى:

«أحمد عرابى باشا.. أنت متهم أمام هذه المحكمة بناء على طلب لجنة التحقيق بجريمة العصيان ضد الجناب الخديوى مخالفًا المادتين (٩٦) من القانون العسكرى العثمانى، و(٥٩) من قانون الجنايات العثمانى فهل تقر بالتهمة أم لا؟

فأجاب عرابى «إن محامى سيجيبان بالنيابة عنى»

فتلا المستر برودلى بالفرنسية ورقة أمضاها عرابى وفيها يعترف بجريمة العصيان وتلا كاتب الجلسة صيغتها بالعربية. وعندئذ قرر رؤوف باشا بأن

المحكمة ستخلى للمداولة وأن الجلسة أوقفت على أن تنعقد فى الساعة الثالثة بعد الظهر.

وانعقدت المحكمة فى الموعد المذكور، وكان عدد الحاضرين فى هذه المرة كبيراً.. فلما فتحت الجلسة أمر رؤوف باشا كاتب الجلسة بتلاوة الحكم فتلاه.. وهو يقضى على عرابى بالإعدام وتلا، عقب صدور الحكم، الأمر الخديوى بإبدال الإعدام بالنفى المؤبد واستغرقت تلاوة الحكم وأمر الخديوى بتعديله عشر دقائق ثم انقضت الجلسة.

وحوكم زملاء عرابى الستة وهم محمود باشا سامى البارودى ومحمود باشا فهمى ويعقوب سامى باشا وعبد العال حلمى باشا وعلي باشا فهمى الديب وطلبة باشا عصمت بالطريقة التى حوكم بها هو، أى أنهم اعترفوا بجريمة العصيان، وقد رفض على باشا الروبى أن يدافع عن نفسه بواسطة المستر برودلي، ورفض الإقرار الذى كتبه عرابى فلم يحاكم معهم. وصدر الأمر بنفيه عشرين سنة فى مصوع. واجتمعت المحكمة بعد ذلك لمحاكمة كل من طلبة باشا عصمت وعبد العال باشا حلمى، ومحمود باشا سامى البارودى وعلي فهمى باشا الديب فحكمت عليهم بالإعدام، وتلا رئيس المحكمة أمر الخديوى بتعديله إلى النفى المؤبد أيضاً.

وبعد ذلك أصدر الخديوى توفيق أمراً بمصادرة أملاك الزعماء السبعة المحكوم عليهم وأموالهم وحرمانهم حق امتلاك أى ملك فى الديار المصرية بطريق الإرث أو الهبة أو البيع أو بأى طريقة ما مع ترتيب معاش سنوى لهم بالقدر الضرورى لمعيشتهم. وقضى هذا المرسوم ببيع أملاكهم، وما ينتج من هذا البيع من صافى الثمن يخصص لسداد التعويضات التى ستعطى لمن أصيبوا فى حوادث الحركة.

تنفيذ الحكم:

اختارت الحكومة الإنجليزية جزيرة «سيلان» بالهند منفى للزعماء السبعة.. فاجتمعوا فى سجن الدائرة السنية يوم ١٣ ديسمبر ليتداولوا فى تجهيز معدات الرحيل، و ٢٥ ديسمبر نفذ فى الزعماء حكم التجريد من رتبهم وألقابهم، وبع ذلك نقلوا إلى المركب المخصص لهم وقد رافقهم فى هذه الرحلة ضابط إنجليزى ووصلوا إلى منفاهم.

المراجـــــع

أولا ـ مراجع باللغة العربية:

١ ـ مذكرات عرابى، جزءان بقلم أحمد عرابى، ١٩٥٣.

٢ ـ وثائق جديدة وخطيرة تنشر عن الثورة العرابية لأول مرة، مجلة الهلال، ١٩٧١، بقلم أحمد عرابى.

٣ ـ مذكرات الإمام محمد عبده بقلم محمد عبده، دار الهلال، سنة ١٩٦١.

٤ ـ عباس العقاد، محمد عبده.

٥ ـ ألبرت فارمان، مصر وكيف غدر بها، ١٩٦٤.

٦ ـ أحمد شفيق باشا، مذكراتي في نصف قرن، جزءان، ١٩٣٤.

٧ ـ أحمد أمين، زعماء الإصلاح فى العصر الحديث، ١٩٤٨.

٨ ـ د. أحمد عبدالرحيم مصطفى، الثورة العرابية ١٩٦١.

٩ ـ عمر طوسون، يوم ١١ يوليو سنة ١٨٨٢، ١٩٣٤.

١٠ ـ اسكاون بلنت، التاريخ المصرى لاحتلال إنجلترا لمصر، ١٩٣٢.

١١ ـ د. محمد محمود السروجى

١٢ ـ عبد الرحمن الرافعى، الزعيم أحمد عرابى،زاا ١٩٥٢.

١٣ ـ عبد الرحمن الرافعى، الزعيم الثائر أحمد عرابى، ١٩٦٨.

١٤ ـ عبد الرحمن الرافعى، الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى لمصر ١٩٤٢.

١٥ ـ د. محمد فؤاد شكرى، مصر والسودان، ١٩٦٣.

١٦ ـ روزشتين، تاريخ المسألة المصرية، ترجمة عبد الحميد العبادى ومحمد بدران.

ثانياً ـ مراجع باللغة الأجنبية:

17. Broadley A.M., How We Defended Arabia and His Friends (1884).

18. Ninet, J., Arabia Ehacha, 1884.

المحتويات

الفصل الرابع

الفصل الخامس

الفصل السادس

الفصل السابع

الفصل الثامن

الفصل التاسع

تولية محمد علي باشوية مصر ٣٨١-٤٣١

الفصل العاشر

الحركة العرابية والاحتلال الإنجليزى لمصر ٤٣٣-٤٩٧

